



التحليل المكاني
لتغير استعمالات الأرض السكنية
في مدينة البصرة

باستخدام
(GIS)-(RS)

الجزء الأول

تأليف

الدكتور مكي مطهر محمد الكعبي

مراجعة وتدقيق وضبط

مركز دراسات البصرة

فئة شؤون البحار والاسلام والانسانية



العتبة العباسية المقدسة
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية
مركز تراث البصرة

البصرة - البراضعية - شارع سيد أمين
هاتف: ٠٧٧٠٩٠٥٠١٩١ - ٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣
البريد الإلكتروني: basrah@alkafeel.net
ص. ب/ ٣٢٣

الكعبي، مرتضى مظفر سهر، مؤلف
التحليل المكاني لتغير استعمالات الارض السكنية في مدينة البصرة باستخدام (RS) - (GIS)
/ تأليف الدكتور مرتضى مظفر سهر الكعبي ؛ مراجعة وتدقيق وضبط مركز تراث البصرة
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية - الطبعة الاولى - البصرة، العراق : قسم شؤون
المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث البصرة، ١٤٤٤ هـ. = ٢٠٢٣.
١ مجلد ؛ ٢٤ سم
٢ أجزاء ببلوجرافية في ١ مجلد مادي
يتضمن إرجاعات ببلوجرافية
١. جغرافيا المدن - العراق - البصرة. ٢. تخطيط - العراق - البصرة. أ. العتبة العباسية
المقدسة. قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية. مركز تراث البصرة، مصحح. ب. العنوان.

LCC : GF125 .K33 2023

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة اثناء النشر

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب:..... التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة.
تأليف:.....الدكتور مرتضى مظفر سهر الكعبي.
جهة الإصدار:.....العتبة العباسية المقدسة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية.
الطبعة:.....الأولى.
المطبعة :.....دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
سنة الطبعة:..... ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م.
عدد النسخ:.....٥٠٠.

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة على الناشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

صدق الله العليُّ العظيمُ

سورة الرّعد، الآية (١١)



الاهداء الى

.... من استقر في عرش قلبي أمير المؤمنين (الإمام علي عليه السلام)
.... تحية إجلال إله معلمي الأول الشيخ الدكتور أحمد الوائلي رحمه الله .
.... الروح التي حثتها القدر.... والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته
.... روح أخي الشهيد فخر.... رزقك الله تعالى فسيح جناته .
.... نبع الحنان أمتي صبراً وعرفاناً
.... سريكة عمري ورفيقة دربي زوجتي الغالية
.... وفاء وإخلاصاً..... بنور المحبة والعطاء (أولادي) (أحمد حسين)
.... أبقاهم الله ذخراً .

مرتضى الكعبي

لأسبابٍ عديدةٍ لا يسع المقام ذكرها، لكنَّ أهمَّ تلك الأسباب التي حفزت الباحثين على إجراء البحوث والدراسات هو أنَّ نموَّ المُدن وتوسُّعها بشكل عشوائيٍّ أثر سلباً في استعمالات الأرض فيها، وكذلك في المناطق المجاورة. إنَّ التطوُّر العلميَّ الأخير في مجال التكنولوجيا، وذلك باكتشاف أحدث أنظمة الاستشعار عن بُعدٍ عبر الأقمار الصنّاعيَّة، ونظام المعلومات الجغرافيَّة، سهَّل على المهتمِّين والباحثين تقديم المعلومات بصورةٍ دقيقةٍ، فقدَّم المختصُّون الكثير من المقترحات التي تُسهِّم في تطوير التَّخطيط العمرانيِّ والتَّوزيع السَّكانيِّ للمُدن. والبصرةُ الفيحاءُ واحدةٌ من أهمَّ المُدن التي شهدت تطوُّراً ملحوظاً على مستوى الجغرافية (الطبيعيَّة، والبشريَّة)، منذ العصور التي سبقت التاريخ حتَّى يومنا هذا، لذلك أصبحت محلَّ اهتمام الباحثين، وقدَّم في ذلك الكثير من الدِّراسات، ومن ضمن هذه الدِّراسات هذه الدِّراسة التي بينَ أيدينا، التي جاءت بعنوان (التَّحليلُ المكانيُّ لتغيُّر استعمالات الأرض السَّكّنية في مدينة البصرة باستخدام (GLS) - (RS))؛ إذ يُعدُّ موضوع كشف التَّغيُّرات في استعمالات الأرض الحضريَّة (صنف الاستعمال ونمطه)، من المواضيع الحيويَّة الحديثة التي أخذت صدىً واسعاً وأهميَّة كبيرةً، ولاسيَّما في دراسات المُدن، التي تزامنت مع التَّطوُّر في عمليَّات جمع المعلومات، فوظَّفها الباحث بدقَّة، وخرج بدراسةٍ شاملةٍ لموضوع البحث.

تناول الباحث موضوع البحث بأسلوب التَّتبُّع الزمّنيِّ خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦)؛ لأنَّ بواكير التَّغيُّر في صنف الاستعمال السَّكّنيِّ ونمطه بدأ من هذا التاريخ، ووصلت قمَّة التَّغيُّر في التاريخ الثاني. وقد وقف الباحث على جميع المشكلات التي حصلت في الفترة المذكورة،

وأسبابها، واعتمد في ذلك عدّة فرضيات لحلّ هذه المشكلات، ويّين الأهداف من هذه الدّراسة، واستخدم في دراسته أكثر من منهج (المنهج الوصفيّ-الكميّ، منهج التحليل المكانيّ-الزمانيّ، المنهج التاريخيّ، المنهج التّطبيقيّ المعاصر)، وتضمّنت الهيكلية الدّراسية، مقدّمة، وأربعة فصول، وخاتمة بالنتائج والمقترحات، وقد قُسم هذا الجهد العلميّ على جزأين، فبعد أن اختصّ الجزء الأوّل بالدّراسة، اختصّ الجزء الثاني بالتصوير الرمزيّ (الخرائط) لجميع المعالم التي تخصّ الموضوع، وكذلك المرئيات الحيّة ذات الدّقة العالية، وما بين هذا وذاك خمس وثمانون خريطة وصورة مرئية.

ونظراً إلى هذه الأهميّة العلميّة والتراثيّة في جملة من مفاصلها، ولتسليط الضوء على واقع الأرض السكنيّة في مدينة البصرة لحقبة الدّراسة المذكورة، وجدّ (مركز تراث البصرة) الضرورة قائمة لإبراز هذا الكتاب ضمن إصداراته وأنشطته، فشمّر عن ساعد الجدّ في ذلك، فكان عمله جاداً وكبيراً، ولم يدّخر أيّ جهد في تقديم هذه المادّة الدّراسية بهذه الحلّة الجميلة، فقد عمل على مراجعة الكتاب مراجعة علميّة، وتدقيقه تدقيقاً لغويّاً فاحصاً، مع صياغة جملة من مطالبه، مروراً بإخراجه طباعياً، والتقديم له، ليخرج بهذه الحلّة التي ستسرّ الناظرين إن شاء الله، وتنفع الباحثين.

وختاماً، نأمل أن نكون قد وفّقنا في جميع ذلك، وأصبنا ما ابتغيينا، وقدّمنا إضافةً للمكتبة العلميّة عموماً، والبصريّة على جهة الخصوص، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

البصرة الفيحاء / مركز تراث البصرة

جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ - كانون الثاني ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب (*)

تتعرَّض المدن بعد نشأتها إلى تغيُّراتٍ وتبدُّلاتٍ مستمرَّةٍ تؤثر في أحجامها ومساحاتها، فهناك مدنٌ تتقلَّص وتضمحل وتتلاشى مع الوقت، يقابل ذلك مدنٌ أخرى تكبر وتتسع بأثر زيادة استقطابها للسُّكَّان تحت تأثير العديد من العوامل، وهذا ينعكس على زيادة حجم مساحتها العمرانيَّة. وأمام الاختلاف بين الصُّورتين، نلاحظ بروز العديد من التغيُّرات تصيب نسيجها الحضري، وهي نتيجة للتغيُّر المستمرِّ في حاجات المجتمع وتطلَّعاته، ما يولِّد حالة من التحوُّل في شكل المدينة، وهذه التغيُّرات إمَّا أن تكون في صنف الاستعمال، أو تكون في نمط الاستعمال، والاختلاف بين المصطلحين كبير.

تُعَدُّ مدينة البصرة واحدة من المدن الرئيسيَّة التي شهدت العديد من التغيُّرات المتلاحقة متأثرةً بالأحداث الزمانيَّة والمكانيَّة والتغيُّرات النوعيَّة، بوصفها محطةً تجاريَّة في إقليم زراعيٍّ واسع، ما انعكس على تغيُّر نسيجها الحضري ومساحتها عبر الزمن، بحسب تدفُّق تيارات الهجرة السُّكَّانيَّة بشكل مستمرِّ، خلال الربع الأوَّل من القرن العشرين، وحتى الوقت الحاضر، هذا من جانب، فضلاً عن ازدياد في عدد السُّكَّان من جانبٍ آخر، وقد أدَّت التغيُّرات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتخطيطيَّة دوراً بارزاً في ذلك، لهذا نتج عن ذلك خلخلة في التوزيع

(*) هذا الكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه مقدَّمة من المؤلِّف، إلى كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة البصرة، وقد نوقشت في (٦/٧/٢٠١٧م)، وتهدف إلى دراسة التحليل المكاني لتغيُّر استعمالات الأرض في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بُعد ونُظم المعلومات الجغرافيَّة.

والكثافة بين أحياء المدينة؛ إذ تضافرت مجتمعة تارةً ومنفردة تارةً أخرى في إحداث حالات التغيّر في الاستعمالات السكّنية، لذلك ركّزت الدّراسة الحاليّة في بيان التغيّر في الاستعمال السكّني من جانبين، أوّلاً: التغيّر في صنف الاستعمال، وثانياً: التغيّر في نمط الاستعمال، وكلاهما في تغيّر مستمرّ (زيادة أو نقصان).

إنّ كشف التغيّرات في استعمالات الأرض الحضريّة (صنف الاستعمال ونمطه)، من المواضيع الحيويّة الحديثة التي أخذ صداها يمتاز بالأهميّة الواسعة، ولاسيّما في دراسات المدن، الذي تزامن مع التطوّر في عمليّات جمع المعلومات بوساطة تقنيّات الاستشعار عن بعد (RS)، ونظم المعلومات الجغرافيّة (GIS)، التي تُعدّ من التقنيّات المتطوّرة والمستخدمة في رصد التغيّرات التي تحدث لاستعمالات الأرض الحضريّة منذ السّبعينيّات من القرن الماضي، ويُمكّن القول: إنّ هذه التقنيّات غيّرت من مفهوم النظرة التقليديّة لصانع الخريطة؛ كونها قد حرّرت من القيود التي كانت سائدة في إنتاج الخرائط الورقيّة، ومن ثمّ تحوّل إنتاج الخرائط بفضل هذه التقنيّات إلى إنتاج الخرائط الرقميّة ثنائيّة أو ثلاثيّة الأبعاد، بعدما كانت مقتصرّة على بعدٍ واحدٍ، فضلاً عن كونها سجلاً تاريخياً مرئياً للأرض خلال مددٍ زمنيّةٍ مختلفةٍ، أخذت فيها هذه المرئيّات كونها تعتمد في الأساس على مقدار الاختلاف في انعكاس الطاقة الكهرومغناطيسيّة التي تسجّلها متحسّسات الأقمار الصّناعيّة، وبناءً على ذلك اعتمدت الدّراسة على أربع سنوات متباعدة، ما يعني التتبّع الزمني للتغيّرات المساحيّة للمدينة خلال المدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)، لغرض إظهار التغيّر المساحيّ للاستعمال السكّنيّ؛ إذ تبدأ المرحلة الأولى سنة أساس عام (١٩٧٧)، التي تُعدّ من بواكير التغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ ونمطه، على إثر تأميم النفط لعام (١٩٧٢)، والنهضة العمرانيّة الكبيرة في

المدينة، والثانية في عام (١٩٨٩)، فتمثل استمراراً للتغير السكاني في المدينة، التي تزامنت مع التغير السياسي وانعكاساته على تغير الاستعمال السكاني وصولاً إلى سنة (٢٠٠٣)، التي جرت فيها عدّة تغيرات على الاستعمال السكاني، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة عام (٢٠١٦)، التي تمثل قمة التغير في الاستعمال السكاني، ولاسيما في الصنف والنمط وفقاً للمتغيرات المشار إليها آنفاً، اعتماداً على الهيئة الجيولوجية للمساحة الأمريكية (USGS) للقمر الاصطناعي (Landsat)، والأقمار الاصطناعية الأخرى (IKONOS و 2 Quick Bird)، إلى جانب توافر خرائط استعمالات الأرض، لاسيما في مجال الفعاليات المتعلقة باستعمالات الأرض السكنية وتغيرها الزمني والمكاني، ومدى انتشار أنماطها خلال مدة (٣٩) عاماً، موفراً الرّكيزة الأساسية لرؤيا المدينة وتغيراتها خلال العقود التي مرّت بها.

أولاً: مشكلة الدراسة

- ١- هناك تغيرات مساحية في استعمالات الأرض الحضريّة خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦).
- ٢- ما الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى اختلاف مساحة الاستعمال السكانيّ خلال مدّة الدّراسة فيما لو قُورن مع الاستعمالات الحضريّة الأخر.
- ٣- ما التغير الذي أصاب (صنف أو نمط) الاستعمال السكانيّ خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٦)، وما نسبة هذا التغير مساحياً ومكانياً؟
- ٤- هل أدّت الممارسات التخطيطيّة التي وُضعت للمدينة للمدّة (١٩٤٢-٢٠١٤) دوراً رياديّاً في تغير استعمالات الأرض السّكنيّة، أو حالت دون ذلك.
- ٥- هل طبّقت حالات تغير الاستعمال السّكنيّ (التغير التدريجيّ، التغير

المفاجيء، التغير المقصود، التغير غير المخطّط (العشوائيّ) في المدينة.

ثانياً: فرضية الدراسة

تمّ اعتماد عدّة فرضيات لحلّ مشكلة الدراسة بحسب النقاط الآتية:

١- أدّى التّمّو السكّانيّ المتزايد، والهجرة، وحالات التّزوح الوافدة، وعوامل سياسيّة، منها الحروب، بحسب مدّة الدراسة، إلى بروز تغيّرات مساحيّة، فضلاً عن تغيّرات في صنف الاستعمال السكّنيّ ونمطه.

٢- هناك علاقة بين التغيّرات المساحيّة، وصنف الاستعمال السكّنيّ ونمطه، وتوزيع الأراضي إلى جهات متعدّدة حكوميّة أو أهليّة.

٣- غياب تطبيق مفردات القانون من قبل أجهزة بلدية البصرة أو الجهات المعنيّة الأخرى، سبّب التجاوز على مجمل استعمالات الأرض الحضريّة، ومنها السكّنية، ما غير من صنفها أو نمطها، إيجاباً أو سلباً.

٤- هناك علاقة بين توزيع القطع السكّنية، وبين التغيّرات المساحيّة للاستعمال السكّنيّ، الأمر الذي أدّى إلى بروز العديد من التغيّرات في الاستعمال السكّنيّ (التغير التدريجيّ، التغير المفاجيء، التغير المقصود، التغير غير المخطّط (العشوائيّ)) في المدينة.

ثالثاً: هدف الدراسة

١- تحليل طبيعة التغير في استعمالات الأرض السكّنية خلال مدّة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٦).

٢- إنتاج خرائط رقمية توضّح التغير في استعمالات الأرض، مع التركيز على تغير الاستعمال السكّني باستعمال الصور الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية.

٣- توفير قاعدة بيانات شاملة للتغيرات في استعمالات الأرض، وأهمّها التغير في الاستعمال السكّني.

٤- البحث في مدى قابليّة الأقمار الاصطناعيّة

(Land sat - Ikonos - Quick Bird)، وقابليّة كلّ قمر في إنتاج بيانات

لاستعمالات الأرض السكّنية، وحساب مساحتها وتصنيفها.

٥- إيضاح أهمّ المتغيرات التي أسهمت بالدرجة الأساس في تغير صنف الاستعمالات السكّنية في المدينة ونمطها.

٦- التّوقيع المكانيّ للتغيرات في استعمالات الأرض السكّنية، لاسيّما التغير في صنف أو نمط الاستعمال بعد عام (٢٠٠٣).

٧- التتبع الزمنيّ بوساطة المرئيات الفضائيّة والخرائط الرقمية، لأنماط الوحدات السكّنية في المدينة.

رابعاً: مبررات الدراسة

تمّ انتخاب مدينة البصرة أنموذجاً للدراسة الحاليّة بوصفها مثلاً للبنية الحضريّة التي شهدت تحوّلات تركيبية على مستوى الجزء والكلّ، ما يُمكن من تتبّعها في ضوء التقنيات الحديثة، لاسيّما الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات

الجغرافيّة؛ لذا تكمن مبررات الدّراسة بالنّقاط الآتية:

١- عدم وجود دراسة تخصّصيّة اهتمّت بتغيّر استعمالات الأرض السكّنيّة، سواء كانت على مستوى الأطروحات أو الرّسائل العلميّة، على مستوى العراق أو الدّول العربيّة على حدّ علم الباحث؛ لكون هذا النوع من الدّراسات يحتاج إلى إمكانيات متنوّعة، فضلاً عن بذل جهد ووقت كبيرين، وصعوبات جمة تتخلّل طيّات الدّراسة.

٢- اقتصار الدّراسات الجغرافيّة المتعلّقة بتتبع تغيّر استعمالات الأرض الحضريّة على التغيّر المساحي المشتقّة من معلومات مؤسّساتيّة تقليديّة، في حين تسعى الدّراسة الحاليّة إلى تطبيق أساليب الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة (معامل الاخضرار الطبيعيّ، والثقل السكّانيّ والمكانيّ، والتصنيف غير الموجّه .. الخ)؛ لغرض الوصول إلى أدقّ النتائج.

٣- حاجة المؤسّسات الحكوميّة - لاسيّاً الجهات المعنية في مدينة البصرة - إلى دراسات تطبيقية تُسهم في رفق المؤسّسات المعنية بمعلومات دقيقة عن حالات التغيّر في استعمالات الأرض، فضلاً عن توقيعها المكانيّ، وأهمّها التغيّر في الاستعمال السكّنيّ لغرض الوقوف على إيجابيّاتها أو سلبيّاتها.

خامساً: حدود الدّراسة

تناولت حدود الدّراسة جانبيين، تمثّل الجانب الأوّل بالحدود المكانية، وهي الحدود الإداريّة لمدينة البصرة، التي تقع في الجزء الشرقيّ من محافظة البصرة والجنوب من العراق، كما موضّح في خريطة (١)؛ إذ تقع بين دائرتي عرض (٣٠،٣٥ - ٢٧،٣٠) شمالاً، وقوسي طول (٤٧،٤٥ - ٤٧،٥١) شرقاً، والممتدّة

جغرافياً من نهر السَّراجي جنوباً، وشطَّ العرب شرقاً، ومنطقة أبو صخير شمالاً، وشطَّ البصرة غرباً، بمساحة بلغت (١٠٧ كم^٢) ما يُعادل (١٠٧٣٧ هكتاراً) خريطة (٢)، ضمَّت المدينة بحسب الإسقاطات السُّكَّانيَّة لعام (٢٠١٦) (١٣٧٧١٠٤ نسمة)، يتوزَّعون على (٥٤) حيّاً سَكَنياً.

أمَّا الحدود الزمانيَّة، فقدُ تمثَّلت بين عامي (١٩٧٧-٢٠١٦) بحسب ما توافر من مرئيات فضائيَّة، وخرائط رقميَّة، فضلاً عن الدِّراسة الميدانيَّة، مع توزيع استمارة الاستبانة التي اعتمدت لإكمال النقص في البيانات والمعلومات، فضلاً عن رفد الدِّراسة بمعلومات تاريخيَّة في بعض فقراتها لغرض إشباعها بشكل علميٍّ ودقيق.

سادساً: المناهج المستخدمة في الدِّراسة

اعتمدت الدِّراسة عدَّةً مناهج متنوِّعة لغرض تحقيق الأهداف المرجوَّة، منها:

١- المنهج الوصفيّ - الكميّ

اعتمدت الدِّراسة هذا المنهج لغرض جمع المعلومات والبيانات المختلفة، لاسيَّما المتعلقة بالوحدات السُّكَّانيَّة، فضلاً عن بقيَّة استعمالات الأرض الحضريَّة الأخرى، ولغرض إبراز تحليل علميٍّ للنتائج الرِّقميَّة، سواء كانت بهيئةً مجدولة رقميَّة أو وصفيَّة، مكانيَّة أو زمانيَّة، لهذا تمَّ اعتماد المنهج الكميّ الإحصائيّ الذي يهتمُّ بلغة الأرقام؛ لغرض بلوغ الدِّقَّة المرجوَّة من الدِّراسة الحاليَّة.

٢- منهج التَّحليل المكانيّ - الزمانيّ

يهمُّ هذا المنهج بدراسة الظاهرة من خلال تتبُّعها بشكل متعاقب عبر الزَّمان، ما يعني رصد التغيُّرات خلال تلك المدَّة، ومن ثمَّ إيجاد حلول تفسيريَّة عن طريق

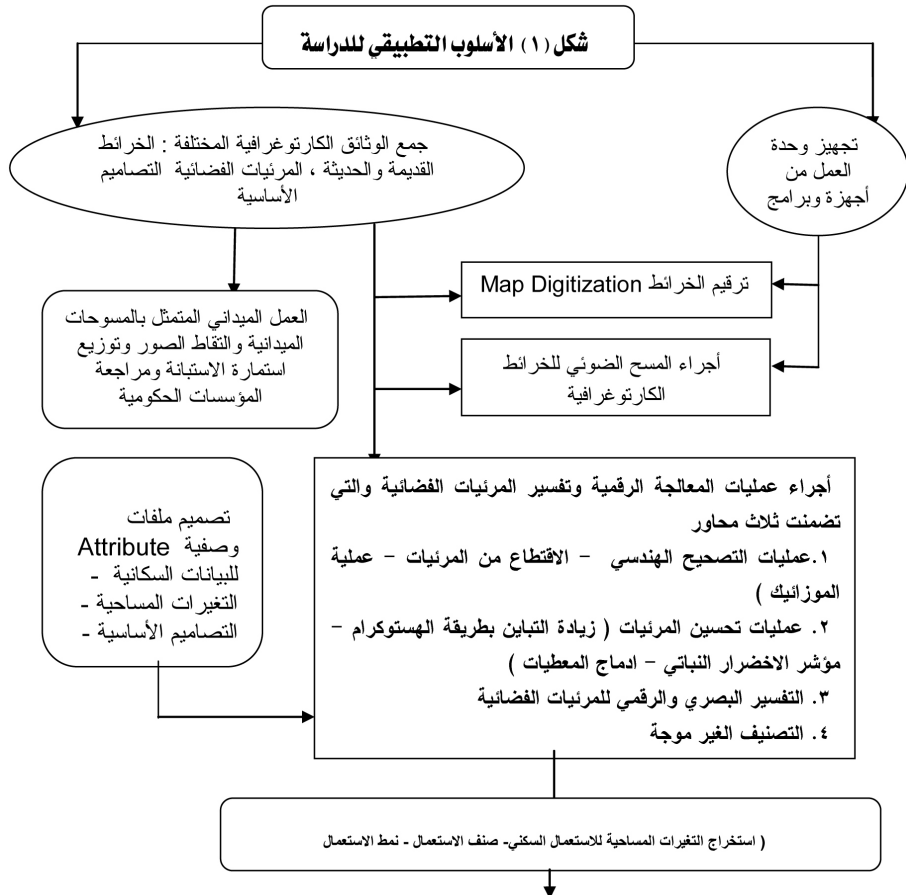
تحليلها بشكل علمي دقيق، وآلية عمله تتحقّق بتتبّع خطّ سير الظاهرة من منظور زمنيّ، وبيان ما وصلت إليه بصورتها الحاليّة؛ لذا استخدم في تحليل المرئيات الفضائيّة لإبراز التغيّرات المكانية لاستعمالات الأرض الحضريّة خلال مدّة الدّراسة المذكورة.

٣- المنهج التاريخي

احتاجت الدّراسة في بعض جوانبها للرّجوع إلى التاريخ لمعرفة العديد من الظواهر، لاسيّما المتعلّقة بالاستعمال السّكّنيّ؛ لذلك استخدم هذا المنهج للتتبّع التاريخيّ، والوقوف على أبرز النقاط التاريخيّة لمدينة البصرة.

٤. المنهج التطبيقي المعاصر

تعتمد منهجية التطبيقي المعاصر على تطبيقات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، ما يعني أن الدراسة الحالية اعتمدت بشكل أساس على تطبيق هذه التقنيات للوصول إلى معلومات دقيقة عن منطقة الدراسة. بصفة عامة، تمّ اعتماد الأسلوب التطبيقي للدراسة بحسب المخطط، الذي يمثله الشكل (١).



سابعاً: هيكلية الدراسة

تضمَّنت فصول الدراسة مقدِّمةً وأربعة فصول وعدد من النتائج والمقترحات: تعرَّض الفصل الأوَّل إلى دراسة وافية لطرق المعالجة الرقمية، وتفسير المرئيات الفضائية، وتحليل العوامل المؤثرة في تغيير استعمالات الأرض السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة، أمَّا الفصل الثاني، فتوجَّه إلى دراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في المدينة وتغيُّراتها المساحية، الذي يُعدُّ حجر الزاوية للدراسة الحالية، بينما تضمَّن الفصل الثالث دراسة التغيُّرات في صنف الاستعمالات السَّكْنِيَّة وأنماطها في المدينة، واسترسل الفصل الرابع في دراسة الممارسات التخطيطية للمدينة، والتغيُّرات المستقبلية لاستعمالات الأرض السَّكْنِيَّة للمدَّة (١٩٤٢-٢٠٣٥)، فقد تمَّ التطرُّق إلى جميع التصاميم الأساسية التي تناولت مدينة البصرة بدءاً من مرحلة ما قبل إعداد التصاميم الأساسية لها، وانتهاءً بالتصميم الأساس (استراتيجية تطوير مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساس لها) لعام (٢٠١٤).

ثامناً: البيانات المستخدمة في الدراسة

صنِّفت الوثائق الكارتوغرافية التي تناولت دراسة التغيُّرات في استعمالات الأرض السَّكْنِيَّة بحسب السُّلسلة الزمنية إلى المجموعات الآتية:

١. مجموعة الخرائط.

٢. مجموعة التصاميم الأساسية للمدينة.

٣. المرئيات الفضائية.

وسوف نتناول بإيجاز كلَّ مجموعة بصورة مستقلة؛ لغرض تحقيق الهدف

المنشود منها:

١. مجموعة الخرائط

يُتَّضح من جدول (١) وصورة (١) أنواع الخرائط المستخدمة في الدِّراسة، التي يُمكن تصنيفها على أساس مقياس الرِّسم إلى الأقسام الآتية:

* خرائط ذات مقياس رسم متوسط (١ / ٥٠٠٠٠٠، ومقياس ١ / ١٠٠٠٠٠٠) ويُعدَّان من الخرائط الأساسيّة للدِّراسة؛ كونها يعودان إلى عقود السَّبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ إذ تمَّ إدخال هذه الخرائط إلى الحاسوب عن طريق الماسح الضوئي، ومن ثمَّ إجراء التصحيح الهندسي لها، لجعلها تتطابق مع المرئيات الفضائيّة التي استخدمت في الدِّراسة. والجدير ذكره أنّ هذه الخرائط اعتمدت على التصوير الجويّ الذي أُجري في عقد السَّبعينيات لأغراض متعدّدة، وعليه أُجري تحويلها من جهات مختصّة -آنذاك- إلى خرائط رقميّة.

* الخرائط ذات مقياس رسم كبير (التفصيليّة)، وهي خرائط قطاعيّة توضّح جميع استعمالات الأرض ضمن الرقعة العمرانيّة (الحبيّ أو المحلّة السكّنيّة)، وقد اعتمدت بشكل أساس في هذه الدِّراسة؛ كونها قد أعطت صورة واقعيّة عن حال استعمالات الأرض خلال مدّة الدِّراسة.

جدول (١)

الخرائط المستخدمة في الدراسة

ت	أسم الخريطة	مقياس رسمها	سنة الإصدار	جهة الإصدار
١	خريطة مدينة البصرة	-	١٩٤٢	دائرة بلدية البصرة
٢	خريطة العشوائيات لمدينة البصرة	٥٠٠٠٠/١	١٩٥٥	شركة دوكسايدس اليونانية
٣	خريطة أبي الخصيب	٥٠٠٠٠/١	١٩٧٤	مديرية المساحة العامة/ بغداد
٤	خريطة مركز مدينة البصرة	٥٠٠٠٠/١	١٩٧٧	مديرية المساحة العامة/ بغداد
٥	خريطة ناحية الهارثة	١٠٠٠٠٠/١	١٩٨٥	المساحة العسكرية
٦	خريطة البصرة	١٠٠٠٠٠/١	١٩٩٠	المساحة العسكرية
٧	خريطة مدينة البصرة	٣٠٠٠٠/١	٢٠٠٣	الحكومة الأمريكية
٨	خريطة مدينة البصرة	١٥٠٠٠/١	٢٠٠٨	وزارة الدفاع البريطانية
٩	خريطة فهرس محافظة البصرة	٢٥٠٠٠٠/١	١٩٨٠	مديرية التخطيط العمراني
١٠	خريطة المحددات النفطية في محافظة البصرة	٤٠٠٠٠/١	٢٠٠٩	مديرية التخطيط العمراني

٢- الممارسات التخطيطية للمدينة

اتّسم النموّ العمرانيّ في مدينة البصرة إلى مطلع عقد الأربعينيّات بالعشوائيّة، وعدم التنظيم في استعمالات الأرض الحضريّة، وفي عام (١٩٤٢)، اهتمّت الجهات ذات العلاقة بوضع تصميم أساس يمثّل المدينة، ومن ثمّ تولّت وضع مخطّطات تصميميّة، وضعتها شركات أجنبيّة، فضلاً عن كوادرات عراقية خالصة، تهدف إلى تنظيم النموّ العمرانيّ، وتحقيق المدينة العصرية، لاسيّما في عقد خمسينيّات القرن العشرين، والجدول (٢) يُعطي صورة إجمالية عن طبيعة تلك التصميمات.

جدول (٢)

التصاميم الأساسية لمدينة البصرة للمدة (١٩٤٢-٢٠١٤)

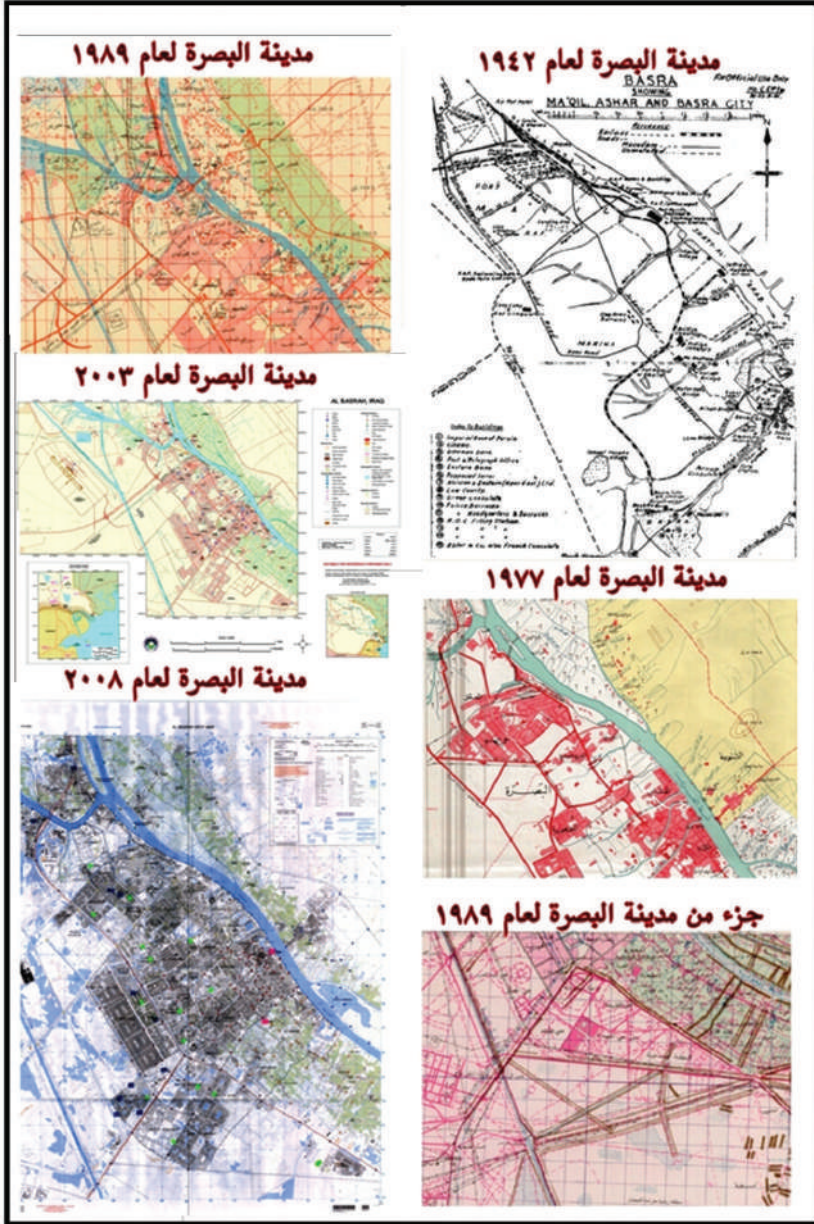
ت	التصميم الأساسي	مقياس الرسم	سنة الإصدار	جهة الإصدار
١	التصميم الأساسي (مخطط البصرة الجديدة)	١/١٢٥٠٠	١٩٥٦	شركة دوكسايدس اليونانية
٢	التصميم الأساسي (خطة تطوير البصرة)	١/٢٠٠٠٠	١٩٧٥	شركة ليلوين ديفز
٣	التصميم الأساسي (تحديث تصميم تطوير البصرة)	١/٢٠٠٠٠	١٩٨٥	المديرية العامة للتخطيط العمراني
٤	التصميم الأساسي (استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها)	١/٤٠٠٠٠	٢٠١٤	شركة BOCB التشيكية وشركائها

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (ARC GIS 10.2)، والخرائط المتعددة

المستخدمة في الدراسة.

صورة (١)

الخرائط المستخدمة في الدّراسة الحاليّة ذات المقاييس المختلفة



٣- المرئيات الفضائية

تؤدي المرئيات الفضائية دوراً أساسياً في تتبع التغيرات في استعمالات الأرض الحضرية، ومنها السكنية بشكل دقيق، وعلى سبيل المثال القدرة على اشتقاق المساحات وتحليلها الزمني للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)، ورسم خرائط عن كل مرحلة زمنية؛ لكونها أفضل الوثائق الكارتوغرافية التي تخدم الدراسات المهمة في كشف التغير؛ لذلك يعرض الجدول (٣) المرئيات الفضائية المعتمدة ضمن الدراسة الحالية، التي غطت المدة الزمنية من عام (١٩٧٧) إلى عام (٢٠١٦). خريطة (١-١) توضح بعض المرئيات المستخدمة في الدراسة.

جدول (٣)

مواقع ومواصفات المرئيات الفضائية المستخدمة في الدراسة

ت	تفاصيل المرئية الفضائية	القمر الصناعي	اسم المتحسس	سنة الالتقاط	رقم النطاق	دقة التمييز
١	محافظة البصرة	Land sat 1	MSS ماسح متعدد الأطياف	١٩٧٣	٣٧ ، ٣٨	٧٩ متر
٢	مرئية العراق الفضائية موزاييك	Land sat 5	TM الماسح الموضوعي	١٩٩٠	٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩	٣٠ متر
٣	مرئية محافظة البصرة	Land sat 5	TM الماسح الموضوعي	١٩٩٠	٣٨	٣٠ متر
٤	مدينة البصرة	IKONOS	MSS	٢٠٠٢	٣٨	١ متر
٥	مرئية فضائية للقسم الجنوبي من العراق	Land sat 7	ETM+ الماسح المتعدد المحسن	٢٠٠٦	٣٧ ، ٣٨	٣٠ متر
٦	مرئية جزء من محافظة البصرة	Quick Bird2	MSS	٢٠٠٧	٣٨	٠,٦٠ سم
٧	مرئية لمدينة البصرة	Quick Bird2	MSS	٢٠١١	٣٨	٠,٦٠ سم

تاسعاً: الأسلوب التطبيقي للدراسة باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية

١. جمع المعلومات وتتضمن الخطوات الآتية:

أ- جمع الخرائط الطبوغرافية ذات المقاييس المختلفة، التي غطت منطقة الدراسة؛ لغرض التعرف على خصائص المنطقة، وتحديد استعمالات الأرض بالقدر الممكن، التي لا يمكن تمييزها على الصورة الفضائية المتوافرة، مثل: شبكة الشوارع، والوحدات السكّنية، والمدن، والحدود.

ب- تحويل الخرائط من الصيغة الورقية إلى الصيغة الرقمية، وذلك عن طريق استخدام جهاز الماسح الضوئي؛ لغرض التعامل معها مع جهاز الحاسوب.

ج- تم الحصول على المرئيات الفضائية التي تغطي منطقة الدراسة لعقود (السبعينيات وحتى الألفية الثانية)؛ إذ تم اختيار السنوات (١٩٧٧، ١٩٨٩)، (٢٠٠٢، ٢٠١٦) بحسب ما توافر من المرئيات الفضائية، والخرائط الطبوغرافية.

د- دمج الخرائط الطبوغرافية التي تغطي منطقة الدراسة للحصول على خريطة واحدة.

و- لغرض التأكد من مواقع بعض الظواهرات في المدينة، كان للعمل الميداني الدور الكبير في ذلك، يُنظر صورة (٣).

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على تسميات أحياء المدينة كانت مشكلة في حد ذاتها، فنلاحظ أن تسميات أغلب الأحياء السكّنية لعام (١٩٧٧) تختلف عنها في أعوام (١٩٨٧ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٩)، وهكذا، هذا الأمر لم يتخذ صداه في أغلب الدراسات والبحوث التي تعرّضت إلى مدينة البصرة؛ لذلك اضطرّ الباحث إلى استقصاء تسميات الأحياء السكّنية وتبويبها بشكل جداول، والبحث عن

التغيّرات الطارئة عليها، كما يتّضح من ملحق (١).

٢. استمارة الاستبيان

لإكمال متطلّبات موضوع الدّراسة وتحقيق هدفها، ومن أجل الوقوف على أبرز التغيّرات التي حدثت لاستعمالات الأرض السّكنيّة في مدينة البصرة، سواء كان ذلك تغيّراً في صنف الاستعمال أم نمطه من جهة، ولعدم توافر إحصاءات دقيقة عن هذا النوع من الدّراسات؛ كونها من الدّراسات الحديثة من جهة ثانية، تمّت الاستعاضة عنها بالاستقصاءات الميدانيّة من خلال توزيع استمارة الاستبيان، بوصفها جزءاً مكملّاً للأهداف المتوخّاة من الدّراسة؛ لذا ورّعت استمارة الاستبيان على (٥٤) حيّاً سكنيّاً بواقع (٣٪) من مجموع الوحدات السّكنيّة لعام (٢٠٠٩)، البالغة (٩٨٨،١٣١) وحدة سكنيّة، ووفق أسلوب العيّنة الطبقيّة النسبيّة، يُنظر ملحق (٢).

صورة (٢)

بعض الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة



عاشراً: المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة

١. استعمالات الأرض (*)

عرّف الدكتور (عثمان محمد غنيم) استعمالات الأرض بأنها: «مجموعة من النشاطات البشرية تهدف إلى تنظيم المجتمعات والوظائف في مكان وزمان محددين^(١)».

٢. تغيير استعمالات الأرض

قبل التوغّل بسرد تعريفات التغيير في استعمالات الأرض السكّنية، لا بدّ من الإشارة إلى مفهومين، أو اصطلاحين، وهما: التغيير والتغيير. فثمة فرق كبير وواضح بين البعدين الدلاليين لكلّ من التغيير والتغيير، وإن كانا يرجعان إلى أصل لغوي واحد، فضلاً عن ذلك، يتفق التغيير والتغيير في أنّ كلّاً منهما يتضمّن إمكان حدوث النتائج إيجابية أو سلبية، لكن الاختلاف بينهما، هو أنّ التغيير ممارسة غير شعورية مجهولة المؤثر، بينما المؤثر في التغيير محدّد، كأن يكون شخصاً، أو مؤسّسة، أو جماعة، يقوم بفعله التغييريّ عن وعي وإدراك وإرادة، وقد يكون داخلياً، أو خارجياً^(٢).

مفهوم التغيير لغويّاً: (تغير) اسم مصدر، جذره الفعل (غير)، و(غير) يُشار إلى تغيير الحال، لهذا أشارت الآية القرآنيّة حسب سورة الأنفال إلى قوله تعالى ﴿ذَلِكَ

(*) (الأرض): مساحة معيّنة من مكانٍ لسطح الأرض، ولا بدّ لهذا السطح من أن يحتوي صفة معيّنة تسمّى (استعمال)، وعند دمج المصطلحين يصبحان مصطلحاً واحداً (استعمال الأرض).

(١) عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدامات الأرض الريفيّ الحضريّ: ص ٣٢.

(٢) يُنظر: عزّت السيّد أحمد، القيم بين التغيير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات،

مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الأول، ٢٠١١: ص ٦٠٥-٦١٢.

بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾، تُصَوِّرُ الآيَةَ القرآنيّة تغير الحال وانتقالها من الصّلاح إلى الفساد، وتغير الشيء عن حاله (تحوّل)، أو (تبدّل)، كأنّه جعله غير ما كان عليه سابقاً. أمّا معنى (التغيير)، فهو تبديل صفة إلى صفةٍ أُخرى^(٢).

مفهوم التغيّر اصطلاحاً: يُشير إلى تحوّل الشيء من دون إضافة (تغيّر)، أو من عبر إضافة، فيسمّى (تغيّراً)، ما يقابل الأصل اللُّغويّ العربيّ للفعل (غَيَّرَ)، والاسم (غير) هو الأصل اللُّغويّ الانجليزيّ في الاسم والفعل (Change)، ومعناه: يُبدّل، أو يغيّر. وإنّ التغيّر يحدث بشكلٍ تلقائيٍّ مفاجئ، تترتّب نتائجه وفق مُددٍ زمنيّة، أمّا ما يخصّ (التغيير)، فيفيد التحوّل القائم على فكرة، أو تخطيط مسبق، أو بشكلٍ تدريجيٍّ، وحسب تنفيذه، ومن نافلة القول أنّ الآثار التي يخلّفها (التغيّر) تكون أكثر سلبيةً ممّا يخلّفها التغيير، وعليه تكون نتائج التغيير محسوبة أكثر من التغير^(٣).

نستخلص ممّا تقدّم، أنّ عمليّة التغيّر هي انتقال من حالةٍ إلى أُخرى، وعند التعرّض إلى التغيّر في المدن، فالمقصود به تحويل أو إزالة أو إضافة لصالح الاستعمال الأصليّ من المساحات الأخرى، أو المساحة المستقطعة استعمالاً واحداً أو أكثر، ما يودّي إلى تغيّر استعمالٍ على حساب استعمالات الأرض الحضريّة، ليحلّ مكانه

(١) سورة الأنفال، آية (٥٣).

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ص ١٥٥.

(٣) يُنظر: عبد الجليل عطا الله ويوسف حرّان، أسباب تغيّر استعمال الأرض السكّنية إلى الاستعمال التجاريّ في مدينة النعمانيّة، مجلّة كليّة التربية، العدد (١٩)، ٢٠١٤: ص ٢٥٣ -

استعمال آخر، ويُسمَّى هذا التغيُّر (صنف الاستعمال)، أمَّا إذا كان التغيُّر يشمل الاستعمال نفسه، ويميل نحو الحداثة، فيُسمَّى (تغيُّر نمط الاستعمال)، وإنَّ مجمل التغيُّرات (صنف، نمط) تشير: إمَّا إلى الزيادة (إيجابي)، أو إلى النقصان (سلبي) وبناء على ذلك، فإنَّ هناك جملة من التغيُّرات تؤثر في تركيب هذه الاستعمالات وهيكلتها مكانيًّا وزمانيًّا. أمَّا أنواع حالات التغيُّر، فهي:

١. التغيُّر التدريجي: هو جزء من عملية التطوُّر الطبيعي؛ لكونه يأخذ مدَّة طويلة من الزمن لحدوثه، ويُعدُّ تطوُّر طراز العمارة التقليديَّة قبل القرن العشرين من ضمن هذا النوع من التغيُّرات، وكلِّما كانت الأحوال الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة مستقرَّة، كانت التغيُّرات التدريجيَّة غير مؤثِّرة أثرًا محسوسًا، ويشار إلى كونه «التغيُّر حسب المدَّة الزمنيَّة»^(١).

٢. التغيُّر المفاجئ: يحدث هذا التغيُّر بشكل مفاجئ، كأن يكون بتأثير عامل سياسي، مثل الحروب، أو اقتصادي، مثل زيادة صادرات النفط، ما يؤدِّي إلى حدوث قفزة نوعيَّة في تبدُّل الأنماط العمرانيَّة وأساليب البناء، وهذا يرافقه تغيُّر في استعمالات الأرض الحضريَّة بحسب نوع المؤثِّر^(٢).

٣. التغيُّر المقصود (المخطَّط): يحدث هذا التغيُّر لغرض تحقيق هدف محدَّد، وغالبًا ما يكون مدروسًا ومخطَّطًا قبل المباشرة بإحداث هذا التغيُّر، مثال ذلك: التصاميم الأساسيَّة للمدن التي تعد عملية تخطيطيَّة مصحوبة بمعرفة النتائج قبل

(١) سلام عبد الحسين جواد، التغيُّر في مراكز المدن التاريخيَّة، مجلَّة المخطَّط والتنمية، العدد (٢٤)، ٢٠١١: ص ٦.

(٢) يُنظر: سعد عبيد جودة الربيعي، تغيُّر صنف استعمالات الأرض في مدينة بغداد، مجلَّة الجمعية الجغرافيَّة العراقيَّة، العدد (٢٨)، ١٩٩٥: ص ١٦١.

حدوثها، وفي بداية تنفيذه يصعب تقبله، لكن بمرور الزمن يصبح بشكل اعتياديّ على سكّان المدينة؛ لذلك يحدث بشكل مخطّط بشكل مسبق.

٤. التغيّر غير المخطّط (العشوائيّ): هو تغيّر يحدث في المدينة، وهو ناجم عن تلبية حاجات ضروريّة لشريحة من السكّان، ومن ثمّ يحدث بشكل عفويّ من دون ضوابط تتحكّم فيه؛ لكونه سلوكاً فرديّاً، ويحدث بشكل عرضيّ، أو بتأثير أحد العوامل السياسيّة والاقتصاديّة^(١).

إحدى عشر: البرامج والأجهزة المستخدمة في الدراسة

استعان الباحث بمجموعة من البرامج والأجهزة، وكما موضّح في صورة (٣)، وهي:

١. برنامج (ARC GIS-V.10.2): وهو برنامج متقدّم ومتكامل في نظم المعلومات الجغرافيّة، وهو من إنتاج شركة اسري (ESRI) الأمريكيّة، فقد أفاد الباحث من برنامج (ARC MAP)، وهو أحد أهمّ التطبيقات ضمن برنامج التطبيق المركزيّ في برنامج (Arc GIS 10.2)، فضلاً عن برنامج (ARC Cat alog)؛ إذ يقومان بوظائف عديدة ومهمّة متعلّقة بالخرائط، أهمّها: (العمل على الخرائط وتحليلها، عرض بيانات الخرائط الرقميّة، التعامل مع الطبقات، إضافة أساسيات الخريطة، تحليل مركزيّة الثقل السكّانيّ والمكانيّ، عمليّة التطابق، حساب المساحات... الخ، فضلاً عن رسم جميع الخرائط وإخراجها بشكل نهائيّ ضمن بيئة هذا البرنامج.

(١) يُنظر: نسرين رزّاق إبراهيم، تأثير الأبعاد الزمانيّة والمكانيّة على تغيّر الأبعاد النوعيّة لحجوم المدن - حالة دراسيّة مدينة بغداد، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (٢٥)، ٢٠١٢: ص ١٩٧.

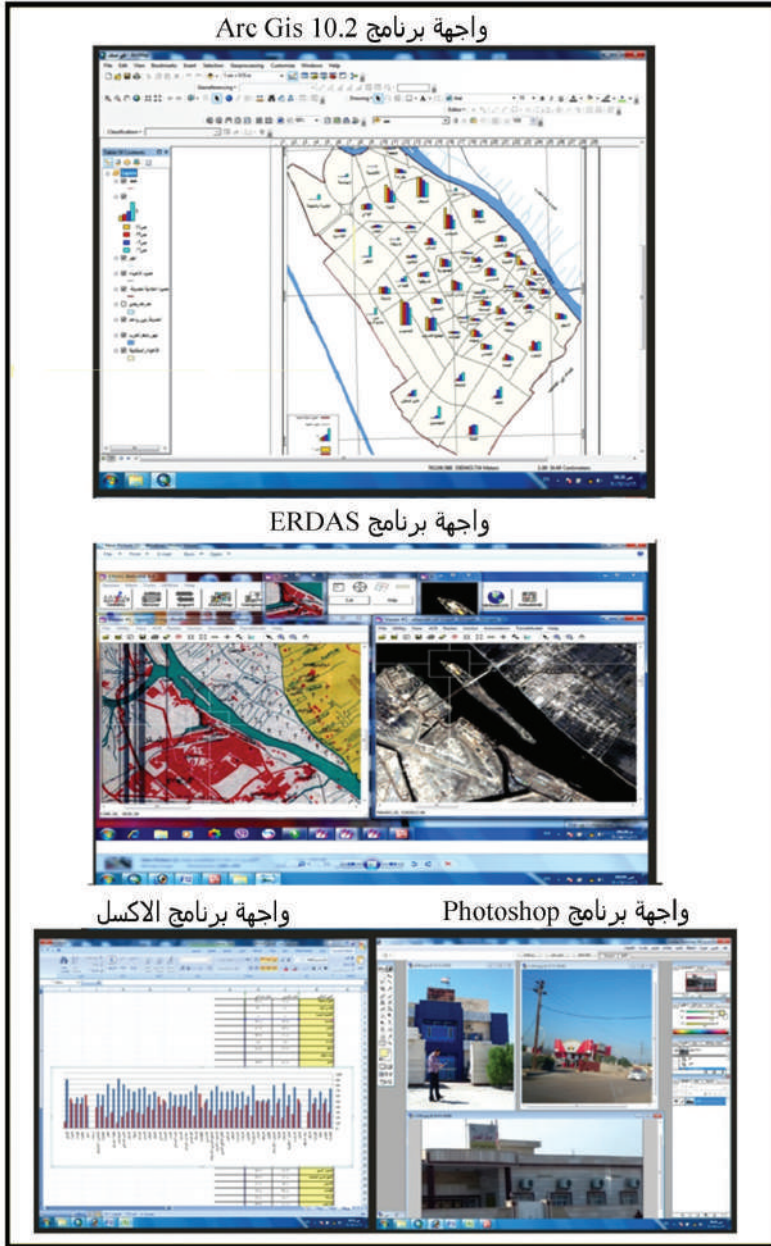
٢. برنامج الإيرداس الإصدار (ERDAS V.8.4): وهو برنامج يتعامل مع المرئيات الفضائية، ويقوم بعمليات التصحيح الهندسي وأنواع التحسينات المكانية والطيفية، فضلاً عن قص المرئيات واستبعاد المساحات غير المرغوب فيها، وكذلك دوره في عمليات دمج المرئيات بعضها مع بعض؛ إذ استخدم هذا البرنامج بشكل أساسي في الدراسة.

٣. برنامج (Excel 2007): تم استخدام هذا البرنامج في إخراج بعض الجداول التي توضح بعض الظواهر لمنطقة الدراسة، لاسيما التغيرات المساحية، وعمليات الجمع.. الخ.

٤. برنامج (Photoshop 7.0): تكمن أهمية هذا البرنامج في الدراسة لإزالة التشوهات الموجودة في الخرائط الأصلية، وتحسين دقتها، ودرجة وضوحها، وتم استخدامه في إدخال الخرائط الورقية إلى الحاسب عن طريق (Scanning)، ومن ثم تحويله إلى خرائط رقمية لغرض استدعائها لاحقاً في برنامج (Arc Map).

٥. استخدم في الدراسة جهاز حاسوب لاب توب Laptop Lenovo Z51 بقدره معالج (Core I 5- 2.2)، وذاكرة عشوائية (8 GB) بسعة خزنية (1024 GB)، مع أجهزة مساعدة متمثلة بوحدة إدخال المعلومات (الماسح الضوئي، سواقة الأقراص الليزرية). وتمثلت وحدة الإخراج باستخدام الشاشة والطابعة الليزرية نوع كانون IP 4580، وطابعة ملونة نوع Canon G2000. ٦. جهاز تحديد الموقع العالمي (GPS)، نوع (MAGELLAN)، موديل (eXplorist 300v2.1.25)

صورة (٣) واجهات البرامج المستخدمة في الدّراسة



الفصل الأول

- المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية، وتحليل العوامل
المؤثرة في تغيير استعمالات الأرض السكنية لمدينة البصرة
أولاً: المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية
ثانياً: تحسين المرئيات الفضائية
ثالثاً: التفسير البصري والرقمي للمرئيات الفضائية
رابعاً: المتغيرات السكانية
خامساً: المتغيرات السياسية
سادساً: المتغيرات الاجتماعية
سابعاً: المتغيرات الاقتصادية
ثامناً: طرق النقل

المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية، وتحليل العوامل المؤثرة في تغيير

استعمالات الأرض السكنية لمدينة البصرة

تُعدّ المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية من أهمّ التقنيات المستخدمة في الوقت الحاضر، لاسيّما في مجال الاستشعار عن بعد؛ نظراً إلى إمكانية الحصول على معطيات الأقمار الصناعية بشكل رقمي، ولأطوال موجية متعددة؛ إذ يتكوّن المشهد الفضائي من شبكة (Grid) من الأعمدة التي تتقاطع مع الصفوف، مكونة مساحات مربعة، يُطلق على الواحدة منها عنصر الصّور، أو البكسل (Pixel)، ويحتوي كلُّ بكسل على قيمة رقمية (Digital Number) (DN)، تمثل قيمة الإشعاع الكهرومغناطيسي المنعكس عن مساحة الأرض لذلك البكسل ضمن كل حزمة طيفية، ويختلف حجمه تبعاً لقدرة التمييز المكاني الخاصة بكلّ متحمّس. وهذه الشبكة أو المصفوفة تمثل قيم الإضاءة (Brightness)، التي تكون المرئية الفضائية؛ إذ تكون قيمها بين (صفر - ٢٥٥) مستوى، وهو ما يُطلق عليه مقياس الرمادية^(١).

يمكن القول: إنّ معطيات الاستشعار عن بعد تُعدّ سجلاً تاريخياً مرئياً للغطاء الأرضي خلال حقب زمنية مختلفة، التقطت فيها تلك المرئيات، واستخدمت في مراقبة التغيرات الحاصلة في التوسّع العمراني والزراعي والصّناعي.. الخ^(٢)؛ كونها تعطي معلومات ذات درجة عالية من الدقّة والسّعة في هذا المجال. ومن

(١) يُنظر: عصمت محمّد الحسن، معالجة الصّور الرقمية في الاستشعار عن بعد، كليّة

الهندسة، مركز البحوث، المملكة العربيّة السّعودية، ٢٠٠٧: ص ٢٢.

(2) Rupesh Gupta, The Pattern if Urban, Environment and Urbanization,Asia,Los Angles.5. (1).2014, P: 84 .

الملاحظ أنّ المدينة تخضع في تغيّر استعمالاتها إلى جملة من المتغيّرات (سكّانية، سياسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة)، تعمل على إعادة ترتيب وهيكله استعمالات الأرض مكانيّاً، وعلى امتداد مراحل زمنيّة متباعدة؛ إذ تعمل منفردة تارة، أو مجتمعة في معظم الأحيان. فقد يبرز في موضع معيّن دور أحد تلك المتغيّرات أكثر من غيره، في حين يتلاشى هذا الدور في مواضع أُخر من المدينة، وردُّ هذا إلى تأثيره بخصوصيّات الموضع من جهة، وتأثير متغيّرات النموّ والتخطيط من جهة ثانية.

ومما تقدّم، يهدف هذا الفصل إلى استقراء الأهميّة الكبيرة لتقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة في معالجة المرئيات الفضائيّة وتحسينها، وكذلك تناول التفسير البصريّ والرقميّ لتلك المرئيات الفضائيّة، فضلاً عن التعرّض إلى دور المتغيّرات التي أثّرت في تغيّر استعمالات الأرض السكّانية، ومدى تأثيرها في تغيّر هذه الاستعمالات من خلال التغيّر في المساحة الحضريّة والفعاليّات الأخر.

أولاً: المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائيّة

تهدف عمليّات معالجة المرئيات رقمياً لتطبيق سلسلة من الخوارزميّات الرياضيّة عليها وفق برامج متخصصة كبرنامج (ERDAS)، وإعداد المرئيات بأفضل وأدقّ صورها قبل تفسيرها، أو استنباط المعلومات منها^(١)، ولعلّ مردّه إلى طبيعة المرئيات الفضائيّة الخام الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعيّة، التي تحتوي في طيّاتها على بعض التشويه أثناء علميّة المسح والتحويل إلى بيانات رقميّة، ما ينبغي على المختصّ تصحيحها. وعليه، سيتمّ تناول أهمّ العمليّات لمعالجة المرئيات الفضائيّة بحسب الفقرات الآتية:

(١) يُنظر: جمعة محمّد داود، مقدّمة في الصّور الجويّة والمرئيات الفضائيّة: ص ١٠١.

١. التصحيح الهندسي

تحتوي البيانات الرقمية الخام من مصدرها عادة على تشوّهات هندسيّة كثيرة ناجمة من عدّة عوامل، أهمّها: «انحناء كرويّة الأرض، انكسار الأشعة من خلال مرورها في طبقات الغلاف الجوّي، دوران الأرض في أثناء عمليّة المسح، تضاريس الأرض المختلفة، تشوّهات ناجمة من جهاز الاستشعار، سرعة القمر الصّناعي»^(١)، فينتج عنها تشوّهات كثيرة في المرئيات، ما يمنع من استخدامها مباشرة في إنتاج الخرائط والقياسات الدقيقة، ويُعزى السّبب إلى أنّ القيم الرقمية لعناصر المرئية لا تمثّل تماماً الطاقة المنعكسة، وكذلك فإنّ مواقع الظواهر الأرضيّة في المرئية لا ترتبط تماماً مع مواقعها في الطبيعة^(٢)، وإزاء ذلك تُقسم هذه التشوّهات الأساسيّة إلى نوعين، تمثّلت: (بتشوّهات راديو مترية ترتبط بقيم الأشعة التي يسجّلها جهاز الاستشعار عن بُعد)، والأخرى (تشوّهات هندسيّة مرتبطة بالعلاقات المكانية-الاتجاه والمسافة- بين الظواهر على المرئية)، ومن هنا ينبغي تطبيق الطرق المختصّة بمعالجة التصحيح الهندسيّ للصّور الرقمية، وذلك بتحويل بيانات الصّورة إلى نظام إحداثيات (مسطّ) معيّنة، وذلك لجعله متماثلاً مع الخريطة، فضلاً عن تصحيح مرئية معيّنة لجعلها تتطابق مع مرئية أخرى، ويسمّى -أحياناً- (مطابقة الصّورة Registration)، أمّا إذا كانت الصّورة المرجعيّة عند تطبيق التسجيل مصحّحة هندسيّاً، فسوف تأخذ الصّورة المراد

(1) J. Ronald Eastman, Guide to GIS and Image Processing Volume1, clark university, use,2001,P;27

(٢) يُنظر: محمّد عبد الله بن محمّد الصّالح، مرئية الاستشعار عن بُعد (جمع بياناتها وتحليلها): ص ٦٦.

تصحيحها خصائصها من حيث المسقط والقياس^(١).

يوجد نوعان من عمليّات تصحيح المرئيات الفضائيّة، منها التصحيح الراديومترّي (ترميم الصّورة)^(*)، وأخرى تهتمّ بإزالة التشوّهات التي ترتبط بالعلاقات المكانية بين الظواهر الأرضيّة على الصّورة، تسمّى (التصحيح الهندسي)^(٢)، الذي نحن بصده، والطريقة المثلّي تتمثلّ بجعل إحداثي المرئية المستخدمة ذات قيمة مطابقة لقيم أحد المراجع العالميّة، والحصول على مرئية مصحّحة هندسيّاً بشكلٍ أقرب ما يكون إلى الواقع، وموحّدة هندسيّاً مع الخرائط أو المرئيات المستخدمة. تمّ خلال الدّراسة الحاليّة العديد من حالات التصحيح الهندسيّ للمرئيات الفضائيّة والخرائط المختلفة؛ فعلى سبيل المثال، تمّت عملية التصحيح الهندسيّ للمرئية الفضائيّة المتلقطة بوساطة القمر الاصطناعيّ (Quick bird2) لعام (٢٠١٠) عن طريق نقاط الضبط الأرضيّة، التي هي شبكة من نقاط سطحيّة تمّ اختيارها وتحديد مواقعها وإحداثياتها المتمثلة في خطوط الطول ودوائر العرض والارتفاع عن مستوى سطح البحر بوساطة المسح الميدانيّ من قبل شركة التشيكيّة وشركائها^(**)، ومن ثمّ استفاد الباحث في عملية تصحيح

(١) محمّد بن عبد الله بن محمّد الصّالح، التصحيح الهندسيّ لصور الاستشعار عن بُعد

الرقميّة باستخدام برنامج ERDAS: ص ٣.

(*) إن أغلب المرئيات الحديثة، وحتى القديمة منها، مصحّحة راديومترّيّاً من المصدر؛ لذلك لا تحتاج إلى التصحيح الراديومترّيّ.

(٢) محمّد بن عبد الله بن محمّد الصّالح، معالجة صور الاستشعار عن بُعد الرقميّة باستخدام

برنامج الويس I Lwis: ص ٣١.

(**) الشركة التشيكيّة وشريكها العراقيّ (شركة السنّافي)، قامت بتحديث التصميم

الأساسيّ لمدينة البصرة لعام (٢٠١٤)، وعملت مسوحات ميدانيّة تضمّن البعض منها

أخذ نقاط مرجعيّة تجاوزت (٣٠) نقطة مرجعيّة لغرض التصحيح الهندسيّ للمرئية

الفضائيّة الأساسيّة للمدينة .

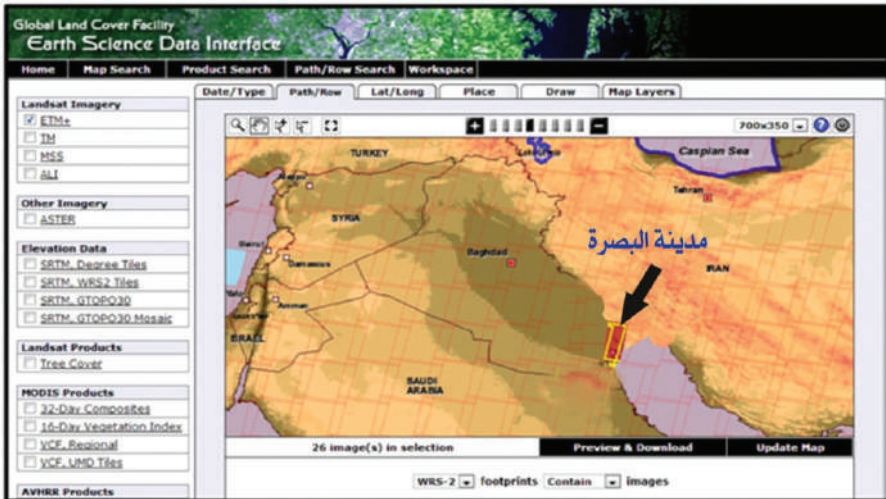
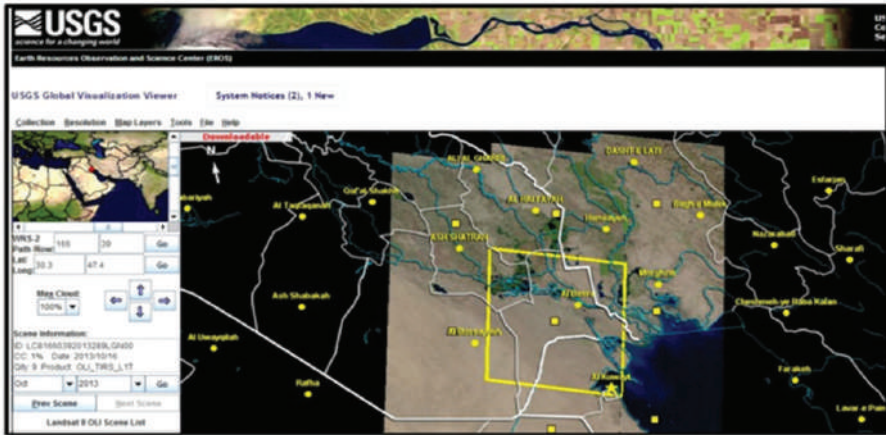
بقية المرئيات والخرائط على المرئية المشار إليها؛ إذ يُعدُّ هذا النوع من التصحيحات الهندسية مطلباً رئيساً عندما تتم المقارنة بين عدّة مرئيات فضائية، وخرائط رقمية لتواريخ مختلفة، كما هي حال هذه الدراسة، والمتمثلة بتغيُّر استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة .

ونظراً إلى حاجة الدراسة لبيانات ومعلومات تخصُّ الجانب الزراعي للمدينة، لاسيّما خلال عقدي السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين؛ إذ إنّ عقد السبعينيات قد تزامن مع البدايات الأولى لتقنيات الأقمار الصناعية والتقاط المشاهد الأرضية؛ لذلك كان لا بدّ من الاستعانة بمرئيات تخصُّ محافظة البصرة، وتحليلها بوساطة تقنيات تحسين المرئيات، أو قصّ منطقة الدراسة، إلى غير ذلك (كما سيّضح لاحقاً)، وقد استعان الباحث بعملية التصحيح الهندسي من خلال برنامج معالج المرئيات الفضائية (ERDAS 8.5) المتخصّص من أمر (Geo-metric Correction) من صورة موجودة على الشاشة (From Viewer)، ثمّ اختيار أسلوب (Polynomial)، وإدخال نقاط الضبط الأرضية (GCP) المأخوذة من المرئية المصحّحة المعروضة على الشاشة، ومن ثمّ تحديد النظام الجيوديسي العالمي (Datum WGS 1984)، ومسقط مريكتور المستعرض العالمي (UTM). والجدير ذكره أنّ مدينة البصرة تمثّلت في مشهدٍ واحدٍ ذات النطاق (١٧٨/٣٨) للمتحمّس (MMS)، و(١٦٦/٣٩) للمتحمّس (Tm)، التابعين للقمر الصناعي (Land Sat)، للسنوات (١٩٧٣، ١٩٩٠)، واختيار Resample لتجميع البيانات عند العرض، كما يتّضح من صورة (٤).

صورة (٤)

موقع المشاهد الفضائية لمحافظة البصرة للأقمار الاصطناعية

Landsat -8, Landsat -5



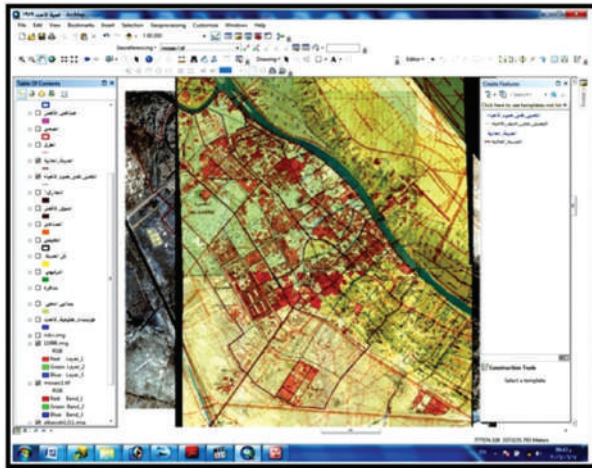
المصدر:

<http://glcfapp.glc.f.umd.edu> و <http://glovis.usgs.gov>

فضلاً عن ذلك، فقد تمّت -أيضاً- عمليّة تصحيح بعض الخرائط والمرئيات المستخدمة في الدّراسة بواسطة برنامج (Arc GIS 10.2)، وينطبق الشيء نفسه على تصحيح الخرائط بالاعتماد على شبكة الإحداثيات الموجودة على الخرائط من خلال برنامج (ERDAS 8.4)، وتمّ إدخالها إلى الحاسوب، يُنظر صورة (٥).

صورة (٥)

بعض عمليّات التصحيح الهندسي لمنطقة الدّراسة بواسطة برامج (ERDAS 8.4 – GIS 10.2)



٢. الاقتطاع من مرئية

تغطّي مرئيات الأقمار الاصطناعية غالباً مساحات واسعة من سطح الأرض؛ لذا فهي تحتوي على عدد هائل من القيم الرقمية التي تتحكّم فيها ثلاثة أمور، هي: «مساحة المنطقة التي تغطّيها المرئية، وضوحها المكاني، عدد النّطاقات المستخدمة في تصويرها»^(١)؛ لذلك فإنّ استخدام مرئية الاستشعار عن بُعد كاملة، ومن ضمنها منطقة الدّراسة تأخذ حيزاً مكانياً كبيراً من السّعة التخزينية للحاسوب، ما ينعكس ذلك على استغراق وقتٍ أطول وجهد أكبر عند القيام بعمليات المعالجة المختلفة، لاسيّما في حال دراسة المناطق الصّغيرة، كما هي الحال في مدينة البصرة، التي استندت فيها الدّراسة إلى مرئيات ذات دقّة عالية تطلّبت بالمقابل مساحة خزنية كبيرة، فعلى سبيل المثال، تطلّبت الدّراسة مشهداً فضائياً للقمر (Quick bird2)، بخاصّة لمدينة البصرة والمناطق التي حولها ذات الدقّة المكانية العالية (٦٠ سم)، التي سجّلت سعتها الخزنية (٣, ٨ كيكابايت)، وينسحب الكلام نفسه على اقتطاع مدينة البصرة من مرئية فضائية لغرض استخراج معامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) خلال السّنوات (١٩٧٧، ١٩٨٩)؛ إذ تعكس الزيادة في حجم المساحة المخصّصة للمرئية الفضائية، ومن هذا المنظور، ففي حالة عدم اقتطاع الأجزاء غير الدّاخلة ضمن منطقة الدّراسة يتسبّب في العديد من المشكلات أهمّها^(٢):

- (١) محمّد بن عبد الله بن محمّد الصّالح، معالجة صور الاستشعار عن بُعد الرقمية باستخدام برنامج الـLwis: ص ٣٨.
- (٢) طارق جمعة عليّ المولى، التمثيل الخرائطيّ لتغيرات الغطاء الأرضي في محافظة البصرة باستخدام تقنيّتي الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية للمدّة (١٩٧٣-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه: ص ٣٢.

١. أن زيادة حجم المرئية يؤدي إلى تباطؤ عمل الحاسوب عند العرض وتحريك المرئيات.

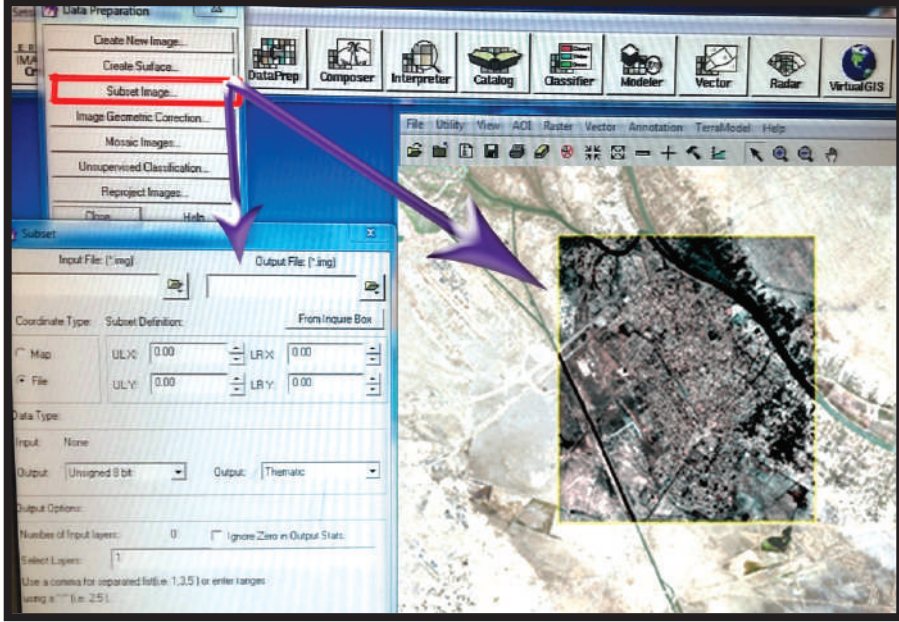
٢. تشتت عين المفسر إلى مناطق خارج نطاق الدراسة، ما يعني زيادة الوقت المستغرق للمعالجة.

٣. مشكلات تتعلق بزيادة الوقت والجهد، لاسيما عند إجراء عمليات المعالجة الرقمية المختلفة.

نستخلص ممّا تقدّم، ولغرض اختصار الوقت والجهد، ولإتمام عمليات العرض والمعالجة بدقّة، يجب أولاً القيام بعملية الاقتطاع قبل تطبيق عمليات المعالجة المعروفة، وذلك من خلال أداة تحديد منطقة الاهتمام (AOI Area of Interest الموجودة في برنامج (ERDAS 8.5)؛ إذ تمّ اقتطاع الجزء المطلوب من الدراسة بواسطة أداة (Subset)، فضلاً عن استخدام برنامج (Arc GIS) (10.2) في عملية اقتطاع بعض المرئيات؛ وذلك لاستبعاد المناطق غير الداخلة ضمن منطقة الدراسة لأغراض التعامل معها، بدلاً من التعامل مع المرئية بكامل مساحتها، كما يتّضح ذلك من صورة (٦).

صورة (٦)

عملية قطع منطقة الدّراسة من المرئيات الفضائية بواسطة أداة (AOI)



المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ERDAS 8.4

٣. عملية الموزائيك (تجميع المرئيات)

يُقصد بعملية الموزائيك تجميع عدّة صور في صورة واحدة بعملية تجميع القطع المتجاورة (موزائيك)؛ لغرض تغطية كامل منطقة الدّراسة، على شرط أن تسبق هذه العملية العديد من الخطوات اللّازمة لتقليل الفوارق بين الصّور، سواء كانت تلك الفوارق هندسيّة أم لونيّة^(١)، بمعنى آخر أن تكون المرئية مصحّحة هندسيّاً قبل عملية المعالجة، مع تناسب القنوات الطيفية من حيث الشدّة اللونيّة لكلّ الصّور التي سيتمّ دمجها بعملية الموزائيك، مع غرض النظر عن مقدار هذا

(١) يُنظر: أحمد صالح الشّمري، نظم المعلومات الجغرافيّة من البداية: ص ٤٠

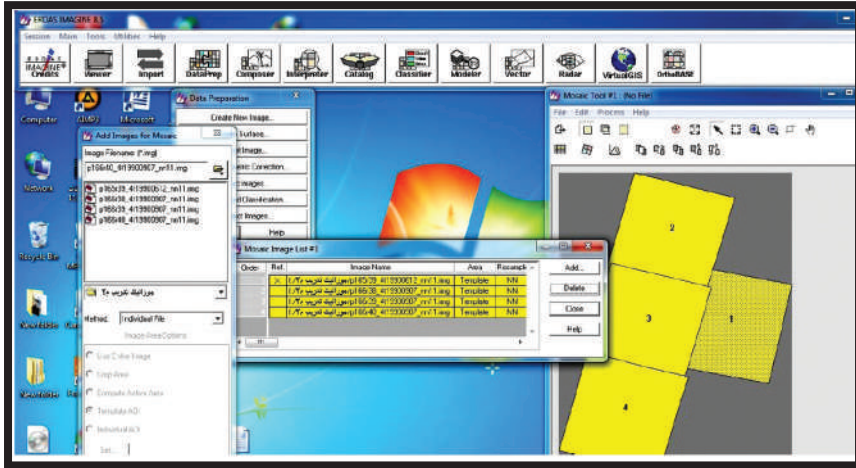
الاختلاف في الشدّة الضوئية لتلك الصّور^(١). ومن هذا المنظور، نلاحظ أنّ المرئية الرقمية الملتقطة بوساطة متحسّسات الأقمار الاصطناعية غالباً ما تغطّي مساحة شبه مربعة حدود (١٨٥ كم X ١٧٢ كم)، لاسيّما للقمر الاصطناعيّ (Land sat) للماسح متعدّد الأطياف (MSS)، وبقية المتحسّسات الأخر.

تمت الإشارة سابقاً إلى أنّ الدّراسة احتاجت في بعض فقراتها إلى مشاهد فضائيّ واحد من محافظة البصرة، التي امتدّت على أربعة مشاهد فضائية لكلّ من بيانات المتحسّسين (TM و MSS) العائدين للقمر الصّناعيّ (LANDSAT)، فإنّ ذلك تطلّب دمجها سوياً بعد تصحيحها هندسيّاً، وإزالة الأجزاء غير المرغوب فيها، لغرض عمل مرئية واحدة تغطّي محافظة البصرة، وتمّ ذلك عن طريق برنامج (ERDAS 8.5)، والاختيار من شريط الأدوات (DataPrap)، ومن ثمّ اختيار الأمر (Mosaic Images)، ومن خلال الأمر (Set Overlap Function) نختار الأمر (Feather)؛ لغرض تناسب الشدّة اللونية لجميع المشاهد الفضائية المراد عمل الموزائيك لها، كما في صورة (٧)، وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع المرئيات المطلوب عمل موزائيك لها يجب أن تكون مصحّحة هندسيّاً.

(١) المملكة العربية السّعودية، الاستشعار عن بُعد (تخصّص المساحة عملي)، المؤسسة العامّة للتدريب التقنيّ والمهنيّ، الإدارة العامّة لتصميم وتطوير المناهج، ٢٠٠٩: ص ٣٨.

صورة (٧)

عملية دمج المرئيات لمحافظه البصرة بواسطة برنامج ERDAS 8.5



ثانياً: تحسين المرئيات الفضائية

يُقصد بعملية تحسين المرئيات الفضائية مجموعة خوارزميات حاسوبية تُسهم في تحسين قيم البكسل للمرئية الفضائية بواسطة برنامج (ERDAS)، ومن ثمّ التخلّص من الضوضاء والتشويه بالصورة، وهنا نلاحظ زيادة بالشدة الضوئية وجعل الصورة متباينة لونياً.

وهذا يعني زيادة الفوارق البصريّة للمعالم التي تحتويها المرئية في مشهد ما، وخلق مرئية جديدة مستنبطة من المرئية الأصلية لغرض تفسيرها والحصول على المعلومات والبيانات المراد دراستها^(١).

بمعنى آخر: تحويل نوعية الصورة إلى مستوى أفضل لاستخلاص صفات

(1) John compdell, Map use and Analysis .Third edition, Mc Graw-Hill, USA, 1998, p: 291 - 292.

معينة من الصورة^(١)، أو إبراز معالمها المتمثلة بـ (الأنهار، الأراضي الزراعيّة، المناطق العمرانيّة.. إلخ)، ومن ثمّ زيادة قدرة التمييز البصريّ للعين البشريّة بين الاختلافات الضّئيلة بين المعالم، لاسيّما التدرّجات اللّونيّة المختلفة، (أو التدرّجات الرّماديّة للمرئيات غير الملوّنة)، من خلال إجراء التطبيقات عليها.

وفي ضوء ذلك، توجد العديد من الطرق لتحسين الصّور الرقميّة التي تنقسم إلى صنفين أساسيين، هما: طرائق المجال المكانيّ، وطرائق المجال التردديّ؛ إذ إنّ الأساليب التي يتضمّننها الصّنف الأوّل تعود إلى مستوى الصّورة نفسها؛ إذ يعتمد على معالجة المرئية بشكل مباشر لعناصر تلك المرئية، أمّا الأساليب التي يتضمّننها الصّنف الثاني، فتكون مبنية على تعديل أو تحويل بيانات المرئية المراد معالجتها^(٢). وبصفة عامّة، يستخدم تحسين المرئيات لغرض تخليصها من التشويش، أو لإضعاف الآثار الزائفة التي يُمكن أن تكون موجودة في بعض المرئيات نتيجة لنظام معاينة رديء أو قناة اتّصال غير دقيقة؛ إذ إنّ معطيات التحسين بوساطة الاستشعار عن بُعد بشكلها الخام تكون غير قادرة في كثير من الأحيان على تلبية تحقيق أهداف مفسّر المرئية، ويعود هذا إلى عدّة أسباب منها^(٣):

(١) يُنظر: إبراهيم أحمد صالح، إظهار المعالم المخفية في الصّور الرقميّة باستخدام المدرج التكراريّ، المجلّة العراقيّة للعلوم الإحصائيّة، العدد (١٣)، ٢٠٠٨: ص ١٣٧.

(٢) يُنظر: بيداء إبراهيم خليل، إزالة الضّوضاء من الصّور الرقميّة الرماديّة باستخدام مرشّحات تقليديّة ومضويّة، مجلّة الرافدين لعلوم الحاسبات والريّاضيات، مجلد (٦)، العدد (٢)، ٢٠٠٩: ص ٤٧.

(٣) حسن سويدان نجيبان الغزّي، تغيّرات الغطاء الأرضيّ لهور الحّمّار للمدّة (١٩٧٣-٢٠٠٨) باستخدام تقنيّات الاستشعار عن بُعد، أطروحة دكتوراه: ص ٣٦.

١- قدرة العين البشريّة المحدودة نسبياً للتمييز بين المستويات الرماديّة المتقاربة، وحتى بين الألوان المتقاربة.

٢- أنّ توزيع تلك المعطيات بشكل حزم متعدّدة يعني توزيع هذه المعلومات بين هذه الحزم، وبشكل غير منتظم؛ إذ إنّ كلّ حزمة تحتوي على معلومة مهمّة تختلف عن الحزم الأخر.

٣- وجود ترابط خطّي بين هذه الحزم، ما يؤدي إلى عدم استغلال كفاءتها في التفسير البصريّ؛ لأنّ الترابط في أغلب الأحيان يؤدي إلى عدم ظهور الفروقات البسيطة في الخصائص الطيفيّة لأغطية الأرض؛ لذا يلجأ المفسّرون في أغلب الأحيان إلى استخدام طرائق المعالجة الرقميّة التي تتضمن عدّة تقنيّات تهدف إلى زيادة الفوارق البصريّة بين المعالم الأرضيّة في المرئيّة الفضائيّة؛ بغية إيجاد مرئيّات حديثة من معطيات المرئيّات الأصليّة لزيادة كمّيّة المعلومات التي يُمكن تفسيرها، وتسهيل جمعها عن سطح الأرض^(١).

ومّا تقدّم يظهر أنّ هناك العديد من أساليب تحسين المرئيّات الفضائيّة، سواء كانت (مكانيّة أم تردديّة)، نذكر منها: (تحسين التباين، طريقة التقسيم النطاقيّ، الترشيح المكانيّ، إدماج المعطيات، نسب النطاقات، تحليل المركبات الأساسيّة، الخ.. الخ)؛ لذا سنسلّط الضوء على (ثلاثة) أنماط من التحسينات في التباين نظراً إلى ارتباطها بموضوع الدّراسة، واستبعاد الطرائق الأخر؛ لانتفاء الحاجة إليها، وأهمّ تلك العمليّات:

(1) 1) K. M. Al-Saadi, Integrated environmental study in the central Mesopotamian plain) (Iraq). PhD. thesis, Univ. of Gent, Belgium, 1986. p106.

١ - زيادة التباين بطريقة المدرج التكراريّ (الهستوكرام) (*)

تعدُّ هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً لتحسين المرئيات الفضائية، ويُعزى ذلك إلى أنّ هذا الأسلوب مبنيّ على معالجة الحاسب الآليّ تلقائياً، فعند تطبيق أسلوب (الهستوكرام)، فإنّ الحاسب الآليّ ينشر تلقائياً القيم الرقمية على كامل المقياس؛ وذلك بوضع أدنى قيمة في المدرج التكراريّ للصورة الأصلية عند الصّفر، وأعلى قيمة فيه عند (٢٥٥)؛ لذلك يُعطي حيز المقياس حسب التكرار، فإذا كان حيزاً أكبر من المقياس للفئات، يكون التكرار عالياً، والعكس صحيح، وبعبارة أخرى: يعالج البرنامج وفق هذه الطريقة بتوسيع المدى في مستويات المرئية على كامل المقياس الرماديّ (٠ - ٢٥٥)^(١)، بدلاً من تركّزها في مدى ضيق، وبناءً عليه يُسهم في إعادة توزيع قيم الإضاءة من جديد؛ إذ تظهر المعالم ذات الشدّة اللونية الفاتحة أكثر بياضاً، والمعالم ذات الشدّة اللونية الداكنة أكثر دكونة للوصول إلى إبراز المرئية في أفضل حالة، ومن ثمّ تسهل عملية التمييز بين ظواهر الغطاء الأرضي بصرياً.

لهذا تهدف طريقة (الهستوكرام) إلى دمج عدّة مستويات بمستوى واحد تحوي المرئية على نصف التدريجات اللونية من المرئية الأصلية تقريباً، فضلاً عن توزيع

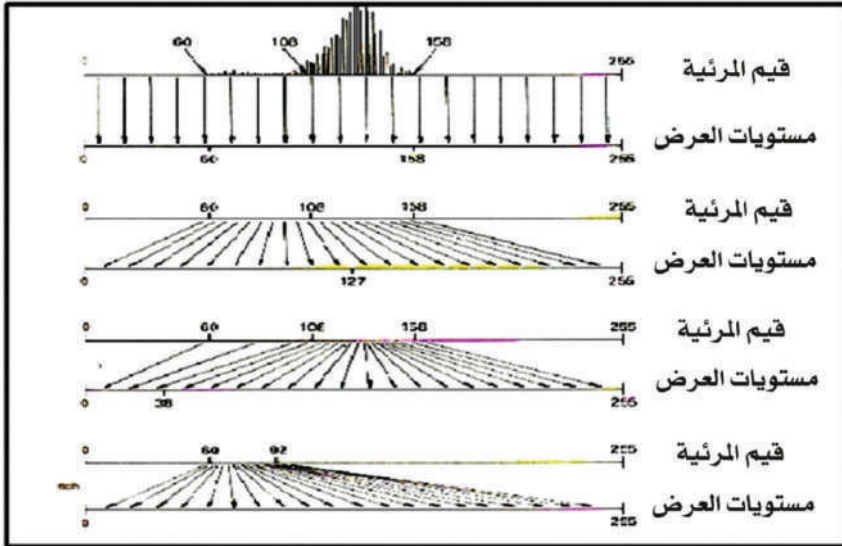
(*) المدرج التكراريّ هو مخطّط إحصائيّ للصورة، يوضّح كيفية انتشار الألوان وتوزيع التدريجات اللونية فيها، عن طريق حساب عدد مرّات تكرار كلّ لون أقل قيمة وأعلى قيمة. يُنظر: علياء قصي أحمد تقي العربيّ، تطبيق تقنيّات تقليدية وذكائية لتحسين التباين في الصورة الرقمية، مجلّة الرافيدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٠٨: ص ١٤٣.

(1) John A. Richards. Xiuping Jia. Remote Sensing Digital Image Analysis. 4th Edition. Australia University. 2006. P:84.

خطّيّ ومتساوٍ للألوان على كلّ المرئية، بدلاً من بقاء القيم متركّزة في موقع معين^(١). يُنظر شكل (٢). يستفيد الباحث من هذه الطريقة في إبراز التباينات لاستعمالات الأرض الحضريّة لمنطقة الدّراسة وُفق برنامج ERDAS

شكل (٢)

مبدأ التحسين ببسط التباين الهستوغرام بواسطة برنامج ERDAS 8.5



- Thomas M. Lillesand, Ralph w. Kiefer, Remote Sensing and Image Interpretation, 2th. Ed., John wiley and sons, USA, 1987.p.63.

(١) يُنظر: علياء قصي أحمد تقي العربيّ، تطبيق تقنيّات تقليديّة وذكائيّة لتحسين التباين في الصّورة الرقميّة: ص ١٤٣.

٢ . مؤشّر التغيّر الطبيعيّ للاخضرار (NDVI)*

يُعدُّ مؤشّر معامل الاخضرار الطبيعيّ (NDVI) من تقنيات التمييز الطيفيّ التي تستخدم بصورة كبيرة في مراقبة النباتات وكثافتها لأية بقعة من سطح الأرض بتواريخ مختلفة؛ لذا تُستخدم في كشف التغير^(١)، كما تُسهم هذه التقنية في رسم صورة واقعية للتغيّر في مساحة المناطق الخضراء، سواء كان هذا التغيّر سلباً أم إيجاباً، بناءً على تحليل بيانات الأقمار الاصطناعية. تعتمد هذا الطريقة على معادلة خصّصت لهذا الغرض؛ إذ تبين العلاقة بين الأشعة تحت الحمراء القريبة، والأشعة الحمراء المرئية؛ إذ نلاحظ انعكاسية النبات العالية في نطاق تحت الأحمر القريب (NIR)، وانخفاض الانعكاسية في النطاق الأحمر المرئيّ (R)، ووفق المعادلة الآتية:

$$NDVI = \frac{(NIR.Band - R.Band)}{(NIR.Band + R.Band)}$$

إنّ تقنية (NDVI) أسهمت بدور كبير في تحديد التوزيع المكانيّ للمناطق الزراعية، لاسيّما الواقعة ضمن أحياء مدينة البصرة خلال عقديّ السبعينيّات والتسعينيّات من القرن العشرين، بالاعتماد على مرئيّات (Land sat) وفق المساح متعدّد الأطياف، والمساح الموضوعيّ (MSS-TM) لسنوات (١٩٧٣، ١٩٩٠)، ومن ثمّ نجد أنّ المناطق الزراعية الكثيفة تظهر باللون الأبيض، في

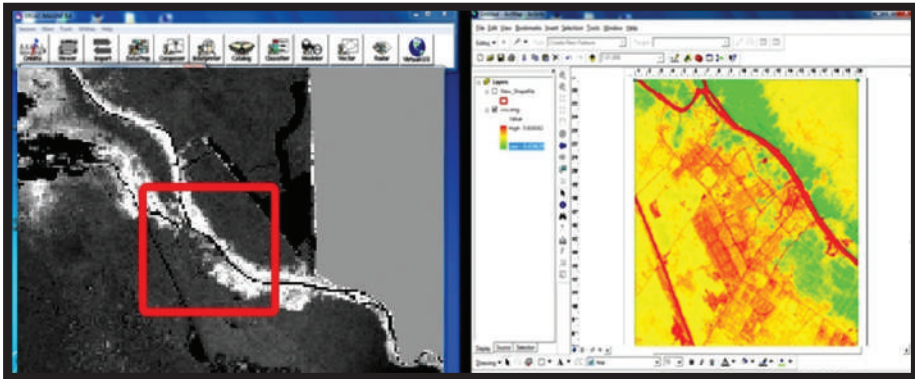
(* مؤشّر التغيّر الطبيعيّ للاخضرار Normalize Difference Vegetation Index (NDVI)

(1) Lusch and Hudson. Introduction to Environmental Remote Sensing. center for Remote Sensing and GIS .Michigan State University. 1999. P.22

حين المناطق ذات الغطاء النباتي القليل تُبرز أقل انعكاسيةً للون الأبيض، كما موضح في صورة (٨)؛ إذ تتم عملية معالجة المرئيات الفضائية لغرض الحصول على مؤشر الاخضرار (NDVI) بوساطة برنامج (ERDAS)، ومن ثمّ نحصل على قيمة مفردة لكل عنصر تصف خصائص النبات، كإنتاجية تخفيض المحتوى الخضري مع استبعاد استعمالات الأرض الحضريّة بسهولة من مرئية النسب الطيفية، وبعد القيام بهذه التقنية ضمن برنامج (ERDAS 8.5)، تمت معالجة ناتج مؤشر الاخضرار (NDVI) من داخل برنامج (ARG GIS 10.2)، وذلك لرسم (Polygon) لكل منطقة من المناطق الزراعيّة، وهذا أسهم في تسهيل تحديد المناطق الزراعيّة، وحساب مساحاتها، ما سهّل عملية التفسير البصري لها، ومن ثمّ إعداد خرائط دقيقة للحقب الزمنيّ سالفة الذكر.

صورة (٨)

معامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) لمنطقة الدّراسة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)



٣. إدماج المعطيات

هي إحدى الخطوات التي أُجريت لتحسين المرئيات الرقمية، فعند دمج عدّة مرئيات فضائية ذات دقة مكانية مختلفة في مرئية موحّدة، يسمح لنا باستخلاص مرئية جديدة تحمل مواصفات (المتعدّدة الأطياف) (Multispectral)، لكنها تأخذ دقة التمييز المكانيّ للمرئية الأكثر دقة (Panocramic) متوافر فيها تفاصيل كثيرة عن المنطقة قيد الدراسة، على أثر زيادة دقة تمييزها المكانيّ، ومن ثمّ فإنّها تزيد من قدرة التفسير البصريّ لمعالم استعمالات الأرض الحضريّة، على شرط أن تكون تلك المرئيات مصحّحة هندسياً بعضها مع بعضٍ وفق إحداثيات جغرافية مشتركة. فقد تمّ خلال الدراسة دمج مرئية غير ملوّنة (بانكروماتية أو أحادية النطاق) (١٤،٥ متر)، مع مرئية من نوع آخر متعدّد الأطياف لها قدرة تمييز مكانية قليلة (٣٠ متر)، باستخدام برنامج (ERDAS 8.5)؛ لغرض الحصول على مرئية جديدة متعدّدة القنوات لها قدرة تمييز مكانية جيّدة نسبياً تصل إلى (١٤ متر) للقمر الصناعيّ (Land sat ETM+).

إنّ عملية اندماج المرئيات تعكس لنا العديد من التطبيقات، منها^(١):

١. إدماج مرئيتين متعدّدة التواريخ (فارق زمنيّ بين المرئيتين).

٢. إدماج مرئيتين ذات دقة تمييز مكانيّ مختلفة.

٣. إدماج المرئيات المتعدّدة المتحسّسات.

٤. إدماج معطيات الاستشعار عن بُعد مع المعلومات التكميلية في نظم المعلومات

الجغرافية.

(١) يُنظر: مكّي غازي عبد اللطيف المحمديّ، استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التصنيف والتحليل المكانيّ لاستعمالات الأرض في قضاء الأعظمية (دراسة كارتوغرافية تحليلية)، أطروحة دكتوراه: ص ٧١.

ثالثاً: التفسير البصري والرقمي للمرئيات الفضائية

١. التفسير البصري للمرئيات الفضائية

يُعرّف التفسير البصريّ بأنه عملية فحص للصورة بصرياً بهدف تحديد وتعريف المعالم والظواهر الأرضية الطبيعية منها أم البشرية، وفهم علاقاتها المكانية وأنهاطها^(١)، وصولاً إلى استخلاص المعلومات النوعية والكمية، التي تشمل: (الأطوال، المساحات .. إلخ)؛ لذا نلاحظ أنّ عملية التفسير البصريّ تتوقّف على نوع البرامج المعتمدة في الدّراسة، هذا من جهة، والخلفية العلمية لمفسّر المرئية وقدرته ومهارته وقوّة ملاحظته وطبيعتها والمصادر والموادّ المساعدة التي يملكها الباحث، فضلاً عن معرفته بخصائص المنطقة الجغرافية التي تغطّيها من جهة ثانية، على شرط أنّ تسبق عملية التفسير البصريّ الزيارات الميدانية لمنطقة الدّراسة، وفحص الخرائط، ومعالجة المرئيات، ومعرفة حقيقية لنوع المعلومات المراد اشتقاقها من تلك المرئيات قبل الشروع في عملية التفسير البصريّ لها، ما يعني على الباحث معرفة أوجه الاختلافات بين الخريطة والمرئية؛ إذ تُشير الخريطة بحسب وصف الظاهرة التي رُسمت من أجلها إلى النباتات والأراضي القاحلة والأراضي الحضرية، مبيّنة كلّ صنفٍ برمزٍ أو لونٍ واحدٍ، فعلى سبيل المثال، يمثّل سطح الماء على الخريطة باللون الأزرق، وكذلك الأراضي الفارغة تمثّل باللون الأبيض؛ دلالة على عدم وجود أية ظاهرة فيها، لكن بالمقارنة مع المرئية يتّضح أنّها تُشير إلى الواقع الفعليّ، بمعنى أنّها لا تمتلك رموز تعبيرية، بل تسجّل كلّ السّمات والظواهر الموجودة فعلاً لحظة التقاطها من القمر الاصطناعيّ؛ لذا تُعطي صفات عديدة، فعلى سبيل المثال يمثّل سطح الماء بأعداد رقمية متفاوتة، وهذا يقابلها

(١) المملكة العربية السّعودية، الاستشعار عن بُعد (تخصّص المساحة عملي): ص ٤٩.

تدرّج لونيٍّ مستمرٍّ بين تدرّجات الرمادي، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأراضي الفارغة، فإنّ المرئية تمثّلها رقمياً، وهذا معناه اختلاف لونيٍّ^(١). وانطلاقاً من مبدأ أنّ المرئية هي سجل مفتوح حقيقيٍّ للظواهر لحظة التقاطها، لذلك تمرّ عملية التفسير البصريّ بعدّة مراحل، هي^(٢):

أ. التعرّف الأوّليّ العام: يتمثّل ذلك عن طريق الاستقبال البصريّ للأهداف المراد دراستها، والمميّزة على المرئية الفضائية.

ب. قراءة المرئية: تُشير قراءة المرئية إلى عملية التعرّف على الظواهر بصريّاً، ويُمكن تطبيقها من خلال الطرق الآتية:

* الكشف: إمعان النظر في المرئية بغية تشخيص الظواهر الأرضية، سواء كانت طبيعية أم بشرية.

* التمييز: التعرّف على الظواهر من خلال عناصر التفسير، مثل: (الشكل، الموقع، اللون... إلخ).

* التّشخيص: يقوم المفسّر في هذه العملية بإيضاح نوع الظاهرة، وإعطاء تعريف خاصّ بها.

ج. التّحليل: ينتخب المفسّر عدداً من الظواهر الأرضية، ومن ثمّ إجراء مقارنة مع المسوحات الميدانية للتأكد من دقّة التحليل. وهنا نلاحظ أنّ كلّ ظاهرة تنفرد بخصائص معينة تظهر بصورة واضحة خلال تحليل المرئيات الفضائية، ما يُسهّل عملية رسم الحدود الفاصلة بين تلك المجموعات.

د. التّفسير: تمتاز هذه المرحلة بصعوبتها نظراً إلى كونها تحتاج من المفسّر عملية

(١) عصمت محمّد الحسن، معالجة الصّور الرقمية في الاستشعار عن بُعد: ص ١١٨.

(٢) يحيى عيسى الفرحان، الاستشعار عن بُعد وتطبيقاته: الصّور الجويّة: ص ٨٠.

الربط وتحليل المخططات التي رسمها في نهاية عملية التحليل بالمحتوى الطبيعي المنتشر، لاسيّما الظاهرة المدروسة؛ إذ يقوم المفسّر بجمع البيانات والخرائط المتوافرة عن منطقة الدّراسة لغرض ربط المتشابهات وتجميعها، أو تصنيفها بحسب الخصائص المشتركة بينها وبين المرئية الفضائية قيد الدّراسة.

هـ. الاستنتاج: تتضمّن مرحلة التصنيف وصف مجموعات الظواهر التي تمّ الحصول عليها في أثناء عمليتي التحليل والتفسير، والتعرّف إلى طبيعة انتظامها وترتيبها، بهدف التحضير للدّراسة الميدانية، ويتمّ في هذه المرحلة -أيضاً- مقارنة هذه المجموع بعضها مع بعض، ولهذا يعدّ البعض مرحلة الاستنتاج المرحلة النهائية في تحليل المرئيات، ويتمّ عندها التوصل إلى معظم النتائج والفرضيات.

إنّ من أهمّ العوامل التي تتحكّم في القدرة على تفسير معطيات المرئيات الفضائية كمّيّة المعلومات التي يخزنها المفسّر، وهذه المعلومات تعتمد على الخلفية العلميّة للباحث، وهنا يُمكن أن نميّز أسلوبين مختلفين في التفسير البصريّ، يتضمّن الأول تفسير المعالم الناتجة اعتماداً على خصائصها الفيزيائية المعروفة.

أمّا الأسلوب الثاني، فيقوم المفسّر بتفسير النتائج المخرجة على أساس تقدير «البصمة الطيفية للمعالم الناتجة، ومقارنتها مع ما هو متوفر من معلومات طيفية منتجة مخبرياً أو حقلياً، وهذه العملية سوف تعمل على توضيح العلاقة بين المعالم المنتجة والبيانات الخام»^(١).

اعتمد الباحث خلال إعداد هذه الدّراسة على العديد من المرئيات الفضائية ذات الدّقة المكانية المختلفة، لكن يمكن القول إنّ معطيات القمر الاصطناعي (Quick Bird 2) قد أثرت الدّراسة بالعديد من المعطيات المهمّة، ويُعزى ذلك إلى صفات

المرئية التي امتازت بارتفاع المدى الراديومتري للتباين، (أي: عدد التدرجات اللونيّة) للصورة إلى (٢٤ بت)، وهذا يعني إمكان تسجيل (٢٠٤٨) مستوى لونيّ متدرّج من الأبيض تماماً حتّى الأسود تماماً^(١)، ومن ثمّ فهي تتمتع بدرجة وضوح عالية جداً للظواهر الأرضيّة، ما يعني زيادة إظهار التفاصيل ومعلومات أكثر تصبُّب في تحليل وتفسير المحتوى المعلوماتي للمرئيات، وتفسيره عن طريق التفسير البصريّ بسهولة ودقّة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمّت الاستفادة من عناصر تفسير المرئيات التي قُسمت بحسب الباحثين إلى (سبعة) عناصر^(٢)؛ لكونها عناصر أساسيّة تميّز آية ظاهرة على المشهد الفضائيّ، وهذا ما يفسّر اعتمادها خلال الدّراسة الحاليّة في تفسير المرئيات المستخدمة، وهي كالآتي:

* الموقع

المقصود به موقع الظاهرة جغرافياً، ومن المعلوم أنّ المعالم الأرضيّة تختلف باختلاف التضاريس الأرضيّة، مثل: الجبال، السّهول، المسطّحات المائيّة.. إلخ، ومن ثمّ من خلال تحديد الموقع الجغرافيّ لظاهرة معيّنة يُمكن أن تقودنا إلى استنتاج بعض الظواهر المحليّة من المرئية، ويُمكن استخدام بعض الأجهزة الملحقة، مثل نظام تحديد المواقع (GPS)، أو استخدام أحد البرامج المتوافرة ضمن الشّبكة العنكبوتيّة، مثل: برنامج (Bing Maps)، الذي يُعطي صورة حقيقيّة للكرة الأرضيّة التي من الممكن استخلاص إحداثيّات أيّ منطقة يُراد تحديدها.

(١) محمّد بن عوض العمريّ، تفسير وتقييم بيانات القمر الصناعيّ عالي الوضوح لإنتاج الخرائط كبيرة المقياس، دراسة تطبيقيّة: ص ٣٥-٣٦.

(2) John R. Jensen, Remote Sensing of the environment earth resource perspective Pearson prentice Hall, 2007, P.132143-.

* الحجم

يُقصد بالحجم أبعاد الظاهرة على المرئية التي تتحدّد بحسب مساحتها وحجمها، فمن خلال الحجم يُمكن التوصل إلى تشخيص هذه الظاهرة، ما يعني فرزها عن غيرها، لهذا يمكن الاستدلال على ظاهرة معيّنة كما هو موضّح في صورة (٩)، لشركة نفط الجنوب في حيّ الكفاءات.

صورة (٩)

معرفة نوع الظاهرة من خلال حجمها من مرئية مدينة البصرة



* الشّكل

يُسهم تحديد شكل الظاهرة على المرئية في تفسيرها، ومن ثمّ استقصاء المعلومات منها، فعلى سبيل المثال توجد لأغلب الظواهر أشكال معيّنة يُمكن من خلالها اكتساب تعريف لها، مثل: مجاري الأنهار، الطُّرق، المطارات، الملاعب الرّياضيّة، التي حُدّدت بشكلٍ هندسيّ معيّن، وتبيّن صورة (١٠) جامع أولاد

عامر في حيّ الجزائر.

صورة (١٠)

الاستدلال على طبيعة الظاهرة من خلال الشكل الموجود على المرئية في مدينة
البصرة



* شدة اللون

إن أجهزة الاستشعار عن بُعد - كما هو معلوم - تسجل الطاقة الكهرومغناطيسية المنعكسة من الأرض، أو بمعنى آخر الطاقة المنبعثة من الأجسام الأرضية بحسب كثافتها التي يرصدها المستشعر، وهي تختلف باختلاف أنواع الظواهر، ومن ثم فإن الطاقة المنعكسة من الأجسام الأرضية التي تبعث كمية كبيرة من الإشعاع الكهرومغناطيسي تظهر على المرئية (الأسود والأبيض) باللون الفاتح، أما الأجسام التي تعكس أو تبعث طاقة قليلة، فتظهر باللون الداكن. وتختلف الحالة للمرئيات الملونة؛ إذ يُعدُّ اللون عنصرًا مهمًا في عملية التعرف على الظواهر،

ويُعزى ذلك إلى قدرة العين البشريّة على إدراك الألوان المختلفة وتمييزها، أكثر من التدرّجات الرماديّة؛ لذا، فالمرئيات الملوّنة تكون أسهل في عمليّة التفسير البصريّ فيما لو قُورنت مع المرئيات (التدرّج الرماديّ)، ويُمكن تطبيق ذلك على مدينة البصرة، فقد أمكن التفسير البصريّ للمرئيات الفضائيّة لسنوات (١٩٧٣، ١٩٩٠) عن طريق التباين في الشدّة اللونيّة من تمييز الأراضي الزراعيّة عن المناطق الحضريّة، على الرُغم من قلة الدقّة المكانية لتلك المرئيات كما في صورة (١١).

صورة (١١)

القدرة على تمييز الظاهرة من خلال اختلاف شدة اللونيّة في مدينة البصرة



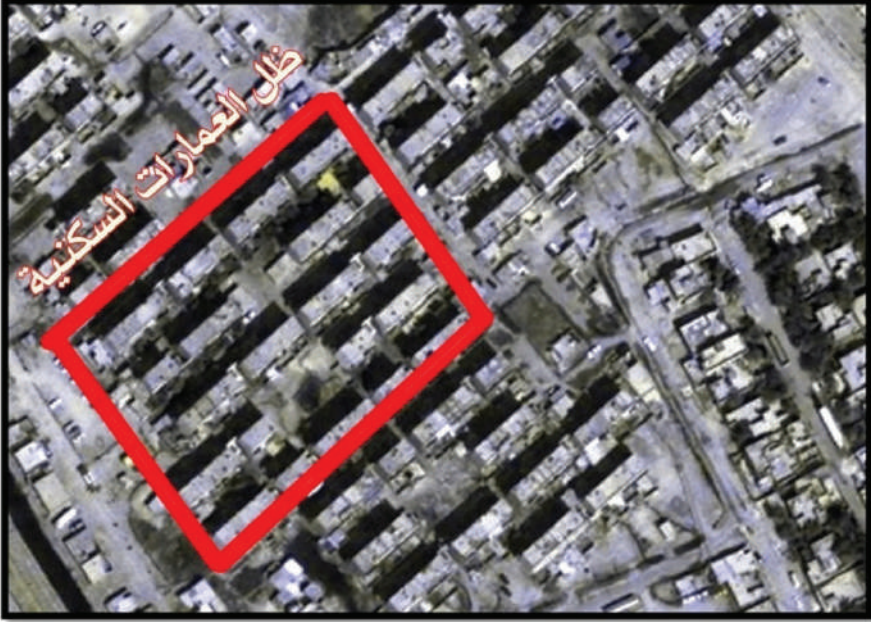
* الظلّ

تؤدّي الظلال دوراً إيجابياً أو سلبياً، فبعض الظواهر الأرضيّة لاسيّما المرتفعة منها ذات الامتداد الراسميّ، مثل: أبراج محطّات الطاقة الكهربائيّة، ومنارات

المساجد، والعمارات السكنية لها ظلٌّ، ومن ثمَّ يُمكن أن نستدلَّ على حقيقة تلك الظاهرة من خلال نوع الظلِّ هذا الدور الإيجابيِّ، أمّا الأثر السلبيِّ، فإنَّ الظلال قد تحجب الظواهر المجاورة ما يعني صعوبة تفسير تلك الظواهر، وهذا يُشير في بعض الأحيان إلى الخطأ في عملية التفسير، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي أخذت فيه المربّية، والموقع الجغرافي التي تقع الظاهرة فيه، فضلاً عن دور الدّراسة الميدانية في التأكّد من صحّة تلك الظواهر، يُنظر صورة (١٢)

صورة (١٢)

الاستدلال من الظلال لمعرفة الظاهرة (شق الموقّية) أحد أحياء مدينة البصرة



* النّمط

تتخذ بعض الظواهر أنماطاً معيّنة على سطح الأرض، فمثلاً تظهر بأشكال مصطنعة، مثل: الطُّرق، الجداول النهريّة.. إلخ، التي تبدو بنمط منتظم، ومن ثمَّ

يسهل تمييزها بصرياً، وهنا على سبيل المثال، تمّ تحديد الوحدات السكّنية النظامية من السكّن العشوائيّ، كما في صورة (١٣).

صورة (١٣)

اختلاف بين الأنماط السكّنية النظامية والعشوائية في مدينة البصرة



* الزّمن

يؤدّي الوقت من السّنة أو اليوم أو حتّى جزءً من النّهار دوراً مهماً في القدرة على تفسير المعالم المكانية المستخلصة من المرئية الفضائية؛ لأنّ الحصول على مرئية فضائية لتواريخ مختلفة يسهم في دراسة التغيّر الزمنيّ والنموّ العمرانيّ في منطقة جغرافية معيّنة، كما هي الحال لمنطقة الدّراسة، ومن ثمّ يُعدّ عاملاً مهماً في تفسير المظاهر الطبيعية في معطيات الاستشعار عن بُعد كافة؛ لأنّ بعض المظاهر، مثل:

الغطاء النباتي، ورطوبة التربة، تتغيّر على مدار السنّة، ومثال آخر: عندما نقارن مواقف السيّارات أو الأسواق في صباح يومٍ من أيّام العمل مع الصّورة نفسها في يوم العطلة (الجمعة)، فنلاحظ الاختلاف بين المشهدين، لذلك يمكن تمييز نوع هذا المبني.

أثرت مراحل التفسير البصريّ للمريئة الفضائية (التعرّف العام، قراءة الصّورة، التحليل، التفسير)، وكذلك عناصر التفسير التي تمثّلت في: (الموقع، الحجم، الشّكل، الزمن.. الخ) في إعطاء الدور الواضح لتفسير المريئات الفضائية، فأعطت تفسيراً واقعياً للظواهر قيد الدراسة، لاسيّما استعمالات الأرض الحضريّة.

المقصود بكشف التغيّر إبراز استخدامات المريئات متعدّدة التواريخ، فالتغيير عمليّة تؤدّي إلى حدوث اختلاف إيجابي، أو سلبيّ للخصائص المكانية للظاهرة عبر الزمن، أو إلى استبدال ظاهرة بأخرى، فجميع الظواهر الجغرافيّة، سواء كانت طبيعيّة أم بشريّة، تكون في تغيّر مستمرّ مع الزمن، مع وجود بعض الظواهر التي ينتاب تغيّرهما بشكلٍ بطيءٍ جداً، بحيث لا يُمكن تداركه خلال عمر الإنسان، وإنّ هناك تغيّرات موسميّة لبعض الظواهر الجغرافيّة، ولكنّ كشف التغيّر المقصود هنا مرتبط بالتغيّر الجزئيّ أو الكليّ السّريع نسبياً، الذي يحدث للظواهر البشريّة وبعض الظواهر الطبيعيّة عبر الزمن؛ وبناء على ذلك، فقد أصبح تحليل مريئات الاستشعار عن بُعد الفضائية متعدّدة التواريخ أفضل مصدر للمعلومات، وأنسب وسيلة لكشف تغيّرات الخصائص المكانية للظواهر لجغرافيّة لمنطقة معيّنة، وتتبعها مثال ذلك المنحآت النموّ في المدن، وتغيّر استعمالات الأرض، ومنها السكّنية قيد الدراسة، ويعود ذلك إلى توافر سلسلة زمنيّة طويلة نسبياً (تصل إلى ٣٩ عاماً) من مريئات الأقمار الاصطناعيّة التي تمثّل كلّ مريئة سجلاً مريئاً للخصائص المكانية

لمنطقة الدّراسة التي تغطّيها حسب التاريخ الذي صُوّرت فيه^(١)، وهذا الجانب تمّ اعتماده بشكل أساس للدّراسة الحاليّة.

٢. التصنيف الرقميّ للمرئيات الفضائيّة

يأخذ التصنيف الرقميّ عدّة أوجهٍ نظراً إلى أهمّيّته البالغة في عمليّات معالجة الصّور الرقميّة، ويمكن الإشارة إلى تلك التعاريف بغية الخروج بتعريف شامل، وكما يأتي:

* تصنّف المرئية إلى عدّة أصناف أو موضوعات حسب القيم الرقميّة (DN) لوحدات المرئية اعتماداً على خصائص الاستجابة الطيفيّة لظواهر سطح الأرض؛ إذ إنّ لكلّ نمط من معالم سطح الأرض خصائص تظهر بتركيب مختلف من الأعداد الرقميّة يُمكن جمعها في أصناف^(٢).

* يهدف التصنيف الرقميّ إلى التعرّف على معالم المرئية آلياً بتطبيق قواعد القرار المعتمد بالدّرجة الأساس على الإحصاء لتحديد ماهيّة الغطاء الأرضيّ لكلّ بكسل على المرئية^(٣).

* هو سلسلة من المعالجات الرياضيّة والإحصائيّة لتقسيم المرئية الفضائيّة إلى مجموعة من الأقسام تسمّى (الأصناف)، ويُعطى كلّ صنف لوناً أو رمزاً خاصاً

(١) محمّد بن عبد الله بن محمّد الصّالح، معالجة صور الاستشعار عن بُعد الرقميّة باستخدام برنامج الويس LWIS: ص ٣٤.

(٢) دلال حسن كاظم الدّلو، الملائمة البيئيّة الزراعيّة لمحاصيل حقلية لمشروع ريّ أواسط دجلة باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة: ص ٢٧٠.

(٣) سليم ياوز جمال اليعقوبيّ، تصنيف استعمالات الأرض والغطاء الأرضي في ناحية الراشديّة باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة، مجلّة كئيّة الآداب، العدد (٩٤)، جامعة بغداد، ٢٠٠٩: ص ٢٣٢.

به على المرئية، الذي يمثّل بدوره نوعاً معيّناً من الغطاء الأرضي، أو أحد المعالم الأرضية، التي تمتلك صفات طيفية (بصمة طيفية) متشابهة^(١).
 إنّ مجموعة التعاريف أعلاه تصبُّ في رافد واحد هو أنّ عملية التصنيف الرقمي تهدف إلى تقسيم المرئية إلى عدّة أصناف اعتماداً على خصائص الاستجابة الطيفية لظواهر سطح الأرض، وبتطبيق سلسلة من المعالجات الرياضية يُعطى كلُّ صنف لوناً أو رمزاً محدداً خاصاً به، ومن ثمّ تحديد معالم الغطاء الأرضي. لهذا توجد طريقتان لتصنيف المرئية، وهما: (التصنيف الموجّه، التصنيف غير الموجّه)، وحسب الآتي:

أ- التصنيف غير الموجّه

يعتمد التصنيف غير الموجّه في استخدام خوارزميات معيّنة لتجميع وحدات (العناصر) ذات القيمة الانعكاسية المتشابهة للأعداد الرقمية (DN)، وتسمّى (الأصناف الطيفية) التي تمثّل معالم أرضية مختلفة لكلِّ صنف، وهو بذلك لايعتمد على مناطق التدريب^(٢)، بل تستخدم أسلوب (ISODATA)^(*)، وهي طريقة شائعة الاستخدام للتصنيف غير الموجّه للتعرف على الأنماط الأرضية لغرض تكوين فكرة أولية عن الأصناف الموجودة في منطقة الدراسة، بخاصة إذا

(١) طارق جمعة عليّ المولى: ص ٥٨.

(٢) صلاح يوسف العسكريّ وعليّ حسين وهيب، دراسة التغيير في استعمالات الأرض الإقليمية باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية (منطقة الدراسة هور الحويزة)، للأعوام (١٩٧٣-٢٠٠٤)، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (٢١)، ٢٠٠٩: ص ٩٣.

لم تكن هناك معرفة عميقة بمنطقة الدراسة.

ب- التصنيف الموجّه

يتطلّب التصنيف الموجّه قياسات أرضيّة (بصّات طيفيّة) لمعامل الانعكاس في مناطق معيّنة من المرئية التي تمّ الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانيّة، أو من الخرائط، أو من الصّور الجويّة التي تغطّي المنطقة التي تمثّل فئات التصنيف، وعلى أثرها يتمّ بناء العلاقة بين القيم الرقميّة في النطاقات المستخدمة، ومن ثمّ نحصل على عيّنة المشهد كلّها، بمعنى آخر: أنّ التصنيف الموجّه يقسم الخلايا بحسب المعلومات المستقاة من العيّنة (البصمة الطيفيّة)^(١)، ومختصر هذه العمليّة أنّ يقوم المفسّر باختيار مواقع للتدريب معروفة سابقاً تُدخّل بياناتها لبرنامج التصنيف، وعن طريق معادلة إحصائيّة يتمّ مقارنة مناطق التدريب لكلّ وحدة صورة مع المعاملات الإحصائيّة التي تمثّل الغطاء الأرضي، ومن ثمّ يتمّ تصنيف كلّ غطاء أرضي بصورة مستقلة عن الأخرى، ثمّ يُعطى رمز أو لون لكلّ منطقة تمثّل أحد أصناف الغطاء الأرضي ما ينتج عنه خريطة موضوعيّة^(٢).

ونظراً إلى حاجة الدراسة إلى إبراز المناطق الزراعيّة وفرزها عن بقيّة الاستعمالات الأخرى ضمن السّنوات (١٩٧٧، ١٩٩٠)، لذلك تمّ اتّباع أسلوب التصنيف غير الموجّه لدراسة تلك الظاهرة لمدينة البصرة بناءً على المعلومات الوصفية والمكانيّة التي وفّرتها المرئيّات (Land sat)، فضلاً عن الخرائط المتوافرة.

(١) قصي عبد الرزّاق ورياض خير الدّين، دراسة الأراضي السّاحليّة العراقيّة باستخدام صور الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة، المجلّة العراقيّة لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلّد (٢)، عدد (٣)، ٢٠١٠: ص ١٤.

(٢) عصمت محمّد الحسن، مصدر سابق: ص ١٢١.

يُتّضح ممّا سبق أنّ التصنيف غير الموجه لا يستخدم معطيات التدريب أساساً التي يعتمد عليها التصنيف الموجه؛ إذ تتمّ العملية بشكل كامل من قبل الحاسوب من دون تدخل مباشر من قبل مفسّر المربّية، وتتلخّص الفكرة الأساسية باعتماد على المعلومات الرقمية (DN)، واختيار مصفوفة (ISODATA)، التي يتمّ من خلالها تحديد الأصناف من قبل المفسّر، لهذا نجد أنّ طبيعة الأصناف التي يُظهرها البرنامج هي قيم انعكاسية طيفية بصورة مجزأة بحسب القيمة التي أدخلها مفسّر المربّية، لذلك يتبيّن للوهلة الأولى عدم معرفة هذه الأصناف، ما يضطرّ محلّ المربّية تحديد هويّة كلّ صنف من الأصناف الطيفية وقيمة معلوماتها، ويفضّل مقارنة المعطيات الطيفية مع المعطيات المرجعية (المربّيات الأخرى، خرائط ذات المقياس الكبير، دراسة ميدانية)، وبناءً عليه استخدم الباحث برنامج (ERDAS 8.5) لغرض تطبيق التصنيف غير الموجه، فقد استدعت المربّيات الفضائية إلى البرنامج، وبعد ذلك تمّ تحديد عدد الأصناف المطلوب تصنيفها؛ لذا تمّ اختيار (ثمانية) أصناف، فضلاً عن اختيار (ثاني) دورات بناء على تركيب الحزم الطيفية للمربّيات الفضائية، وأخيراً تمّ تحديد مستوى الثقة المطلوب في البحث عن البيانات، ويمثّل أدنى نسبة تصنيف، وهذا يعتمد على حجم أصغر وحدة مكوّنة للصورة الفضائية، وهي البكسل بوصف هذا النوع من التصنيف مناسباً للمشاهد الطيفية التي تتمثّل بالنشاط الزراعي، وصولاً إلى تحديد العديد من الأصناف التي حققت الهدف المنشود، وهو إعطاء تحديد عام لأصناف الغطاء الأرضي، ومنها الأراضي الزراعية الموجودة ضمن المدينة في تلك السّنوات، كما موضّح ذلك من صورة (١٤).

صورة (١٤)

بعض تطبيقات التصنيف غير الموجّه لمرئيات منطقة الدّراسة



رابعاً: المتغيّرات السكّانية

تبحث هذه الفقرة أثر المتغيّرات السكّانية في تغيّر استعمالات الأرض السكّنية من حيث التغيّر في الحجم السكّاني، ومركزيّة الثقل السكّاني والمكاني، والكثافة الحقيقيّة؛ كونها تتعاطى بتأثيرها على تغيّر استعمالات الأرض السكّنية من حيث صنف الاستعمال أو نمطه، كما يعتقد الباحث استبعاد الخصائص الطبيعيّة والمتمثّلة بعناصر السطح والتركيب الجيولوجي والمناخ والمياه والتربة، من الدّراسة التي امتازت بشباتها لمُدّة طويلة؛ لذا ليس لها تأثير يُذكر على تغيّر استعمالات الأرض السكّنية.

أولاً: التغيّر في الحجم السكّاني

يُشير مفهوم الحجم السكّاني إلى عدد سكّان المدينة القاطنين فيها، مع غُصّ النظر عن المساحة التي يشغلونها ضمن حيّز المدينة^(١)، ما يعني بيان العلاقة بين

(١) فتحي محمّد أبو عيانة، دراسات في علم السكّان: ص ١٢٤.

عدد السُّكَّان والمساحة التي يحتلونها؛ لذلك تتحدّد وفق عاملي الزيادة الطبيعيّة، وهي الفرق بين المواليد والوفيات، يضاف إليها عامل الهجرة، وينبغي أن نفهم أنّ تحديد الحجم السُّكَّانيّ لمدينة ما معناه معرفة عدد الأفراد الذين يتواجدون في منطقة محدّدة ووقت معيّن من دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، فالهدف هو الكمّ لا النوع^(١).

ولغرض إعطاء صورة واقعيّة عن تطوّر الحجم السُّكَّانيّ لمدينة البصرة، كان لا بدّ من الاعتماد على ما يُستخلص من أرقام التعدادات السُّكَّانيّة من خلال سلسلة زمنيّة، بوصفها من الأساليب المهمّة في معرفة التغيّرات التي تطرأ على الظاهرة السُّكَّانيّة، لذلك حدّدت المدّة ما بين (١٩٧٧-٢٠١٦)، أي مدّة زمنيّة تقارب (٣٩) عاماً؛ إذ يتبيّن من معطيات الجدول (٤) والشكل (٣) أنّ منطقة الدّراسة سجّلت عدد سكّانها بحسب التعداد لعام (١٩٧٧) (٤٥٢١٠٢) نسمة، وفي عام (٢٠١٦) ارتفع عدد سكّان المدينة إلى (١٣٧٧١٠٤) نسمة، حسب تقديرات السُّكَّان لعام (٢٠١٦) ما يعني تضاعف السُّكَّان أكثر من ثلاث مرّات، وهذا دليل واضح على التغيّر في حجم سكّان المدينة بفعل عوامل متباينة، منها: اقتصاديّة، واجتماعيّة، وسياسيّة، ولعلّ السّياسة السُّكَّانيّة التي اتّبعت في العراق خير مؤشّر في رفع معدّلات النموّ السُّكَّانيّ، فقد اتخذت الدّولة منذ عقد السبعينيّات من القرن الماضي عدّة إجراءات لتحقيق هذا الهدف، ومنها الاهتمام بالمستوى الطّبيّ والغذائيّ، ومن ثمّ انخفاض معدّلات الوفيات، فضلاً عن قرار سلفه المصرف العقاريّ للمواطنين ذوي الأربع أطفال، وسلف الزواج، وإجازة الأمومة، عوامل كفيلة لارتفاع تلك المعدّلات السُّكَّانيّة فيما لو قورنت

(١) حسن الحياط، الرصيد السُّكَّانيّ لدول الخليج العربيّة، مركز الوثائق والدراسات

الإنسانيّة، جامعة قطر، ١٩٨٢: ص ٦٥-٦٦.

بالعقود السّابقة^(١)؛ لذا نلاحظ حالة الإيجابية للعوامل المشار إليها ما حفّز على زيادة الهجرة، لاسيّما الهجرة الداخليّة؛ للبحث عن العمل وحياء أفضل، كما هو الحال في مدينة البصرة التي تُعدّ من محاور حركة الجذب الاقتصاديّ والتجاريّ في الجنوب، ومدينة بغداد جذب للوسط بشكل خاصّ ولعموم العراق؛ بوصفها المدينة الأولى لتوافر كلّ المزايا الاقتصاديّة والعمرائيّة، والموصل مدينة الجذب لمحافظة الشمال والشمال الشرقيّ^(٢).

جدول (٤)

تغيّر عدد سكان مدينة البصرة ومعدّلات نموّها مقارنة بالمحافظة والعراق للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

سنة التعداد	عدد السكان (نسمة)			معدل النمو السنوي %			النسبة المئوية لمساهمة الهجرة
	العراق	المحافظة	مدينة البصرة	العراق	المحافظة	المدينة	
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٦٧٢٦٢٣	٣٠١٩٥٠	-	-	-	-
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	١٠٠٨٦٢٦	٤٥٢١٠٢	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٤١,٥
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٨٧٢١٧٦	٣٦٢١٤٣	٢,٢-	٣,١	١,٤-	٦,٥
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	١٥٥٦٤٤٥	٦٨٥٨٨٠	٦,٦	٣,٠	٦,٠	١٥,٨
٢٠٠٩	٣٢٢٢٨٠١١	١٩١٢٥٣٣	٩٧٣٦٤٦	٨	٣,٢	١,٧	-
٢٠١٦ (*)	٣٧٧٤٦٢٢٥	٢٩٠٠٥٤٨	١٣٧٧١٠٤	٤,٩	٢,٢	٦	٢٩,٥

المصدر: الباحث، بالاعتماد على:

- (١) تعداد سكان العراق للأعوام (١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧)، والحصص السكّانيّ (٢٠٠٩).
 - (٢) دائرة الهجرة والمهجرّين في محافظة البصرة، وحدة الرصد وجمع المعلومات، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦).
- (*) إسقاطات السكّان لعام (٢٠١٦).

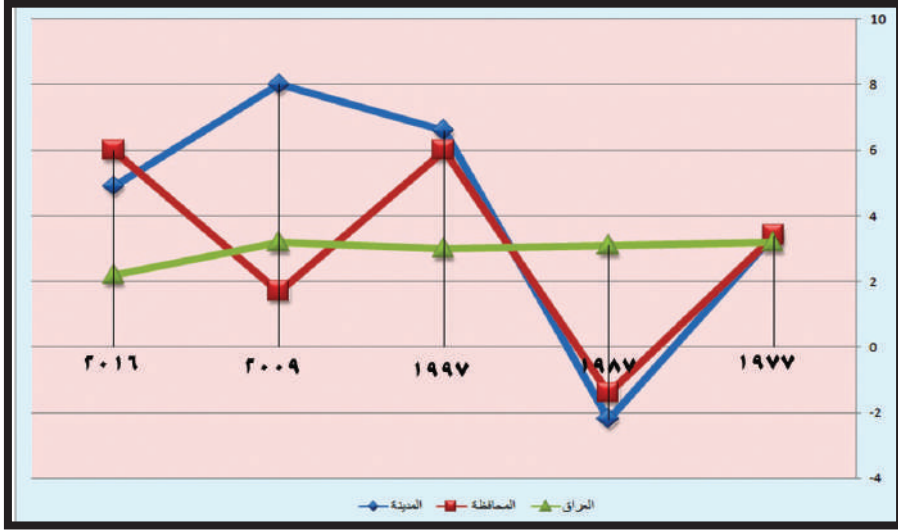
(١) حسين عذاب عطشان، السّياسة الإسكّانيّة في العراق وأثرها في النموّ السكّانيّ له للمدّة (١٩٧٧-٢٠٠٧)، مجلّة القادسيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلّد (١٤)، العدد (١)، ٢٠١١: ص ١٥.

(٢) عبد عليّ الحفّاف، تطوّر حجم السكّان في مدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة: ص ١٧٩.

شكل (٣)

معدّل النمو السنوي لسكّان مدينة البصرة والمحافظه والعراق للمدّة

(١٩٧٧-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٤).

تجدر الإشارة إلى أنّ الزيادة السكّانية في مدينة البصرة ليست وليدة اليوم فحسب، بل ترجع بجذورها إلى الربع الأوّل من القرن العشرين؛ إذ أسهمت العديد من العوامل منها انتقال المركز الإداري والتجاري إلى منطقة العشار بعدما كانت في منطقة البصرة، هذا من جهة، وإنشاء العديد من الموانئ على ضفّة شطّ العرب، كما في ميناءي (العشار، المعقل) من جهةٍ أخرى، هذا إلى جانب عوامل أُخر أسهمت -إجمالاً- في استقطاب السكّان إليها.

يُلاحظ من الجدول نفسه انعدامٌ في التجانس في ظلّ استمرار الزيادة المتواترة في عدد سكّان مدينة البصرة والمحافظه والعراق، ومن ثمّ تباين واضح لمعدّلات نموّها السنويّة؛ إذ سجّل معدّل نموّ المدينة (٤،٣٪) عام (١٩٧٧)، وهو مطابق مع

معدّلات النموّ في المحافظة، الذي سجّل (٣،٤)٪، وأعلى من معدّل النموّ السنويّ للعراق (٣،٢)٪، ويُعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة معدّل الزيادة الطبيعيّة فضلاً عن الهجرة الوافدة للمدينة التي بلغت ما نسبتها (١،٥)٪ من جملة سكّان المدينة، إلى جانب التغيّرات التي حصلت في البلد على أثر تأميم النفط عقد السبعينيّات، وما نتج عنه من زيادة الدخل القوميّ، وهذا مؤشّر إيجابيّ أسهم في ارتفاع المستوى المعاشيّ والصّحّيّ للسكّان، وتحسين حجم الخدمات ونوعيّتها، ومؤشّر إلى كون المدينة قد استقطبت العمالة الوافدة إليها.

أما المدّة التعداديّة (١٩٧٧-١٩٨٧)، فكانت على النقيض من المدّة السّابقة، فقد شهدت انخفاضاً كبيراً في الحجم السكّانيّ للمدينة، ليسجّل (٣٦٢١٤٣) نسمة بزيادة مطلقة سالبة (-٨٩٩٥٩) نسمة، وهذا يتوافق مع اتّجاه النموّ السكّانيّ بالسالب الذي سجّل (-٢،٢)٪، والانخفاض نفسه سجّل لمعدّل النموّ السكّانيّ لمحافظة البصرة (-١،٤)٪. ويُعزى سبب ذلك إلى نشوب الحرب العراقيّة الإيرانيّة للمدّة (١٩٨٠-١٩٨٨)، وتداعياتها؛ لكون محافظة البصرة -ومنها المدينة- ذات تماس مباشر مع إيران، الأمر الذي انعكس سلباً على هجرة السكّان بشكل قسريّ من المدينة، فضلاً عن هجرة سكّان بعض الوحدات الإداريّة من محافظة البصرة (الفاو، شطّ العرب) بشكل عامّ نحو المحافظات الجنوبيّة والوسطى، وهذا يدلّ بدوره تقطّع واضح للتجمّعات السكّانية في تلك المدّة؛ لذلك أصبحت المدينة طاردة للسكّان بعدما كانت جاذبة لهم لمدّة طويلة، وتبيّن -أيضاً- انخفاض حادّ لنسبة مساهمة الهجرة ضمن هذه المدّة، التي سجّلت (٦)٪، في حين ما زال معدّل النموّ في العراق يشكّل نمواً مستقرّاً نسبياً بواقع (٣،١)٪.

وتشير المدّة التعداديّة (١٩٨٧-١٩٩٧) إلى تغيّر واضح للزيادة السكّانية التي

بلغت (٦٨٥٨٨٠) نسمة بمعدل نمو (٦,٦٪)، وهي بذلك تعادل ضعف الحجم السكاني للمدينة إذا ما قورن مع عقد الثمانينيات، ومن ثم هي متوافقة تقريباً مع معدل نمو المحافظة البالغة (٦,٠٪)، في حين ما زال معدل النمو العام للعراق يحتفظ بنسبة نمو (٣,٠٪)، وهذه الزيادة لها مبرراتها، منها زيادة حجم السكان العائدين، سواء من داخل العراق أم من خارجه، إلى عموم محافظة البصرة، وبالأخص منطقة الدراسة، بمعنى آخر تغير مسار الهجرة، فبعدما كانت المدينة وإقليمها طاردة للسكان خلال سنوات الحرب، لاسيما عقد الثمانينيات، أصبحت جاذبة للسكان خلال عقد التسعينيات، وهذا ما يفسر زيادة نسبة الوافدين إلى المدينة التي سجلت (١٥,٨٪). ومن مبرراته الأخرى حالة استقرار السكان وزيادتهم الطبيعية بفعل الولادات خلال هذه المدّة، بالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي التي مرّت على سكان العراق عموماً والمدينة خصوصاً.

ويمكن القول إنّ التعدادات السكانية بحسب المدّة (١٩٩٧)، والحصص السكاني لعام (٢٠٠٩) تشكّل نقطة تحوّل في حياة المدينة؛ إذ سجّل عدد السكان فيها (٩٧٣٦٤٦) نسمة بمعدل نمو (٨٪)، وبزيادة مطلقة (٢٨٧٧٦٦) نسمة، وهي أعلى من معدل النموّ في المحافظة البالغ (١,٧٪)، وأدنى من معدل النموّ في العراق الذي سجّل (٣,٢٪)، وهنا نلاحظ تضافر العديد من العوامل، منها الاستقرار الاقتصادي بعد إلغاء العقوبات المفروضة على العراق، لاسيما عقد التسعينيات، وسيادة ظاهرة الانفتاح الاقتصادي بعد التغير السياسي لعام (٢٠٠٣)، وزيادة رواتب الموظفين ما زاد من ارتفاع مستواهم المعاشي، ولتوافر العديد من المزايا جعلها تستقطب سكان إقليمها المباشر أولاً، والمحافظات الجنوبية ثانياً. وواقعاً أنّ الهجرة الوافدة من خارج البلد أو من المحافظات الأخر

بفعل عدّة عوامل أُشرت إليها شكّلت نسبة كبيرة من الزيادة السكّانية للمدينة، حتّى سجّل عدد السكّان بحسب التقديرات لعام (٢٠١٢) (١١١٢٢٣) نسمة، وهذا الأمر صنّف مدينة البصرة ضمن قائمة المدن المليونيّة، ومن الطبيعيّ أنّ نسبة كبيرة من هذه الزيادة جاءت عن طريق الهجرة إلى المحافظة، فقد بلغ عدد الأسر الداخلة (٥٤٤٤) أسرة لحدود (٣٨١٠٨) نسمة، فيما إذا اعتبرنا حجم الأسرة في الحدّ المتوسّط (٧) نسمة؛ أمّا قضاء البصرة، فقد سجّل عدد الأسر النازحة إليه (٣٥٠٣) أسرة، أي: بعدد بلغ (٢٤٥٢١) نسمة^(١)، أمّا عدد الأسر العائدة إلى المحافظة من النزوح الخارجيّ والهجرة بلغت (١٧٩٤١) أسرة، أي بعدد (١٢٥٥٨٧) نسمة، ومن الطبيعيّ أنّ المدينة قد وفد إليها نسبة تتجاوز (٨٠٪) من هذه الأسر^(٢).

ارتفع حجم سكّان المدينة ما بين الحصر السكّانيّ لعام (٢٠٠٩)، وإسقاطات السكّانية لعام (٢٠١٦)، فقد تبيّن أنّ الحجم السكّانيّ قد سجّل (١٣٧٧١٠٤) نسمة، بزيادة مطلقة (٤٠٣٤٥٨) نسمة، وبمعدّل النموّ السنويّ (٩,٤٪)، وهو بذلك أقلّ من معدّل النموّ السنويّ للمحافظة الذي سجّل ارتفاعاً ملحوظاً (٦٪)، مقارنة مع العراق الذي بلغ خلال المدّة نفسها (٢,٢٪)، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الهجرة الوافدة، التي سجّلت ما نسبته (٢٩,٥٪)، والزيادة السكّانية بفعل الولادات.

(١) دائرة الهجرة والمهجرّين في محافظة البصرة، وحدة الرّصد وجمع المعلومات، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٦.

(٢) باسم عبد العزيز العثمان وسلمان مغامس، واقع ومستقبل المشكلة السكّانية في مدينة البصرة وآفاقها التنمويّة، مجلّة المنتدى الوطنيّ لأبحاث الفكر والثقافة - فرع البصرة، مجلّة محكمة لأغراض التريقات العلميّة/ الدّراسات الإنسانيّة، العدد (٢)، (٢٠١٥): ص ٢٣٣.

مما سبق تبين لنا من خلال التعدادات السكانية التي تمّ استقرارها أنّ هناك تذبذباً ملحوظاً في الحجم السكاني للمدينة ما بين عامي (١٩٧٧-٢٠١٦)، لكن الصفة الغالبة هي زيادة سكانية مستمرة؛ نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة، وهذا الأمر له عدّة انعكاسات، أهمّها: زيادة عدد الوحدات السكنية الإضافية على حساب الفضاءات الفارغة والأراضي الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى اتّساع وتغيّر مساحي، شغلت فيها مساكن جديدة أغلبها عشوائي، ما يدلّ على تغيّر نمط أو صنف الاستعمالات، وأهمّها الاستعمال السكني، بوصفه الأولى من بين وظائف المدينة التي استجابت لتزايد السكّان، وهذا الأمر أسهم في زيادة عدد الوحدات السكنية النظامية أو غير النظامية، ما أدّى إلى نموّ حضريّ بمعدّلات لم يسبق لها مثيل، ومن ثمّ تغيّر استعمالات الأرض الحضريّة.

٢. مركزية الثقل السكانيّ والمكانيّ

إنّ مركزية الثقل السكانيّ والمكانيّ هي أحد الأساليب الكارتوغرافية التي حظيت دراستها بشغف العديد من الباحثين، لاسيّما في اختصاصي السكّان والمدن؛ كونه يكشف عن التغيّرات التي تطرأ على النمط التوزيعي للظواهر الجغرافية المدروسة، فضلاً عن بيان النقطة الارتكازية لمركز الجذب السكانيّ داخل المدينة، وتحركه خلال مدد زمنية متعاقبة^(١)؛ ويعرّف مركز الثقل السكانيّ بأنّه النقطة التي يكاد السكّان يتوزّعوا حولها توزيعاً عادلاً في كلّ اتّجاه من المدينة؛ لذا أُطلق عليه عدّة تسميات (مركز الوسيط، مركز السكّان). ومن نافلة القول أنّه

(١) حسين عليوي ناصر الزبيدي، التوزيع الجغرافي لسكّان محافظة ذي قار لعام (٢٠١٠)

دراسة خرائطية - سكانية باستخدام (GIS)، مجلّة جامعة القادسية، العدد (٤)، المجلّد

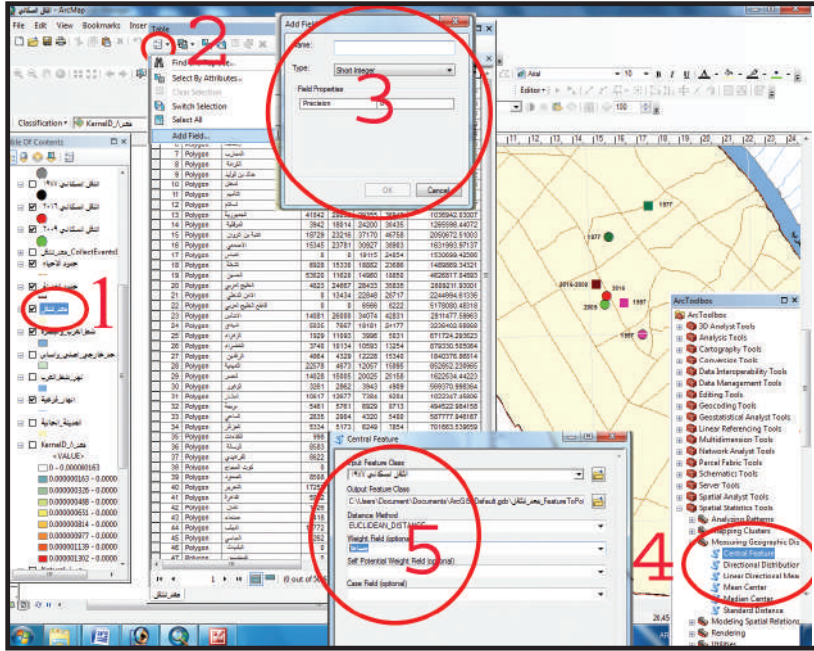
ليس بالضرورة أن تكون النقطة الارتكازية منطقة التركيز السكّاني، وإنّما قد تكون خالية من السكّان تماماً، بينما يُشير الثقل المكانيّ (الوسط المكانيّ) إلى المنطقة التي تتوزّع حولها المساحة بالتساوي، وفي جميع الجهات^(١).

إنّ الطريقة العلميّة لاستخراج مركزيّة الثقل السكّانيّ والمكانيّ بواسطة تقنية نظم المعلومات الجغرافيّة (GIS)، الذي تمثّل باختيار (Shape file) بصيغة (dot)، ومن ثمّ وضعها في وسط كلّ حيّ سكنيّ لتكتمل لدينا (٥٤) نقطة بحسب عدد الأحياء السكّانية، بعد ذلك ننقر على الاتجاه الأيمن لنختار (نقطة)، ثمّ الأمر (Open Attribute Table)، ثم نختار (Add field)، ونكتب أسماء الأحياء السكّانية، ونضيف حقولاً للتعدادات السكّانية للأعوام (١٩٧٧، ١٩٩٧)، وإسقاطات السكّان لعام (٢٠١٦)، وبعد استكمال هذه المعلومات نفتح صندوق الأدوات (Tool Box)، ونختار الأمر (Spatial Statistics Tools)، ومنه نختار (Measuring Geography Distributions)، ثمّ الأمر (General feature)، لتظهر النافذة رقم (٣)، فنحدّد أسماء الأحياء، وفي الحقل الثاني نختار عدد السكّان لعام (١٩٧٧ أو ١٩٩٧)، وهكذا لتظهر لنا مركزيّة الثقل السكّانيّ. أمّا ما يخصّ مركزيّة الثقل المكانيّ، فيمكن اختيار الأمر (Mean center) من شريط (Spatial Statistics Tools)، كما يتّضح من الشكّل (٤)، ومن ثمّ وفّرت لنا هذه التقنية الجهد والوقت، بعد أن كانت تتطلّب من الباحثين ساعات طويلة، وجهد مضنيّ، لتحديد هذه النوع من الدّراسات .

(١) أحمد عليّ إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن: ص ٣٣٨.

شكل (٤)

الخطوات العملية لاستخراج مركزية الثقل السكّاني والمكاني في مدينة البصرة



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على معطيات برنامج Arc GIS 10.2

وهنا تبرز أهميّة الخريطة المتمثلة (خريطة ٣)، التي من دونها لا يمكن تحديد مركزي الثقل السكّاني والمكاني، وفهم وتحليل نتائجها، إلا في ضوء تحليلها البصري؛ لذا يمكن من خلالها استنتاج النقاط الآتية:

١. يتّضح من الاستقراء البصري أنّ مركزية الثقل السكّاني للمدينة عام (١٩٧٧) يقع ضمن (حيّ الجمهورية)، وهذا يدلّ على حجم الكثافة السكّانية، في حين ابتعد مركز الثقل المكاني باتجاه شرق المدينة ليستقرّ في (حيّ الزهراء)، لتسجّل المسافة بين الثقل السكّاني والمكاني (٢،١ كم)، وهذا مردّة إلى حالة انتشار السكّان ضمن محلات وأحياء متباعدة في تلك المدة.

٢. اختلفت مركزية الثقل السكّاني والمكاني لعام (١٩٩٧) عمّا كانت عليه عام (١٩٧٧)؛ إذ نجد من استقرار الخريطة أنّ مركز الثقل السكّاني قد انحدر نحو الجنوب ليستقرّ في (حيّ الرّسالة)، بينما نلاحظ أنّ الثقل المكاني اتّجه شمالاً في (حيّ عتبة بن غزوان)، وسجّلت المسافة (٩،٠ كم).

٣. أمّا المدّة (٢٠٠٩ - ٢٠١٦)، فنلاحظ أنّ هناك اختلافاً بسيطاً في المسافة بين مركزية الثقل السكّاني الذي احتلّ في حيّ عتبة بن غزوان مع ثبات مركزية الثقل المكاني في حيّ (الأصمعيّ)، فقد سجّلت المسافة بين الثقلين السكّاني والمكانيّ (٨،٠ كم) لسنة (٢٠٠٩)، و (٧،٠ كم) لسنة (٢٠١٦)، ويعزى سبب ذلك إلى أنّ السكّان آخذون بالتوسّع المساحيّ باتجاه شمال وغرب المدينة على أثر السكّن العشوائيّ، الذي استفحل بعد تغيير نظام الحكم عام (٢٠٠٣)، وما تلاه من حالات هجرة كبيرة من المحافظات الجنوبيّة وحتى الوسطى، وكذلك الهجرة من الرّيف إلى المدينة، فضلاً عن سياسة توزيع القطع السكّنية.

مما تقدّم يمكن القول هنا - ومن خلال معطيات الخريطة والتفسير البصريّ - بأنّ مراكز الثقل السكّانية والمكانية في جميع الأحياء السكّنية في مدينة البصرة قد تغيّرت وفق المكان والزمان، ومن ثمّ أفرزت حالة من عدم الاتّزان والتطابق في التوزيع، على الرّغم من اقترابها مع بعضها، وهذا مؤشّر حقيقيّ على حالة الديناميكية المتغيّرة ونموّ مستمرّ لاستعمالات الأرض، ومنها الاستعمال السكّنيّ بأثر عوامل متعدّدة، منها: سياسيّة، وأخرى اجتماعيّة واقتصاديّة، وعامل النقل.

٣. الكثافة الحقيقية(*)

لا تكاد دراسة توزيع السُّكَّان وكثافتهم في المكان تحظى بالأهميَّة البالغة في الدِّراسات الجغرافيَّة، وتأتي أهميَّة هذا البُعد في كون السُّكَّان في تطوُّر ديناميكيٍّ مستمرٍّ، تختلف أسبابها وانعكاساتها في الزَّمان والمكان، فضلاً عن الطريقة التي يتوزَّع بها، مع بيان أسباب هذا التوزيع، ومن ثمَّ يُمكن التعرّف من خلاله على الأسباب الكامنة التي تقف وراء هذا التوزيع، سواء كانت (اقتصاديَّة، اجتماعيَّة، سياسيَّة، وغيرها)؛ لذلك نهدف هنا إلى تمثيل توزيع وكثافة السُّكَّان في المدينة بأفضل طرائق التمثيل الخرائطيِّ الممكنة بوسائلها وأساليبها المتعدِّدة، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات الجغرافيَّة في اختيار الألوان والرموز المناسبة؛ لذلك يعتقد الباحث أهميَّة دراسة الكثافة السُّكَّانيَّة؛ كونها تتعاطى مع أصدق المؤشِّرات في التوزيع المكانيِّ للسُّكَّان ضمن أجزاء المدينة، فضلاً عن إعطاء تصوُّر دقيق عن طبيعة العلاقة بين السُّكَّان والمساحة التي يشغلونها فعلاً مع بيان درجة تزامهم وكثافتهم في الأحياء السُّكَّنيَّة. وعلى الرُّغم من الصَّعوبات التي تنتاب هذه الطريقة، لاسيَّما في كفيَّة الحصول على إحصائيَّات دقيقة ومفصَّلة عن المساحات المأهولة وغير المأهولة؛ لذلك تمَّت الاستعانة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافيَّة التي استطاع الباحث من خلالها الحصول على المساحات المأهولة بالسُّكَّان بشكل دقيق، واستبعاد المساحات غير المأهولة؛ بُغية إظهار صور التباين الكثافيِّ بشكل أكثر دقَّة وتفصيلاً؛ وبهذا الشَّان اعتمدت الخريطة بشكل أساس الألوان المتدرِّجة (تدرِّج اللُّون من الفاتح إلى الداكن

(*) إنَّ المقصود بالكثافة الحقيقيَّة قسمة عدد السُّكَّان على المساحة المأهولة باستثناء الأراضي

غير المأهولة بالسُّكَّان، يُنظر: طه حمادي الحديشي، جغرافية السُّكَّان: ص ٦٤٤.

بدرجات متساوية ليسهل مقارنتها بين المناطق ذات الكثافة العالية والمناطق المتخلخلة أو الكثافة المنخفضة)، التي تُعدُّ من أفضل أساليب العرض في تمثيل الكثافة السكّانية، ومنها الكثافة الحقيقيّة^(١)، فقد تمَّ اختيار السّنات (١٩٧٧، ١٩٩٧، ٢٠١٦)؛ لغرض إظهار المقارنة في صور التوزيع الكثافيّ، وحسب الآتي:

أ- الكثافة الحقيقيّة لعام (١٩٧٧)

من الملاحظ أنّ الأحياء السكّانية في مدينة البصرة متباينة في نموّها السكّانيّ بحسب التعدادات السكّانية، وهذا بالضرورة سيؤثّر في تباين التوزيع الكثافيّ للسكّان؛ إذ يظهر من تحليل الجدول (٥)، وخريطة (٤) التي تُبرز أنماط متباينة لصور توزيع الكثافة الحقيقيّة، فاحتلَّ حيّ التميّمة المرتبة الأولى من حيث كثافتها الحقيقيّة، التي سجّلت (٨٥٨،٥) نسمة/هكتار، وأدنى كثافة سجّلت في حيّ المعقل (٩٧،٧) نسمة/هكتار، ولغرض دراسة وافية للمدينة قسّمت وفق المعطيات إلى (٥) مناطق كثافيّة، وكالآتي:

* الكثافة السكّانية العالية جدًّا

تُشير الكثافة الحقيقيّة فيها (٦٦٠) نسمة/هكتار فأكثر، وكانت السيادة لهذا النمط من الكثافة السكّانية في (٣) أحياء سكنيّة، هي: (الهادي، الرّسالة، التميّمة)، فقد سجّلت كثافتها الحقيقيّة (٨٤٢،٨، ٩٦٤،٣، ٨٥٨،٥) نسمة/هكتار) على التوالي، وهذا مؤشّر يدلُّ على الزيادة السكّانية التي أسهمت في زيادة التركّز السكّانيّ في هذه الأحياء؛ لكونها قديمة النشأة من جانب، وصغر مساحة الوحدات السكّانية فيها من جانبٍ آخر.

(١) مصطفى عبد الله السويديّ، طرائق التمثيل الخرائطيّ لتوزيع سكّان محافظة القادسيّة،

مجلة القادسيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلّد (١٦)، العدد (١)، ٢٠١٣: ص ١٦٥.

* الكثافة السكّانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١-٦٥٩ نسمة/هكتار)، وتمثّلت في (٥) أحياء سكّانية (العامل، الجمهوريّة، الأصمعيّ، العباسيّ، عتبة بن غزوان) لتسجّل كثافتها الحقيقية على التوالي (٢،٦٠٤، ٥،٦٠٥، ٢،٤٩٠، ٤،٤٩٧، ٢،٦٢٠ نسمة/هكتار)، ويُعزى ارتفاع الكثافة السكّانية فيها إلى عمليّة تخطيط تلك الأحياء التي أفرزت وحدات سكّانية صغيرة المساحة لا تتجاوز (١٠٠-٢٠٠م^٢) ما عدا حيّ العباسيّ؛ لكونه من الأحياء القديمة في المدينة، الذي اتّصف بعشوائية التصميم للوحدات السكّانية فيه، وهنا تبرز الصّفة المشتركة لتلك الأحياء بكونها قد امتازت بصغر مساحة الوحدة السكّانية فيها.

* الكثافة السكّانية المتوسّطة

تمثّلت الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة/هكتار) لتشغل (١٧) حيّاً سكّانياً (خالد بن الوليد، القادسيّة، الأبلّة، المحارب، الموققيّة، الحسين، الفراهيديّ، الساعي، العشار، المهلب، التحرير، صنعاء، الفيحاء، المنتزه، الربيع، الصّمود، النصر) بحسب الكثافة الحقيقية المشار إليها ضمن جدول (٥).

* الكثافة السكّانية المنخفضة

تتراوح الكثافة الحقيقية بين (١٠٠-١٩٩ نسمة/هكتار)، واقتصرت هذه الفئة على (١٢) حيّاً سكّانياً، كما في أحياء (الكرامة، الشّعلة، السّلام، الأندلس، الزهراء، الخضراء، الرافدين، الكفاءات، الجزائر، بريهة، عمان، القاهرة)، لتسجّل كثافتها السكّانية بحسب الجدول (٥).

* الكثافة السكّانية المنخفضة جدّاً

تتراوح الكثافة الحقيقية بين (١-٩٩ نسمة/هكتار) ليندرج تحت هذه الفئة (٥)

أحياء سكنية يشمل (المقل، التأميم، الميثاق، الجمعيات، الزهور)، لتسجل الكثافة الحقيقية فيها (٧،٩٧،٩،٩٩،٦،٧٠،٩،٣٨،٩،٧٣ نسمة/ هكتار) على التوالي.

ب- الكثافة الحقيقية لعام (١٩٩٧)

إنّ صورة التوزيع الكثافي لعام (١٩٩٧) اختلفت عمّا كانت عليه في عام (١٩٧٧)، وهذا شيء طبيعيّ لمدينة مهمّة مثل مدينة البصرة، التي تأثرت بالعديد من المتغيّرات، منها: اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وغيرها؛ إذ يتّضح من جدول (٥)، وخريطة (٥) التي تُبرز أنماطاً متباينة لصور توزيع الكثافة الحقيقية، فاحتلّ حيّ الرّسالة المرتبة الأولى من حيث كثافتها الحقيقية، التي سجّلت (٧،٩٣٢) نسمة/ هكتار، وأدنى كثافة سجّلت في حيّ العباس (٥،٥٠) نسمة/ هكتار، وحالها حال التصنيف السابق، فقد توضّحت في (٥) مناطق كثافية، وكالاتي:

* الكثافة السكّانية العالية جداً

تكون الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة (٦٦٠ نسمة/ هكتار) فأكثر، واقتصرت هذه الفئة على (٢) من الأحياء السكّانية، وهما أحياء: (الرّسالة، والزهاء) بواقع (٧،٩٣٢،٨،٨٢٧ نسمة/ هكتار) على التوالي، ويعزى سبب ذلك إلى صغر مساحة تلك الأحياء، يقابلها زيادة سكّانية مرتفعة فيها.

* الكثافة السكّانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١ - ٦٥٩ نسمة/ هكتار)، وقد توضّح هذا النوع في (٥) أحياء سكنية لتشمل: (القادسية، الهادي، الجمهوريّة، الحسين، العشار) بكثافة حقيقية (٦،٥٦٩، ٢،٥٥٢، ٣،٤٠٤، ٣،٤٧٣، ٨،٤٨٣) نسمة/ هكتار على التوالي.

جدول (٥)

الكثافة الحقيقية لسكّان مدينة البصرة حسب الأحياء السكّنية للسنوات

(١٩٧٧-١٩٩٧-٢٠١٦)

ت	إلاحياء السكّنية	عام ٢٠١٦			عام ١٩٩٧			عام ١٩٧٧		
		قيمة التقدير المساحي / هكتار (+)	الكثافة الحقيقية نسبة هكتار	عدد السكان	الكثافة الحقيقية نسبة هكتار	عدد السكان	الكثافة الحقيقية نسبة هكتار	المساحة المأهولة (١)	عدد السكان	
١	طوبية ونخيلة	١٠٥٠,٨	٨١,٣	١٠٥,٨	٨٦,٥					
٢	جامعة البصرة	٨,٥	١٣٠,٢	٨,٥	١١٠,٧					
٣	خالد بن الوليد	١٢	١,٤	٣٥٥,٦	٢٢,٧	٨٠,٧٢	٢٢٢,٨	١٠,٧	٢٤٩١	
٤	الإكاديمية	٥,٣	—	٥٩٣	٥,٣	٣١٤٣				
٥	القادسية	٢٩,٣	١	٣٧٤,٨	٥٠,٦	١٨٩٦٣	٥٦٩,٦	٢١,٣	١٢١٣٣	
٦	الهادي	٦٦,٣	١٨,٨	٣٥٧,١	١١٦,٩	٤١٧٥٠	٥٥٢,٢	٥٠,٦	٢٧٩٤٤	
٧	الإيالة	٢٢,٨	-	٣٨٣,٤	١٦٩,٤	٦٤٩٥١	٣٤٢,٩	٩٦,٦	٣٣١٢٨	
			٣١,٥							
٨	الكرامة	٨,٥	٢,٣	٢٢٩,٩	٤٣,٣	٩٩٥٤	١٤٤	٣٤,٨	٥٠١٣	
٩	العقل	٢٥,٥	-	٢٠٥,٧	٢٠٥,٣	٤٢٢٣٩	١٧٩,٨	٩٣,٣	١٦٧٧٨	
			١٢,٩							
١٠	ميناء العقل	٣٠,٧	—	١٦٥,٦	٣٠,٧	٥٠٨٣				
١١	العامل	١٥,٧	٢١,١	٣١٧,٤	٤٢,٣	١٥٥٤١	٣٦٤,٢	٢٦,٦	٩٦٨٧	
١٢	الضارب	٧,٤	١٩,٦	٤٥١,٩	٣١,٧	١٤٣٢٦	٣٧٩,٧	٢٤,٣	٩٢٢٧	
١٣	الغدير	١٥٤,٧	—	٣٥,٥	١٥٤,٧	٥٤٩٦				
١٤	الإلسانلة	١١٠,٢	—	٧١,٨	١١٠,٢	٧٩١٥				
١٥	الشعلة	٤٧,٢	١٤,٤	٢٢٠,٢	١٢١,٣	٢٦٧,٦	٢٠٦,٩	٧٤,١	١٥٣٣٠	
١٦	العباس	٨١,٥	—	٢٠٩,٤	١٢٩,٢	٢٧٠٣٦	٥٠,٥	٤٧,٧	٢٤١٢	
١٧	التأميم	٤٩,٢	١٠,٢	١١٧	١١٧,٦	٧٩١١	٢٢٢,٤	١٨,٤	٤٢٧٦	
١٨	الوقفية	٥٦,٨	٣٢,٦	٣٣٢,٩	١٠٢,٨	٣٤٢٢٨	٣٩١,٦	٤٦	١٨٠١٤	
١٩	السلام	٣	٤٦	٣٣٩,٤	٦٢,٧	٢١٢٧٩	١٩٦,٦	٥٩,٥	١١٧٠٠	
٢٠	الجمهورية	٩,٢	٣,٢	٥٠٩,٤	٨١,٥	٤١٥١٩	٤٠٤,٣	٧٢,٣	٢٩٢٣٥	
٢١	الإندلس	٥١,٩	٢٢,٨	٢٢٩,٤	٢١٠,١	٤٨١٩٤	١٦٤,٣	١٥٨,٢	٢٦٠٠٠	
٢٢	الزهراء	٩,٣	١,٩	٤١٢,٥	١٣,٧	٥٥٥٢	٨٢٧,٨	١٣,٤	١١٠٩٣	
٢٣	الضواء	١٣,٤	١٩,٣	٢٥٢,٦	٥٩,٣	١٤٩٨٣	٢٠٣,١	٤٩,٩	١٠١٣٤	
٢٤	الميثاق	٧٢	١٤,٩	١٨٦,٧	١٤٥,٣	٢٧١٢٩	١٠٤,٦	٧٣,٣	٧٦٦٧	
٢٥	الرافدين	٣٥,٥	٢١,٣	٢٠٢,٣	٨٥,٥	١٧٢٥٥	٨٦,٦	٥٠	٤٣٢٩	
٢٦	الشرطة	١٤٧,٦	—	٦٢,٩	١٤٧,٦	٩٢٨٧				
٢٧	الحسن	٩٦,٣	٤,٥	٦١٩,١	٣٤١,٨	٢١١٥٩٨	٤٧٣,٣	٢٤٥,٥	١١٦٢٠٨	
٢٨	الجميحات	٥٣,٤	٥,٥	٢١٥,٨	١٨٦,٣	٤٠٢١٥	١٨٥,٦	١٣٢,٩	٢٤٦٦٧	
٢٩	الإصمعي	٣٢	٥٣,٤	٣٧٤,٨	١١٦,٧	٤٣٧٤٣	٢٨٠,٧	٨٤,٧	٢٣٨١	
٣٠	الكشوات	١١,٦	٦,٤	١٨٩,٤	٢٦,٨	٥٠٧٦	٢١٠,٦	١٥,٢	٣٢٠١	
٣١	الرسالة	١٣,١	١,٢	٣٠٠,٢	٢٣,٢	٦٩٦٦	٩٢٢,٧	١٠,١	٩٤٢٠	
٣٢	الضراهدى	٤,٨	٥,٤	٣٥٦,٩	٣٢,٧	١١٦٦١	٢٣٥,٤	٢٧,٩	٦٥٦٩	
٣٣	عتبة بن غزوان	٧٩,٦	٥٤,٤	٣٢٠,٢	١٦٤,٢	٥٢٥٧٣	٢٧٤,٤	٨٤,٦	٢٣٢١٦	
٣٤	الصمود	٢٠,٧	١٨,٣	٣٦٦,٥	٧٧,٦	٢٥٣٣٧	١٥٩,٣	٥٦,٩	٩٠٦٦	

٧٥,٣	—	١٢٣,٩	٧٥,٣	٩٣٣٣							كوت الحجاج	٢٥
١٠,٥	٤٥	٢٧٧,٤	١٠٢,١	٢٨٢٢٣	١٦٣,٨	٩١,٦	١٥٠٠٥	٣٠,١	٤٦,٦	١٤٠٢٨	النصر	٢٦
١١,٣-	٢٧	٤٠,٦	٤٢	١٧٠٥٣	٨٧,٧	٥٣,٣	٤٦٧٣	٨٥٨,٥	٢٦,٣	٢٢٥٧٨	الشمسية	٢٧
٣,٣	٢,٥	٣١٤,٩	١٩,٤	٦١١٠	١٨٠,٤	١٦,١	٢٩٠٤	٢٠٨,٤	١٣,٦	٢٨٣٥	الساعي	٢٨
١١,٧-	-	٧٢٠,٣	١٤,٥	١٠٤٤٤	٤٨٣,٨	٢٦,٢	١٢٦٧٧	٢٠٥,٧	٥١,٦	١٠٦١٧	العشار	٢٩
	٢٥,٤											
١٢,٢	١٢	٤٤٥,٧	٥٢	٢٣١٧٧	٢٣٩,٢	٣٩,٥	٩٤٤٩	٣٩١,٧	٢٧,٥	١٠٧٧٢	الهاب	٤٠
٥	٦-	٥٣٦,٦	٤٨,١	٢٥٨١٠	٣٩٩,٤	٤٣,١	١٧٢١٦	٣٥١,٤	٤٩,١	١٧٢٥٢	التحرير	٤١
٢,٩	٣,٨	٢٠٥,٥	٤٣	٨٨٣٨	١٢٩	٤٠,١	٥١٧٣	١٤٦,٩	٣٦,٣	٥٣٣٤	الجزائر	٤٢
١١,٨	-	٢٨٤,٩	٣٤,٤	٩٨٠٠	٢٥٤,٩	٢٢,٦	٥٧٦١	١٤٦,٨	٣٧,٢	٥٤٦١	بريجه	٤٣
	١٤,٦											
٥-	-	٧٥٣,٦	٧,٤	٥٥٧٧	٢٣٠,٨	١٢,٤	٢٨٦٢	٧٣,٩	٤٤,١	٣٢٦١	الزهور	٤٤
	٣١,٧											
٥٣,٨	—	٢٤٢,٢	١٣٣,٤	٣٢٣١٦	١٦٨,٧	٧٩,٦	١٣٤٣٤				الامن الداخلي	٤٥
١٨٦,٨	—	١٠٥,٨	٢٣٩,٩	٢٥٣٨١	٥٨,٥	٥٣,١	٣١١٠				المهندسين	٤٦
٩٥,٩	—	١٧٨,٦	٢٥٦,٧	٤٥٨٤٣	٦١,٢	١٦٠,٨	٩٨٤١				القبلة	٤٧
١١٧,٨	—	٢٢٣,٣	٢٤٩,٣	٥٥٦٦٤	١٣٢,٦	١٣١,٥	١٧٤٣٥				القائم	٤٨
٩٢,٤	—	١٦٦,٤	١٦٤,٦	٢٧٣٩٩	١٣٣,١	٧٢,٢	٩٦٠٨				البلديات	٤٩
٢٩,٨	٣٩,٨	٣٢٣,٢	٨٤,٢	٢٧٢١١	٢٤٥,٤	٥٤,٤	١٣٣٥١	٤٩٧,٤	١٤,٦	٧٧٦٢	الخاص	٥٠
١١,٨	٣,٥	٤١٢,٩	٣٦	١٤٨٦٦	٣٢٧	٢٤,٢	٧٩١٧	٢٦١,٧	٢٠,٧	٥٤١٨	صنعا	٥١
٣,٩	٢٢,٧	١٠٤,٧	٣٨,٨	٤٠٦١	٨٤,٤	٣٤,٩	٢٩٤٥	١٤٩,٧	١٢,٢	١٨٢٦	عمان	٥٢
٥,٩	٥,٥	٢٤١,٢	٣٧,٩	٩١٤٢	١٧٣,٧	٣٢	٥٥٦٠	١٩٠,٦	٢٦,٥	٥٠٥٢	القاهرة	٥٣
٣٦,٤	٢٣,٢	٢٦٧,٥	٧٥,٢	٢٠١١٨	٣١٨,١	٣٨,٨	١٢٣٤٣	٣٤٤,٧	١٥,٦	٥٣٧٨	الفيحاء	٥٤
٧٧,٥	٥٣,٧	١٨٣,١	١٤٨,١	٢٧١٢١	٩٥,٦	٧٠,٦	٦٧٥١	٢٣٧,٩	١٦,٩	٤٠٢٠	المتنزه	٥٥
٥٦,٧	١٤,٩	١٦٧,٨	١٠٧,١	١٧٩٧٤	١٥٩,٢	٥٠,٤	٨٠٢٦	٢٤٥,١	٣٥,٥	٨٧٠٢	الربيع	٥٦
				١٣٧٧١٠,٤			٦٥٨٧٦٠			٤٣٠٧١٧	المجموع	

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

(١) التعداد السكّاني (١٩٧٧)، والحصر السكّاني (٢٠٠٩)، إسقاطات السكّانية لعام

(٢٠١٥)

(٢) تمّ حساب مساحة الأراضي المأهولة بالسكّان بواسطة برنامج Arc GIS 10.2

اعتماداً على مرئية فضائية من القمر الصناعي (Ikonos) لسنة (٢٠١١) دقتها المساحية (٥٠

سم) للقمر الصناعي ومرئية (Quick Bird2) لسنة (٢٠٠٢ و ٢٠١٠).

(*) قيمة التغيير: هي الفرق الحاصل بين مساحة السنة الثانية مطروح منها مساحة السنة

الأولى.

* الكثافة السكّانية المتوسّطة

تمثّلت الكثافة الحقيقيّة ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة/هكتار) لتشغل (١٧) حيّاً سكنيّاً، وتمثّلت في أحياء: (خالد بن الوليد، الأبلّة، العامل، المحارب، الشعلة، التأميم، الموقّية، الخضراء، الأصمعيّ، الكفاءات، الفراهيديّ، عتبة بن غزوان، المهلب، التحرير، بريهة، الزهور، صنعاء) بحسب معطيات الجدول (٥).

* الكثافة السكّانية المنخفضة

تنحصر فيها الكثافة الحقيقيّة ما بين (١٠٠ - ١٩٩ نسمة/هكتار)، وينضوي تحت هذه الكثافة (١٥) حيّاً سكنيّاً لتشمل: (الكرامة، المعقل، السلام، الأندلس، الميثاق، الجمعيات، الصمود، النصر، الساعي، الجزائر، الأمن الداخلي، القائم، البلديات، القاهرة، الربيع)، وحسب الكثافة المشار إليها ضمن جدول (٥)، ويُعزى سبب انخفاض الكثافة السكّانية إلى حجم مساحة الوحدة السكّانية التي تراوحت ما بين (٢٠٠-٨٠٠ م^٢)؛ لكونها من الأحياء المخطّطة.

* الكثافة السكّانية المنخفضة جدّاً

تراوح الكثافة الحقيقيّة بين (١-٩٩ نسمة/هكتار) ليندرج تحت هذه الفئة (٦) أحياء سكنيّة ليشمل: (العبّاس، الرافدين، المهندسين، القبلة، عمان، المتنزّه) بواقع (٥،٥٠،٦،٨٦،٥،٥٨،٢،٦١،٤،٨٤،٦،٩٥ نسمة/هكتار) على التوالي.

ج- الكثافة الحقيقيّة لعام (٢٠١٦)

يظهر من تحليل الجدول (٥) وخريطة (٦)، أنّ مدينة البصرة قد شهدت تغيّرات واسعة، لاسيّما الزيادة السكّانية المتنامية على أثر التغيّر السّياسي بعد عام (٢٠٠٣)؛ إذ سجّل عدد سكّان المدينة لعام (٢٠٠٩) (٩٧٣٦٤٦) نسمة، بينما سجّل أعداد

السُّكَّان، وبحسب التقديرات لعام (٢٠١٦) (١٣٧٧١٠٤) نسمة، وهذه الزيادة من شأنها أن تحتاج إلى وحدات سكنية إضافية، ومن المؤكّد أنّها تتوسّع مساحياً، مع غُصّ النظر عن طريقة هذا الامتداد، سواء كان هذا التوسّع على شكل (سكن عشوائيّ على حساب الأراضي الزراعيّة)، أو على حساب الاستعمالات الأخرى، ومنها الخدميّة، ومن ثمّ يفسّر لنا التغيّر الحاصل في الكثافة الحقيقيّة لأحياء المدينة فيما لو قورنت مع السنوات (١٩٧٧، ١٩٩٧)؛ إذ شغل (حيّ الزهور) أعلى كثافة بواقع (٦، ٧٥٣) نسمة/هكتار، وأدنى كثافة سُجّلت ضمن (حيّ الغدير) (٥، ٣٥) نسمة/هكتار، والصُّور التالية توضّح التباين الكثافيّ بحسب الأحياء السكّنية للمدينة.

* الكثافة السكّانية العالية جداً

سُجّلت الكثافة الحقيقيّة (٦٦٠ نسمة/هكتار) فأكثر، لتشمل حيّين سكنيين هما: (الزهور، العشار) بكثافة حقيقيّة (٦، ٧٥٣، ٣، ٧٢٠ نسمة/هكتار) على التوالي، ويعود السبب المباشر وراء هذا الارتفاع إلى وجود العمارات السكّنية، مثل: (عمارة التأميم في حيّ الزهور، عمارة الكمارك في العشار)، فضلاً عن هجرة السكّان من تلك الأحياء، بوصفها مناطق تجاريّة رئيسة في المدينة؛ لذلك لم تعد مكاناً مفضّلاً للسكن.

* الكثافة السكّانية العالية

تتراوح الكثافة الحقيقيّة ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١ - ٦٥٩ نسمة/هكتار) لتضمّ (٩) أحياء سكنية، وهي: (الأكاديميّة، المحارب، الجمهوريّة، الزهراء، الحسين، التميميّة، المهلب، التحرير، صنعاء)، واشتملت كثافتها (٥٩٣، ٩، ٤٥١، ٤٠٩، ٥، ٤١٢، ١، ٦١٩، ٦، ٤٠٦، ٧، ٤٤٥، ٦، ٥٣٦، ٩، ٤١٢ نسمة/هكتار)

على التوالي، ويمكن تفسير ارتفاع الكثافة الحقيقية في أحياء (الجمهورية، الحسين، المحارب) إلى مشاريع الإسكان الحكومية لذوي الدخل الواطئة والمتوسطة، التي أسهمت إلى حدّ ما في تعويض ساكني الصرائف وإجلاتهم إلى مناطق سكنية مخطّطة منظّمة مكوّنة بذلك أحياء سكنية امتازت بارتفاع الكثافة السكّنية فيها؛ نظراً إلى صغر حجم المسكن الذي لا يتجاوز في أحسن حالاته (١٠٠-١٧٥ متر)، أمّا فيما يخصّ ارتفاع الكثافة الحقيقية في منطقة الأكاديمية، فقد شغلت من قبل السّكن العشوائيّ، وفي منطقة محصورة كانت فيما سبق مقرّات عسكريّة.

* الكثافة السكّانية المتوسطة

تمثّلت الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة/هكتار)، فقد شغلت (٢٩) حيّاً سكنياً من المدينة، وهي: (خالد بن الوليد، القادسيّة، الهادي، الأبلّة، الكرامة، المعقل، العامل، الشّعلة، العباس، الموقّية، السّلام، الأندلس، الخضراء، الرافدين، الجمعيات، الأصمعيّ، الرّسالة، الفراهيديّ، عتبة ابن غزوان، الصّمود، النصر، السّاعي، الجزائر، بريهة، الأمن الداخليّ، القائم، العباسيّ، القاهرة، الفيحاء)، والمشار إلى كثافتها حسب جدول (٥).

* الكثافة السكّانية المنخفضة

تنحصر فيها الكثافة الحقيقية ما بين (١٠٠-١٩٩ نسمة/هكتار)، وينضوي تحت هذه الفئة (١٢) حيّاً سكنياً، كما في أحياء ومناطق: (موقع جامعة البصرة، ميناء المعقل، التأميم، الميثاق، الكفاءات، كوت الحجاج، المهندسين، القبلة، البلديات، عمان، المتزّه، الربيع). وقد تباينت كثافتها الحقيقية ضمن هذه الفئة، فكانت: (٢، ١٣٠، ٦، ١٦٥، ١١٧، ١٨٦، ٧، ١٨٩، ٤، ١٢٣، ٩، ١٠٥، ٨، ١٧٨، ٦، ١٦٦، ٤، ١٠٤، ٧، ١٨٣، ١، ١٦٧، ٨) نسمة/هكتار؛ إذ اتّسمت هذه

الأحياء بالتّساع حجم الوحدة السكّانية التي تتباين (٢٠٠-٢٣٠٠م^٢)، وبعض المساكن تصل إلى (٦٠٠ متر^٢)، وهي مخطّطة من قبل الجهات المختصة، يُستثنى من ذلك أحياء (المتنزّه، الربيع)، فقد شُغلت بوحدات سكنيّة لمساحات كبيرة؛ لكونها أراضي زراعيّة ذات ملكيّة خاصّة.

* الكثافة السكّانية المنخفضة جدّاً

تتراوح الكثافة الحقيقيّة بين (١-٩٩ نسمة/هكتار)، وقد تمثّلت في (٤) أحياء ومناطق سكنيّة لتشمل: (الطوبه والنخيلة، الغدير، الأساتذة، الشرطة)، وسجّلت كثافتها (٣،٨١، ١،٣٥، ٨،٧١، ٩،٦٢) نسمة/هكتار، ويعزى ذلك إلى انخفاض أعداد السكّان فيها، فضلاً عن اتّساع مساحة الوحدات السكّانية التي قد تصل في بعض أحيائها إلى أكثر من (٢٣٠٠م^٢) إلى جانب كونها أحياء حديثة النشأة، وتمّ توزيعها على مختلف شرائح المجتمع.

وعلى الإجمال يتبيّن من خلال التفسير البصريّ للمرئيات الفضائيّة، التي توضّحت في الخرائط (٤،٦،٥)، والجدول (٥)، ظهور خمسة مستويات لكلّ كثافة حقيقيّة للسكّان في مدينة البصرة إلى جانب اللّون الأبيض الذي مثل المناطق غير المأهولة بالسكّان؛ لذا يستجلي عدم انتظام في المساحة المخصّصة لسكّان المدينة، ومن ثمّ تخلخل في أحياء وكثافة مرتفعة في أحياء أُخر، حتّى أنّ بعض الأحياء، مثل: (العشّار، الزهور) قد سجّلت تناقصاً ملحوظاً في المساحة المشغولة بالسكّان (نظراً إلى حالة التغيّر من الاستعمال السكّنيّ إلى استعمال آخر، لاسيّما الاستعمال التجاريّ بمساحة (٣١،٧-) هكتار لسنة (١٩٧٧-١٩٩٧)، و (٥-) هكتار للسنوات (١٩٩٧-٢٠١٥)، وحيّ العشّار سجّل (-٢٥،٤ و -١١،٧)، وهذا يدلُّ على ارتفاع الكثافة الحقيقيّة لعام (٢٠١٦) ليسجّل العشّار (٦٣٤،٧) نسمة/

هكتار، و الزهور (٤، ٦٦٣) نسمة/ هكتار، وبالمقابل هناك أحياء سكنية سجّلت انخفاضاً كبيراً للكثافة الحقيقية على أثر زيادة المساحة المخصصة للسكّان فاقت بقية الأحياء الأخر، وهذا يعني تغييراً للاستعمال من المناطق الفارغة أو الزراعية إلى سكنية، مثل: حيّ المنتزه الذي سجّل قيمة التغير (٧، ٥٣) هكتار لسنوات (١٩٧٧-١٩٩٧)، ارتفعت إلى (٥، ٧٧) لعام (١٦، ٢٠) بكثافة حقيقية منخفضة سجّلت (٤، ١٦٢) نسمة هكتار للعام نفسه.

ويبدو من استعراض التباين في الكثافة الحقيقية حسب ما ورد من الحجم السكّاني على رقعة مساحة الأحياء السكنية في المدينة أنّنا نستطيع أن نستنتج الحقائق الآتية:

١. تباين توزيع السكّان واختلاف كثافتهم على رقعة المدينة المعمورة على مدى أربعة عقود تناولتها الدراسة لأسباب يتعلّق بعضها بالحرّاك السكّني، أو بتغيير استعمالات الأرض، وبعضها الآخر ذات طابع تنظيمي أو سياسي يعود بحسب قرارات الجهات التخطيطية.

٢. أسهم العامل السياسي - لاسيّما الجهات الحكومية وجمعيات الإسكان - في تباين مساحة القطع السكنية الموزّعة على المستحقّين ما بين (١٥٠م^٢) للأحياء القديمة، مثل: حيّ الحسين إلى (٢٠٠م^٢)، أو أكثر للأحياء الأحدث، مثل: (حيّ الأساتذة، والأمن الداخلي)، ومن ثمّ التباين للكثافة الحقيقية بين الأحياء السكنية للمدينة.

٣. يلاحظ أنّ الكثافة الحقيقية - لاسيّما حيّي (العشار، الزهور)، قد سجّلت قيمة التغير المساحي بالسّالب للسنوات المختارة؛ لكونها مناطق تجارية، ومن ثمّ هجرها السكّان، وذلك بانتقالهم إلى المناطق الوسطى والخارجية للمدينة؛

لأنّها لم تعد مناطق جيّدة للسكن، وبالمقابل فقد ارتفعت الكثافة الحقيقيّة لأحياء (الجمهورية)، نظراً إلى صغر مساحة الوحدة السكّنية وزيادة حجم سكّانها.

خامساً: المتغيّرات السّياسيّة

تتخذ السّياسات الحكوميّة أوجهاً متعدّدة بغية إعطاء رؤى استشرافيّة لواقع المدينة المستقبلي، ويكمن ذلك من خلال استيعاب الزيادة السكّانية المتنامية بفعل تيّارات الهجرة الوافدة إلى المدينة من ناحية، وزيادة الولادات من ناحية أخرى، وهذا يقترن بالحلب الزمنية التي تمرُّ بها المدينة، وبما أنّ لكلّ مدينة خصوصيّة في النموّ والتوسّع؛ لذلك نجد أنّ الجهات المعنيّة في مدينة البصرة - لاسيّما إطارها العام - قد اتخذت العديد من الحلول لاستيعاب حجم هذه المشكلة، وكالاتي:

١. تدخل الدولة وسياستها التخطيطيّة

يُعدُّ تدخل الدولة عبر قنواتها المتعدّدة، ومنها التخطيطيّة، رافداً مهمّاً يتبلور من خلاله التوزيع المثالي لاستعمالات الأرض الحضريّة (السكّنية، الصّناعيّة، التّجاريّة، الخدميّة)، وبشكل متوازن، بمعنى أدقّ: تخصيص مساحة لكلّ استعمال وفق المتعارف عليه من المعايير، سواء كانت دوليّة أم محليّة، ومن ثمّ ضمان عدم التداخل بين استعمالات الأرض من جهة، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منها المدينة في الوقت الحاضر والمستقبل من جهة ثانية^(١)، لغرض تحقيق أعلى حالة لكفاءة الاستعمال.

رسمت التصاميم الأساسيّة التي وضعت لمدينة البصرة التي تمثّل الوجه الحضاريّ من خلال الأثر والتأثير على إعادة توزيع استعمالات الأرض، فضلاً

(١) خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمّد، مورفولوجية المدينة: ص ٣٨.

عن دورها المباشر في تغيير استعمالات الأرض، ومنها السكّنية؛ لأنّه يبيّن الهيكل المستقبلي للمدينة، ومن ثمّ فهو يسهم في تغيير نسب استعمالات الأرض المستقبلية والمقترحة، وتوقيع الفعاليات وشبكات الطرق وأنظمة النقل، وغيرها، ففي عام (١٩٤٢) وضع أوّل تصميم بدائيّ يمثّل واقع حال استعمالات الأرض، ومن ثمّ توالى إعدادات التصاميم للأعوام (١٩٥٦، ١٩٧٥، ١٩٨٥، ٢٠١٤)؛ فعلى سبيل المثال، وضعت العديد من المقترحات والأفكار ضمن تلك التصاميم، ومنها عزل مواقع الأنشطة الصّناعية التي كانت جزءاً من مركز المدينة؛ إذ أشار التصميم الأساس لعام (١٩٥٦) إلى نقل المنطقة الصّناعية إلى خارج التصميم، هذا إلى جانب أن أغلب التصاميم الأساسية أشارت إلى تحديد محاور نموّ المدينة وتخصيص الأراضي اللازمة لذلك.

٢. سياسة بناء الوحدات السكّنية وتوزيع الأراضي

إنّ تدخل الجهات المعنية في إنشاء مجمّعات سكّنية، أو توزيع أراضٍ سكّنية، ليست بجديدة في مدينة البصرة؛ إذ ترجع بجذورها التاريخية إلى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، التي تزامنت مع توافد المهاجرين إلى المدينة، الذين وفدوا إليها لغرض العمل، فقد احتلّ المهاجرون الأراضي الفارغة ضمن حدود المدينة، ومن ثمّ نفّسوا ظاهرة السكّن في الصّرائف بعد أن تركت الأيدي المهاجرة مهنتها الأصلية -وهي الزراعة-؛ لغرض العمل والحصول على أجور ثابتة فيما لو قورن بالنشاط الزراعيّ، وكانت هذه الهجرة مؤقتة في بداياتها؛ لذلك شيّدوا الصرائف بوصفها مساكن مؤقتة حتّى استفحلت بشكل كبير، وفي معظم أجزاء المدينة، التي كان لها تأثيرات سلبية جمّة، منها حرائق وأضرار صحيّة؛ لذلك قامت البلدية بأولى مشاريع الإسكان التجريبية في منطقة قريبة من باب الزبير (القبلة القديمة منطقة البصرة)،

فقد شرعت بإنشاء (٨٠) مسكناً للعمال، وأنجزت نهاية عام (١٩٣٦)^(١)، وتأجيرها لهم بأسعار رمزية، لكن هذه الإجراءات كانت مشجّعة بصورة نسبية للهجرة الوافدة إلى المدينة، ومن ثمّ ازدادت الأكواخ والصّرائف داخل حدود البلدية وخارجها؛ لذلك أوعزت الجهات المختصة ببناء (٥٠٠) مسكن إضافي في منطقة الفيصلية (الجمهورية حالياً) عام (١٩٥٠)، وفي عام (١٩٥٣) قامت الجهات المختصة بطلب من شركة نفط البصرة لبناء دور سكنية في منطقة الموقّعية (حيّ الموقّعية حالياً)^(٢)، وكذلك الحال تمّ تشييد وحدات سكنية في حيّ المعقل وحيّ الأبلّة، أمّا في عام (١٩٦١)، فقد تبنّت الجهات المعنية إنشاء دور سكنية في منطقة الأرمن (البصرة القديمة)، وكذلك مشروع آخر في منطقة الحكيمية، التي شيّدت (٧٠٠) مسكن، رافق ذلك توزيع قطع سكنية على أصحاب الصّرائف بعد عملية الفرز، ومن ثمّ تمليكها لهم، وذلك في عام (١٩٦٣). وفي المدّة نفسها أدخلت ضمن حدود البلدية مشروع إسكان الجمعيات (حيّ الجمعيات)^(٣). وهنا نودّ أن نشير إلى أنّ التشريعات الحكومية أدّت دوراً بارزاً في تقرير مساحة الوحدة السكّنية؛ إذ نلاحظ زيادة مساحة الوحدة السكّنية في المساكن التي شيّدها إدارة الميناء الى كبار موظّفيها في المعقل، وبلغت مساحة الوحدة السكّنية أكثر من (١٠٠٠ م^٢). الأمر نفسه ينطبق على الدور التي شيّدها شركة نفط الجنوب في حيّ الزهراء. في حين امتازت المساكن التي تمّ تشييدها من قبل البلدية كما في أحياء الجمهورية والأبلّة بصغر مساحاتها، وتكتّلها المتّصل، التي لا تتجاوز في أحسن حالاتها (١٦٠ م^٢).

(١) رجب بركات، منجزات بلدية البصرة (١٨٦٨-١٩٨١): ص ٥١٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧١٤.

(٣) رجب بركات، منجزات بلدية البصرة (١٨٦٨-١٩٨١): ص ٧٣١-٧٣٣.

أما بخصوص سياسة توزيع القطع السكنية، فيتضح من استقراء الجدول (٦) وشكل (٥)، أن الجهات المعنية بادرت منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي بتوزيع قطع سكنية للمعنيين؛ إذ تم توزيع (٨٢) قطعة عام (١٩٥٦)، وهي أول عملية للتوزيع في المدينة، ثم توالى عمليات توزيع القطع السكنية، ومنها عام (١٩٦٣)؛ إذ تم تخصيص القطعة المخصصة للحزام الأخضر غرب المدينة إلى منطقة سكنية، وبالفعل، تم إفرازها وتخطيطها وتوزيع (٩٩٢٠) قطعة، وتمليكها إلى ذوي الدخل المحدود بأثر بدل نقدي رمزي، ليصل تعدادها (١٣٧٣٧) قطعة، وسُمي الحي الجديد (حي الحسين)، وشملت بالتصميم الأساس في عام (١٩٦٣)، ومن ثم سجل مجموع القطع السكنية الموزعة خلال عقد الستينيات (١٦٣٢١) قطعة، وتزايدت أعداد القطع السكنية الموزعة في عقد السبعينيات لتصل إلى (١٨٢٣٧) قطعة، في حين سُجلت أكبر عملية توزيع لقطع الأراضي بعدد (٤٣٧٩١) قطعة خلال عقد الثمانينيات، ويُعزى ذلك إلى ظروف الحرب العراقية الإيرانية، والرغبة السياسية في تحفيز السكان على مواصلة القتال، وكان الرافد توزيع قطع سكنية لذوي الشهداء ولأسرى الحرب، وبحسب قرار (١٧٥٠) لعام (١٩٨٠)، الذي نصّ على «تمليك أسر الشهداء والعسكريين والمفقودين مساكن لهم وبدون بدل نقدي»، وكذلك الحال لقرار (١٧٩٧) لعام (١٩٨٠) عن «تمليك العوائل التي تقدّم أكثر من شهيد أن يختار قطعة الأرض الأكثر مساحة وفي المحافظة التي يختارها»^(١)، والعديد من القرارات التي أُصدرت خلال عقد الثمانينيات لتتعاطى

(١) صفاء جاسم الدليمي، القوانين والتشريعات العمرانية التخطيطية وأثرها في التوسع المساحي للمدن (مدينة الديوانية أنموذجاً)، مجلة أوروک للعلوم الإنسانية، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤: ص ١٧٦.

مع ظروف الحرب -آنذاك-، التي بدورها أربكت استعمالات الأرض، وغيّرت صنف الاستعمالات من فارغة أو زراعية إلى سكنية، كما هي الحال في الجزء الجنوبي والغربي للمدينة، وغيرها من المناطق، وهنا نلاحظ بروز التغيّر المفاجئ ضمن حالات أنواع التغيّر بفعل العامل السياسي، لاسيّما الظروف التي مرّ بها البلد. وخلاصة القول، سجّلت مجموع القطع السكّنية في مدينة البصرة خلال المدّة (١٩٥٦-٢٠١٦) ما يعادل (٩٨٣٤٣) قطعة سكنية، يُنظر خريطة (٧).

جدول (٦)

عدد قطع الأراضي السكّنية الموزّعة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٥٦-٢٠١٦)

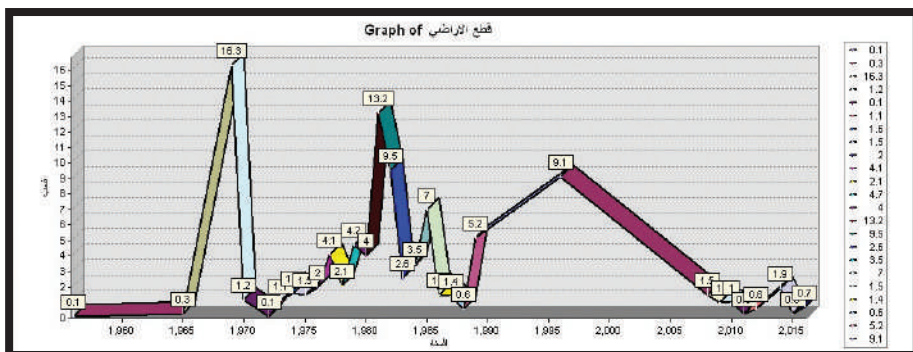
السنة	عدد القطع الموزّعة	النسبة %	السنة	عدد القطع الموزّعة	النسبة %	السنة	عدد القطع الموزّعة	النسبة %
١٩٥٦	٨٢	٠.١	١٩٧٨	٢٠٦٩	٢.١	١٩٨٨	٥٩٠	٠.٦
١٩٦٥	٣٢١	٠.٣	١٩٧٩	٤٦٥٣	٤.٧	١٩٨٩	٥١٢١	٥.٢
١٩٦٩	١٦٠٠٠	١٦.٣	١٩٨٠	٣٨٩٧	٤	١٩٩٦	٨٩٢٨	٩.١
١٩٧٠	١٢٢١	١.٢	١٩٨١	١٣٠٢٧	١٣.٢	٢٠٠٨	١٤٤٣	١.٥
١٩٧٢	٢٦	٠.١	١٩٨٢	٩٣٧٧	٩.٥	٢٠٠٩	١٠١٤	١
١٩٧٣	١٠٨٣	١.١	١٩٨٣	٢٥٦٥	٢.٦	٢٠١٠	١٠٠٠	١
١٩٧٤	١٦١٦	١.٦	١٩٨٤	٣٣٩١	٣.٥	٢٠١١	٣٠١	٠.٣
١٩٧٥	١٥٠٠	١.٥	١٩٨٥	٦٨٦٤	٧	٢٠١٢	٦٠٣	٠.٦
١٩٧٦	٢٠٠٠	٢	١٩٨٦	١٤٣٧	١.٥	٢٠١٤	١٨١٨	١.٩
١٩٧٧	٤٠٦٩	٤.١	١٩٨٧	١٤١٩	١.٤	٢٠١٥	٢٧٠	٠.٣
						٢٠١٦	٦٣٨	٠.٧
			المجموع				٩٨٣٤٣	١٠٠

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- (١) رجب بركات، منجزات بلدية البصرة (١٨٦٨-١٩٨١)، البصائر للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٣: ص ٨٨٥.
- (٢) عبد المهدي سليم المظفر، عوامل التوسّع الحضريّ لمدينة البصرة، مجلّة كليات الآداب، العدد (٢٥)، ١٩٩٦: ص ١١.
- (٣) مديرية بلدية البصرة، شعبة الأملاك، وحدة التخصيص، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

شكل (٥)

القطع السكنية الموزعة في مدينة البصرة للأعوام (١٩٥٦-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٦)

وبهذا الشأن يبدو أنّ للمصرف العقاري دوراً سيادياً في رفد حركة البناء لعموم العراق، ومنها منطقة الدراسة؛ إذ أسهم بزيادة عدد الوحدات السكنية، لاسيّما عقد الخمسينيات؛ إذ أعطى قروضاً طويلة الأجل إلى المستحقين لغرض رفد عملية البناء للقطاع السكني، وهذا انطلاقاً من مبدأ أنّ التمويل المالي يُعدُّ حجر الزاوية في أيّ استراتيجية مكانية؛ إذ ترتبط درجة نجاحها بنجاح وسائل التمويل، وذلك بخلق قنوات فعّالة لتوفير الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات المعنية ببناء الوحدات السكنية لهم^(١)، وتاريخياً برزت البدايات الأولى للمصرف العقاري في خمسينيات القرن العشرين، التي تُعدُّ نقطة تحوّل في تاريخ اقتصاديات العراق بصورة عامّة، ومنطقة الدراسة من ضمنها؛ لأنّها شهدت تأسيس مجلس الإعمار، وزيادة عوائد البترول، وفيها بدأ المصرف العقاري نشاطه؛ إذ أسس هذا المصرف عام (١٩٥٢)، وبدأ نشاطه بزيادة رأس ماله من ربع مليون إلى مليوني دينار،

(١) أكرم عبد العزيز، التمويل الإسكاني والحاجة السكنية في العراق مع إشارة إلى بعض التجارب العربية، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (١٩)، ٢٠٠٨: ص ٢٠.

ليتسنّى تلبية طلبات المواطنين، تزامن ذلك مع انخفاض سعر الفائدة من (٧) إلى (٥٪)^(١)، وازداد رأس مال المصرف حدود (٤٠) مليون دينار عام (١٩٦٩)^(٢)، وهذا انعكس بشكل مباشر على تشييد المساكن وتمليكها واسترجاع أقساطها السنوية، ومن ثمّ توسّع الاستعمال السكّنيّ خارج نطاق حدود البلدية القديمة، وهذا يقودنا إلى استنتاج أنّ عقود الخمسينيّات والسّتينيّات والسّبعينيّات المنصرمة تُعدّ العصر الذهبيّ؛ كونها أسهمت في تشييد الوحدات السكّنية، ما يعني بروز أحياء جديدة تتناسب مع توجّه المدينة ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتناسب مع حالات التغيّر، لاسيّما التغيّر التدريجيّ الطبيعيّ للاستعمال السكّنيّ بحسب المدّة الزمنية المذكورة.

ويبدو من تتبّع سياسة توزيع القطع، أو بناء المجمّعات السكّنية التي تبنّتها الجهات المسؤولة في المدينة، أنّها جاءت لظروف آنية، ولحلّ مشكلات موجودة فعلاً في وقت معيّن، ومع ذلك أدّت هذه الإجراءات إلى توسّع المدينة، وبالخصوص إلى جهة الغرب، وسُمّيت كلّ منطقة بأسماء كلّ شريحة من شرائح المجتمع التي وزّعت عليهم تلك الأراضي، فقد سُمّيت المناطق بأسماء، مثل: العسكريين، ومنطقة الأمن الداخليّ، والقائد (القائم حالياً)، والمهندسين، والمحارب، وغيرها، ومن ثمّ الأثر الواضح للنموّ وتغيّر استعمالات الأرض الحضرية؛ إذ إنّ ظهور هذه الأحياء لم يقتصر على تغيّر الاستعمال السكّنيّ فحسب، بل شجّع على تطوّر الأحياء السكّنية المجاورة لها، فقدّ نمت وتوسّعت مستفيدة من ارتفاع أسعار

(١) صالح فليح حسن الهيتي، تطوّر الوظيفة السكّنية لمدينة بغداد الكبرى (١٩٥٠ -

١٩٧٠): ص ١١٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٨٢.

الأراضي القريبة منها، بعد إيصال الخدمات البلدية، وشقّ الشوارع وتبليطها، ومن ثمّ ربطها بالمركز التجاري، وهذا التطور في نشوء الأحياء السكنية ارتبط بدوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية أسهمت بالإجمال في تغيّر الاستعمال السكني، ويبدو من تتبع مشاريع الإسكان الحكومية، وجمعيات الإسكان أنّ لها دوراً واضحاً في إقامة تكتلات سكنية تميل إلى مشاركة الدوافع الاجتماعية للسكان في مناطق سكنية معينة على أساس المهنة أو النشاط الاقتصادي، ومن ثمّ إيجاد نمط معين من الوحدات السكنية النسقية في مواقع محدّدة من المدينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أجبرت سياسة توزيع الأراضي المهاجرين الساكنين ضمن تكتلات من الأكواخ والصّرائف، وهم ذوو خلفيات اجتماعية واقتصادية محدّدة، على الاستقرار في مناطق سكنية تمّ توزيعها لهم، كما في أحياء: الحسين، والشعلة.. الخ.

سادساً: المتغيرات الاجتماعية

هناك ارتباط وثيق بين المتغيرات الاجتماعية مع المتغيرات الاقتصادية بالتأثير في تحديد نمط استثمار الأرض، سواء كان في داخل المدن أم عند أطرافها، وهذا التلاقح نتجت عنه عوامل متعدّدة: (التركّز والتشتت، الغزو والتتابع، السيطرة والتدرّج)، التي تشترك في تأثيرها على استعمالات الأرض في المدينة تارة، وتتعارض مع بعضها البعض تارة أخرى، ومن هنا يمكن تحديد المتغيرات الاجتماعية وأثرها على تغيّر استعمالات الأرض في مدينة البصرة، كالآتي:

١. التركّز والتشتت

يقصد بالتركّز هو تكثيف السكّان والفعاليات البشرية ضمن حدود المدينة.

وهو أحد نتائج السّيطرة، بمعنى أنّ المدينة تحتوي على وظائف عديدة ذات أبعاد إقليمية متباينة فرضت عليها وجود مؤسسات متنوّعة، تركّزت فيما بينها لتخلق أنموذجاً من التجاذب الوظيفي، ويتمثّل ذلك على سبيل المثال في أنّ مدينة البصرة مركزٌ لتواجد الخدمات التعليميّة، لاسيّما التعليم الجامعي؛ لأنّه - وفي كثير من الحالات - لا يمكن إقامة المؤسسات الثقافيّة في كلّ قرية في الإقليم؛ لذا يُلاحظ أنّ المدينة المركزيّة - كما هي الحال منطقة الدّراسة - تحتوي على جميع مدارس التعليم المهنيّ والمعاهد التعليميّة والجامعات، حتّى باتت تسيطر على كلّ المراكز الحضريّة لأقضية محافظة البصرة، هذا إلى جانب تأثيرها الإقليميّ ليصل إلى المحافظات الجنوبيّة، أمّا من النّاحية التجاريّة، فتعدّ المنطقة التجاريّة المركزيّة القطب التجاريّ؛ لذا تستقطب تجارة الفرد والجملة بفضل التجاذب الوظيفيّ، مثال ذلك: تركّز المؤسسات التجاريّة مثل محلات الخياطة بالقرب من محلات بيع القماش، والصّيدليّات بالقرب من عيادات الأطباء، وتجارة الجملة في العشار بالقرب من تجارة الفرد، هذا إلى جانب القرب من مرائب السيّارات؛ وذلك لتقليل الزمن المستغرق للتبضع، وهكذا، وبصفة عامّة يظهر تأثير إحدى المناطق على المناطق الأخرى في المدن الكبيرة، ومنها مدينة البصرة، وتحدث السّيطرة في مواقع معيّنة خاصّة عند الأطراف (المناطق الثانويّة)؛ إذ لها قوّة جذب مركزيّة على استعمالات الأرض، ومن ثمّ تُحدث تكتلاً وظيفياً وحضرياً متخصّصاً، كأن يكون صناعياً، وذلك على جانب الشّارع التجاريّ، وكذلك الحال عند جانب مجرى شطّ العرب؛ إذ يحتوي على تكتلٍ صناعيّ؛ أو تكتلاً تجاريّاً، كما في شارع الجزائر؛ أو ترفيهياً، كما في مدينة ألعاب (بصرة لاند) في حيّ المعقل؛ أو خدمياً، كما في تركّز المؤسسات الإداريّة في حيّ السّاعي والمعقل والجمعيات؛ أو سكنياً، مثل

حيّ الحسين، فهناك تجمّعات ذات توجهات اجتماعية متقاربة، مثل أحياء: الأمن الداخلي، والمهندسين، والأساندة.

أما بخصوص التشتت - إذ يتصل هذا المفهوم بالتركز مباشرة -، فإن تأثير قوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المركز الحضري (المنطقة التجارية المركزية والمناطق الثانوية) يقل بالتدرج المسافي، ويمكن ملاحظة ذلك في أن مجال المدينة الأكثر تأثيراً بالمنطقة المتممة أو الملاصقة لها، بينما يقل تأثيرها بالبعد عنها، بمعنى أن التناقص التدريجي في درجة السيطرة من المنطقة المركزية إلى أطرافها^(١)، فكلماً كانت المدينة أكبر حجماً وأكثر مركزية، كانت درجة تجمّعها بنوعيّة النشاط الذي يسود بينها وبين مركز حضري آخر أقل حجماً ومركزية، وهذا يسود بحسب القابلية على المنافسة؛ وذلك لكون سعر الأرض في المنطقة التجارية المركزية يكون الأعلى سعراً، ومن ثمّ يتدرج متناقصاً نحو الأطراف، مع وجود عقد ذات أسعار مرتفعة في مناطق تقاطع الطرّق، ومع امتداد خطوط النقل الرئيسة، وهذا مطابق بحسب الصيغة التي أوردها بريان بيري^(٢)، ومن ثمّ نلاحظ أن هذا التشتت أثر بدوره على تغيير استعمالات الأرض، وأعاد توزيعها في أحياء المدينة، فعلى سبيل المثال: خروج العديد من استعمالات الأرض (الصناعية، والتجارية، والخدمية، وحتى السكنية) من المنطقة التجارية المركزية إلى أطرافها، واحتلالها مواقع أقل أهمية، أو عند أطراف المنطقة التجارية، وفي مناطق تناسب إيراد تلك المؤسسات وإيجارها، ومن ثمّ أحدثت تغييراً في الاستعمال، فمن ناحية التغيير السلبي أن جزءاً

(١) يُنظر: عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن: ص ٧١.

(2) Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London, 1971, P.151

من الوحدات السكّنية تحوّلت إلى استعمالاتٍ أُخرى، ما أفرزَ حالةَ هذا النوع من التغيّر في صنفِ الاستعمال للوحدات السكّنية، ويُمكن ملاحظة ذلك على طول الشوارع الرئيسة للمدينة، التي تحوّلت فيها واجهات تلك المساكن إلى مؤسّسات تجارية أو صناعية، أو حالة إيجابية، وهي احتلال وحدات سكنية لمناطق تجارية، أو صناعية، أو عسكرية.

٢. الغزو والتتابع

هناك علاقة ترابطية بين الغزو والتتابع، فالمقصود بالغزو هو عملية تغلغل جماعة من السكّان، أو أحد استعمالات الأرض على منطقة تتّصف بجماعات واستعمالات تختلف اجتماعياً واقتصادياً عن الجماعات أو الاستثمارات الغازية^(١)، أو بمعنى آخر دخول استعمال معيّن أو جماعة سكّانية إلى منطقة منفصلة كانت تؤدّي من قبل وظيفة مختلفة، وهناك عدّة عوامل تقف وراء هذه الظاهرة، منها الحراك السكّني، أو توسّع بعض أجزاء منطقة على حساب منطقة مجاورة للمدينة، والتغيّرات التي تطرأ على شوارع المدينة، أو انتقال الصناعات، أو إنشاء المؤسّسات الجاذبة، والتغيّرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، كالمعونات الحكومية، لتشجيع السكّان على بناء المساكن في مناطق معينة^(٢)؛ يقابل هذا المعنى التتابع، الذي يُشير إلى هجرة أو إزاحة الجماعة السكّانية أو الاستعمال الأصلي من مكانه تدريجياً، ويرجع سبب تسميته بالتتابع؛ لأنّها تحدث بعد عملية الغزو، وإنّ

(١) يُنظر: محمّد أزهر سعيد السّمك وآخرون، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق:

ص ٦٢.

(٢) يُنظر: صلاح حميد حبش الجنابي، التغيّر في استعمال الأرض حول المدينة العراقية،

أطروحة دكتوراه: ص ١٣٣.

الغزو لا يحدث بشكل مفاجئ، وإنما يحدث بشكل تدريجي، وعبر مراحل وعوامل مساعد له^(١). وعند تطبيق المفهومين على مدينة البصرة، يقودنا الحديث إلى أهمية هذه العوامل ودورها المميز في تشجيع ظاهرة الغزو، فعلى سبيل المثال: أدت سياسة الإسكان الحكومية وجمعيات الإسكان دوراً في إقامة تكتلات سكنية في مناطق سكنية معينة على أساس المهنة أو النشاط الاقتصادي، أو إيجاد نمط معين من الوحدات السكنية النسقية في مواقع محددة من المدينة، كما في أحياء (الموقفية، الأصمعي، التأميم، المحارب)، وإن سياسة توزيع الأراضي أجبرت المهاجرين من سكنة الصّرائف والأكواخ، وهم ذوو خلفيات اجتماعية واقتصادية محدودة، إلى الاستقرار في مناطق سكنية، مثل أحياء: (الحسين، الجمهورية، الخليج)؛ لذلك ظهرت تكتلات سكنية تتشابه في خصائصها السكنية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا دليل على أنّ الاستعمال السكني من أكثر الاستعمالات تأثراً بظاهرة الغزو؛ لقلّة قابليته على المنافسة إذا ما قُورن مع بقية الاستعمالات الأخرى، ومن ثمّ دفعه إلى التشتت في مناطق الأطراف، وهي ظاهرة مألوفة في مدننا العراقية، وما بقاء الاستعمالات الزراعيّة المتداخلة مع الاستعمالات الحضريّة إلاّ دليل على تعرّض المنطقة الريفيّة إلى غزو حضريّ مستمرّ غير من صنف استعمال الأرض السائد، ما أحدث تعاقباً بإحلال استعمال محلّ آخر.

ويظهر من تحليل المرتبات الفضائية لمدينة البصرة لسنوات مختلفة أنّ الغزو السكني على حساب الأراضي الزراعيّة قد تمثّل على شكل امتدادات حضريّة شريطيّة تتبع في اتجاهاتها الشوارع الرئيسة التي تربط المدينة بإقليمها وبالمراكز

(١) يُنظر: حسين إسماعيل عليّ، العوامل المؤثرة في تغيير النمط السكني لمدينة كَلار (دراسة

في علم الاجتماع الحضريّ)، مجلّة ديالى، العدد (٥٥)، ٢٠١٢: ص ١٥.

الحضرية الأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك في الأذرع الحضرية الممتدة مع الشوارع (العشار - الربيع، شوارع البصرة القديمة - المتنزّه - الفيحاء .. إلخ).

٣. السيطرة والتدرّج

هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي الذي تفرضه إحدى مناطق المدينة على المناطق الأخرى، وقد لا يقتصر تأثير السيطرة على أجزاء المدينة فحسب، بل يتعدّها إلى التأثير الإقليمي العام الذي تفرضه المراكز الحضرية على أقاليمها بحسب تأثير درجة التخصص الوظيفي، فالمنطقة التجارية المركزية في المدينة بحكم موقعها المميّز تفرض سيطرة على المناطق التجارية الثانوية من حيث نوعية البضائع والسلع التي تُعرض فيها وكميّتها، وفي الوقت نفسه تفرض سيطرة تامة على المدينة بأكملها، لاسيّما في تقديمها البضائع والسلع ذات المستوى الراقي، الذي لا تستطيع بقية المراكز الحضرية تقديمه لسكّانها، ويُعزى ذلك إلى نوع البضاعة التي يتطلّب اقتنائها حجماً سكّانياً معيناً، فضلاً عن المستوى الاقتصادي المرتفع؛ ليكونوا قادرين على دفع أسعارها المرتفعة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم سيطرة المنطقة المركزية لم يتمّ بشكل متساوٍ، لاسيّما المناطق البعيدة؛ لذلك، تأثيرها يقلّ بشكل تدريجيّ مع المسافة، وهذا يسود كلّما ابتعدنا عن المركز، ويخضع هذا التدرّج في السيطرة بحسب عوامل موقعيّة، مثل: (سعر الأرض، والإيجارات، ونوع المؤسسات، وتطور طرق النقل)، التي تتدرّج من المركز التجاري نحو الأطراف^(١)، وهذا التدرّج بدوره يؤثّر في إعادة ترتيب استعمالات الأرض في المدينة، بمعنى تغيير استعمالها بفعل توسّع المدينة لاستيعاب التدرّج في استعمالات الأرض، فالمدينة لها القدرة على السيطرة على ما جاورها من أراضٍ زراعيّة،

(١) يُنظر: محمّد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن: ص ٧٤.

فتتحكم بنوع المحصول ونمط الزراعة فيها، ويتدرج هذا التأثير كلما زادت المسافة بين المدينة والأراضي الزراعية، لتفقد بعدها المدينة السيطرة في توجيه الإنتاج الزراعي^(١).

عليه؛ يمكن القول بأن المتغيرات الاجتماعية تتعاون مع المتغيرات الاقتصادية بدرجات متفاوتة في التأثير على بنية المدينة وتغير استعمالات الأرض، لاسيما السكنية منها؛ لأنها عوامل متداخلة ومتناقضة تتفاعل بعضها مع بعض في الوقت ذاته، فعندما يكون الغزو -مثلاً- احتلال منطقة أو سكان مختلف اجتماعياً واقتصادياً عن الجماعات الأولى، فإن هذا يعني أن أمام هذا الاستعمال خيارين، إما البقاء والمقاومة، وهذا يعني الاستعداد لدفع الإيجارات المرتفعة، لاسيما في الجزء القديم من المدينة، أو الخيار الثاني، وهو الانتقال إلى مناطق بعيدة ذات قيمة أقل في أسعار الأراضي، وهو الأرجح، وهنا تعمل قوة معاكسة على تدرج استعمالات الأرض، ومن ثم إحداث تغيرات في استعمالات الأرض، وغالباً ما يكون على حساب الاستعمال السكني، سواء بالصنف أو النمط؛ لأنه ضعيف المنافسة في حالة تقدم بقية الاستعمالات (الصناعية، التجارية، الخدمية) نحوه، وهذا يدل على صفة الانتقال والتغير للاستعمال السكني ما دامت هناك قوى متضادة تعمل مجتمعة ضمن حيز المدينة، وهذا الحال يسري بشكل واضح في مدينة البصرة.

سابعاً: المتغيرات الاقتصادية

تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في إبراز عملية تغير استعمالات الأرض الحضرية في المدينة، إلى جانب بقية المتغيرات الاجتماعية والسياسية، وينعكس

(١) يُنظر: صلاح حميد حبش الجنابي، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية:

تأثيرها في كلّ أجزاء المدينة، وعلى وجه الخصوص في المنطقة المركزية؛ لذلك يبرز أثر المتغيّر الاقتصاديّ في العديد من الفقرات الآتية:

١. سعر الأرض والمنافسة

تمثّل قطعة الأرض سلعة ثابتة غير قابلة للنقل، وتخضع عند عرضها في سوق العقار لقانون العرض والطلب، ومن أجل ذلك تتباين أسعارها بين منطقة وأخرى داخل المدينة، فضلاً عن تباين إيجارات المباني^(١). ويخضع توزيع استعمالات الأرض داخل الحيز الحضريّ إلى سعر الأرض وعلاقتها التنافسيّة بين واحد أو أكثر من المتغيّرات (الاجتماعيّة، السياسيّة، الموقع الجغرافيّ، سهولة الوصول)؛ وانطلاقاً من قاعدة أساسيّة من أنّه لا يمكن لشئيين أن يشغلا المكان نفسه في الوقت نفسه؛ لذلك نجد أنّ الموقع الجيّد يخضع للمنافسة الحادّة بين الاستعمالات المختلفة لاستثمار الحيز الحضريّ، ما يؤدّي إلى ارتفاع سعره بشكل مطّرد، هذا الأمر يرفع من درجة المنافسة بين استعمالات الأرض، وينسحب هذا المعنى على مدينة البصرة؛ إذ يكون الاستعمال التجاريّ، أو الصناعات الخفيفة - وهي بالضرورة ذات المردود الاقتصاديّ العالي - أفضل المواقع، التي تتميز بأعلى قيمة للأرض، فتمثّل (١٠٠٪) من سعرها؛ بسبب قدرتها على دفع الإيجارات المرتفعة؛ لذلك تحتلّ المنطقة التجاريّة المركزيّة الإيجار الأكثر إذا ما قورنت مع بقية المناطق الأخرى، وهذا ما يفسّر حالة التدرّج في أسعار الأراضي نزولاً نحو الأطراف لصالح الاستعمالات الأخرى، بمعنى آخر أنّ استعمالات الأرض التجاريّة هي المسيطرة على بقية الاستعمالات الأخرى (الصناعيّة، الخدميّة، السكّنية) التي تدفعها نحو الأطراف، مع وجود عقد ذات أثمان عالية في مناطق غير المنطقة

(١) صالح فليح حسن وزميله، جغرافية المدن: ص ٧٤.

التجارية المركزية، لاسيما مناطق تقاطع الشوارع ومع امتداد خطوط النقل الرئيسية، أو المراكز التجارية الثانوية، أو مناطق سكنية مرتفعة المستوى، التي تمثل قماً ثانوية لقيم الأراضي، (يُنظر شكل (٦)).

ويعود السبب في تباين قيمة الأرض بين المركز والأطراف إلى أن المركز إلى جانب أهميته التاريخية، كونه يمثل أكثر المناطق التي يسهل الوصول إليها نسبياً، ولكل وسائل النقل والاتصال، وإن استغلال الأرض فيها يكون على أشده، ما يعني زيادة قيمته إلى الحد الأقصى، وكذا الحال لإمكانية سهولة الوصول التي تتمثل على طول الشوارع الرئيسية، والأركان، أو العقد التي تلتقي عندها الطرق والشوارع، ولاسيما التجارية^(١).

وهذا الشأن يمكن القول: إن الاستعمالات التجارية والصناعية الخفيفة تحتل المواقع المفضلة من المدينة، بصفة أن سعر الأرض هو الآخر يحدد نوعية الاستثمار وكثافة البناء ونوعيته؛ لذلك تربع المنافسة، وتشتت بقية الاستعمالات، لاسيما السكنية منها، لتحتل المرتبة التالية؛ لقلّة قابليتها على منافستها، بمعنى أن استعمالات الأرض في مدينة البصرة قد ترتبت بشكل متدرج نوعاً ما، تبعاً للقابلية على دفع الإيجار ونوع النشاط الاقتصادي وعامل سهولة الوصول، التي تداخل بعضها مع بعض، ما أثرت في تغيير قيمة الأرض بتغيير الاستعمال والمسافة، أو بُعد وسائل النقل والاتصال، وإن استغلال الأرض فيها يكون على أشده في المنطقة التجارية المركزية، كما في أحياء (العشار، الزهور)، ومن ثم ارتفعت أسعار الإيجارات إلى الحد الأقصى، وينطبق الأمر نفسه على إمكان وسهولة الوصول على

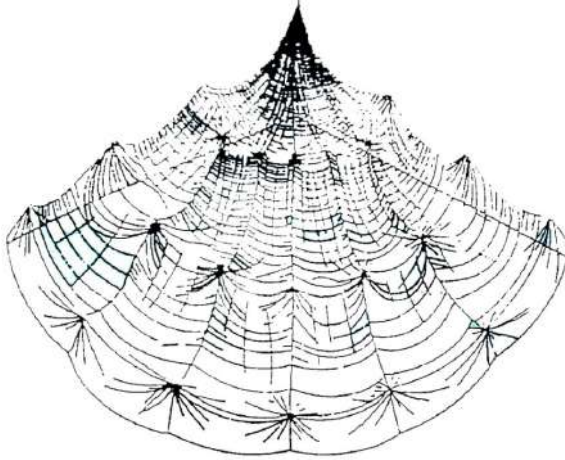
(١) جاسم شعلان كريم الغزالي، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية لمدينة الحلة (دراسة في

جغرافية المدن)، أطروحة دكتوراه: ص ١٣٦-١٣٧.

طول الشوارع الرئيسيّة والأركان أو العُقد التي تلتقي عندها الطرق والشوارع، لاسيّما التجاريّة، ويمكن تمثيل ذلك في شارع الجزائر وبعض المناطق المطلّة على شوارع (دينار، الجمعيات، تموز) التي تُعدّ من الشوارع التجاريّة التي تشكّل قممًا مرتفعة لقيم الأراضي في المدينة، (خريطة (٨)).

شكل (٦)

اختلاف قيمة الأرض الحضريّة بالبعد عن مركز المدينة



المصدر: عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٨.

واستقراءً لما تقدّم يتّضح أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في أقيام الأرض لأحياء مدينة البصرة؛ إذ يُلاحظ من خلال الجدول (٧) وخريطة (٨) التباين الواضح لأسعار القطع السكّنيّة ذات المساحة التي تراوحت بين (أقلّ من ١٠٠م^٢ - ٣٠٠م^٢)، التي تراوحت أقيام الأرض بين (٥٠ مليون إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دينار) بحسب عوامل موقعيّة، وأخرى اقتصاديّة وسياسيّة، فقد سجّل المعدّل لفئة (٥٠ مليون دينار) ما يعادل (١, ١٨٪)؛ إذ سُجّلت أعلى نسبة في حيّ الشُّرطة (٦, ٨٤٪)،

وأدناها في حيّ الصمود بنسبة (٣, ٢٪)، ويُعزى ذلك إلى كون حيّ الشرطة من الأحياء الحديثة التي شُيّدت مساكنها بعد عام (٢٠٠٣)، ويحتلّ الطرف الغربيّ البعيد عن مركز المدينة، في حين نلاحظ انخفاض النسبة التي تمثّلت في حيّ الصمود؛ كونه يحتلّ موقعاً مثاليّاً، لاسيّما ضمن مركز المدينة؛ إذ تعاطى ظروف المكان والأهميّة النسبيّة للموقع في ارتفاع أقيام الأرض فيه بشكل كبير جداً، إذا ما قورن مع بقية الأحياء الأخرى.

أمّا بخصوص أقيام الأرض ضمن الفئة (١٠٠ مليون دينار)، فقد شكّلت معدّلاً (١, ٢٦٪)، وكانت أعلى نسبة في حيّ الصمود بواقع (٨, ٨١٪)، وأدناها في حيّ النّصر بنسبة (٢, ٤٪)، ويُلاحظ هنا أنّ حيّ الصمود قد سُجّلت أقيام الأرض فيه نسب مرتفعة بواقع (١٠٠ مليون دينار)، ويبدو ارتفاع هذه النسبة إلى طبيعة تلك المساكن، التي امتازت بصغرها من جهة، وسوء تخطيطها من جهة ثانية، لكن على الرغم من ذلك تمثّل أهميّة اقتصادية لساكنها، أمّا بخصوص انخفاض النسبة لحيّ النّصر؛ فلكونه من الأحياء جيّدة النوعيّة، والمخطّطة من قبل الجهات المعنيّة، ومن ثمّ نجده قد انضوى ضمن أقيام الأرض (١٠٠ - ٢٠٠ مليون دينار) ليسجّل أعلى نسبة (٤, ٨٣٪)، وأدنى نسبة سُجّلت ضمن هذه الفئة في منطقة الأكاديميّة البحريّة (١٠٪)، وبصفة عامّة سجّل المعدّل (٥, ٣٣٪) لفئة (١٠٠ - ٢٠٠ مليون دينار).

أمّا بخصوص أقيام الأرض لأكثر من (٢٠٠ مليون دينار)، فنلاحظ أنّ حيّ الكفاءات قد شغل أعلى نسبة (٥, ٧٦٪)، وأدناها في حيّ الحسين ليسجّل نسبة (٤, ٣٪)، ولعلّ السبب في هذا التفاوت يرجع إلى كون حيّ الكفاءات من الأحياء جيّدة النوعيّة، التي احتلّت مساحة الوحدات السكنيّة فيها (٣٠٠ - ٢٦٠٠م^٢)، في

١١٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة

حين نجد أنّ حيّ الحسين من الأحياء الشّعبية المكتظّة سكّانياً، والقديمة من حيث البناء وصغر مساحة المسكن، هذا من جهة، والتداخل بين الوحدات السكّنية واستعمالات الأرض من جهة ثانية؛ لذلك، فإنّ قيمة الأرض لا تتجاوز (٥٠) مليون دينار في أحسن حالاته.

جدول (٧) أقيام الأرض في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	أقيام الأرض				ت	الحي السكني	أقيام الأرض			
		أكثر من ٢٠٠ مليون	١٠٠ مليون	١٠٠ مليون	-٥٠ مليون			أكثر من ٢٠٠ مليون	١٠٠ مليون	١٠٠ مليون	-٥٠ مليون
١	الطوية والنخيلة	٢٧.٨	٢٢.٢	٢٧.٨	٢٢.٢	٢٩	الكفّاءات	٧٦.٥	٢٢.٥	٠	٠
٢	خالد بن الوليد	٤.٤	٤٧.٨	١٧.٤	٣٠.٤	٣٠	الرسالة	٤٠.٩	٥٤.٦	٤.٥	٠
٣	إلا كاديمية البحرية	٠	١٠	٦٠	٣٠	٣١	الفرايدي	٧.٢	١٤.٣	٢١.٤	٥٧.٢
٤	القادسية	٥	١٧.٥	٢٧.٥	٥٠	٣٢	عتبة بن غزوان	٦.٥	١٥.٢	٥٢.١	٢٦.١
٥	الهادي	٠	٨.٨	٦١.٨	٢٩.٤	٣٣	الصمود	٦.٨	٩.١	٨١.٨	٢.٣
٦	الإبلة	١١.٩	٢٢.٥	٢٢.٢	٢٢.٢	٣٤	كوت الحجاج	٦.٢	٨١.٤	٦.٢	٦.٢
٧	الكرامة	١٦.٧	٢٢.٢	٤٤.٤	١٦.٧	٣٥	التنصر	٤.٢	٨٢.٤	٤.٢	٨.٢
٨	المعقل	٢٨.٣	٣٦.٩	٢٦.١	٨.٧	٣٦	التميمية	٣.٩	٩.٨	٢٩.٤	٥٦.٩
٩	ميناء المعقل	٠	٤٩.٤	٥٠.٦	٠	٣٧	الصافي	٢٧.٣	٧٢.٧	٠	٠
١٠	العامل	٠	٣٧	٦٣	٠	٣٨	الطرار	٢٣.١	١٥.٤	٤٦.١	١٥.٤
١١	المحارب	١٤.٣	٤٢.٨	١٤.٣	٢٨.٦	٣٩	المهلب	٥.٣	٥٧.٩	٣١.٥	٥.٣
١٢	الغدير / الكويبة	١٦.٨	٢٥	٤١.٦	١٦.٦	٤٠	التحرير	٢٤	٢٨	٣٢	١٦
١٣	إلا سائده	٥١.٩	٢٥.٩	١١.١	١١.١	٤١	الجزائر	٥٩.٣	٢٥.٩	١١.١	٣.٧
١٤	الشعلة	٠	٢٠.٨	١٦.٧	٦٢.٥	٤٢	بريهة	٢٢.٣	٢٢.٣	٢٥.١	٨.٣
١٥	العباس	١٧.٥	٣٦.٥	٢٥.٤	٢٠.٦	٤٣	الزهور	٠	٦٠	٤٠	٠
١٦	التأميم	٦٣.١	١٥.٨	١٥.٨	٥.٣	٤٤	إلا من الداخلي	٣٤.٥	٢٢.٤	٣٢.٨	١٠.٣
١٧	الموقفية	١٢.٢	١٧.٨	٢٢.٢	٤٧.٨	٤٥	المهندسين	١٩.٤	٣٨.٧	٣٥.٥	٦.٤
١٨	السلام	٢٩.٤	٧٠.٦	٠	٠	٤٦	القبلة / الرشيد	٤.٨	١٠.٩	٣٩	٤٥.٣
١٩	الجمهورية	٢١	٥٢.٧	١٧.٥	٨.٨	٤٧	القائم	٦.٣	٣١.٢	٤٦.٩	١٥.٦
٢٠	إلا ندلس	٤٤.٨	٤٦.٣	٨.٩	٠	٤٨	البلديات	١٥	٤٠	٢٥	٢٠
٢١	الزهره	٥٠	٤١.٧	٨.٣	٠	٤٩	العباسي	٥.٧	٨٢.٩	٥.٧	٥.٧
٢٢	الخصراء	٧٤	٢٦	٠	٠	٥٠	صنعاء	٥٠	٥٠	٠	٠
٢٣	الميثاق	٣٩.٥	٢٦.٣	٢١.١	١٣.١	٥١	عمان	٧١.٤	٢٨.٦	٠	٠
٢٤	الرافدين	١٤.٨	٣٢.٣	٢٠.٦	٢٢.٣	٥٢	القاهرة	٢٦	٣٧	٣٧	٠
٢٥	الشرطة	٠	٧.٧	٧.٧	٨٤.٦	٥٣	الفحاء	٤.٨	٣٠.٩	٥٠	١٤.٣
٢٦	الحسين / المربع	٣.٤	١٥.٧	٢٢.٥	٥٨.٤	٥٤	المتنزه	٦.٤	١٢.٨	٥٢.٢	٢٧.٦
٢٧	الجمعيات	٥٨.٧	٣٠.٥	٤.٣	٦.٥	٥٥	الربيع	٣٥.٣	٤١.٢	٢٢.٥	٠
٢٨	إلا صمعي	١٤.٥	٢٤.٤	٣١.٦	٢٩.٥		المعدل	٢٢.٣	٣٣.٥	٢٦.١	١٨.١

المصدر: استمارة الاستبيان

٢. ارتفاع مستوى الدخل الفردي

لا يمكن معرفة الشخصية الاقتصادية لمدينة البصرة إلا بعد معرفة نصيب المحافظة من الدخل القومي الكلي للبلد، وبالمقابل لا يمكن معرفة المستوى المعاشي لسكان مدينة البصرة إلا بعد التوصل إلى معرفة مقدار الدخل الفردي^(*). إنَّ تغيير مستوى دخل الفرد العراقي بشكل عام يرجع بجذوره التاريخية إلى عقد الخمسينيات، وبالتحديد عام (١٩٥٢)، بوصفه نتيجة للتطور الملحوظ في الدخل القومي، وذلك لزيادة العوائد النفطية على أثر تقسيم أرباح النفط مناصفة مع الشركات الأجنبية؛ إذ انعكست هذه الزيادة في ارتفاع نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى زيادة معدّل الدخل الفردي من (١٠) دنانير عام (١٩٥٣) إلى أكثر من (٧١) ديناراً عام (١٩٦١)، ومن ثمّ إلى (٨٩) ديناراً عام (١٩٦٩)^(١)؛ وبعد تأميم النفط في سبعينيات القرن الماضي، حدث ارتفاع ملحوظ في معدّل الدخل الفردي العراقي من (١٢٨) ديناراً إلى

(*) المقصود بالدخل القومي: مجموع القيمة الصافية للسلع والخدمات المنتجة من قبل السكان خلال سنة محددة؛ إذ يتكون الدخل القومي الإجمالي من: النفقات الحكومية، ونفقات الاستهلاك الشخصية، والاستثمارات، وصافي دخل الأصول، وإجمالي قيمة الصادرات، مخصوماً منها الضريبة وواردات السلع. بينما يُشير متوسط دخل الفرد إلى تقسيم إجمال الدخل القومي على مجموع السكان في الدولة أو المنطقة المدروسة، أمّا المقصود بالدخل الفردي، فهو إجمالي ما يحصل عليه الإنسان هو وأسرته من عمله الذي يعمل فيه، أو من أية مصادر أُخر. يُنظر: عباس فاضل السعدي، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان: ص ١٠٤.

(١) جواد هاشم وآخرون، تقويم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠): ص ٢٢٤.

(٩٩٨) ديناراً عام (١٩٨٠)^(١). وهنا نشير إلى أنّ مردودات عوائد النفط قد شكّلت عصب الدّخل القوميّ العراقيّ، ما يعني توافر فائض مالي خصصت لمشاريع متعدّدة، من ضمنها أعداد خطط التنمية العمرانيّة الحضريّة، وهذا مبرّر تطوّر المدن في العراق، ومن ضمنها مدينة البصرة التي تطوّرت بشكل لا مثيل له خلال عقد السّبعينيّات في مختلف القطاعات الاقتصاديّة والصّناعيّة والتّجاريّة والنقل والتشييد والبناء وغيرها، لكن ظروف الحرب العراقيّة الإيرانيّة، وحرب الخليج الأولى في عقد التسعينيّات، ومع فرض العقوبات الاقتصاديّة على البلد لعام (١٩٩١) انعكس سلباً على انخفاض الدّخل القوميّ، ليشكّل منعطفاً خطيراً على المواطنين، فقد سجّل معدّل الدّخل القوميّ في عام (١٩٩٨) (٣،٢٢٤٢٢،١٥٠) مليون دينار، ما زاد من نصيب الفرديّ الافتراضيّ من الدّخل القوميّ بمقدار (٦،٦٦١٣٢) دينار^(٢)، وبعد رفع الحصار الاقتصاديّ بتغيّر النظام لعام (٢٠٠٣)، عاد الانتعاش الاقتصاديّ للبلد، ورافق ذلك ارتفاع كبير للدّخل القوميّ العراقيّ على أثر تصدير النفط ليسجّل في عام (٢٠٠٩) (٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) بليون دينار^(٣)، ليرتفع مقدار الدّخل الفرديّ بدوره إلى (١٢٥٠٠٠٠) دينار عراقيّ، وفي حالة قسمة الدّخل القوميّ على عدد سكّان المدينة لعام (٢٠٠٩) البالغ (٩٧٣٦٤٦) نسمة، يكون متوسط دخل الفرد

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة للسّنوات المذكورة.

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة السنويّة، الباب

الرابع عشر، الحسابات القوميّة، ٢٠٠٧: ص ٣٦٩

(٣) بحث منشور على الإنترنت للموقع (الدخل القوميّ):

السَّنويّ لسكّان مدينة البصرة (٣٨٥١٥٠٢) دينار سنويّاً.

يبدو من تتبّع تحليل الدّخل القوميّ العراقيّ ومقارنته مع متوسّط نصيب الفرد غير مجدٍ من الناحية التطبيقية، ويُعزى ذلك إلى العديد من الأسباب، أهمّها الأسباب السياسيّة في الفترة التي أعقبت تغيير النظام عام (٢٠٠٣)، وأثرها على عائدات الدّخل القوميّ؛ لذلك مهّد هذا الجانب في تحويل الأموال المسروقة لصالح رصيد البنوك الأجنبية لغرض رفق فئة محدّدة من السّاسة الذين سرقوا مقدّرات الشعب العراقيّ، ما أثار بالنتيجة في توزيع الثروة بالمقارنة مع تعزيز مصالحهم الخاصّة، وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات المختصّة بالسكّان وأحوالهم المعيشيّة، بأنّ أكثر من ثلث سكّان العراق واقع تحت خطّ الفقر^(*)؛ إذ يُشير الجدول (٨) وشكل (٧) إلى أنّ خطّ الفقر في العراق سجّل (٧٦٨٩٦) ديناراً للفرد الواحد شهريّاً، بناءً على أسعار عام (٢٠٠٨)، ومن هنا فقد سجّلت نسبة خطّ الفقر في البصرة (١٧،٥٪)، بينما احتلّت محافظة ميسان أعلى النسب بواقع (٣٠،٢٪)، وهذا يدلُّ على ارتفاع نسب خطّ الفقر في المناطق الرّيفيّة إلى (٣٩٪)^(١)، بمعنى أنّ النسبة تزيد عن الضعف؛ وسبب ذلك راجع إلى انخفاض معدّلات الإنتاجيّة الزراعيّة في الرّيف العراقيّ، وانخفاض المستوى التعليميّ، ما جعل الاقتصاد الرّيفيّ ينحصر في مهنٍ لا تتطلّب مهارة عالية، ومن ثمّ انخفاض الدّخل الفرديّ، مثل: المهن، الحرف الأوّليّة، والنشاط الزراعيّ، حتّى أنّ الذين

(*) يُقصد بخطّ الفقر: مقياس للدّخل يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء. وبمعنى آخر هو كلفة تغطية الحاجات الأساسيّة الغذائيّة وغير الغذائيّة. المصدر: عبّاس فاضل السّعديّ، جغرافية الفقر في العراق، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣: ص ٣٩٩.

(١) عبّاس فاضل السّعديّ، جغرافية الفقر في العراق: ص ٣٩٩.

يعملون بدون أجر في الرّيف يمثّلون أعلى النّسب، فيما لو تمّ مقارنته مع سكّان الحضر، وهذا ما يفسّر زيادة السّكن العشوائيّ في المدينة وأطرافها، وما هجرة الشّباب العراقيّين إلى خارج البلد عام (٢٠١٥) إلّا أصدّق دليل على ذلك. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتماد متوسّط نصيب الفرد؛ لأنّه مقياس وصفيّ لتوزيع الدّخل القوميّ على سكّان البلد.

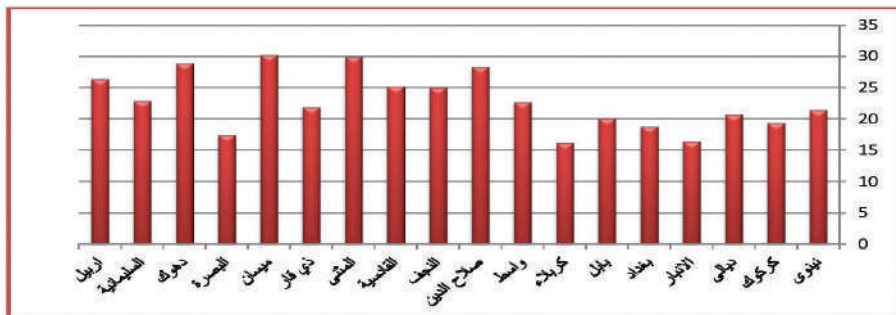
جدول (٨)

التباين المكانيّ لدليل خطّ الفقر في محافظات العراق لعام (٢٠٠٨)

المحافظة	الدليل		المحافظة	الدليل		المحافظة		
	الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة			
نينوى	٨	٢١,٤	كربلاء	١	١٦,٢	ذي قار	٩	٢١,٩
كركوك	٥	١٩,٤	واسط	١٠	٢٢,٧	ميسان	١٨	٣٠,٢
ديالى	٧	٢٠,٧	صلاح الدين	١٥	٢٨,٣	البصرة	٣	١٧,٥
الأنبار	٢	١٦,٤	النجف	١٢	٢٥,٠	دهوك	١٦	٢٨,٩
بغداد	٤	١٨,٨	القادسية	١٣	٢٥,٢	السليمانية	١١	٢٢,٩
بابل	٦	٢٠,١	المثنى	١٧	٣٠,٠	اربيل	١٤	٢٦,٤
						العراق	—	١٨,٨

المصدر: عبّاس فاضل السّعديّ، جغرافية الفقر في العراق، مجلّة كليّة التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣: ص ٤٠١.

شكل (٧) تباين خط الفقر لمحافظة العراق لعام (٢٠٠٨)



وبهذا الشأن ارتأى الباحث استبعاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، واعتماد مقياس واقعي، تمثل في معرفة متوسط دخل العائلة الأدنى والأعلى، وحسب المناطق المسحية^(١)، الذي تم تقسيمه بحسب معطيات الجدول (٩) وخريطة (٩) إلى ثلاث فئات، تمثلت أولاً ما بين ١٠٠-٥٠٠ ألف دينار، وثانياً من ٥٠٠ - مليون دينار، والفئة الثالثة أكثر من مليون دينار)، واتضح أن هناك تبايناً لمستويات المدخولات الشهرية للعوائل بحسب الأحياء السكنية؛ إذ نلاحظ أن أعلى معدل سجل (٣, ٤٦٪) ضمن فئة العوائل التي سجلت دخولهم الشهرية بين (١٠٠-٥٠٠) ألف دينار، في حين تباينت معدلات الدخل الشهري للفئتين (٥٠٠- مليون دينار و أكثر من مليون)، لتسجل معدلاتهما الشهرية (٥, ٣٧٪، ٢, ١٦٪) على التوالي.

(١) استمارة الاستبيان.

جدول (٩)

متوسط دخل العائلة حسب الأحياء السكّنية لمدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

الدخل الشهري للعائلة			ت	الحي السكني	الدخل الشهري للعائلة			ت	الحي السكني
أكثر من مليون دينار	٥٠٠ - مليون دينار	١٠٠ - ٥٠٠ الف			أكثر من مليون دينار	٥٠٠ - مليون دينار	١٠٠ - الف		
١٦.٧	٨٢.٤	٠	٢٩	الكفءات	١٥.٨	٤٢.١	٤٢.١	١	الطوبية والنخيلة
٤.٤	٤٧.٨	٤٧.٨	٣٠	الرسالة	٨.٧	٦٠.٩	٣٠.٤	٢	خالد بن الوليد
٢.٨	٤٨.٦	٤٨.٦	٣١	الفرهيدي	٠	٠	١٠٠	٣	إلا كادمية البحرية
١٢.٨	٢٩.٨	٥٧.٤	٣٢	عتبة بن غزوان	١٢.٥	٣٢.٥	٥٥	٤	القادسية
٢٠.٤	٣٨.٨	٤٠.٨	٣٣	الصمود	٨.٧	٢٣.٩	٦٧.٤	٥	الهادي
٣١.٦	١٥.٨	٥٢.٦	٣٤	كوت الحجاج	٦.١	٥٤.٥	٣٩.٤	٦	إلا بلة
١٤	٣٨	٤٨	٣٥	النصر	١٤.٣	٥٢.٤	٣٣.٣	٧	الكرامة
١١.٧	٣١.٤	٥٦.٩	٣٦	التميمية	٢٤	٤٦	٣٠	٨	المعقل
٣٣.٣	٢٦.٧	٤٠	٣٧	الساعي	٠	١١.٩	٨٨.١	٩	ميناء المعقل
٠	٣٣.٣	٦٦.٧	٣٨	العشار	١٢.٩	٣٨.٧	٤٨.٤	١٠	العامل
٨.١	٤٠.٥	٥١.٤	٣٩	المهلب	٧.١	٢٨.٦	٦٤.٣	١١	المحارب
١١.١	٤٠.٧	٤٨.٢	٤٠	التحرير	٤١.٧	٤١.٧	١٦.٦	١٢	الغدير الكوبية
٣٥.٥	٣٨.٧	٢٥.٨	٤١	الجزائر	٢٠.٧	٤١.٤	٣٧.٩	١٣	إلا سائده
٣.٢	٣١.٢	٦٥.٦	٤٢	بريهة	٤.٥	١٨.٢	٧٧.٣	١٤	الشعطة
١٤.٣	٥٧.١	٢٨.٦	٤٣	الزهور	١٢.٣	٣٢.٣	٥٥.٤	١٥	العباس
٢٠.٣	٢٩	٥٠.٧	٤٤	إلا من الداخلي	١٤.٣	٦٦.٧	١٩	١٦	التأميم
٢٠.٦	٣٨.٢	٤١.٢	٤٥	المهندسين	١٢.٢	٣١.١	٥٦.٧	١٧	الموقفية
١٢.٣	١٨.٥	٦٩.٢	٤٦	القبلة / الرشيد	١٥.١	٥٠.٩	٣٤	١٨	السلام
١٥.٢	٣٩.٤	٤٥.٤	٤٧	القائم	١٠.٩	٥٦.٤	٣٢.٧	١٩	الجمهورية
١٨.٤	٢٣.٧	٥٧.٩	٤٨	البلديات	٢٢	٥١.٥	٢٦.٥	٢٠	إلا ندلس
٢.٩	٢٩.٤	٦٧.٧	٤٩	العباسي	٣٦.٤	٢٧.٢	٣٦.٤	٢١	الزهراء
٢٢.١	٦٣.٢	١٤.٧	٥٠	صنعاء	١٨.٩	٣٥.٨	٤٥.٣	٢٢	الخضراء
٥٥.٥	٣٣.٣	١١.٢	٥١	عمان	٢٤.٣	٤٣.٣	٣٢.٤	٢٣	الميثاق
٤.٦	٥٤.٥	٤٠.٩	٥٢	القاهرة	٢٢.٦	٣٢.٢	٤٥.٢	٢٤	الرافدين
١٤.٦	٢٩.٣	٥٦.١	٥٣	الفيحاء	٠	١٠	٩٠	٢٥	الشرطة
٢٣.٥	٣٣.٣	٤٣.٢	٥٤	المتنزه	٩.٨	٣٠.٥	٥٩.٧	٢٦	الحسين
١٥.٨	٢٣.٧	٦٠.٥	٥٥	الربيع	٣٤.٥	٤١.٨	٢٣.٧	٢٧	الجمعيات
١٦.٢	٣٧.٥	٤٦.٣		المعقل	٣٢.٨	٤٥.٣	٢١.٩	٢٨	إلا صمعي

المصدر: استمارة الاستبيان.

يَتَّضح من العرض السّابق أنّ هناك اختلافاً واضحاً للمدخلات الشّهريّة بالنّسبة إلى العوائل القاطنة ضمن الأحياء السكّنيّة في مدينة البصرة، وهذا ناجم بفعل تباين المهن أو العمل، وهذا ما تعرّض إليه الجدول (١٠)، الذي أشار إلى وجود أربع فئات رئيسية: (موظّف حكوميّ، متقاعد، عاطل عن العمل، كاسب)، وقد احتلّت الفئات (موظّف حكوميّ، وكاسب) أعلى المعدّلات (٤٩,٥ ٪، ٣,٣٩ ٪) على التوالي، بينما شغلت معدّلات (متقاعد وعاطل عن العمل) (٩,٣ ٪، ١,٩ ٪) على التوالي.

يُلاحظ من العرض السّابق أنّ متوسّط الدّخل للعوائل في المدينة للفئة (١٠٠- ٥٠٠ ألف دينار) قد ارتفع في المناطق الشّعبيّة، أو المناطق التي تمّ التجاوز عليها (السكّن العشوائيّ)، كما هي الحال في (الأكاديميّة البحريّة، حيّ الشّرطة، ميناء المعقل، حيّ الشّعلة) لتسجّل فيها النّسب على التوالي (١٠٠ ٪، ٩٠ ٪، ١,٨٨ ٪، ٣,٧٧ ٪)؛ ويُعزى ذلك إلى كون غالبيّة سكّانها يندرجون ضمن فئة الكسبة، وجزء قليل منهم موظّف حكوميّ، بينما نلاحظ أنّ ما نسبته (٧,٥٣) من سكّان المدينة يتقاضون رواتب شهريّة ما بين (٥٠٠- إلى أكثر من مليون دينار)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أعداد أرباب العوائل الذين يعملون ضمن المؤسّسات الحكوميّة لتسجّل أعلاها في أحياء: (المهندسين، خالد بن الوليد، الكفاءات) بنسب (٧٦ ٪، ٩,٧٣ ٪، ٦,٧٠ ٪) على التوالي.

يبدو من تفحص الجدولين (٩، ١٠) اللّذين يُشيران إلى وجود شريحة كبيرة تجاوزت النّصف، سجّلت مدخولاتهم الشّهريّة ما بين (٥٠٠) ألف دينار عراقيّ إلى أكثر من مليون دينار، ما يُعطي إشارة واضحة إلى ارتفاع المستوى المعاشيّ النسبيّ لأكثر من نصف سكّان المدينة، الذي انعكس على تحفيز الأفراد لتحقيق

أو إشباع حاجاتهم ورغباتهم الشّخصيّة، ويأتي هدف امتلاك السّكن الملائم في مقدّمة تلك الحاجات؛ لأنّ امتلاك مسكن خاصّ يستهلك جزءاً كبيراً من إنفاق العائلة، هو الدافع وراء ادّخار الأموال؛ إذ إنّ الدّخل المرتفع من المبرّرات الرئيّسة لتوفير سكن ملائم، سواء كان ملكاً أو إيجاراً، وهذا ما يفسّر كون السكّان الذين يشغلون مساكن متدهورة أو مزدحمة، كما في (منطقة البصرة القديمة، العشار) يتّجهون ويشكّلون حراكاً سكنياً إذا ما تحسّنت أحوالهم المعاشيّة إلى البحث عن مساكن صحيّة واسعة، تحتوي على فضاءات وظيفيّة كافية تلبيّ متطلّبات عوائلهم؛ لذلك فهم يخرجون من المناطق المزدحمة في قلب المدينة نحو الأطراف، كما في أحياء: (الطموح، الكفاءات، الجمعيات، الأمن الدّاخلي.. إلخ)، فضلاً عن أنّ مستوى الدّخل يتأثّر في مقدار ما يخصّص من ميزانيّة العائلة للسكّن، وإمكان الحصول على القروض الماليّة؛ إذ إنّ مؤسّسات التمويل المصرفيّة في المدينة حدّدت مقدار القروض الممنوحة للبناء على أساس مستوى دخل المُقرض، وقد لا يُمنح القرض إذا كان دخل الفرد دون مستوى محدّد من الدّخول، هذا من ناحية.

جدول (١٠)

مهنة رب العائلة بحسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	مهنة رب العائلة				ت	الحي السكني	مهنة رب العائلة			
		موظف حكومي	متقاعد	عاطل عن العمل	كاسب			موظف حكومي	متقاعد	عاطل عن العمل	كاسب
٢٩	الكفاعات	٧٠.٦	٥.٩	٠	٢٣.٥	١	الطوية والنخيلة	٧٠	٥	٥	٢٠
٣٠	الرسالة	٥٠.١	٤.١	٠	٤٥.٨	٢	خالد بن الوليد	٧٣.٩	١٧.٤	٠	٨.٧
٣١	الفرايدي	٤٨.٤	٩.٧	٠	٤١.٩	٣	إلا كاديمية البحرية	٣٠	٠	٠	٧٠
٣٢	عتبة بن غزوان	٤٥.٨	٣.٤	١.٧	٤٩.١	٤	القاسمية	٤٦.٥	٢١	٢.٣	٣٠.٢
٣٣	الصمود	٥١.٩	١.٩	٠	٤٦.٢	٥	الهادي	٥٧.٤	٦.٤	٠	٣٦.٢
٣٤	كوت الحجاج	٤٤	٠	٠	٥٦	٦	الإبلة	٦٠.١	٨.٥	٥.٧	٢٥.٧
٣٥	النصر	٥٣.١	٨.٢	٦.١	٣٢.٦	٧	الكرامة	٥٩.١	٩.١	٤.٥	٢٧.٣
٣٦	التميمية	٤٧.١	٣.٩	٣.٩	٤٥.١	٨	المعقل	٦٩.٢	١٣.٥	١.٩	١٥.٤
٣٧	الساعي	٤٦.٢	٧.٧	٠	٤٦.١	٩	ميناء المعقل	١٤.٤	٠	٥.٢	٨٠.٤
٣٨	الضار	٣١.٢	١٢.٥	٦.٢	٥٠.١	١٠	العامل	٦٢.١	٦.٩	٠	٣١
٣٩	المهلب	٣٤.٢	٧.٩	٠	٥٧.٩	١١	المحارب	٥١.٧	٢٠.٧	٣.٤	٢٤.٢
٤٠	التحرير	٣٦.٧	٢٦.٦	٠	٣٦.٧	١٢	الخدير / الكويبة	٧٥	١٦.٦	٠	٨.٤
٤١	الجزائر	٢٩	٣.٢	٣.٢	٦٤.٦	١٣	إلا سائده	٦٠	٢٠	٠	٢٠
٤٢	بريهة	٢٥	٦.٢	٠	٦٨.٨	١٤	الشفعة	٣٠.٤	١٧.٤	٤.٤	٤٧.٨
٤٣	الزهور	٥٧.١	١٤.٣	٠	٢٨.٦	١٥	العباس	٣٩.٧	١٦.٢	٢.٩	٤١.٢
٤٤	إلا من الداخلي	٣٨.٢	١٤.٧	٤.٤	٤٢.٧	١٦	التأميم	٦٣.٦	١٨.٢	٠	١٨.٢
٤٥	المهندسين	٧٦.٥	٠	٠	٢٣.٥	١٧	الموقفية	٥٠.٥	١١.٢	٤	٣٤.٣
٤٦	القبلة / الرشيد	٤٨.٥	١٠.٩	٠	٤٠.٦	١٨	السلام	٤١.٤	٨.٦	١.٧	٤٨.٣
٤٧	القائم	٥٠	٢.٩	٠	٤٧.١	١٩	الجمهورية	٦١.٨	١٠.٩	٠	٢٧.٣
٤٨	البلديات	٥٤.٨	٠	٢.٤	٤٢.٨	٢٠	إلا ندلس	٥١.٣	٧.٧	٠	٤١
٤٩	العباسي	٣٢.٤	١١.٨	٢.٩	٥٢.٩	٢١	الزهراء	٤١.٧	٨.٣	٠	٥٠
٥٠	صنعاء	٧٠.١	٢٠.٤	٠	٩.٥	٢٢	الخضراء	٤٦.٥	٥.٢	٠	٤٨.٣
٥١	عمان	٥٥.٥	٠	٠	٤٤.٥	٢٣	الميثاق	٧٧.١	٥.٧	٠	١٧.٢
٥٢	القاهرة	٥٣.٦	١٤.٣	٣.٦	٢٨.٥	٢٤	الرافدين	٤٣.٣	٥.٤	٥.٤	٤٥.٩
٥٣	الفيحاء	٣٥.٧	١١.٩	٢.٤	٥٠	٢٥	الشرطة	٢٧.٣	٠	٩.١	٦٣.٦
٥٤	المتنزه	٥٠	٧.٧	١.٩	٤٠.٤	٢٦	الحسين / المربع	٣٢.٦	٦.٧	٣.٤	٥٧.٣
٥٥	الربيع	٥١.٢	٢.٣	٢.٣	٤٤.٢	٢٧	الجمعات	٤٨.٤	١٢.٩	٠	٣٨.٧
	المعدل	٤٩.٥	٩.٣	١.٩	٣٩.٣	٢٨	إلا صمعي	٤٨.٨	٢١.٧	١.٦	٢٧.٩

المصدر: استمارة استبيان.

ومن ناحيةٍ أُخرى، أنّ ارتفاع مستوى دخل الفرد النسبيّ، لاسيّما بعد عام (٢٠٠٣)، شكّل الركيزة الأساسيّة الضاغطة على النموّ السكّنيّ، ومع توافر القروض، أصبح بإمكان العديد من سكّان المدينة بناء وحدات سكّنيةٍ مستقلّة، اعتماداً على القروض الميسّرة له، وخير دليل سلفة (المئة راتب)، التي استحسنتها الكثير من السكّان، وتمّ الاقتراض من البنوك، على الرّغم من فائدتها المرتفعة، لغرض إشباع حاجة السكّن لديهم، ومجمل تلك الفعاليّات أسهمت في إحداث تغيير في نسيج المدينة، لاسيّما السكّنية، سواء أكان على حساب المساحات المتروكة للتوسّع المستقبليّ، التي تُعدّ تجاوزاً على أملاك الدولة، أم عن طريق شراء العرصات ضمن الأحياء السكّنية، ومن ثمّ بناؤها هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، فإنّ تحسّن الوضع المعاشيّ النسبيّ المشار إليه، يؤدّي بالنتيجة إلى تحسّن المستوى الثقافيّ والاجتماعيّ والصّحّيّ للسكّان، ومن ثمّ حصول زيادة في عدد السكّان بفعل قلّة الوفيات وزيادة الولادات، وإنّ التباين في مستويات الدّخل بين المدينة والرّيف، وتوافر فرص العمل في المدينة، يدفع بسكّان الرّيف إلى الهجرة بحثاً عن الدّخل المرتفع، ما يولّد -مع الزمن- طلباً إضافياً على السكّن، ولعلّ هذا العامل (الهجرة) كان أحد الأسباب الرئيسيّة في التغيّر في صنف الاستعمال الإيجابيّ للاستعمال السكّنيّ، على حساب بقيّة الاستعمالات الأخرى.

إلى جانب ما تقدّم، يُمكن أن نشير إلى أنّ الوحدات السكّنية في المدينة تتأثّر أيضاً بزيادة الدّخول الشهريّة؛ لأنّ ذلك يحفّز أصحابها على تغيّر صنف الاستعمال أو نمطه؛ إذ التحسّن في المستوى الاقتصاديّ للعوائل يحفّزها على القيام بأعمال ترميم المساكن، لاسيّما القديمة منها، أو بناء طابقٍ إضافيّ، أو مشتمل ضمن الحيزّ المساحيّ لتلك المساكن، وهنا يمكن القول بأنّ الزيادة في المدخولات الشهريّة

للعوائل ينعكس إيجاباً أو سلباً على تغيّر استعمالات الأرض السكّنية، من حيث إضافة واستحداث طابق ثانٍ أو بناء مشتمل.

ثامناً: طرق النقل

إنّ عمليّة التحضّر في العالم ووصولها إلى الصّيغة الحاليّة لا يُمكن لها أن تكون من دون تغيّر في طبيعة انتقال السكّان والبضائع لذلك يُعدُّ عنصر النقل الجزء الأساس الذي تعتمد عليه جميع المدن في نموّها وتطوّرها^(١)، وبهذا الشّان هناك تقارب شديد بين جغرافية النقل وجغرافية المدن، بل يمكن القول بأنّ جغرافية المدن هي جغرافية النقل، وهذا ما يُفسّر مقولة (لابلاش): «إنّ الطُّرق صنعت المدن»^(٢).

إنّ مدينة البصرة منذ تأسيسها وتبدّل مواضعها من الخربة إلى البصرة القديمة، ومن ثمّ إلى العشار وصولاً إلى البصرة الحديثة، مرّت بمراحل عديدة أخذت وسائط النقل تتغيّر وفق المراحل الزمنية، وحسب التطوّر الحضاريّ؛ إذ سادت ظاهرة الحمالين في الحقب الماضية اعتماداً على القوى العضليّة، وبعد مدّة من الزمن تغيّرت وسائط النقل لتُظهر الحيوانات أو العربات التي تجرّها الحيوانات نوعاً أحدث من سابقه، وهذا مؤشّر بحسب الحياة الاجتماعيّة السائدة والمستوى الحضاريّ، وصولاً إلى القرنين (الثامن والتّاسع عشر وبداية القرن العشرين)؛ إذ استبدلت وسائط النقل في المدينة ليطغى النقل النهريّ على وسائط النقل الأخرى، لهذا نجد أنّ النقل النهريّ الرّخيص نسبياً أسهم بشكل كبير في نقل

(1) James H. Johnson, Urban Geography, 2nd, Printed in Great Britain, 1972, P: 39.

(٢) أحمد عليّ إسماعيل، جغرافية المدن: ص ٣٠٦.

البضائع والسكّان، لاسيّما في الجداول المتفرّعة من شطّ العرب، فقد ساد النّقل النهريّ باستخدام الزوارق الصّغيرة عبّر نهر العُشّار، الذي كان الأكثر استخداماً، كونه يربط مركز المدينة (منطقة البصرة القديمة) مع شطّ العرب، وبدوره يرتبط مع العالم الخارجيّ. أمّا في الربع الأوّل من القرن العشرين، فقد دخلت إلى المدينة وسائط أحدث من سابقتها، مثل: القطارات، والمركبات، والطائرات، على الرّغم من استخدامها المتواضع.

يتّضح من الاستعراض التّاريخيّ لتطوّر وسائط النقل المستخدمة في المدينة المشار إليها: (الحمّالين، الزّوارق، العرّبات، السيّارات، القطارات، الطائرات)، أنّها جاءت لخدمة استعمالات الأرض الحضريّة، وكذلك لتنمية حركة التّجارة، وزيادة التبادل الاقتصاديّ على المستويات كافّة في المدينة وإقليمها^(١).

إنّ تأسيس بلديةّ البصرة عام (١٨٦٩) شكّل نقطة البداية للمدينة من حيث التوجيه والتنظيم والهيكلّة الإداريّة^(٢)، وعلى الرّغم من بدايتها البسيطة، إلّا أنّها استطاعت وضع الأسس القانونيّة، والتزامها بحدود البلديةّ المتعارف عليها آنذاك؛ إذ كانت المدينة في عام (١٨٨٨) تتوزّع على جانبي نهر العُشّار المتّصل مع شطّ العرب، الذي بدوره يربط بين قصبتي البصرة القديمة والعُشّار^(*) معاً، والنّقل النهريّ هو السّائد.

(١) صلاح الدّين عليّ الشّاميّ، الجغرافية دعامة التخطيط: ص ٢٢٧.

(٢) رجب بركات، بلديةّ البصرة: ص ٥.

(*) إنّ منطقة العُشّار، ومن ضمنها مقام عليّ، حديثة النّشأة في عام (١٨٧٠)، لاسيّما في عهد مدحت باشا، الذي وضع أغلب المؤسّسات الإداريّة والعسكريّة، وبعد ربع قرن تطوّرت منطقة العُشّار لتصبح منطقة مهمّة تحوي على الترسانة البحريّة، وورشة لتصليح السّفن، وإدارة الميناء، والحجر الصّحّيّ، وغيرها. المصدر، عبد الحميد القيسيّ وزميله ماهر يعقوب.

شهد النقل في المدينة تطوراً ملحوظاً مع البدايات الأولى للقرن العشرين؛ إذ قرّرت بلدية البصرة ما بين عامي (١٨٩٥ - ١٩٠٧) ربط المحلات السكنية، سواء كانت في منطقة البصرة القديمة، أم في مناطق العشار، بمجموعة من الجسور الرابطة بينها، كما هي محلات: (الخدق، الجبيلة، العشار، الخورة، العباس، صبخة العرب، وغيرها)، والغاية الرئيسة منها تسهيل حركة المرور بين تلك المناطق^(١). إلى جانب تلك التطورات ضمت الجهات التخطيطية العديد من الأراضي ذات الملكيات الخاصة إلى ممتلكاتها عن طريق استملاك الأراضي ببدل نقدي، ومن ثم نلاحظ أن المدة (١٩٠٨ - ١٩٨٠) شهدت حملات مكثفة لبلدية البصرة لاستملاك الأراضي، لاسيما ضمن حدودها أو خارجها، وتكمن الغاية الأساسية من ذلك في فتح شوارع جديدة لربط أوصال المدينة المتناثرة بعضها مع بعض، ونستطيع أن نفتس أمثلة عديدة، منها ربط العشار بمنطقة البصرة القديمة بواسطة شارع الموفق (شارع الخليج العربي حالياً) عام (١٩٠٨)، الذي بلغ عرضه (١٤ متر) بعد استملاكه وهدم الدور لغرض إنجاز هذا المشروع، وبعد مدة من الزمن، تم إنشاء شارع دينار، وشارع الكورنيش، هذا إلى جانب العديد من الشوارع التي أنجزت تباعاً. ومما لا شك فيه أن لقانون الطرق والأبنية ذي الرقم (٤٤) لعام (١٩٣٥) الأثر البارز في توجه الجهات المعنية لتخطيط شوارع المدينة بصورة مستقيمة، بعدما ساد نمط الشوارع المتوية وذات النهايات المغلقة لاعتبارات مناخية، لاسيما في المحلات القديمة (الصفاة، والقبلة القديمة (المهلب حالياً)، والمشراق (العباسي حالياً)، والخليلية (صنعاء حالياً)، والفرسي، والسيمر (التحرير حالياً)).

إن هذه المؤشرات تعطي دليلاً واضحاً على حالة التغيير في نمط شوارع المدينة من

ملتوية - كما أشرنا - إلى مخطّطة ومستقيمة، لاسيّاً المدّة التي أعقبت هذا القانون؛ لكونه لحظة تحوّل في تاريخ المدن العراقيّة، ومن ضمنها مدينة البصرة، التي شهدت حملات واسعة لاستملاك الأراضي لغرض فتح واستحداث وتوسيع العشرات من شوارع المدينة، ومن ثمّ ظهرت الشوارع الحديثة المخطّطة وبأعداد كبيرة ذات الاتّساعات المختلفة، ولا يخفى أنّ هذه الجهود بذلت لغرض تحقيق التوازن بين الشوارع والمركبات، التي وصلت في عام (١٩٣٩) إلى (٧٥٠) مركبة^(١). والجدير ذكره أنّ منطقة المعقل قد تطوّرت بمعزل عن مدينة البصرة منذ عام (١٩١٥)؛ ويُعزى ذلك إلى ملكيّتها التي تعود إلى مؤسّسة الموائى العراقيّة^(*) - آنذاك -، ومن هنا نجد أنّ لمكانة ميناء المعقل التجاريّة دوراً انعكس على استقطاب العمالة إليها، الأمر الذي حفّز هذه المؤسّسة على إنشاء دور سكنيّة لموظّفيها بعد عمليّة فتح شوارع جديدة، التي اتّسمت برحابة أكثر، واتّساع، فيما لو قورنت مع الشوارع التي شيّدت من قبل بلديّة البصرة - آنذاك -، وتمّ تبليط معظم شوارعها؛ وذلك لحركة المركبات والسكّان، هذا إلى جانب تنشيط وسائط النقل المختلفة، سواء كانت نهريّة، أم جويّة^(**).

شهدت المدينة عقد الخمسينيّات تطوّرات عديدة طالت أغلب مؤسّساتها، هذا إلى جانب تعيّر كبير شمل قطاع السّكن والتّجارة والصّناعة والخدمات،

(١) حميد غالب عجيب السّكّيني، النقل في مدينة البصرة، (دراسة في جغرافية النقل)، أطروحة دكتوراه: ص ٣٧.

(*) انضمت ممتلكات مصلحة الموائى إلى بلديّة البصرة عام (١٩٨٠)، وشملت (طرق النقل، الحدائق، المركبات)، وانتهت التداخل بين البلديّة ومؤسّسة الموائى، وعدّها داخل حدود البلديّة. المصدر: رجب بركات، بلديّة البصرة: ص ٧٨١.

(**) أنشئ في منطقة المعقل مطار للنقل الجوّي عام (١٩١٦) لتسهيل عمليّة النقل.

ويُعزى ذلك إلى تأسيس مجلس الإعمار والتوجّه الحكوميّ بفعل زيادة الدخل القوميّ على أثر زيادة الصّادرات النفطية والسّلع التجاريّة، الأمر الذي انعكس إيجابياً على توافر الأموال اللاّزمة لإنهاء قدرات البلدية، فمن الجانب الإداري استطاعت بلدية البصرة ضمّ مناطق (السّراجي، والخورة، وميتان) لحدود المدينة، وأصبحت جزءاً من نسيج المدينة عام (١٩٥٨)، ومن ثمّ شجّع هذا الأمر على تخطيط شوارعها، ثمّ تبليطها، فضلاً عن تبليط شوارع أُخر، مثل: (شارع المظفر، الملك فيصل، أنس، دينار)، وتبليط معظم الشّوارع الرئيسيّة. أمّا جانب الخدمات، لاسيّما النقل، فقد تمّ إنشاء العديد من الجسور الرابطة، مثل: (نظران، التميمية، التحسينية، العشار، وغيرها)، رافقها فتح وتبليط العديد من الشوارع، كما في (الجمهورية، الحسين، الجمعيات)، التي رُبّطت بشبكة واسعة من الشوارع لغرض تسهيل حرّية التنقل من جهة ما بين عامي (١٩٥٣-١٩٥٩)؛ وذلك لاستيعاب الزيادة الحاصلة في المركبات التي سجّلت (٥٣٩٢) مركبة عام (١٩٥٧)^(١) من جهة أخرى. أمّا بخصوص الاستعمال الصّناعي، وعلى أثر تخطيط المدينة من قبل الاستشاري (ماكس لوك) عام (١٩٥٦)، تمّ وضع العديد من الاقتراحات، وذلك بنقل المؤسسات الصّناعية خارج المنطقة المركزيّة، أو عند أطرافها، على أثر تنامي الزيادة السّكانية، وإبعاد الملوثات عن المدينة. أمّا بخصوص الاستعمال السّكني، فقد تعرّض هو - أيضاً - لعملية تعيّر واسعة بأثر السياسة المتبعة، لاسيّما توزيع القطع السّكنية، أو بناء وحدات سكنية، فضلاً عن عنصر النقل الذي يُعدّ عامل مشجّع في ظهور مناطق سكنية جديدة (تمّ الإشارة إليها)، وهذا يدلّ على أنّ التجمّعات السّكنية توزّعت على جوانب طرق النّقل، لاسيّما المتفرّعة من مركز

(١) حميد غالب عجيل السّكني: ص ٣٧.

المدينة، على هيئة أشرطة أو محاور للنموّ السكّنيّ، وهي عمليّة تشبّثت لاستعمالات الأرض الحضريّة، ومنها السكّنية.

ومع بداية عقد السّتينيات، تمّ استملاك شارع الكويت، ومن ثمّ هدم الدُّور السكّنية لغرض توسيعه، ومن ثمّ تبليطه، وكذلك امتداد شارع دينار، وتبليطه إلى حدود الميناء^(١)، أمّا في عقد السبعينيات، فقد تمّ فتح العديد من الشوارع الداخليّة الطوليّة، والأخرى الشوارع العرضيّة، التي ربطت أجزاء المدينة، وتزامنت مع تأميم النفط العراقيّ وزيادة الدخل القوميّ، وانعكست بشكل إيجابيّ على جميع المراكز الحضريّة، ومن ضمنها منطقة الدّراسة، التي حظيت بأفضل فرصة للتوسّع المساحيّ على أثر توافر الإمكانيات المادّيّة، ومن ثمّ شهدت المدينة العديد من التطوّرات، من شأنها بروز حملة واسعة لتوزيع القطع السكّنية على المستحقّين ببدلٍ نقديّ أو مجانيّ خارج حدود المدينة -آنذاك-، فضلاً عن بناء الوحدات السكّنية لغرض توزيعها على شرائح معيّنة؛ لذا شجّع هذا الأمر على جذب الاستعمال السكّنيّ وخروجها من المدينة القديمة، وهذا يدلُّ على ظهور أحياء غرب المدينة: (الحسين، الجمعيات، القبلة، الرافدين، وغيرها).

وبناءً على ما تقدّم، أصبح لامتداد طرق النّقل الداخليّة والخارجيّة الأثر الواضح في تحقيق إعادة توزيع السكّان؛ إذ أسهمت بشكل جليّ في زرع البذور العمرانيّة الممتدّة على جانبيها، فضلاً عن أثرها في نموّ وتوسيع العديد من التجمّعات السكّانية والمراكز الحضريّة على طول محاور تلك الطرق، ومن ثمّ تغيير خريطة الكثافات السكّانية في المدينة هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، أنّ طرق النّقل رفعت من أسعار الأراضي القريبة أو البعيدة عن مركز المدينة، الأمر

الذي شجّع الكثير من السكّان على الخروج من المركز باتجاه الأطراف، ما اقتضى ذلك استخدام واسع للمركبات التي ارتفعت أعدادها من (٥٣٩٢) مركبة عام (١٩٥٧) إلى (٢٣٩٩١) مركبة عام (١٩٧٧)، ومن المؤكّد أن تزداد أطوال تلك الشوارع؛ إذ سجّلت مجموع أطوال الشوارع فيها (٩٠١،٩) كم، فضلاً عن ربط أجزاء المدينة المتناثرة بشبكة من الشوارع المبلّطة، وكذلك الترابيّة، لاسيّما في المناطق المحصورة بين العشار والمعقل، أو بين منطقة البصرة القديمة والعشار، فضلاً عن الأحياء السكّنية غرب المدينة، ويُعزى ذلك إلى اتّساع العمران في تلك المناطق، ومن ثمّ ارتفعت أعداد المركبات في المدينة إلى (٣٦٥٧٦) مركبة عام (١٩٨٧)، وازدادت أطوال الشوارع ضمن هذه المدّة (١٢٩٦،٧) كم على الرغم من ظروف الحرب العراقيّة الإيرانيّة، ومع انتهاء الحرب عام (١٩٨٨)، وعودة العوائل المهاجرة إلى المدينة، برزت حالة الاستقرار والانتعاش الاقتصاديّ، الذي تزامن مع الزيادة المرتفعة للسكّان، وظهرت أحياء: (القائم، البلديّات، الأمن الدّاخليّ، وغيرها). لذلك يمكن القول: إنّ أعداد المركبات قد سجّلت (١٠٤٦٢٨) مركبة عام (١٩٩٧)، ومجموع أطوال الشوارع سجّل (١٣١٧،٤) كم، لترتفع إلى (١٠٨٣٠٢) مركبة عام (٢٠٠٣)، ومن ثمّ إلى (٢١٨٧١٩) مركبة لعام (٢٠٠٩)، وارتفعت إلى (٢٦١٧٢٠) مركبة عام (٢٠١٦)؛ ونظراً إلى حالة الانفتاح الاقتصاديّ بعد تغيّر نظام الحكم، بلغت مجموع أطوال الشوارع في المدينة (١٦٤٢،٢) كم، بحسب الجدول (١١) والخريطة (١٠).

خلاصة القول: أنّ تطوّر طرق النقل عملت على تشييت استعمالات الأرض، ومنها: السكّنية؛ لكونه أسهم في الاتصال بين المناطق، ما يسهّل حرّيّة التنقل، وما شجّع الكثير من السكّان على بناء المساكن بعيداً عن المدينة القديمة، وانتفاء

الحاجة إلى الارتباط بمركز المدينة، بل أصبح الابتعاد عنه سمة بارزة ينشدها سكّان المدينة جميعها، ما يشير إلى تعيّر في صنف استعمالات الأرض من فضاءات فارغة أو زراعيّة، إلى استعمالات مغايرة، وأهمّها الاستعمال السكّنيّ.

جدول (١١)

تطوّر أعداد المركبات في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠٠٩)

السنوات	عدد المركبات	أطوال الشوارع / كم
١٩٧٧	٢٣٩٩١	٩٠١,٩
١٩٨٧	٣٦٥٧٦	١٢٩٦,٧
١٩٩٧	١٠٤٦٢٨	١٣١٧,٤
٢٠٠٣	١٠٨٣٠٢	١٤٧٠,٩
٢٠٠٩	٢١٨٧١٩	١٦٤٢,٢
٢٠١٦	٢٦١٧٢٠	١٩٤٨,٢

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- (١) إبراهيم حاجم لازم الحلفي، الحوادث المروريّة في مدينة البصرة للمدّة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩) رسالة ماجستير، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة البصرة، ٢٠١٠: ص ١٨.
- (٢) استخرجت أطوال الشوارع للمدينة بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2)
- (٣) مديريّة مرور محافظة البصرة، شعبة تسجيل المركبات، بيانات غير منشورة، لعام (٢٠١٦).

الفصلُ الثاني

التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة
وتغيراتها المساحية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

- أولاً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة للمدة (١٩٧٧-١٩٠٧)
- ثانياً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة للمدة (١٩٧٨-١٩٨٩)
- ثالثاً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)
- رابعاً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)
- خامساً: التغيّرات المساحية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيّراتها المساحية

للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

يتمُّ في هذا الفصل تسليط الضوء على دراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضريّة (السكّنيّة، التجاريّة، الصّناعيّة، الخدميّة)، وتغيّراتها المساحيّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)، حيث استخدمت تطبيقات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، فضلاً عن الدّراسة الميدانيّة للباحث؛ إذ لا يمكن إغفال نصيب الدّراسة الميدانيّة التي زادت من دقّة المعلومة في تحقيق الدّراسة التطبيقية، ولكون الجغرافيا في الوقت الحاضر تركّز على التعمّق بالظواهر الجغرافيّة، بعيداً عن الدّراسات الوصفية أو السّطحيّة؛ لذلك اعتمدت الدّراسة في الأساس على ما توافر من خرائط تفصيليّة للمدينة بين عامي (١٩٧٤ و١٩٧٧)، وخرائط أخرى لعام (١٩٨٩) ذات مقياس رسم كبير (١/٥٠٠٠٠)، الصّادرة من مديرية المساحة العامّة، فضلاً عن إثراء الدّراسة بالعديد من المريّات الفضائيّة ذات الدقّة المكانيّة المختلفة لسنوات (١٩٧٣، ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠١٠، ٢٠١١)، وتكمن أهميّة التقنيات المستخدمة (الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات) بوصفها أداة تحليليّة، لاسيّما في مجال دراسة التوزيع المكاني للظواهر الجغرافيّة، فضلاً عن معرفة التغيّر في النسيج الحضري، الذي سيُثري الدّراسة في معرفة التغيّر في استعمالات الأرض السكّنيّة، ولمدد زمنيّة مختلفة (١٩٧٧-١٩٨٩-٢٠٠٢-٢٠١٦) ما يقارب (٣٩) عاماً، موفّراً الرّكيزة الأساسيّة التي ستنبثق منها دراسة التغيّرات في استعمالات الأرض السكّنيّة خلال الفصل الثالث. ومن نافلة

القول أنَّ الباحث سيعتمد على حدود مدينة البصرة بحسب كلِّ المراحل الزمنيَّة (١٩٧٧، ١٩٨٩، ٢٠٠٢، ٢٠١٦)؛ بغية تتبَّع التغيُّرات المساحيَّة لاستعمالات الأرض الحضريَّة منذ عقد السَّبْعينيَّات، وإلى مدَّة الدِّراسة الحاليَّة، فضلاً عن بيان الاختلافات المساحيَّة وَفوق السَّنوات المختارة.

أولاً: استعمالات الأرض الحضريَّة في المدينة للمدَّة (١٩٧٧-١٩٠٧)

يُتَّضح من جدول (١٢) وشكل (٨) وخريطة (١٢)، أنَّ استعمالات الأرض الحضريَّة في مدينة البصرة قد تباينت من حيث مساحتها وتوزيعها المكاني؛ إذ إنَّ أغلب المساحة خُصِّصت للاستعمالات السَّكْنِيَّة التي تقوم بخدمة سكَّان المدينة، بينما تباينت استعمالات الأرض الأخر من حيث مساحاتها، لذلك احتلَّ الاستعمال السَّكْنِي المرتبة الأولى بمساحة (١٥٨٦) هكتاراً بنسبة (٣, ٢٣٪)، إذا ما قُورنَ مع الاستعمالات الأخر (التَّجاريَّة، الصَّناعيَّة، الخدميَّة) في حين سجَّلت المساحة المخصَّصة لاستعمالات الأرض الخدميَّة المرتبة الثانية بمساحة (١٢١٣) هكتاراً بنسبة (٨, ١٧٪)، بينما سجَّلت الاستعمال الصَّناعي المرتبة الثالثة بمساحة (٣٩٢) هكتاراً بنسبة (٨, ٥٪)، وأدنى نسبة سُجَّلت للاستعمال التَّجاري (٩, ١٪) بمساحة (١٢٦) هكتاراً من المساحة الإجماليَّة للمدينة البالغة (١٠٧٣٧) هكتاراً.

جدول (١٢)

استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحاتها لعام (١٩٧٧)

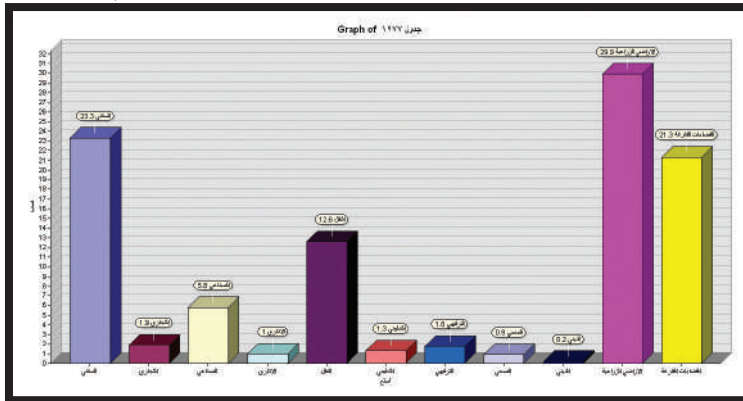
ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	١٥٨٦	٢٣.٣
٢	التجاري	١٢٦	١.٩
٣	الصناعي	٣٩٢	٥.٨
٤	الخدمي		
	أ الإداري	٦٧	١
	ب النقل	٨٥٧	١٢.٦
	ج التعليمي	٩٠	١.٣
	د الترفيهي	١٢٥	١.٨
	هـ الصحي	٦٢	٠.٩
	و أبنية دينية	١٢	٠.٢
٥	الأراضي الزراعية	٢٠٢٨	٢٩.٩
٦	الفضاءات المفتوحة	١٤٤٧.٩	٢١.٣
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٦٧٩٢.٩	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١. مرثيات فضائية للقمر الاصطناعي لاندسات ملتقطه عام (١٩٧٤، ١٩٧٧).
٢. برنامج Arc GIS 10.2، وبرنامج ERDAS 8.5
٣. الخرائط الطبوغرافية لسنوات (١٩٧٤، ١٩٧٧).

شكل (٨)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضريّة في المدينة لعام (١٩٧٧)



١. الاستعمال السكّني

المدينة هي إحدى صور السكّني، لذلك تشغل المناطق السكّنية عادة مساحة كبيرة تخصّص للاستعمال السكّني، وبهذا الشأن يختلف عن بقية الاستعمالات الأخرى من حيث المساحة التي يشغلها؛ إذ نلاحظ أنّ نسبته تقلّ كلما يتّسع ويتضخّم حجم المدينة، هذا إلى كونها ضعيفة المنافسة مع الاستعمالات الأخرى، لاسيّما التجاريّة، وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ الاستعمال السكّني يتمتّع بمرونة عالية في الحركة والانتّساع؛ إذ ينمو هذا الاستعمال ويتّسع بوصفه استجابة حتميّة لتطوّر الاستعمالات الأخرى، فقد يبدو ظاهريّاً في حالات أخرى، وإنّ هذه الاستعمالات أسرع في نموّها وتوسّعها وتغيّرها؛ إذ غالباً ما تتوسّع على حساب الأراضي الزراعيّة في بعض حالاتها^(١).

ووفقاً لجدول (١٢)، فإنّ الاستعمال السكّني شغل مساحة كبيرة نسبياً (١٥٨٦ هكتاراً)، ما يعادل (٣, ٢٣٪) لعام (١٩٧٧)، فيما لو قورنت مع بقية الاستعمالات الحضريّة الأخرى، وهذا الانتّساع تبرّره طبيعة الامتداد الأفقيّ للوحدات السكّنية، فضلاً عن أنّ مدينة البصرة من المدن التجاريّة الرئيسيّة مثل بغداد والموصل، هذا إلى جانب تبني الجهات المعنيّة مشاريع إسكان لذوي الدّخل المحدود والطبقات الفقيرة، التي أخذت تتدفّق من المناطق الرّيفيّة إلى المدينة؛ إذ توجد مواطن العمل والتّجارة إلى جانب توافر التسهيلات المصرفيّة التي قدّمها المصرف العقاري، وظهور الجمعيات التعاونيّة، ما أسهم في نموّ هذا الاستعمال. والجدير ذكره، أنّ توزيع السكّان كان محتشداً في نوى أساسيّة منذ بداية تشكيل المدينة، مثلت أحد جوانبه منطقة البصرة القديمة، التي تضافرت

(١) صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن، جغرافية المدن: ص ١٣١.

عدّة عوامل في استقرارها، منها: العامل السياسي، والإداري، الذي كان السبب في نموّها وتطوّرها، ومع مرور الزمن ارتبطت بعلاقات تجارية مع النّواة الثانية حديثة النّشأة (العشّار)، هذا الأمر انعكس إيجابياً على منطقة العّشار لتتصلح بدور رئيس في مجال التّجارة الخارجيّة، بصفة أنّ ميناء البصرة هو حلقة الوصل بين البصرة القديمة عبر نهر العّشار، والعالم الخارجي عبر شطّ العرب، ومن ثمّ الخليج العربي^(١)، أمّا النّواة الثالثة، فتمثّلت في منطقة المعقل؛ إذ كان الأساس في نشوئها ميناؤها وملحقاته التّجاريّة، (يُنظر خريطة (١٢))؛ وعليه، بحسب تصنيف المدن، فإنّ مدينة البصرة صُنّفت من المدن الوظيفيّة؛ لتركّز الفعاليّات الاقتصاديّة والتّجاريّة والخدمات^(٢).

يبدو من تتبّع جدول (١٣) وملحق (٣)، اللّذين يُشيران إلى كون الأحياء السّكنيّة في المدينة تمثّلت في مناطق محدّدة دون غيرها؛ لذلك سوف نسلّط الضوء على نوعيّة الوحدات السّكنيّة بحسب التعداد السّكانيّ لعام (١٩٧٧)، الذي يُعدُّ مرجعاً للعديد من الباحثين؛ نظراً إلى احتوائه على العديد من المعطيات، فقد اشتقت الدّراسة الحقل الخاصّ بإعداد الوحدات السّكنيّة إلى جانب الاستفادة من تطبيقات نُظّم المعلومات الجغرافيّة والاستشعار عن بعد، كما يتّضح ذلك من خريطة (١٣)، وكالآتي:

(١) صلاح هاشم الأسدي، التوسّع المساحي لمدينة البصرة (١٩٧٤-٢٠٠٣) دراسة في

جغرافية المدن، أطروحة دكتوراه: ص ٢٧.

(٢) صبري فارس إلهيتي، جغرافية المدن: ص ١٠٣.

أ. الوحدات السكّنية في المنطقة التّجاريّة المركزيّة وما يجاورها

سجّلت مجموع الوحدات السكّنية ضمن المنطقة التّجاريّة (٤٦٠٧) وحدة سكّنية بنسبة (٨,٢٪) من مجموع الوحدات السكّنية في المدينة، (جدول (١٣))، وتمثّلت في: (حيّ العشار ومحلاته^(*))، محلّة التميميّة، العزيزيّة (الزهور حالياً))، وهي عبارة عن وحدات سكّنية، أو شقق، أو غرف قديمة، وبعض منها عمارات سكّنية تتداخل مع الاستعمالات التّجاريّة، أو الصّناعيّة، سكنها أصحابها؛ وذلك للقرب من أماكن العمل اليوميّ؛ إذ امتازت هذه الوحدات بصغر مساحتها نظراً إلى حالة التنافس مع الاستعمالات الأخر التّجاريّة والصّناعيّة، وقد سجّل معدّل مساحة الوحدة السكّنية فيها (١٥٠م^٢)^(١)، ما أدّى إلى ارتفاع الكثافة السكّانية لتلك المساكن، هذا من جهة، ومن جهةٍ أُخرى، فإنّ (حيّ بريهة، محلّة السّاعي، محلّة الجزائر (عمان حالياً))، محلّة منّاوي باشا (القاهرة حالياً))، تُعدّ على النقيض من ذلك، فقد امتازت باتّساع مساحة المساكن فيها، لتصل (٢٥٠م^٢)؛ لكونها أحياء حديثة النشأة في تلك المدّة.

(*) حيّ العشار الحالي كان يحتوي على العديد من المحلّات التابعة له، وهي: (البجّاري، الصّالحيّة، مقام عليّ، القشلة، الخندق، الدّاكير، الرواسة)، وللمزيد من تصنيف الأحياء السكّنية، يُنظر ملحق (١).

(١) حسب مساحة الوحدة السكّنية من قبل الباحث باعتماده على مرثيّة فضائيّة (ايكونس) ذات دقّة مكانيّة (٦٠ سم).

جدول (١٣)

الوحدات السكنية في مدينة البصرة بحسب المناطق السكنية لعام (١٩٧٧)

ت	النحي السكني او المحلة السكنية	الوحدات السكنية	النسبة %
١	الوحدات السكنية في المنطقة التجارية المركزية وما يجاورها	٤٦٠٧	٨,٢
٢	الوحدات السكنية في البصرة القديمة وما يجاورها	٦٥٠٢	١١,٦
٣	الوحدات السكنية في النطاق الخارجي شمال المدينة	١٠٨٢٧	١٩,٣
٤	الوحدات السكنية في النطاق الخارجية غرب المدينة	١٢١٣٤	٢١,٦
٥	الوحدات السكنية المحصورة بين المنطقة التجارية والنطاقات الشمالية والغربية للمدينة	١٩٧٨٧	٣٥,٣
٦	الوحدات السكنية في النطاق الجنوبي للمدينة	٢٢٦٧	٤
	مجموع الوحدات السكنية في المدينة	٥٦١٢٤	١٠٠

المصدر:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام (١٩٧٧).
٢. التصميم الأساس لمدينة البصرة عام (١٩٧٥).
٣. خرائط المديرية العامة للمساحة لعامي (١٩٧٤-١٩٧٧).

ب. الوحدات السكنية في البصرة القديمة وما يجاورها

تعدُّ منطقة البصرة القديمة إحدى النوى الرئيسة التي تشكَّلت منها المدينة؛ كونها اتخذت مركزاً تجارياً وإدارياً، فضلاً عن السكني.

سجَّل مجموع الوحدات السكنية فيها (٦٥٠٢) وحدة سكنية، بما يعادل (١١,٦٪) من مجموع الوحدات السكنية، وهذه النسبة متواضعة فيما لو قورنت مع النسب الأخرى، ويُعزى ذلك إلى كونها قديمة البناء؛ لهذا نزع عنها أصحابها بتأثير تطوُّر حركة النقل بين المدينة وأطرافها، فضلاً عن المنافسة بين الاستعمالات التجارية والصناعية في استغلال أرضها؛ لذلك تتوزَّع هذه الوحدات ضمن المنطقة التجارية المركزية في العشار وسوق البصرة القديمة^(١).

(١) صلاح حميد الجنابي، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة، رسالة ماجستير: ص ٥٢.

وبحسب التفسير البصريّ للمرئية الفضائية (Quick bird 2) ذات الدقَّة المكانية (٦٠سم)، تبيَّن أنَّ طبيعة الوحدات السَّكْنِيَّة هي ذات مساحة صغيرة ومتداخلة بعضها مع بعض، تخلَّلها الشوارع الضيقة والمتوتية، كما في أحياء ومحلات: (البصرة القديمة*)، محلَّة الخليلية (حيّ صنعاء حالياً)، البكر والأحرار (الفراهيديّ حالياً)، محلَّة الفرسيّ والسَّيمر (حيّ التحرير حالياً)، محلَّة المشراق القديم (حيّ العباسيّ حالياً)).

ج. الوحدات السَّكْنِيَّة في النطاق الخارجيّ شمال المدينة

احتلَّت الوحدات السَّكْنِيَّة لهذا النمط ما مجموعه (١٠٨٢٧) وحدة سكنية، بنسبة (١٩,٣٪) من مجموع الوحدات السَّكْنِيَّة في المدينة لعام (١٩٧٧)، توزَّعت الوحدات السَّكْنِيَّة ضمن أحياء ومحلات: (المعقل، الأبلَّة، النجيبية، (٥ميل)، الصَّادق (الهادي حالياً)، إسكان الموانئ (العامل حالياً)، قطاع التحرير (المحارب حالياً)، القادسية)؛ ويُعزى سبب ارتفاع الوحدات السَّكْنِيَّة فيها إلى كون منطقة المعقل منطقة تجارية مهمَّة، نظراً إلى وجود الميناء والحركة التجاريَّة المستمرة بوساطة السفن، فضلاً عن وجود مطار البصرة -آنذاك- هذا من جهة، ومن جهة ثانية شجَّعت الظروف الطارئة من المنطقة التجاريَّة المركزيَّة إلى حافاتها الخارجيَّة بسبب ارتفاع أقيام الأرض والإيجارات المرتفعة ومشكلات المرور وصغر حجم الوحدات السَّكْنِيَّة، يقابل ذلك توافر مساحات واسعة غير مشغولة في النطاقات الخارجيَّة أعطتها مزايا جاذبة لأن تكون ملائمة للتوسُّع، التي يمكن الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً، مع توافر خدمات نقل ملائمة للوظائف المهاجرة،

(*) شملت البصرة القديمة المحلات: (الصَّفاة، القبلة القديمة، المنطقة الصَّناعية)، و حالياً تعيَّرت تسميتها إلى حيّ المهلَّب.

يتزامن ذلك مع توافر خدمات معيَّنة، مثل: التسلية والترفيه، وساحات وقوف السيَّارات، وحدائق عامَّة، فضلاً عن إمكان السيطرة على توزيع الأراضي بشكل ملائم، ما أعطى إمكانيَّة واسعة في مجال التخطيط الحضري، وعملية توزيع استعمالات الأرض، كلَّ هذه المزايا أدَّت إلى تغيير كبير للوظائف السكَّنية في المناطق الخارجية في مدينة البصرة، لاسيَّما الأجزاء الشماليَّة والغربية منها.

د. الوحدات السكَّنية في النِّطاقات الخارجية غرب المدينة

بلغ مجموع الوحدات السكَّنية (١٢١٣٤) وحدة سكَّنية، ما يعادل (٢١،٦٪)، وهي نسبة مرتفعة؛ لأنَّها تزامنت مع زيادة تيارات الهجرة إلى المدينة، مع سرعة النمو الحضري، كمَّا ونوعاً، لاسيَّما في عقود الخمسينيات والستينيات، وما تلاها من سنوات لاحقة؛ لذا باتت الدعوة إلى معالجة الزيادة المضطَّدة للسكَّان الباحثين عن العمل والسكن على حدِّ سواء، ما أسهم -بالنتيجة- في استحداث وتطوير مناطق سكَّنية جديدة واسعة في الجزء الغربي من المدينة، ووزَّعت على شكل قطع سكَّنية على المهاجرين مجَّاناً، أو ببدلٍ نقديٍّ، وأصبحت ما تعرف بأحياء: (الحسين، الجمعيات)، وتزامن في المدَّة نفسها بناء وحدات سكَّنية للعاملين من قبل بلدية البصرة، لغرض إسكان ذوي الدَّخل المحدود، كما في حيِّ الأصمعيِّ. ولعلَّ السَّبب أنَّ هذه الوحدات متشابهة مع الوحدات السكَّنية في النِّطاق شمال المدينة، من حيث اتِّساع المساحة المخصَّصة للمسكن وتوافر الخدمات، ما يعني توجُّه أنظار السكَّان إلى امتلاك وحدات سكَّنية خاصَّة بهم، وأعطى -أيضاً- تطوُّر طرق النقل والتحسُّن النسبيِّ في المستوى المعيشيِّ، فضلاً عن التدخُّل الحكوميِّ المتمثِّل ببلدية البصرة والجمعيات التعاونية، بعداً آخر لإسكان الفقراء والموظَّفين والعمَّال ذوي الدَّخل المنخفض والمحدود.

إنَّ منظور التخطيط الحضريّ المتّبع من قبل الجهات التخطيطيّة بإقامة مشاريع إسكان مخطّطة وحديثة وفق الأنظمة العصريّة أخذ على عاتقه الاهتمام بتوزيع استعمالات الأرض، لاسيّما الخدميّة (الصّحيّة، التعليميّة، التّجاريّة .. إلخ)، وهذا ما يفسّر توزيعها في منتصف الأحياء السكّنية، وفق معايير سهولة الوصول وقصر المسافة، وغيرها من المعايير التخطيطية الأخر.

هـ. الوحدات السكّنية المحصورة بين المنطقة التّجاريّة والنّطاقات الشماليّة

والغربيّة للمدينة

تعدُّ عقود الخمسينيّات والسّتينيّات مرحلة العمل المستمرّ لبلديّة البصرة، فقد أُنيطت بها مسؤوليّة استملاكات الأرض من الجهات صاحبة الشّأن، لاسيّما الأراضي التابعة للأوقاف، والخاصّة، فضلاً عن الأراضي الأميريّة(*)؛ لذلك استثمرت أموال طائلة بغية تطبيق هذا المفهوم، وكانت الغاية من تلك الاستملاكات استحداث العديد من الشوارع، أو إعادة توسيعها، ومن ثمّ استحداث مناطق سكنيّة لغرض توزيعها لاحقاً على المواطنين، لهذا شملت توسيع واستحداث العديد من الشوارع التي اخترقت العديد من الأراضي الزراعيّة، أو الأراضي الفارغة، ومنها شارع دينار، الذي امتدّ إلى منطقة المعقل، وشارع (أنس بن مالك) الذي امتدّ إلى شركة نفط الجنوب، وشارع الجمهوريّة والعديد من الشوارع الأخر^(١)، فضلاً عن استحداث

(*) الأراضي الأميريّة: بعد العثمانيّون أوّل من أدخل تعديلات على نظام الملكيّة (إثبات الملكيّة)، وحقوق التسجيل والتصرّف، عام (١٨٥٨)، ومعنى أنّ جميع الأراضي تعود ملكيّةها للدولة، وافترض (أميريّة) هو تفويض تمكّن منه السّلطان عبد الحميد من تفويض أراضي البصرة إلى الأملاك السّنيّة، فكانت تابعة إلى الخزينة الخاصّة المرتبطة بالسلطات مباشرة، لكنّ الواقع الفعليّ أنّ الأراضي الأميريّة كانت تحت تصرّف الزّراع، ويدفعون حصصاً نقدية للحكومة، وصولاً إلى عقد الخمسينيّات والسّتينيّات وبداية السّبعينيّات؛

وتشييد العديد من الجسور الرابطة بين مركز المدينة والمناطق التي ضُمَّت إليها، إلى جانب ذلك ازدادت أعباء بلدية البصرة برفع الصّرائف والأكواخ التي بناها المهاجرون بين الأحياء السّكنيّة، وبخاصّة تلك التي كانت خارج حدود المدينة قبل أن تمتدّ إليها^(١)، التي تجاوزت على الأراضي المملوكة للدولة على أثر زيادة السّكّان بفعل الهجرة، ومن ثمّ نجد أنّ شارع دينار بعد استحداثه وتوسيعه حُصر بينه وبين شطّ العرب أحياء سكنيّة تمثّلت في: الحكيميّة (الرافدين حالياً)، والجبيلة (الميثاق حالياً)، الزهراء، والخضراء، صبخة العرب (عتبة حالياً)، ويحصر بينه وبين شارع الجمهوريّة حيّ الجمهوريّة والموققيّة... إلخ، ومن ثمّ يمتدّ شارع آخر يصل إلى محلات الأصمعيّ الجديد والقديم، ومن ثمّ يلتقي بشارع الموفق (الحسن بن عليّ حالياً). وممّا تقدّم، فقد شغلت مجموع الوحدات السّكنيّة (١٩٧٨٧) وحدة سكنيّة بنسبة (٣،٣٥٪)، وهي أعلى نسبة سُجّلت بالمقارنة مع الوحدات السّكنيّة لكلّ أحياء المدينة، وامتازت هذه الوحدات بكونها حديثة البناء، وخصّص لها أوسع مساحة للوحدات السّكنيّة فيما لو قورنت مع الوحدات السّكنيّة القديمة في المنطقة التّجاريّة المركزيّة والبصرة القديمة.

و. الوحدات السّكنيّة في النّطاق الجنوبيّ للمدينة

شغلت أعدادها (٢٢٦٧) وحدة سكنيّة بنسبة (٤٪)، وتُعدّ نسبة ضئيلة فيما لو قورنت مع الوحدات السّكنيّة الأخرى؛ كونها وحدات سكنيّة بوشر بتنفيذها

إذُ ألحقت هذه الأراضي بوزارة الماليّة بحقّ التصرّف بها. يُنظر: عبد المهدي المظفر، تطور ملكيّة الأراضي في البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، المحور الجغرافي: ص ٤٣٢-٤٣٣.

(١) رجب بركات، بلدية البصرة (١٨٦٩-١٩٨١): ص ٧١٤-٧١٦.

(١) المصدر نفسه: ص ٧٣١.

من قبل أصحابها على حسابهم الخاص، وهذه المساكن تتخللها الأراضي الزراعيّة الكثيفة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تزامن إنشاؤها مع توسّع حدود البلدية نحو الجنوب، وقيام البلدية باستملاك بعض الأراضي الزراعيّة بغية تحويلها إلى شوارع لخدمة هذه المناطق، ومنها: شارع السراجي (شارع السياب حالياً)، وشارع المطيحة، ومن ثمّ نجد تجمّعات سكنيّة صغيرة على جوانب تلك الشوارع، مثل: التجمّعات السكّنية في المطيحة (الفيحاء حالياً)، والبراضعيّة، والسراجي (الربيع حالياً)، ومناوي لجم (المتنزه).

٢. الاستعمال التجاريّ

تداولت العديد من أدبيّات المدن أنّ المساحة التي تشغلها استعمالات الأرض التجاريّة لا تحتلّ سوى مساحات متواضعة في المدن قد تصل (٥٪) في عدد كبير من البلدان المتطوّرة، يقابل ذلك انخفاض مضطرد في بلدان أخرى، لتصل إلى (٢٪) من مساحة الحيّز الحضريّ، كما يظهر من دراسة (بارثلمو)^(١). لكن على الرّغم من صغر هذه النسبة، إلا أنّ لها أهميّة مركزيّة وأساسيّة في سلّم الفعاليّات البشريّة الممارّسة داخل الحيّز الحضريّ، إلى جانب تقديم خدماتها إلى خارج حدود المدينة، ومن ثمّ لديها القدرة على إعطاء مؤشّرات لنموّ هذه المدن وتطويرها، أو تدهورها وضمحلّها، فضلاً عن كون المؤسّسات التجاريّة تهبّي المناخ الملائم لتفاعل الوظائف الأخرى (السكّنية، الصّناعيّة، الخدميّة)، بحكم ما تتّصف به من

(١) اهتمّ الباحث بارثلمو بدراسة مجموعة من المدن الأمريكيّة لغرض استخراج المساحة المخصّصة للاستعمال التجاريّ من بين الاستعمالات الأخرى، وقد تراوحت أعداد سكّان تلك المدن (٨٦٩٧-٣٠٧٨٠٨) نسمة، للمزيد يُنظر: صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضرة أسس وتطبيقات: ص ١٥٢.

إمكان جذب بعض المؤسسات الكبيرة ومنافسة مؤسسات أخرى؛ لقدرتها على دفع الإيجار العالي بفعل ما تجنيه من أرباح كبيرة، وهذا ما يفسر كون أغلب الأيدي العاملة تعمل ضمن هذا القطاع الحيوي بحوالي (٤٠٪) من سكّان الحضر، كما في الولايات المتحدة الأمريكية^(١)؛ لهذا نجد أن الاستعمال التجاري يتسم بسرعة النمو والتغير والتوسع المساحي على حساب الاستعمالات الأخرى.

إن الغاية من دراسة الاستعمال التجاري بيان موقعه الجغرافي ومقدار المساحة المخصّصة له؛ لذلك فهو يتأثر بعدة أسباب، منها: ما يتعلّق بمعيّار سهولة الوصول، والوقت المستغرق، وعادات الناس وتقاليدهم في التسوّق، ونوع البضاعة، وسعر الأرض وإيجارها التي يحتاجها السكّان، والخدمات المقدّمة لها. وهذا يتناسب بحسب تقسيم البضائع التي يحتاجها الناس إلى: الحاجات اليومية، والشهريّة، والفصليّة، والسّنويّة^(٢). وقد ذهب الباحثون إلى عدّة تصانيف للمناطق التجاريّة اعتماداً على المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعيّة.

ويبدو من تتبّع جدول (١٢)، وبحسب التفسير البصريّ لخريطة (١٤)، فقد سجّلت مجمل المساحة المخصّصة للاستعمال التجاريّ (١٢٦ هكتاراً) بنسبة (١،٩٪) من مساحة المدينة المعمورة، وهي نسبة ضئيلة فيما لو قورنت مع مدينة أخرى مثل بغداد لعام (١٩٧٧)؛ إذ سجّلت نسبة الاستعمال التجاريّ فيها (٢،٤٪) من مساحة المدينة؛ لكن بصفة عامّة سجّل عدد العاملين في هذا النشاط حدود (٦،٧٨٧) عاملاً في مختلف أوجه النشاط التجاريّ، وقد احتلّ عدد تجّار المفرد

(١) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن: ص ٩٣.

(٢) صلاح حميد الجنابي: مركز المدينة الاقتصاديّ، دائرة في المركّب الحضريّ، مجلّة جمعيّة

الجغرافية، مجلّة (١٦)، بغداد، ١٩٨٥: ص ٢١٣.

نسبة (٦٪) من مجموع القوى العاملة في المدينة لعام (١٩٧٧) في مدينة البصرة^(١).
تتبع الدّراسة الحاليّة التوزيع المكاني للاستعمال التجاريّ في المدينة، وتوصّلت إلى نتيجة مفادها أنّ نمط التوزيع للاستعمال التجاريّ يتناسب بحسب تصنيف (ميرفي Murphy)^(٢) للمدن، الذي يُضفي الأنماط التالية بحسب جدول (١٤):

أ- المنطقة التجاريّة المركزيّة.

ب- الشوارع التجاريّة الرّئيسة (الأشرطة التجاريّة).

ج- الأسواق التجاريّة الخارجيّة.

د- الأسواق التجاريّة المحليّة الصّغيرة.

هـ - تجمّعات الأسواق المعزولة.

أ. المنطقة التجاريّة المركزيّة

استحوذت المنطقة التجاريّة المركزيّة على مساحة واسعة كونها تتّصف بأعلى كثافة للاستعمال التجاريّ، فضلاً عن التخصّص والتركّز السّلعيّ والخدميّ الكبير، ولا تتفوّق عليها أيّة منطقة تجاريّة أخرى في المدينة، وهذا المعنى له مبرّراته، منها سهولة الوصول إليها نسبياً، والتقاء أهمّ شوارع المدينة، وهذا ما يفسّر ارتفاع أسعار الأرض، ووجود البنايات العالية، وكثافة عالية لاستعمالات الأرض، وأعلى تركّز للسكّان خلال ساعات النّهار، وفيما يخصّ أعداد المؤسّسات التجاريّة فإنّها سجّلت (٢٤٧٩) مؤسّسة تجاريّة بنسبة (٤٧،٧٪) من مجموع المؤسّسات التجاريّة لعموم مدينة البصرة -آنذاك-، إذ يُمكن الإشارة إليها في نمطين، تمثّل أولاً بالمؤسّسات لتجارة المفرد والجملة بما يعادل (٢١٣٠) مؤسّسة

(١) عبد الحسين جواد السريح، التركيب الداخليّ لمدينة البصرة، موسوعة البصرة

الحضاريّة، المحور الجغرافيّ، جامعة البصرة، ١٩٨٨: ص ٩٦.

(٢) عبد الرزّاق عبّاس، جغرافية المدن: ص ٧٥.

تجارية، ويندرج تحت هذا المفهوم عيادات الأطباء، ومكاتب المحامين، وغيرها، في حين شغل النمط الثاني مؤسسات متنوعة شملت مؤسسات خدمية، مثل: الفنادق، والمطاعم، والبنوك، وشركات النقل، لتسجل (٣٤٩) مؤسسة تجارية، أما فيما يخص التوزيع المكاني، فقد تمثلت في منطقة العشار لتشمل النصف الشرقي منها على جانبي نهر العشار في أحياء (العشار، الزهور).

ب. الشوارع التجارية الرئيسة (الأشرطة التجارية)

تعدُّ الشوارع الرئيسة الخارجة من مركز المدينة باتجاه المحلات والأحياء السكنية مناطق جيدة لإقامة المؤسسات التجارية؛ لذلك نجد العديد من المؤسسات التجارية توزعت على جوانب تلك الشوارع، وهي متباينة في أعدادها بالنظر إلى أهميتها تلك الشوارع، فضلاً عن نوعية المحلة السكنية أو الحي السكني الذي يخترقها. وتضمُّ الشوارع المذكورة (٥٠١) مؤسسة تجارية بنسبة (٩,٦٪) من مجموع المؤسسات التجارية للمدينة، يُنظر جدول (١٤)، وغالباً ما تكون هذه المؤسسات لتجارة المفرد، وذلك لخدمة السكان المحليين، لكن ليس بكفاءة المؤسسات التجارية في المنطقة التجارية المركزية.

ج. الأسواق التجارية الخارجية

تعدُّ الأسواق التجارية الخارجية (الثانوية) صورة مصغرة للمنطقة التجارية المركزية في المدينة، وهي غالباً ما تحتوي على الأنواع نفسها من السلع والبضائع المتوافرة ضمن المنطقة التجارية، أما فيما يخص توزيعها المكاني، فإنها تخضع إلى صنفين، تمثل الصنف الأول في كونها أسواق غير مخططة؛ لأنها نمت حول نواة قديمة أساسها محلة أو حي سكني، كما هي الحال في سوق البصرة القديمة(*) (حي

(*) يرجع تاريخ إنشاء سوق البصرة القديمة إلى القرن الثامن عشر؛ إذ كان سابقاً يحتلُّ

المهلب حالياً)، والسوق الآخر تمثل في محلة الهادي (حي الهادي)، وهي مؤسسات تجارية نمت بشكل تدريجيّ وغير مخطّط لسدّ الحاجات الأساسية للسكّان، لاسيّما الغذائية، وغير ذلك. أمّا الصنف الثاني، فقد تمثّل بالأسواق المخطّطة، وتمثّل بسوق الجمهورية، ويُعزى أنّه قد خُطّط من قبل الجهات المعنية، ومن ثمّ وضع له تصميم خاصّ به.

وبصفة عامّة، ضمّت الأسواق التجاريّة المخطّطة وغير المخطّطة ما يقارب (١٥٠٥) مؤسسة تجارية بنسبة (٢٨,٩٪) من مجموع المؤسسات التجاريّة في المدينة.

المركز التجاريّ الأوّل لمدينة البصرة، وبعد نشوء سوق العشار أخذ يفقد مركزيّته، وأصبح سوقاً خارجياً تابعاً إلى سوق العشار المركزيّ.

جدول (١٤)

أنماط المؤسسات التجارية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)

ت	الاستعمالات التجارية	عدد المؤسسات	المجموع	النسبة المئوية %
١	المنطقة التجارية المركزية CBD مؤسسات للبيع المفرد والجملة مؤسسات الخدمات (فنادق ، مطاعم ، البنوك ، شركات النقل)	٢١٣٠ ٣٤٩	٢٤٧٩	٤٧,٧
٢	الشوارع التجارية الرئيسية شارع دينار شارع اليقظة (العشار حاليا) شارع الجزائر شارع بريهة	٨٠ ٢١٠ ١١٥ ٩٦	٥٠١	٩,٦
٣	الاسواق التجارية الخارجية أ- الاسواق المخططة سوق الجمهورية ب- الاسواق الغير مخططة سوق البصرة القديمة سوق محلة الهادي	٤٠٧ ٧٨٩ ٣٠٩	١٥٠٥	٢٨,٩
٤	الاسواق التجارية المحلية الصغيرة أ- الاسواق المخططة سوق المعقل سوق الابلة (الأصفر) سوق حطين سوق جمعية الموانئ العراقية ب- الاسواق الغير مخططة سوق الخورة سوق السيمر سوق الاصمعي	١٠٣ ٨٠ ٢٤ ٢٢ ٦٨ ٦٤ ٢٨	٣٨٩	٧,٥
٥	تجمعات الاسواق المعزولة محلات الحسين (حي الحسين) محلات الخليج (حي الخليج)	٢٣٠ ٩٥	٣٢٥	٦,٣
	المجموع	٥١٩٩	٥١٩٩	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

١. التصميم الأساس لمدينة البصرة (١٩٨٥-٢٠٠٠).
٢. صلاح حميد الجنابي، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٤: ص ٦٥-١٥٢.
٣. مديرية بلدية البصرة، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة القديمة عقد السبعينيات.

د. الأسواق التجاريّة المحليّة الصّغيرة

نظراً إلى حركة الاستملاكات التي أقدمت عليها بلدية البصرة خلال عقود السّتينيات والسبعينيّات؛ وذلك لشراء العديد من الأراضي التابعة إلى الأوقاف، أو الأراضي الأميريّة والخاصّة، ما شجّع على إفرازها، ومن ثمّ توزيعها على شرائح عديدة، منها الموظّفين والفقراء، وهذا عامل مهمّ في بروز أسواق محليّة صغيرة، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى كانت مصلحة الموانئ التي استمكت أراضي عديدة حوّلتها إلى أحياء سكّنية، منها: المعقل، والأندلس، والزهراء، وغيرها، ومن ثمّ أخذت على عاتقها لاسيّما مع توافر السيولة النقديّة بإنشاء العديد من الأسواق المخطّطة على أساس هندسيّ، مثل: (سوق الأبلّة (الأصفر)، حطّين (الهادي)، الأبلّة، سوق جمعيّة الموانئ العراقيّة)؛ أمّا فيما يخصّ الأسواق غير المخطّطة، فقد تمثّلت ب: (السّيمر (حيّ التحرير)، الخورة (المتنزه)، الأصمعيّ)؛ إذ نمت هذه الأسواق وفق حاجة السكّان، وتطوّرت بشكل تدريجيّ، ما عدا سوق السّيمر، فإنّه تطوّر بفعل تواجد المؤسّسات الحكوميّة مثل دائرة المحاكم والبلديّة، فضلاً عن الدوائر الأخر^(١)، والجدير ذكره أنّ هذه الأسواق امتازت بكونها مجموعة من الحوانيت متداخلة الاختصاص، تقع بالجوار من الشّارع، أو ضمن إطار محدّد له، أو بالقرب من الشّارع، وشملت مؤسّسات لتجارة المفرد، وتتواجد ضمن المناطق السكّنية، مثل: بيع الخضروات، الفواكه، اللحوم .. إلخ، ضمّت (٣٨٩) مؤسّسة تجاريّة بنسبة (٧,٥٪) من مجمل المساحة في المدينة.

(١) صلاح حميد الجنابي، الوظيفة التجاريّة لمدينة البصرة: ص ١١١-١٣٣.

هـ. تجمّعات الأسواق المعزولة

إنّ ظهور أحياء سكنية جديدة بعيدة عن أسواق البصرة الرئيسة والمحلية، دعت الحاجة إلى تكوين مؤسسات تجارية أو صناعية تسدّ الحاجة المحلية لهذه الأحياء، وشغلت هذه المؤسسات أماكن ومواقع مختلفة من مدينة البصرة؛ إذ وجد أغلبها ضمن المناطق السكنية، وبعضها الآخر شغل مناطق أركان الشوارع، كما في حيي (الحسين، والجمعيات)؛ إذ ضمت ما يقارب (٣٢٥) مؤسسة تجارية وصناعية بواقع (٦,٣٪) من مساحة المدينة المعمورة، فضلاً عن وجود أسواق صغيرة، كما في الطويسة (النصر)، والعباسي، وغيرها من الأسواق الناشئة، التي تُقدّم الحاجات الآنية لسكان المنطقة القريبة منها.

٣. الاستعمال الصناعي

تعدّ الصناعة قاعدة اقتصادية رصينة للعديد من المدن، وتمثّل الدور المهمّ في عملية نموّها وزيادة التوسّع الحضريّ فيها، ما تسهم في تغيير استعمالات الأرض^(١)؛ لكونها تمثّل إحدى الركائز التي يقوم عليها الأساس الاقتصاديّ للمدينة، الذي يجلب إليها عوائد مالية من خلال ما تصدره من سلع وخدمات صناعية، على الرغم من كونه لا يشغل إلاّ حيزاً مكانياً صغيراً نسبياً مقارنة لأهميّتها، وبالنتيجة لا توجد أية مدينة لا تشكل الصناعة حصّة رئيسة في تكوينها^(٢).

إنّ الجذور التاريخية تُشير إلى أنّ قيام الصناعات الكبيرة قد شُيِّدت في بادئ الأمر في محافظة بغداد حتّى أواخر عقد الستينيات، وبعد تلك المدة انتقلت إلى المحافظات الرئيسة، كما هو الحال في الموصل والبصرة؛ لجعلها أقطاب نموّ

(١) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن: ص ١٣١.

(٢) أحمد عليّ إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن: ص ٣١٣.

صناعيّة، فضلاً عن تفعيل دور الصناعات في التنمية الصناعيّة لكلّ المحافظات وبشكلٍ تدريجيّ؛ لغرض الاستفادة من الأيدي العاملة والموادّ الأوّليّة، وغير ذلك من مقوّمات الصناعة بحسب منظور الجهات المعنيّة، والمتمثّل بالتخطيط الصناعيّ، ولعلّ الفضل في الانتعاش الاقتصاديّ في العراق يعود إلى زيادة المدخولات الماليّة من عائدات النفط وإنشاء مجلس الإعمار عام (١٩٥٠)^(١).

يتّضح من جدول (١٥) أنّ مدينة البصرة احتوت على (٦٩) مؤسّسة صناعيّة كبيرة يعمل فيها (٣٤٣٧) عاملاً، وهذا يعادل نسبة (٥١٪ و ٤٧٪) على التوالي من مجموع المؤسّسات الكبيرة، ومجموع العاملين في المحافظة، في حين احتوت المدينة على (٢١٨٨) مؤسّسة صناعيّة صغيرة يعمل فيها (٤٦٥١) عاملاً؛ إذ شكّلت (٦٪ و ٥٩٪) من مجموع المؤسّسات الصّغيرة، ومجموع العاملين فيها وفي المحافظة على التوالي، وفيما يتعلّق بالصناعات الصّغيرة في مدينة البصرة، فقد شكّلت (١٣٥٪) فيما لو قورنت مع المؤسّسات الصّغيرة من حيث عدد العاملين، لهذا نستنتج أنّ المؤسّسات الكبيرة هي المسيطرة على التركيب الصناعيّ في المدينة، على الرّغم من أنّ المجموع الكليّ للعاملين لا يتجاوز (٧٪) من مجموع القوى العاملة في المدينة. وفي ضوء ذلك، شغل الاستعمال الصناعيّ في المدينة مساحة (٣٩٢) هكتاراً بنسبة (٣،٦٪) من مجموع استعمالات الأرض الحضريّة، وهي مجموعة من المؤسّسات الصناعيّة الصّغيرة والكبيرة.

وعند تتبّع التوزيع المكانيّ لاستعمالات الأرض الصناعيّة، يتبيّن -ومن خلال الخريطة (١٥)- أنّ هذا التوزيع خضع لمزايا موقعيّة جعلتها تتخذ الموضع المثاليّ لهذه الصناعات، ومنها القرب من السّوق لتصريف البضائع، فضلاً عن

(١) عبد الله سالم عبد الله المالكيّ وفراس القطرانيّ، جغرافية العراق: ص ١٩٢.

الارتباط مع صناعات ووظائف أُخرى، وسهولة الوصول، تزامن ذلك مع توافر أراضي واسعة رخيصة الإيجار، ناهيك عن الدعم الحكومي، وهذا يدل على تركُّز المؤسسات الصنّاعية الصّغيرة ضمن المنطقة التجاريّة المركزيّة، كما في أحياء: (العشّار، الزهور، بريهة)، التي شملت تخصّصات (الصناعات الغذائيّة)، وتشمل: مكابس التمور التي تعمل لموسم واحد فقط، ومنتجات الألبان، وطحن الحبوب، وإنتاج الحلويات، وغيرها، أمّا ما يخصُّ المؤسسات الصنّاعية الكبيرة، فقد اتّخذت أماكن بعيدة عن مركز المدينة، بمعنى آخر تركت القلب التجاري، وانتقلت إلى أطرافه؛ إذ تركّزت بالقرب من مجرى شطّ العرب للتمتّع بالمزايا الموقعيّة؛ إذ جاء في مقدّمتها حاجة الصناعات، لاسيّما الكبيرة منها، إلى المياه والكهرباء والأيدي العاملة الرخيصة، لغرض الإنتاج الصنّاعي، وهذا ما يفسّر كون نسبة كبيرة من تلك المؤسسات اتّخذت موقعاً ساحلياً؛ لأنّ المياه تدخل في العمليّة الصنّاعية، هذا أولاً، ووسيلة رخيصة لنقل المنتجات الصنّاعية ثانياً، وخير دليل اختيار محطة طاقة النجيبية بالقرب من شطّ العرب؛ لأنّ المياه يدخل في صميم العمليّة الإنتاجية. وشمل الموقع الجغرافي -أيضاً- تركُّز مؤسسات صناعية في أحياء متفرّقة من المدينة (الهادي، العامل، الميثاق، المعقل، الرافدين، الحسين، المهلب، الفيحاء)، وغيرها، مثل: ورش تصليح السيّارات، كما في شارع الجمهوريّة وشارع دينار، ومعامل لصناعة المشروبات الغازيّة، وصناعة لتصليح المعدّات والحدادة، وإنّ الغرض الأساس من التصنيع لسدّ الحاجة المحليّة، والقسم الآخر يصدّر إلى خارج المدينة.

جدول (١٥)

التركيب الصّناعيّ للمؤسّسات الصّناعيّة الكبيرة (*) في المحافظة ومدينة البصرة
لعام (١٩٧٧)

عدد العاملين		عدد المؤسسات		نوع البضاعة
%	مدينة البصرة	%	مدينة البصرة	
٥٢	٢٢٣٥	٣٣	٣١	المواد الغذائية والمشروبات ، التبغ
١٠٠	١٥٥	١٠٠	٤	النسوجات والملابس ، الجلدية
١٠٠	١٨٥	١٠٠	٦	المنتجات الخشبية والأثاث
١٠٠	٨	١٠٠	١	الورق والطباعة
٦	١٢٢	٦٣	٥	المنتجات الكيماوية والنفطية
١٠٠	١٧٧	١٠٠	١٠	المنتجات المعدنية والأفترية
٩٦	٥٥٥	٩٢	١٢	الكافن والمعدات
٤٧	٣٤٣٧	٥١	٦٩	المجموع الكلي

المصدر: عبد الحسين جواد السريح، التركيب الداخليّ لمدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، المحور الجغرافيّ، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٨: ص ٢٢٠.

٤. استعمالات الأرض الخدميّة

تعدّ استعمالات الأرض الخدميّة من العناصر المهمّة في المدينة؛ لأنّها تقدّم خدماتها لمجتمع المدينة وإقليمها أيضاً^(١)، وتتميّز بكونها خدمات مساحيّة، بمعنى أنّها تحتلّ مساحة محدّدة من أرض المدينة الحضريّة؛ لذا، فإنّ الحصول على تلك الخدمات يتطلّب تحرك الإنسان إليها، وهي تؤثر بصورة مباشرة على المدينة، فكلّما كانت هذه الخدمات التي تقدّمها إلى سكّان المدينة جيّدة أدّت المدينة بذلك وظائفها

(*) المؤسّسات الصّناعيّة الكبيرة تشمل فقط المؤسّسات التي يعمل فيها (١٠) أشخاص، أو أكثر، يُنظر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، الإحصاء الصّناعيّ لعام (١٩٧٩).

(١) براء كامل عبد الرزّاق العاني، تغيّر استعمالات الأرض الحضريّة لمدينة (عنه) للمدّة (١٩٨٦-٢٠٠٦) دراسة حضريّة، كارتوغرافيّة رقميّة: ص ٦٥.

المختلفة بصورة جيّدة، فضلاً عن كونها الأكثر عرضة للتغيّر في استعمالها؛ نظراً إلى حالة التجاوز المستمرّ على المساحات المخصّص لها ضمن التصميم الأساس، لاسيّاً الأراضي المخصّصة للخدمات الترفيهية والإدارية والطرق، وخير دليل حالة التجاوز بعد عام (٢٠٠٣). وتتمثّل الخدمات في مدينة البصرة بالخدمات: (الإدارية، طرق النقل، التعليمية، الترفيهية، الصحيّة، الدنيّة)، خريطة (١٦). يتّضح من جدول (١٦) أنّ مساحة استعمالات الأرض الخدمية في المدينة سجّلت (١٢١٣) هكتاراً، وبنسبة (١١,٣٪) من مساحة المدينة الحضرية، لهذا فقد سجّلت أعلى النسب لطرق النقل (٧٠,٧٪)، أمّا أدنى النسب، فتمثّلت في الخدمات الدنيّة (١٪).

جدول (١٦)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)

النسبة %	المساحة هكتار	الاستعمالات الخدمية	
٥,٥	٦٧	الإداري	أ
٧٠,٧	٨٥٧	النقل	ب
٧,٤	٩٠	التعليمي	ج
١٠,٣	١٢٥	الترفيهي	د
٥,١	٦٢	الصحي	هـ
١	١٢	الخدمات الدنيّة	و
١٠٠	١٢١٣	المجموع	

المصدر: جدول (١٢).

أ. الخدمات الإدارية

تعدّ مدينة البصرة المركز الإداري لمحافظة البصرة بحسب التصنيف، وهذا يتماشى مع التركيب الطبقي الهرمي للنظام الإداري المتبع في العراق، الذي يتّخذ -بموجبه- المدينة رأس الهرم، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تُعدّ مدينة البصرة من

المدن المهمّة بعد بغداد والموصل؛ لكونها المنفذ البحريّ الوحيد للعراق، والمطلّ على الخليج العربيّ، فضلاً عن أهمّيّتها التّجاريّة، ومن ثمّ فإنّ أغلب صادرات أو واردات العراق الزراعيّة والنفطيّة والتّجاريّة والصّناعيّة تكون عبر هذا المنفذ، وهذا الأمر شجّع على زيادة حجم السكّان؛ نظراً إلى توافر العمل في محافظة البصرة عموماً، ومدينة البصرة خصوصاً، وهذا يدلّ على اهتمام الحكومات المتعاقبة بتركّز العديد من المؤسّسات الإداريّة التي تخدم السكّان المحليّين وسكّان الإقليم عموماً. وفي ضوء ذلك، سجّلت المساحة المخصّصة للمؤسّسات الإداريّة (٦٧) هكتاراً، بنسبة (١٪) من مجموع استعمالات الأرض الحضريّة، وبنسبة (٥،٥٪) من مجموع المساحة المخصّصة لاستعمالات الأرض الخدميّة بحسب جدول (١٦).

ويلاحظ من خريطة (١٧) التي تمثّل التوزيع المكانيّ لهذه المؤسّسات أنّها لم تحدّد بنمط واضح يحكم هذا التوزيع، وإنّما تنتشر بصورة مبشرة ومتباعدة في مناطق معيّنة، والبعض الآخر متقارب، كما في المؤسّسات الحكوميّة في أحياء (المعقل، والكرامة)، التي شُغلت بالعديد منها، ولها صلة في قطاع الموانئ والنقل والسكك الحديدية، إلى جانب وجود تركّز للمؤسّسات الإداريّة في أحياء (السّاعي، العشار، التحرير)، لاسيّما على جانبي الشارع الرئيس المتّصل ما بين المنطقة التجاريّة المركزيّة وحيّ سعد (الكفاءات حالياً)، فهو يضمّ ما يقارب (٥٠٪) من المؤسّسات الإداريّة الحكوميّة، التي تمثّلت (دائرة بلدية البصرة، التسجيل العقاري، مراكز الشرطة، دائرة الجنسيّة والأحوال المدنيّة، الأوقاف، المحاكم، دائرة الزراعة... إلخ)، والبعض الآخر من المؤسّسات الحكوميّة تكون متباعدة، الذي شغل مبنى الإذاعة والتلفزيون، وكان توقيعه المكانيّ خارج المدينة آنذاك وحاليّاً في حيّ البلديات.

ب. طرق النقل

يُعدُّ النقل أحد البنى الارتكازية المهمة في المدينة التي تتقاسم أرضها عدّة استعمالات، وبمساحات متباينة، وغالباً ما يكون لعامل النقل أثر كبير في ترتيب هذه الاستعمالات؛ كونه يوافر الوقت والجهد، ويكون سبباً في سهولة الوصول، التي تُعدُّ قوّة الجذب للوظائف ذات القدرة العالية على التنافس (كالتجارية، والسكنية)، وتغيّرها بشكلٍ مستمرّ، خاصّة في مركز المدينة، وعلى شوارعها الرئيسة، وتتجمّع على جانبي الطُّرق حولها وعلى امتدادها مختلف الفعاليّات الحضريّة، ومن ثمّ وسيلة في تغيير البيئة العمرانيّة الحضريّة^(١). ومما لاشكّ فيه أنّ إحدى أهمّ مميّزات الشوارع في المدن هي حالة التغيّر المستمرّ، تماشياً مع الزيادة السكّانية وما يُرافقها من زيادة في عدد المركبات، ومن ثمّ زيادة مساحيّة ليتناسب مع التغيّر المساحي لها^(٢).

اخترقت شبكة النقل مساحة واسعة من المدينة منذ عقد الخمسينيّات وصولاً إلى نهاية عقد السبعينيّات، وبحسب إمكانيات بلدية البصرة وقدرتها على استملاكات الأراضي، وقد قسّمت تلك الأراضي على شكل قطع سكنيّة تمّ توزيعها على المواطنين، وهذا عامل مهمّ في فتح شوارع جديدة طالت أغلب أرجاء المدينة؛ إذ دعا هذا الأمر إلى زيادة المساحة المخصّصة للشوارع، إلى جانب ذلك أسهمت شركة الموانئ في استحداث شوارع جديدة خدمة للدور السكنيّة الحديثة التي قامت

(١) خضير عبّاس خزعل، دور طرق النقل بالسيّارات في البناء الوظيفي والعمراني لمدينة الخالص، مجلّة ديبالي، العدد (٤٤)، ٢٠١٠: ص ٤٢.

(2) EDWARD J.TAAFFE.Geography of Transportation.Unite state .1973.p:2

بتشييدها في أحياء (المعقل، الأبلّة)، ومن ثمّ توزيعها على موظّفيها، ومن ثمّ نجد أنّ مساحة الشوارع في المدينة قد سجّلت (٨٥٧ هكتاراً) بنسبة (٦, ١٢٪) من مساحة المدينة و(٧, ٧٠٪) من مجمل الاستعمالات الخدميّة، ويمكن القول إنّّه قد سجّلت مجموع أطوال الشوارع (٩٨، ٩٠١ كم)^(١)، وفي سياق الحديث ازدادت الشوارع المبلّطة بشكل كبير لتطال العديد من شوارع المدينة بعدما كانت غير معبّدة، على سبيل المثال: توسيع شارع (مالك بن دينار)، يُنظر: خريطة (١٧).

تخضع الشوارع في المدن للعديد من التصنيفات، نذكر منها: (التصنيف الوظيفيّ، التصنيف المورفولوجيّ، التصنيف المكانيّ)، والتصنيف الأكثر قبولاً لمدينة البصرة هو التصنيف الأخير، الذي يُشير إلى استخدام مساحة المنطقة المحرّمة*^(*) للشّارع أساساً لهذا التصنيف^(٢).

جـ. الخدمات التعليميّة

تُعَدُّ الخدمات التعليميّة واحدة من أهمّ المراكز الأساسيّة في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والبدنيّة؛ لذا نجدها أخذت نظاماً هرمياً احتلّ قاعدته التعليم الابتدائيّ، الذي يستوعب كلّ الأطفال في سنّ الدّراسة، ومن ثمّ التعليم

(١) استخرجت مجموع أطوال الشوارع بواسطة برنامج 10.2 ARG GIS لخريطة مدينة البصرة لعام (١٩٧٧).

(*) المنطقة المحرّمة للشّارع: هي المسافة المناسبة عن كلّ جانب، تبقى على شكل أرض مكشوفة لتوفير المجال الكافي لمرور وسائط النقل بأمان في هذا الشّارع، وتوفير مجال للرؤيا مناسب.

(٢) حميد غالب عجيل السكّينيّ، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل)، أطروحة دكتوراه: ص ٧١-٧٢.

الثانوي وانتهاء بالتعليم الجامعي^(١) لذلك من المهم توفرها في المدينة لخدمة سكانها وسكان المناطق المجاورة لها. شكلت الخدمات التعليمية مساحة ٩٠ هكتاراً نسبة (٣,١٪) من مساحة المدينة، ونسبة (٤,٧٪) من مجمل مساحة الاستعمالات الخدمية، ويبدو من تتبع جدول (١٧) أنّ مجموع المدارس في المدينة لعام (١٩٧٧) قد سجّلت (١٨٠) مؤسّسة تعليمية، ولمختلف المراحل بواقع (١٥٥) بناية، كانت حصّة رياض الأطفال (١٦) روضة، و (١٠٢) مدرسة ابتدائية، و (٥١) ثانوية، وكذلك وجود العديد من المدارس المهنية، تمثّلت في مدرسة البصرة التجارية للبنين في حيّ الزهور، التي أُسّست عام (١٩٦٠)، والثانية مدرسة البصرة المهنية للبنات في الطويسة، أُسّست عام (١٩٦٩)، والثالثة البصرة التجارية المسائية في حيّ الزهور، وتمّ تأسيسها عام (١٩٧٢)، فضلاً عن تشييد جامعة البصرة موقع باب الزبير، التي فتحت أبوابها عام (١٩٧٤)؛ أمّا عند تحليل خريطة (١٨)، التي تمثّل التوزيع المكاني للخدمات التعليمية، يتبيّن أنّ توزيعها توافّق مع كثافة الأحياء السكنية على سبيل المثال، فإنّ أعلى تركّز وُجد ضمن المنطقة التجارية المركزية، وفي أحياء الجمعيات والحسين، في حين انخفضت أعداد تلك الأبنية في الأحياء الأحدث، كما في حيّ الأصمعيّ، القادسيّة، الميثاق.. الخ.

(١) عبّاس عبد الحسن كاظم العيداني، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه: ص ٦٦.

جدول (١٧)

التغير الكميّ للمؤسّسات التعليميّة وأبنيتها في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

المدة الزمنية	رياض الأطفال	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	جامعة / معهد صناعي، مهني تجاري	مجموع المرحلة	مجموع الأبنية
١٩٠٧* - ١٩٧٧	١٦	١٠٢	٥١	١١	١٨٠	١٥٥
١٩٨٩	٣٤	٣٨	٤١	٣	١١٦	٥٤
٢٠٠٢	٦	٩٠	٤٠	٩	١٤٥	٤٦
٢٠١٦	٩	١٣٩	٧١	٥	٢٢٤	٧٨
المجموع	٦٥	٣٦٩	٢٠٣	٢٨	٦٦٥	٣٣٣

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

- (١) المديرية العامة لتربية محافظة البصرة، التخطيط التربويّ، شعبة الإحصاء، الكرّاس الإحصائيّ للمدارس، (٢٠١٦).
- (٢) سلمان مغماس عبّود، استعمالات الأرض التعليميّة وتباينها المساحيّ في مدينة البصرة، (١٩٧٧-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢: ص ٨٨.
- (٣) عبّاس عبد الحسن كاظم العيدانيّ، تباين التوزيع المكانيّ للخدمات المجتمعيّة في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، الصّفحات (٧٩، ٨٢، ٨٥).

* شُيِّدت أوّل مدرسة ابتدائيّة في البصرة عام (١٩٠٧)، وسمّيت بمدرسة الائتّاد والترقيّ، الواقعة في البصرة القديمة (حيّ المهلب حالياً). يُنظر: تربية محافظة البصرة، التخطيط التربويّ، شعبة الإحصاء، الكرّاس الإحصائيّ للمدارس لعام ٢٠١٥.

د. الخدمات الترفيهية

يُعدُّ تخطيط المناطق الترفيهية وفق المتطلبات والإمكانات وحسب المراحل الزمنية، ركيزة أساسية لتخطيط الخدمات الترفيهية ضمن نسيج المدينة؛ إذ إنَّ الزيادة السكانية يرافقها عادةً تطور وسائط النقل، ما يستدعي تخصيص مناطق محدَّدة ضمن نسيج المدينة لأخذها مناطق ترفيهية، وهنا لا بدَّ من توافق بين المساحة المخصَّصة للخدمات الترفيهية مع الحجم السكانيِّ للحَيِّ السَّكَنِيِّ^(١)، بلحاظ أنَّ الخدمات الترفيهية عادةً ما توافر فرص الراحة والجمالية، وتُعدُّ متنفساً طبيعياً، وهذه المزايا حفزت الجهات التخطيطية على توقيع الخدمات الترفيهية بكلِّ أرجاء المدينة بما ينسجم مع الحجم السكانيِّ لتلك الأحياء^(٢). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التصاميم الأساسية للمدن، لاسيما مدينة البصرة، التي تطوَّرت الحياة الاجتماعية فيها بشكل سريع ومتنوع، ولكون مقتضيات العمل في المدن تتطلَّب ساعات محدَّدة؛ لذلك لا بدَّ من توافر أماكن ترفيهية، وهذا الأمر يقع على عاتق الجهات التخطيطية، وهذا ما سيتمُّ بحثه بشكل موسَّع خلال الفصل الرابع.

يُلاحظ من الجدول (١٤) أنَّ الخدمات الترفيهية سجَّلت مساحة (١٢٥ هكتاراً) بنسبة (١,٨٪) من مجموع مساحة المدينة الكلية لعام (١٩٧٧)، ونسبة (٣,١٠٪) من مساحة الاستعمالات الخدمية. أمَّا التوقيع المكاني لها، فقد تمثَّلت في حيِّ المعقل؛ إذ شكَّلت النسبة العظمى لهذه الخدمات، منها: (ملعب الميناء، متنزه الشهداء، مدينة الألعاب)؛ في حين توزَّعت الخدمات الترفيهية على الأحياء

(١) محسن عبد الصَّاحب المظفر، جغرافية المدن: ص ٢١٠.

(٢) عبد الجليل ضاري عطا الله، المناطق الخضراء مفهومها وأهميتها، مجلَّة المخطَّط

والتنمية، العدد (٤)، ٢٠٠٥: ص ٨٥.

المستحدثة، لاسيّما التي تقع خارج المنطقة المركزيّة، كما في أحياء (الحسين، الخليج، الربيع) خريطة (١٨).

هـ . الخدمات الصّحيّة

تُعدّ الخدمات الصّحيّة من الخدمات المهمّة التي تقدّمها المدينة لسكّانها وسكّان إقليمها، وهي تشغل حيّزاً مساحياً من المدينة، وفي الوقت نفسه لها أهميّة كبيرة عند سكّان المدن؛ كونها تتعلّق بصحّة الفرد والمجتمع، وهذا يدلّ على اهتمام الجهات المختصة بهذه الخدمة الأساسيّة.

خُصّصت في المدينة مساحة محدّدة للخدمات الصّحيّة (٦٢ هكتاراً)، بنسبة (٠,٩٪) من مساحة المدينة الكليّة، و(٥,١٪) من مجموع استعمالات الأرض الخدميّة. ويُشير جدول (١٨) وخريطة (١٩) إلى أنّ مدينة البصرة احتوت على (٤٦) مؤسّسة صحيّة يعمل فيها (٢٩٠٨ شخصاً)^(١)، منها (٥) مستشفيات حكوميّة، وهي: مستشفى الجمهوريّ، أُسّست عام (١٩٢٤)، ويدلّ توزيعها المكانيّ أنّها ضمن حيّ الكفاءات؛ ومستشفى الموانئ افتتحت عام (١٩٦٤)، الواقعة في حيّ المعقل، ومستشفى ابن غزوان للولادة، أُسّست عام (١٩٧٣) ضمن حيّ عمان؛ إلى جانب وجود (٤٢) مركزاً صحيّاً، و(١٤) مؤسّسة صحيّة تخصّصيّة^(*)، أمّا التوزيع المكانيّ لهذه المؤسّسات، فقد توطنت في العديد

(١) عبد الحسين جواد السريح، التركيب الداخليّ لمدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة: ص ٢٢٢.

(*) المراكز التخصّصيّة تشمل: (مركز طبّ الأسنان، التأهيل الطّبيّ، مركز الحساسيّة والربو، التدريب الصّحّيّ، مختبر الصّحّة العامّة، قسم الصيدليّات، استشاريّة الأمراض الصّدرية... إلخ).

من الأحياء السكّنية: (الحسين، الجمعيات، المعقل، العشار، سعد والكفاءات، بريهة، الزهور، العشار، الأصمعي، الهادي)، ويُعزى ذلك إلى الزيادة المتنامية للمؤسّسات الصحيّة التي واكبت الزيادة السكّانية الكبيرة بفعل الزيادة الطبيعيّة والهجرة في المدينة، التي سجّل عدد السكّان حسب تعداد (١٩٧٧) (٤٣١٧١٧) ألف نسمة، هذا من جهة، ونشاط منظّمة الصّحة العالميّة ودورها في تقديم المساعدات والخبرات الصحيّة للدول النامية، ومنها العراق، من جهة أخرى. رافق ذلك زيادة ميزانية العراق في عقود الستّينيات والسبعينيات من القرن الماضي على أثر تأمين النفط وتصديره، وهذا ما يفسّر اهتمام الجهات المعنية بتطوير الواقع الصحيّ في عموم العراق، ومن ثمّ أصبحت مدينة البصرة الرائدة في زخم أعداد المستشفيات والمراكز الصحيّة فيما لو قورنت مع المحافظات الجنوبية، فضلاً عن وجود المستشفيات الأهليّة، مثل: مستشفى الفحّام، ومستشفى السّعديّ، إلى جانب ذلك وجود عيادات الأطباء والصيدليّات الخاصّة التي تركّزت بصورة مباشرة في المنطقة التجاريّة.

جدول (١٨)

أعداد المستشفيات والمراكز الصّحيّة والتخصّصيّة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

المراكز التخصّصيّة	المراكز الصّحيّة	مستشفى خاص	مستشفى عام	المراحل الزمّية
١٤	١٥	٢	٣	١٩٧٧
١١	٥	٣	٤	١٩٨٩
٥	٢٥	٣	-	٢٠٠٢
١٩	٣٩	٥	٧	٢٠١٦

المصدر: من عمل الباحث اعتماد على:

- (١) دائرة صحّة البصرة، قسم التخطيط وتنمية الموارد، شعبة السّياسات والتخطيط الصّحّي، بيانات غير منشورة، (٢٠١٥).
- (٢) عادل عبد الأمير عبّود، التحليل الجغرافي للخدمات الصّحيّة في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة البصرة، (٢٠١٢)، ص ٤٣.
- (٣) عبّاس عبد الحسن كاظم العيداني، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعيّة في مدينة البصرة، كليّة الآداب، جامعة البصرة، (٢٠٠٢)، الصّفحات (٩٢، ٩٣، ١٠٢).

و. الخدمات الدّينيّة

أدّت الخدمات الدّينيّة دوراً رياديّاً في إنشاء المدن وتطوّرها، وهذا الأمر انعكس على طراز العمارة وتوزيع استعمالات الأرض، وأنظمة شوارعها، فضلاً عن عامل مشجّع على جذب الوظائف الأخرى، لاسيّما التجاريّة والسكّنية^(١)؛ لكون المساجد الخليّة الأولى للبناء الاجتماعيّ للعائلة والجماعة، وبوصفه أداة صهر المؤمنين، ومن ثمّ يمثّل مركزاً روحياً للممارسة الشعائر والعبادات التي تربط المخلوق بالخالق^(٢).

(١) خالص الأشعب، المدينة العربيّة التطوّر والوظائف والبنية والتخطيط، كليّة الآداب،

جامعة بغداد، ١٩٨٢: ص ٨-٩.

(٢) سلمان مغامس عبّود، الخدمات الدّينيّة وتوزيعها المكانيّ وكفاءتها الوظيفيّة في مدينة

البصرة، مجلّة أوروبك للعلوم الإنسانيّة، المجلّد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤: ص ٢٥٨.

تمثلت الخدمات الدينيّة في مدينة البصرة بالمساجد والحسينيّات والكنائس والمقابر والمزارات، التي تستقطب السكّان لغرض أداء المراسم والشعائر الدينيّة والعبادة، فضلاً عن تواجد المقابر ضمن نسيج المدينة، لهذا شغلت المساحة الخدمات الدينيّة (١٢ هكتاراً) نسبة (٠,٢) من مساحة المدينة المعمورة، وبنسبة (١٪) من مساحة الاستعمالات الخدميّة، ومن ثمّ، فهي تشكّل حيزاً صغيراً جداً إذا ما قورنت بأهميّتها. ففي عقد السبعينيّات، احتوت المدينة على (٣٤) مسجداً و (٣) حسينيّات^(١)، ويبدو من تتبّع خريطة (١٩)، التي تمثل التوزيع الجغرافي للخدمات الدينيّة، أنّ ما نسبته (٥٠٪) منها تركّزت ضمن منطقة البصرة القديمة، لاسيّما في أحياء: (المهلب، الفراهيديّ، التحرير، الصمود)، وهذا التوزيع له ما يبرّره؛ لكونها النواة الأولى التي تكوّنت منها المدينة؛ إذ كان هذا النمط سائداً في المدن الإسلاميّة؛ إذ يكون المسجد أولاً، وبجواره دار الحكم، وحوّلها مساكن للسكّان والأسواق. في حين توزّعت باقي المساجد والحسينيّات على أحياء: (العشار، الحسين، المعقل، الأبلّة.. إلخ)، فضلاً عن وجود (٣) مقابر، إحداها مقبرة الإنكليز في محلة الجنينة (حيّ الأندلس حالياً)، والأخرى في المشراق والعباسي، والثالثة قرب مستشفى الجمهوري، هذا إلى جانب وجود كنيستين، تقع الأولى في حيّ العشار، والأخرى في حيّ الزهور.

٥. الأراضي الزراعيّة

استفادت الدّراسة من تقنيات الاستشعار عن بعد من خلال المرئيّات الفضائيّة للقمر الاصطناعيّ (لاند سات) في تحديد الموقع الحقيقيّ للأراضي الزراعيّة لمدينة البصرة عام (١٩٧٧)، وذلك باتّباع الطريقة التطبيقية، التي تمثلت

(١) مديرية الوقفين الشّيوعيّ والسّنيّ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥.

بمعامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) ضمن برنامج (ERDAS) الذي لديه القدرة التحليلية على فرز الأراضي الخضراء عن باقي استعمالات الأرض الأخر، وذلك عن طريق حساب قيمة الإشعاع المنعكس بواسطة المتحسّسات الموضوعة على القمر الاصطناعي؛ إذ كلّما كان الإشعاع المنعكس أشدّ بياضاً كان ذلك يشير إلى كثافة النبات، وهكذا تتدرّج كثافته حسب اللون، فضلاً عن التمييز البصريّ للمرئية الفضائية؛ إذ أعطت هذه الميزة إمكان معرفة التوقيع المكانيّ لبساتين النخيل فضلاً عن حساب مساحتها، وبهذا الشأن يشير جدول (١٢) إلى أنّ مساحة بساتين النخيل بلغت (٢٠٢٨ هكتاراً) بنسبة (٩, ٢٩٪) من مساحة المدينة الكلّية، وتعدّ هذه النسبة كبيرة فيما لو قورنت مع استعمالات الأرض الحضريّة (السكّنية، الصّناعيّة، التجاريّة، الخدميّة)؛ ويُعزى ذلك إلى تعاطي القوانين الصارمة -آنذاك- بعدم التجاوز على البساتين الزراعيّة لعموم أراضي العراق، والبصرة واحدة منها، من جانب، ولضعف قدرة الجهات المعنية على استملاكات الأرض نظراً إلى قلة التخصيصات الماليّة في تلك المدّة من جانبٍ آخر^(١). فتلك القوانين المذكورة، وضعف الإمكانيات المادّيّة للجهات المعنية، حالت دون استملاكها، ما يعني بقاء العديد من الأراضي الزراعيّة ضمن حدود المدينة، علماً أنّ أغلب الأراضي في مدينة البصرة تعود ملكيّتها إلى الأوقاف والأملاك الأميريّة والأملاك الخاصّة. أمّا بخصوص التوقيع المكانيّ بحسب ما تُشير إليه خريطة (٢٠)، فتمثّل في معظم أجزاء المدينة، وخير دليل يُمكن ملاحظتها بشكل كثيف في المناطق الجنوبيّة للمدينة والملاصقة مع قضاء أبي الخصيب، فضلاً عن أجزاء من أحياء: الرفادين، الميثاق، الأندلس، كوت الحجّاج.

(١) محسن عبد الصّاحب وزميلة عمر الهاشمي، جغرافية المدن: ص ٢٠٧.

٦. الفضاءات المفتوحة

المقصود بالفضاءات المفتوحة هي أراضٍ غير مستغلّة للمدن تأتي نتيجة لتخطيط مسبق من قبل الجهات التخطيطية، وذلك بتخصيص أراضٍ فارغة ضمن نسيج المدينة، بمعنى أدقّ ضمن تصميمها الأساس والمقترح للتوسّع المستقبلي، كأن تكون خدمات أو توسّع سكني مستقبلي، ومن ثمّ فهي عرضة للتوسّع وإملاء الفراغات فيها وفق متغيّرات عديدة، منها: سياسية، واقتصادية.. إلخ.

شغلت الفضاءات المفتوحة ما يقارب نصف مساحة المدينة (٩, ١٤٤٧ هكتاراً)، وبنسبة (٣, ٢١٪)، وهو محور الدراسة؛ لكونه المناطق التي تغيّرت فيه استعمالات الأرض السكنية.

ثانياً: استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٧٨-١٩٨٩)

تبدأ هذا المرحلة بعد عام (١٩٧٧)، وهي استمراراً للمرحلة التي سبقتها؛ إذ حدثت تغيّرات في مساحة المدينة، ونموّ واضح لاستعمالات الأرض، هذا فضلاً عن ظهور أحياء جديدة أو على الأقلّ تحوّل البعض منها من محلات سكنية إلى أحياء، بعدما كانت محلات سكنية صغيرة. يتّضح من الجدول (١٩) وشكل (٩) أنّ استعمالات الأرض الخدمية احتلت المكانة الأولى من حيث المساحة المخصّصة (٢١٩٢ هكتاراً) بنسبة (٧, ٢٨٪)، تلاها الاستعمال السكني بمساحة (٢٣٤٠ هكتاراً)، وبنسبة (٧, ٣٠٪)، وهكذا نزولاً لبقية استعمالات الأرض الأخرى، يُنظر خريطة (٢١).

جدول (١٩)

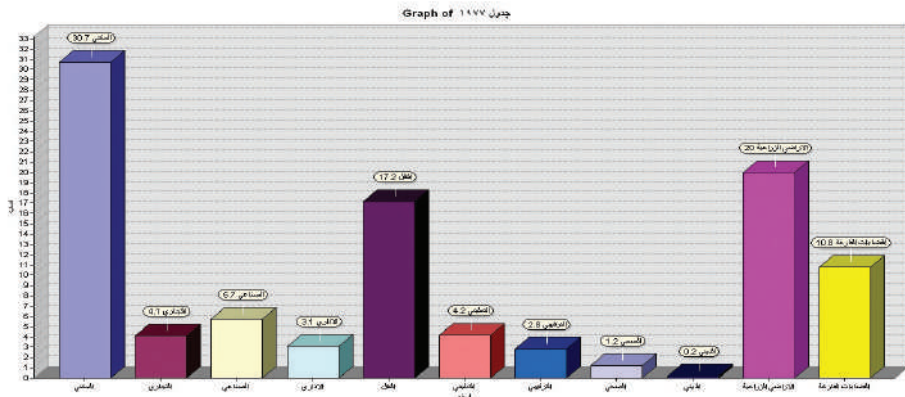
استعمالات الأرض الحضريَّة في مدينة البصرة ومساحتها لعام (١٩٨٩)

ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	٢٢٤٠	٣٠.٧
٢	التجاري	٣١١	٤.١
٣	الصناعي	٤٣٨	٥.٧
٤	الخدمي		
	أ الإداري	٢٣٣	٣.١
	ب النقل	١٣١٦	١٧.٢
	ج التعليمي	٣٢٢	٤.٢
	د الترفيهي	٢١٢	٢.٨
	هـ الصحي	٩١	١.٢
	و أبنية دينية	١٨	٠.٢
٥	الأراضي الزراعية	١٥٢٣.٤	٢٠
٦	الفضاءات المفتوحة	٨٢٤.٢	١٠.٨
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٧٦٢٨.٦	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 9.3-10.2، وبرنامج ERDAS

شكل (٩)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)



المصدر: جدول (١٩)

١. الاستعمال السّكني

يُلاحظ من خلال الجدول (١٩) أنّ الاستعمال السّكني قد احتلّ مساحة (٢٣٤٠ هكتاراً) بنسبة (٣٠,٧٪) من مجموع مساحة المدينة الكليّة، لذلك يشكّل الصّدارة في المساحة بعد الاستعمالات الخدميّة. ويُلاحظ أنّ المرحلة الثانية لا توازي في تطوّرها عقد السبعينيّات، التي تُعدّ قفزة نوعيّة في حياة المدينة، وفي كلّ المجالات الاقتصادية والاجتماعيّة، لاسيّما بعد ازدياد الدخل القوميّ من عائدات النفط، ومن ثمّ، فإنّ توجّه الجهات المعنيّة كان يستمد إلى نظرة مستقبلية للمدينة من خلال سياسة بناء التجمّعات السّكنيّة، أو توزيع قطع سكنيّة. شمل التوزيع المكانيّ للاستعمال السّكنيّ وفق هذه المدّة في الأحياء الجديدة، مثل: (العامل، السّلام، التأميم، الموقّية - لاسيّما البناء الجاهز -، الكفاءات، الأندلس، العبّاس، الفيحاء ..، وغيرها)، فضلاً عن شروع الجهات المعنيّة بتطبيق واجهة

حضارية غير مسبوقة في المدينة، وهي البناء العمودي، كما في أحياء: (الموقّية، الأصمعي)، والغاية اختزال المساحة، وتوطين شريحة كبيرة من الموظّفين العاملين ضمن مؤسّسات الدولة، لكن تيّارات الهجرة الوافدة، وعلى وجه الخصوص من قضاء الفاو خلال الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات، أسهم في استغلال تلك العمارات، على الرّغم من كونها غير كاملة البناء آنذاك، يُنظر خريطة (٢٢). خلاصة القول، حدث تغير في البنية السكّنية ما بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٩) حسب ما ورد، على الرّغم من ظروف الحرب العراقية-الإيرانية القاهرة، لكنّ ذلك لا يعني توقّف العمران في مدينة مهمّة مثل مدينة البصرة.

٢. الاستعمال التجاري

إنّ العمل الدؤوب والجهود الذي بذلتها بلدية البصرة أسهمت بشكل أساس في استملاك العديد من الأراضي التي تعود ملكيتها إلى (الأوقاف، وزارة المالية)، لاسيّما في عقود الخمسينيات إلى الثمانينيات، وهذا من شأنه استحداث العديد من الأحياء السكّنية لغرض مواكبة الزيادة السكّانية المتنامية بفعل الهجرة، والزيادة الطبيعية سالفة الذكر، وفي مختلف الجهات، لاسيّما الغربية والشمالية والجنوبية، ومن ثمّ أعطى هذا الأمر بعداً مساحياً للمدينة، ولغرض مواكبة الاتّساع المساحي، والمتمثّل في الأحياء السكّنية الجديدة، شجّع ذلك على استحداث مؤسّسات تجارية في مناطق تقاطع الطّرق، أو ضمن الأحياء السكّنية، ويبدو ذلك جلياً في أنّ الاستعمال التجاريّ شغل مساحة (٣١١ هكتاراً)، ما يُعادل (٤,١ ٪)، وهي نسبة مرتفعة عن النصف للمرحلة السابقة. في ضوء ذلك، شغل التوقيع المكانيّ للمؤسّسات التجارية ما بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٩) الأحياء السكّنية: (الجمعيات، الأصمعي، الرافدين، الميثاق، الشعلة، القاهرة، الربيع، الحسين)، مع

توسيع سوق الجمهورية ليشمل (٢٣٠) مؤسّسة تجارية^(١)، خريطة (٢٣).

٣. الاستعمال الصنّاعي

يُعدُّ عقد السبعينيات نقطة تحوّل في الجانب الصنّاعي للمدينة؛ إذ تركّزت معظم الصنّاعات ضمن المنطقة التجارية، لاسيّما الصنّاعات الصّغيرة، أمّا بخصوص الصنّاعات الكبيرة، فقد تركّزت بالقرب من طرق النقل البعيدة عن المركز؛ بسبب حاجتها إلى مساحات كبيرة، وانخفاض الإيجارات، كما مرّ ذكره سابقاً، وهذه إشارة واضحة إلى أنّ المدينة تمتلك مقومات أعطتها الأفضليّة في امتلاك النسبة العظمى من تلك المؤسّسات، لكن -ومع بداية عقد الثمانينيات (١٩٨٠-١٩٨٨)- تأثرت المؤسّسات الصنّاعيّة بالدرجة الأساس بسبب الحرب العراقيّة الإيرانيّة، وما أصابها من شلل لمعظم المؤسّسات الصنّاعيّة باستثناء الصنّاعات الأساسيّة ذات المساس بحياة سكّان المدينة والإقليم، ومن ثمّ لم تزد المساحة المخصّصة للاستعمال الصنّاعيّ إلاّ بنسبٍ بسيطةٍ؛ إذ سجّلت المساحة (٤٣٨ هكتاراً) بنسبة (٧, ٥٪) من مساحة المدينة الكلّيّة. سجّل عدد المؤسّسات الصنّاعيّة لعام (١٩٨٩) (٢٢٦٠) مؤسّسة بمجموع عدد العاملين (٦٩٨٤) عاملاً، وكان نصيب المؤسّسات الكبيرة (١٦) مؤسّسة (يتراوح عدد العاملين لكلّ مؤسّسة ٢٩ عاملاً)، و (١٥) مؤسّسة متوسّطة -يتراوح عدد العاملين ما بين ٩-٢٩ عاملاً-)، أمّا عدد المؤسّسات الصّغيرة، فسجّلت (٢٢٢٩) مؤسّسة^(٢). وبخصوص التوزيع المكانيّ للمؤسّسات الصنّاعيّة، فلم تتغيّر عن المرحلة التي

(١) رجب بركات: ص ٨٤١.

(٢) كفاية عبد الله عبد العباس، الخدمات الصنّاعيّة لمدينة البصرة، رسالة ماجستير، غير

منشورة: ص ٢٤.

سبقتها، ما عدا إضافة بعض المؤسسات، مثل المؤسسات الصّغيرة في المنطقة التجارية المركزيّة (العشّار، الزهور)، فضلاً عن أماكن متفرّقة من الأحياء السكّنية، ومؤسّسة أخرى للصناعات الكبيرة، ألا وهي مؤسّسة التصنيع العسكريّ في حيّ الأمن الداخليّ، التي استُخدمت للصناعات العسكريّة، خريطة (٢٤).

٤. استعمالات الأرض الخدميّة

سجّلت مساحة الاستعمالات الخدميّة لعام (١٩٨٩) (٢١٩٢ هكتاراً)؛ إذ احتلّت المرتبة الأولى طرق النقل بمساحة (١٣١٦ هكتاراً)، ونسبة (١, ٦٠٪)، وأدنى مساحة سجّلت للخدمات الدّينيّة بواقع (١٨ هكتاراً) بنسبة (٠,٨ ٪)، كما يُشير إلى ذلك الجدول (٢٠)، وخريطة (٢٥)، وكالاتي:

جدول (٢٠)

مساحة استعمالات الأرض الخدميّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)

النسبة %	المساحة هكتار	الاستعمالات الخدميّة	
١٠,٦	٢٢٢	الإداري	أ
٦٠,١	١٣١٦	النقل	ب
١٤,٧	٣٢٢	التعليمي	ج
٩,٧	٢١٢	الترفيهي	د
٤,١	٩١	الصحي	هـ
٠,٨	١٨	الخدمات الدّينيّة	و
١٠٠	٢١٩٢	المجموع	

المصدر: جدول (١٩).

أ- الخدمات الإداريّة

تركّزت الغالبية العظمى من المؤسسات الإداريّة أو الخدميّة ضمن مركز المدينة، وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها تركّز عدد كبير من تلك المؤسسات فيها، وليس لها مثيل لبقية أفضية محافظة البصرة، ومن ثمّ تقوم هذه المؤسسات

بالأعمال الإدارية المختلفة؛ إذ تمثلت في المؤسسات الإدارية: (محافظة البصرة، مديرية الشرطة، مديرية البلدية، مديرية الوقف السني، محكمة البصرة، الكهرباء، الزراعة، الصناعة، وغيرها)، شغلت الخدمات الإدارية مساحة (٢٣٣ هكتاراً) بنسبة (٣,١٪) من مساحة المدينة، ونسبة (٦,١٠٪) من مجموع الاستعمالات الخدمية، وتعد هذه النسبة كبيرة نوعاً ما عن سابقتها التي بلغت (١٪) من مساحة المدينة لعام (١٩٧٧)، وهذا دليل واضح على أهمية المدينة وبعدها الإقليمي، فضلاً عن تناسبها مع الاتساع المساحي للمدينة. ومن ملاحظة الخريطة (٢٦) يبدو أن المؤسسات الإدارية توزعت بشكل أساس في مركز المدينة، والبقية تناثرت ضمن أحيائها الأحدث، لتلبي متطلبات السكان، وتسهيل إنجاز معاملاتهم، والغاية الأسمى اختصار الوقت والجهد لهم.

ب- طرق النقل

لقد جاء نمو مدينة البصرة واتساع أطرافها متوافقاً مع امتداد محاور طرق النقل والمواصلات؛ إذ أسهمت بلدية البصرة بعد استحصال الموافقات الرسمية لاسيما استملاكات الأراضي من الجهات صاحبة العلاقة بالمباشرة بتبليط العديد من الشوارع، سواء كانت رئيسة أو ثانوية أو فرعية، لتطال العديد من الأحياء السكنية، وكما أشرنا سابقاً، فإن بلدية البصرة أسهمت وبشكل أساس بتبليط العديد من الشوارع ما بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٠)، وما تلاها من سنوات غيرت من وجه المدينة؛ إذ تحول أغلب شوارعها إلى معبدة بعدما كان البعض منها ترابية، كما في أحياء: (الجمعيات، الجمهورية، عتبة بن غزوان، القادسية، الخضراء، الربيع، الجزائر، الجمعيات، وغيرها)، هذا إلى جانب فتح واستحداث شوارع جديدة، على سبيل المثال: (فتح شارع محاذي لكوت الحجاج، إكمال شارع المرور

السريع، وغيرها)، هذا إلى جانب توسيع العديد من الشوارع لغرض استيعاب حركة المرور، مثل: شارع دينار، وإكمال استملاكات شارع الجزائر، وفتح وتبليط الشّارع الواقع على ضفّة نهر الخورة، وغيرها من المشاريع التي لها صلة بتبليط شوارع المدينة^(١).

شغلت مساحة طرق النقل (١٣١٦ هكتاراً) بنسبة (٢، ١٧٪) من مجمل استعمالات الأرض في المدينة، ونسبة (١، ٦٠٪) من الاستعمالات الخدمية، يُنظر خريطة (٢٦)، وهي نسبة كبيرة نسبياً إذا ما تمّ مقارنها مع المدة التي سبقتها، فقد سجّلت نسبتها (٨٪) من مساحة المدينة لعام (١٩٧٧)، وهذا يدلُّ على تأثير طرق النقل في استحداث أحياء جديدة من هيكلية المدينة تحتلُّ مساحات متفاوتة، وحسب منظور الجهات المختصة.

ج- الخدمات التعليمية

من الملاحظ خلال هذه المدة الزيادة المساحية المخصّصة للخدمات التعليمية لتشغل (٣٢٢ هكتاراً) بنسبة (٢، ٤٪) من استعمالات الأرض، ونسبة (٧، ١٤٪) من الاستعمالات الخدمية، ويُعزى سبب ارتفاع المساحة المخصّصة للخدمات التعليمية إلى تشييد جامعة البصرة موقع (كرمة عليّ)، الواقعة شمال المدينة، عقد الثمانينيات، وهذا يُعدُّ مؤشراً لتلك الزيادة في المساحة إلى جانب الزيادة العددية والمساحية للمدارس، التي بلغت (١١٦) مؤسّسة تعليمية تمثّلت بـ (٣٤) مدرسة لرياض الأطفال، و(٣٨) مدرسة ابتدائية، و(٤١) مدرسة ثانوية وإعدادية التجارة المسائية الواقعة في حيّ الساعي التي أنشئت عام (١٩٨٣). جدول (١٧). أمّا بخصوص التوزيع المكاني للمؤسّسات التعليمية، فيبدو من تحليل خريطة (٢٧)

(١) رجب بركات، ص ٨٧٦-٨٧٧.

الناجمة من التفسير البصري لخرائط مديرية المساحة العامة (١٩٨٩) نتوصل إلى حقيقة مفادها أن التوزيع المكاني شمل أغلب الأحياء السكنية، لاسيما الأحياء الأحدث، كما في حيّ (الحسين، الشعلة، الزهراء، المحارب، وغيرها).

د- الخدمات الترفيهية

شغلت الخدمات الترفيهية مساحة (٢١٢ هكتاراً) بنسبة (٨, ٢٪) من المساحة الكلية للمدينة، ونسبة (٩,٧٪) من مساحة الاستعمالات الخدمية؛ إذ اشتملت على إنشاء العديد من المتنزهات الصغيرة، مثل متنزه (الجبيلة، الشعلة، الهادي)، ومتنزهات أخرى توزعت على أغلب الأحياء السكنية في المدينة، التي وزعت في أماكن يسهل الوصول إليها من قبل سكان الحيّ السكني، فضلاً عن المتنزهات العامة كما في متنزه السراجي (حيّ الربيع)، الذي يحتوي على مستلزمات للترفيه، مثل كازينو ومسبح وحوض كبير للنافورات افتتح عام (١٩٧٨).

وتمّ -أيضاً- إنشاء بعض الكازينوهات في العديد من الأحياء السكنية، أهمها كازينو الجبيلة، وكازينو في حيّ الحسين^(١). وفي الحقيقة، وعند تتبع التوزيع الجغرافي، يتضح أن توزيع المؤسسات الترفيهية لها خصوصية، فنرى انجذاب بعضها إلى داخل مركز المدينة، مثل: المطاعم، المسارح، دور السينما، وغيرها، والبعض الآخر عند أطرافها؛ لكونها تحتل مساحات كبيرة، ومن ثمّ تنجذب إلى الأراضي رخيصة الإيجار، مثل: مدينة ألعاب البصرة المشار إليها ضمن المدة (١٩٧٧)، وهناك مؤسسات تتداخل ضمن نسيج المدينة، مثل: الكازينوهات، الحدائق الصغيرة، مراكز الشباب، وغيرها، خريطة (٢٧).

هـ- الخدمات الصّحيّة

احتلّت الخدمات الصّحيّة مساحة (٩١ هكتاراً) بنسبة (٢, ١٪) من مساحة المدينة، ونسبة (١, ٤٪) من مساحة الاستعمالات الخدميّة، وهي في زيادة عن النّسبة التي شغلها خلال المدّة السّابقة، التي سجّلت (٢٪) على مستوى مساحات الاستعمالات الخدميّة، وهذا يعكس مدى التطوّر في المساحة المخصّصة لها؛ إذ وجدت ضمن هذه المدّة (٤) مستشفيات حكوميّة، و(٣) مستشفيات تعود للقطّاع الخاصّ، فضلاً عن (٥) مراكز صحّيّة، و(١١) مركز تحضّص، جدول(١٨)، وبالتأكيد فقد شغل توزيعها المكانيّ العديد من الأحياء السكّنية، لاسيّما الأحياء الأحدث، التي تركّزت معظم المؤسّسات الصّحيّة فيها، كما في أحياء: (الحسين، الجمعيّات، الأمن الداخليّ، القبلة). خريطة (٢٨).

و- الخدمات الدّيّنيّة

يتّضح من خريطة (٢٨)، التي تُشير إلى وجود (٨) مساجد، و(٢) من الحسينيّات^(١)، شغلت غالبيّتها في أحياء: (السّلام، الأبلّة، الشّعلة)، أمّا بخصوص المساحة، فقد شغلت (١٨ هكتاراً) بنسبة (٢, ٠٪) من مساحة المدينة، و(٨, ٠٪) من مساحة الاستعمالات الخدميّة.

٥. الأراضي الزراعيّة

شهدت نهاية عقد السّبعينيّات حاجة متزايدة على السكّن، وهي استجابة حتميّة للنموّ الطبيعيّ للسكّان؛ بفعل الولادات والهجرة من أفضية ونواحي البصرة، وكذلك من مراكز وأرياف المحافظات الجنوبيّة المجاورة لها في مراحل متعدّدة - كما أشرنا سابقاً-، رافق ذلك سهولة الحصول على القطع السكّنية من

(١) الوقيين السّنيّ والشيّعيّ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

الجهات صاحبة العلاقة، والمتمثلة ببلدية البصرة، التي أطلقت حملة استملاكات الأراضي، ومن ضمنها الأراضي الزراعيّة منذ الخمسينيّات، أسفرت بالنتيجة عن إعادة توزيع تلك الأراضي -بعد إفرازها- إلى المستحقّين، وهذا مبرّر واضح على انخفاض مساحة الأراضي الزراعيّة لصالح السّكن؛ إذ سجّلت (٤, ١٥٢٣ هكتاراً) بنسبة (٢٠٪) بعدما كانت تشكّل (٩, ٢٩٪) خلال المرحلة السّابقة لعام (١٩٧٧)، كما تُشير إلى ذلك خريطة (٢٩).

٦. الفضاءات المفتوحة

سجّلت المساحة المخصّصة للفضاءات المفتوحة (٤٥٥٢ هكتاراً) بنسبة (٤٢,٤٪) بعدما شكّلت نسبة (٤٩,٥٪) خلال المدة لعام (١٩٧٧). ويُعزى انخفاض مساحتها إلى الزيادة المساحيّة النسبيّة لاستعمالات الأرض الحضريّة، التي اقتطعت من فضاءات المدينة.

ثالثاً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة لعام (١٩٩٠-٢٠٠٢)

يشير الجدول (٢١) وشكل (١٠) إلى أنّ استعمالات الأرض الخدميّة مجتمعة تمثّلت بأعلى مساحة خُصّصت لها؛ إذ سجّلت (٢٧٧٠ هكتاراً) بنسبة (٢٧,٨٪) تلاها الاستعمال السّكنيّ بنسبة (٢٠,٨٪)، وتباينت المساحة المخصّصة لكلّ استعمال من استعمالات الأرض الأخرى بحسب النّسب المذكورة، يُنظر خريطة (٣٠).

جدول (٢١)

استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحاتها لعام (٢٠٠٢)

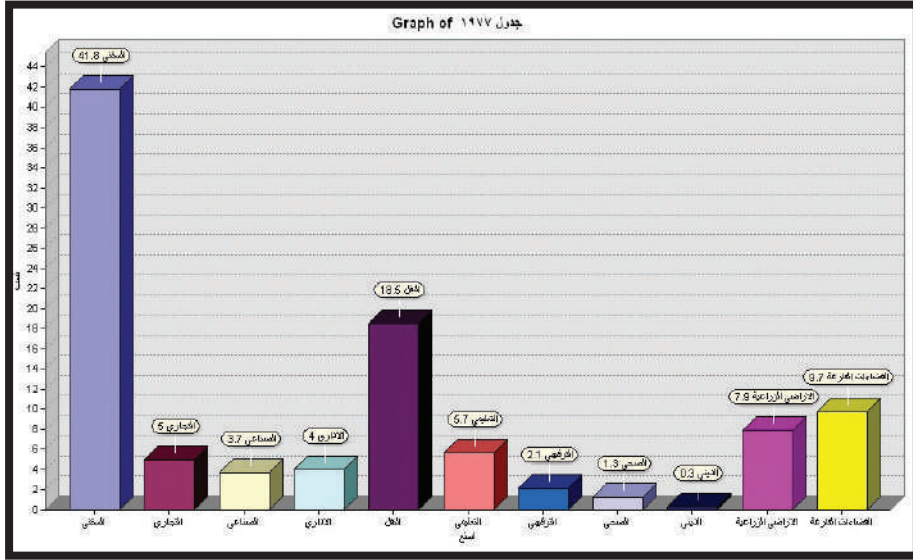
ت	نوع الاستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية %
١	السكني	٣٦٢٢	٤١.٨
٢	التجاري	٤٣٤	٥
٣	الصناعي	٣٢١	٣.٧
٤	الخدمي		
	أ الإداري	٣٥١	٤
	ب النقل	١٦٠٩	١٨.٥
	ج التعليمي	٤٩٣	٥.٧
	د الترفيهي	١٧٨	٢.١
	هـ الصحي	١١٥	١.٣
	و أبنية دينية	٢٤	٠.٣
٥	الأراضي الزراعية	٦٨٢.٢	٧.٩
٦	الفضاءات المفتوحة	٨٤٠.٣	٩.٧
	مساحة مدينة البصرة لعام ١٩٧٧	٨٦٧٩.٥	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 10.2 وبرنامج ERDAS 8.4

شكل (١٠)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)

المصدر: جدول (٢١) ومعطيات برنامج Arc Gis 10.2



١. الاستعمال السكّني

اتّسمت هذه المرحلة بالتفاوت النسبي للوحدات السكّنية، فقد تزامنت هذه المدّة مع انتهاء الحرب العراقيّة الإيرانيّة عام (١٩٨٨)، وما لبث لسكّان المدينة أن تنفّسوا الصّعداء، والنظر إلى حياة أفضل وذلك بالرجوع إلى مساكنهم، بعد حرب عنيفة دامت ثمان سنوات، تخلّلتها هجرة أغلب السكّان من المدينة إلى مناطق أخرى، فضلاً عن المحافظات الوسطى والجنوبيّة، والدّمار الذي طال أغلب مؤسّساتها، ومن ضمنها الوحدات السكّنية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية دخل العراق في مرحلة جديدة ألا وهي احتلال دولة الكويت عام (١٩٩٠)، وما نجم عنها من تداعيات اقتصاديّة أثّرت في جميع القطاعات والأنشطة؛ بسبب

فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وهذا ما يفسّر أنّ الاستعمال السكّنيّ شغل مساحة محدودة (٣٦٣٢ هكتاراً) بنسبة (٨, ٤١٪) بزيادة مقدارها (١٢٩٢ هكتاراً) بالمقارنة مع كانت عليه في عام (١٩٨٩)، وعند تمعّن النظر في تلك الزيادة، يتّضح لنا وقوف العديد من العوامل شجّعت وبشكل عامّ على زيادة الوحدات السكّنية ضمن هذه المرحلة، فمن جانبٍ شجّعت الدولة بدفع مبالغ مغرية لمن يقوم بجمع التجهيزات العسكرية المتواجدة ضمن ضواحي البصرة وتسليمها لها لتحريك النشاط الاقتصادي المتردّي -آنذاك- لاسيّما بعد انتهاء الحرب في عام (١٩٩١)؛ ومن جانبٍ ثانٍ حالات السلب للسّلع والبضائع إبّان الحرب، فقد أبرزت للواقع أناساً يملكون ثروات طائلة، وكان معظمهم من الأعمار الصّغيرة نسبياً، ومن جانبٍ ثالثٍ عودة المقيمين العراقيين الخارجين من الكويت بعد الحرب الذين يملكون أموالاً طائلة -أيضاً- زادت من قيمتها بعد انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي^(١)، هذه العوامل أعطت حافزاً لامتلاك وحدات سكنية لهم ضمن أحياء: (الأمن الداخليّ، المهندسين، البلديات، وغيرها)، وبالنظر إلى ضغط الحصار الاقتصاديّ على سكّان المدينة، انعكس ذلك على بيع القطع السكّنية التي تعود ملكيتها إلى شرائح مختلفة، ومن ثمّ استفاد منها العائدون من المقيمين والمتفعين بأسعار زهيدة، ما وفرّ لهم تشييد وحدات سكنية جديدة تداخلت ضمن النسيج الحضريّ للمدينة، يُنظر خريطة (٣١).

(١) ماهر يعقوب موسى، التحليل الجغرافيّ للوظيفة السكّنية في مدينة البصرة (١٩٧٧-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه: ص ١٦٢.

٢. الاستعمال التجاري

شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في الحجم المساحي للاستعمال التجاري، وهي متوافقة مع قاعدة معروفة في المدن، من أن التجارة لها الدور الأساس في حياتها، لاسيما المدن المهمة، ومنها مدينة البصرة؛ لذا تعدى مجال التجارة المركزية فيها حدود المدينة، وسيظل يتسع هذا الاستعمال كلما نمت المدينة.

بلغت مساحة الاستعمال التجاري (٤٣٤ هكتاراً)، ما يعادل (٥٪) من مساحة المدينة. أما بخصوص تصنيف الاستعمالات التجارية وتوزيعها المكاني، فيتضح من خريطة (٣٢) أنه جاء استمراراً للمراحل السابقة من حيث أن تجارة المفرد لا زالت تحتل الأماكن المركزية للمدينة؛ وذلك لقدرتها على دفع الإيجارات المرتفعة، ومنافسة باقي استعمالات الأرض لاسيما السكنية، في حين أن تجمع مخازن الجملة والشركات التجارية اتخذت مكاناً أوسع على هامش المنطقة التجارية، مستفيدة من رحابة الأرض وقيمتها المنخفضة، واللاف للنظر ضمن هذه المرحلة هو تعدد الأسواق وزيادة أعدادها، لاسيما تجارة التجزئة التي احتلت مكاناً مركزياً في كل حي سكني، لتمثل مراكز تجارية ثانوية، كما في أحياء: (الحسين، الشعلة، الأندلس، السلام، الأمن الداخلي، البلديات، وغيرها، إلى جانب مئات المؤسسات التجارية لتجارة المفرد المتناثرة على طول شبكة الشوارع الرئيسة والثانوية، التي امتازت بصغر حجم المؤسسة التجارية، وهي تمثل العلاقة بين المنتج والمستهلك، وتمتاز عادةً بالنشاط والحركة، وبهذا الشأن نجد أن هذه الأسواق والمؤسسات التجارية تمد سكان الأحياء السكنية المستفيدين بأغلب حاجاتهم اليومية، من دون الحاجة لقطع مسافات طويلة للحصول عليها من المنطقة التجارية المركزية.

٣. الاستعمال الصّناعي

لم يشهد الاستعمال الصّناعي ضمن هذه المرحلة تطوّراً ملحوظاً إذا ما قورن مع عقد التسعينيات، بل العكس، فقد سجّل انخفاضاً في المساحة المخصّصة له وبشكلٍ تدريجيٍّ؛ إذ شغل (٣٢١ هكتاراً)، بنسبة (٣٪)، وهو بذلك أدنى عمّا كان عليه لعام (١٩٨٩)، البالغة (٤،١٪)؛ ويُعزى ذلك إلى عمليّة الضغط الاقتصاديّ الناجمة عن الحصار الاقتصاديّ المفروض على البلد^(*)، ما انعكس على تركّز الصّناعات الصّغيرة ضمن المنطقة المركزيّة، والبعض الآخر صناعات تكميليّة انجذبت لبعضها بفعل التكامل الوظيفي، فضلاً عن تركّزها ضمن المراكز الثانويّة والمتمثّلة بالأسواق المنتشرة ضمن الأحياء السكّنية، مثل: (حيّ الجمهوريّة، الهادي، الحسين، وغيرها)، وشملت هذه الصّناعات: (الغذائيّة، المعدنيّة، ورش تصليح الأجهزة الكهربائيّة، النّجارة، تصليح السيّارات، وغيرها)، وهي متداخلة مع الاستعمال التجاريّ، أمّا بخصوص الصّناعات المتوسّطة والكبيرة، فقد شغلت مساحات أوسع من سابقتها؛ وبناءً عليه، خرجت من المنطقة التجاريّة المركزيّة لتحتلّ على جانبي الشوارع الرئيسيّة أو في أطراف المدينة، لاسيّما على شارع دينار، مثل: مصانع المياه الغازيّة، وشركة البصرة لطحن الحبوب في حيّ الخضراء، وكذلك صناعات أُخرى في حيّ الميثاق، وغيرها الكثير، أمّا أطراف المدينة، فتمثّلت بمحطّة كهرباء النجيبية الواقعة في حيّ خالد بن الوليد، خريطة (٣٣).

(*) لم يستطع الباحث الحصول على التركيب الصّناعيّ لمدينة البصرة ضمن هذه المرحلة؛ لذا أشارت الدّراسة إلى المساحة المخصّصة لها، والتوزيع المكانيّ ضمن حيّز المدينة.

٤. استعمالات الأرض الخدمية

يبدو من تتبع الجدول (٢٢) وخريطة (٣٤) أن استعمالات الأرض الخدمية احتلت مساحة (٢٧٧٠ هكتاراً) من مساحة المدينة الإجمالية، ونسبة (٩, ٣١٪)، وهذه المساحة والنسبة ماهي إلا مؤشّر واضح للتفاوت الحاصل بين الاستعمالات الخدمية، وتطورها بحسب المساحة والأهمية النسبية، وكالتالي.

جدول (٢٢)

مساحة استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)

النسبة %	المساحة هكتار	الاستعمالات الخدمية
١٢,٧	٣٥١	الإداري
٥٨,١	١٦٠٩	النقل
١٧,٨	٤٩٣	التعليمي
٦,٤	١٧٨	الترفيهي
٤,١	١١٥	الصحي
٠,٩	٢٤	أبنية دينية
١٠٠	٢٧٧٠	المجموع

المصدر: جدول (٢١).

أ. الخدمات الإدارية

شغلت الخدمات الإدارية مساحة (٣٥١ هكتاراً)، بنسبة (٤٪) من استعمالات الأرض في المدينة، و(١٢,٧٪) من الاستعمالات الخدمية، وهي في زيادة متواضعة عن المرحلة السابقة؛ إذ يتضح من خريطة (٣٥) أن المؤسسات الإدارية قد توزعت في العديد من الأحياء: (التأميم، الأصمعي، القائم)، وكذلك في منطقة الأكاديمية البحرية.

ب. طرق النقل

إنّ التفسير البصريّ الذي تمّ استنتاجه من المريّئة الفضائيّة لعام (٢٠٠٢) حمل في طيّاته العديد من التفسيرات الواضحة للمدينة، ومنها تطوّر شوارع المدينة ومرائب السيّارات، فبخصوص المرائب، فقد بلغت (٢٤) مرآباً، وأغلبها الأعظم تركّز في مركز المدينة حسب ما توضّحه خريطة (٣٥)، وهذا التوزيع له مبرراته (تمّ التعرّض إليه سابقاً)، فضلاً عن تركّز محطّات تعبئة الوقود البالغة (١٢) محطة، وكذلك العديد من الجسور التي تمّ تشييدها للمدّة الواقعة ما بين عقود الخمسينيّات إلى الثمانينيّات من القرن الماضي لتسجّل (٢٩) جسراً لمرور المركبات، و(٢٥) جسراً لمرور المشاة^(١)؛ ومع هذا، فقد شغلت طرق النقل مساحة (١٦٠٩ هكتار)، ما يعادل (٥, ١٨٪) من مجموع استعمالات الأرض الحضريّة، و(١, ٥٨٪) من مجموع الاستعمالات الخدميّة، لهذا تُعدّ مساحة واسعة إذا ما قورنت مع بقيّة الاستعمالات الأخر ما عدا السكّنية، وهذا دليل واضح في الزيادة المساحيّة المخصّصة لهذا النوع من الخدمات لتواكب الزيادة المطّردة للسكّان التي سجّلت وفق تعداد (١٩٩٧) (٦٥٨٧٦٠) ألف نسمة؛ لذا، فإنّ التغير الذي يُصيب استعمالات الأرض الحضريّة لا بدّ من أن يوكبه تغيّر في استعمال شبكة النقل والوسائط المستخدمة لذلك^(٢).

(١) حميد غالب عجيل السكّيني، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل الحضريّ): ص ٧٤.

(٢) صلاح حميد حبش الجنابي، التغيّر في استعمال الأرض حول المدينة العراقيّة: ص ٨.

ج . الخدمات التعليمية

انطلاقاً من مفهوم أن التعليم ليس مجرد عملية استهلاكية متمثلة بخدمة تؤدّيها للسكان، بقدر ما تكون عملية إنهاء بشري، وإعداد للقوى العاملة المدربة حتى تتعاطى في كل ميادين الحياة^(١)؛ لذلك نجد أن النظرة التقليدية التي تعبر عن الإنفاق على التعليم قد تبدلت، وهذا يدل على أن الخدمات التعليمية في مدينة البصرة قد شغلت مساحة (٤٩٣ هكتاراً)، بنسبة (٧,٥٪) من مساحة المدينة، و(١٧,٨٪) من مساحة استعمالات الأرض الخدمية لعام (٢٠٠٢)، وجاءت هذه الزيادة في أعداد المؤسسات التعليمية لتواكب الزيادة السكانية المضطردة في المدينة بفعل عوامل أشرنا إليها، ويعدّ هذا مبرراً واضحاً في تشييد العديد من المؤسسات التربوية لتلبي حاجة سكانها وسكان المناطق المحيطة بها. وفي حقيقة الأمر، وكما يتّضح من الجدول (١٧) أنّ مجموع المؤسسات التعليمية سجّلت (١٤٥) مؤسسة، تمثّلت في رياض الأطفال البالغة (٦) رياض، و(٩٠) مدرسة ابتدائية، و(٤٠) ثانوية، و(٩) معاهد مهنية وتجارية، بما يُعادل (٤٦) بناية، موزعة بشكل متباين لأغلب الأحياء السكنية وفق الأراضي المخصصة لها ضمن حيز المدينة، وعند النظر إلى خريطة (٣٦)، نلاحظ تركّز واضح للمؤسسات التعليمية التي تعبر عن استمراريتها للمراحل السابقة، وهذا ما يفسّر وجود مجموعة من الأبنية المدرسية ضمن الحي الواحد، كما في أحياء: (الشعلة، الخليج، الأصمعي، وغيرها).

(١) صلاح هاشم زغير وزميلة عادل مكّي، واقع الخدمات التعليمية في مدينة الناصرية، مجلّة جامعة ذي قار، العدد (٤)، المجلد (٢)، ٢٠٠٧: ص ١.

د . الخدمات الترفيهية

تشكّل الخدمات الترفيهية أصنافاً متباينة من حيث المساحة التي يشغلها، أو من حيث موقعها، أو مظهرها الخارجي؛ لذا مع زيادة مساحة المدينة الناتجة عن زيادة السكّان تطلّب ذلك تنوع الخدمات الترفيهية التي تقدّمها لسكّان المدينة، أو إقليمها المجاور. وفي ضوء ذلك احتلّت الخدمات الترفيهية مساحة (١٧٨ هكتاراً)، بنسبة (٢,١٪) من مساحة المدينة الإجمالية، و(٦,٤٪) من مجموع الاستعمالات الخدمية؛ إذ اشتملت هذه الخدمات على المنزّهات العامّة التي تقع على أطراف المدينة وحافاتها الخارجية، وذلك للاستفادة من رخص الأراضي وتوافرها، هذا إلى جانب حدائق الأحياء السكّنية التي تتّصف بصغر مساحتها وارتفاع كثافة استعمالها؛ إذ خصّص توقيعها المكاني وفق التخطيط القطاعي للأحياء السكّنية، كما في: (الحسين، الشعلة، الأصمعي، الجمعيات، وغيرها)، فضلاً عن مراكز الشباب والأندية الرياضية والمسارح، جدول (٢٣)، وخريطة (٣٦).

هـ. الخدمات الصحيّة

تشكّل الخدمات الصحيّة مكانة خاصّة لدى السكّان؛ لأنّها تهتمّ بشكل مباشر بالصّحة النفسيّة والجسميّة لهم، وهذا يدلّ على استثنائها بمساحة معيّنة من أرض المدينة، لاسيّما أنّها تحتلّ أفضل الأماكن في المدينة. ونظراً إلى تكامل الصّفات الإداريّة والاقتصاديّة فضلاً عن الصّحيّة في مدينة البصرة، فقد جعلها مركزاً مهماً للمؤسّسات الصحيّة والتخصّصيّة، لا تضاهيها في ذلك المناطق المحيطة بها من أفضية محافظة البصرة، بل حتّى المحافظات الجنوبيّة، وهي بذلك تقدّم خدماتها إلى سكّانها وسكّان الإقليم المجاور لها؛ إذ يتبيّن من الجدول (١٨)،

وخرائطه (٣٧) أنّ هذه المؤسسات شملت (٢٥) مركزاً صحياً، توزعت بشكل مثاليّ في أغلب الأحياء السكنية، كما في: (الأصمعي، الجمعيات، المنتزه، الميثاق، المحارب، وغيرها)، أمّا فيما يتعلّق بالمراكز التخصّصية البالغ عددها (٥) مراكز، فإنّها توزعت ضمن أحياء: (الكفاءات، المهلب).

إلى جانب ذلك، وُجدت العيادات الشعبية البالغة (٢٩) عيادة شعبية متّخذة من المراكز الصحية الأولية أماكن لها^(١)، فضلاً عن المئات من العيادات الخاصة، التي توزعت ضمن المنطقة التجارية المركزية، والبعض منها تركّز في الأحياء السكنية ذات الكثافة العالية، لاسيّما حيّ الحسين، الصمود.. إلخ.

شغلت المؤسسات الصحية مساحة (١١٥ هكتاراً)، بنسبة (٣،١٪) من مجموع استعمالات الأرض الحضرية، و(١،٤٪) من مجموع الاستعمالات الخدمية، ويتباين التوزيع المكاني لتلك المؤسسات بحسب الأحياء السكنية.

(١) عبّاس عبد الحسن كاظم العيداني، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة

جدول (٢٣)

الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)

ت	الخدمات الترفيهية	التوزيع المكاني حسب الاحياء السكنية
١	الثورة	المتنزه
٢	الجمعيات	الربيع
٣	حدائق مدينة الألعاب	المعقل
٤	حدائق مدينة ألعاب كورنيش العشار	العشار
٥	حدائق الأندلس	المعقل
٦	جزيرة السندياد	السندياد
٧	حدائق البصرة العائلي	الكرامة
أسم المركز		
١	مركز شباب المعقل	المعقل
٢	مركز شباب الأصمعي	الأصمعي
٣	مركز شباب الشهيد هشام	التميمية
٤	مركز شباب البصرة	الأندلس (الجنينة)
٥	مركز الرعاية العلمية	الأصمعي
الملاعب والاندية الرياضية		
١	نادي النداء الرياضي	الشعلة
٢	نادي البصرة الرياضي	السلام
٣	نادي المناء الرياضي	المعقل
٤	نادي الاتحاد الرياضي	العشار
٥	نادي الجنوب الرياضي	الصبود
٦	نادي المجرى الرياضي	المشاق
٧	نادي الرميّة الرياضي	الزهراء
المسارح		
١	يهو الادارة المحلية	الأندلس
٢	قاعة عتبة بن غزوان	الزهور

المصدر: عمل الباحث اعتماد على:

(١) عباس عبد الحسن كاظم العيداني، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، (١٩٩٨)، الصفحات (١٢٠، ١٢٢)، (١٢٥).

(٢) المريّة الفضائيّة لمدينة البصرة Quick Bird2 لعام (٢٠٠٢).

و. الخدمات الدّينية

تُعدُّ الخدمات الدّينية سمة أغلب مدن العالم، ومنها المدن الإسلاميّة؛ لكونها نابعة من طبيعة العلاقة بين الدّين والإنسان، المبنية على أساس المعتقد أو الرّوى^(١). ومع ذلك، فهي تؤكد المواضيع فقط دون المواقع، ومن ثمّ الأثر الواضح في نموّ المدينة وتطورها، وهذا يدلُّ على التغيُّر في المساحة لتسجّل (٢٤ هكتاراً)، بنسبة (٣،٠٪) من مساحة المدينة الإجماليّة، و (٩،٠٪) من الاستعمالات الخدميّة. سجّلت دور العبادة في المدينة حدود (٨) حسيّات، و (٨) مساجد، موزّعة بشكل غير متساوٍ في أحيائها السّكنيّة، كما موضّح في خريطة (٣٧).

٥. الأراضي الزراعيّة

سجّلت مساحة الأراضي الزراعيّة (٢٠, ٦٨٢ هكتاراً)، بنسبة (٩, ٧٪)؛ لذا سجّلت تناقصاً ملحوظاً، بفعل زيادة نسبيّة لتطور استعمالات الأرض الحضريّة، ومنها الاستعمال السّكنيّ، بعدما كانت تشكّل (٢٠٪) خلال المرحلة السّابقة لعام (١٩٨٩)، كما يُشير ذلك في خريطة (٣٨).

٦. الفضاءات المفتوحة

تناقصت مساحة الفضاءات لتسجّل (٤٢٩٨ هكتاراً) بنسبة (٤٠٪)، بعدما كانت تشكّل في عام (١٩٨٩)، نسبة (٤٢،٤٪).

رابعاً: استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

تمثّل هذه المرحلة تغيّراً كبيراً في استعمالات الأرض الحضريّة، وتمثّل هذا التغيُّر بحجم المساحة المخصّصة لكلّ استعمال، بحسب التفسير البصريّ للمرئيات

(١) صبري فارس الهيّتي، جغرافية المدن: ص ١٦٥.

الفضائيّة للقمرين (ايكونس، وكويك بيرد)، وبدقّة مكانيّة (١ متر، ٦٠ سم)، هذا إلى جانب الدّراسة الميدانيّة التي خُصّصت لها مدّة تجاوزت (ثمانية أشهر) من الزمن لغرض فرز كلّ استعمال من استعمالات الأرض، ومن ثمّ بيان الموقع الحقيقيّ لها، وصولاً إلى نتائج تمخّضت عنها بالنتيجة جداول وخرائط وإشكال. بيّن جدول (٢٤) وشكل (١١) أنّ الاستعمال السكّنيّ قد شغل مساحة كبيرة من المدينة تجاوزت نصف المساحة (٥٦٠٩,٧ هكتاراً)، بنسبة (٥٢,٢٪)؛ لذلك احتلّت المرتبة الأولى من دون منافس، إذا ما قورنت بالمساحات التي خُصّصت للاستعمالات الأخرى، وسجّلت الخدمات الدّينيّة أدنى مساحة (٣٨ هكتاراً)، بنسبة (٠,٤٪) من المساحة الإجماليّة للمدينة، يُنظر خريطة (٣٩).

جدول (٢٤)

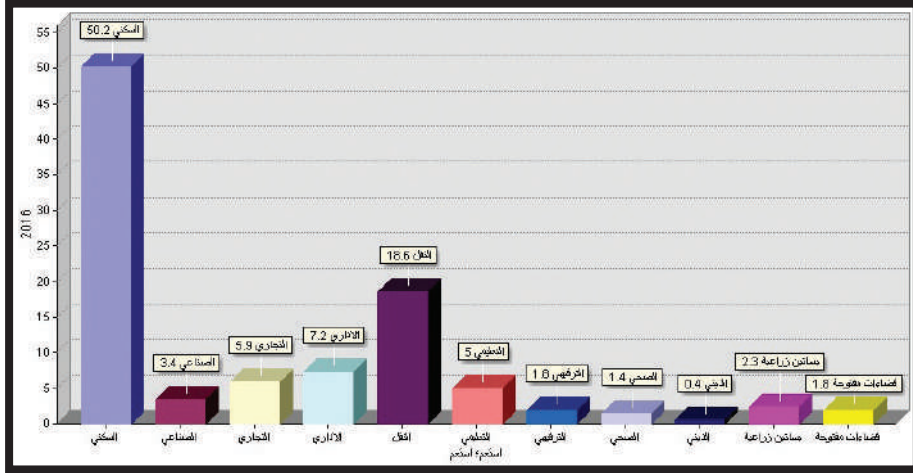
استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحاتها لعام (٢٠١٦)

ت	نوع الاستعمال	المساحة هكتار	النسبة %
١	السكّني	٥٦٠٩,٧	٥٢,٢
٢	التجاري	٦٣١	٥,٩
٣	الصناعي	٣٦٩	٣,٤
٤	الخدمية		
	أ الإداري	٧٧٥	٧,٢
	ب النقل	٢٠٠١	١٨,٦
	ج التعليمي	٥٣٣	٥,٠
	د الترفيهي	١٩٤	١,٨
	هـ الصحي	١٥١	١,٤
	و أبنية دينية	٢٨	٠,٤
٥	البساتين والأراضي الزراعيّة	٢٤٥	٢,٣
٦	الفضاءات المفتوحة	١٩٠,٣	١,٨
	مساحة المدينة الكلية	١٠٧٣٧	١٠٠

المصدر: المرئيّة الفضائيّة للقمر الاصطناعيّ (كويك بيرد)، ومديريّة بلدية البصرة.

شكل (١١)

النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)



المصدر: جدول (٢٤).

١. الاستعمال السكّني

شغل الاستعمال السكّني مساحة (٧, ٥٦٠٩ هكتار)، ما يعادل (٥٢,٢٪) من المساحة الإجمالية للمدينة، وبذلك أفرز العديد من تصنيف الوحدات السكّنية، على سبيل المثال لا الحصر: الوحدات السكّنية النسقية، الوحدات السكّنية القديمة، والسكن العشوائي، وغيرها، كما تُشير إلى ذلك خريطة (٤٠)، وهذا ما سيُناقش بشكل تفصيلي خلال الفصل الثالث بوصفه محور الدّراسة الحاليّة).

٢. الاستعمال التجاري

إن الصّورة الحاليّة للاستعمال التجاري في المدينة ما هو إلا انعكاس لحالة تطوره عبر عقود زمنيّة سابقة، وهذا له مدلول واضح في التصنيف الحالي؛ إذ إنّ المنطقة التجاريّة المركزيّة نمت وتطوّرت في منطقة العشار بعدما كانت الأساس لها في

منطقة البصرة القديمة؛ لذا فالمهم في الأمر أنّ المنطقة التجارية المركزية ما زالت تتمتع بحيويّة تجاريّة، وتوصف بكثافة تجاريّة كبيرة، لكنّ هذا لا يعني الصورة المطلقة، بل في السّنوات العشر الأخيرة ضاق القلب التجاريّ بمؤسّساته التجاريّة، والشركات والفنادق والمؤسّسات الحكوميّة إلخ، الكثيرة والمتزاحمة، فأخذ ينتقل العديد منها إلى هوامش جديدة؛ لغرض الحصول على مجال أوسع وأقلّ كثافة، مثل: شركات السيّارات والأسواق الكبيرة (مراكز التسوّق)، وغيرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك المناطق التجارية الثانوية التي تركّزت على جوانب طرق النقل، أو ضمن الأحياء السكّنية، وهنا تبرز حقيقة أنّ المساحة التي يشغلها بلغت (٦٣١ هكتاراً)، بنسبة (٩،٥٪)؛ لذلك تُعدّ مساحة كبيرة فيما لو قورنت مع باقي استعمالات الأرض الحضريّة. وبصفة عامّة قد سجّلت أعداد النشاط التجاريّ للمدينة (٢٠٧٩٥) مؤسّسة^(١)، منها مخصّص لتجارة الجملة، وأخرى لتجارة المفرد، فضلاً عن مستودعات تخزين البضائع والمطاعم والمشروبات، وظهرت مؤسّسات تجاريّة ضمن الأحياء الأحدث: (الغدِير، الطوبة والنخيلة، الأسانذة، المهندسين، وغيرها)، فضلاً عن وجود الأسواق المحليّة والهامشيّة المشار إليها سابقاً، خريطة (٤١).

٣. الاستعمال الصّناعي

يُعدّ تنوّع الأنشطة الاقتصاديّة في المدينة ظاهرة جديدة فيما لو قورنت مع السّنوات الماضية، ويُعزى ذلك إلى الانفتاح الاقتصاديّ على دول العالم، لاسيّما بعد عام (٢٠٠٣)، وما أفرزه هذا الواقع من تحسّن في المستوى والانتعاش

(١) الجهاز المركزيّ للإحصاء السكّانيّ، إطار المنشأة في محافظة البصرة، بيانات غير منشورة

الاقتصاديّ للبلد عموماً - ومنطقة الدّراسة من ضمنها-، انعكس بشكل إيجابيّ على تنوع رغباتهم في الحصول على السلع المصنّعة، ولتلبية هذه الرّغبات التي باتت متزايدة، ظهرت العديد من المؤسّسات الصّناعيّة في المدينة، وهي بدورها تلبيّ أذواق السّكّان، وتسدّ جزءاً من الاحتياجات الصّناعيّة، ولا يمكن إغفال دور شرايين طرق النقل في جذب الاستعمال الصّناعيّ إليها (وقد تمّت الإشارة إليه)؛ لذلك، ومن ملاحظة جدول (٢٥)، الذي يوضّح أنّ المؤسّسات الصّناعيّة (الصّغيرة، المتوسّطة، الكبيرة) قد سجّلت ما مجموعه (١١٠٢٢) مؤسّسة، يعمل فيها أكثر من (١٨٩٦٦) عاملاً^(١)، يعملون ضمن المؤسّسات الصّغيرة، توزّعت هذه المؤسّسات ضمن مركز المدينة؛ إذ تركّزت الصّناعات الغذائيّة والمشروبات والجلود والورق والطّباعة وغيرها، التي تُعدّ من الصّناعات الصّغيرة ضمن مركز المدينة، وهي عبارة عن مؤسّسات تقع خلف المؤسّسات التّجاريّة، أو في أعلى العمارات التّجاريّة، أو السّكنيّة، ولا يكاد يحسّ بها عابر الطريق، كما لا تترك علامة على المظهر الخارجيّ، أمّا الصّناعات الكبيرة التي تمثّلت بالصّناعات المعدنيّة والهندسيّة، وغيرهما، فتركّزت عند الهوامش السّاحليّة لشطّ العرب، أو في أماكن أُخر من المدينة، مستفيدة من المساحة الشّاسعة لغرض إنشاء ملحقات الصّناعة، فضلاً عن رخص الأُجور، هذا إلى جانب تواجد مؤسّسات صناعيّة على أراضٍ مملوكة للدولة (تجاوز)، التي شغلت الواجهات الأماميّة لبعض الأحياء السّكنيّة، وعلى امتداد الشوارع الرئيسيّة أو الثانويّة، كما في حيّ الغدير، الذي تركّزت فيه صناعة البلوك، صورة (١٥)، وكذلك حال المؤسّسات الصّناعيّة على طول طريق

(١) جمهوريّة العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزيّ للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة

الخليج العربي، وغيرها، خريطة (٤٢)، وبالنتيجة شغل هذا الاستعمال مساحة (٣٦٩ هكتاراً)، بنسبة (٤،٣٪) من مساحة المدينة الإجمالية.

جدول (٢٥)

التركيب الصناعي في مدينة البصرة لعام (٢٠١٤)

المجموع	نوع قطاع العمل			حكومي	الأنشطة الصناعية
	غير ميين	أجنبي	خاص		
٥٩٠	٥		٥٨١	٤	الصناعات الغذائية والمشروبات
٤٠٢	١		٤٠١	=	النسوجات والملابس الجلدية والمنتجات ذات الصلة
٨٢٧	١		٨٢٥	١	الخشب والأثاث وصناعاتها
٢٧٠	١		٢٦٥	٤	الورق والطباعة والاستنساخ
٢٠	=		٢٠	=	المنتجات الكيماوية والنقطية
١٤٢٨	٥		١٤٢٧	٦	الصناعات المعدنية واللافلزية ومنتجات المطاط
٤٤	٤		٣٩	١	منتجات المطاط واللدائن
٢٠٢	=		٢٠٢	=	المعادن اللافلزية والقاعدية
١٠٩٢	١		١٠٨٦	٥	صناعات منتجات المعادن المشكلة باستثناء المعدات
٢٩٥	١		٢٨٩	٥	معامل تصنيع الآلات والمعدات
٩٢٧	٩		٨٢٧	٩١	ورش تصنيع الكهربائية والغاز والتكييف الهواء
١٩٨	٤		٦٧	١٢٧	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها وورش الصرف الصحي ومتعلقاتها
٥٤٠	٨	٣	٥١٣	١٦	صناعات الانشائية والهندسية والمدنية
٢٩٧٧	٣		٢٩٦٨	٦	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات لمركبات الدراجات النارية
١١٠٢٢	٤٣	٣	١٠٧١٠	٢٦٦	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء السكّاني، إطار المنشأة في محافظة البصرة، بيانات غير

منشورة لسنة (٢٠١٤): ص ٥٦-٥٨.

صورة (١٥)

صناعة البلوك في حيّ الغدير



تاريخ التقاط الصورة (٢٠١٦/٤/٦)

٤. استعمالات الأرض الخدمية

إنّ التباين المساحي لاستعمالات الأرض الحضريّة مستمرٌّ طالما هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، تدفع نحو الاتّساع المساحي للمدينة، وهذا يسهم في التغيّر المستمرّ للمساحة، ونسب المساحات التي تحتلّها الاستعمالات، ومنها استعمالات الأرض الخدمية. احتلّت طرق النقل نصف المساحة المخصّصة للاستعمالات الخدمية، تلتها الخدمات الإدارية، كما يتّضح من جدول (٢٦) وخريطة (٤٣).

جدول (٢٦)

مساحة استعمالات الأرض الخدميّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الاستعمالات الخدمية	المساحة هكتار	النسبة %
١	الإداري	٧٧٥	٢١,٠
٢	النقل	٢٠٠١	٥٤,٢
٣	التعليمي	٥٣٣	١٤,٤
٤	الترفيهي	١٩٤	٥,٣
٥	الصحي	١٥١	٤,١
٦	الديني	٣٨	١,٠
	المجموع	٣٦٩٢	١٠٠

المصدر: جدول (٢٤).

أ- الخدمات الإداريّة

يتّضح من ملحق (٤) أنّ المؤسّسات الإداريّة في المدينة قد سجّلت (١٠١) مؤسّسة موزّعة بشكل متباين بين الأحياء السكّنية. ومع ذلك، فقد استأثر البعض منها بتركّز كبير في بعض أحيائها، مثل: (المعقل، السّاعي، الحسين، العشار، الميثاق)، وانخفاض أعدادها في أحياء أخرى، كما في أحياء: (الكفاءات، الحسين، الشُّعلة، الصُّمود، وغيرها) خريطة (٤٤)، أمّا بخصوص المساحة المخصّصة، فقد تمثّلت (٧٧٥ هكتاراً)، بنسبة (٧,٢ %) من مساحة المدينة الإجماليّة، و (٢١ %) من المساحة المخصّصة لاستعمالات الأرض الخدميّة؛ لذلك تُعدُّ أعلى نسبة سجّلت بالمقارنة مع السّنوات السّابقة، لاسيّما منذ عام (١٩٧٧)، ويبدو بطبيعة الحال مدى أهمّيّة البصرة؛ بوصفها عاصمة العراق الاقتصاديّة، وذلك باحتضانها الموانئ البحريّة المطلّة على الخليج العربيّ، ما أعطها ميزة متقدّمة على

جميع محافظات العراق، باستثناء محافظة بغداد؛ إذ انعكست بشكل إيجابي على تركّز معظم المؤسّسات الإداريّة في مركز المدينة، مثل: شركة نفط الجنوب، مديرية الكهرباء، مديرية التربة، مديرية الزراعة، وغيرها.

ب. طرق النّقل

تعدّ خطوط النقل شرياناً للنموّ والتغيّر الحضريّ لاستعمالات الأرض في مدننا العراقيّة، شأنها شأن مدن العالم؛ إذ إنّ تطوّر عمليّة التحضرّ في العالم، ووصولها إلى الصّيغة الحاليّة، لا يمكن لها ذلك دون تغيّر في طبيعة انتقال السكّان والبضائع، ومن ثمّ نجد أنّ مدن العالم استطاعت التحرّر من القيود والأسوار المحيطة بها، فكان نموّها الأوّل مع الطرق الخارجيّة؛ لذلك، فإنّ مدينة البصرة تحرّرت -أيضاً- من قيود الأسوار منذ وقت طويل، وكان لعامل النقل أثر واضح في تركيب المدينة، فالتشتّت في استعمالات الأرض السكّنيّة والصنّاعيّة والتجاريّة ما هو إلّا دليل واضح على أثر هذا العامل^(١)، إلى جانب عوامل أُخر بهذا الشأن، مثل: التخطيط الحضريّ، وحملة الاستملاكات، وتوزيع قطع سكنيّة على المواطنين من خمسينيّات القرن المنصرم، وعوامل أُخر أدّت دوراً أساسيّاً في بروز أحياء جديدة وباتجاهات معيّنة حدّدتها العوامل السّالفة، وهذا يقودنا إلى حقيقة هي أنّ طرق النقل توغّلت في كلّ الجهات على شكل أذرع أخطبوطيّة تُوحى للنّاظر شكلاً مميّزاً للمدينة الحديثة، ما أسهم في إعادة ترتيب استعمالات الأرض في المدينة، وصولاً إلى الشّكل الحالي. شغلت المساحة المخصّصة لطرق النقل (٢٠٠١ هكتاراً)، ما يُعادل (١٨،٦٪) من مساحة المدينة، و (٥٤،٢٪) من مساحة استعمالات الأرض الخدميّة، بمعنى أدقّ شغلت طرق النقل أكثر من نصف المساحة التي خصّصت

(١) صلاح حميد حبش الجنابي، التغيّر في استعمال الأرض حول المدينة العراقيّة: ص ١١٦.

للاستعمالات الخدمية، خريطة (٤٣).

ج- الخدمات التعليمية

شهدت المدينة خلال هذه المرحلة نمواً حضرياً متزايداً بفعل الزيادة السكّانية والهجرة، وهذا بلا شك أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي؛ لغرض التوسع العمراني والوظيفي؛ لذا شمل هذا التغيير كلّ الاستعمالات، ومن ضمنها الخدمات التعليمية التي تطوّرت بشكل يلائم الحاجة السكّانية لها، ومن ثمّ تمثّلت في فتح مؤسسات تعليمية جديدة، أو تطوير أخرى، وهذا يُشير في الحقيقة إلى المساحة الواسعة التي احتلتها (٥٣٣ هكتاراً)، بنسبة (٥٪) من المساحة الإجمالية للمدينة، و (١٤،٤٪) من المساحة المخصصة لاستعمالات الأرض الخدمية. يشير جدول (١٧) إلى أنّ مجموع المؤسسات لهذه المرحلة سجّلت (٢٢٤) مؤسسة، منها (٩) رياض للأطفال، و (١٣٩) مدرسة ابتدائية، و (٧١) ثانوية. أمّا بخصوص التوزيع المكاني، فقد تباينت هي أيضاً، لكن نستطيع القول إنّ هناك استحداثاً واضحاً للمؤسسات التعليمية في الأحياء السكّانية الحديثة، مثل: (الغدير، الطوبة والنخيلة)، فضلاً عن زيادة أعدادها مع بقية الأحياء الأخرى، خريطة (٤٥).

د- الخدمات الترفيهية

تعدّ الخدمات الترفيهية متنفساً حيويّاً لسكّان مدينة البصرة، ويعزى سبب ذلك إلى الزيادة السكّانية، واكتظاظهم ضمن مساحات محدودة، يقابل ذلك ارتفاع مستوى المعيشة والدخل لأغلب سكّانها وإقليمها المجاور؛ لذلك حفز هذا الأمر على البحث عن أماكن ترفيهية لقضاء أوقات سعيدة بعيداً عن ضوضاء الحياة اليومية وصخبها. ومن هذا المنظور، أخذ القطاع الخاص على عاتقه تأجير بعض الأماكن بصفة محطّات ترفيهية ضمن الأحياء السكّانية، ومن ثمّ فقد ازدادت

المساحة المخصصة، لها حيث سجّلت (١٩٤ هكتاراً)، بنسبة (٨،١٪) من مساحة المدينة الإجمالية، و (٣،٥٪) من المساحة المخصصة للاستعمالات الخدمية. توزعت الخدمات الترفيهية في العديد من الأحياء السكنية، وهي جزء مكمل من الخدمات، مثل: (الجمعيات، الأصمعي، الأساتذة، الغدير، الصمود، الجزائر، وغيرها)، فضلاً عن الحدائق والمتنزهات المشار إليها سابقاً (الخورة، السندباد، بصرة لاند، وغيرها) خريطة (٤٥).

هـ- الخدمات الصحيّة

تتغير استعمالات الأرض للأغراض الصحيّة من حيث سعة الأرض وعدد المؤسسات والعاملين فيها، بحسب المراحل الزمنية للمدينة؛ إذ تبدأ هذه الخدمات بشكل بسيط لتتلاءم مع حجم سكّان المدينة وإقليمها، ولكن بمرور الزمن تتسع المدينة ويكبر حجم سكّانها، وتزداد المساحة المخصصة لها^(١)؛ لذا، فهي ترتبط بصورة عامّة بتطور هذا القطاع زمانياً، وحسب النظام الاقتصادي والإداري، ودور كل من القطاعين العام والخاص^(٢)، وهذا يدلُّ على المساحة الواسعة التي خصّصت لهذه الخدمات لتُسجّل (١٥١ هكتاراً)، بنسبة (٤،١٪) من المساحة الإجمالية، و (٤،١٪) من مساحة الاستعمالات الخدمية، أمّا بخصوص التوزيع المكاني، فيتّضح من الجدول (١٨) وجود (٧) مستشفيات حكومية، و (٥) مستشفيات تابعة للقطاع الخاص، و (٣٩) مركزاً صحياً، و (١٩) مركزاً تخصصياً،

(١) محسن عبد الصّاحب المظفر وزميله عمر الهاشمي، جغرافية المدن (مبادئ وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية): ص ٢٠٩.

(٢) أمين عليّ محمد حسن، التحليل المكاني للخدمات الصحيّة في الجمهوريّة اليمنية (دراسة في جغرافيا الخدمات)، مجلّة كليّة الآداب، جامعة عدن، العدد (٣)، ٢٠٠٦: ص ١.

شمل توزيعها المكاني أحياء: (الرّبيع، الكفاءات، الجمعيات، الحسين، الأصمعيّ، وغيرها، فضلاً عن المئات من العيادات الخاصّة التي توزّعت بشكل ملفت للنّظر في جميع أحياء المدينة، التي تزامنت مع الاتّساع المساحي لها، لاسيّما بعد عام (٢٠٠٣)، وارتفاع المستوى الاقتصاديّ النسبيّ لسكّان المدينة، يُنظر خريطة (٤٦).

و. الخدمات الدّينيّة

تعدُّ المراكز الحضريّة نوى واضحة لتركّز استعمالات متنوّعة، ومنها الاستعمالات الخدميّة والدّينيّة، واحدة منها نظراً إلى أهمّيّتها الرّوحيّة والمكانيّة؛ لذلك تتداخل هذه الاستعمالات داخل الحيز المكانيّ المحدّد للمدينة تارة، وتعمل مزدوجة تارة أخرى؛ إذ وُجد أنّ هناك تكتّلات سكّانية في مواقع بؤريّة مميّزة، كان سببها وجود المساجد والجوامع، وبما أنّ المدينة قد توسّعت لتصل إلى أقصى اتّساع مساحي لها، لهذا أنشئت العديد من المساجد والجوامع الجديدة، وتوزّعت على أغلب أحيائها السكّنية، حتّى أنّها تداخلت مع بقيّة الاستعمالات الأخر (السكّنية، التّجاريّة، الصّناعيّة). احتلّت الخدمات الدّينيّة مساحة (٣٨ هكتاراً)، بنسبة (٤،٠٪) من المساحة الإجماليّة للمدينة، و(١٪) من مساحة الاستعمالات الخدميّة. أمّا فيما يخصُّ عدد الخدمات الدّينيّة، فقد احتوت المدينة على (٢٣) حسيّنيّة^(*)، و(١٠) مساجد، فضلاً عن المدارس الدّينيّة التي انتشرت بشكل كبير بعد عام (٢٠٠٣) لتلقّي العلوم الدّينيّة للطلبة^(٢)، خريطة (٤٦).

(*) يوجد في مدينة البصرة أعداد كبيرة من الحسيّنيّات قد تصل إلى المئات، لكن يصعب تتبّعها؛ لأنّها متداخلة مع الوحدات السكّنية؛ لذلك اعتمدت الدّراسة على البيانات الرسميّة الصّادرة من مديريّة الوقف الشّيعي.

(٢) مديريّة الوقف الشّيعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

٥: الأراضي الزراعيّة

تقلّصت مساحة البساتين الزراعيّة لاسيما المناطق الملاصقة مع قضاء أبي الخصب على أثر الزيادة السكّانيّة، وغياب الرادع الحكوميّ، وغيرها من الأسباب، حتّى سجّل (٢٤٥ هكتاراً)، بنسبة (٣،٢٪)، خريطة (٤٧).

٦. الفضاءات المفتوحة

إنّ فضاء المدينة الذي كان يعدُّ مصدراً لتوسّع المدينة، أو أراضٍ تُركت بوصفها خدمات مستقبلية قد تقلّصت لتصل (٣،١٩٠ هكتاراً)، بنسبة (٨،١٪) بسبب عوامل متعدّدة تمّ الإشارة إليها في الفصل الثاني.

خامساً: التغيّرات المساحيّة لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة

البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

تُعدُّ عمليّة مراقبة الغطاء الأرضي، لاسيما استعمالات الأرض الحضريّة، عمليّة جمع المعلومات الدورية عن سطح الأرض بواسطة الاستشعار عن بُعد؛ وعليه، يمكن القول إنّ المريّات الفضائيّة هي سجل تاريخي مرئي عن استعمالات الأرض الحضريّة، وخلال مُدد زمنيّة مختلفة، أخذت فيها تلك المريّات^(١) لغرض الاستفادة منها في العديد من المجالات، مثل: تخطيطيّة وإدارة الموارد، ودعم القرار، وغير ذلك. ومن هذا المنطلق أثبتت العديد من الدّراسات أنّ الوسائل الفضائيّة تعطي نتائج دقيقة في مراقبة ومتابعة التغيّرات الحضريّة^(٢).

(١) حسن سوادي نجيبان العزّي، تغيّرات الغطاء الأرضي لمنطقة هور الخمار للمدة (١٩٧٣-٢٠٠٨)، باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد، أطروحة دكتوراه، كليّة التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠: ص ١٥٩.

(٢) خالد محمّد العنقريّ الاستشعار عن بُعد وتطبيقاته في الدّراسات المكانيّة: ص ١٥٩.

إنّ التغيّر في الجغرافيا عمليّة تؤدّي إلى حدوث اختلاف إيجابي أو سلبيّ للخصائص المكانية للظاهرة، وإنّما قد تؤدّي إلى استبدالها بظاهرة أخرى، وهذا متوقّف على الزمن المستغرق لذلك. وإنّ جميع الظواهر الجغرافية سواء كانت طبيعيّة أم بشريّة، فهي عرضة للتغيّر المستمرّ عبر الزمن، وهنا نلاحظ أنّ بعض الظواهر يكون تغيّرها بطيئاً، مثل: الظواهر الطبيعيّة، في حين تُعدّ الظواهر البشريّة الأكثر تغيّراً بمرور الزمن^(١). والجدير ذكره أنّه قد حصلت تغيّرات مساحيّة لاستعمالات الأرض الحضريّة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)، لاسيّما في حجمها المساحيّ بعد عام (٢٠٠٣)، وحتىّ الوقت الحاضر، وأهمّ عامل في ذلك هو العامل البشريّ؛ إذ انعكست آثاره على تقلّص الرقعة الزراعيّة والفضاءات الفارغة على حدّ سواء، لحساب التوسّع العمرانيّ، ما استدعى الاهتمام بدراستها من خلال توظيف معطيات الاستشعار عن بُعد المتمثّلة بالمرئيات الفضائيّة المتسلسلة زمنياً (١٩٧٧-٢٠١١) في دراسة ومراقبة التغيّرات الحاصلة في استعمالات الأرض، وبناء قاعدة بيانات مكانية للمدينة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مدعومة بالدراسة الميدانيّة المستفيضة عن المدينة، التي دعمت الدّراسة الحاليّة بمعطيات حديثة. ويمكن القول بأنّ استعمالات أرض المدينة تخضع إلى متغيّرات متعدّدة تؤثر في تركيب هذه الاستعمالات مكانيّاً وهيكلّيّتها من جهة، وزمانيّاً من جهة ثانية، لاسيّما على امتداد المراحل الزمنيّة المتباعدة؛ إذ تعمل منفردة أو مجتمعة، وقد يبرز دور أحد الاستعمالات أكثر من غيره في موقع معيّن من المدينة، ويضمحل

(١) طارق جمعة عليّ المولى، التمثيل الخرائطيّ لتغيّرات الغطاء الأرضي في محافظة البصرة باستخدام تقنيّتي الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية للمدّة (١٩٧٣-٢٠١٣):

آخر بتأثير خصوصيات الموقع، فضلاً عن متغيرات النمو والتخطيط^(١).

١. كشف التغير الحاصل في مساحة استعمالات الأرض الحضريّة في المدينة

يظهر من تحليل الجدول (٢٧) وشكل (١٢)، أنّ مدينة البصرة شهدت تغيّرات مساحيّة كبيرة بناءً على التفسير البصريّ للمرئيات الفضائيّة ذات الدقّة المكانية العالية (٦٠سم)، ومرئيات فضائيّة للقمر (Land sat) ذات الدقّة المكانية (٣٠متراً) المأخوذة للمدينة خلال عقد السبعينيّات، التي مكّنت من خلالها قياس التغير المساحيّ للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)، فضلاً عن تطبيق معدّلات رياضيّة ببرنامج (ERDAS 8.5)، مثل الدليل الحضريّ (NDVI) المهمّة في تشخيص المناطق الزراعيّة. شكّلت المساحة الحضريّة لعام (١٩٧٧) (٩، ٦٧٩٢ هكتاراً) بينما أصبحت في نهاية عام (١٩٨٩) بمقدار (٦، ٧٦٢٨ هكتاراً)، وفي المرحلة الثالثة عام (٢٠٠٢) بلغت (٥، ٨٦٧٩ هكتاراً)، أمّا في نهاية عام (٢٠١٦) سجّلت (١٠٧٣٧ هكتاراً)، ومن ذلك نجد أنّ مجمل التغيّرات المساحيّة قد سجّلت (١، ٣٩٤٤ هكتاراً)، للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)، وجاء هذا التوسّع جراء عدّة متغيّرات تمّ تناوّلها خلال الفصل، أهمّها الزيادة السكّانيّة والهجرة؛ إذ سجّل الحجم السكّانيّ لعام (١٩٧٧) (٤٣١٧١٧) ألف نسمة وصولاً إلى تقديرات عام (٢٠١٦)، التي سجّلت الحجم السكّانيّ في المدينة (١٣٧٧١٠٤) مليون نسمة بواقع ثلاثة أضعاف ما هو عليه لعام (١٩٧٧)، وهذا من شأنه أن يُحدث تغيّرات في صنف الاستعمال أو نمطه، تبعاً لمتغيّرات تخطيطيّة وسياسيّة واجتماعيّة، وغيرها.

(١) سلام عبد الحسين جواد، التغيّر في مراكز المدن التاريخيّة، مجلّة المخطّط والتنمية: ص ٣.

٢. التغيّر في مساحة الاستعمال السكّنيّ

يظهر من الجدول (٢٧) والشكل (١٣) أنّ الاستعمال السكّنيّ شهد تغيّراً كبيراً في المساحة المخصّصة له للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) بفعل التوسّع العمرانيّ، التي تُعدّ من أكثر الأسباب التي أسهمت في التغيّر في استثمارات الأرض، لاسيّما التعلّديّ على الأراضي القريبة من المدينة، ويظهر ذلك جليّاً من خلال التغيّر في صنف الاستعمال الموجب على حساب الأراضي الزراعيّة والفضاءات الفارغة؛ إذ شغل هذا الاستعمال مساحة (١٥٨٦ هكتاراً)، بنسبة (٣, ٢٣٪) عام (١٩٧٧) وهي مساحة قليلة نسبياً ناجمة عن صغر الأحياء السكّنية في تلك المدّة، في حين ازدادت المساحة المخصّصة للاستعمال السكّنيّ في عام (١٩٨٩) إلى (٢٣٤٠ هكتاراً)، وبنسبة (٧, ٣٠٪)، وهي مساحة طفيفة فيما لو قورنت مع عام (١٩٧٧)، ويُعزى ذلك إلى ظروف الحرب العراقيّة الإيرانيّة للمدّة (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي انعكست على تناقص واضح لأعداد السكّان في المدينة؛ إذ سجّل عدد السكّان لعام (١٩٧٧) (٤٥٢١٠٢ نسمة)، انخفض إلى (٣٦٢١٤٣ نسمة) لعام (١٩٨٩) بفعل عامل الهجرة إلى المحافظات الأخرى لتجنّب آثار تلك الحرب. أمّا في عام (٢٠٠٢)، فنلاحظ أنّ مساحة المدينة قد سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت (٣٦٣٢ هكتاراً)، بنسبة (٨٨, ٤١٪) من المساحة الكليّة للمدينة، وهذا مرده إلى تغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ الموجب، وتوسّعه على حساب الأراضي الفارغة والزراعيّة على حدّ سواء، وبنسب متفاوتة، وهذا راجع إلى الظروف القاهرة بعد حرب الثمان سنوات، ومرحلة الحصار الاقتصاديّ المفروض على الشعب العراقيّ، الذي استمرّ على مدى (١٣) عاماً؛ لذلك، فإنّ الارتفاع الطفيف في المساحة له مبرّراته التي منها تنظيميّة، وأخرى سياسيّة وسكّانيّة.

الفصل الثاني: التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيراتها المساحية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٢٠٣

جدول (٢٧)

التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

ت	نوع الاستعمال	عام ١٩٧٧		عام ١٩٨٩		عام ٢٠٠٢		عام ٢٠١٦		مقدار التغير
		النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	
١	السكني	٢٣.٣	١٥٨٦	٣٠.٧	٣٦٣٢	٤١.٨	٥٦٠٩,٧	٥٢,٢	٤٠٢٣,٧	٧١,٧
٢	التجاري	١.٩	١٢٦	٤.١	٤٣٤	٥	٦٣١	٥,٩	٥٠٥	٨٠,٠
٣	الصناعي	٥.٨	٣٩٢	٥.٧	٣٢١	٣.٧	٣٦٩	٣,٤	٢٣	٠,٠٢
٤	الخدمي									
٥	الإداري	١	٦٧	٣.١	٣٥١	٤	٧٧٥	٧,٢	٧٠٨	٩١,٣
٦	النقل	١٢.٦	٨٥٧	١٧.٢	١٦٠٩	١٨.٥	٢٠٠١	١٨,٦	١١٤٤	٥٧,٢
٧	التعليمي	١.٣	٩٠	٤.٢	٤٩٣	٥.٧	٥٣٣	٥	٤٤٣	٨٢,١
٨	الترفيهي	١.٨	١٢٥	٢.٨	١٧٨	٢.١	١٩٤	١,٨	٦٩	٢٢,٥
٩	الصحي	٠.٩	٦٢	١.٢	١١٥	١.٣	١٥١	١,٤	٨٩	٥٨,٩
١٠	الديني	٠.٢	١٢	٠.٢	٢٤	٠.٣	٣٨	٠,٤	٢٦	٦٨,٤
١١	الأراضي الزراعية	٢٩.٩	٢٠٢٨	١٥٢٣.٤	٦٨٢.٢	٧.٩	٢٤٥	٢,٣	١٧٨٢	٨٧,٩
١٢	الفضاءات المفتوحة	٢١.٣	١٤٤٧.٩	٨٢٤.٢	٨٤٠.٣	٩.٧	١٩٠.٣	١,٨	١٢٥٧.٦	٨٦,٨
	مجموع مساحة المدينة حسب السنوات	١٠٠	٦٧٩٢.٩	١٠٠	٧٦٣٨.٦	١٠٠	٨٦٧٩.٥	١٠٠	١٠٧٣٧	

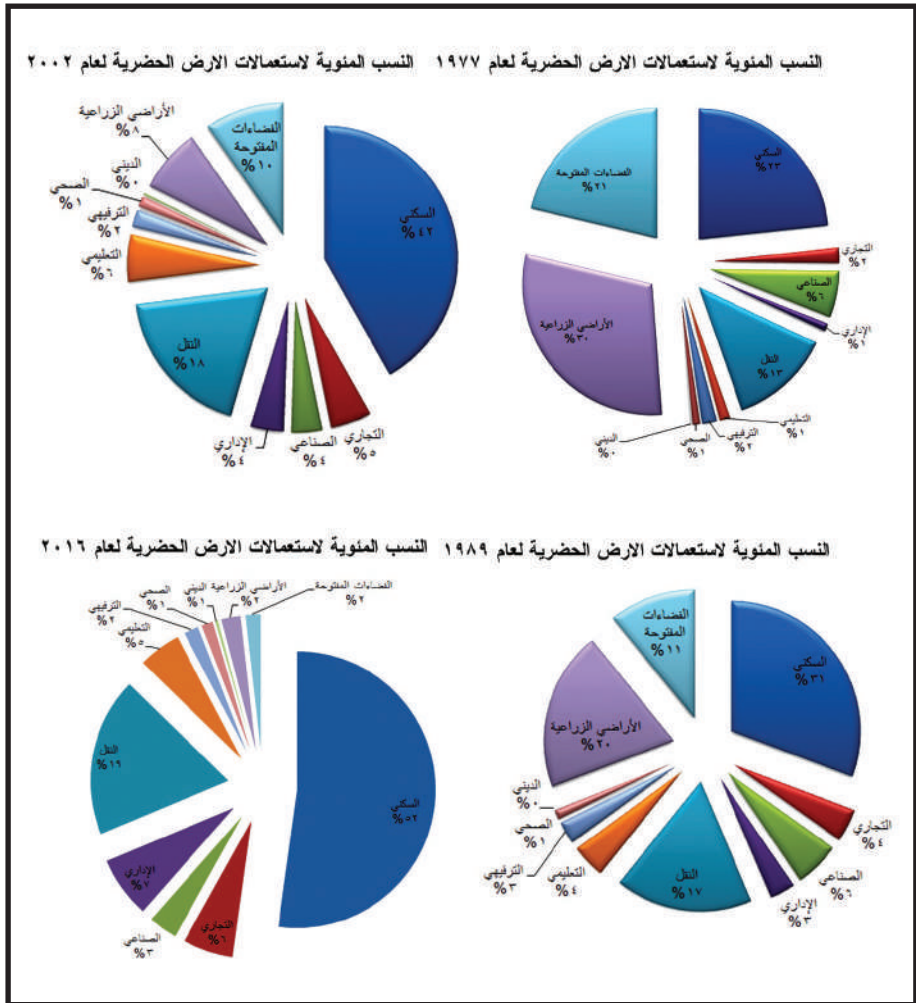
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجداول (١٢، ١٩، ٢١، ٢٤)

(*) نسبة التغير (+) لكل استعمال حسب المعادلة التالية فرق التغير الاستعمال بين التاريخين X المساحة الأكبر من التاريخين

١٠٠. المصدر: يُنظر: محمد صبحي أبو صالح وزميله عدنان عوض، مقدّمة في الإحصاء:

شكل (١٢)

التغير المساحي لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

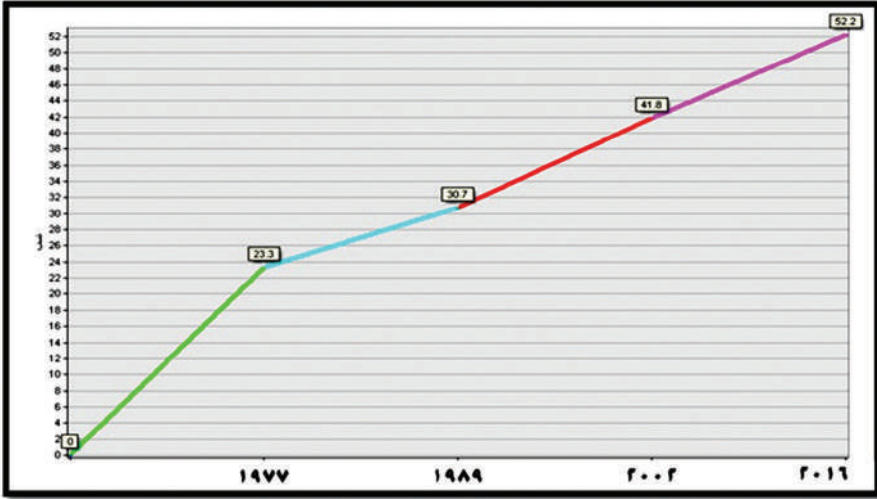


المصدر: جدول (٢٧)، ومعطيات برنامج Arc Gis 10.2

يُشير الجدول نفسه إلى أنَّ المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) شهدت ارتفاعاً كبيراً لمساحة الاستعمال السَّكنيِّ، لتشمل تغيّرات في صنف الاستعمال الموجب على حساب فضاءات المدينة، فضلاً عن الأراضي الزراعيَّة والاستعمالات الأخرى، لاسيَّما الخدميَّة منها؛ إذ سجَّلت مساحة الاستعمال السَّكنيِّ (٥٦٠٩،٧ هكتاراً) بنسبة (٥٢،٢٪) من مساحة المدينة الإجماليَّة البالغة (١٠٧٣٧ هكتاراً)، وهي بذلك تعادل أكثر من نصف مساحة المدينة، ويُعزى سبب الارتفاع المساحيِّ إلى تظافر العديد من المتغيّرات، تزامنت مع تغيُّر النظام عام (٢٠٠٣)، وانعكاساته في تردّي الواقع الأمنيِّي، وضعف الجهات الرقابية، الأمر الذي شجّع الكثيرين من السُّكَّان -وعلى وجه الخصوص من المحافظات الجنوبيَّة والوسطى، وحتى الشماليَّة منها- بالنزوح الجماعيِّ إلى مركز محافظة البصرة لسببين: الأوَّل حالة الهدوء الأمنيِّي في مدينة البصرة فيما لو قورنت بالمحافظات الأخرى، لاسيَّما السَّاخنة منها (ديالى، صلاح الدَّين، الأنبار)، والثاني جانب اقتصاديِّ للعمل وكسب الرِّزق اليوميِّ؛ لكون محافظة البصرة واجهة اقتصاديَّة لجميع محافظات العراق بعد العاصمة بغداد، فضلاً عن حالة الانفتاح الاقتصاديِّ من ناحية، والتجاوز على الأراضي المملوكة للدولة من ناحية أُخرى، ما أفرز حالة من السكن العشوائيِّ التي سجَّلت ما نسبته (٢٠٪) من مساحة المدينة الإجماليَّة (سيُناقش هذا التغيُّر في صنف ونمط الاستعمال السَّكنيِّ بشكل تفصيليِّ خلال الفصل الثالث)، وبناء على ما تقدّم ذكره، تتبيَّن لنا الزيادة الواضحة للتغيُّر المساحيِّ للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)؛ إذ نلاحظ أنَّ مساحة الاستعمال السَّكنيِّ سجَّلت إيجابياً (+٧،٤٠٢٣) هكتاراً بنسبة تغيُّر بلغت (٧١،٧٪)، كما تُشير إلى ذلك خريطة (٤٨).

شكل (١٣)

التغيّر المساحي للاستعمال السكّني ونسبها المئوية للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٢٧)، ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

٣ . التغيّر في مساحة الاستعمال التجاريّ

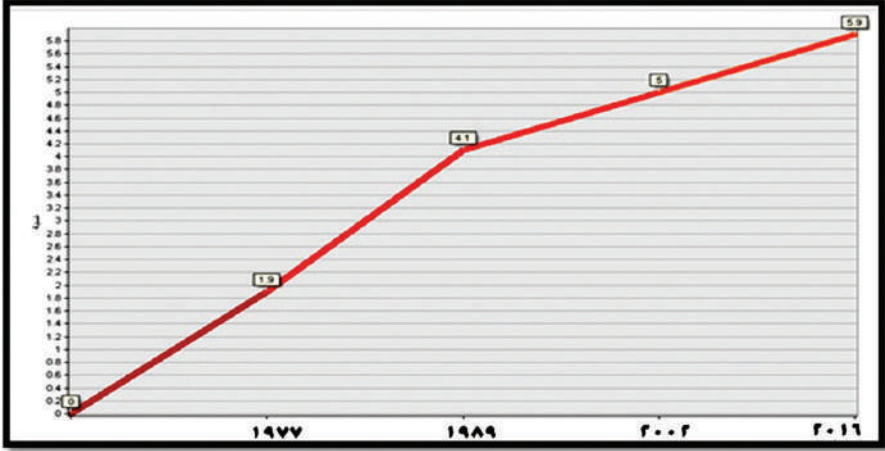
إنّ التوسّع الحضريّ في المدن لا يشمل استعمال من دون غيره، بل نلاحظ تغيّراً مساحياً يُصيب كلّ الاستعمالات بدون استثناء، بحسب أهمّيّة هذا الاستعمال، وهذا يدلُّ على أنّ استعمالات الأرض أخذت بالانتساع بشكل متزامن مع توسّع الاستعمالات الأخرى، ومن ثمّ نجد خليطاً من استعمالات الأرض، منها السكّنية والخدمية والصّناعية، وحتىّ التجارية التي نحن بصدددها؛ إذ نلاحظ - ومن خلال الجدول (٢٧)، وشكل (١٤) - أنّ الاستعمال التجاريّ قد شمله التغيّر المساحيّ خلال المدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)، فقد سجّل مساحة (١٢٦) هكتاراً بنسبة (١,٢٪) عام (١٩٧٧)، لكن سرعان ما بدأ التغيّر المساحيّ الموجب لهذا الاستعمال حتّى

سجّل (٣١١) هكتاراً بنسبة (٢,٩٪) عام (١٩٨٩)، على الرغم من ظروف حرب الثمان سنوات، إلا أنّ نسبة التغيّر في الاستعمال التجاريّ، قد ازدادت المساحة المخصّصة له على أثر استحداث أحياء جديدة، فضلاً عن بناء العمارات السكنيّة في الأصمعيّ والموقفيّة، التي سكنها النازحون من المناطق الحدوديّة مع إيران مثل الفاو. وفي عام (٢٠٠٢) سجّلت مساحة الاستعمال التجاريّ (٤٣٤ هكتاراً) بنسبة (٤,٠٪)، وهذا بدوره رفع من المساحة المخصّصة لهذا الاستعمال، بينما سجّل أعلى مساحة للاستعمال التجاريّ بعد عام (٢٠٠٣)، لتسجّل في عام (٢٠١٦) (٦٣١ هكتاراً) بنسبة (٥,٩٪) لأسباب تتعلّق بالجانب السياسيّ والاقتصاديّ.

ومن خلال ما تقدّم، يتّضح أنّ نسب التغيّر في مساحة الاستعمال التجاريّ تسير بالتّجاه الموجب لتسجّل (+٥٠٥ هكتاراً) بنسبة تغيّر (٨٠,٠٪)، وتعدّ نسبة التغيّر مرتفعة بسبب تجاوز الاستعمال التجاريّ على حساب الأراضي الزراعيّة والفارغة، فضلاً عن التغيّر الذي أصاب الوحدات السّكنيّة، ما أدّى إلى تغييرات في صنف الاستعمال؛ لكونها اقتطعت مساحات معيّنة وضمتّها للاستعمال التجاريّ. والجدير ذكره أنّ المؤسّسات التجاريّة كان توزيعها المكانيّ مقتصرّاً ضمن المنطقة التجاريّة المركزيّة (العشّار) على منطقة البصرة القديمة والمعقل في الربع الأوّل من القرن العشرين، وبعض المناطق التجاريّة الثانويّة، لكن سرعان ما نشأت مؤسّسات وأسواق تجاريّة بمرور الزمن وصولاً إلى الدراسة الحاليّة، التي شغلت كلّ أرجاء المدينة، سواء كان وسط المدينة، أو أطرافها، أو خارج الأحياء السّكنيّة، خريطة (٤٩).

شكل (١٤)

النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض التجارية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٢٧)، ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

٤. التغير في مساحة الاستعمال الصناعي

الصيغة الحالية لتوزيع استعمالات الأرض الصناعية ليست وليدة الصدفة، وإنما تحكّمت فيها عوامل عديدة، منها موقعية، وأخرى أقيام الأرض، وتخطيطية، وطرق النقل، وسياسية، وغيرها، وصولاً إلى التوزيع الحالي؛ لذلك نجد -ومن خلال الجدول (٢٧)، والشكل (١٥)- أن الاستعمال الصناعي سجّل مساحة (٣٩٢ هكتاراً) بنسبة (٣,٦٪) عام (١٩٧٧)، ارتفعت مساحته إلى (٤٣٨ هكتاراً) بنسبة (٤,١٪) عام (١٩٨٩)، لكنّ الزيادة المساحية لم تدم طويلاً، بل سجّلت انخفاضاً ملحوظاً خلال عقد التسعينيات على أثر فرض العقوبات الاقتصادية (الحصار الاقتصادي وتبعاته)، ما أدّى إلى توقّف الكثير من المشاريع الصناعية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الموادّ الأوليّة المستوردة من الخارج، أمّا في عام

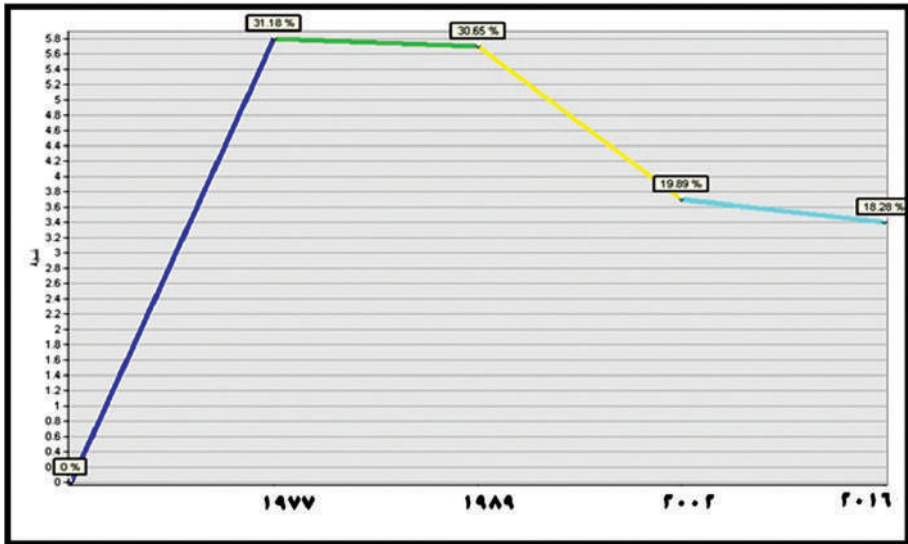
الفصل الثاني: التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيراتها المساحية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٢٠٩

(٢٠٠٢)، فقد سجّلت مساحة الاستعمال الصناعي (٣٢١ هكتاراً)، وبنسبة (٣،٠٪)، ارتفعت المساحة المخصصة للاستعمال الصناعي في عام (٢٠١٦) لتسجّل (٣٦٩ هكتاراً) بنسبة (٣،٤٪) من مساحة المدينة، وهذا مرده إلى رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، وتنوع السلع الصناعية الواردة إلى البلد، لاسيما بعد تغيير النظام عام (٢٠٠٣).

بصفة عامة سجّل مقدار التغيير في مساحة الاستعمال الصناعي بالسالب (-٢٣ هكتاراً) بنسبة التغيير (-٠،٠٢٪)، خريطة (٥٠).

شكل (١٥)

النسب المئوية للتغيير المساحي لاستعمالات الأرض الصناعية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)



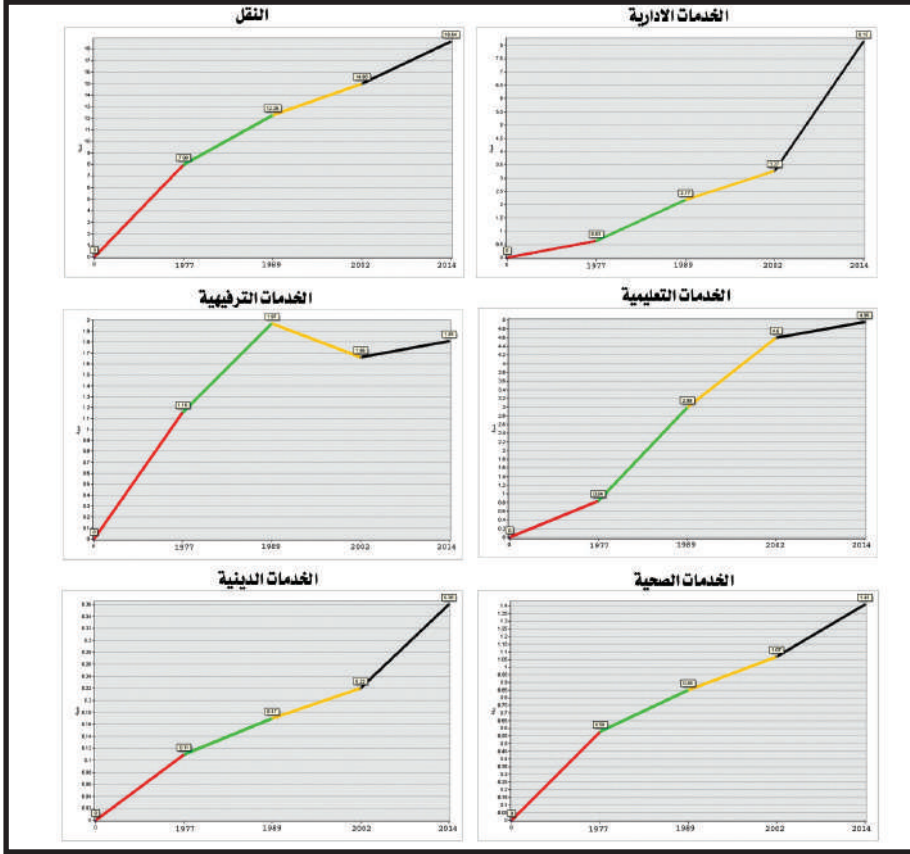
المصدر: جدول (٢٧)، ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

٥. التغيّر في مساحة الاستعمال الخدمي

يُلاحظ من شكل (١٦) أنّ استعمالات الأرض الخدمية (الإدارية، النقل، التعليمية، الترفيهية، الصحيّة، الدينية) شهدت تغيّراً ملحوظاً، لاسيّما مع ارتفاع المساحة المخصّصة لكلّ منها بين التاريخين، وشمل هذا التغيّر جميع الأحياء السكّنية في المدينة، وكلاًّ حسب عوامل التغيّر المذكورة سلفاً، ويبدو من تتبّع جدول (٢٧) أنّ معدّل التغيّر المساحي للاستعمالات الخدمية كان يسير نحو الاتّساع؛ لذلك فإنّ التغيّر المساحي ونسب التغيّر في ازدياد خلال المراحل الزمنيّة المختارة، ومن ثمّ سارت باتجاه الموجب؛ إذ نلاحظ أنّ نسبة التغيّر في الخدمات الإدارية (+٥,٨٤٪)، والنقل (+٨,٢٨٪)، والتعليمي (+٣,٢٠٪)، وهكذا بقيّة الاستعمالات الخدمية، يُنظر خريطة (٥١).

شكل (١٦)

النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض الخدمية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)



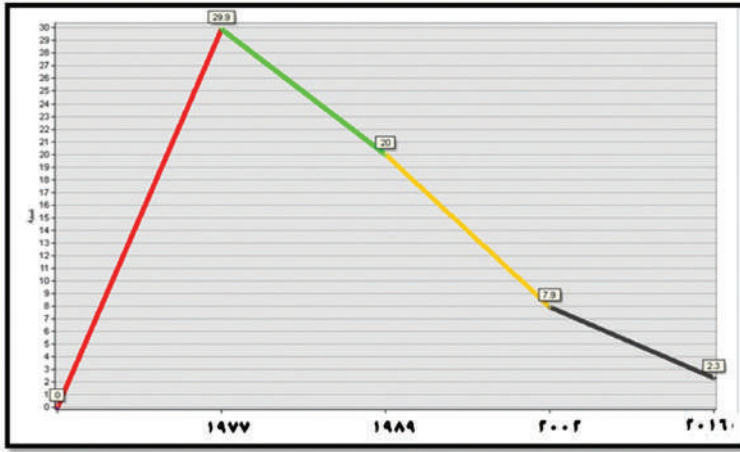
٦. التغير في مساحة الأراضي الزراعية

من خلال برمجيات الاستشعار عن بُعد، وتفسير المرئيات الفضائية، تبين لنا أن الرقعة الخضراء في جنوب المدينة، وبعض المناطق المتناثرة فيها، التي وجدت عقد السبعينيات، قد تناقصت بشكل ملحوظ، كما يتضح ذلك من الجدول (٢٧)، الذي يشير إلى مقدار التغير في مساحة الأراضي الزراعية؛ إذ نجد أن مساحة الأراضي

الزراعيّة شغلت (٢١٠٤ هكتاراً) لعام (١٩٧٧)، وبنسبة (١٩،٦٪)، انخفضت المساحة نحو التناقص في عام (٢٠١٦) لتسجّل (٢٤٥ هكتاراً)، وبنسبة (٢،٣٪) من مساحة المدينة الإجماليّة، وعند حساب مقدار التغيّر الذي سجّل بالسّالب (-١٨٥٩ هكتاراً) بنسبة تغيّر (-٨٨،٣) ما يشير إلى أنّ استعمالات الأرض الحضريّة لاسيّما السكّنية منها قد زحفت على حساب الأراضي الزراعيّة، ما عرّضها إلى انحسار مساحتها بالشكل الحالي، كما يتّضح من شكل (١٧)، ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من الأحياء السكّنية، لاسيّما (الربيع، الفيحاء، كوت الحجاج، المتنزه، وغيرها)، يُلاحظ هنا أنّ الاستعمال السكّنيّ أسرع الاستعمالات انتشاراً على حساب الأراضي الزراعيّة، وقد تعرّضت العديد منها إلى الامتلاء الحضريّ، وما زال الباقي مرشّحاً لاستقبال ذلك الاستعمال، خريطة (٥٢)، التي توضّح مقدار هذا التغيّر في صنف الاستعمال الزراعيّ في المدينة، (وسيناقش أثر هذا التغيّر بشكل مفصّل في الفصل الثالث).

شكل (١٧)

النسب المئوية للتغير المساحي للأرض الزراعية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)



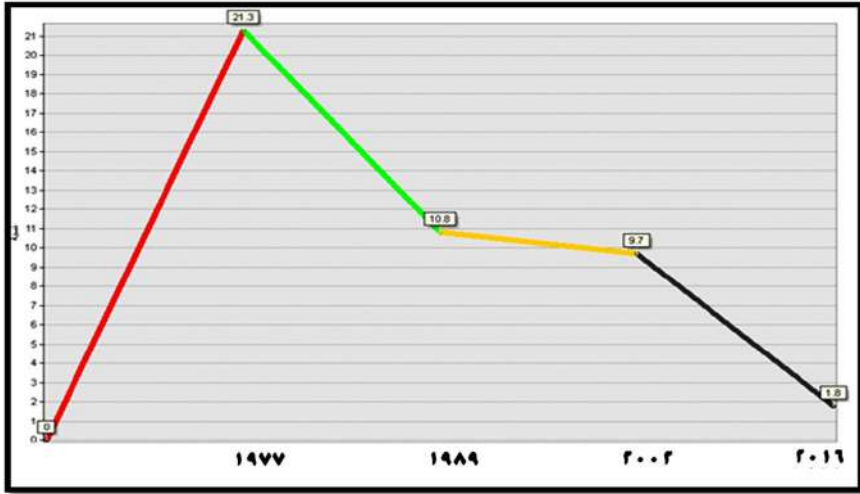
المصدر: جدول (٢٧)، ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

٧. التغيرات في مساحة فضاء المدينة

تعرّضت فضاءات المدينة إلى التناقص المساحي كما يتبين من جدول (٢٧)، والشكل (١٨)، فبعدها كانت تستحوذ على نصف مساحة المدينة تقريباً (٥٣١٦ هكتاراً) عام (١٩٧٧)، وبنسبة (٤٩,٥٪)، انخفضت في عام (٢٠١٦) إلى (١,٨٪) بمساحة (٣,١٩٠ هكتاراً)؛ لذلك سجّل مقدار التغير بالسالب (-١٢٥,٧٪) بنسبة تغير (-٩٦,٤٪)، وهي نسبة مرتفعة جداً، فاقت جميع استعمالات الأرض الحضرية في المدينة. ويُعزى سبب الانخفاض المساحي للفضاءات المفتوحة للعديد من الأسباب، منها التغير السياسي بعد عام (٢٠٠٣)، وضعف الرقابة الحكومية، وغيرها من الأسباب التي أدت بالنتيجة إلى التجاوز على فضاءات المدينة، يُنظر خريطة (٥٣).

شكل (١٨)

النَّسب المئوية للتغيُّر المساحيِّ لفضاء المدينة للمدَّة (١٩٧٧-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٢٧)، ومخرجات برنامج Arc GIS 10.2

الفصل الثالث

التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية

وأنماطها في مدينة البصرة

أولاً: البعد التاريخي للاستعمال السكني في مدينة البصرة

ثانياً: تصنيف الأنماط السكنية في المدينة

ثالثاً: التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها

رابعاً: الآثار المترتبة على تغير صنف أو نمط استعمالات الأرض

السكنية في المدينة

مقدمة

إنَّ استعمالات الأرض الحضريَّة هي انعكاس لأنشطة السُّكَّان وفعاليتهم داخل المدينة، هذه الأنشطة تتأطَّر بعلاقات اقتصادية واجتماعية غير مستقرَّة، ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ تغيُّر وتبدُّل في هذا العلاقة يُصاحبها حتماً تغيُّر في الأنشطة والفعاليات، أي: تغيُّر في استعمالات الأرض، فالتغيُّر في الفعاليات الاجتماعية ينعكس على تولّد الحاجات الأساسيَّة؛ نظراً لتغيُّر الأذواق والرغبات، ما يستدعي بالضرورة تغيُّرات كبيرة في استعمالات الأرض، لتنسجم مع النهج الجديد لمجتمع المدينة، وكلِّما ازداد الحجم السُّكَّاني، نتج عنه إعادة توزيع استعمالات الأرض، لينسجم مع النهج الجديد لمتطلِّبات السُّكَّان من حيث الكمِّ والنوع^(١).

يتناول هذا الفصل عدَّة محاور، تمثِّل جميعها حجر الزاوية للدراسة الحاليَّة؛ إذ تسلِّط الضوء على دراسة تاريخ تطوُّر مدينة البصرة بما فيها التطوُّر الذي أصاب المحلَّات أو الأحياء السكنيَّة، وصولاً إلى الدِّراسة الحاليَّة، فضلاً عن التطرُّق إلى بيان واقع الأنماط السكنيَّة في المدينة، وصولاً إلى فهم التغيُّرات التي أصابت البنية السكنيَّة، لاسيَّما التغيُّرات في صنف الاستعمال السكنيِّ أو أنماطها، وذلك من خلال الاستعانة بالمرئيات الفضائيَّة، والخرائط الطبوغرافيَّة، فقد تمَّ استخدام تقنيَّة الاستشعار عن بُعدٍ في مراقبة التغيُّرات المساحيَّة لاستعمالات الأرض الحضريَّة خلال مدَّة محدَّدة من الزمن، ومن ثمَّ يُعطي إمكان تفسيرها^(٢)، فضلاً عن الدِّراسة الميدانيَّة، التي أبرزت التحليل المكانيِّ للتغيُّرات في صنف الاستعمال،

(١) محمَّد صالح ربيع العجيليِّ، أثر التغيُّر العشوائيِّ لاستعمالات الأرض على التصميم

الأساسيِّ لمدينة بغداد، مجلَّة كليَّة التربية، العدد (٢)، ٢٠٠٨: ص ٨٤٦

(2) Rupesh Gupta, The Pattern of Urban Environment and Urbanization ASIA, 5(1). 2014, P: 84

أو نمطه في المدينة، الذي تمثّل بتوزيع استمارة الاستيطان التي غطّت جميع أحياء المدينة، وفي النهاية تمّ تشخيص مقدار هذا التباين المساحي لاستعمالات الأرض السكّنية للأعوام (١٩٧٧-٢٠١٦)، وصولاً إلى معرفة مقدار التغيّر ونسبته بحسب مدّة الدّراسة، وكذلك الوقوف على أهمّ الآثار التي تعكسها التغيّرات، في استعمالات الأرض السكّنية، سواء أكان ذلك في الصّنف أم النمط.

أولاً: البعد التاريخي والمكاني للاستعمال السكّني في مدينة البصرة

أدت المتغيّرات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة دوراً رئيساً في نموّ وتطوّر مدينة البصرة مكانياً وزمانياً، لهذا خضعت المدينة إلى العديد من التغيّرات في نموّها، عبر مراحلها الزمنية؛ ما تمخّض عن ذلك توسّعها في كلّ الاتجاهات، وصولاً إلى وصفها الحالي؛ إذ بالرجوع إلى البعد التاريخي، نجد تبلوراً واضحاً لحالة الفوضى على أثر الحروب والمجاعات والأمراض، فضلاً عن حالات القتل والنهب التي تعرّض لها سكّان البصرة، ما أدّى إلى خرابها، وتقطّعت بأهلها أسباب العيش؛ ونتيجة لذلك تمّ تأسيس نواة جديدة (البصرة القديمة) لعام (١٨٠٠)، التي تبعد عن البصرة العمرية حدود (١٥) كم، فقد تمّ بناء المساكن والمساجد والمدارس والمؤسّسات الإداريّة، وحتى المؤسّسات التجاريّة (السوق)^(١).

وخلال القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين (١٨٦٨-١٩١٦)، تكوّنت نواة ثانية تمثّلت في منطقة العشار؛ إذ تمّ تشييد ميناء تجاريّ (ميناء العشار)، ودائرة للكمارك، ومحجر صحيّ، ومقرّ للوالي العثمانيّ، فضلاً عن أبنية مهمّة (مقام عليّ) على

(١) عبد الحميد القيسيّ وزميله ماهر يعقوب موسى، ديناميكيّة البصرة في عيون التاريخ والرّحالة (١٩١٤هـ-١٩١٤م)، مجلّة آداب البصرة، العدد (٦٣)، مجلّد (٢)، ٢٠١٢: ص ٨٢٩.

نهر العشار، ونشوء حيّ التميمية على نهر الخندق إلى جانب ظهور وحدات سكنية سكنت من قبل التجّار والملاكين، كما في (الكرّارة والسعوديّة^(١))، الزهور، القاهرة حالياً؛ ونتيجة لذلك بحسب الجدول (٢٨) ضمّت المدينة (١٥) محلة سكنية عام (١٩١٠) بعدد سكّاني حسب التقديرات (٤٠٠٠٠) نسمة؛ وذلك لانضمام قسبة العشار إلى حدود بلدية البصرة، وهذا التوسّع الأوّل لها لتشمل محلات (كوت الحجاج، كوت زرنه، الصبخة الكبيرة، الصبخة الصغيرة، عزّ الدين، الفرسي، بريهة، مقام عليّ، الكرّارة، منّاوي باشا، جسر الملح، جسر العبيد، القبلة، السيف، السيمر)، بمساحة (٧٢٠ هكتاراً)، خريطة (٥٤). ومن هنا يمكن القول إنّ المدينة خلال المرحلة الأولى (١٨٠٠-١٩١٦)، قد نمت بشكل عفويّ (تلقائيّ)، ووفق نمط النوى المتعدّدة، وكان نهر شطّ العرب والجداول المتفرّعة منه سيّما نهر العشار أهمّ عامل طبيعيّ، فقد استخدم للتنقل والسّقي؛ إذ توزّعت على جانبي المحلات السّكنية، تتخلّلها مناطق زراعية بين النواتين، كما يتّضح ذلك من شكل (١٩).

(١) غسان جاسم محمّد، أثر تحديث التصاميم الأساسية في تحولات النسيج الحضريّ لمدينة البصرة، مجلّة الهندسة والتنمية، المجلّد (١٥)، العدد (٤)، ٢٠١١: ص ٤٢.

جدول (٢٨)

تطور أعداد المحلات السكّنية وعدد سكّان المدينة ومساحتها للمدّة (١٩١٠-٢٠١٦)

السنة	عدد السكان	عدد المحلات / الإحياء السكّنية	المساحة هكتار
١٩١٠	٤٠٠٠٠	١٥	٧٢٠
١٩٤٧	١٠١٥٣٥	٣٦	٢٩٣٠
١٩٥٧	١٦٤٩٠٥	٤٠	٣٦٤٠
١٩٦٥	٣٠١٩٥٠	٥٣	٧١٠٠
١٩٧٧	٤٥٢١٠٢	٨٤	١٥٦٨٠
١٩٨٧	٣٦٢١٤٣	٧١	١٦٤٠٠
١٩٩٧	٦٨٥٨٨٠	٤٢	١٧٠٥٠
٢٠٠٩	٩٧٣٦٤٦	٤٩	١٧٥٠٠
٢٠١٦	١٣٧٧١٠٤	٥٥	١٨٦٧٠

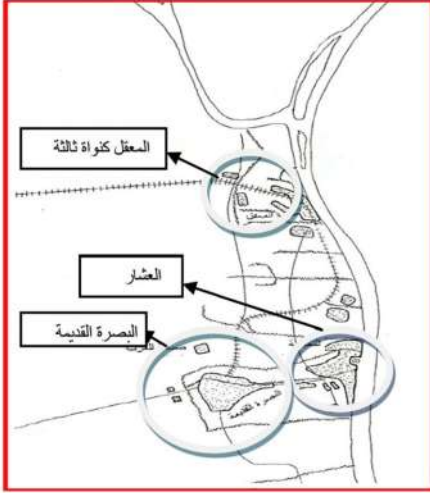
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- (١) التعدادات السكّانية (١٩٤٧-١٩٩٧)، والحصص السكّانيّ لعام (٢٠٠٩)، إسقاطات السكّان لعام (٢٠١٥).
- (٢) ماهر يعقوب موسى، التحليل الجغرافيّ للوظيفة السكّنية في مدينة البصرة (١٩٧٧-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة بغداد، (١٩٩٧)، الصّفحات (٨٨، ١٢٨، ١٣٣).
- (٣) حسبت المساحة بواسطة برنامج Arc Gis 10.2، وبحسب التصاميم الأساسيّة للمدينة.
- (٤) بلدية محافظة البصرة، شعبة التقييم، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

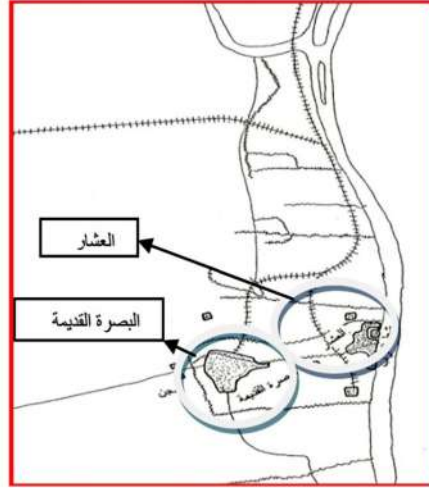
شكل (١٩)

مراحل نمو مدينة البصرة للمدة (١٨٠٠ - ٢٠١٦)

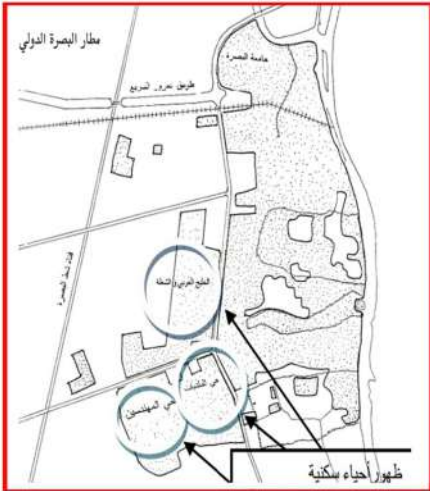
المرحلة الثانية (١٩١٧ - ١٩٥١)



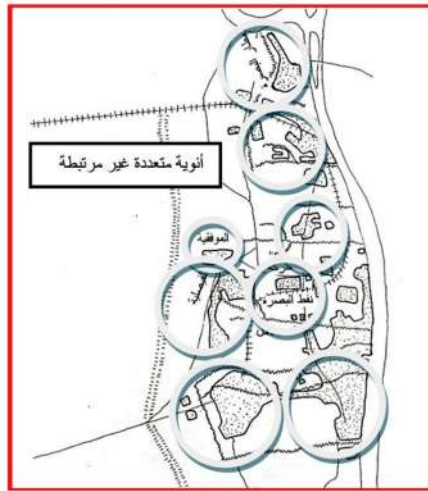
المرحلة الأولى (١٨٠٠ - ١٩١٦)



المرحلة الرابعة (١٩٧٨ - ٢٠١٦)



المرحلة الثالثة (١٩٥٢ - ١٩٧٧)



المصدر: عمل الباحث.

وخلال المرحلة الثانية سيّما المدّة (١٩١٧-١٩٥١)، تشكّلت نواة أخرى أُطلق عليها (المعقل)، وأساس نشوئها هو الميناء، وسرعان ما توسّعت بشكل كبير، وأنشأت الجهات المسؤولة عن المساكن النظاميّة للعاملين بالقرب من الميناء، وكذلك بناء المؤسّسات الحكوميّة التابعة لها، فضلاً عن تأسيس مطار مدنيّ عام (١٩٣٨)، وهذا جعل من منطقة المعقل بحسب الدور التخطيطيّ أنموذجاً للنموّ المخطّط ضمن هذه المرحلة.

إنّ تشكيل المدينة بهذا النوع من النموّ بحسب عوامل موقعيّة، أو متغيّرات سياسيّة أو اقتصاديّة، أوجد حالة من القطع بين أجزائها، ما يعني وجود أراضٍ زراعيّة أو فارغة تفصل بين الأنوية الثلاث (البصرة القديمة، العشار، المعقل) التي نمت كلّ نواة وفق النمط التراكميّ الذي أفضى إلى توسّع تلك الأنوية^(١)، وبهذا بات من الضروريّ ربط العشار بمنطقة المعقل بوساطة خطوط النقل بسرعة ملحوظة، ما يضمن تحقيق الارتباط بين الأنوية الثلاث؛ لذلك توزّعت على جانبي تلك الشوارع بعض المحلّات والأحياء السكّنية، سيّما (البراضعيّة، النجبيّة، المعقل، الجبيلة، وغيرها)، يقابل ذلك تحجّم واضح في نواة (البصرة القديمة)، التي عانت من ركود نتيجة لانتقال المؤسّسات الإداريّة والتجاريّة إلى منطقة العشار، وبهذا الشّأن ارتفع عدد سكّان المدينة بحسب التعداد السكّانيّ لعام (١٩٤٧) إلى (١٠١٥٣٥) نسمة، بواقع (٣٦) محلّة سكّنية، وسجّلت مساحة المدينة (٢٩٣٠ هكتاراً)، وتجدر الإشارة إلى أنّ التوسّع جاء على حساب الأراضي الزراعيّة ليشمل هذا التغيّر في صنف الأرض من زراعيّة إلى سكّنية بعد

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الأسديّ، التوسّع المساحيّ لمدينة البصرة (١٩٧٤-

استحصال موافقة بلدية البصرة لأصحاب الأراضي الزراعية في فتح أراضيهم والواقعة في الجزء الجنوبي للمدينة، مثل: (الكزّارة، منّوي باشا، بريهة)، للعمران والمباشرة بالبناء؛ وذلك لتغيير صنف الأراضي من كونها بساتين زراعية تتخلّلها الأنهار، إلى عرصات قابلة للفرز^(١)، وفي ضوء ما ورد يقودنا الحديث عن ظاهرة التداخل بين الرّيف والمدينة؛ إذ إنّ تعريف المدينة يستثني المناطق الريفية المجاورة بنشاطات زراعية مختلفة، ومن ثمّ تكرّس المدينة للأنشطة الصناعيّة والتجاريّة، ومع ذلك، فإنّ المدينة حتّى لو كانت غير مرتبطة بالرّيف، فإنّ الرّيف ما زال يعمل بالمدينة^(٢)، وهذه الظاهرة لازمت مدينة البصرة حتّى الوقت الحاضر، على الرغم من التناقص المساحي للأراضي الزراعية.

أمّا بخصوص المرحلة الثالثة (١٩٥٢-١٩٧٧) التي تزامنت مع تأسيس مجلس الإعمار عام (١٩٥٢)، وزيادة العائدات النفطية خلال عقود الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين، على أثر تأميم النفط، أبرزت هذه المتغيرات إلى تشطّي الهيكل العمراني، ونموّ المدينة عبر طرق النقل بين العشار والمعقل والبصرة القديمة؛ لذلك برز في المدينة النموّ القافز^(٣)، وهو عبارة عن محلات أو أحياء سكنية تكوّنت بأثر النموّ السكّاني، وعامل الهجرة من المناطق الأخرى الباحثة عن العمل والاستقرار فيها، ما أوجد تجمّعات سكّانية (أنوية) غير متّصلة عمرانياً

(١) عبد المهدي سليم المظفر، عوامل التوسّع الحضريّ لمدينة البصرة، مصدر سابق: ص ٢٢٤.

(٢) عبد الحسين جواد السريح، العلاقات الإقليمية لمدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية، مصدر سابق: ص ١٩١.

(٣) النموّ القافز: هو نموّ متناثر على شكل مراحل زمنية، وذلك بإنشاء مناطق ثانوية لا تتّصل بالمنطقة الرئيسة، تفصلها مناطق فارغة تُركت للتوسّع المستقبلي، أو مناطق مفتوحة.

مع بقيّة الأنوية الثلاث؛ إذ تمثّل البعض منها بشكل مخطّط (تدخل الجهات المعنية في إنشائها، وتزامنت مع إعداد التصاميم الأساسية للمدينة)، والبعض الآخر غير مخطّط (عفويّ)، أمّا الأحياء المخطّطة، فتمثّلت في حيّ الفيصلية (الجمهورية حالياً)، والحسين، والجمعيات، وغيرها، وغير المخطّطة، كما في حيّ الربيع، والفيحاء؛ لذا ليس من الغريب أن يرتفع عدد سكّان المدينة وبشكل ملفت للنظر في عام (١٩٥٧) إلى (١٦٤٩٠٥) نسمة، مع زيادة واضحة للمحلّات السكّنية التي بلغت (٤٠) محلّة سكّنية بزيادة أربع محلّات سكّنية عن سابقتها، وهي: الرّباط الكبير والصّغير، السّراجي، الجمهوريّة، ومن ثمّ فقد سجّلت مساحة المدينة (٣٦٤٠ هكتاراً).

أمّا عام (١٩٦٥)، فقد ارتفع عدد السكّان إلى (٣٠١٩٥٠) نسمة، بواقع (٥٣) محلّة سكّنية، وبمساحة (٧١٠٠ هكتاراً)، أمّا في عام (١٩٧٧)، فقد ازدادت عدد المحلّات السكّنية إلى الضعف لتسجّل (٨٤) محلّة سكّنية، وهذا من شأنه أن يقترن بالزيادة السكّانية التي بلغت (٤٥٢١٠٢) نسمة، على أثر العوامل المشار إليها، ومن ثمّ سجّلت مساحة المدينة (١٥٦٨٠ هكتاراً).

ويبدو من تتبّع الشكل (١٩)، بروز حالة من الفوضى وعدم الترابط بين أجزاء المدينة، نظراً إلى حالات القطع بين الأحياء السكّنية، ويُعزى ذلك إلى أسباب عديدة، أبرزها: أسعار الأرض في الأنوية الثلاث، وتعدّد عائديّة الأرض لأكثر من جهة حكوميّة، وملكيّات خاصّة لأشخاص معيّنين لهم رؤى معيّنة في مجال استغلال الأرض، ما جعل القفز ضرورة لا بدّ منها^(١)، وهذا يدلّ على اختلاف

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الأسديّ، التوسّع المساحيّ لمدينة البصرة (١٩٧٤-٢٠٠٣)،

توسّع المدينة عمّا كانت عليه خلال المراحل السابقة، ويُعزى سبب ذلك إلى قيام الجهات المعنية والمتمثلة ببلدية البصرة بتوزيع قطع سكنية إلى أصحاب الدخل المحدود، ومن ثمّ أفرزت أحياء ومحلات جديدة، مثل: (الحسين، الجمعيات، وغيرها)، وتزامن في الوقت ذاته استحداث شبكة جديدة من طرق النقل التي ربطت الأحياء الجديدة والمتباعدة مع مركز المدينة، لتسهيل عملية الوصول والتفاعل ما بين المركز والأحياء السكنية.

أمّا بخصوص المرحلة الرابعة بحسب المدّة (١٩٧٨-٢٠١٦)؛ إذ تمثلت هذه المرحلة بالنضوج والتكامل بعد أن استنفذت مناطق التوسّع معظم محاورها؛ إذ نجد أنّ الحرب العراقية الإيرانية خيّمَت بظلالها على العراق عموماً، ومدينة البصرة خصوصاً، فجاء العامل السياسي ليؤدّي الدور الأبرز في توسّع المدينة من خلال اتّباع سلسلة من القرارات الآنية، لاسيّما عقد الثمانينيات، وتمثّلت بتوزيع قطع سكنية إلى الشهداء وأسرى الجيش، من عسكريين، وشهداء، ومفقودين، ومعاقين، من دون بدل نقديّ، وكذلك وزّعت على المواطنين وبأسعار رمزية، إلى جانب تقديم القروض المالية من خلال المصرف العقاري، الذي أسهم إسهاماً فعّالاً في هذا الجانب، لاسيّما في توفير تسهيلات مالية كبيرة لدعم حركة بناء الوحدات السكنية، بزيادة حجم القروض، وتخفيض سعر الفائدة، وإسقاط ما بذمّة المقرض المتوفّي من مبلغ القرض، أيّاً كان مقداره، كما سمحت التسهيلات المصرفية العقارية بالاقتراض، ليست للبناء السكني فقط، وإنّما -أيضاً- لشراء الدور المشيّدة؛ لذلك نجد بروز تغيّرات جمة، منها حالة تقليص أعداد المحلّات السكنية لتسجّل (٧١) محلّة سكنية، بعدما كانت (٨٤) محلّة لعام (١٩٧٧)؛ ويُعزى ذلك إلى حالة الدمج للمحلّات السكنية لتتحوّل إلى أحياء سكنية؛

فبرزت أحياء سكنية جديدة مخطّطة، منها: (البلديات، المهندسين، الشعلة.. إلخ)، والسبب الآخر ظروف الحرب وآثارها السلبية التي انعكست على هجرة سكّان المدينة إلى المحافظات المجاورة؛ لهذا انخفض عدد سكّان المدينة إلى (٣٦٢١٤٣) نسمة، وتزامن في المدّة ذاتها مسح شامل لاستعمالات الأرض المدنيّة من قبل شركة (ليلون ديفز)، وإعداد تصميم أساسي للمدينة في السبعينيّات من القرن الماضي، ما أسهم في تحديثه من قبل المديرية العامّة للتخطيط العمرانيّ لعام (١٩٨٥)، لغرض توجيه محاور توسّعها؛ لذلك اتّسعت المدينة لتُصبح مساحتها (١٦٤٠٠ هكتاراً)، وتغيّر توزيع سكّان المدينة؛ إذ ازداد عدد السكّان في الأطراف الخارجيّة، وانخفض في المنطقة التجاريّة المركزيّة، وهذا ما يبرّر ظهور أحياء سكنية جديدة (القائم، الرشيد، المهندسين، الأمن الداخلي).

أمّا عقد التسعينيّات، فقد شهدت المدينة توسّعات كبيرة ومهمّة في مجال نموّ وتغيّر الاستعمال السكني، فضلاً عن اختلاف توزيع السكّان فيها، فقد قُسمت المدينة إلى (٤٢) حيّاً سكنياً لأغراض تنظيميّة، بعد أن تمّ دمج عدد كبير من المحلّات السكنيّة، في حيّ سكني واحد، كما هو الحال في (حيّ الحسين الأوّل، والثانية، والثالثة، والرابعة، والمربع، والمستطيل)، وقد سُمّي بحيّ الحسين؛ لذا ضمّت المدينة سكّاناً (٦٨٥٨٨٠) نسمة، توزّعوا على مساحة (١٧٠٥٠ هكتاراً)، والملاحظ ضمن هذه المدّة أنّ معظم المساحات المخصّصة للاستعمال السكني، لم تُستثمر فعلاً في عمليّة تشييد الوحدات السكنيّة؛ لكونها استخدمت للمضاربة في سوق العقار؛ وذلك لعدم قدرة مالكيها على البناء؛ بسبب التضخم الكبير في أسعار السّلع والموادّ الإنشائيّة، وكان هناك شبه ركود أو توقّف في حركة البناء والتشييد في قطاع الإسكان خلال مدّة التسعينيّات على أثر ظروف الحصار

الاقتصادي، ما دفع الكثير من العوائل إلى بيع أجزاء من مشيداتها السكنية من أبواب وشبابيك وحديد التسليح، واقتصر بناء المساكن على قلة من الميسورين ضمن الأحياء الموجودة، التي بدأت تتكامل من خلال بناء العرصات الفارغة. ومن الملاحظ أن هذا الأمر حفز الكثير من سماسرة العقار، وتجّار المواد الغذائية، والمهاجرين، للدخول إلى سوق الإسكان، وشراء القطع السكنية ذات المواقع الجيدة، والمساكن المتدهورة، وإعادة بنائها، وعرضها مجدداً في سوق الإسكان بهدف تحقيق الأرباح.

من الملاحظ أن بقاء الأراضي المفروزة للاستعمال السكني من دون بناء، جعل النسيج البنوي للمدينة مترهلاً، يعاني من التشتت وعدم التماسك؛ لأنّ التوسع لم يكن متسلسلاً يقوم على ملء الفراغات أو الزحف باتجاهات محدّدة، وإنّما كان يجري بطريقة القفز، تاركاً بين قفزة وأخرى مساحات واسعة من الأراضي الفارغة، على سبيل المثال: حيّ الأساتذة، الغدير، فضلاً عن ظهور أحياء سكنية بشكل مبعثر، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، كما في حيّ الأصدقاء (العبّاس حالياً)؛ لذا سجّلت عدد الأحياء السكنية فيها (٤٩) حياً سكنياً، بمجموع سكّاني (٩٧٣٦٤٦) نسمة، بمساحه (١٧٥٠٠ هكتاراً).

ويبدو أنّ هذه المرحلة قد امتازت بملء الفضاءات الفارغة، وقد تمّ استغلالها وفق ما ثبت في التصاميم الأساسية، والبعض الآخر احتاج إلى تغيير بعض الاستعمالات المخالفة للتصميم، أو معالجات موضوعية، ومن ثمّ تكاملت مدينة البصرة عبر المدة الزمنية المشار إليها.

وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، فقد تميّزت المدينة بتغيّر أغلب استعمالات الأرض الحضريّة فيها، وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني، فقد تضافرت

العديد من العوامل دفعت في هذا المجال، فمن ناحية أسهمت القرارات الدوليّة في إلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق، بعد تغيّر نظام الحكم عام (٢٠٠٣)، ومن ناحية ثانية عودة المهاجرين، ومعظمهم من إيران والدول الأخرى، والعامل الحاسم هو ظاهرة الانفلات الأمنيّ التي اجتاحت جميع مناطق العراق، ومنها منطقة الدّراسة، وهذا راجع بدوره إلى ضعف الجهات الرقائيّة المختصّة؛ لذا تغيّرت المعادلة السكّانية والسكّانية في مدينة البصرة، فمن جانب شهدت زيادة الصّادرات النفطية للعراق ارتفاعاً ملموساً في زيادة الدخل القوميّ، جراء الزّيادة الكبيرة في أسعار النفط، انعكس إيجاباً على التحسّن في المستوى المعاشيّ النسبيّ لمعظم السكّان، وهذا بدوره زاد الطلب على الوحدات السكّانية في المدينة؛ إذ أصبح من الممكن الانشطار العائليّ، وتكوين أسر ممتدّة، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض؛ لغرض إنشاء وحدات سكنيّة، ومن جانب آخر سياسة الدولة التي شرعت في توزيع القطع السكّانية على منتسبي الشرطة، والانتماءات الحزبيّة، لاسيّما العائدين من خارج البلد، والشهداء والأسرى، وشريحة واسعة من الموظّفين، ومن ثمّ حدث توسّع مساحيّ كبير، فقد شمل التوزيع الأراضي التي تقع غرب المدينة، مثل أحياء: (الشرطة، الغدير، وغيرهما)، أمّا انعكاسات الانفلات الأمنيّ، فقد استفحلت ظاهرة السكن العشوائيّ لتطال جميع المساحات الفارغة، والأراضي المخصّصة للخدمات المستقبلية، والمؤسّسات الخدميّة، والمعسكرات السّابقة من المدينة، وهذا التوسّع المساحيّ له مدلوله، فقد سجّلت مجموع الأحياء السكّانية (٥٤) حيّاً سكّانياً بأثر العوامل السّابقة بمجموع سكّانيّ حسب إسقاطات السكّان لعام (٢٠١٦) (١٣٧٧١٠٤) نسمة، بمساحة (١٨٦٧٠ هكتاراً).

ثانياً: تصنيف الأنماط السكنية في مدينة البصرة

يُعدُّ مفهوم النمط من المفردات المهمة التي استرعت انتباه الجغرافيين؛ لذلك تمَّ إعطاء العديد من التعريفات لإشباع هذا المفهوم، فعرفه بعض على أنه عملية اكتشاف وانتخاب من بين خليط من المفردات المشتركة في خصائص معينة، بينما عرفه آخرون بأنه مجموعة من الظواهر التي تشترك فيما بينها بخصائص متشابهة، تميّزها عن بقية الأنماط الأخر المتكوّنة من ظواهر أخرى.

تتميّز الأنماط السكنية في مدينة البصرة بعدم التجانس، نظراً إلى وجود اختلافات متنوّعة فيها من حيث الشكل والمضمون والحجم، فضلاً عن كونها انعكاساً واضحاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للإنسان والأسرة.

إذ يُلاحظ أنّ نوعيّة الحياة التي يعيش فيها الإنسان من البساطة والرفاهية، فهي مؤشّر لحياته الماديّة، ونظراً إلى وجود هذا التمايز والاختلاف بين الوحدات السكنية، فإنَّ أيّ تشابه بينها يُحدث نمطاً^(١). إنَّ التشابه يقوم على أساس اشتراك مجموعة من الوحدات السكنية بمجموعة من المعايير التي تمثّل مجموعة من الصفات، بحيث تعطىها طابعاً مميّزاً عن غيرها من الوحدات السكنية داخل المدينة.

لكن قبل اللوج في تبيان أنماط الوحدات السكنية في مدينة البصرة، كان لا بدّ من إعطاء نظرة موجزة عن الاختلافات المساحية، التي تخصّص للاستعمال السكني؛ إذ من المعمول عليه أن يشغل هذا الاستعمال مساحة كبيرة من أرض المدينة، مقارنة مع الاستعمالات الأخرى، فنلاحظ في المدن الأمريكية الكبيرة

(١) تحسين جاسم شنان الازيرجاوي، الأنماط السكنية في مدينة الناصرية (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

يخصّص للاستعمال السكنيّ حدود (٣٩٪) من المساحة المعمورة، في حين ترتفع هذه النسبة في المدن العربيّة عموماً؛ نتيجة لسيادة الامتداد الأفقيّ للبناء لتبلغ (٦٧٪) من مساحة الحيز الحضريّ في عمان، و (٣٩٪) في دمشق، و (٦٠٪) في مدينة صنعاء، أمّا مدينة بغداد، فشغلت حدود (٦٧٪) من مساحة المدينة الإجماليّة لعام (٢٠٠٩)^(١)، أمّا فيما يخصّ مدينة البصرة، فسجّلت المساحة المخصّصة للاستعمال السكنيّ (٥٣،١٪) لعام (٢٠١٦)^(٢).

تعتمد مساحة المساكن على طبيعة المدد الزمنيّة، التي تمرّ بها المدينة؛ إذ تزداد مساحة المساكن تبعاً لحجم سكّان تلك الحقبة الزمنيّة، والوضع الاقتصاديّ، وسياسة الدولة الإسكانيّة، وغيرها من العوامل الأخرى، وبهذا المنظور تتغيّر الأنماط المساحيّة، مكانيّاً وزمانيّاً (زيادة ونقصاناً)، تبعاً لتطوّر الأوضاع السكّانيّة والديموغرافيّة وتوجّهات الدولة في تحديد التوسّع الأفقيّ، الذي يكلف خدمات قد تثقل كاهل الدولة في حالة التوسّع الأفقيّ، وتزداد بذلك مساحة المنطقة المأهولة^(٣)؛ وبناءً على ذلك، فإنّ مدينة البصرة من المدن العراقيّة التي تشارك مع المدن الأخرى من حيث الأنماط السكّنيّة وفق التدرّج التاريخيّ، ويعزى ذلك إلى طبيعة التغيّر السياسيّ، وما نجم عنه من انفتاح تدريجيّ على مدن العالم الأخرى، وتناقل الأفكار التخطيطيّة والتصميميّة، التي من شأنها تغيير الأنماط السكّنيّة في المدينة.

(١) صبري فارس الهيتيّ، جغرافية المدن، مصدر سابق: ص ١١٧. لسنة ٢٠١٠.

(٢) حسبت المساحة بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2)، ومن ثمّ استخرجت نسبتها من بقية استعمالات الأرض الحضريّة الأخرى.

(٣) لقاء كريم خضير حسّون، التحليل الجغرافيّ للواقع السكنيّ لمدينة بغداد للمدّة (١٩٧٧-٢٠٠٢)، أطروحة دكتوراه، كليّة تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥: ص ٧٠.

وَفَرَّتِ المرثيات الفضائية ذات الدقة المكانية العالية للأقمار الاصطناعية (Quick Bird2 - IKONOS)، والدراسة الميدانية والمكتبية تمييز (٥) أنماط سكنية في المدينة، وبالنظر إلى اعتماد المقارنة بين الوحدات السكنية على عدة معايير سكنية، مثل: (مساحة المسكن، معدلات الإيجارات، أسعار الأرض، دخل الفرد، طراز البناء، ملكية المسكن، نوع المواد المستخدمة في البناء، .. إلخ)؛ لذلك يعتقد الباحث أن هناك تداخلاً وتشابهاً بين تلك المعايير؛ لذا لا يمكن الاعتماد على جميعها وتطبيقها على الوحدات السكنية في المدينة، ومن هنا اقتضت عملية تصنيف الأنماط السكنية على جملة من المعايير التي نعتقد بملاءمتها، أهمها (مساحة المسكن، الطراز العمراني، مادة البناء، عمر المسكن، وجود حديقة في المسكن) وحسب ما يتضح في خريطة (٥٥).

١- نمط المساكن القديمة

ينتشر هذا النمط في الأحياء والمحلات السكنية القديمة في البصرة والعشار، ومناطق متفرقة من المدينة، فالوحدات السكنية تتوزع بصورة غير منتظمة ومتباينة في مساحاتها، تتخللها أزقة ضيقة وملتوية، والبعض منها مغلقة؛ إذ يشير الجدول (٢٩، ٣٠)، والشكل (٢٠)، إلى وجود (١٢) حياً سكنياً، كما سجل عدد الوحدات السكنية (٤٠٩٢٥) مسكناً، ونسبته (٣٠،٩٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة البالغة (١٣٢٤٩٦) وحدة سكنية، وبعدها سكاني (٣٣٠٨١٦) نسمة، أي ما يعادل (٣٣،٩٪) من مجموع سكان المدينة، البالغ (٩٧٣٦٤٦) نسمة لعام (٢٠٠٩)، ويُعزى سبب ارتفاع أعداد تلك الوحدات فيها، فيما لو قورنت مع بقية الوحدات السكنية الأخرى إلى طبيعة المساحة الصغيرة المخصصة للمسكن؛ إذ بلغ معدل مساحة المسكن (١٢٧م^٢).

وبالنظر إلى تكدّس المساكن بعضها بجانب بعض، وصغر المساحة المخصّصة للمسكن، انعكس ذلك على صغر المساحة الإجمالية المخصّصة للمساكن القديمة، فقد بلغت (١١٤٠،١ هكتاراً)، ما يعادل (٢٠،١٪) من مجموع مساحة الوحدات السكنية في المدينة البالغة (٥٦٠٩،٧ هكتاراً).

يبدو لنا أنّ هناك أنماطاً مختلفة من حيث الطراز العمراني، التي سادت في النصف الأوّل من القرن العشرين؛ إذ تمثّل النمط التقليديّ الشرقيّ (الباحة الداخلية المفتوحة) في نواتي البصرة القديمة والعشّار، فضلاً عن محلة العالية وصبخة العرب وأحياء التميمية والفراهيديّ والفيحاء؛ لهذا نجد أنّ وحدات هذا الإقليم متّصلة (متلاصقة) بعضها مع البعض الآخر، ولعلّ ذلك يعود إلى رغبات السكّان في مجاورة أناس لهم مواصفات معيّنة، تُشابه مواصفاتهم من قيم وعادات وتقاليد، أو عامل أمنيّ فرضت هذا النوع من البناء العمرانيّ، ومن ثمّ يرغبون بظاهرة تكثّل الوحدات السكنية^(١).

(١) خالص حسني الأشعب وزميله صباح محمود، مورفولوجية المدينة، مصدر سابق،

جدول (٢٩)

أنماط الوحدات السكّنية وأعدادها ونسبتها المئوية ومساحتها في مدينة البصرة لعام

(٢٠١٦)^(١)

ت	الوحدات السكّنية	العدد	النسبة %	المساحة هكتار	نسبة مساحة
١	الوحدات السكّنية القديمة	٤٠٩٢٥	٣٠,٩	١١٤٠,١	٢٠,١
٢	(أ) الوحدات السكّنية المتوسطة (متدنية النوعية)	٢٠٨٤١	١٥,٧	٤٤٦,٣	٧,٨
	(ب) الوحدات السكّنية متوسطة النوعية (جيدة النوعية)	٢٤١٢٩	١٨,٢	٨٥٢,١	١٤,٩
٣	الوحدات السكّنية جيدة النوعية	٢٨٣٨٧	٢١,٤	١٥٩١,٦	٢٧,٩
٤	العمارات السكّنية الوحدات السكّنية المتماثلة	١٨٢١٤	١٣,٨	٦٣٦,٩	١١,٢
٥	السكن العشوائي	—	—	١٠٣٠,٦	١٨,١
	المجموع	١٣٢٤٩٦	١٠٠	٥٦٩٧,٦	١٠٠
	مساحة المدينة الإجمالية وبضمنها مساحة الوحدات السكّنية			١٠٧٣٧	

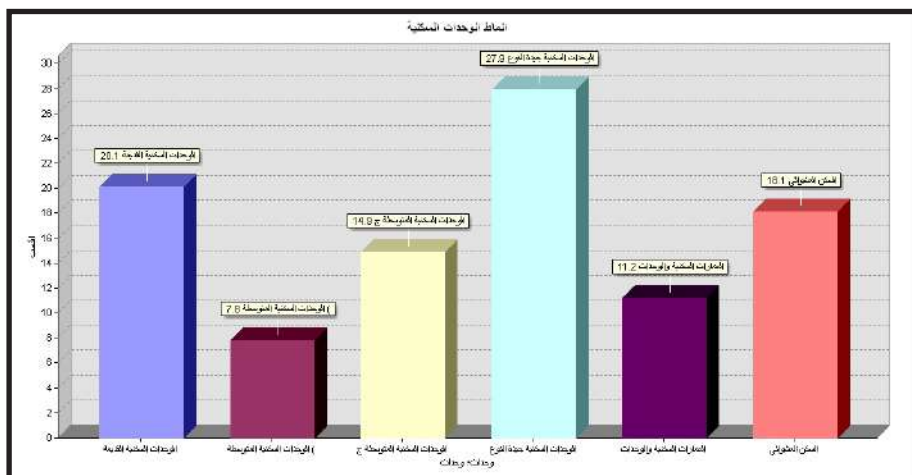
المصدر: عمل الباحث، اعتماداً على:

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكّاني، محافظة البصرة، جدول النتائج الأوليّة للحصر في مركز قضاء البصرة، أنموذج الحصر (٦)، بيانات غير منشورة لسنة (٢٠٠٩).
- (٢) التحليل البصريّ للمرئيات الفضائيّة للأقمار الاصطناعيّة (IKONOS - Quick Bird2)
- (٣) حُسبت المساحات بواسطة برنامج Arc GIS 10.2

(١) اعتمدت الدّراسة على الحصر السكّانيّ لعام (٢٠٠٩) بغية استخراج إعداد الوحدات السكّنية لكلّ حيّ سكانيّ في المدينة؛ نظراً إلى عدم وجود إحصاءات حديثة اهتمّت بالجانب السكّنيّ للمدن، لاسيّما الدّراسة التفصيليّة لها بحسب أحيائها. أمّا بخصوص عدد الوحدات السكّنية العشوائيّة، فقد اعتمدت الدّراسة على إحصائيّة حديثة لوزارة التخطيط لعام (٢٠١٣)، التي تناولت مسحاً تفصيليّاً عن السكن العشوائيّ للمدن العراقيّة، ومنها مدينة البصرة، وهي الأساس دراسة مسحية لبلديّة البصرة عام (٢٠١٣).

شكل (٢٠)

النسب المئوية للأنماط السكّنية بحسب مساحاتها في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)



المصدر: جدول (٢٧).

إلى جانب ذلك برز النمط المحور الذي اقتصر على العوائل الغنية الساكنة ضمن منطقة العشار، ويعود تسميته إلى أنّ طبيعة تصميم المساكن فيه جمعت بين النمط التقليديّ السابق والنمط الغربيّ؛ لذلك يُعدُّ من المساكن الانتقاليّة بين القديم والمستورد الغربيّ، فضلاً عن ذلك، هناك النمط الغربيّ (المقلد المتدهور)، حيث نلاحظ اختفاء معالم البيت الشرقيّ، لاسيّما اختفاء الباحة الداخليّة (الحوش)، ليظهر البيت المغلق الذي شغل توزيعه المكانيّ عند أطراف المدينة المعمورة، وفي بعض أجزائها الداخليّة، وقد أسهمت الجهات المعنية بشكل مباشر في نشوء هذا النوع من المساكن، وذلك عن طريق توزيع قطع سكنيّة مجانيّة، وبأسعار رمزيّة، بمساحة تراوحت بين (١٠٠-١٧٠م^٢)؛ بهدف حلّ أزمة السكّن، لاسيّما ساكني الصرائف والأكواخ، التي استفحلت في المدينة على أثر تزايد تيارات الهجرة من

الرّيف الزراعيّ للعمل الموسميّ أو الدائميّ، ضمن قطاعات تجارية، أو صناعية، أو خدمات في المدينة؛ وبناء عليه ظهرت أحياء (القادسية، الجمهوريّة، الأصمعيّ، الأبلّة، البعث، الحسين، الهاديّ)، الجدول (٣٠) والخريطة (٥٦)، وشيّدت مساكن الشناشيل، التي ضمّت الطبقة الغنيّة من السكّان، التي امتازت بكونها ذات الطابقين، وتحتوي بدورها على مضايلات تحمي المشاة من الإشعاع الشمسيّ، عند مرورهم في الشّارع، وهذا النوع من المساكن استوطن في محلات منطقة البصرة القديمة وبعض محلات العشار.

جدول (٣٠)

الوحدات السكنية القديمة، ومساحتها، بحسب حجمها السكّانيّ، للمدّة

(١٩٦٩-١٩٠٠)

ت	الحي السكني / المحلة السكنية	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	القادسية	١٣٤٠٧	١٤١٩	١٤٠
٢	التميمية	١٢٠٥٧	١٥٤١	١١٠
٣	الحسين / المربع	١٤٩٦٠٤	١٦٩٥٨	١٢٠
٤	الشعطة	١٨٨٨٢	٢٣١٩ (*)	١٤٠
٥	الهادي	٢٩٥١٨	٣٤٣٠	١١٠
٦	الفرهيدي	٨٢٥٢	١١٧٩	١٦٠
٧	العشار	٧٣٨٤	١١٦٠	١١٠
٨	الفيحاء	١٤٢٢٤	١٨٧١	١٦٠-١٤٠
٩	المهلب	١٦٣٨٧	٢٥٣٣	١٦٠-١٠٠
١٠	التحرير	١٨٢٤٨	٢٧١٣	١٦٠ - ١٢٠
١١	عتبة بن غزوان (محلة العالية وصبخة العرب)	٢٦٤٩٦	٣٥٥٩	١٢٠-١٠٠
١٢	العباسي (محلة المشرق)	١٦٣٥٨	٢٢٤٣	١٢٠-١٠٠
	المجموع	٣٣٠٨١٦	٤٠٩٢٥	

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على

(١) الجهاز المركزيّ للإحصاء السكّانيّ، محافظة البصرة، جدول النتائج الأوّلية للحصر في مركز قضاء البصرة، أنموذج الحصر (٦)، بيانات غير منشورة لسنة (٢٠٠٩).

(٢) حُسبت مساحة المسكن بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2) لحساب المساحات.

أتمت مساكن هذا النمط بكونها بدائية التصميم، تبعاً للحالة الاقتصادية

السّائدة آنذاك، وهذا نابع إلى طبيعة الأفكار السائدة، ونوع الموادّ المستخدمة آنذاك؛ لذلك نلاحظ أنّ بعض هذه المساكن شيّدت من الطين (اللبن)، كماّدة أساسية، وقد استُخدم في السقوف القصب المصنوع على شكل (بوارى)، مع الخشب أو جذوع النخيل، فضلاً عن الصّرائف التي تتخلّل ضمن تلك المساكن؛ إذ إنّها وُزعت ضمن محلّات (المهلّب، صبخة العرب، العالية)؛ وبالنظر إلى تقادمها الزمنيّ، فقد تجاوز عمرها السكّنيّ أكثر من (٨٠) عاماً؛ لهذا دعت الحاجة إلى صيانتها، أو إعادة بنائها؛ كونها قديمة التشييد، أمّا بخصوص المساكن ضمن الأحياء (القادسيّة، الجمهوريّة، الأصمعيّ، الأبلّة، البعث، الحسين، الهادي)، فقد استخدمت مادّة الطابوق، كماّدة أساسية للبناء، والشيلمان والجصّ للسقف (عكادة).

تعرّضت مساكن هذا النمط إلى التناقص المستمرّ؛ بفعل عمليّات التجديد وتغيير استثمارات الأرض، لاسيّما الأحياء السكّنية القريبة من المركز التجاريّ، فقد تغيّر صنف استعمالها من الاستعمال السكّنيّ إلى الاستعمالات الأخرى (تجاريّة وصناعيّة وإداريّة)؛ إذ إنّ ارتفاع سعر الأرض في هذه الأحياء، دفع بالملاكين والمستثمرين إلى تهديم المساكن المطلّة على الشوارع المستحدثة والرئيسة، في المنطقة التجاريّة، كما في نواتي العشار والبصرة، وتحويلها إلى عمارات تشغلها مؤسّسات تجاريّة، أو مكاتب، أو عيادات طبيّة، أو عوائل سكّنية، والبعض الآخر، تحوّلت كمرائب، وتُستثنى من ذلك بعض المساكن التي أُعيد بناؤها حديثاً، وإنّ تقادم العمر الزمنيّ للمساكن، وضعف الخدمات البلديّة، وشيوع الملكيّة لعدد كبير منها بفعل الإرث، فإنّها تُعاني من تدهور عمرائيّ وبيئيّ واضح، وأغلب تلك المساكن تسكنها العوائل الفقيرة، فضلاً عن وجود البعض منها قد تعرّض إلى

هجرة ساكنيها إلى مناطق أخرى، ومن ثمَّ تحوَّلت إلى خرائب وأطلال، تتجمَّع فيها القمامة، وفضلات المحلَّات، والمطاعم، أمَّا بخصوص مساكن الشناشيل التي تُعدُّ مظاهر تراثية في المدينة القديمة، فقد اقترح ترميمها من قبل الجهات المعنية في المدينة (يُنظر: صورة ١٦)، لكنَّ هذا الأمر لم يطبَّق بشكل عامٍّ على المدينة، ما أدَّى إلى تعرُّض القسم الأكبر منها لحالات التهديم، والقسم الآخر بقي مهجوراً، ومن ثمَّ تعرَّضت لحالات تغيُّر في صنف الاستعمال السكني إلى استعمالاتٍ أُخرى.

صور (١٦)

التغيرات في مساكن الشناشيل الواقعة في حيِّ الصُّمود



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٠/٩)

٢. نمط المساكن متوسّطة النوعيّة

يتألّف هذا النمط من جزأين: يتمثّل الأوّل بالمساكن متدنّية النوعيّة، والأخرى متوسّطة النوعيّة، ويُعزى اختيار الباحث هذا التصنيف تبعاً لعدّة معايير، منها: مساحيّة، وأخرى زمنيّة، تمّت الإشارة إليهما، لذلك تقسم إلى نوعين، (يُنظر: خريطة ٥٧)، وكالآتي:

أ- المتدنّية النوعيّة

تتوزّع هذه المساكن في أجزاء مختلفة من منطقة الدراسة، سواء كان هذا التوزيع يرتبط بموقع قريب من المساكن القديمة؛ لكونها قد تزامن البعض منها في المدّة نفسها لإنشائها، أو بين المساكن الحديثة التي تقع في أطراف المدينة، ويبدو من تحليل الجدول (٣١) أنّه شغل في (٧) أحياء سكّنيّة، تمثّلت في (خالد بن الوليد، العامل، المحارب، الصّمود، الخضراء، المتنّزه، العبّاسيّ)، بحجم سكّانيّ (٧٧٥٨٢) نسمة بما يُقارب (٧،٩٪) من مجموع سكّان المدينة لعام (٢٠٠٩)، أمّا بخصوص عدد المساكن، فتمثّلت (٢٠٨٤١) مسكناً، أو ما يُعادل (١٥،٧٪)، من مجموع الدور السكّنيّة في المدينة، بمساحة (٤٤٦،٣ هكتاراً)، (جدول ٢٩).

أُتّسمت هذه المساكن بكونها الأكثر حداثة من حيث المساحة والطراز العمرانيّ ومادّة البناء، وحتّى عمر المساكن، لاسيّما إذا ما قورنت مع نمط المساكن القديمة؛ إذ إنّ هناك عوامل أسهمت في بروز هذا النمط، منها: رغبة الدولة بتوسيع مجال المدينة، وذلك باستحداث أحياء جديدة تستقبل الحجم المتنامي من المهاجرين، وهذا الأمر شجّع في توزيع قطع سكّنيّة للسكّان، وعلى وجه الخصوص وسط المدينة وأطرافها، مستفيدين من خدمات مشاريع الإسكان الحكوميّة المجاورة، والملاحظ من هذا النمط سيادة الشوارع العريضة والمستقيمة، التي اتّبع في تخطيطها

النظام الرباعي؛ لأن تخطيطها قد سبق عملية توزيع القطع السكنية، ومن ثمّ يختلف هذا النمط عن المساكن القديمة التي اتّسمت شوارعها بالضيق والالتواء. أمّا موادّ البناء التي استخدمت في تشييد هذه المساكن، فأغلبها قد شيّد من مادّة الطابوق والجصّ والإسمنت بالنسبة إلى الجدران، أمّا السقوف، فشيّدت من الشيلمان والطابوق (العكادة)، والبعض الآخر استخدم الخرسانة للسقوف، وهذا مقترن بحسب المستوى الاقتصاديّ للسّاكنين، الذي أثر بدوره في بناء الوحدة السكنية وتفصيلها، وموادّ البناء.

اتّسمت هذه المساكن باتّساعها فيما لو قورنت مع المساكن القديمة، فقد بلغت مساحة المسكن (٢٢٠٠م^٢)، على الرّغم من كونها متّصلة من ثلاث جهات، إلّا إنّها تمتّعت بخصوصيّة ومساحات أكبر للغرف، لكنّها بالمقابل تفتقر إلى وجود حديقة منزليّة، مع غياب واضح لوجود مرائب للسيّارات؛ بسبب انخفاض المستوى الاقتصاديّ للأسر السّاكنة، ومن ثمّ عدم إمكان امتلاك سيّارة خاصّة.

ويتّضح من تتبّع المربّيات الفضائيّة لتلك الأحياء، سيادة الطراز العمرانيّ الغربيّ (المغلق)، واختفاء واضح للبيت الشرقيّ، مع استغلال واضح للمساحة المخصّصة للسّكن.

تجدر الإشارة إلى أنّه على الرّغم من تشييد العديد من المساكن في الأحياء السكنية خلال منتصف القرن العشرين، لكنّ ذلك لا يمنع من التمتع بمستويات مقبولة من تكامل الخدمات فيها، لاسيّما توافر مؤسّسات تعليميّة وصحيّة، وحدائق ترفيهيّة.. إلخ.

جدول (٣١)

الوحدات السكّنية المتوسّطة (متدنية النوعية)

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	خالد بن الوليد / النجيبية	٦٠٨٤	٨١٩	٢٠٠
٢	العامل	١٠٩٨٨	١٤١٤	٢٠٠
٣	المحارب	١٠١٢٩	١٢١٨	٢٠٠
٤	الخضراء	١٠٥٩٣	١١٣٢٥	٢٠٠
٥	الصمود	١٧٩١٤	٢٥٣٤	٢٠٠
٦	المتنزه	١٩١٧٥	٣١٥٠	٢٠٠-١٢٠
٧	العباسي (محلة العباسية)	٢٦٩٩	٣٨١	٢٠٠
	المجموع	٧٧٥٨٢	٢٠٨٤١	

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكّاني، محافظة البصرة، جدول النتائج الأولى للحصر في مركز قضاء البصرة، أنموذج الحصر (٦)، بيانات غير منشورة لسنة (٢٠٠٩م).
- (٢) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار (Quick Bird و IKONOS)، ذات دقة مكانية (٦٠م).

ب- متوسّطة النوعية

لقد شهدت مدينة البصرة في عقود السبعينيات والثمانينيات تطوراً كبيراً في العديد من المجالات، ومنها الاستعمال السكّني، ولعلّ مردّ ذلك إلى عملية تخطيط المدينة، ووضع تصميم أساسي لها من قبل شركة (ليلون ديفز) في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهي استمرار لمحاولات تخطيطية سابقة، ما انعكس ذلك بشكل مباشر على توسّع المدينة وباتجاهات مختلفة، هذا من جهة، ولظروف الحرب العراقية الإيرانية دور آخر في هذا التوسّع، لاسيّما بروز حملة توزيع القطع السكّنية على المنتسبين من العسكريين، ولمختلف الصنوف؛ لغرض استمرار زخم

المعركة من جهة ثانية، فضلاً عن زيادة دور المصرف العقاري في تنشيط حركة البناء في المدينة، ولهذا الغرض شرعت الجهات المعنية عبر قنواتها (الجمعيات التعاونية^(١))، الإسكان، جمعية بناء المساكن للمعلمين... إلخ) في حملة واسعة لتوزيع قطع أراضي على المواطنين، فعلى سبيل المثال، تم توزيع (١٨٢٣٧) قطعة سكنية خلال عقد السبعينيات، و (٤٧٦٨٨) قطعة سكنية خلال عقد الثمانينيات^(٢)، وما تمخض عن هذه التخصيصات ظهور العديد من الأحياء الجديدة، مثل: حيّ (العبّاس)، التأميم، البلديات، القائم، القبلة، الشرطة)، فضلاً عن بقية الأحياء السكنية القديمة (الزهور، الرافدين، الميثاق).

سجّل هذا النمط (٢٤٨٥١) مسكناً، ونسبة (١٦،٢٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة، وبمساحة (٩٦٢،٤) هكتاراً، ما يُعادل (١٧،٢٪) من مجمل المساحة المخصصة للاستعمال السكني، وبعدهد سكانيّ (١٤٧٥٣٥) نسمة، ما يقارب (١٥،١٪) من مجمل السكّان لعام (٢٠٠٩)، (جدول ٢٩).

يُشير الجدول (٣٢) إلى التباين المساحي للمساكن بحسب الأحياء السكنية؛ إذ نلاحظ أنّ أحياء (الميثاق، الرافدين، الزهور) تراوحت مساحتها (٣٠٠ - ٥٥٠٠م^٢) للمسكن، بينما بلغت مساحة المساكن دون ذلك في حيّ التأميم لتُسجّل (٢٠٠

(١) سنّ قانون الجمعيات التعاونية المرقّم (٧٣) لعام (١٩٥٩) لغرض توجيه حركة البناء والإعمار للمدن؛ إذ تقوم الدولة بتوفير أراضٍ لتلك الجمعيات، وتقوم هذي بدور الفرز والتوزيع، ولغرض دعم الحركة التعاونية، وفرّ المصرف العقاري قروضاً ميسرة لمتسبي جمعيات بناء المساكن في بغداد والمحافظات، ومنها البصرة، يُنظر: صالح فليح حسن الهيتي، تطوّر الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى (١٩٥٠-١٩٧٠)، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، ١٩٧٦: ص ١٢٧.

(٢) مديرية بلدية البصرة، شعبة الأملاك، وحدة التخصيص، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

-٣٠٠م)، ونزولاً بقيّة الأحياء الأخرى (العبّاس، القبلة، القائم، البلديّات، الشرطة)، التي سجّلت مساحة المسكن فيها (٢٠٠م).

يتّضح ممّا سبق، أنّ المساكن ذات المساحات الكبيرة على الرّغم من تقادمها الزمنيّ، إلّا إنّها تحتوي على حدائق ومرائب، وهذا انعكاس للمساحة الكبيرة التي تشغلها هذه المساكن، أمّا المساكن التي تمثّلت في أحياء (العبّاس، القبلة، البلديّات .. إلخ)، فعلى الرّغم من احتلالها مساحة (٢٠٠م)، التي تُعدّ معيارية؛ لكنّ ليست بكبيرة، إلّا أنّها وحدات سكنية حديثة أنشئت عقد الثمانينيّات ذات الطراز الغربيّ، واستفاد أصحابها من التسهيلات التي وفّرها المصرف العقاريّ، التي أسهمت في دفع عجله العمران نحو التقدّم، بالرّغم من ظروف الحرب المستمرّة بين العراق وإيران.

جدول (٣٢)

الوحدات السكنية متوسطة النوعية

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	العباس	١٤٧٧١	٢٣٩٩	٢٠٠
٢	التأميم	٥٥٩٣	٧٨٧	٣٠٠-٢٠٠
٣	الميثاق	١٩١٨١	٢٥٧٩	٤٠٠-٣٠٠
٤	الرافدين	١٢٢٢٨	١٤٣٨	٦٠٠-٣٠٠
٥	الزهور	٣٩٩٦	٤٦٣	٥٠٠-٣٠٠
٦	القبلة	٣٢٤١٢	٥٥٢٧	٢٠٠
٧	القائم	٣٩٣٥٦	٥٠٦٢	٢٠٠
٨	البلديات	١٩٣٧٢	٢٥٩٥	٢٠٠
٩	قاطع الخليج (احياء الشرطة)	٦٢٦	٣٢٧٩	٢٠٠
	المجموع	١٤٧٥٣٥	٢٤١٢٩	

المصدر: الباحث، اعتماداً على:

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، محافظة البصرة، جدول النتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة، أنموذج الحصر (٦)، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٩.
- (٢) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار (Quick Bird و IKONOS) ذات دقة مكانية (٥٠م).

٣. نمط المساكن جيدة النوعية

يتشارك هذا النمط في بعض وحداته السكنية مع الوحدات السكنية المتوسطة النوعية من حيث تاريخ إنشائها، والبعض الآخر منها برزت بعد تغيير النظام لعام (٢٠٠٣)، وهذا ما يفسر بروز أحياء جديدة لم تكن معروفة، مثل: (الطوبه والنخيلة، ياسين خريبط (الغدیر)، الأساتذة، ومحلة عتبة بن غزوان)، إلا إن هناك أوجه كثيرة للاختلاف فيما بينها، منها ما يتعلق بالمساحة المخصصة للمسكن، وأخرى تتعلق بالطراز العمراني وتوافر حديقة منزلية، ومدى توافر الأراضي السكنية، والمستوى الاقتصادي للأسرة، وحجم الأسرة، فضلاً عن قرارات

الدولة في تحديد مساحة القطع السكّنية الموزّعة، ومن ثمّ فإنّ زيادة مساحة المسكن معناه توافر خصوصيّة له من إنشاء حديقة ومرائب للسيّارات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حدث تعيّر في الطراز العمراني؛ إذ نلاحظ أنّ ما نسبته (٨٥٪)^(١) هي المساكن ذات الطابقين، لاسيّما مع إدخال تحسينات تخصّ المظهر الخارجي لها. شغل هذا النمط (٢٠) حيّاً سكّنيّاً، كما يتّضح ذلك من خريطة (٥٨)، سجّل عدد الوحدات السكّنية (٢٨٣٨٧) مسكناً، ما نسبته (١٨،٥٪) من مجموع المساكن في المدينة، وبحجم سكّانيّ (٢١٧٠٩٥) نسمة، بما يعادل (٢٢،٣٪) من مجموع سكّان المدينة لعام (٢٠٠٩).

وسجّلت مساحة هذا النمط (١٥٩١،٦ هكتاراً)، بنسبة (٢٨،٤٪) (جدول ٢٩) من مجموع المساحة المخصّصة للاستعمال السكّنيّ، وهي مساحة كبيرة فيما لو قورنت مع المساحات التي خُصّصت لبقية الأنماط الأخرى.

يُلاحظ من خلال التفسير البصريّ للمرئيات الفضائيّة، وذلك بأخذ عينات مساحيّة لكلّ مسكن من مساكن الأحياء جيّدة النوعيّة أنّ هناك تبايناً مساحياً فيها، (يُنظر: جدول ٣٣)؛ إذ نجد أنّ أحياء (الغدیر، الأساتذة، محلّة عتبة بن غزوان) قد تميّزت بكونها أقلّ مساحة من بين مساكن الأحياء الأخرى لتسجّل (٢٠٠م^٢) للمسكن الواحد، لكن على الرّغم من ذلك، فهي مساكن حديثة البناء والمظهر الخارجيّ، وذات طابقين، منفصلة بعضها عن بعض، لكنّها تفتقر إلى وجود الحدائق فيها، ويُعزى ذلك إلى أنّ المالكين قد استغلّوا المساحة بالشكل الأمثل.

أمّا الأحياء والمحلات (محلّة صنعاء، المهندسين، الرّسالة، الطوبة والنخيلة)، فقد سجّلت مساحة المساكن فيها (٢٥٠-٣٠٠م^٢)، وقد استغلّت المساحة بشكل

(١) استمارة الاستبيان.

يُناسب تلك المساكن؛ إذ نلاحظ في محلة صنعاء وحيّ الرّسالة أنّ هذه المساكن تُوحى من خلال مظهرها الخارجيّ بارتفاع المستوى الاقتصاديّ لساكنيها؛ نظراً إلى ضخامة البناء، فهي ذات طابقين، وتتوافر فيها الحدائق الواسعة، في حين نلاحظ أنّ حيّ المهندسين والطوبه والنخيلة، على الرّغم من البناء الجديد ذي الطابقين، وحالة الانفصال بين الوحدات السكنيّة، إلا أنّ الحدائق تنعدم فيها، بالرّغم من تشييدها بعد عام (٢٠٠٣).

أمّا بقيّة الأحياء، فقد تباينت المساحة المخصّصة للمساكن فيها ما بين (٣٠٠ - ٦٠٠م^٢)، كما في أحياء (السّلام، الأندلس، الربيع، الجمعيات، الكفاءات، النصر، الجزائر، بريهه، الزهراء، القاهرة)، باستثناء حيّ عمان، التي سجّلت بعض المساكن فيه (٨٠٠م^٢).

ومن المؤكّد أنّ الاتّساع المساحيّ للوحدات السكنيّة هو انعكاس للواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ للسّاكنين.

أمّا بخصوص الطراز العمرانيّ، فقد بنيت الوحدات السكنيّة لهذا النمط وفق الطراز الغربيّ، وقد استُخدم في بنائها الطابوق بنسبة (٩١٪)، والسقف من الكونكريت المسلّح^(١).

٤- نمط الوحدات النسيقيّة (المتماثلة)، والعمارات السكنيّة

يُشير هذا النمط إلى مجموعة من المساكن التي بُنيت وفق أسسٍ تخطيطيّة موحّدة بمواصفاتها الفنيّة كافّة، وبالموادّ المستخدمة في ذلك، فهو يضمُّ طرازاً واحداً في البناء، أو الموادّ، متشابهة في بناء جدران الوحدة السكنيّة أو موادّها التنسيقيّة، وكذا للمساحة المخصّصة للمسكن، أو المستغلّة في البناء فقط، وهذا ما يفسّر أنّ

(١) الدّراسة الميدانيّة.

كلّ موقع سكنيّ يمتاز بالتشابه في الشكل والامتداد والتصميم الداخليّ، والتشابه يشمل حتّى الارتفاع، لاسيّما في عدد الطوابق.

تمثّل هذا النمط في العديد من أجزاء مدينة البصرة، وهي ظاهرة سادت منذ منتصف الثلاثينيّات من القرن العشرين، وما زالت مستمرّة حتّى الوقت الحاضر؛ إذ عملت الجهات المعنية على إيجاد سكن مناسب لمتسبيها، ومن ثمّ فهي جزء من مشاريع الإسكان الحكوميّ، وهذا النوع من الوحدات وزّع على مختلف الشرائح، منها: (المهندسين، المدرّاء، الموظفين).

يتضمّن هذا النوع من الوحدات السكّنية: الأفقيّة المتماثلة (النسقيّة)، والعمارات السكّنية.

احتلّت العمارات السكّنية والوحدات النسقيّة مساحة (٤٠٦،١ هكتاراً)، أي: بنسبة (١٣،٨٪) من مساحة الوحدات السكّنية الأخرى في المدينة، يُنظر جدول (٢٩) و(خريطة ٥٩).

جدول (٣٣)

الوحدات السكنية جيدة النوعية

ت	المحلة / الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد الوحدات السكنية	مساحة المسكن م ^٢
١	الطوبية والنخيلة	٦٠٨٤	٨٢٩	٣٠٠
٢	السلام	١٥٠٤٥	١٨١٠	٥٠٠-٣٠٠
٣	الاندلس	٣٤٠٧٤	٤٤٦٨	٤٠٠-٢٠٠
٤	الربيع	١٢٨٨٦	١٧٤٤	٦٠٠-٢٠٠
٥	الجمعيات	٢٨٤٣٣	٣٣٧١	٦٠٠-٤٠٠
٦	الكفاءات	٣٥٨٩	٥٠٥	٦٠٠-٣٠٠
٧	الرسالة	٤٩٢٥	٦٢٢	٣٠٠
٨	النصر	٢٠٠٢٥	٢٦٣١	٣٠٠-٢٠٠
٩	الساعي	٤٣٢٠	٦٤٥	٣٠٠
١٠	الجزائر	٦٢٤٩	٩٢٣	٤٠٠-٣٠٠
١١	بريهة	٦٩٢٩	١١٢٠	٤٠٠-٣٠٠
١٢	الزهراء	٣٩٤٣	٧٤٢	٥٠٠-٣٠٠
١٣	الأمن الداخلي	٢٤٧١٩	٢٨١٨	٢٥٠-٢٠٠
١٤	المهندسين	١٧٨٩٨	٢١٤٢	٣٠٠
١٥	محلة صنعا	٢٨٨٢	٤٥٤	٣٠٠
١٦	عمان	٢٩٣٣	٤٠٩	٨٠٠-٣٠٠
١٧	القاهرة	٦٤٧٢	١٠٤٨	٤٠٠-٣٠٠
١٨	الغدير	٤٤٦	٧٤	٢٠٠
١٩	الاساتذة	٥٥٩٦	٨٠٧	٢٠٠
٢٠	محلة عتبة بن غزوان	٩٦٤٧	١٢٢٥	٢٠٠
	المجموع	٢١٧٠٩٥	٢٨٣٨٧	

المصدر: عمل الباحث، اعتماداً على:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، محافظة البصرة، جدول النتائج الأولية للحصر في مركز قضاء البصرة، أنموذج الحصر (٦)، بيانات غير منشورة لسنة (٢٠٠٩).

(٢) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار Quick Bird2 و IKO-NOS ذات دقة مكانية (٦٠ سم).

أ- الوحدات السكنية النسقية (المتائلة)

تحتل المساكن النسقية الأفقية مناطق معينة من أحياء المدينة؛ إذ تركز في أحياء (الزهراء، الأصمعي، الجمهوريّة، التأميم، الموقية، خالد بن الوليد، البلديات، السلام، المهلب، الغدير، الميثاق، المعقل، الأبلّة) (جدول ٣٤)، يضم هذا النوع (١٥٢٣٢) مسكناً، بمساحة (٥٥١،٢ هكتاراً)، ما يعادل (٩،٦٪) من مساحة

الوحدات السكّنية في المدينة، كما يُشير إلى ذلك (جدول ٢٩)، ومن الملاحظ أنّ الجهات المعنية قد ساعدت على تنشيط ظاهرة السكن ضمن الوحدات السكّنية النسقيّة في أطراف المدينة؛ بغية تخليصها من الصرائف والأكوخ التي انتشرت مع بدايات القرن العشرين، وهذا الأمر أوجد فسحة أمل للسكّان المهاجرين للسكن ضمن بيئة تلبيّ طموحاتهم، هذا من جهة، وإعادة تخطيط المدينة بما يناسب أهمّيّتها الاقتصادية والتجاريّة من جهة ثانية.

أشارت المصادر إلى أنّ البدايات الأولى للسكن النسقيّ ترجع إلى منتصف الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين، كما في حيّ المهلب^(١) والرافدين، والبعض الآخر تمّ تشييده بعد عام (٢٠٠٣) كما هي الحال في حيّ الزهراء التابعة لشركة نفط الجنوب^(٢)، ومن الملاحظ أنّ تلك الوحدات غير متشابهة من حيث المساحة المخصّصة لكل مسكن أو مظهر خارجي، ويُعزى ذلك إلى اختلاف زمن بنائها، فضلاً عن اختلاف الجهة المنفّذة، فعلى سبيل المثال، الوحدات النسقيّة في حيّ الأصمعيّ القديم والجديد قد تمّ بناؤها من قبل شركة إنكليزيّة (شركة One B)، في بداية عقد الخمسينيات لغرض إيجاد سكن ملائم للعاملين في القطاعات الحكوميّة آنذاك، أمّا بخصوص حيّ الجمهوريّة، فقد خُطّطت مساكنه من قبل شركة (B.B.C) البريطانيّة بالتعاون مع شركة نفط الجنوب، ومن ثمّ أوكلت مهمّة التشييد إلى (شركة تاجريان الهندسيّة)، فتمّ بناء (٥٠٠) مسكن، يشتمل كلّ مسكن على ثلاث غرف، و (٢٥٠) مسكناً يحتوي على غرفتين^(٣)، وتمّ تشييد وحدات سكنيّة في النجيبية لصالح موظّفي

(١) رجب بركات، مصدر سابق: ص ٥١٩.

(٢) الدّراسة الميدانيّة.

(٣) رجب بركات، مصدر سابق: ص ٦٧٦.

مديرية الكهرباء، وتم توزيعها عام (١٩٧٠)، كما موضح في صورة (١٨)، وينسحب الأمر نفسه على تشييد الوحدات السكنية في المعقل؛ ويعزى ذلك إلى التوسع الكبير في مرافق ميناء المعقل، وحركة العمل المتطورة، ما أدى إلى توافر فرص العمل؛ لذا وفدت العديد من الجاليات العربية والأجنبية التي سكنت في منطقة المعقل، ما اختير لها أحياء مثل (الحي الصيني)، وهو من أجمل المناطق من حيث الهندسة والترتيب والبناء، تم بناؤه وبقية مناطق المعقل من قبل مصلحة الموانئ العراقية، ولم تقف عند هذا الحد، بل تم تشييد حي الأبله لصالح الوافدين من المناطق الريفية للعمل في الميناء بعد إزالة العشوائيات من القصب والطين بداية الستينيات من القرن العشرين، ونقل السكان الى أحياء جديدة ومخططة، تم بناؤها (حي الأبله، المركزي) المبنية من الطابوق، وجُهزت بالخدمات الضرورية كافة^(١)، أمّا المساحة المخصصة، فقد تباينت هي -أيضاً- ما بين (١٠٠-٣٠٠م^٢)^(٢)، ويُستثنى من ذلك الوحدات السكنية في حي المعقل، التي تباينت مساحتها ما بين (٦٠٠-١٢٠٠م^٢)؛ ويعزى ذلك إلى أسلوب التخطيط والهندسة، ومن ثم وزعت على مديري أقسام شركة الموانئ والمهندسين والجاليات، وهذا ما يدل على حجم المساحة الكبيرة التي احتلتها تلك المساكن.

بصفة عامة، فإنّ بعض الوحدات المتماثلة تحتوي على حديقة كبيرة أمام المنزل، كما في الوحدات المتماثلة ضمن أحياء (المعقل، التأميم، السلام)، وبعضها الآخر لا تحتوي على حديقة؛ نظراً إلى صغر مساحة المسكن، لكن على الرغم من طبيعة

(١) فاخر زيارة حيدر، رحلة إلى ماضي البصرة وجوله في حاضرها: ص ٦١.

(٢) حسبت المساحة بواسطة برنامج Arc Gis 10.2 لحساب مساحات الوحدات

السكنية النسقية.

الاختلافات في تصاميم الوحدات السكّنية النسقيّة، إلّا إنّها تشترك في صفة طراز المسكن؛ إذ أنشئت وفق الطراز الغربيّ (البيت المغلق)، وتوزّعت على شكل صفوف طويلة ومتقابلة، يحتوي البعض منها على حدائق من جهة واحدة، أو من جهتين، ويُسْتثنى منها الوحدات السكّنية ذات المساحة الصغيرة (١٠٠ م^٢)، أو أقلّ من ذلك. أمّا بخصوص طبيعة موادّ البناء، فقد تباينت ما بين الكتل الكونكريتيّة الجاهزة، كما في الوحدات السكّنية في الموقّية، والبعض الآخر تمّ تشييده من الطابوق، أمّا السقوف، فكانت من الكونكريت المسلّح، والبعض الآخر استخدم فيها الشيلمان (عكادة).

جدول (٣٤)

الوحدات السكّنية النسقيّة المتماثلة

ت	الحي السكّني	المحلة أو المنطقة	الوحدات السكّنية
١	الزهراء	شركة نفط البصرة	٨٣
٢	الاصمعي	الاصمعي القديم والجديد	١٩١٤
٣	الجمهورية	الجمهورية	٧٥٠
٤	المهلب	البصرة القديمة	٨٠
٥	الرافدين	الحكيمية	٧٠٠
٦	التأميم	دور نفط الجنوب	٣٣٨
٧	الغدير (ياسين خريبط)	الكوبية	٤٩٧
٨	المعقل		١٠٢٠
٩	الميثاق	الخريطلية	٢١٦
١٠	الموقّية	دور النفط	٢٥٠
١١	خالد بن الوليد	دور الطاقة / النجيبية	٨٦
١٢	البلديات	سكن أساتذة جامعة البصرة	٢٦٠
١٣	السلام	دور الضباط والمحاربين	٣٨
١٤	جامعة الكرمة	موقع جامعة الكرمة	٧٢
١٥	الكرامة	الكرامة والسكك	٤٠٠
١٦	النصر	الطويسة	٢٢٤
١٧	الشعلة	الشعلة	٤٥٨
١٨	الابلة		٧٨٤٦
	المجموع		١٥٢٣٢

المصدر: عمل الباحث، اعتماداً على مرئية فضائية ذات الدقّة المكانية (٦٠سم)،
والدراسة الميدانية

صورة (١٨)

مشروع إسكان مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية (النجيية) لعام (١٩٧٠)



المصدر: رجب بركات، بلدية البصرة (١٩٦٩-١٩٨١)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة: ص ٣٦٨.

ب- العمارات السكنية

تمّ التعرّض خلال الفصل الثاني إلى دراسة المتغيرات السياسية المتمثل بالتدخل الحكومي الرامي إلى توجيه السياسة الإسكانية في المدينة، وتمثّلت بمجموعة من الإجراءات لغرض استيعاب الزيادة السكانية المتنامية في عقد السبعينيات من القرن الماضي. فقد كان الاهتمام الحكومي يتمثل بكيفية استقطاب هذه الزيادة من السكّان مع اختزال المساحة، لذلك عدّت إحدى تلك الإجراءات التخطيط لبناء عمارات سكنية، أسوة بالعاصمة بغداد؛ وبناءً عليه ظهرت العمارات السكنية في أحياء (الموقّية، الجمعيات، البلديات) (*)، التي أنشئت بطريقة البناء الجاهز،

(*) تمّ تشييد العديد من العمارات السكنية بعد عام (٢٠٠٥) من قبل مشروع إسكان

أمّا العمارات السكّنية (شقق الفاو) (*) في حيّ الأصمعيّ، فقد شُيّدت بإدّة الطابوق، هذا من جهة، كما يُشير إلى ذلك جدول (٣٥) وصورة (١٨)، ومن جهة ثانية تمّ إنشاء العديد من العمارات المتفرّقة في أحياء معيّنة لتلبّي أغراض محدّدة، فعلى سبيل المثال، تمّ إنشاء عمارة التأمين في حيّ الزهور لإسكان أساتذة الجامعات، وهي محاولة لاستقطاب وتوفير مساكن لهم، وعمارة أُخرى تابعة إلى الجوازات والسّفر، تمّ تخصيصها لأصحاب الدخل المحدود في منطقة (الدوكيارد) ضمن حيّ العشار، وكذلك عمارات سكّنية في حيّ المعقل، وعمارات سكّنية في حيّ صنعاء، فضلاً عمّا تقدّم، توجد العديد من العمارات السكّنية المتناثرة، لاسيّما على امتداد الشّوارع التجاريّة، مثل: (شارع بشار، ١٤ تمّوز، مالك بن دينار، الاستقلال، الكويت، الوطن، التجاريّ)، التي خصّصت لإسكان العوائل الفقيرة وفق مبدأ الإيجارات.

ضمّت العمارات السكّنية في أحياء (الموقّية، الأصمعيّ، الجمعيات) بواقع (٢٩٨٢) شقّة سكّنية بمساحة كليّة (٨٥،٧ هكتاراً) ما يعادل (١،٥٪) من مجموع المساحة المخصّصة للوحدات السكّنية الأخرى، (يُنظر: جدول ٣٥).

ومن نافلة القول أنّ العمارات السكّنية كما في حيّ الموقّية والأصمعيّ قد خصّصت لإسكان العاملين ضمن قطاع مؤسّسات الدولة المختلفة، لكنّ الحرب العراقيّة الإيرانيّة ألقت بأوزارها، ما انعكس ذلك على هجرة السكّان من المناطق المتاخمة لإيران والسكن فيها، على الرّغم من عدم اكتمالها بشكل نهائيّ.

المحافظة، التي قاربت مساحتها (٢٤،١ هكتاراً)، لكن إلى هذا الوقت لم يتمّ اكتمالها بسبب الأزمة الماليّة التي يمرُّ بها البلد.

(*) تعدّ تسمية شقق الفاو تسمية محليّة أُطلقت على السكّان النازحين من قضاء الفاو على أثر الحرب العراقيّة الإيرانيّة عقد الثمانينيّات، الذين اتّخذوا من تلك الشّقق ملاذاً لهم.

أما فيما يخص العمارات السكنية في حيّ الجمعيات، فقد وزعت على شرائح معينة، لاسيما على أصحاب عوائل الشهداء وضحايا الإرهاب.

جدول (٣٥)

العمارات السكنية في مدينة البصرة

ت	الحي السكني	عدد الوحدات السكنية
١	الموقبية	١٦٨٦
٢	الأصمعي	٧٢٠
٣	الجمعيات	٥٧٦
المجموع		٢٩٨٢

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على:

(١) التفسير البصري لمرئيات فضائية لمدينة البصرة للأقمار (2 Quick Bird و-IKO-NOS) ذات دقة مكانية (٦٠ سم).

(٢) الدراسة الميدانية.

(٣) جمهورية العراق، وزارة الإسكان، دائرة الإسكان، بيانات غير منشورة، (٢٠١٥).

صورة (١٨) العمارات السكنية في أحياء (الموقبية والأصمعي)



تاريخ التقاط الصورة (٢٤/٦/٢٠١٦).

يَتَّضح من دراستنا للأنماط السكّنية في المدينة أنّ هناك تفاوتاً في المتغيّرات العمرانيّة للوحدات السكّنية المنفّذة في مدينة البصرة، وهذا يدلُّ في ضوء العديد من العوامل التي أسهمت في إحداث هذا التغيّر، وأهمّها المتغيّر الاقتصاديّ، وخاصّة المتعلّق بالدخل؛ إذ نلاحظ أنّ المساكن التي بناها ميسوري الحال تميّزت بكبر مساحة المسكن؛ كونها منفصلة بعضها عن بعض، مثل: أحياء القاهرة والربيع، أمّا المساكن التي بنتها إدارة الميناء (الموانئ) لسكن كبار موظّفيها في المعقل، فقد اتّسمت بالتّسعاع المساحة المخصّصة للسكن، التي تراوحت بين (٦٠٠-١٢٠٠م^٢)، في حين نلاحظ أنّ الدور التي شيّدها بلدية البصرة كما في أحياء الجمهوريّة والأصمعيّ، فقد اتّسمت بصغر مساحتها، وتكتّلتها المتّصل، وهناك أحياء سكّنية متوسّطة النوعيّة شيّدت في عقد الثمانينيّات، اتّسمت بكونها أكثر مساحة لتسجّل (٢٠٠م^٢)، لكن تفتقر إلى وجود حديقة، أو مرآب للسيّارة، فضلاً عن وجود نمط آخر اتّسم بحدائته؛ لكونه شيّد بعد عام (٢٠٠٣)، وتزامن مع التحسّن في المستوى الاقتصاديّ النسبيّ لمعظم سكّان المدينة، ومن ثمّ المقدرة الماليّة على تشييد وحداتهم السكّنية وفق المواصفات الهندسيّة الحديثة.

٥- السّكن العشوائيّ

إنّ ظاهر السّكن العشوائيّ لها عدّة تعريفات، يختلف مفهومها من مجتمعٍ إلى آخر، لكنّها تتفق تقريباً على تعريفٍ مشترك؛ إذ إنّها تُشير إلى تشييد مسكن على أراضٍ الغير، من دون ترخيص قانونيّ من قبل الجهات الحكوميّة أو الأشخاص^(١)، ومن ثمّ، فهي تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسيّة للعيش؛ كونها ذات خصائص

(١) زينب راضي عبّاس البلداويّ، المناطق العشوائيّة بين الواقع والطموح نحو بيئة مستدامة، حالة دراسيّة أمّ الورد، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (١٨)، (٢٠٠٨): ص ٢٦.

اقتصادية وعمرانية واجتماعية متدنية^(١).

يُعدُّ السكن العشوائيّ ظاهرة غير حضاريّة، وتقف وراءها عوامل عديدة، منها: سياسيّة، واقتصاديّة، وسكّانيّة ولها أبعادها السلبية على البنية التخطيطيّة والمعماريّة، ما تنعكس بدورها على نموّ المدينة، وحياة سكّانها؛ إذ يتّضح من خلال التتبّع التاريخيّ أنّ جذور هذه المشكلة ليست بجديدة على المجتمع البصريّ؛ إذ سادت في العقود الأولى من القرن العشرين، على أثر تنامي الإمكانات التجاريّة والاقتصاديّة للمدينة، واستمرّت في الزيادة حتّى نهاية عقد السبعينيّات، بعدما تصدّت الجهات المعنيّة لهذه الظاهرة، ومن ثمّ وضعت حلول جذريّة عاجلت بدورها هذه المشكلة، وفي دراسته مضمون هذه المشكلة يقف العامل السياسيّ الدور المحرّك في تفاقمها، ليس في مدينة البصرة فحسب، بل في العديد من المراكز الحضريّة في البلدان النامية، ومدن العراق واحدهً منها، فقد تجلّى توقّف المشاريع الإسكانيّة وغيرها من المشاريع الخدميّة للمدّة من (١٩٨٠م - ١٩٨٨م) بسبب الحرب العراقيّة - الإيرانيّة، وانصراف توجّه الدولة في تخصيص معظم ميزانيّتها للمجهود الحربيّ، وينعكس المنظور نفسه على توقّف مشاريع الإسكان للمدّة من (١٩٩٠م - ٢٠٠٣م)^(٢)؛ إذ أصبحت الظروف الاقتصاديّة أكثر سوءاً بسبب فرض الحصار الاقتصاديّ على البلد، ثمّ تأتي مرحلة ما بعد تعيّر النظام السّياسيّ في عام (٢٠٠٣)، وما رافقه من أوضاع سلبيةّ تمثّلت في سيادة الانفلات الأمنيّ،

(١) حسن محمد حسن زكنه، العشوائيات السّكنيّة (دراسة في جغرافية المدن)، دار

الفرايدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤

(٢) ايمان نعيم غضبان محمد، التباين المكاني لمشكلة التجاوزات العشوائية في مدينة البصرة

وأثارها البيئية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص ٥٩.

وضعف الجهات الرقابية، وفقدان الأمن؛ لذلك تبلورت الأسس المحفّزة، لاسيّما السكّان الباحثين عن ملاذ لهم ولعائلاتهم بفعل عوامل كثيرة، على سبيل المثال أزمة السكن وارتفاع إيجارات المساكن والأراضي في المدن، وغياب تطبيق القانون، يقابل ذلك وجود العديد من المناطق الفارغة ضمن أحياء المدينة مشاعة بأيدي مجموعة من السكّان، سواء كانوا من سكّان المدينة، أو من المهاجرين من المحافظات المجاورة (ذي قار، ميسان)، أو العائدين من الدول المجاورة، وهذا يدلُّ على انتشار الكثير من العشوائيات في عموم أحياء المدينة، متجاوزين بذلك على أراضي تعود ملكيتها للدولة، أو السكّن في مناطق ومقرّات الدوائر المدنيّة، أو العسكريّة على حدّ سواء، ما جعل هذه الظاهرة واضحة للعيان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدّت بعض الجهات السياسيّة المتنفّذة في البلد، والمتمثلة بالكيانات السياسيّة في خدمة شريحة محدّدة من السكّان، لاسيّما السكّان العائدين من الدول المجاورة، مثلاً: (إيران، سوريا، السعوديّة.. إلخ)، فضلاً عن توزيعها للشهداء والسجناء السياسيّين، أدّت إلى تفاقم هذه الأزمة؛ إذ إنّ ما يقرب من (٨٥٪)^(١) من القطع السكّنية التي وُزعت في المدينة بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٦) هي لشريحة العائدين من الدول المجاورة؛ وذلك بغية استغلال حاجة السكّن لديهم، لغرض كسب أصواتهم وولائهم في الحملات الانتخابيّة، ما انعكس على استفحال ظاهرة العجز السكّني في المدينة، التي أوجد السكّان بدائل مناسبة، وبطريقتهم الخاصّة؛ إذ انتشرت التجاوزات السكّنية، وأخذت بالتزايد بشكل سريع جدّاً، وفي جميع الأحياء السكّنية؛ لذا وبصفة عامّة، أفرزت جميع الأحداث

(١) مديرية بلدية البصرة، شعبة الأملاك، وحدة التخصيص، بيانات غير منشورة،

السّياسيّة المشار إليها، وعلى مدى (أربعة عقود)، الوجه الجديد، وهي ظاهرة السّكن العشوائيّ.

أمّا بخصوص العامل السّكّانيّ، فقد تمثّلت بالزيادة الطبيعيّة، على أثر زيادة الولادات، التي قطعت شوطاً كبيراً، لاسيّما بعد عام (٢٠٠٣)، وهذا يدلُّ على ارتفاع معدّل النموّ السنويّ من (٢,٩٪) لعام (٢٠٠٩)، إلى (٤,٩٪) - بحسب التقديرات - لعام (٢٠١٦)، وهذا مرثّه إلى حالة الانفتاح الاقتصاديّ، وارتفاع المستوى المعاشيّ النسبيّ، ما حفزَ الكثير من سكّان المدينة على أثر كثرة حالات الزواج، ودورها في زيادة الولادات؛ لذا تولّدت رغبة بالانشطار العائليّ، ولكون الإيجارات مرتفعة جدّاً في المدينة، لهذا درج السّكّان على التجاوز على الأراضي الزراعيّة، أو المملوكة للدولة، ما أدّى إلى ازدياد هذه الظاهرة في مركز المدينة، وعند أطرافها، ومن ثمّ حدوث تغييرٍ في صنف الاستعمال، من خدمات أو أراضٍ زراعيّة، إلى وحدات سكنٍ عشوائيّ.

فضلاً عن ذلك، لا يمكن إغفال دور الهجرة الوافدة إلى المدينة في انتشار ظاهرة العشوائيات؛ إذ إنّ الإحداث الأخيرة، لاسيّما الانفلات الأمنيّ في وسط وشمال العراق، فضلاً عن الهجرة من المحافظات الجنوبيّة المجاورة (ذي قار، ميسان)، انعكس على بروز حالات نزوح مطّردة إلى محافظات أُخرى يسودها الأمان، إلى جانب توافر العمل، وكان مقصد أغلب المهاجرين مركز محافظة البصرة، وهذا ما يفسّر أنّ (٢٧٠٠٠) عائلة^(١) وفدت إلى المدينة^(٢) ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٦).

(١) دائرة الهجرة والمهجرّين في محافظة البصرة، وحدة الرّصد وجمع المعلومات، بيانات غير منشورة لعام (٢٠١٦).

(٢) إنّ دائرة الهجرة والمهجرّين تقسّم الوافدين إلى (ثلاث) فئات: الفئة الأولى (العائد

وبالتزامن مع ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنيّة في المدينة، وانخفاض المستوى الاقتصاديّ لهم، بصفة أنّ أغلبهم من شريحة الكسبة، دفع الكثير من العوائل إلى بناء مساكن عشوائيّة، متجاوزين بذلك على أراضٍ زراعيّة وحكوميّة، أو مقرّات ومؤسّسات مدنيّة وعسكريّة.

أمّا بخصوص العامل الاقتصاديّ، فتكفي الإشارة إلى ما توصّلت إليه دراسة بحثيّة عن ظاهرة السّكن العشوائيّ في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٩)^(١)، التي أشارت إلى أنّ أغلب أصحاب الأُسُر في المناطق العشوائيّة ما نسبته (٦٣،٣٪) هم من الكسبة، وتوزّع النسب المتبقّيّة بين (موظّف، عاطل عن العمل، متقاعد، أُخرى) بنسب (٢٠٪، ٦٦،٦٪، ٣،٣٪، ٦،٦٪) على التوالي، ولعلّ ما يفسّر هذه النسبة العالية هو رغبة هؤلاء (الكسبة) السكن بالقرب من الأسواق؛ لكي يسهل عليهم الحصول على فرص عمل تُتيح لهم مورداً مالياً مستمرّاً يكفل تأمين متطلبات معيشتهم اليوميّة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ مدينة البصرة هي عاصمة العراق الاقتصاديّة؛ لما تتمتع به من تركّز للأنشطة الاقتصاديّة والإداريّة المتنوّعة؛ لذلك تُعدّ منطقة جذب سكّانيّ، ما دعت بالضرورة إلى استقطاب شرائح مختلفة نزحت من المحافظات الجنوبيّة والوسطى، وقد تزامن مع الاضطرابات الأمنيّة في المحافظات الوسطى والشماليّة، ما شكّل موجة نزوح كبيرة أخذت مدينة البصرة

من الدول المجاورة أو الأخرى)، المقصود به (الفرد أو العائلة) من هاجر سابقاً، وبعد سقوط النظام، رجع إلى العراق. الفئة الثانية (نازح مستقرّ)، ويقصد به (الفرد أو العائلة) من وفد من المحافظات الوسطى والشماليّة، واستقرّ في مدينة البصرة. الفئة الثالثة (عائد طوعيّ)، المقصود به (الفرد أو العائلة) من نزح إلى دول أخرى، ومن ثمّ عاد إلى العراق.

(١) باسم عبد العزيز العثمان وزميله عدنان عناد، السّكن العشوائيّ في مدينة البصرة،

حصّة كبيرة منهم، فضلاً عن المهاجرين من المناطق الريفية نتيجة لانقطاع سبل العيش والرّزق في محلّ سكنهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إيجارات المساكن في المدينة عادةً ما تكون في أعلى أسعارها؛ لذلك لا تتمكّن الأسر المهاجرة أو المنشطرة، السّاكنين ضمن المدينة، من دفع هذه المبالغ؛ لكونهم محدودي الدخل، ما تطلّب الأمر بالعديد من السّكّان إلى التجاوز على المساحات الفارغة ضمن نسيج المدينة، والاستيلاء عليها، وتشييد العديد من المساكن في أماكن متفرّقة من أحياء المدينة.

تعدّ العوامل المشار إليها نقطة تحوّل في تاريخ مدينة البصرة؛ إذ إنّ السكن العشوائيّ قد استفحل بشكل مفاجئ، متداخلاً مع كلّ مفاصل المدينة، وهو أمرٌ لم تكن الجهات المعنية مستوعبة حجم هذه المشكلة المترتبة عليه؛ إذ يمكن توضيحها بحسب الجدول (٣٦) والشكل (٢١) وخريطة (٦٠)، التي تُشير إلى التوزيع الحقيقيّ لمساكن العشوائيات في المدينة، وقد استعانت الدراسة بتقنيّات التفسير البصريّ للمرئية الفضائية (2 Quick Bird)، فضلاً عن الإحصاءات الرسمية في متابعة حجم هذه المشكلة وتحديدّها، وبيان توزيعها المكانيّ ضمن أحياء المدينة، التي تمثّلت في (٤٨) حيّاً سكنياً، باستثناء (٧) أحياء سكنية^(١)، بعدد سكّانيّ (١٥٩٩٧٠) نسمة لعام (٢٠١٣)؛ إذ يتّضح أنّ حيّ التميمية قد احتلّ المرتبة الأولى من حيث إشغالها بالسكن، لتسجّل (٢٣٨٠) مسكناً عشوائياً، بنسبة (١٠،١٪)، بينما احتلّ بالمرتبة الثانية حيّ الحسين ما يعادل (٢٢٨٣) مسكناً عشوائياً، بنسبة (٩،٦٪)، واحتلّ حيّ القائم (١٥١٧) مسكناً عشوائياً، ما يعادل

(١) الأحياء الخالية من السكن العشوائيّ: (التحرير، القاهرة، بريّة، الربيع، الخضراء،

الطوبة والنخيلة، عمان).

٢٦٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة

(٤،٦٪)، ويُعزى سبب ذلك إلى العوامل السّياسية والاقتصادية والسكّانية، وسجّل أدنى تواجد للسكن العشوائيّ في حيّ الزهور بنسبة (١،٠٪)؛ لكون حيّ الزهور يُعدُّ المنطقة التجاريّة المركزيّة؛ لذلك تزدهم فيها الأنشطة الاقتصاديّة والتجاريّة، ومن خلوّها تقريباً من الأماكن الفارغة، ما عدا مؤسّسة التمور التي شغلّتها بعض الأسر، واتّخذتها مساكن لها، فضلاً عن كون عائديّة الأرض المستحوذ عليها من قبل المساكن العشوائيّة تعود إلى جهات حكوميّة مختلفة، أغلبها تعود ملكيّتها إلى بلدية البصرة، والجزء المتبقي يتوزّع ما بين العديد من الجهات والمؤسّسات الحكوميّة، مثل: (مديريّة الأوقاف، مديريّة الكهرباء، وزارة الدّفاع، شركة النفط، الموانئ، مديريّة الشباب والرياضة، وزارة التعليم العالي، عقارات الدولة، وزارة الداخليّة) (صورة ٢٠)، وبصورة عامّة سجّلت مساحة السكن العشوائيّ (٦،١٠٣ هكتاراً ما يعادل (١،١٨٪) من مساحة المدينة جدول (٢٧).

جدول (٣٦)

التوزيع الجغرافيّ للسكن العشوائيّ وأعدادها في مدينة البصرة لعام (٢٠١٣)

ت	الحي السكني	رقم المحلة	العشوائيات	النسبة %	ملكية الأرض
١	القادسية	٤١٤	٦٥٠	٢,٧	بلدية البصرة
٢	عتبة بن غزوان (العالية ، صبخة العرب	١١٥، ١١٣، ١١١	١١٥٠	٤,٨	بلدية البصرة
٣	الصمود	١٠١	١٥٠	٠,٦	بلدية البصرة
٤	الساعي	١٠٢	١٧٣	٠,٧	بلدية البصرة
٥	الفرهيدي	١٠٣	٨٥	٠,٤	بلدية البصرة
٦	كوت الحجاج	١٠٥	١٢٠٠	٥,١	بلدية البصرة
٧	الجمهورية	١٢٣	٩٠	٠,٤	بلدية البصرة
٨	الأكاديمية البحرية	١٥٧	٢٥٠	١,١	الدفاع
٩	المتنزه	٣٢٥	٣١٨	١,٣	عقارات الدولة
١٠	الزهور	٣٠٢	٦	٠,١	الوقف السنّي
١١	الشرطة	٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣١، ٤٢٩، ٤٢٧	٣٢١	١,٣	بلدية البصرة
١٢	الجمعيات	٤٠٧	١٨٠	٠,٨	بلدية البصرة + الداخلية
١٣	الغدِير والكويبة (ياسين خريبط)	٤١٠، ٤٠٢	٨٢٧	٣,٥	بلدية البصرة
١٤	المعقل	١٥٠، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٤	١٠٦٣	٤,٥	الموانئ
١٥	قيادة القوة البحرية (ميناء المعقل)	١٤٢	٧٥٠	٣,١	الدفاع
١٦	الموفقية	١٢٧	١٠٠٠	٤,٢	بلدية البصرة

الفصل الثالث: التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في مدينة البصرة ٢٦١

١٧	الإساقذ	١٣٧ ، ١٣٩	١٢٣٠	٥,٢	بلدية البصرة
١٨	الكفارات	١٠٩	٤٥	٠,٢	مديرية الصحة + بلدية البصرة
١٩	الصفاء والمهلب	٣١٠ ، ٣١٢	٣٢١	١,٣	بلدية البصرة
٢٠	العباسي (المشراق)	٣١٥	٦٦٤	٢,٨	بلدية البصرة
٢١	الفجاء	٣٣٥	٢٠٣	٠,٨	بلدية البصرة
٢٢	الجزائر	٣٠٦	٣٩	٠,٢	وزارة الدفاع + التعليم العالي
٢٣	الامن الداخلي	٤٤٩	١٩٠	٠,٨	بلدية البصرة
٢٤	المهندسين	٦٥٢	٣٨٩	١,٦	بلدية البصرة
٢٥	القائم	٦٠٢ ، ٦٠٨	١٥١٧	٦,٤	بلدية البصرة
٢٦	القبلة (الرشيد)	٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٣ ، ٦٢٢	١٣٠	٠,٥	بلدية البصرة
٢٧	البلديات (الجاسم)	٦٤٢ ، ٦٤٠	٢٩٢	١,٢	بلدية البصرة
٢٨	النصر (الطوبى)	١١٢	١٢٥	٠,٥	الدفاع + الأوقاف
٢٩	المحارب / نواب الضباط	١٣٣	٩٧	٠,٤	بلدية البصرة
٣٠	الاندلس	١٣٢ ، ١٢٦	١٢٥	٠,٥	بلدية + دفاع
٣١	العامل	١٤٧	١٥٠	٠,٦	بلدية البصرة
٣٢	السلام / دور محمد القاسم	١٢٩	١٥٠	٠,٦	الدفاع
٣٣	الابلة	١٣٥	٧٥٠	٣,٢	الموانئ
٣٤	الهادي	١٥٥ ، ١٥١	٣٠٠	١,٣	الدفاع + الشباب والرياضة + بلدية
٣٥	التميمية	١١٦ ، ١١٤	٢٣٨٠	١٠,١	بلدية البصرة + الدفاع
٣٦	الحسين والمربع	٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥ ، ٤١٥	٢٢٨٣	٩,٦	بلدية + كهرباء
٣٧	الرافدين	١٢٠ ، ١٢٢	١٣٦	٠,٦	بلدية البصرة
٣٨	الميثاق	١٢٠	٤٤	٠,٢	بلدية البصرة
٣٩	الرسالة	١٠٧	١٧٣	٠,٧	بلدية البصرة
٤٠	الشعطة	٤١١	١٠٥٠	٤,٤	وزارة النفط + التربية + بلدية
٤١	موقع جامعة البصرة	١٥٦	١١٢	٠,٥	وزارة التعليم العالي
٤٢	خالد بن الوليد (النجيبية)	١٥٩	٢٧٠	١,١	الموانئ
٤٣	الكرامة السكك	١٥٢ ، ١٤٥	٤٦	٠,٢	الموانئ
٤٤	الأصمعي	١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١	١٠٢٠	٤,٣	بلدية البصرة
٤٥	العباس / الاصدقاء	٤٠١	١١٧٠	٤,٩	بلدية البصرة
٤٦	الزهراء	١٠٤	٦٨	٠,٣	الشباب والرياضة
٤٧	الغضار	١٠٦	٣٧	٠,٢	الشباب والرياضة
٤٨	صنعاء	٣٠٧	٤٦	٠,٢	بلدية البصرة
	مجموع الوحدات السكنية العشوائية		٢٢٧٦٥	١٠٠	
	عدد السكان السكن العشوائي لعام ٢٠١٣		١٥٩٩٧٠		

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على:

(١) الدراسة الميدانية.

(٢) وزارة التخطيط، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، الجهاز

المركزي للإحصاء، ٢٠١٣: ص ٢٥، ٧٨، ٧٩.

(٣) مجلس محافظة البصرة، لجنة السكن، بيانات غير منشورة لسنة (٢٠١٣).

(٤) التفسير البصري للمرئية الفضائية (Quick Bird) ذات الدقة المكانية (٦٠ سم).

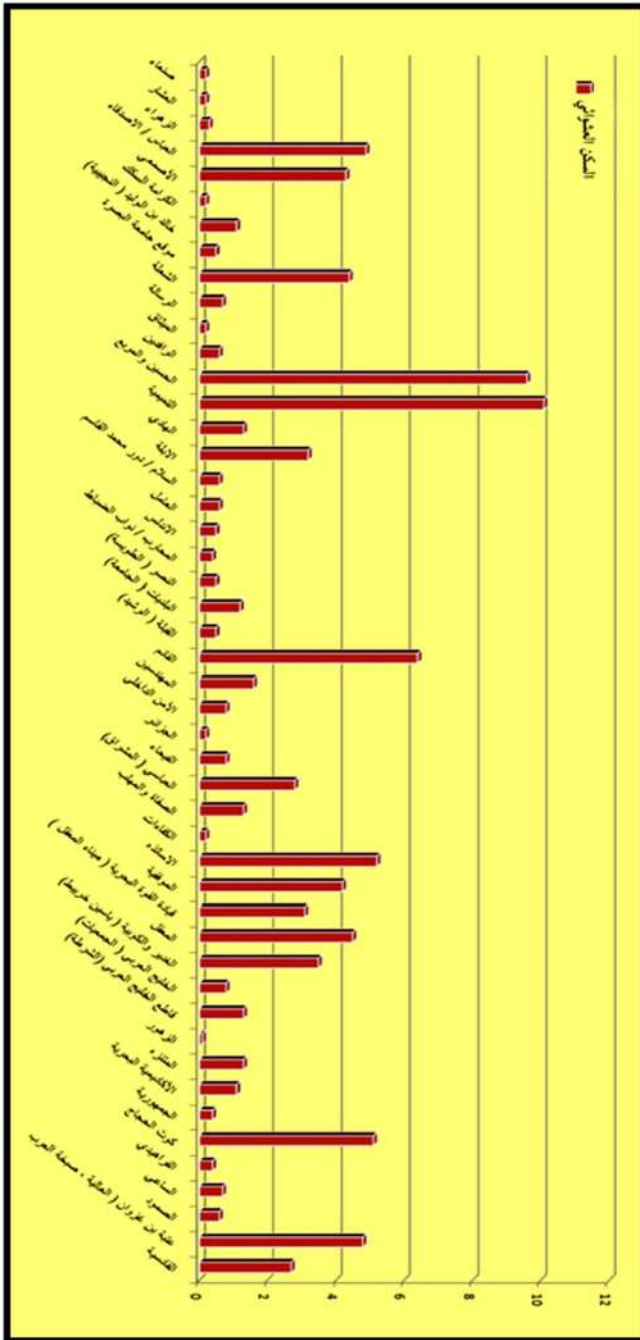
صورة (١٩)

بعض مظاهر السّكن العشوائيّ في أحياء مدينة البصرة



المصدر: المرئيّة الفضائيّة للقمر الاصطناعيّ (Quick Bird 2) لعام (٢٠١١) ذات الدقّة المكانية (٦٠ سم).

شكل (٢١) السكان العشوائيين في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣



المصدر: جويل (٢٠١٤)

ثالثاً: التغيّرات في صنف الاستعمالات السكّنية وأنماطها في المدينة

تناول هذه الفقرة الملامح الرئيسة لتغيّر استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة من جانبين، يتمثّل الجانب الأوّل بتغيّر صنف الاستعمال السكّني، بينما يركّز الثاني على تغيّر نمط الاستعمال، وهذه الفقرات هي حجر الزاوية التي استندت إليه الدراسة الحالية.

ترمي الدراسة إلى معرفة التغيّرات في مساحة استعمالات الأرض السكّنية خلال المدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) بنوعيتها، أي تغيّر الصّنف الموجب والسّالب.

١. التغيّرات المساحيّة في صنف الاستعمال السكّني في المدينة

استوحينا من خلال التفسير البصريّ للمرئيات الفضائيّة والخرائط الرقميّة الخاصّة بمنطقة الدّراسة بأنّ هناك عدّة تغيّرات تُشير إلى حالة التغيّر المساحيّ في صنف الاستعمال السكّنيّ للمدينة خلال أربعة عقود، فبعض تلك التغيّرات كانت بشكل تخطيطي، تمثّلت في توزيع قطع أراضٍ سكّنية على المستحقّين، تسبقها عمليّة تخطيط هذه المناطق، أو سياسة البناء الجاهز التي تبنتها الجهات المعنية وفق حقب زمنيّة مختلفة، وغيرها من السياسات التي طبّقت على المدينة، ومنها قد حدث بشكل مفاجئ غير مخطّط، كما هو الحال في السّكن العشوائيّ الذي استفحل في عقود الخمسينيّات إلى السبعينيّات من القرن العشرين، وعلى أثر التخطيط الجيّد تمّ احتواء هذه المشكلة والقضاء عليها نهائيّاً. وبعد عام (٢٠٠٣)، انتشر هذا النوع من السّكن في كلّ أرجاء المدينة، على أثر غياب تطبيق القانون، وضعف الجهات الرقابيّة.

إنّ طبيعة هذه التغيّرات في استعمالات الأرض السكّنية تمّ كشفها ودراستها بشكل دقيق باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافيّة، بالنظر إلى دقّتها

وحساب مساحتها، فضلاً عن الاستعانة باستمارة الاستبيان الموضحة في ملحق (٢)، التي أعطت بعداً حيويّاً للدراسة، وسدّ النقص الحاصل في البيانات التي لا يمكن الحصول عليها، سواء كانت من الجهات الرسميّة أم المرئيّات الفضائيّة؛ وبناء على ذلك، تبرز أهميّة تناول هذا الموضوع من جوانب متعدّدة وفق استقطاع أو إضافة مساحات للاستعمال السكني (الموجب والسالب).

أ- التغيّر المساحي في صنف الاستعمال السكني الموجب للأحياء السكنيّة في المدينة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

يتّضح من الجدول (٣٧) وشكل (٢٢) أنّ التغيّر المساحي الحاصل في صنف الاستعمال السكني حسب مدّة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٦) بلغ (٦،٣٨٥٦ هكتاراً)؛ إذ كان نوع التغيّر موجباً في أغلب أحياء المدينة، ما يقارب (٥٣) حيّاً سكنيّاً، ويُعزى ذلك إلى الزيادة السكّانيّة الطبيعيّة، وعامل الهجرة، فضلاً عن المتغيّرات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتخطيطيّة، التي أدّت دوراً بارزاً في الاتّساع المساحي للاستعمال السكني، ونلاحظ أنّ عدد سكّان المدينة لعام (١٩٧٧) سجّل (٦٨٥٨٨٠) نسمة، بواقع (٤٣) حيّاً سكنيّاً، ارتفع إلى (٩٧٣٦٤٦) نسمة لعام (٢٠٠٩)، واستمرّت الزيادة السكّانيّة لتسجّل بحسب الإسقاطات السكّانيّة لعام (٢٠١٦) (١٣٧٧١٠٤) نسمة، ما يعادل (٥٤) حيّاً سكنيّاً، يُضاف إليها موقع جامعة البصرة وميناء المعقل، ومن الطبيعيّ أن يرافق هذه الزيادة السكّانيّة تغيّر في مساحة الاستعمال السكني بشكل متنام، وهذا ما يفسّر الزيادة المساحيّة، ففي عام (١٩٧٧) سجّلت مساحة الاستعمال السكني (١٤٢٩،٨ هكتاراً)، ارتفعت في عام (١٩٨٩) إلى (١٧٣٨،٤ هكتاراً)، ومن ثمّ إلى (٢٢٣٢ هكتاراً) لعام (٢٠٠٢)، حتّى أصبحت مساحة هذا الاستعمال في عام (٢٠١٦) (٥٦٠٩،٧ هكتاراً).

في ضوء ما تقدّم، يبدو أنّ التغيّرات في مساحة الاستعمالات السكّنية تعدّ طبيعية؛ كون هذا الاستعمال أسرع الاستعمالات الحضريّة انتشاراً في المدينة، ويمكن ملاحظة مديات التباين في سرعة التبدّل في استعمالات الأرض داخل المدينة وأطرافها، وفي كلّ مرحلة؛ إذ نلاحظ زيادة ملموسة في الرقعة الحضريّة، يقابلها تقليص واضح في مساحة الرقعة الزراعيّة والفضاءات الفارغة، وما تبقى من الأراضي الزراعيّة، لاسيّما في الأجزاء الجنوبيّة للمدينة (حيّ المتنزّه، الربيع)، فهو مرشّح للزحف العمرانيّ عليه، وينسحب المنظور نفسه على الأراضي الفارغة التي تمّ تجاوز عليها من قبل السكن العشوائيّ.

جدول (٣٧)

التغيّرات المساحيّة للأحياء السكّنية في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)

ت	الحي السكني	مساحة ١٩٧٧ هكتار	النسبة %	مساحة ١٩٨٩ هكتار	النسبة %	مساحة ٢٠٠٢ هكتار	النسبة %	مساحة ٢٠١٦ هكتار	النسبة %	تغير مساحة ١٩٧٧ - ٢٠١٦ هكتار	نسبة التغير %
١	الطوبية والنخيلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠١,١	١,٨	١٠١,١	—
٢	خالد بن الوليد	٠,٣	٠,٣	٦,٣	٠,٣	٨,٤	٠,٣	١٨	٠,٤	١٧,٧	٧٦,٣
٣	الأكاديمية البحرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣,٢	٠,٢	١٣,٢	—
٤	القادسية	١٤	٠,٩	١٥	٠,٨	١٦,٨	٠,٨	٥٤,٢	٠,٨	٤٠,٢	٧٤,٢
٥	الهادي	٤١	٢,٦	٤١,٣	٢,٣	٥٠,٥	٢,٣	١١٩,٨	٢,٣	٧٨,٨	٦٥,٨
٦	الابلية	٩٥,٩	٦,٠	٩٦,٣	٥	٩٦,٩	٥	١٧١	٤,٣	٧٥,١	٤٣,٩
٧	الكرامة	٢٠	١,٣	٢١,٥	١,٢	٢٢,٧	١,١	٣٩,٤	١,١	١٩,٤	٤٩,٢
٨	المعقل	١٢١,٧	٧,٧	١٢٦,٨	٦,٦	١٤٠,١	٦,٦	٣٠١,٧	٦,٣	١٨٠	٥٩,٧
٩	ميناء المعقل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧,٢	١	٥٧,٢	—
١٠	العامل	١٣,٦	٠,٩	١٨,٧	١	٢١,٥	١	٣٩,٦	١	٢٦	٦٥,٦
١١	المحارب	١٤	٠,٩	١٩	١	١٩,٩	١	٣٢,٧	٠,٩	١٨,٧	٥٧,٢
١٢	الغدیر / الكوبية	٠	٠	٤,٢	٠,٢	٤,٢	٠,٢	٢٣٤,٧	٤,٢	٢٣٠,٥	٩٨,٢
١٣	الاساتذّه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٠,٤	٢	١١٠,٤	—
١٤	الشعلة	٤٢,٤	٢,٦	٥٦,٤	٣	٦٤,٢	٢,٩	١٢٥,٤	٢,٢	٨٣	٦٦,٢
١٥	العباس / الأصدقاء	٠	٠	٠	٠	٢٥,٣	١,٢	١٢٦,٢	١,٢	١٠٠,٩	٧٩,٩
١٦	التاميم	٨,٢	٠,٥	٩,١	٠,٥	١٩	٠,٩	٥١,٢	٠,٩	٤٣	٨٤
١٧	الموقفية	٢٢,٧	١,٤	٣٤,٨	١,٨	٣٧,١	١,٨	١٠٩,٢	١,٩	٨٦,٥	٧٩,٢
١٨	السلام	٣٢,٨	٢,١	٤٥	٢,٤	٥٢	٢,٣	٧٨	١,٤	٤٥,٢	٥٧,٩
١٩	الجمهورية	٥٦	٣,٥	٥٧	٣	٥٨,٢	٢,٦	١٠٣,٧	٢,٦	٤٧,٧	٤٦
٢٠	الاندلس	١١٣,١	٧,١	١٠١,٨	٥,٢	١٠٩,٥	٤,٩	١٨٩,٦	٣,٤	٧٦,٥	٤٠,٣
٢١	الزهراء	١٠,٦	٠,٧	٨,٥	٠,٥	١٧,٨	٠,٤	١٧,٨	٠,٣	٧,٢	٤٠,٤
٢٢	الخضراء	٢١,٦	١,٤	٢٥,٦	١,٣	٣٧,٨	١,٣	٥٣	٠,٩	٣١,٤	٥٩,٢
٢٣	الميثاق	٤١,٣	٢,٦	٤٣,٩	٢,٢	٤٨,٢	٢,٢	١٤٤	٢,٢	١٠٢,٧	٧١,٣

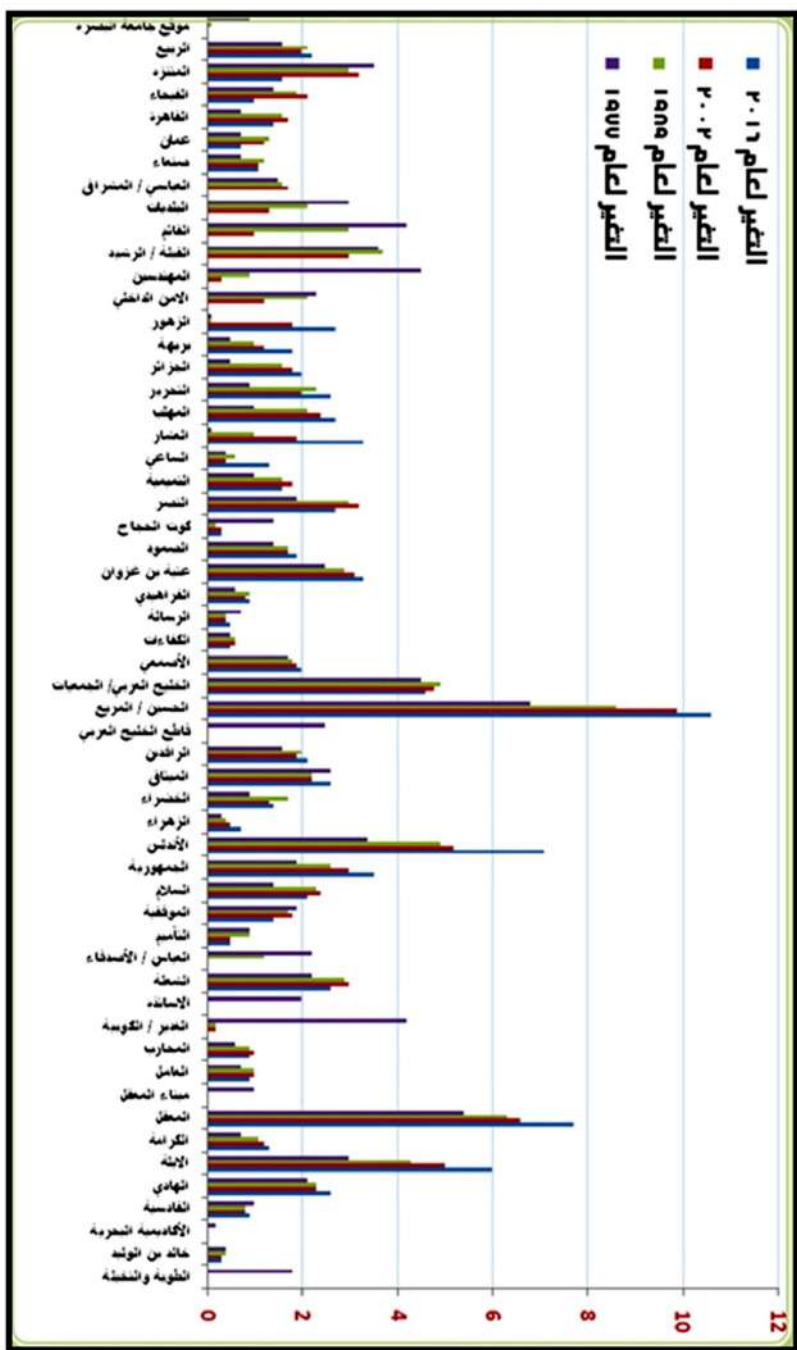
الفصل الثالث: التغيرات في صنف الاستعمالات السكانية وأنماطها في مدينة البصرة ٢٦٧

٢٤	الرافدين	٣٢,٧	٢,١	٣٦,٥	١,٩	٤٣,٦	٢	٩٠,١	١,٦	٥٧,٤	٦٣,٧
٢٥	الشرطة	*	*	*	*	*	*	١٣٩,٩	٢,٥	١٣٩,٩	—
٢٦	الحسين / المربع	١٦٨,٨	١٠,٦	١٩٠,٦	٩,٩	١٩١,٤	٨,٦	٣٨٢,٨	٦,٨	٢١٤	٥٥,٩
٢٧	الجمعيات	٧٢,٥	٤,٦	٩١,٦	٤,٨	١٠٨,٣	٤,٩	٢٥١,٢	٤,٥	١٧٨,٧	٧١,١
٢٨	الاصمعي	٣٢,٤	٢,٠	٣٦,٢	١,٩	٣٩,٦	١,٨	٩٨,١	١,٧	٦٥,٧	٦٦,٩
٢٩	الكفاءات	٩	٠,٥	١١,٤	٠,٦	١٢,٢	٠,٦	٢٨,١	٠,٥	١٩,١	٦٧,٩
٣٠	الرسالة	٩,١	٠,٥	٧,٢	٠,٤	٨,٧	٠,٤	٢٧,٤	٠,٧	٢٨,٣	٧٥,٧
٣١	الفرايدي	١٤,٣	٠,٩	١٥,٦	٠,٨	١٩,٧	٠,٩	٣٢,٤	٠,٦	١٨,١	٥٥,٩
٣٢	عتبة بن غزوان	٥٢,٣	٣,٣	٥٩,٧	٣,١	٦٥,١	٢,٩	١٤١,٨	٢,٥	٨٩,٥	٦٣,١
٣٣	الصمود	٢٩,٥	١,٩	٣٢,١	١,٧	٣٧,٧	١,٧	٧٥,٥	١,٤	٤٦	٦٠,٩
٣٤	كوت الحجاج	٤,٢	٠,٣	٤,٨	٠,٣	٥,٤	٠,٢	٧٦,٩	١,٤	٧٢,٧	٩٤,٥
٣٥	النصر	٤٢,٥	٢,٧	٦١,٢	٣,٢	٦٦,٥	٣	١٠٥,٤	١,٩	٦٢,٩	٥٦,٧
٣٦	التميمية	٢٥,٢	١,٦	٣٢,٦	١,٨	٣٥,٦	١,٦	٥٤,١	١	٢٨,٩	٥٣,٤
٣٧	الساعي	٢٠,٧	١,٣	٢,٥	٠,٤	١٢,٥	٠,٦	٢٠,١	٠,٤	٠,٦	٠,٣
٣٨	العشار	٥٢,٩	٣,٣	٣٦,٢	١,٩	٢٢,٨	١	٤,١	٠,١	٤٨,٨	٩٢,٢
٣٩	المهلب	٤٣,٢	٢,٧	٤٥,٤	٢,٤	٤٦,٨	٢,١	٥٥,٨	١	١٢,٦	٢٢,٦
٤٠	التحرير	٤١,٥	٢,٦	٣٧,٧	٢	٥١,٤	٢,٣	٤٩,٣	٠,٩	٧,٨	١٥,٥
٤١	الجزائر	٣٢,١	٢,٠	٣٤,٦	١,٨	٣٦,٤	١,٦	٢٨,١	٠,٥	٤	١٢,٥
٤٢	بريهة	٢٨,٣	١,٨	٢٢	١,٢	٢٣,٣	١	٢٩,٨	٠,٥	١,٥	٥
٤٣	الزهور	٤٢,٧	٢,٧	٣٤,٩	١,٨	٢٠,٨	١,٨	٥,٢	٠,١	٣٧,٥	٨٧,٨
٤٤	الامن الداخلي	*	*	٢٣,٤	١,٢	٤٧,٥	٢,١	١٣٠,٢	٢,٣	١٠٦,٨	٨٢
٤٥	المهندسين	*	*	٧,٢	٠,٣	١٩,٤	٠,٩	٢٥٠,٧	٤,٥	٢٤٣,٥	٩٧,١
٤٦	القبلة / الرشيد	*	*	٥٨,١	٣	٨١,٦	٣,٧	٢٠٣,٣	٣,٦	١٤٥,٢	٧١,٤
٤٧	القائم	*	*	٢٠,١	١	٦٦,٣	٣	٢٣٤,٤	٤,٢	٢١٤,٣	٩١,٤
٤٨	البلديات	*	*	٢٦,٧	١,٣	٤٦,٢	٢,١	١٦٧,٢	٣	١٤٠,٥	٨٤
٤٩	العباسي / المشراق	٣١,٩	٢,١	٣٤	١,٧	٣٥,٥	١,٦	٨٥,٣	١,٥	٥٣,٤	٦٢,٦
٥٠	صنعاء	١٦,٧	١,١	٢١,٨	١,١	٢٦,٣	١,٢	٤٠,٢	٠,٧	٢٣,٥	٥٨,٤
٥١	عمان	١٠,٧	٠,٧	٢٣,٢	١,٢	٢٧,٦	١,٣	٣٩,٤	٠,٧	٢٨,٧	٧٢,٨
٥٢	القاهرة	٢١,٦	١,٤	٣٣,٩	١,٧	٣٤,٤	١,٦	٣٨,٩	٠,٧	١٧,٣	٤٤,٤
٥٣	الفيحاء	١٥,٤	١	٤١,٨	٢,١	٤٣,٢	١,٩	٧٧,٨	١,٤	٦٢,٤	٨٠,٢
٥٤	المنتزه	٢٦,٥	١,٦	٦١,٥	٣,٢	٦٦,٥	٣	١٩٤,٩	٣,٥	١٦٨,٤	٨٦,٤
٥٥	الربيع	٣٤,٨	٢,٢	٣٩,٣	٢	٤٦,٨	٢,١	٩١	١,٦	٥٦,٢	٦١,٧
٥٦	موقع جامعة البصرة	*	*	*	*	٢,١	٠,١	٥٣,٦	٠,٩	٥١,٥	٩٦,١
	المجموع	١٥٨٦	١٠٠	٢٣٤٠	١٠٠	٣٦٣٢	١٠٠	٥٦٠٩,٧	١٠٠		

المصدر: المرئيات الفضائية، الخرائط التفصيلية ذات المقياس الكبير، برنامج (Arc Gis 10.2)،

و برنامج (ERDAS 8.5)

شكل (٢٢) النسب المئوية للتغير المساحي للاستعمال السكني للفترة ١٩٧٧ - ٢٠١٦

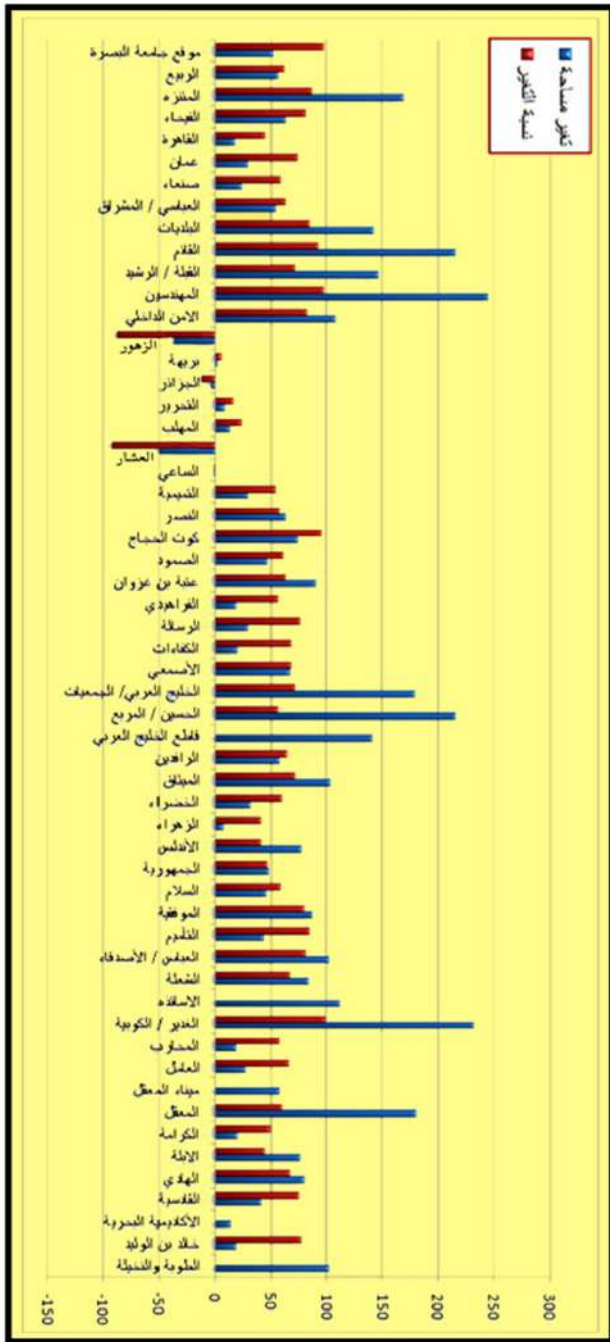


تُعدُّ عملية كشف التغيُّر الحاصل في صنف الاستعمال السكّنيّ بحسب استقراء الجدول (٣٧) والشكلين (٢٢، ٢٣)، والموضَّح ضمن خريطة (٦١) أنّ مدينة البصرة قد تعرّضت بيئتها المكانية خلال الأربع عقود الأخيرة إلى تغيّرات كبيرة في مساحة استعمالات الأرض السكنية، لاسيّما مساحة أحيائها السكنية، ويعزى ذلك إلى حدوث تغيّرات مخطّط لها، وتغيّرات غير مخطّط لها، أسهمت بشكل أو بآخر في إظهار حالة التغيّرات المساحية فيها؛ إذ شمل التغيُّر المخطّط وضع التصاميم الأساسية للسنوات (١٩٧٥-١٩٨٥-٢٠١٤)؛ إذ أبقّت الشركات المختصة بإعداد التصاميم الأساسية لمدينة البصرة العديد من الأراضي الفارغة بوصفها جزءاً من فضاء المدينة ضمن التصاميم الأساسية، على أمل استثمارها مستقبلاً، لكن حالت التغيّرات السياسية دون استغلالها، ما أدّى إلى تغيُّر استعمالها، أمّا التغيُّر غير المخطّط (العشوائي)، فتمثّل بحالة الفوضى بعد عام (٢٠٠٣)، وما نجم عنها من ضعف الأجهزة الرقابية والأمنية، ما انعكس على إبراز حالة عشوائية السكّن، والتجاوز على جميع استعمالات الأرض، ويمكن أن نُورد مثلاً حياً؛ إذ نلاحظ أنّ هناك انتشاراً سريعاً للأسواق والمحلات التجارية والمكاتب وأصحاب العقارات، وذلك باستغلال الشوارع التجارية، وتحويل الوحدات السكنية إلى تجارية أو ترفيهية.

يشير الجدول (٣٧)، والشكل (٢٣) إلى أنّ الأحياء السكنية في مدينة البصرة شهدت تغيّرات واضحة في صنف الاستعمال الموجب؛ إذ نلاحظ أنّ أحياء (الحسين، المهندسين، القائم) قد تمثّل مقدار التغيُّر في مساحاتهم السكنية للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) بما يعادل (٢١٤،٥، ٢٤٣،٣، ٢١٤ هكتاراً) بنسبة تغيُّر سجّلت (٩١،٤، ٩٧،١، ٥٥،٩)٪، وهي نسب مرتفعة فيما لو قورنت مع مساحة الأحياء السكنية الأخرى، ويعزى ذلك إلى كون حيّ الحسين من الأحياء القديمة التي

شيّدت في عقد الستينيات، وقد خطّطت من قبل الجهات المعنية لغرض إسكان أصحاب الصرائف والأكواخ، ومن ثمّ حدث تغييرٌ مساحيٌّ في صنف الاستعمال الموجب، أمّا بخصوص حيّ المهندسين والقائم، فتعدُّ من الأحياء الحديثة نسبياً، التي ورّعت على هيئة قطع سكنية لموظّفي الدولة في عقد الثمانينيات، ومن ثمّ ازدادت أعداد الوحدات السكنية فيها حتّى الألفية الثانية، هذه العملية أفرزت تغييراً مساحياً على حساب الأراضي الفارغة؛ لهذا يعدُّ تغييراً مساحياً موجباً، وينسحب المنظور نفسه على حيّ الغدير؛ إذ نلاحظ ارتفاع المساحة المتغيرة لهذا الحيّ (٥، ٢٣٠ هكتاراً)، بنسبة تغير (٢، ٩٨٪)، ويُعزى ارتفاع نسبة التغير إلى كونه من الأحياء الحديثة التي برزت بعد عام (٢٠٠٣)، ومع التحسّن في المستوى الاقتصاديّ للسكّان انتشر فيه الوحدات السكنية بشكل لا مثيل له.

عموماً يمكن القول بأنّ أغلب الأحياء السكنية، فضلاً عمّا تمّت الإشارة إليه، قد حصل فيها تغييرات مساحية وبنسب تغير متباينة، بحسب المدّة الزمنية (١٩٧٧ - ٢٠١٦)، والناجمة عن تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على مساحة الأحياء السكنية في المدينة.



شكل (٢٤) التغير المطلق للمساحة والتغير النسبي لاجزاء مدينة البصرة للفترة (١٩٨٧ - ٢٠١١)

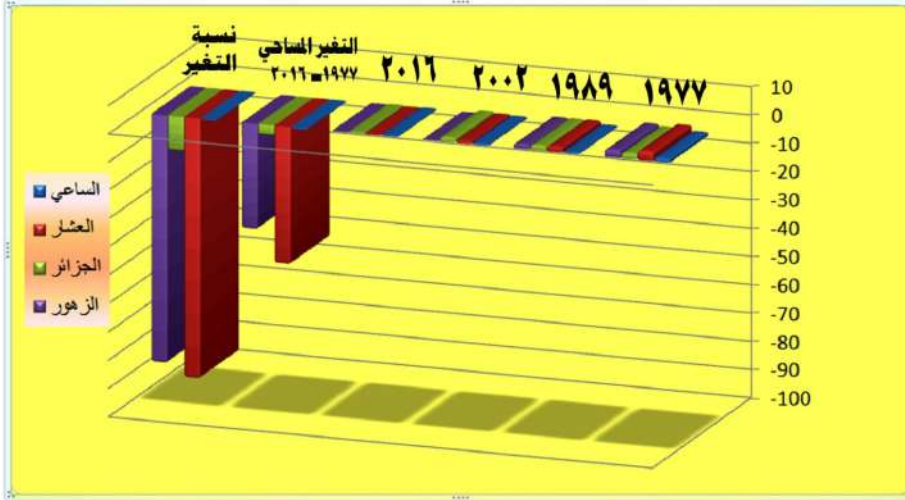
المصدر: جدول (٨٧)

ب- التغيّر المساحي في صنف الاستعمال السكّني بالسّالب للأحياء السكّنية في
المدينة للمدّة (١٩٧٧- ٢٠١٦)

يتّضح من الجدول (٣٧) أنّ أغلب الأحياء السكّنية قد حدثت فيها تغيّرات مساحيّة موجبة بحسب العوامل التي أثّرت في توسّعها، لكن بالمقابل يُستثنى من ذلك (أربعة) أحياء سكّنية حدث فيها تغيّر مساحي سالب، وهي (العشّار، الزهور، السّاعي، الجزائر)، فقد سجّل حجم المساحة المتغيّرة بالسّالب (-٨،٤٨، -٣٧،٥-٠،٦، -٤ هكتاراً)، وبنسبة تغيّر (-٩٢،٢، -٨،٨٧، -٠،٣، -١٢،٥- %). على التوالي، بحسب الشكل (٢٤)، وهي تغيّرات واضحة في مساحة الاستعمال السكّني على مدى (٣٩) عاماً، ويكشف لنا هذا التغيّر أنّ مساحة الاستعمال السكّني قد تقلّصت ليطغى عليها استعمال آخر، ومن البديهي أنّ يكون الاستعمال التجاري والترفيهي المرشّح الأمثل عن الاستعمال السكّني؛ لكون تلك الاستعمالات لديها القدرة على الاستحواذ، لاسيّما أنّ الأحياء المشار إليها تعدّ مناطق تجاريّة مركزيّة وثنائيّة كانت تحتلّ مساحات متواضعة خلال عقد السبعينيّات، ثمّ ما لبثت أن توسّعت على حساب الاستعمالات الأخرى، ومنها السكّني، على أثر الانفتاح الاقتصادي والتبدّلات السياسيّة، ما أرغم المناطق السكّنية بالاضمحلال، وليظهر البديل استعمالات تجاريّة وترفيهيّة وتعليميّة؛ لهذا، ومن خلال الزيارة الميدانيّة، تبيّن أنّ هناك أطلالاً من الوحدات السكّنية التي ما زالت شاخصهً لحدّ الآن ضمن حيّ (العشّار، الزهور)، لكن تحوّلت الآن إلى مخازن تجاريّة، أو محلات ثانويّة (خياطة، تصليح الأجهزة الكهربائيّة.. إلخ)، الصّورتان (٢٠، ٢١).

شكل (٢٤)

التغير المساحي بالسالب لأحياء المدينة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)



المصدر: جدول (٣٧)

صورة (٢٠)

الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها/ محلات تجارية أو مخازن



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٢/١٠)

صورة (٢١)

الوحدات السكّنية التي تغيّر صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية إلى صناعية



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٢/١٠)

ج- التغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ إلى استعمالاتٍ أُخرى لعام (٢٠١٦) يُقصد بالتغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ التحوّل الكليّ أو الجزئيّ للوحدات السكّنية إلى استعمالاتٍ أُخرى (تجارية، صناعية، خدمية)، ومن هذا المنطلق شهدت المدينة العديد من التغيّرات في الوحدات السكّنية، وفي عموم أحيائها، وعلى وجه الخصوص التغيّر إلى استعمالات تجارية أو صناعية، لكنّ ذلك لا يعني أنّها اقتصرت على التحويل إلى الاستعمالات المشار إليها، وإنّما هناك وحدات سكنية تحوّلت إلى مؤسّسات تعليمية بعد إجراء بعض التعديلات عليها، لتناسب الصفوف الدراسية المتعارف عليها، وهذا الأمر اقتصر على بعض الأحياء من دون غيرها؛ تبعاً لتفاوت المستويات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تحويل الوحدة السكنية إلى روضات ومدارس ابتدائية وثانوية، وبحسب المساحة المخصّصة لذلك، كما في أحياء (الرافدين، النصر، الفيحاء، عمان، الجزائر، الميثاق... إلخ)،

ويمكن الإشارة إلى أن في مدينة البصرة أكثر من (٣٠٠) مدرسة أهلية، من ضمنها جامعات أهلية، اتخذت من الوحدات السكنية مقراً لها، ما يعكس لنا التغير السلبي للاستعمال السكني إلى تعليمي، صورة (٢٢).

صورة (٢٢)

تغير صنف الاستعمال من سكني إلى تعليمي في أحياء الرافدين والميثاق



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٢/١٠)

يشير الجدول (٣٨) إلى أن أحياء سكنية في مدينة البصرة قد جرت فيها تغييرات كلية أو جزئية للوحدة السكنية، خصصت للاستعمال التجاري (محل تجاري، أو صناعي)، وهذا الأمر شائع الانتشار في العديد من تلك الأحياء؛ نظراً إلى التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي للسكان، الذي انعكس على زيادة القدرة الشرائية لهم، لاسيما السلع الاستهلاكية والغذائية ولعب الأطفال، ومن ثم أخذ العديد من أصحاب الوحدات السكنية لاسيما التي تقع على واجهات الشوارع الرئيسة، أو عند تقاطعاتها، وذلك بتغير الوحدة السكنية من خلال اقتطاع جزء منها، أو بناء محل تجاري ضمن الحديقة المنزلية، والهدف المنشود هو تحقيق دخل إضافي للعائلة، يسهم في الانتعاش الاقتصادي لهم، ومن نافلة القول إن ازدياد أعداد العاطلين

والكسبة (تمت الإشارة إلى ذلك خلال الفصل الأوّل)، كان أحد العوامل المؤثّرة في تعيّر صنف الوحدة السكّانية، فضلاً عن عوامل أخرى سيتمّ ذكرها لاحقاً، ومن معاينة الجدول نفسه يتبيّن أنّ أحياء (الطوبه والنخيله، الكرامة، الأساتذة، الزهراء، السّاعي، العشار) قد سجّلت بحسب الوحدات السكّانية المشمولة بالعيّنة نسبة (١٠٠٪)، ما يعني حصول تعيّر في صنف الاستعمال من سكنيّ إلى تجاريّ في أغلب وحداتها السكّانية، في حين تباينت النسب الأخرى لتسجّل في حيّ القائم أعلى نسبة لتعّيّر صنف الاستعمال السكنيّ إلى تجاريّ، ما يعادل (٨٥,٧٪)، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ السّلام بواقع (٥, ٣٧٪). أمّا بخصوص التغيّر في صنف الاستعمال السكنيّ إلى (محلّ صناعيّ)، فقد تباينت -أيضاً- في أحياء المدينة لتسجّل أعلاها في حيّ السّلام بواقع (٥, ٦٢٪)، وأدناها في حيّ القائم (٣, ١٤٪) صورة (٢٣) وخريطة (٦٢). إنّ هذا التباين في النّسب له ما يبرّره؛ إذ إنّ حيّ السّلام يحتوي على محلّات صناعيّة وورش لصيانة السيّارات على طول الشارع التجاريّ، لذلك احتلّ النّسبة المرتفعة لتعّيّر صنف الاستعمال من سكنيّ إلى صناعيّ، في حين نجد أنّ حيّ القائم قد شغل نسباً مرتفعة لتعّيّر صنف الاستعمال من سكنيّ إلى تجاريّ؛ نظراً إلى الزيادة السكّانية الكبيرة بفعل السكّن العشوائيّ، ما تطلّب إنشاء محلّات تجاريّة تُناسب أعداد السكّان فيه.

صورة (٢٣)

تغير الاستعمال السكني إلى صناعي في حيّ السّلام (الشارع التجاري)



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١١/٣٠)

جدول (٣٨)

النسب المئوية لتغيّر صنف الاستعمال السكّنيّ إلى استعمالات أخرى لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكّني	محل تجاري	محل صناعي	ت	الحي السكّني	محل تجاري	محل صناعي
١	الطوبية والنخيلة	١٠٠	٠	٢٩	الكفءات	٧٥	٢٥
٢	خالد بن الوليد	٦٦.٦	٣٣.٤	٣٠	الرسالة	٦٦.٧	٣٣.٣
٣	الأكاديمية البحرية	١٠٠	٠	٣١	الفرايدي	١٠٠	٠
٤	القادسية	٦٦.٧	٣٣.٣	٣٢	عتبة بن غزوان	٦٦.٧	٣٣.٣
٥	النهادي	٧٥	٢٥	٣٣	الصبود	٨٠	٢٠
٦	الابلة	٦٢.٥	٣٧.٥	٣٤	كوت الحجاج	١٠٠	٠
٧	الكرامة	١٠٠	٠	٣٥	التصر	٨٣.٣	١٦.٧
٨	المعقل	٠	٠	٣٦	التميمية	٦٦.٧	٣٣.٣
٩	ميناء المعقل	٠	٠	٣٧	الساعي	١٠٠	٠
١٠	العامل	٠	٠	٣٨	العشار	١٠٠	٠
١١	المحارب	٧٥	٢٥	٣٩	المهلب	٥٠	٥٠
١٢	الغدير / الكويبة	٠	٠	٤٠	التحرير	١٠٠	٠
١٣	الاساتذه	١٠٠	٠	٤١	الجزائر	٨٠	٢٠
١٤	الشعلة	٥٠	٥٠	٤٢	بريهة	١٠٠	٠
١٥	العباس / الأصدقاء	٧١.٤	٢٨.٦	٤٣	الزهور	٨٠	٢٠
١٦	التأميم	٧٧.٧	٢٢.٣	٤٤	الامن الداخلي	٦٠	٤٠
١٧	الموقفية	٤٢.٩	٥٧.١	٤٥	المهندسين	١٠٠	٠
١٨	السلام	٣٧.٥	٦٢.٥	٤٦	القبلة - الرشيد	٤٢.٨	٥٧.٢
١٩	الجمهورية	٦٠	٤٠	٤٧	القائم	٨٥.٧	١٤.٣
٢٠	الاندلس	٨٠	٢٠	٤٨	البلديات	١٠٠	٠
٢١	الزهراء	١٠٠	٠	٤٩	العباسي / المشراق	١٠٠	٠
٢٢	الخضراء	٦٦.٧	٣٣.٣	٥٠	صنعا	٥٠	٥٠
٢٣	الميثاق	٥٠	٥٠	٥١	عمان	٥٠	٥٠
٢٤	الرافدين	٨٠	٢٠	٥٢	القاهرة	١٠٠	٠
٢٥	الشرطة	٥٩.٥	٤٠.٥	٥٣	الفيحاء	٥٠	٥٠
٢٦	الحسين / المربع	٦٠	٤٠	٥٤	المتنزه	٥٠	٥٠
٢٧	الجمعيات	٦٦.٧	٣٣.٣	٥٥	الربيع	١٠٠	٠
٢٨	الأصمعي	٨٨	١٢				

المصدر: استمارة الاستبيان

د- دوافع التغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ لعام (٢٠١٦)

هناك جملة من العوامل تقف وراء حالة التغيّرات في صنف الاستعمالات السكّنية إلى استعمالات أخرى، يمكن إجمالها بـ: (ضعف متابعة الدولة، التجارة

والريح، الإرث، وجود مساحات فارغة)، فقد تبين من خلال معطيات الجدول (٣٩) وخريطة (٦٣) أن أعلى معدل لدوافع تغير الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى تمثل في وجود مساحات فارغة (١, ٣٢٪)، تلاها في المرحلة الثانية عامل ضعف متابعة الدولة بمعدل (١, ٣١٪)، وتمثلت المرحلتين الثالثة والرابعة بأدنى المعدلات، فقد سجلت لعوامل التجارة والريح وبيع المسكن بسبب الإرث بواقع (٣, ٢١٪، ٥, ١٥٪) على التوالي.

يُعدُّ عامل ضعف متابعة الدولة من العوامل الأساسية في تحفيز العديد من سكّان المدينة إلى تغيير وحداتهم السكنية إلى استعمالات أخرى، لاسيما التجارية والصناعية، فقد سجلت أعلى نسبة في حيّ الأساتذة (٣, ٨٣٪)، وأدنى نسبة في حيّ الجزائر بواقع (١, ١١٪)، ويُعزى ارتفاع هذه النسب في عموم أحياء المدينة إلى حالة الفوضى، وتردّي الواقع الأمني، التي سادت بعد تغيير نظام الحكم عام (٢٠٠٣) لعموم العراق، ومنها منطقة الدراسة، ما انعكس على ضعف متابعة الجهات الرقابية ومحاسبة المقصّرين، لاسيما المتجاوزين على الفضاءات الفارغة، أو المساحات المخصّصة للاستعمال الخدمي، أو المؤسسات العسكرية الواقعة ضمن منطقة الأكاديمية والقيادة البحرية والمقرّات الحزبية والأمنية في المدينة (يُنظر: صورة ٢٤)، ومن ثمّ أسهموا في تغيير صنف الاستعمال، وذلك باستغلال الأرض من دون وجه حقّ، أو مسوّغ قانوني، ويسري الحال نفسه في حيّ الأساتذة، فقد شغلت معظم مساحاته للسكن العشوائي، وهم من السكّان المهاجرين من المحافظات الجنوبية أو الوسطى؛ بسبب حالات النزوح، لكون أغلبهم من الكسبة، وهذا الأمر حفّزهم على تشييد العديد من المحلات التجارية أو الصناعية، لاسيما على الشوارع الرئيسة للحيّ، ومن ثمّ نجد أنّ هناك مساحات

خصّصت للصناعات الإنشائية، مثل صناعة البلوك، وأخرى محلات لتصليح السيّارات.. إلخ، وهذا الأمر لا يشمل حيّ الأساتذة فحسب، بل يشمل أحياء أخرى تمّ التجاوز عليها، مثل أحياء: (الغدير، خالد بن الوليد، القبلة، التميمية، الجمعيات، كوت الحجاج.. إلخ)، استفادت من ضعف الجهات المعنية بالتجاوز على الأراضي المملوكة للدولة، وبناء محلات تجارية وصناعية عليها، وخير دليل على ذلك ما موجود على جانبي شارع النصر الفاصل بين أحياء (كوت الحجاج وعتبة بن غزاون) (يُنظر صورة ٢٥).

وفيا يتعلّق بالأحياء السكّنية التي سجّلت فيها نسب متدنية لعامل ضعف متابعة الدولة، كما في حيّ الجزائر، فيرجع ذلك إلى ندرة الأراضي الفارغة التي شغلت معظم مساحة الحيّ للاستعمال السكّني، وهذا لا يبرّر عدم تغيير صنف الاستعمال السكّني إلى استعمالات أخرى، ومنها تجارية أو صناعية، يمكن ملاحظتها على جانبي شارع تمّوز وشارع الجزائر.

جدول (٣٩)

دوافع التغيير في صنف الاستعمال السكني لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	دوافع التغيير في صنف الاستعمال السكني				ت	الحي السكني	دوافع التغيير في صنف الاستعمال السكني			
		ضعف متابعة التولة	التجارة والريج	بيع المسكن	وجود مساحات فارغة			ضعف متابعة التولة	التجارة والريج	بيع المسكن	وجود مساحات فارغة
١	الطوية والتخيلة	١٣,٣	١٣,٣	٦,٦	٦٦,٨	٢٩	الكفارات	٠	٧٠,٦	٢٣,٥	٥,٩
٢	خالد بن الوليد	٢٠	٣٠	٣٠	٢٠	٣٠	الرسالة	٢٠	٢٠	٤٠	٢٠
٣	إلا كادمية البحرية	٥٠	١٠	١٠	٣٠	٣١	الغزاهدي	٢٠	١٠	٣٠	٤٠
٤	القادسية	١٨,٢	٠	١٨,٢	٦٣,٦	٣٢	عتبة بن غزوان	٢٦,٧	٢٦,٧	١٩,٩	٢٦,٧
٥	الهادي	١٥,٤	٤٦,١	١٥,٤	٢٣,١	٣٣	الصمود	٢٠	٢٠	١٠	٥٠
٦	إلا بلة	٢٥	٢٥	١٦,٧	٥٨,٣	٣٤	كوت الحجاج	٥٠	٥٠,٦	٠	٠
٧	الكرامة	٢٥	١٢,٥	٢٥	٣٧,٥	٣٥	النصر	٢٢,٢	٥٥,٦	٢٢,٢	٠
٨	المغل	٣١	٦,٩	١٣,٨	٤٨,٣	٣٦	التميمية	٢٢,٢	٢٥,٩	٢٢,٢	٢٩,٧
٩	ميناء المغفل	٨٠,١	٠	٣,٤	١٦,٥	٣٧	الساعي	٦٠	٢٠	٠	٢٠
١٠	العامل	٢٥	٢٥	٠	٥٠	٣٨	العضار	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
١١	المحارب	٢١,١	٣٦,٨	٥,٣	٣٦,٨	٣٩	المهلب	٢٠	٢٠	٠	٦٠
١٢	الغدير / الكويبة	٧٥	٠	٢٥	٠	٤٠	التحرير	١٢,٥	١٨,٧	٢٥	٤٣,٨
١٣	إلا سائده	٨٣,٣	٠	١٦,٧	٠	٤١	الجزائر	١١,١	٤٤,٥	١١,١	٣٣,٣
١٤	الشعلة	٤٣,٨	٢٤,٩	١٨,٨	١٢,٥	٤٢	بريهة	٦٤,٣	٧,١	٧,١	٢١,٥
١٥	العباس	٤٤,٤	١١,٢	٢٢,٢	٢٢,٢	٤٣	الزهور	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
١٦	التأميم	٠	٥٠	٥٠	٠	٤٤	إلا من الدلخي	١٨,٨	٣٤,٤	١٥,٦	٣١,٢
١٧	الموقفية	٤٢,٩	١٩	٩,٥	٢٨,٦	٤٥	المهندسين	٣٣,٣	١١,١	١٥,٦	٤٠
١٨	السلام	٠	٠	٣٣,٣	٦٦,٧	٤٦	القبلة / الرشيد	٦٣,٣	١٢,٢	٨,٢	١٦,٣
١٩	الجمهورية	٣٠,٣	٩,١	٣٠,٣	٣٠,٣	٤٧	القائم	٥٠	١١,٥	٧,٧	٣٠,٨
٢٠	إلا ندلس	٣٦,٧	٨,٢	١٨,٤	٣٦,٧	٤٨	البلديات	٢٨	٢٠	٨	٤٤
٢١	الزهران	٤٤,٥	٢٢,٢	٢٢,٢	١١,١	٤٩	العباسي	٢٢,٢	١١,١	٠	٦٦,٧
٢٢	الخضراء	١٤,٣	٢٨,٦	١٤,٣	٤٢,٨	٥٠	صنعاء	٠	٠	٠	٠
٢٣	الميثاق	١٧,٦	٥,٩	٥,٩	٧٠,٦	٥١	عمان	٠	٥٠	٢٥	٢٥
٢٤	الرافدين	١٥,٨	٠	٠	٨٤,٢	٥٢	القاهرة	٤٢,٨	٣٣,٤	٩,٥	١٤,٣
٢٥	الشرطة	٤٠	٤٠	٠	٢٠	٥٣	الفجاء	٢٧,٣	٠	٩,١	٦٣,٦
٢٦	الحسين / المربع	٥٤,٢	٦,٨	٨,٥	٣٠,٥	٥٤	المتنزه	٣٠	١٠	٢٠	٤٠
٢٧	الجمعات	١٤,٣	٢١,٤	٤٢,٩	٢١,٤	٥٥	الربيع	٣١,٢	٣١,٢	١٢,٥	٢٥,١
٢٨	إلا صمعي	١٨,١	٨١,٩	٠	٠		المعدل	٣١,١	٢١,٣	١٥,٥	٣٢,١

المصدر: استمارة استبيان.

أسهم عامل وجود مساحات فارغة ضمن نسيج المدينة، فضلاً عن عامل ضعف الرقابة للجهات المعنية في بروز العديد من التغيّرات في صنف الاستعمال السكني إلى استعمالات أخرى، أهمّها تجاريّة وصناعيّة، فقد سجّل أعلى نسبة في حيّ الرافدين بواقع (٢, ٨٤٪)، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ الكفاءات بواقع (٩, ٥٪)، أمّا دوافع التجارة وبيع المسكن بسبب الإرث، فقد تباينت هي -أيضاً- بحسب الأحياء السكّنية، فقد سجّل دافع التجارة والريح -لاسيماً- تشييد محلات تجاريّة في حيّ الأصمعيّ - نسبة (٩, ٨١٪)، وأدناها في حيّ المعقل (٩, ٦٪)؛ وعامل بيع المسكن بسبب الإرث سجّل أعلى نسبة في حيّ الجمعيات بواقع (٩, ٤٢٪)، وأدنى نسبة في منطقة ميناء المعقل بواقع (٤, ٣٪)، ويُعزى ذلك إلى كون منطقة ميناء المعقل أرضاً مملوكة للدولة، استحوذ عليها السكّان المهاجرين لغرض تغيّر صنف استعمالها من تجاريّ إلى سكنيّ.

صورة (٢٤)

التجاوزات السكانية على المؤسسات العسكرية في منطقة الأكاديمية



تاريخ التقاط الصورة: (٢٢ / ٩ / ٢٠١٦).

صورة (٢٥)

التجاوزات التجارية والصناعية على الفضاءات الفارغة في شارع النصر في
حيّ عتبة بن غزوان



تاريخ التقاط الصورة: (٢٣/٩/٢٠١٦)

٢. التغيّرات في نمط الاستعمال السكّني في المدينة

يُعدُّ التغيّر في نمط الاستعمال السكّني الأكثر شيوعاً في مدينة البصرة، فيما لو قورن مع التغيّر في صنف الاستعمال السّابق ذكره؛ لكونه يهتمُّ بالدرجة الأولى بالوحدة السكّنية. إنّ التغيّر في نمط الاستعمال السكّني يعتمد على عدّة متغيّرات، منها: (متغيّر عدد الأسر في الوحدة السكّنية، متغيّر عدد طوابق الوحدة السكّنية، متغيّر الحالة العمرانية للوحدة السكّنية، ملكية الوحدة السكّنية)، مع التعرّض إلى أهمّ التغيّرات في نمط الوحدات السكّنية والدوافع التي تقف وراء هذا النوع من التغيّر.

أ- متغير عدد الأسر في الوحدة السكنية

تعدُّ دراسة معدّل عدد الأسر في الوحدة السكنية من الناحية السكانية دراسةً مهمّةً جدًّا؛ كونها من المعايير التي تُستخدم لقياس مقدار الكثافة الإسكانية في المدينة، ما تشير إلى معرفة الحاجة الفعلية من المساكن، ومدى ملاءمتها للوضع الإسكاني؛ لذا -وبصفة عامّة- نلاحظ أنّ هناك علاقة طردية بين زيادة أعداد الأسرة في الوحدة السكنية مع تغيّر نمط الاستعمال السكاني؛ إذ كلّما ازدادت أعداد الأسر رافقها زيادة ملحوظة في تغيّر نمط الوحدات السكنية إيجاباً، وذلك من خلال بناء طابق ثانٍ، أو بناء مشتمل ضمن فضاءات الوحدات السكنية؛ إذ يظهر من تحليل الجدول (٤٠) وخريطة (٦٤)، التباين الواضح في أعداد الأسر في المدينة ما بين انخفاض في أحياء سكنية وارتفاع في أخرى، تبعاً لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، فقد بلغ معدّل الوحدات السكنية المشغولة بأسرة واحدة (٥, ٥٧٪) من مجموع الأسر في المدينة، استحوذت منطقة ميناء المعقل أعلى نسبة (٢, ٨٠٪)، فضلاً عن أحياء (الميثاق والمهندسين)، التي تمثّلت بأعلى النسب، لتسجّل على التوالي (٥, ٧٩٪، ٨, ٧٧٪)، بينما شغل حيّ الرّسالة أدنى نسبة (٢, ١٩٪). أمّا الوحدات السكنية المشغولة بأسرتين، فقد تمثّلت بمعدّل (٢, ٢٢٪) من مجموع عدد الأسر التي شملتها الدراسة الميدانية؛ شغل حيّ الغدير أعلى نسبة بواقع (٥, ٤٥٪)، في حين سجّلت أدنى نسبة في حيّ الميثاق بواقع (٢, ١٠٪). أمّا الوحدات السكنية التي يشغلها ثلاث أسر أو أكثر، فقد سجّل معدّها (٣, ٢٠٪) من مجموع عدد الأسر التي شملتها الدراسة الميدانية، وتمثّلت أعلاها في حيّ الرّسالة بنسبة (٢, ٤٦٪)، وأدناها في حيّ الميثاق بواقع (٣, ١٠٪).

يبدو ومن خلال الدراسة الميدانيّة أنّ ازدياد الأسر ناجم عن الزيادة الطبيعيّة والهجرة، ومن ثمّ زيادة عدد الأسر، فقد تبين أنّ ما معدّله (٥٧٪) من الأسر في مدينة البصرة هي أسرة واحدة، وهذا يدلُّ على تأثر المدينة بالعديد من العوامل، كما أشرنا، وكان العامل الاقتصاديّ، لاسيّما التحسّن في المستوى الاقتصاديّ النسبيّ، والزيادة الطبيعيّة للسكّان، وعامل الهجرة، أهمّ الدوافع لارتفاع هذه النسبة في المدينة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ أغلب الأحياء السكّنية قد تعرّضت إلى التجاوز عليها من قبل السكّن العشوائيّ، لاسيّما الأسر المهاجرة، التي غالباً ما تكون من أسرة واحدة، وهذا مبرّر ارتفاع نسبتها إذا ما قورنت مع النسب لأسرتين أو ثلاث فأكثر.

ب- متغيّر عدد طوابق الوحدة السكّنية

يُعدّ متغيّر عدد طوابق الوحدة السكّنية انعكاساً للمستوى الاقتصاديّ للأسرة، فضلاً عن ارتباط هذا المتغيّر بعدد الأسر ضمن المسكن، وإنّ الوحدة السكّنية التي تتكوّن من طابق واحد أو طابقين في أيّ مدينة هو مؤشّر على تاريخ بنائها، فضلاً عن كونه يمثل انعكاساً للأسرة، الذي يحدّد قابليتها على استثمار الحيز المحدود في استيعاب عدد أفرادها وأبنائها في المستقبل^(١). وبناءً على ذلك أنّ غالبية الوحدات السكّنية القديمة التي ذُكرت سابقاً كانت مشيّدّة من طابق واحد، نظراً إلى المستوى الاقتصاديّ المتدنّي، لاسيّما في أحياء (القادسيّة، التميميّة، الحسين... إلخ)، في حين أنّ هناك وحدات سكنيّة شيّدت غالبيتها العظمى من طابقين،

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبيّ، الزحف العمرانيّ لمدينة شطّ العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، ٢٠١٣، ص ١٣١.

كما في أحياء (الجزائر، عمان، بريهة .. إلخ). ومن ذلك تتضح من خلال الجدول (٤١) وخريطة (٦٥)، حالة الاختلاف في أعداد طوابق الوحدات السكنية بين أحياء المدينة، وأن هناك تغيراً كبيراً في نمط الاستعمال السكني، لاسيما بناء طوابق إضافية للوحدات السكنية، سجل المعدل للنمط الأفقي ذات الطابق الواحد (١, ٤٢٪)، واشتملت في مناطق الأكاديمية البحرية وميناء المعقل أعلى النسب لتشكّل (١٠٠٪) من مجموع الوحدات السكنية المشمولة بالعيّنة، في حين سجّلت أدنى نسبة في حيّ عمان بواقع (٧, ١٦٪)، ويُعزى سبب ذلك إلى كون منطقة الأكاديمية البحرية وميناء المعقل قد شُغلت من قبل السكن العشوائي، الذي يتّجه سكّانها بصورة عامّة إلى بناء طابقٍ واحدٍ، في حين أنّ حيّ عمان هو في الأساس ممّا تمّ تشييد المساكن فيه من طابقين.

جدول (٤٠)

متغير عدد الأسر بحسب الأحياء السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	عدد الأسر في الوحدة السكنية			ت	الحي السكني	عدد الأسر في الوحدة السكنية		
		أسرة واحدة	اسرتان	ثلاث أسر فأكثر			أسرة واحدة	اسرتان	ثلاث أسر فأكثر
١	الطوبية والتخيلة	٤٧.٦	٢٣.٨	٢٨.٦	٢٩	الكفافات	٢٩.٧	٣٥.٣	٣٥
٢	خالد بن الوليد	٦١.٥	١١.٥	٢٧	٣٠	الرسالة	١٩.٢	٣٤.٦	٤٦.٢
٣	إلا كاديمية البحرية	٦٠	٢٠	٢٠	٣١	الفرهيدي	٤٨.٤	٢٢.٦	٢٩
٤	القاسمية	٥٦.٨	٢٥	١٨.٢	٣٢	عتبة بن غزوان	٥٣.٣	٢٦.٧	٢٠
٥	الهادي	٦٣	٢٣.٩	١٣.١	٣٣	الصبود	٦٠.٤	١٨.٩	٢٠.٧
٦	إلا بلة	٦١.١	٢٢.٢	١٦.٧	٣٤	كوت الحجاج	٧٠.٨	١٢.٥	١٦.٧
٧	الكرامة	٤٥.٨	٣٧.٥	١٦.٧	٣٥	النصر	٤٨.٩	٢٨.٦	٢٢.٥
٨	المعقل	٧٤.١	١١.١	١٤.٨	٣٦	التميمية	٦٨.٦	٢٣.٥	٧.٩
٩	ميناء المعقل	٨٠.٢	١٩.٨	٠	٣٧	الساعي	٦١.٥	١٥.٤	٢٣.١
١٠	العامل	٦٠	١٣.٣	٢٦.٧	٣٨	العضار	٤٣.٨	١٢.٥	٤٣.٧
١١	المحارب	٥١.٧	٢٠.٧	٢٧.٦	٣٩	المهلب	٤٢.٦	٢٥.٥	٣١.٩
١٢	الغدِير . الكويبة	٥٤.٥	٤٥.٥	٠	٤٠	التحزير	٦٧.٨	١٤.٣	١٧.٩
١٣	إلا سائده	٦٠	٢٦.٧	١٣.٣	٤١	الجزائر	٥٤.٦	٣٠.٣	١٥.١
١٤	الشعلة	٥٦	٢٨	١٦	٤٢	بريهة	٤٥.٥	٢٧.٣	٢٧.٢
١٥	العباس	٦٠.٦	٢٧.٣	١٢.١	٤٣	الزهور	٦٢.٥	٠	٣٧.٥
١٦	التأميم	٧٢.٧	١٨.٢	٩.١	٤٤	إلا من الداخلي	٥٨	١٨.٨	٢٣.٢
١٧	الموقفية	٥١.١	٢٢.٣	٢٦.٦	٤٥	المهندسين	٧٧.٨	١١.٦	١٠.٦
١٨	السلام	٥٧.٩	٢٨.١	١٤	٤٦	القبيلة / الرشيد	٦٤.١	١٥.٦	٢٠.٣
١٩	الجمهورية	٤١.٥	٢٩.٣	٢٩.٢	٤٧	القائم	٦٦.٧	١٥.١	١٨.٢
٢٠	إلا ندلس	٤٣.٢	٣٢.٤	٢٤.٤	٤٨	البلديات	٦٩	١٩	١٢
٢١	الزهراء	٦٣.٦	٠	٣٦.٤	٤٩	العباسي	٦٣.٩	١٣.٩	٢٢.٢
٢٢	الخضراء	٥٠	٢٦.٨	٢٣.٢	٥٠	صنعاء	٦٠	٤٠	٠
٢٣	الميثاق	٧٩.٥	١٠.٢	١٠.٣	٥١	عمان	٥٠	٢٣.٣	١٦.٧
٢٤	الرافدين	٦٣.٩	١٦.٧	١٩.٤	٥٢	القاهرة	٦٠.٧	١٤.٣	٢٥
٢٥	الشرطة	٥٥.٦	١١.١	٣٣.٣	٥٣	الفيحاء	٥٦.٨	٣١.٨	١١.٤
٢٦	الحسين	٥٥.٧	٢٧.٣	١٧	٥٤	المتنزه	٧٢.٢	١١.١	١٦.٧
٢٧	الجمعيات	٤٥.٤	٣٣.٤	٢١.٢	٥٥	الربيع	٥٧.١	٢٨.٦	١٤.٣
٢٨	إلا صعي	٥٣.٣	٢٩.٢	١٧.٥		المعدل	٥٧.٥	٢٢.٢	٢٠.٣

المصدر: استمارة الاستبيان.

شغلت الوحدات السكنية من طابقين أعلى نسبة فيما لو قورنت مع الوحدات السكنية ذات الطابق الواحد، أو ثلاثة طوابق فأكثر، فقد سجّل معدّلها (٩, ٥٢٪)، وأعلى نسبة سُجّلت في حيّ الغدير (٤, ٨٣٪)، وأدنى نسبة سُجّلت في حيّ (كوت الحجاج والمهلب) بواقع (٨, ٣٧٪) لكلّ منهما، وهذا ما يدلُّ على أنّ هناك توجّهاً لدى السّاكّنين في إضافة طابق آخر لغرض مواجهة الزيادة في أحجام أسرها بغية التخلّص من الكثافة الإسكّانية العالية التي تعاني منها معظم الوحدات السكنية، لاسيّما الوحدات السكنية القديمة ضمن نسيج المدينة. أمّا بخصوص الوحدات السكنية ذات الثلاثة طوابق، فقد سجّل معدّلها أدنى النسب في أحياء مدينة البصرة، بحسب الدراسة الميدانية؛ إذ احتلّت المعدّل (٥٪)، وشغلت معظم الأحياء الراقية، كما هي الحال في حيّ بريهة، الذي سجّل ما نسبته (٦, ٢٠٪)، وأدناها في حيّ التميمية (٨, ٠٪) (صورة ٢٧).

يتّضح ممّا سبق أنّ أعلى المعدّلات سُجّلت في المساكن ذات الطابقين، وهذا يعني أنّ النمط السائد في المدينة يتّجه نحو التوسّع العموديّ بدلاً من التوسّع الأفقيّ، وهذا التوجّه له مبررٌ مفاده أنّ الحجم المحدود للمساحة السكنية لاسيّما في الوحدات السكنية القديمة جعل الكثير من الأسر تستغلّ التوسّع العموديّ لاستيعاب الزيادة المتنامية للأسر بفعل كثرة حالات الزواج، بمعنى آخر يعدُّ العامل السّياسيّ فاعلاً ومؤثراً في نمط البناء من خلال انعكاساته على ظاهر التبدّلات في مساحة الوحدة السكنية، التي أصبحت (٢٠٠م^٢) في عقد السبعينيّات، بعدما كانت في أحسن حالاتها لا تتجاوز (١٦٠م^٢)، كما هي الحال في الوحدات السكنية القديمة، فضلاً عن تطبيق طراز العمارة الغربيّ بدلاً من الطراز الشرقيّ الشائع سابقاً، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر أسهمت التعويضات التي

دُفعت لأهالي الشهداء لاسيّما في أثناء الحرب العراقيّة الإيرانيّة عقد الثمانينيّات إلى توفير قاعدة ماليّة كبيرة انعكست على تشييد مساكن ذات طابقين في المدينة، وهذا دافع أساس في سيادة النمط ذي الطابقين من جهة ثانية، إلى جانب التغيّرات في نمط الوحدات السكّنية بعد عام (٢٠٠٣)، التي شيّدت على نمط الطابقين ما عدا السكّن العشوائيّ الذي اتّخذ من البناء الأفقيّ ذي الطابق الواحد سمة بارزة له.

ج- متغيّر الحالة العمرانيّة للوحدات السكّنية

تناولت الدّراسة ضمن هذا الفصل تحليل الأنماط السكّنية في مدينة البصرة، وتبيّن أنّ هناك تسلسلاً زمنياً لتطوّر تشييد الوحدات السكّنية بحسب عوامل متعدّدة، منها سياسيّة، وأخرى اقتصاديّة واجتماعيّة، فقد شكّلت الوحدات السكّنية القديمة نسبة (٩, ٣٠٪)^(١)، لكن نظراً إلى حالة التغيّر والتحوير التي تعرّضت إليها المدينة على أثر الزيادة السكّانية المتنامية والهجرة الوافدة، حدث تغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ، لاسيّما بناء طابق إضافيّ، أو بناء مشتمل، بحسب المساحة المتوافرة ونوع الوحدة السكّنية، فضلاً عن حجم العائلة السّاكنة، وارتباط ذلك بعدة متغيّرات، منها عمر الوحدة السكّنية، ونوعيّة الموادّ المستخدمة في البناء، وطبيعة الإشغال للوحدة السكّنية، وكذلك المستوى الثقافيّ والاقتصاديّ للسّاكنين، ما ينعكس على عمليّات الإدامة والصّيانة للمساكن، (صورة ٢٦).

جدول (٤١)

عدد طوابق الوحدة السكنية بحسب الأحياء في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

عدد طوابق الوحدة السكنية			الحي السكني	ت	عدد طوابق الوحدة السكنية			الحي السكني	ت
ثلاث طوابق فأكثر	طابق واحد	طابقان			ثلاث طوابق فأكثر	طابق واحد	طابقان		
٠	٨٢.٤	١٧.٦	الكفاعات	٢٩	٠	٥٠	٥٠	الطوبية والنخيلة	١
١٢.٥	٦٦.٧	٢٠.٨	الرسالة	٣٠	٤.٥	٤٠.٩	٥٤.٦	خالد بن الوليد	٢
٥.٩	٤٤.١	٥٠	الفرهيدي	٣١	٠	٠	١٠٠	إلا كادمية البحرية	٣
١.٧	٤٤.١	٥٤.٢	عتبة بن غزوان	٣٢	٢.٣	٤٣.٢	٥٤.٥	القاسمية	٤
١٣.٦	٤٥.٥	٤٠.٩	الصمود	٣٣	٦.٤	٤٦.٨	٤٦.٨	الهادي	٥
٠	٣٧.٨	٦٢.٢	كوت الحجاج	٣٤	٣	٣٩.٤	٥٧.٦	الإبلة	٦
١.٠	٥٦	٣٤	النصر	٣٥	٤.٣	٥٢.٢	٤٣.٥	الكرامة	٧
٣.٩	٤٣.٢	٥٢.٩	التنميمة	٣٦	٣.٨	٥٦.٦	٣٩.٦	المعقل	٨
٠	٦٤.٣	٣٥.٧	الساعي	٣٧	٠	٠	١٠٠	ميناء المعقل	٩
٢.٠	٤٠	٤٠	العشار	٣٨	٣.٤	٥١.٨	٤٤.٨	العامل	١٠
١.٠.٨	٣٧.٨	٥١.٤	المهلب	٣٩	١.٠.٣	٦٢.١	٢٧.٦	المحارب	١١
١١.٥	٥٠	٣٨.٥	التحرير	٤٠	٠	٨٣.٤	١٦.٦	الغدير الكويبة	١٢
٨.٦	٦٢.٨	٢٨.٦	الجزائر	٤١	٦.٧	٥٠	٤٣.٣	إلا سائده	١٣
٢.٠.٦	٥٠	٢٩.٤	بريهة	٤٢	٠	٤٢.٩	٥٧.١	الشعلة	١٤
١٤.٣	٥٧.١	٢٨.٦	الزهور	٤٣	٢.١	٥٦.٢	٤١.٧	العباس	١٥
٤.٢	٦٥.٣	٣٠.٥	إلا من الداخلي	٤٤	٤.٨	٧٦.٢	١٩	التأميم	١٦
٥.٥	٥٠.١	٤٤.٤	المهندسين	٤٥	٩.٧	٦١.٣	٢٩	الموقفية	١٧
١.٦	٤٦.١	٥٢.٣	القبلة / الرشيد	٤٦	٥.٥	٦٣.٦	٣٠.٩	السلام	١٨
٠	٤٨.٤	٥١.٦	القائم	٤٧	٧	٦٦.٧	٢٦.٣	الجمهورية	١٩
٢.٥	٥١.٢	٤٦.٣	البلديات	٤٨	٦.٧	٦٥.٣	٢٨	إلا ندلس	٢٠
٥.١	٤٣.٦	٥١.٣	العباسي	٤٩	٠	٥٤.٦	٤٥.٤	الزهراء	٢١
١٣.٢	٦٧.٣	١٩.٥	صنعاء	٥٠	٧.٢	٧٠.٥	٢٢.٣	الخضراء	٢٢
٠	٨٣.٣	١٦.٧	عمان	٥١	٠	٦٦.٧	٣٣.٣	الميثاق	٢٣
٢.٥	٧١.١	٢٦.٤	القاهرة	٥٢	٢.٩	٥٢.٩	٤٤.٢	الرافدين	٢٤
٠	٤٧.٥	٥٢.٥	الفيحاء	٥٣	٠	٤٠	٦٠	الشرطة	٢٥
٠	٤٤.٩	٥٥.١	المتنزه	٥٤	٤.٧	٤٠	٥٥.٣	الحسين	٢٦
٠	٤٦.٤	٥٣.٦	الربيع	٥٥	٩.٥	٦٣.٥	٢٧	الجميعات	٢٧
٥	٥٢.٩	٤٢.١	المعدل		٢.٨	٦٣.٨	٣٣.٤	إلا صعي	٢٨

المصدر: استمارة الاستبيان.

صورة (٢٦)

نماذج من الوحدات السكّنية في مدينة البصرة (طابق، طابقين، ثلاثة طوابق)



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٢/١٠)

وبناء عليه؛ يظهر من الجدول (٤٢) وخريطة (٦٦) أنّ الوحدات السكنية في مدينة البصرة، لاسيّما القديمة التي تجاوز عمرها (٦٠) عاماً، أخذت بالتغيّر والحدّاث لتتناسب حجم الأسرة ومستواها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يفسّر انخفاض معدّل الوحدات السكنية القديمة إلى (٤، ١٢٪)، سجّل أعلاها في أحياء (العشّار، الأصمعي، الكفاءات)، بنسب (٧، ٦٨٪، ٥، ٤٥٪، ٢، ٤١٪) على التوالي، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ الفيحاء بواقع (٥، ٢٪).

أمّا ما يخصّ الوحدات السكنية التي شيّدت في عقد الثمانينيات، فتعدّ قديمة نوعاً ما، ويُعزى ذلك إلى كونها وحدات سكنية شيّدت قبل ثلاثة عقود، ومن ثمّ فهي مناسبة، ولكن بها حاجة إلى الترميم إذا ما قورنت مع المعيار المحليّ العراقيّ، الذي حدّد تقدير العمر الافتراضيّ للوحدة السكنية (٤٠) عاماً، وهو مقارب لمعيار شركة التأمين الوطنية العراقية^(١)، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعرّضت الكثير من الوحدات السكنية في المدينة إلى الترميم أو إعادة البناء بين مدّة وأخرى من قبل ساكنيها؛ لذا ارتفع فيها المعدّل إلى (٤، ٣٨٪)، وسجّلت أعلى نسبة في حيّ الجزائر (٩، ٦٧٪)، وأدنى نسبة لهذا النوع سجّلت في حيّ الأساتذة (٣، ٣٪).

وبحسب الجدول ذاته، فقد سجّل معدّل الوحدات السكنية التي شيّدت بعد عام (٢٠٠٣) ما يقارب (٢، ٤٩٪) بحسب المسوحات الميدانية، وهذا مؤشّر يُعطينا فكرة عن أنّ نصف الوحدات السكنية بأنّها جديدة، أو تمّ إعادة بنائها، أو بناء طابق ثانٍ، ومن ثمّ لم يمضِ عليها أكثر من (١٣) عاماً؛ لهذا، فقد سجّلت أعلى نسبة في حيّ (الأساتذة، الشرطة)، فضلاً عن منطقة الأكاديمية وميناء المعقل

(١) وزارة الإسكان والتعمير، المؤسسة العامّة للإسكان، دائرة التصميم والدراسات، مخطّط الإسكان العامّ في العراق، التقرير الثاني، الجزء الأوّل، ١٩٧٨، ص ٨٤.

بواقع (١٠٠٪)، وأدناها في حيّ الكفاءات بنسبة (٧, ١١٪).
يُلاحظ من تتبّع الحالة العمرانيّة للمدينة أنّها تمتاز بجودة حضريّة جيّدة،
وصالحة للاستعمال على الأقلّ لنصف الوحدات السكنيّة فيها، بحسب ما تبين
من خلال استمارة الاستبيان الموزّعة في عموم أحياء المدينة، ويُعزى ذلك إلى حالة
الانفتاح بعد عام (٢٠٠٣)، والتحسّن النسبيّ في المستوى الاقتصاديّ، إلى جانب
الزيادة المتنامية للسكّان بفعل الولادات والهجرة الوافدة إليها، ومن المؤكّد أنّ
تؤثر في الوحدات السكّنيّة التي انتابها ارتفاع نسبة البناء الجديد، فضلاً عن التغيّر
في نمطها من خلال بناء طابق ثانٍ، أو مشتمل، ومن ثمّ غيّرت من شكل الوحدات
السكّنيّة في العديد من أحياء المدينة، ما يُوحى هذا التوزيع إلى أنّ هذه الأحياء في
هذه الحقبة من الزمن قد مثّلت مناطق جيّدة لاستقطاب السكّان لاستثمار أموالهم
في بناء مساكن جديدة فيها.

جدول (٤٢)

الحالة العمرانية للوحدات السكنية في مدينة البصرة

ت	الحي السكني	الحالة العمرانية للوحدات السكنية			ت	الحي السكني	الحالة العمرانية للوحدات السكنية		
		جدا	قديمة	جديدة بعد			جدا	قديمة	جديدة بعد
		٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣			٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
١	الظوية والنخيلة	٠	٠	١٠٠	٢٩	الكفاعات	٤١.٢	٤٧.١	١١.٧
٢	خالد بن الوليد	١٦.٧	٣٣.٣	٥٠	٣٠	الرسالة	٤.٢	٥٨.٣	٣٧.٥
٣	إلا كادمية البحرية	٠	٠	١٠٠	٣١	الفرايدي	٢٣.١	٥٣.٨	٢٣.١
٤	القادسية	٢٥.٦	٤٦.٥	٢٧.٩	٣٢	عتبة بن غزوان	١٥.٨	٣٨.٦	٤٥.٦
٥	الهادي	١٢.٢	٤٧	٤٠.٨	٣٣	الصمود	٦.٧	٤٨.٩	٤٤.٤
٦	إلا بلة	٦.١	٣٦.٣	٥٧.٦	٣٤	كوت الحاج	٩.١	١٣.٦	٧٧.٣
٧	الكرامة	٠	٤٧.١	٥٧.٩	٣٥	النصر	٢٢.٩	٢٩.٢	٤٧.٩
٨	المعقل	١٢	٣٦	٥٢	٣٦	التعميرة	١١.٨	٥١	٣٧.٢
٩	ميناء المعقل	٠	٠	١٠٠	٣٧	المساعي	١١.١	٦٦.٧	٢٢.٢
١٠	العامل	١٣.٣	٥٠	٣٦.٧	٣٨	العشار	٦٨.٧	١٨.٨	١٢.٥
١١	المحارب	١٠.٧	٤٦.٤	٤٢.٩	٣٩	المهلب	٢١.٦	٥٤.١	٢٤.٣
١٢	الغدير الكويبة	٠	٠	١٠٠	٤٠	التحرير	١٤.٤	٥٢.٨	٤٢.٨
١٣	إلا سائده	٠	٣.٣	٩٦.٧	٤١	الجزائر	١٧.٨	٦٧.٩	١٤.٣
١٤	الشعلة	٢٥	٤٥.٨	٢٩.٢	٤٢	بريهة	٢١.٢	٦٣.٦	١٥.٢
١٥	العباس	٤.٦	٣٢.٣	٦٣.١	٤٣	الزهور	٥٠	٣٣.٣	١٦.٧
١٦	التأميم	١٥.٨	٢٦.٣	٥٧.٩	٤٤	إلا من الداخلي	٠	٤٠.٨	٥٩.٢
١٧	الموقفية	١٨	٥٠.٥	٣١.٥	٤٥	المهندسين	٢.٨	١٣.٩	٨٣.٣
١٨	السلام	٩.٨	٤٥.١	٤٥.١	٤٦	القبلة / الرشيد	٩.١	٥٦.١	٣٤.٨
١٩	الجمهورية	٥.٦	٤٨.١	٤٦.٣	٤٧	القائم	٠	٤٢.٨	٥٧.٢
٢٠	إلا ندلس	٥.٥	٥٤.٨	٣٩.٧	٤٨	البلديات	٦.٩	٢٥.٦	٦٧.٥
٢١	الزهراء	٠	٧.٠	٣٠	٤٩	العباسي	٢.٩	٥٠	٤٧.١
٢٢	الخضراء	٩.٣	٢٧.٨	٦٢.٩	٥٠	صنعاء	٠	٤٦.٨	٥٣.٢
٢٣	الميثاق	٥.١	١٥.٤	٧٩.٥	٥١	عمان	٠	٥٥.٥	٤٤.٥
٢٤	الرافدين	٠	٥٧.١	٤٢.٩	٥٢	القاهرة	٢٦.٩	٥٠	٢٣.١
٢٥	الشرطة	٠	٠	١٠٠	٥٣	الفيحاء	٢.٥	٣٧.٥	٦٠
٢٦	الحسين	١٢.٨	٤٧.٧	٣٩.٥	٥٤	المتنزه	٥.٩	٢٩.٤	٦٤.٧
٢٧	الجمعيات	١٢.٧	٤٧.٦	٣٩.٧	٥٥	الربيع	١٩.٥	٤١.٥	٣٩
٢٨	إلا صعي	٤٥.٥	٢٧.١	٢٧.٤		المعدل	١٢.٤	٣٨.٤	٤٩.٢

المصدر: استمارة الاستبيان

واستكمالاً للتحليل السابق، نلاحظ -ومن خلال الجدول (٤٣)، وصورة (٢٧)، والخريطة (٦٧)- أن العديد من أحياء مدينة البصرة قد تعرّض لحالات التغير في نمط الاستعمال السكني بعد مدد زمنية من بناء الطابق الأرضي، الأمر

الذي أسهم في بروز الطابق الثاني بعد بناء الطابق الأرضي؛ إذ نلاحظ أنّ حيّ الجمهورية قد احتلّ نسبة مرتفعة بواقع (٤, ٥٥٪)، وأدنى تغير لنمط الاستعمال تمثّل في حيّ العباسيّ بنسبة (٣, ١٤٪)، مع تباين ملحوظ بين أحياء المدينة بين ارتفاع وانخفاض بين النسبتين المشار إليها آنفاً. والجدير ذكره أنّ هناك عوامل متعدّدة تقف وراء هذا التباين، فمن المرجّح أن يكون الحافز السكّانيّ في بناء طابق إضافيّ بعد مدّة زمنيّة من بناء الطابق الأرضيّ من زيادة الدخل الشهريّ على أثر التحسّن النسبيّ في المستوى الاقتصاديّ لعموم سكّان مدينة البصرة، والحافز الآخر تمثّل بزيادة الكثافة الإسكّانية ضمن الوحدة السكّنية، مع صغر مساحة المسكن، وارتفاع إيجاراتها، فضلاً عن زيادة حدّة المشكلات العائليّة، وغيرها من الأسباب، ما ترتّب عن ذلك الكثير من الدوافع الموجبة إلى التفكير بتغيّر نمط الاستعمال السكّنيّ، وذلك ببناء طابق آخر يُلبّي احتياجات الزيادة السكّانية المتنامية للوحدات السكّنية ذات الطابق الواحد، وهذا ما يفسّر ارتفاع معدّل لأعداد الوحدات السكّنية ذات الطابقين، التي سجّلت (٩, ٤٨٪)، أي ما يقارب نصف الوحدات السكّنية من مجموع الوحدات المشمولة بالدراسة الميدانيّة.

صورة (٢٧)

تغيّر نمط الاستعمال، بناء طابق ثانٍ، أو بناء مشتمل مستقل



تاريخ التقاط الصورة: (٢٠١٦/١٢/١٠)

جدول (٤٣)

بناء طابق إضافي بعد مدّة زمنيّة من بناء الطابق الأرضي

ت	الحي السكني	هل تم بناء طابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي			
		نعم %	كلا %	ت	نعم %
١	الطوبية والنخيلة	٣١.٦	٦٨.٤	٢٩	٥٢.٩
٢	خالد بن الوليد	٣٧.٥	٦٢.٥	٣٠	٤٤
٣	الأكاديمية البحرية	٠	١٠٠	٣١	١٩.٣
٤	القاسية	٢٣.٣	٧٦.٧	٣٢	٣٢
٥	الهادي	١٦.٧	٨٣.٣	٣٣	٢٤
٦	الابلة	٤٨.٥	٥١.٥	٣٤	٤.٣
٧	الكرامة	٣٤.٨	٦٥.٢	٣٥	٣١.٤
٨	المعقل	٣٨.٥	٦١.٥	٣٦	٣١.٤
٩	ميناء المعقل	٠	١٠٠	٣٧	٠
١٠	العامل	٢٧.٣	٧٢.٧	٣٨	١٨.٨
١١	المحارب	٣٤.٥	٦٥.٥	٣٩	١٧.٩
١٢	الغدير / الكوبية	٣٣.٣	٦٦.٧	٤٠	٣٨.٥
١٣	الاساتذة	٢٠.٨	٧٩.٢	٤١	٢٤.١
١٤	الشطة	٤٣.٥	٥٦.٥	٤٢	٣٢.٢
١٥	العباس / الأصدقاء	٢٨.٨	٧١.٢	٤٣	١٦.٧
١٦	النأميم	٣٠	٧٠	٤٤	٣٠.٣
١٧	الموفقية	١٨.٢	٨١.٨	٤٥	٣٦.١
١٨	السلام	٢١.٦	٧٨.٤	٤٦	٥٢.٢
١٩	الجمهورية	٥٥.٤	٤٤.٦	٤٧	٣٧.٥
٢٠	الاندلس	٤٢.٥	٥٧.٥	٤٨	٣٥.٧
٢١	الزهراء	٣٦.٤	٦٣.٦	٤٩	١٤.٣
٢٢	الخضراء	٤٠.٧	٥٩.٣	٥٠	٣٠.٦
٢٣	الميثاق	٢٥.٦	٧٤.٤	٥١	٣٣.٣
٢٤	الرافدين	٣٢.٤	٦٧.٦	٥٢	٥١.٨
٢٥	الشرطة	٢٥	٧٥	٥٣	٣٣.٣
٢٦	الحسين / المربع	٣٦.٤	٦٣.٦	٥٤	٢٢.٤
٢٧	الجمعيات	٢٠	٨٠	٥٥	٤١.٥
٢٨	الأصمعي	١٧.٤	٨٢.٦		

المصدر: استمارة الاستبيان.

د- ملكية الوحدات السكنية

تعد ملكية السكن من أولى الرغبات التي يتطلع إليها رب الأسرة ليعيش فيه مع أفراد أسرته باطمئنان وراحة؛ لكون الوحدة السكنية حاجة أساسية وضرورية لا بد من إشباعها، لذلك على الجهات المختصة توفيرها بغية إعطاء الأسرة الحق في مستوى معين من المعيشة، وهذا مبرر لكون المسكن أحد البنود المهمة التي تتبناها سياسات بعض الدول، فضلاً عن كونه استثماراً اقتصادياً مالمكه، وله الحق في تحويره، أو تغيير نمطه بما يتناسب مع زيادة أفراد الأسرة، وتحقيق الرفاهية لهم. ينضوي تحت مفهوم ملكية المسكن أربعة أصناف، وهي: (ملكية خاصة، سكن حكومي، إيجار، سكن عشوائي)؛ إذ يُلاحظ من خلال الجدول (٤٤) وخريطة (٦٨)، بروز تباين واضح بحسب الملكية في مدينة البصرة، فقد سجّل معدّل للأسر المالكة لمسكنها (ملك صرف) بواقع (٦٨٪)؛ إذ سجّلت أعلى نسبة في حيي: (صنعاء، وعمان) بواقع (١٠٠٪)، وأدناها في حيي الساعي بنسبة (٣، ٢٠٪). أمّا بخصوص نوع الملك (حكومي)، فقد تمثّل بمعدّل (١، ٤٪)، وتمثّل في أراضي تابعة إلى جهات حكومية، مثل وزارة الأوقاف (الوقف الشيعي، الوقف السني)، لاسيّما في أحياء الفيحاء، المنتزه، العباسي... إلخ، وكذلك الحال في الوحدات النسقية التي شيّدت من قبل جهات معينة؛ بغية إيجاد سكن مناسب لمتسبيها، مثل: (الموانئ، جامعة البصرة، النفط... إلخ)، أمّا الوحدات السكنية المستأجرة من القطاع الخاص، فقد سجّل المعدّل (٩٪) من مجموع الوحدات السكنية المشمولة بالدراسة الميدانية، وسجّل أعلى نسبة في حيي التحرير بواقع (٧، ٣٥٪)، وأدناها في حيي الغدير بنسبة (٥، ٣٪)، ويُعزى سبب هذا التفاوت إلى أنّ حيي التحرير تكون أسعار الإيجارات فيه منخفضة، تتراوح بين (٢٠٠-٤٠٠) ألف

دينار شهرياً، في حين أنّ حيّ الغدير من الأحياء الجديدة التي شُيّدت بعد عام (٢٠٠٣)، ومن ثمّ ترتفع فيها إيجارات المساكن لأكثر من (٧٥٠) ألف دينار، وهذا يفسّر تباين النسب للوحدات السكّنية المؤجّرة بحسب الأحياء السكّنية المذكورة. أمّا بخصوص الوحدات السكّنية التي تمثّلت بوصفها سكناً عشوائياً يُعدُّ تجاوزاً على فضاءات المدينة، التي تعود ملكيتها إلى جهات حكوميّة متعدّدة (تمت الإشارة إليها سابقاً ضمن هذا الفصل)، فقدُ شغلت معدّل (٩, ١٩٪) من مجموع الوحدات السكّنية المشمولة بالدراسة الميدانيّة، وسُجّلت أعلى نسبة في مناطقتي الأكاديميّة وميناء المعقل، بواقع (١٠٠٪)، وأدنى نسبة سُجّلت في حيّ المهندسين بواقع (٩, ٢٪).

يبدو من التحليل المذكور أنّ ما يقرب من ثلثي الوحدات السكّنية تعود ملكيتها إلى أصحابها (ملك صرف)، ومن ثمّ لصاحب العقار حرّيّة التصرف بها، وهذا ما يفسّر زيادة التغيّرات في نمط الوحدات السكّنية، لاسيّما بناء طابق ثانٍ، أو بناء مشتمل، لاسيّما مع توافر حيّز مساحيٍّ ضمن الوحدة السكّنية، بينما نلاحظ الأصناف الأخرى (إيجار، تجاوز) لم تشهد أيّة تغيّرات، لاسيّما إضافة طابق ثانٍ؛ لكونها غير مملوكة لساكنيها، في حين شهدت تغيّرات بسيطة في نمط الوحدة السكّنية، وعلى وجه الخصوص الوحدات النسقيّة الحكوميّة، كما يتّضح ذلك من صورة (٢٨).

جدول (٤٤)

ملكية الوحدات السكنية ضمن أحياء مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	ملكية الوحدات السكنية				ت	الحي السكني	ملكية الوحدات السكنية			
		خاص	حكومي	أيجار	تجاوز			خاص	حكومي	أيجار	تجاوز
١	الطوية والتخيلة	٨٨.٩	٠	٠	١١.١	٢٩	الكفاعات	٩٤.١	٠	٠	٥.٩
٢	خالد بن الوليد	٤٥.٨	١٢.٥	٨.٤	٣٣.٣	٣٠	الرسالة	٦٦.٨	٠	٠	١٦.٦
٣	إلا كاديمية البحرية	٠	٠	٠	١٠.٠	٣١	الفرهيدي	٦٩	٣.٤	١٣.٨	١٣.٨
٤	القاسمية	٧٠.٦	٤.٥	٤.٤	٢٠.٥	٣٢	عتبة بن غزوان	٥٠	٠	٠	٣.٧
٥	الهادي	٧٥.٥	٠	١٧.٨	٦.٧	٣٣	الصمود	٧٥.٥	٤.١	٠	٨.٢
٦	الإبلة	٦٧.٧	٠	٢.٩	٢٩.٤	٣٤	كوت الحجاج	٣٧.٥	٠	٠	١٢.٥
٧	الكرامة	٦٩.٦	٠	٠	٣٠.٤	٣٥	النصر	٦٢	٢	٠	٦
٨	المعقل	٧١.١	٥.٨	٧.٧	١٥.٤	٣٦	التسمية	٨٠.٤	٢	٠	٩.٨
٩	ميناء المعقل	٠	٠	٠	١٠.٠	٣٧	السامعي	٢٠.٣	٣٣.٠	٠	٦.٧
١٠	العامل	٦٦.٧	٠	٣.٧	٢٩.٦	٣٨	العشار	٢٦.٧	٦.٦	٠	٢٦.٧
١١	المحارب	٥٦.١	١٤.٣	٠	٢٩.٦	٣٩	المهلب	٤٢.٥	٢١.٤	٠	٢٥.٥
١٢	الغدير الكويبة	٨١.٦	٠	٣.٥	١٤.٩	٤٠	التحرير	٥٧.٢	٠	٠	٣٥.٧
١٣	إلا ساتده	٦٧.٨	٣.٦	٣.٦	٢٥	٤١	الجزائر	٧٩.٣	٣.٤	٠	١٠.٤
١٤	الشفلة	٧٦.٠	٠	٨	١٦	٤٢	بريهة	٥٢.٨	٥.٥	٠	٢٧.٨
١٥	العباس	٧٩.١	٣	٤.٥	١٣.٤	٤٣	الزهور	٤٢.٨	٠	٠	٢٨.٦
١٦	التأميم	٧٢.٢	١٤.١	٢.٦	١١.١	٤٤	إلا من الداخلي	٧٦.٤	٤.٢	٠	٦.٩
١٧	الموقفية	٧٤.٢	١٠.٣	٩.٣	٦.٢	٤٥	المهندسين	٩١.٤	٠	٠	٥.٧
١٨	السلام	٧٢.٥	٠	٥.٩	٢١.٦	٤٦	القبيلة / الرشيد	٨١.٢	٠	٠	٠
١٩	الجمهورية	٧٨.٦	٠	٧.١	١٤.٣	٤٧	القائم	٧٧.٨	٠	٠	٥.٦
٢٠	إلا نذلن	٧٥	٠	٩.٤	١٥.٦	٤٨	البلديات	٧٨.٦	٠	٠	٢.٤
٢١	الزهراء	٨٣.٤	٠	٨.٣	٨.٣	٤٩	العباسي	٥٥.٥	٨.٣	٠	١٦.٨
٢٢	الخضراء	٧٨.٨	٥.٨	١٥.٤	٠	٥٠	صنعاء	١٠٠	٠	٠	٠
٢٣	الميثاق	٨٣.٤	٧.١	٢.٤	٧.١	٥١	عمان	١٠٠	٠	٠	٠
٢٤	الرافدين	٧٠.٦	٥.٩	٥.٩	١٧.٦	٥٢	القاهرة	٦٥.٤	٣.٨	٠	١٩.٣
٢٥	الشرطة	٩٠.٩	٠	٩.١	٠	٥٣	الفيحاء	٧٩.٥	٢.٦	٠	٧.٧
٢٦	الحصين	٧٧.٥	١.٢	٥.٦	١٥.٧	٥٤	المنتزه	٦٩.٦	٢٣.٩	٠	٦.٥
٢٧	الجمعيات	٨٢.٨	٠	١٥.٥	١.٧	٥٥	الربيع	٧٥.٦	٤.٩	٠	١٩.٥
٢٨	الإصمعي	٧٤.٨	٨.٤	٨.٤	٨.٤		المعدل	٦٨	٤.١	٠	٩

المصدر: استمارة الاستبيان.

صورة (٢٨)

التغيّر في نمط الوحدات السكّنية النسقيّة في حيّ الزهراء



تاريخ التقاط الصّورة (٢٠١٦/١٢/١٠)

هـ- التغيّرات الحاصلة في نمط الوحدات السكّنية لأحياء مدينة البصرة
نلاحظ أنّ هناك عدّة متغيّرات تقف وراء التغيّرات في نمط المساكن لأحياء
مدينة البصرة، مثل: (عدد الأسر، عدد الطوابق، الحالة العمرانيّة، ملكيّة المسكن)،
فضلاً عن التحسّن في المستوى الاقتصاديّ، ومن ثمّ تفاعلت بعضها مع بعض
لتشكّل تغيّرات في نمط الاستعمال السكّنيّ، منها بناء طابق ثانٍ، أو بناء مشتملٍ.
ويبدو أنّ الزيادة السكّانية التي تمثّلت في زيادة عدد الأسر أسهمت في إظهار العديد
من المساكن في المدينة بهيئة طابقين، وهذا يدلُّ على أنّ ما يقرب من (٥٠٪) من
الوحدات السكّنية هي ذات طابقين، وإنّ الحالة العمرانيّة للمسكن الأثر البالغ
في تغيّر أغلب المساكن في المدينة؛ إذ إنّ المساكن التي شيّدت قبل أكثر من (٦٠
عاماً) تعرّضت إلى التغيّر، وذلك من خلال هدمها، ومن ثمّ أعيد بناؤها بما يتناسب
مع الواقع الحالي، لكنّ هذا لا يعني أنّ جميع المساكن تعرّضت للتغيّر؛ لارتباطها
بموامل متعدّدة تعرّضنا إليها سابقاً، ومجمل تلك التغيّرات لم تحدث لولا تمتّع
السكّان بامتلاك مساكنهم، وهذا يفسّر أنّ (٦٨٪) من المساكن تعود ملكيّتها

لأصحابها، ما شجّع على تغييرها بما يتلاءم مع حاجات صاحب المسكن وعائلته. وقد كشف التحليل السابق أنّ مدينة البصرة تباينت في تغيير نمط وحداتها السكنية، ومن الصعوبة احتواء هذا التغيير؛ نظراً إلى عدم وجود بيانات تخص هذه الدراسة، ومن ثمّ تمّ الركون إلى الدراسة الميدانية التي يوضّحها الجدول (٤٥) وخريطة (٦٩)؛ إذ يتّضح أنّ مجمل التغيرات في نمط المساكن قد سجّلت لبناء طابق ثانٍ أكثر ممّا هو عليه في بناء مشتمل، وهذا الأمر جعل متغيّر بناء طابق ثانٍ يشكل ما معدّله (٨, ٦٣٪)، وأعلى نسبة تمثّلت في حيّ المهندسين، لاسيّما تغيير نمط استعمالها (بناء طابق ثانٍ) بنسبة (٩, ٩٠٪)، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ الكفاءات بواقع (٥, ٣٧٪)، وتفاوتت الأحياء الباقية بين النسبتين المشار إليهما، ويُعزى سبب ارتفاع النسبة في حيّ المهندسين إلى كونه من الأحياء السكنية التي شُيّدت في عقد الثمانينيات، وأغلب سكّانها يتمتّعون بمستوى اقتصاديٍّ جيّد؛ لكونهم من فئة الموظّفين، إلى جانب زيادة عدد الأسر ضمن الوحدة السكنية ما حفز أصحاب الدور لبناء طابق آخر لاستيعاب الزيادة المتنامية لأسرهم، بينما نلاحظ أنّ حيّ الكفاءات هو من الأحياء التي تتمتع بجودة حضريةٍ مميّزة، وعموم الدور فيها شُيّدت من طابقين، وهذا ما يفسّر انخفاض التغيير في بناء طابق ثانٍ. وفيما يتعلّق بمتغيّر (بناء مشتمل)، فقد بيّنت الدراسة أنّ هناك تفاوتاً بين الأحياء السكنية لاحتلالها نسب هذا المتغيّر، فقد سجّلت ما معدّله (٣, ٣٦٪)، وكان أعلى نسبة تمثّلت في حيّ السّاعي بواقع (٢, ٥٧٪)، وأدنى نسبة شغلها حيّ المهندسين بواقع (١, ٩٪)، وتباينت باقي نسب الأحياء بين النسبتين المشار إليهما، ويبدو من تتبّع التباين في النّسب أنّ حيّ السّاعي من الأحياء القديمة التي تحتلّ مساحة الدور فيها (٦٠٠م^٢)، ومن ثمّ فهي مرشّحة للتغيير، لاسيّما بناء مشتمل

ضمن الحدائق المنزليّة لغرض استغلالها لبناء مشتمل يضمُّ أسرة واحدة، في حين نلاحظ انخفاض النسبة في حيّ المهندسين لأسباب معيّنة، منها أنّ مساحة الدور لا تتجاوز (٢٠٠-٣٠٠م^٢)، وأغلبها تمّ تشييد الوحدة السكّنية، ومن ثمّ لا توجد مساحة إضافية لغرض استغلالها لبناء مشتمل، لكنّ هذا لا ينفي وجود طابق إضافيٍّ يعدُّ مشتملاً مستقلاً.

والجدير ذكره أنّ مدينة البصرة بحسب أحيائها قد تعرّضت إلى تغيّرات في نمط استعمالها، لاسيّما بناء طابق ثانٍ، أو بناء مشتمل؛ وذلك لإيجاد نوع من التوازن بين عدد أفراد الأسرة ضمن الوحدة السكّنية، ومساحة الوحدة السكّنية التي تملكها الأسرة، هذا من جهة، ولزيادة العجز السكني الذي تعاني منه مدينة البصرة أصلاً، من جهة ثانية، إلى العديد من الأسباب، الأمر الذي حفز سكّانها إلى إيجاد تغيّرات معماريّة تلائم وحداتهم السكّنية، ومن ثمّ تلبي حاجة ساكنيها، ولتحقق جزءاً من رغبات تلك الأسر؛ لذا كان الحلُّ بإجراء تحويل على الوحدة السكّنية تمثّل بتغيّر عدد طوابق الوحدات السكّنية، لاسيّما ذات الطابق الواحد، التي سبق الإشارة إليها، أو استغلال المساحة المتبقّية من الوحدة السكّنية لإشغالها مشتملاً مستغلاً يخصّص لأسرة واحدة، ويلبي حاجة السكّان المتزايدة، لاسيّما الحاجة إلى السكن، وهذا مبرّر لتغيّر نمط الاستعمال السكّني.

جدول (٤٥)

التغيرات الحاصلة في نمط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

ت	الحي السكني	تغير نمط الوحدة السكنية		ت	الحي السكني	تغير نمط الوحدة السكنية		ت	الحي السكني
		نعم	كلا			نعم	كلا		
مشمطل	طابق ثاني	مشمطل	طابق ثاني	مشمطل	طابق ثاني	مشمطل	طابق ثاني	مشمطل	طابق ثاني
١	الطوبية والنخيلة	٨٠	٢٠	٢٨٠	٦١٠	٣٨٠	٦١٠	٣٧٠	٣٧٠
٢	خالد بن الوليد	٤٣٠	٥٦٠	٣٠	٧٠	٢١٠	٧٠	٧٨٠	٧٨٠
٣	إلا كاديمية البحرية	٤٠	٦٠	٠	٠	٣٣٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠
٤	القادسية	٣٩٠	٦٠٠	٢٧٠	٧٢٠	٣٩٠	٧٢٠	٦٠٠	٦٠٠
٥	الهادي	٦٢٠	٣٧٠	٤٦٠	٥٣٠	٣٨٠	٥٣٠	٦١٠	٦١٠
٦	إلا بلة	٦٨٠	٣١٠	٢٣٠	٦٦٠	٤٠	٦٠	٥٧٠	٥٧٠
٧	الكرامة	٨٠٠	١٩٠	٤٥	٥٥	٣٤٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠
٨	المغل	٧٢٠	٢٧٠	٢٨٠	٧١٠	٥٢٠	٧١٠	٥٢٠	٥٢٠
٩	ميناء المغل	٠	٠	٠	٠	٥٧٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠
١٠	العامل	٥٠	٥٠	٥٣٠	٤٦٠	٣٣٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠
١١	المحارب	٤٦٠	٥٣٠	٢٥	٧٥	٣٨٠	٦١٠	٦١٠	٦١٠
١٢	الغدير الكويبة	٣٣٠	٦٦٠	٤٠	٦٠	٢٥	٧٥	٥٤٠	٥٤٠
١٣	إلا ساتده	٦٤٠	٣٥٠	١٧٠	٨٢٠	٢٧٠	٧٢٠	٧٢٠	٧٢٠
١٤	الشطة	٧٣٠	٦٦٠	٤٦٠	٥٣٠	٣٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠
١٥	العباس	٤٥٠	٥٤٠	٢١٠	٧٨٠	٢٨٠	٧٨٠	٧٨٠	٧٨٠
١٦	التأميم	٥٧٠	٤٢٠	٤٧٠	٥٢٠	٢٠	٨٠	٤٣٠	٤٣٠
١٧	الموقفية	٢٥٠	٧٤٠	٤٨	٥٢	٩٠	٩٠	٧٢٠	٧٢٠
١٨	السلام	٧٠٠	٢٩٠	٥٠	٥٠	٢٧٠	٧٢٠	٧٢٠	٧٢٠
١٩	الجمهورية	٧٠٠	٢٩٠	٢١٠	٧٨٠	١٩٠	٨٠٠	٢٩٠	٢٩٠
٢٠	إلا ندلس	٦٤٠	٣٦٠	٤٢٠	٥٧٠	٤٠	٦٠	٣٨٠	٣٨٠
٢١	الزهراء	٦٤٠	٣٥٠	٢٣٠	٦٦٠	٣٧٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠
٢٢	الخضراء	٦١٠	٣٨٠	٣٧٠	٦٢٠	٥٦٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠
٢٣	الميثاق	٥٥	٤٥	٣١٠	٦٨٠	٦٠	٤٠	٧٥	٧٥
٢٤	الرافدين	٥٥٠	٤٤٠	٣٣٠	٦٦٠	٤٤٠	٥٥٠	٣٥٠	٣٥٠
٢٥	الشرطة	٤٦٠	٥٣٠	٣٣٠	٦٦٠	٤٤٠	٥٥٠	٥٤٠	٥٤٠
٢٦	الحسين	٦٧	٣٣	٢٢٠	٧٧٠	٥٣٠	٤٦٠	٥٠	٥٠
٢٧	الجمعيات	٥٠	٥٠	٣٢٠	٦٧٠	١٠٠	٨٩٠	٤٦٠	٤٦٠
٢٨	الإصمعي	٥٧٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٣٠	٣٦٠	٦٣٠	٤٥٠	٤٥٠

المصدر: استمارة الاستبيان.

و- دوافع التغير في نمط الاستعمال

هناك جملة من الدوافع كان لها الأثر الأبرز في تغيير نمط الاستعمال السكني، ومنها (بناء طابق ثانٍ، بناء مشتمل)، وبحسب الدراسة الميدانية أتضح وجود

(أربعة) دوافع من شأنها حفّز أصحاب المساكن على تغييرها؛ إذ نلاحظ من خلال الجدول (٤٦) والخريطة (٧٠) أنّ عامل (زيادة عدد أفراد العائلة) قد مثّل المرتبة المتقدّمة بمعدّل (٧, ٤٧٪) من مجموع الأسر التي شملتها الدّراسة الميدانيّة، وشغل حيّ الغدير أعلى نسبة (٧, ٨٥٪)، وأدناها سجّلت في حيّ الشرطة بنسبة (٧, ١٦٪)، وتباينت باقي الأحياء بين النسبتين المشار إليهما. أمّا فيما يخصّ المرتبة الثانية، فقد احتلّه عامل (صغر مساحة المسكن) بمعدّل (٤, ٢٤٪)، وأعلى نسبة سجّلت في حيّ الكرامة بواقع (٨, ٥٣٪)، وأدناها سجّل في حيّ الأساتذة بنسبة (٩, ٥٪). بينما احتلّ عامل (التحسّن في المستوى الاقتصاديّ) المرتبة الثالثة؛ لدوافع التغيّر في نمط الوحدات السكّنية؛ إذ سجّل معدّل (٨, ١٧٪)، وسجّلت أعلى نسبة في حيّ الأساتذة (٣, ٣٥٪)، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ الأمن الداخليّ بواقع (٦, ٣٪). وفيما يتعلّق بعامل (مشاكل عائليّة والرغبة بالانتقال)، فقد احتلّ المرتبة الأخيرة بمعدّل (١, ١٠٪)؛ إذ احتلّت منطقة الأكاديمية البحريّة أعلى نسبة (٣, ٣٣٪)، وأدنى نسبة سجّلت في حيّ الجمهوريّة (٩, ١٪).

نلاحظ من استقراء صورة الدوافع لتغيّر نمط الوحدات السكّنية أنّها ذات علاقة رئيسية بزيادة عدد أفراد الأسر أكثر ممّا هو عليه للدوافع الأخرى (صغر مساحة المسكن، التحسّن في المستوى الاقتصاديّ، مشاكل عائليّة)، لكنّ هذا لا يعني عدم ارتباط بين الدوافع؛ إذ إنّ زيادة أعداد الأسر ضمن المسكن الواحد فإنّها لا تستطيع بناء طابقٍ آخر، أو مشتمل، مالم يكن هناك تحسّن في المستوى الاقتصاديّ لتلك الأسر، على أساس أنّ تغيّر نمط الوحدة السكّنية يحتاج إلى أموال كبيرة لشراء الموادّ الإنشائيّة، وتأجير العاملين، ورفع الأنقاض.. إلخ، ومن ثمّ نلاحظ أنّ تلك الدوافع تعمل مفردة تارةً ومجمّعة تارةً أخرى، وبحسب حجم الأسرة ومستواها الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وغيرها من العوامل.

جدول (٤٦)

دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني للوحدات السكنية في مدينة البصرة
لعام (٢٠١٦)

ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني					الحي السكني	ت	ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال السكني					الحي السكني	ت
صفر مساحة المسكن	التحسن في المستوى	مشاكل عائلة والرغبة	كثرة أفراد العائلة	٤١.٢			صفر مساحة المسكن	التحسن في المستوى	مشاكل عائلة والرغبة	كثرة أفراد العائلة	٤١.٢		
٠	٤٧	١١.٨	٤١.٢	٢٩	الكفافات	٣٣.٥	٢٦.٣	١٣.٣	٢٦.٩	١	الطوبى والتخيلة		
٢٣.٥	١١.٨	١١.٨	٥٢.٩	٣٠	الرسالة	٢٩.٥	٢٣.٥	٠	٤٧	٢	خالد بن الوليد		
٣١.٨	٩.١	٩.١	٥٠	٣١	الغراهدي	٠	٠	٦٠	٤٠	٣	إلا كادمية البحرية		
٢٨.٢	١٥.٦	١٢.٥	٤٣.٧	٣٢	عتبة بن غزوان	٣٩.٢	٤.٣	٠	٥٦.٥	٤	القاسية		
٢٥.٩	٢٢.٣	٧.٤	٤٤.٤	٣٣	الصمود	٥٠	٠	١٨.٧	٣١.٣	٥	الهادي		
٢٢.٢	٢٢.٢	١١.١	٤٤.٥	٣٤	كوت الحجاج	٢٥	١٧.٨	١٧.٩	٣٩.٣	٦	الإبله		
٣٠.٣	١٢.١	١٥.٢	٤٢.٤	٣٥	النصر	٥٣.٨	٧.٧	٧.٧	٣٠.٨	٧	الكرامة		
٢٠	٢٨.٦	٦.٧	٤٥.٧	٣٦	التميمية	٢٣.٧	٢٦.٣	٢.٦	٤٧.٤	٨	المعقل		
٢٠	٠	٢٠	٦٠	٣٧	الساعي	١١.١	٠	١٥.٧	٧٣.٢	٩	ميناء المعقل		
٣٧.٨	١٨.٧	٠	٤٣.٥	٣٨	العشار	٢٦.٧	٢٦.٧	١٣.٣	٣٣.٣	١٠	العامل		
٢٩.٤	٠	٥.٩	٦٤.٧	٣٩	المهلب	٣٩.٢	٤.٣	١٣	٤٣.٥	١١	المحارب		
٣٦.٩	١٥.٨	١٠.٥	٣٦.٨	٤٠	التحريز	٠	١٤.٣	٠	٨٥.٧	١٢	الغدير / الكويبة		
٠	٧٠.٦	١١.٨	١٧.٦	٤١	الجزائر	٥.٩	٣٥.٣	٥.٩	٥٢.٩	١٣	إلا سائده		
٣١.٨	٣١.٨	٩.١	٢٧.٣	٤٢	بريهة	٢١.١	٢١	١٠.٥	٤٧.٤	١٤	السطعة		
٢٨.٦	٠	١٤.٣	٥٧.١	٤٣	الزهور	٢٤.٢	١٨.٢	٩.١	٤٨.٥	١٥	العباس		
٣.٦	٣.٦	١٠.٧	٨٢.١	٤٤	الإمن الداخلي	٢٩.٤	١١.٨	٥.٩	٥٢.٩	١٦	التأميم		
٢١	٣١.٦	٠	٤٧.٤	٤٥	المهندسين	٣١.٩	٢٠.٣	٧.٢	٤٠.٦	١٧	الموقفية		
١٥.٣	١٣.٥	٧.٧	٦٣.٥	٤٦	القبيلة / الرشيد	٤٣.٧	٢١.٩	٠	٣٤.٤	١٨	السلام		
١٣.٨	١٧.٢	٦.٩	٦٢.١	٤٧	القائم	٢٧.٥	١٧.٦	١.٩	٥٣	١٩	الجمهورية		
٢٩.٧	٢٩.٧	٥.٤	٣٥.٢	٤٨	البلديات	٢٢.٢	١٩.٤	١٣.٩	٤٤.٥	٢٠	إلا ندلس		
١٤.٣	٢١.٤	١٤.٣	٥٠	٤٩	العباسي	٠	٩.١	١٨.٢	٧٢.٧	٢١	الزهراء		
٨.٥	٣٠.٥	٢٠.٢	٤٠.٨	٥٠	صنعاء	٣٠.٥	١٦.٧	٢.٨	٥٠	٢٢	الخضراء		
٠	٥٠	١٦.٧	٣٣.٣	٥١	عمان	٢٢.٦	١٢.٩	٩.٧	٥٤.٨	٢٣	الميثاق		
٣٢	٨	٤	٥٦	٥٢	القاهرة	٨.٤	١٢.٥	١٢.٥	٦٦.٦	٢٤	الرافدين		
٣٣.٣	٢٣.٩	٠	٤٢.٨	٥٣	الفيحاء	٥٠	٠	٣٣.٣	١٦.٧	٢٥	الشرطة		
٢٨.١	٩.٤	٠	٦٢.٥	٥٤	المتنزه	٣٥.٥	١١.٨	٣.٩	٤٨.٨	٢٦	الحسين / المربع		
٣٩.٣	١٠.٧	٠	٥٠	٥٥	الربيع	٢٠.٦	١٤.٧	٥.٩	٥٨.٨	٢٧	الجمعيات		
٢٤.٤	١٧.٨	١٠.١			المعتل	٣١.١	٢٩.٩	٩.١	٢٩.٩	٢٨	إلا صمعي		

المصدر: استمارة استبيان.

رابعاً: الآثار المترتبة على تغيّر صنف أو نمط الاستعمالات السكّنية

في المدينة

تعرّضت مدينة البصرة خلال أربعة عقود إلى تغيّرات هائلة في استعمالات الأرض الحضريّة، وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكّني، فقد جرى تغيّر في صنف الاستعمال أو نمطه بشكل مخطّط (تغيّر مقصود)، أو غير مخطّط (عشوائي) ومفاجئ للعديد من الأسباب ما ترك بصمة واضحة انعكست على أحياء المدينة جميعها، لكن بنسبٍ متفاوتة؛ لذلك يُعدُّ هذا الاستعمال من أكثر استعمالات الأرض تغيّراً فيما لو قورن مع الاستعمالات الأخرى (التجاريّة، الصّناعيّة، الخدميّة)، وبناء على ذلك يمكن إجمال الآثار السّلبيّة من خلال النقاط الآتية:

١. الآثار الجماليّة

إنّ أغلب المساكن في المدينة قد أصابها التغيّر والتشوّه والترهّل عمرانياً، وهذا الأمر أصبح شائعاً وواضحاً نتيجة للفوضى البنائيّة التي زادت من معدّل نسبة الكثافات البنائيّة عن طريق الكتل المقامة، أو السّلام الخارجيّة المقحمة في تصاميم المساكن، وهي بذلك تغيّرت في نمط الاستعمال، لاسيّما بناء طابق ثانٍ أو مشتمل، التي أدّت إلى تقارب المسافة البينيّة للمساكن، ما يضطرُّ الساكن إلى زيادة الخصوصيّة وتقليل الشرفيّة، بإضافة السواتر والحواجز البصريّة بأشكال وأنواع مختلفة، منها بلاستيكيّة أو حديديّة أو من القماش، وهذا النوع من الإجراءات له انعكاساته السّلبيّة على سكّان تلك الأحياء من حيث انعدام الهيئة الجماليّة البصريّة؛ لكونه شوّه من البيئة الحضريّة للمدينة، لاسيّما أبنية المتجاوزين بالمقارنة مع الوحدات السكّنية التخطيطيّة، فضلاً عن خدش الحياء، وذلك باختلاس النظر إلى المساكن المجاورة .. إلخ من الآثار الأخرى، ومن ثمّ باتت القيمة الجماليّة منخفضة بسبب الإضافات

المستمرة على البناء الأصلي، وما يرافقه من ارتفاع في كُلف البناء، ما حدا بالسُّكَّان إلى استخدام الحد الأدنى من العناصر الجماليَّة في الواجهات، وذات الكلفة المنخفضة، ما انعكس على المظهر العام للوحدة السكنيَّة، ممَّا أضعف الذوق العام.

٢. الآثار الاجتماعيَّة

تُسهِّم التغيرات في صنف أو نمط الاستعمال السكني في بروز ظاهرة اختلاف الثقافات نتيجة لاختلاط السُّكَّان المتباين؛ إذ من الملاحظ أنَّ هناك عوامل متنوِّعة أسهمت في طرد الكثير من السُّكَّان من مناطقهم، وأجبرتهم على الانتقال إلى مدينة البصرة بشكل فرديٍّ أحياناً، وجماعيٍّ أحياناً أخرى، ومن تلك الجامعات التقليديَّة الرِّيْفِيَّة فضلاً عن القادمين من المحافظات الأخرى، والنازحين، والحراك السكَّني بين أحياء المدينة، ومن ثمَّ تكوُّن لدينا خليط متنوِّع أفرز مجتمع العشوائيات أو المناطق الشعبيَّة، وهو عبارة عن تجمُّعات بشريَّة غير متجانسة، تمتاز بالهشاشة السلوكيَّة والأخلاقيَّة، وسط مكانٍ خالٍ من الخدمات في حالاتٍ كثيرة، مع كثافة سكانيَّة عالية، فضلاً عن الصعوبات في الحصول على الماء والكهرباء والعمل والتخلُّص من مياه الصرف الصحيِّ والنفايات، التي أصبحت من الظواهر الطبيعيَّة المألوفة في مناطق هذه الأحياء، مكوِّنة بيئة ملائمة لانتشار وتكاثر سلوكيات منحرفة لا يحكمها أيُّ قانون هذا من جهة، وتداخل استعمالات الأرض التجاريَّة والصناعيَّة مع الوحدات السكَّنيَّة في أغلب أحياء المدينة من جهةٍ أُخرى، انعكس هذا الأمر على تداخل المساكن بعضها مع بعض الآخر، وأصبحت إطلالة المساكن متداخلة مع بقيَّة الاستعمالات الأخرى (التجاريَّة، الصناعيَّة، الخدمات)، ومن الملاحظ أنَّ تلاصق الوحدات السكَّنيَّة انعكس على إبراز مشكلات اجتماعيَّة عديدة بسبب تجمُّع الشباب العاطل أو المتسكِّع في أروقة الشوارع، فضلاً عن إشراف الأبنية

متعدّدة الطوابق على الدور السكّنية؛ ولهذا برزت لدينا السلوكيّات المنحرفة، مثل (السّرقة، الاغتيال، الخطف... إلخ)، ناهيك عن حالات الضوضاء التي تسبّبها الاستعمالات التجاريّة والصنّاعيّة وحركة المركبات اليوميّة وانعكاساتها على سكّان تلك الأحياء.

٣. الآثار البيئيّة

تعدّ الزيادة السكّانية المطّردة التي من مدلولاتها زيادة الأسر، لاسيّما في الأحياء الشعبيّة (الحسين، الشعلة، الأصمعيّ، الجمهوريّة، كوت الحجّاج .. إلخ) عاملاً في زيادة التغيّرات في صنف أو نمط الاستعمال السكّنيّ، ما تُسهم في زيادة استهلاك السّلع الغذائيّة والاستهلاكيّة، وهذا بدوره ينعكس على زيادة حجم النفايات المتروكة ضمن أروقة تلك الأحياء، ما يُسبّب تفاقم هذه الظاهرة بشكل كبير، وينسحب المنظور نفسه على وجود تناثر واضح للنفايات الموجودة على الشوارع الرئيسيّة لتلك الأحياء التي يسود فيها نشاط تجاريّ، يقابل ذلك تلك التلوّثات التي تسبّبها الأجهزة المعنيّة، لاسيّما بلديّة البصرة في معالجة هذه المشكلة، ومن ثمّ تركت آثاراً بيئيّة سيّئة على السابّلة القاطنين ضمن تلك الأحياء، فضلاً عن السكّان القاطنين قرب تلك الشوارع، وأهمّها كثرة الذباب والقوارض، أو الروائح، ومسبّبات المرض، وكذلك تكاثر نسبة الغبار والملوّثات بسبب الحركة الكثيفة للسّابّلة والمركبات، وعدم وجود أحزمة خضراء تفصل بين حركة تلك المركبات والسابّلة، وزيادة نسبة الدخان والروائح الكريهة المنبعثة من بعض المحلّات، ولاسيّما المطاعم والمخابز في تلك الشوارع، ما أدّى إلى تأثيرات سلبية انعكست على المساكن المجاورة، وخير دليل على ما يُلاحظ من المظاهر الشائعة في الأحياء العشوائيّة هو تكدّس القمامة والنفايات بالقرب من المساكن التي تُعدّ مصدر رزق

لبعض السُّكَّان، بما تحويه من بقايا الأطعمة وموادٍ أخرى يمكن الاستفادة منها مجدداً؛ لكون أغلب السَّاكنين ضمن السكن العشوائيّ من فئة الكسبة أو العاطلين عن العمل - كما أشرنا إلى ذلك بلغة الأرقام خلال الفصل الأوّل-، ومن ثمَّ نجد أنّ كثيراً منهم يقومون بتصنيف تلك القمامة لغرض بيعها، ما يعرّضهم للإصابة بكثير من الأمراض المتعلّقة بالنفايات، ويبدو من تتبُّع الصورة (٢٩) مثال واقعيّ على حالة الآثار البيئية وانعكاساتها، فقد تمثّلت في انتشار ظاهرة رعي الحيوانات ضمن حيّز المدينة، كما في حيّ الحسين .

صورة (٢٩) ظاهرة انتشار الحيوانات في شوارع حيّ الحسين



تاريخ التقاط الصورة: (١٠/١٢/٢٠١٦)

٤. الآثار العمرانيّة

لم تعد مدينة البصرة على سابق عهدها قبل عام (٢٠٠٣)، فقد تبيّن ومن خلال استقراء الفصل الثاني، لاسيّما السنوات المختارة (١٩٧٧، ١٩٨٩، ٢٠٠٢)، أنّ مدينة البصرة قد نُظِّمت بشكلٍ عمرائيّ جيّد؛ إذ سادت (العمارات السكّنيّة، الوحدات السكّنيّة النسقيّة، الأحياء السكّنيّة وفق شرائح محدّدة -المهندسين، الضبّاط، المعلّمين - ..إلخ) ضمن أحياء مختارة، لكن بالمقارنة بالسنوات التي تلت عام (٢٠٠٣)، وحالة التبدّلات السّياسيّة والاقتصاديّة وتبعاتها على الناحية

الاجتماعيّة، أدّى إلى تردّي الوضع الاقتصاديّ، ما شجّع على الهجرة إلى المدينة، وهذا الأمر انعكس على إبراز ظواهر سلبيةّ طغت على معظم أحياء المدينة، فعلى سبيل المثال، انتشار ظاهرة تريف المدينة، فقد نُقلت العديد من العادات الرّيفيّة لتصبح حالة واقعيّة ضمن نسيجها، ومنها حجز مساحات محدّدة استُخدمت لتربية الحيوانات، متجاوزين بذلك على مناطق فارغة ضمن أحيائها السكّنيّة، كما في أحياء الحسين والشّعلة لكلّ منهما، ومن ثمّ أسهمت هذه الظاهرة في تشويه جماليّة البيئة الحضريّة، وكذلك انتشار ظاهرة التجاوزات على الأرصفة والسّاحات المفتوحة، ما أدّى إلى تداخل استعمالات الأرض، ولا يوجد للسّابله مجالٌ للسّير ضمن المساحة؛ لصغر عرض الشارع، هذا إلى جانب انتشار المساكن العشوائيّة في عموم أحياء المدينة، ما أحدث تشويهاً للصورة البصريّة بسبب انعدام القيم الجماليّة في تصميم تلك المساكن، ويُعزى ذلك إلى كون هذه المساكن سُيِّدت بطريقة الجهود الذاتية، واعتماد السكّان على أساليب بسيطة وقديمة، وخارج أطر القوانين المتعارف عليها، فضلاً عن حالات ترميم المساكن، التي انتشرت في عموم أحياء المدينة، ما أسهم في تغرّصنها أو نمطها، ومن ثمّ انعكس على تهديم وتشديد المساكن، أو العمارات التجاريّة، أو تحويلها إلى مؤسّسات تعليميّة.

وبصفة عامّة، انعكست الآثار العمرانيّة على تشويه البيئة الحضريّة، من خلال حصول تلوث بصريّ في عموم أحياء المدينة، نتيجة بقاء بعض الدور نصف مشيّد، أو مشيّد جزئياً بعد تغيير استعمالها، وانتشار الموادّ الإنشائيّة ضمن الشوارع الفرعيّة للعديد من الأحياء، ما جعل الفوضى وتراكم النفايات سائداً فيها، وكذلك عدم وجود تصميم معماريّ موحد لتلك المساكن، ما أدّى بالنتيجة إلى تنوّع طُرُز الواجهات الجديدة، وأسلوب البناء، كلّ حسب ما يجتهدُ به.

٥. الآثار الاقتصادية

يُسهم العامل الاقتصادي في تغير صنف الاستعمال السكني من خلال قيام أصحاب المساكن بإجراء تحويلات في جزء أو معظم واجهات وحداتهم السكنية، وهذا يشمل الأعم الأغلب لأحياء مدينة البصرة، ومنها تلك الوحدات التي تُحاذي الشوارع الرئيسة أو الثانوية، وذلك من أجل الاستفادة من المردود المادي الذي يتحقق من المحلات التجارية؛ إذ تكون لها عائدية كبيرة، فضلاً عن الاستفادة من المسكن لسكن أفراد أسرهم؛ وبناء عليه، فإن هذه المساكن تقوم بأمرين، الأول العائد الاقتصادي، والآخر سكن للعائلة، يقابل هذا الأمر الانعكاسات السلبية التي تتركها المحلات التجارية على سكان المحلة السكنية، ما يؤدي إلى فقدان الخصوصية الفردية والأمن للمساكن المجاورة، هذا إلى جانب انتشار الازدحامات اليومية، وفقدان الهدوء من جراء حركة السيارات. لكن على الرغم من الآثار السلبية المشار إليها، يمكن أن تكون هناك جوانب إيجابية، لاسيما أن المحلات التجارية المنتشرة ضمن الأحياء السكنية تؤدي وظيفة توفير الحاجات اليومية لسكان المناطق المجاورة.

يُلاحظ من خلال المرئيات الفضائية أن عموم الشوارع الرئيسة، وعلى جانبيها، انتشرت المحلات التجارية والصناعية، فلبعض منها جزء من وحدات سكنية نظامية، لكن أغلب تلك المحلات هي تجاوز صريح على ممتلكات حكومية، وخير مثال المحلات التجارية لبيع الأثاث والإنشائيات التي انتشرت على جانبي شارع النصر بعد عام (٢٠٠٣)، ما ولد حالة من الإرباك المروري اليومي، وتراكم النفايات والمواد الإنشائية بالقرب من محلاتهم التجارية، يقابل ذلك عجز الجهات ذات العلاقة في معالجة هذا الأمر، لاسيما أن جميع تلك الأراضي هي

جزء من نسيج المدينة خصّصت للتوسّع المستقبليّ بحسب التصاميم الأساسيّة للمدينة؛ لذا لم تقتصر الآثار السلبيةّ على شارع النصر فحسب، بل هذا يتماشى مع عموم الشوارع التجاريّة الرئيسيّة والثانويّة في المدينة، التي تُعاني من الآثار نفسها، كالازدحامات اليوميّة، فضلاً عن ظاهرة تراكم النفايات، وسيادة الضوضاء بشكل مستمرّ، لاسيّما خلال مدّة النهار اليوميّة.

الفصل الرابع

الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية
المقترحة للاستعمالات السكنية

أولاً: الممارسات التخطيطية للمدينة (١٩٤٢-٢٠١٤)

١. مرحلة ما قبل التخطيط والتصميم لعام (١٩٤٢)
٢. مخطط البصرة الجديد (١٩٥٦-١٩٧٦)
٣. خطة تطوير البصرة لعام (١٩٧٤)
٤. المخطط الأساسي لمدينة البصرة (١٩٨٥-٢٠٠٠)
٥. استراتيجية تحديث التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام (٢٠١٤)

ثانياً: التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات الأرض

السكنية من منظور التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤)

الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات المستقبلية المقترحة

للاستعمالات السكنية

يُعدُّ تنظيم استعمالات الأرض الحضريَّة في أيَّة مدينة أحد مقوماتها الحضاريَّة، ومن عناصر ديمومتها وتطورها استراتيجيًّا؛ كونها تمثِّل الاستراتيجيَّات التي تتبَّعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نموِّ وتوسُّع العمران في المدينة، بحيث يُتاح للأنشطة والخدمات الحضريَّة أفضل توزيع جغرافيٍّ، وللسكَّان أكبر فائدة^(١)؛ لكون التصميم الأساسيَّ يهتمُّ بدراسة مكونات المدينة (الفعاليَّات والأنشطة والسكَّان)، من حيث توزيع استعمالات الأرض وتغيَّراتها المستقبلية، وتوزيع السكَّان ونموِّهم، والتغيَّرات التي تحصل لهم، وشبكات الشوارع، وأنظمة النقل اللازمة لربط الفعاليَّات، وسهولة الوصول^(٢)، وبصفة عامة، يعرف التصميم الأساسيُّ بأنَّه صفة تنظيمية وإنمائية وعمرانية رئيسة، تُعدُّ الدستور الذي يوجِّه حركة الإعمار والتطوير في المدن، وهو بذلك يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان، بمتغيَّراتها المختلفة، التي يكون مجتمع المدينة وإقليمها مسؤولاً عن تحديدها^(٣)؛ وفي ضوء ذلك يعرف تخطيط المدن أو التخطيط

(١) خلف حسين عليِّ الدليميِّ، التخطيط الحضريِّ (أسس ومفاهيم)، الطبعة الأولى، الدار العلميَّة الدوليَّة للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٢: ص ٦١.

(٢) محمَّد صالح ربيع العجيليِّ، أثر التغيُّر العشوائيِّ لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسيِّ لمدينة بغداد، مجلَّة كليَّة التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢)، ٢٠٠٨: ص ٨٤٤.

(٣) مرتضى مظفر سهر الكعبيِّ، الزحف العمرانيِّ لمدينة شطِّ العرب على الأراضي الزراعيَّة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة البصرة، ٢٠١٣: ص ١٨١.

الحضريّ بمعناه الشامل بأنّه: توزيع مكانيّ لاستعمالات الأرض الحضريّة بشكل متوازن ليحقّق أكبر فائدة للسكّان من خلال توجيه وضبط وتخطيط لنمو ورُقّيّ البيئات الحضريّة^(١)، ومن ذلك نتوصّل إلى حقيقة أنّ التصميم الأساسيّ يلبي احتياجات السكّان المتعدّدة والمتزايدة وفق مراحل تخطيطيّة قادرة على استيعاب ما يستجدّ من متغيّرات خلال تلك المدّة، بما يتلاءم مع خطط التنمية في البلد؛ لذا فإنّ السقف الزمنيّ للعمليّة التخطيطيّة يتحدّد بمدّة لا تتجاوز (٢٥) عاماً في أغلب حالاته، ويختلف بحسب بلدان العالم، ففي البلدان المستقرّة اقتصادياً وسياسياً يُخطّط لهذه المدّة، في حين البلدان مثل العراق، الذي يمتاز بسرعة التغيّر، توضع له المخطّطات للمدّة (٥-١٠) سنوات، لكن تبقى الحقيقة ثابتة، وهي أنّ لكلّ مدينة خصوصيّة في اتّباع الأساليب والطرق الكفيلة بوضع تصميمها وفق إمكانيّاتها التي تتمثّل في (ملكيّة الأرض، المادّيّة، التخطيطيّة، منظور الجهات التخطيطيّة لهذه المدينة)، بعد تحديد الواقع الفعليّ والتوجّهات المستقبلية لها. وهنا لا بدّ من التركيز على نقطة أساسيّة، هي أنّ من أهمّ صفات التصميم الأساسيّ هي الديناميكيّة في التخطيط والتصميم، وليس الجمود؛ لأنّ النمط الحضريّ لا بدّ بالضرورة من أن يغيّر موقعه، أو أن يتوسّع لمجاراة حركة التطوّرات في المدينة، وهذا أمرٌ يمكن تحقيقه بأدنى حدّ من السيطرة، وأقلّ قدرًا، من خلال التصميم الأساس، ومن ثمّ، فإنّ عمليّة إعداد التصميم الأساسيّ لأيّ مدينة يمتاز بتغيّر مستمرّ، ويتمّ عبر حلقاتٍ زمنيّة متّصلةٍ تتنقلُ مخطّطاً هيكلياً سابقاً، ويتسلّمها مخطّط لاحق.

(١) محمّد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليميّ (مبادئ وأسس - نظريّات وأساليب)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان - الأردن، ٢٠٠٧: ص ٨٣.

اعتمدت التصاميم الأساسية للمدن - ومنها مدينة البصرة - بشكل رئيس على معلومات لم تُشتق من البرامج الحديثة المعروفة في الوقت الحاضر، مثل نظم المعلومات الجغرافية وغيرها، بل اعتمدت في حساب المساحات على الوسائل التقليدية، مثل: مقياس الرسم، والمسح الميداني، وغير ذلك، ومن ثم لم تعطينا صورة حقيقية عن الواقع الفعلي لكل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية بشكل حقيقي، ومع ذلك فإن التطور الحديث لاسيما الاستعانة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، والبحث الدقيق عن خرائط التصاميم الأساسية، فضلاً عن الحصول على مرئيات فضائية، سهّل للباحث الحصول على جميع تلك التصاميم التي وضعت لمدينة البصرة خلال المدة (١٩٤٢-٢٠١٤)، وبعد عملية الإرجاع الجغرافي لكل تصميم، ومن ثمّ تسقيط كل استعمال في مكانه المخصّص له وفق منظور الشركات التي صمّمت هذه المخططات، ومن ثمّ حساب مساحة كل استعمال بشكل منفصل عن الآخر، وبالمحصّلة النهائية أسفرت النتائج عن تزويد الدراسة بمجموعة من الخرائط عالية الدقة وجداول تفصيلية.

وبهذا الشأن يهدف هذا الفصل إلى دراسة التصاميم الأساسية التي تناولت مدينة البصرة وفق محورين، يتمثل المحور الأول بدراسة وافية للتصاميم الأساسية التي وضعت للمدينة مع بيان إيجابياتها أو سلبياتها، في حين يتناول المحور الثاني تغيير استعمالات الأرض السكنية من منظور استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤)، بشكل مفصّل؛ لكونه محور الدراسة الحالية.

أولاً: الممارسات التخطيطية للمدينة (١٩٤٢-٢٠١٤)

١- مرحلة ما قبل التخطيط والتصميم عام (١٩٤٢)

لا تختلف مدينة البصرة عن المدن الإسلامية الأخرى من حيث طراز معماريّتها؛ لكون المدن الإسلامية قد وضعت لها مخططاتها قبل تشييدها؛ إذ جرت العادة عند المخطّط الإسلامي أن يضع موقع الجامع أولاً، ومن ثمّ قصر الإمارة، وبعد ذلك يخطّط الشّوق في قلب المدينة، التي تصبُّ فيه وتتجمّع عنده وتُفْضِي إليه الشوارع الآتية من أطراف المدينة، ومن ثمّ تتناثر الدور السكنية من قلب المدينة، وعلى أطراف تلك الشوارع^(١)، وهذا يدلُّ على مرجعية عملية التخطيط منذ القدم، بل الأكثر من ذلك، فقد كشفت الآثار والحفريات للحضارات السابقة، مثل المدن السومرية، عن تكامل التصاميم الأساسية لها، لاسيّما تخطيط استعمالات الأرض من حيث أن المعابد احتلت قلب المدينة، ودور الأغنياء تقع على الطرق الرئيسة، أمّا دور الفقراء، فتكون محتشدة ومتداخلة مع بعضها البعض في أماكن محدّدة، ويسري هذا التخطيط على بقية الاستعمالات الأخرى^(٢).

بدأت توجّهات البلد بصورة عامّة نحو الاهتمام بهذا المفصل الحيويّ منذ الثلاثينيات من القرن العشرين؛ إذ وُضِعَتْ أولى الممارسات التخطيطية لمدينة الموصل عام (١٩٣٠)^(٣)، ومن ثمّ في بغداد عام (١٩٣٦)؛ إذ استدعت الجهات

(١) صبري فارس الهبتي، التخطيط الحضريّ، دار اليازوريّ العلميّة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٩: ص ١٣١.

(٢) محمّد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليميّ (مبادئ وأسس - نظريّات وأساليب)، مصدر سابق: ص ١٦٧.

(٣) محمّد أزهريّ السماك وآخرون، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتّى عام ٢٠٠٠)، مطابع مديرية الكتب والنشر في

المعنية البرفسور الألماني (ج. بريك)، لُعدَّ مشروعاً لتخطيط مدينة بغداد، وبالفعل بعد إجراء المسوحات قدّم تقريراً مبسّطاً بوساطة معاونه (برونو وينر) عن مدينة بغداد نهاية العام نفسه^(١)، أمّا مدينة البصرة، فلم تظهر فيها الرؤى التخطيطية إلا في عام (١٩٤٢)، وقبل هذه المدّة - لاسيّما في عام (١٩٣٦) -، لم يكن للمدينة أيّ تصميم عمرانيّ يوجّه استعمالات الأرض، بل قام مهندسو البلدية بإعداد خريطة مسحية شبه تفصيلية عن واقع حال المدينة، مع غرض النظر عن طريقة توزيع استعمالات الأرض فيها؛ لأنّها تُركت حسب رغبات ملاك الأراضي بتحديد نوع البناء، وهذا مؤشّر على أنّ المدينة نمت تحت قوانين العرض والطلب، وشيّدت الأبنية ذات الاستعمال المختلط، والمؤسّسات الصناعيّة، والوحدات السكنية بشكل عشوائي، ولم يكن للبلدية إلاّ إجازة البناء بوصفها وسيلة ضاغطة لضبط توسّع المدينة، أو عدم التجاوز^(٢)، وهو مؤشّر يوضّح نموّ المدينة في أماكن معينة من دون غيرها، ويُعزى سبب ذلك إلى مفهوم التخطيط السائد آنذاك، فقد اقتصر تخطيط المدن على شقّ الشوارع، وبناء الجسور، واستملاكات الأراضي، هذا الأمر حفز بلدية البصرة إلى أن تتطلّع إلى تحسين هذا المنظور؛ لذلك أجرت المسوحات الميدانية لغرض وضع تصميم أساسيّ يمثّل تصوّرات المدينة، وقد وضع موضع التنفيذ عام (١٩٤٢)، على الرّغم من كون هذه التصوّرات محدودة وبدائية في مضمونها، ولا تُعطي بعداً عن تطوّر المدينة المستقبليّ، إلاّ إنّها محاولة جادّة مثّلت

جامعة الموصل، ١٩٨٥: ص ١٤٧.

(١) صالح فليح حسن الهيتي، تطور الوظيفة السّكنية لمدينة بغداد الكبرى (١٩٥٠ -

١٩٧٠)، مصدر سابق: ص ٦٢.

(٢) عبد المهدي سليم المظفر، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة، موسوعة

البصرة الحضارية، مصدر سابق: ص ٤٥١.

النواة الأولى في مجال التخطيط، والابتعاد نوعاً ما عن العشوائية في البناء، وبشكل خاص في مركز المدينة، هذا من جهة، (خريطة ٧١)، ولحفز الجهات المعنية إلى أهميّة تخطيط المدينة وبعدها المستقبلي، لاسيّما وضع مخطّطات لتوجيه استعمالات الأرض من جهة ثانية.

وبناءً على ذلك، أسهم هذا التصميم في تحديد المناطق العمرانيّة، وعرض الشوارع، ودرجة استقامتها، فضلاً عن أنّه استطاع أن يضع المدينة بوصفها صورة تفصيليّة أمام المسؤولين عن إدارتها في تلك المدّة، وبخاصّة في مجال توافر الخدمات، ونظرتهم في كيفية توسّع المدينة، واتّجاهات هذا التوسّع^(١).

يُلاحظ من جدول (٤٧) أنّ مدينة البصرة قد شغلت مساحة وفق تصميمها الأساسيّ لعام (١٩٤٢) (٢٩٣٠ هكتاراً)، ما يعادل (٣،٢٩ كم^٢)، شغل الاستعمال السكّني نسبة (١٤،٧٪)، بينما احتلّ قطاعا الصّناعة والتجارة النسب (١،٧٪، ٤،٨٪) على التوالي، وقطاع الخدمات سجّل (٢٧،٩٪)، في حين شكّلت الاستعمالات الأخرى نسبة (٥٠،٩٪) من مساحة التصميم الأساس، أمّا بخصوص توزيع استعمالات الأرض، فيبدو جلياً أنّ مجمل استعمالات الأرض قد تركّزت بالدرجة الأولى ضمن أنويتها الثلاث (البصرة، العشار، المعقل)، فضلاً عن تجمّعات سكنيّة مبعثرة هنا وهناك من أجزاء المدينة، وهذا الأمر منوط بتركّز استعمالات الأرض الأخرى، وأهمّيّتها، ودرجة مركزيّتها، ومن ثمّ فهذه المناطق هي بالأساس مناطق تجاريّة، أو موانئ، ما أسهم في جذب السكّان للعمل، وهذا ما يفسّر تركّز السكّان في تلك المناطق دون غيرها، وذلك بحسب عوامل متعدّدة، منها: (موقعيّة، اجتماعيّة، ملكيّة الأرض ... إلخ).

(١) صلاح هاشم زغير الأسديّ، التوسّع المساحيّ لمدينة البصرة: ص ١٤٧.

جدول (٤٧)

مساحة توزيع استعمالات الأرض الحضرية ونسبها بحسب التصاميم الأساسية في مدينة البصرة للمدة (١٩٥٦-٢٠١٤)

نوع الاستعمال										السنوات	
الاستعمالات اخرى		الاستعمال الخدمات		الاستعمال التجاري		الاستعمال الصناعي		الاستعمال السكني			مساحة التصميم هكتار
النسبة %	اخرى (*) %	النسبة %	الخدمات	النسبة %	التجارة	النسبة %	الصناعة	النسبة %	السكن		
٥٠,٩	١٤,٩	٢٧,٩	٨,٢	٤,٨	١,٤	١,٧	-٠,٥	١٤,٧	٤,٢	٢٩٣٠	١٩٤٢
٣٠,٥	١١,١	١٨,٧	٦,٨	٦,٢	٢,٣	٥,٢	١,٩	٣٩,٣	١٤,٢	٢٦٤٠	١٩٧٦- ١٩٥٦
٢٧,٥	٤٣,١	٩,٢	١٤,٤	١,٩	٣,١	٤,٩	٧,٧	٥٦,٥	٨٨,٥	١٥٦٨٠	٢٠٠٠- ١٩٧٥
٢٤,٧	٤٢,١	١١,٩	٢٠,٤	٢,٩	٥,٢	٤,٩	٨,٣	٥٥,٥	٩٤,٦	١٧٥٠٥٠	٢٠٠٠- ١٩٨٥
١٥,٦	٧٣,٨	٢٧,٤	١٢٩,٩	٣,٣	١٥,٢	١١,٨	٥٦,١	٤١,٩	١٩٨,٨	٤٧٣٨٠	٢٠٢٥- ٢٠١٤

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- (١) خرائط التصاميم الأساسية لمدينة البصرة (١٩٤٢-٢٠١٤).
- (٢) حسب مساحة استعمالات الأرض الحضرية لكل التصاميم (١٩٤٢-٢٠١٤) بواسطة برنامج (Arc Gis 10.2).

شهدت المدة الزمنية (١٩٤٠-١٩٥٠)، محاولات نشطة لتطوير معالم مدينة البصرة؛ وذلك لمواكبة استعمالات الأرض الحضرية المتنامية (السكنية، التجارية، الصناعية، الخدمية)، لاسيما أن مدينة البصرة أصبحت مركزاً تجارياً وصناعياً وسياحياً مهماً للعراق^(١)، وهذا يدلُّ على تركُّز مكاتب الشركات والمؤسسات الحكومية وفروعها العاملة ضمن مجال النفط والموانئ التجارية في المدينة، فضلاً عن وجود المطار الجويِّ والسكك الحديدية في المعقل؛ لذا يمكن القول إنَّ الواعز

(١) عبد المهدي سليم المظفر، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة: ص ٤٥٣.
 (*) مثلت الاستعمالات أخرى جميع الفضاءات الفارغة والأراضي الزراعية الواقعة ضمن نسيج المدينة.

التخطيطي يُسهم في تناغم النسيج الحضري للمدينة، وهذا مبرر واضح لتلك المحاولات التخطيطية.

٢- مخطّط البصرة الجديد (١٩٥٦-١٩٧٦)

يُعدُّ مخطّط البصرة الجديد أوّل خطوة رصينة في عملية التخطيط الحضري للمدن، فقد أوكلت المهمة إلى شركة (Doxiadis) التي يُشرف عليها الاستشاري (ماكس لوك)، لغرض وضع تصميم جديد للمدينة، الذي شمل جميع أجزائها، ابتداءً من واقع حال المدينة، وانتهاءً بوضع مقترحات لأهمّ المشكلات التي تواجه المدينة آنذاك، والجدير ذكره أنّ هذه الشركة أسهمت بتصميم العديد من المخطّطات الأساسية للمدن^(١)، لذلك يُعدُّ هذا التصميم سلسلة من نجاحات هذه الشركة.

ومن خلال المسوحات الميدانية لكادر الشركة، تمّ وضع اليد على أهمّ المشكلات التي تُعاني منها مدينة البصرة عقد الخمسينيات، مثل ارتفاع مستوى المياه الجوفية، وظاهرة الفيضانات المتكرّرة، وتشظّي استعمالات الأرض، وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني، ولنعتّم مثلاً عن الواقع السكني السائد الذي أشارت إليه الدراسة الميدانية في تلك المدّة، فقد كانت الفيصلية (الجمهورية حالياً) تُعاني من بعض الظواهر المشار إليها؛ لذلك اقتضى التصميم الاهتمام المباشر بها، ومن ثمّ فقد استطاع الاستشاري (ماكس لوك) بعد حصيلة من الدراسات الميدانية التي أُجريت عام (١٩٥٥)، أن يُلخّص تجربته، وذلك بوضع تقرير شامل ومفصّل عن المدينة عام (١٩٥٦)، وفي جوانبها كافّة، التي شملت (وصف حالة المناطق العمرانية القائمة، دراسة استعمالات الأرض الحضريّة التجارية والصنّاعية والخدمية، تحديد

(١) مثل التصميم الأساسي لمدينة عمان الكبرى عام (١٩٥٥)، ومخطّط مدينة بغداد، وغيرها من التصاميم الأساسية للمدن.

مشاكل النقل في الشوارع الرئيسية، دراسة وتحديد وتوزيع الاستعمالات الخدمية -المساجد، والكنائس، والمناطق الترفيهية، وتوزيع المدارس الحالية والمقترحة، وتوزيع الخدمات الطبية، التخلص من النفايات والفضلات، تجهيز الماء والكهرباء، وغيرها-). وعن طريق هذه الدراسة تم وضع العديد من المقترحات لغرض تطوير المدينة، ومنها مقترحات لتطوير المنطقة العمرانية، واختيار موقع جديد لمطار البصرة خارج التصميم الأساس، وإيجاد الحلول الكفيلة لمشاكل النقل والمشكلات الأخرى التي كانت تعاني منها المدينة في عقد الخمسينيات، فضلاً عن دراسة واقع استعمالات الأرض القائمة والمقترحة، والمسائل والمشكلات التي تعترض تطوير المدينة، وقد وضع لها سقف زمني لمدة (٢٠) عاماً، للمدة (١٩٥٦-١٩٧٦)، وتضمنت احتمالات التوسع واتجاهاته؛ وبناءً على ذلك، احتوى التقرير على (٧٨) صفحة بواقع (ستة عشر) فصلاً، و ثلاث مراحل لتنفيذ خطة تطوير البصرة^(١)، كما هو موضح في خريطة (٧٢).

(1) (Max Lock, The New Basrah. Asurvey and planning report for the Basrah municipality. By Max lock & partnes. London, 1956.

جدول (٤٨)

الحجم السكّاني والمقترح والمهاجرين وفق التصميم الأساسي في مدينة البصرة
لعام (١٩٥٥)

المنطقة / القطاع	عدد السكان	السكان المقترحون	السكان القادمون الي المدينة
البصرة/١(حى المهلب ١)	٢٥٣٧٢	٣٦٥٤٩	١١١٧٧
البصرة/٢(حى التحرير)	١١٢٨٩	١٦٣٢١	٥٠٣٢
العشار/١(البحاري ومقام علي)	١٠٠٩٧	١٢٥٤٨	٢٤٥١
العشار/٢(القشلة)	٢٣٤٩٢	١٩٨٧٢	—
العشار/٣(الداكر والرواسة)	٢٨٧٣٣	٣٣٨٠	—
العشار و البصرة /١	٣٨٧٤	١١٦١٧	٧٧٤٣
العشار و البصرة /٢	١٥١٢٤	٤٩٢٨٠	٣٤١٥٦
الفيصلية (الجمهورية)	٢٥٥٠٠	٣٠٥٠٠	٥٠٠٠
المجموع	١٤٣٤٨١	١٨٠٠٦٧	٦٥٥٥٩

Max Lock.The New Basrah. Asurvey and planning report for the Basrah municipality.By Max lock & partnes. London,1956.p.31

ومن الملاحظ أنّ التغيّرات المتسارعة التي مرّت بها مدينة البصرة خلال عقود الثلاثينيّات والخمسينيّات من القرن العشرين؛ لكونها قطباً تجارياً وصناعياً، انعكس بانتشار الأكواخ والصرائف، وهي ظواهر عمرانيّة أقلّ ما يمكن أن يُقال عنها إنّها غريبة عن رؤية المجتمع البصريّ وتطلّعاته، والعادات والتقاليد السائدة، وهذا ناجم عن الزيادة السكّانية المطّردة الناجمة من عاملي: الزيادة الطبيعيّة والهجرة، التي نقلت ثقافات مختلفة عن واقع مدينة البصرة، وهنا نلاحظ أنّ عامل الهجرة ناجم بفعل زيادة الطلب على العمل في المؤسّسات التجاريّة والصنّاعيّة (مكابس التمور وأنشطة الموانئ)، ما يُسهم في توفير العمل اليوميّ لشريحة كبيرة من السكّان، وعمل ميسّر، وبأجور مجزية، يقابل ذلك تدهور العلاقات الاقتصادية والمعاشيّة في الرّيف الزراعيّ، لاسيّما المحافظات الجنوبية، ما أدّى إلى

حدوث هجرة دائمية كبيرة للسكان، انعكست على زيادة الطلب على الوحدات السكنية، ومن ثمّ ظهر انتشار واسع للصرائف في المدينة، وارتفعت أعدادها، حتى سجّلت عام (١٩٥٦) نسبة (١،٢٢٪)؛ إذ يُعدُّ هذا النوع من السّكن هو تغيّر صنف الاستعمال من أراضي زراعية أو فضاءات مفتوحة، إلى وحدات سكنية عشوائية، أمّا توزيعها المكانيّ، فتقع بين البصرة والمعقل، متمثلة في مناطق (العالية وصبخة العرب (حيّ عتبة بن غزوان حالياً)، إذا ما قورنت مع سنوات سابقة، التي سجّلت (٩،٧٪) لعام (١٩٣١)، جدول (٤٩) وخريطة (٧٣).

جدول (٤٩)

أعداد المساكن المبنية بالطابوق والصرائف (١٩٣١-١٩٥٦)

الستة	مسكن طابوق	%	مسكن صريف	%
١٩٣١	٧٦١	٠,٩	٨٢٣٦	٩,٧
١٩٣٥	١٦٢٣	١,٩	٥٠٠٠	٥,٩
١٩٣٧	٤٧١١	٥,٥	٥٠٨٣	٦
١٩٣٨	٧٥١٠	٨,٩	٥٢٠٣	٦,١
١٩٤١	٨٣٢١	٩,٨	٤٩٠٠	٥,٨
١٩٥٦	٩٢٨٠	١١	١٨٦٧٨	٢٢,١
المجموع	٣٢٢٠٤	٣٨,١	٥٢١٨٣	٦١,٩

المصدر: ماهر يعقوب موسى، التحليل الجغرافي للوظيفة السكّانية في مدينة البصرة (١٩٧٧-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة بغداد، (١٩٩٧): ص ١٢٣.
وتناولت المسوحات الميدانيّة دراسة الكثافة السكّانية لسكّان المدينة اعتماداً على نمط البناء السائد (الصرائف، الطابوق) بحسب بيانات الجدول (٥٠).

جدول (٥٠)

الكثافة السكّانية في مدينة البصرة حسب المناطق السكّانية لعام (١٩٥٦)

ت	نمط البناء	المساحة التي شملها المسح ٢٤٠٠٠	السكان بالالف	الكثافة السكّانية ٢٤٠٠٠/شخص
١	الصرائف في البصرة	٠,٩	١٠٢	١١٥
٢	الصرائف في العشار	٠,٥	٧١	١٤٢
٣	البيوت المبنية بالطابوق في العشار بأنواعها	٠,٨	٢٠٠	٢٥٠
٤	بنايات ذو طابقين في العشار	٠,٨٥	٩٣	١٠٥
٥	بنايات ذو طابقين فقيرة في هيكالها	٠,٤	٨٢	٢٠٥
٦	بنايات ذو طابقين بحالة جيدة في البصرة	٠,٥	٩٢	١٨٤
٧	بيوت مبنية من الطابوق والطين في البصرة والعشار	٠,٦	١١٦	١٩٣
٨	منطقة سكنية راقية ذات طابق واحد	٢,٨	٦٤	٢٣

Max Lock, The New Basrah. Survey and planning report for the Basrah municipality. By Max lock & partners. London, 1956. p.28

واللّافت للنظر أنّ الدّراسة المسحّيّة ووفّق العديد من العوامل والمميّزات التي

تمتّع بها مدينة البصرة، تمّ وصفها عاصمة جنوب العراق والميناء البحريّ الوحيد له، لكنّها بالمقابل تُعاني من مشكلات جمّة، أهمّها مشكلة تبعثر استعمالات الأرض الحضريّة، لاسيّما السكنيّة منها؛ لكونها مقسّمة إلى ثلاثة مراكز حضريّة، وهي: البصرة (الرأس)، والعشّار (الجسم)، والميناء المعقل (الأذرع النشطة)، ما تطلّب ربطها بطرق النقل، فقد اقترحت الدّراسة ضرورة ربط المعقل بالبصرة بطرق النقل بعد الإهمال الذي تعرّضت إليه منطقة البصرة القديمة، وتركز العمران في منطقة العشّار، فضلاً عن ربط منطقة الفيصلية (الجمهورية حالياً) بالبصرة والمعقل، وهي كما يصفها (ماكس لوك) منطقة معزولة، وبها حاجة ماسّة إلى تحقيق الارتباط والاتّصال بينها وبين المراكز الحضريّة الأخرى^(١)، وقد كشف التصميم جملة من المقترحات، منها: المحافظة على الجداول النهريّة واستخدامها لأغراض عديدة، مثل: تصريف المياه؛ إذ إنّها تخترق المدينة على شكل أجنحة ترتبط بعمود فقريّ يمتدّ بين نهريّ العشّار والخندق، هذا إلى جانب توفير مناطق خضراء تمتدّ على شكل أشرطة حول القنوات المائيّة الرئيسيّة والفرعيّة، وتكون القنوات النهريّة حدود فاصلة للمحلات السكنيّة^(٢)، فضلاً عن المقترحات المشار إليها آنفاً.

يتّضح من جدول (٤٧) أنّ مساحة التصميم الأساسيّ لعام (١٩٥٦) سجّلت (٣٦٤٠ هكتاراً) بما يعادل (٤،٣٦ كم^٢)؛ إذ احتلّ الاستعمال السكنيّ المرتبة الأولى من حيث النسبة (٣،٣٩٪)، وهي أعلى بكثير من نسبة عام (١٩٤٢)، التي سجّلت (٧،١٤٪) بزيادة مقدارها (٦،٢٤٪)، أمّا الاستعمالات الصّناعيّة والتجاريّة،

(١) عبد المهدي سليم المظفر، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة: ص ٤٥٧.

(٢) حامد تركي هيكّل، تغير النسيج الحضريّ لمدينة البصرة في القرن العشرين، رسالة

ماجستير، معهد التخطيط الحضريّ والإقليميّ، جامعة بغداد، ١٩٩٧: ص ٩٥.

فقد أصابها -أيضاً- الارتفاع لتسجّل (٢،٥٪، ٣،٦٪) على التوالي، بينما شكّلت الاستعمالات الخدميّة نسبة (٧،١٨٪)، والأخرى سجّلت ما نسبته (٥،٣٠٪).

وبصورة عامّة، فعلى الرّغم من عدم تطبيق العديد من المقترحات التي خلصت لها مسودة التصميم الأساسي لعام (١٩٥٦)، وهذا مردهُ إلى جملةٍ من الأسباب، منها: مادّيّة وسياسيّة وإداريّة وغيرها، إلّا إنّه يعدُّ دليل عمل بلديّة البصرة؛ لكونه أعطى بُعداً توضيحياً لتوزيع استعمالات الأرض وفق المعايير، ومن ثمّ يمثّل حجر الزاوية للتصاميم الأساسيّة اللاحقة؛ كونه نقطة تحوّل نحو تحقيق التوزيع الأمثل لاستعمالات الأرض في المدينة.

٣- خطة تطوير البصرة (١٩٧٥-٢٠٠٠)

كشفت التصاميم آفة الذكر عن أنّ مدينة البصرة تتغيّر بشكل ديناميكيّ متسارع، ما صعّب الأمر على الجهات المختصّة في السيطرة على توجيه استعمالات الأرض الحضريّة فيها، لاسيّما عقد السبعينيّات من القرن العشرين؛ إذ إنّ العراق قد أمّم الصّناعة النفطية آنذاك، وهذا له انعكاسات إيجابيّة في زيادة الدخل القوميّ، الذي أسهم في زيادة متوسّط دخل الفرد، ما أفرز مرحلة جديدة تحتاج إلى قوانين تستوعب المستجدّات، فعلى سبيل المثال، رُشّحت منطقة خور الزبير وفق خطة التنمية القوميّة، بوصفها قطباً صناعياً، لاسيّما الصّناعات الثقيلة، والنشاطات البحريّة، وكذلك حاجة متطلّبات التوسّع الصّناعيّ في خور الزبير، وهذا التوجّه له انعكاسات كثيرة على مدينة البصرة من حيث إنّ العاملين في إنتاج النفط تكون أعدادهم منخفضة، بينما تحتاج بالمقابل إلى مقرّات رئيسة في المدينة، ومن ثمّ الحاجة إلى كوادرنية وإداريّة؛ لذلك تركّزت المؤسسات الإداريّة والمكاتب فيها، فضلاً عن توطن الصّناعات الخفيفة، وتوسع الأنشطة التجاريّة

ضمن مركز المدينة، وهذا بدوره يزيد الحاجة إلى العمالة التي تمثل القوة المحركة للأنشطة الصناعية والتجارية، إلى جانب توافر السكن والخدمات؛ وبناءً على ذلك، برزت الحاجة مرةً أخرى إلى دراسة مسحية للمدينة في ضوء المعطيات الجديدة، ووفق هذه المستجدات، تم التعاقد مع شركة (ليلون ديفز الاستشارية) البريطانية، لإنجاز التصميم الأساسي لمدينة البصرة، الذي اقترح لمدة (٢٥) عاماً، ودعت بدورها بعض خبرائها إلى جمع المعلومات والبيانات، فضلاً عن إجراء المسوحات الميدانية فيما يتعلق بدراسة واقع حال المدينة، فضلاً عن اقتراحات لتطويرها، وبالفعل اكتملت المسوحات الميدانية، وتم إعداد تصميم جديد من قبل الشركة بواقع (٣) تقارير منفصلة، تضمنت شروحاً مفصلة لمعالم المدينة، والمشكلات التي تُعاني منها، إلى جانب اتجاهات وتطورات النمو المفضلة لتوسيع المدينة مستقبلاً، مع تخصيص نوعية استعمالات الأرض وكثافتها^(١). وفي ضوء المسوحات الميدانية للشركة توصلت إلى تحديد مواطن الضعف في التصميم السابقة، وأدركت في الوقت ذاته أن عملية التنمية بأشكالها كافة ترتبط أولاً وأخيراً بوجود قاعدة واسعة من البيانات التفصيلية عن المدينة، وهذا ما قامت به فعلاً^(٢)، وعلى أساسها وضعت العديد من الاقتراحات لمعالجة تلك المشكلات، منها دور المدينة الإقليمي مع تطور الصناعة على مختلف أحجامها، وتوجيه نمو اقتصادها، وتحسين نوعية بناء الوحدات السكنية في ضوء دراسة الأوضاع السكانية، ومعدل نموها، وزيادة أعدادها، وحل مشاكل النمو العمراني، لاسيما

(١) عبد المهدي سليم المظفر، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة (الجزء الثاني)، مجلة

كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٢٥)، ١٩٩٦: ص ١١-١٢.

(٢) صلاح هاشم زغير الأسدي، التوسع المساحي لمدينة البصرة: ص ٣٨.

مشكلة الصرائف التي غزت المدينة، متجاوزة بذلك على العديد من الأراضي العائدة للدولة، والاهتمام كذلك بنظام النقل ومشاكله، وتحسين طرق إدارة المدينة، (يُنظر: خريطة ٧٤). وبعد إيضاح معالم التصميم، وإبداء المقترحات، جاء دور الجهات المعنية لتضع اللّمسات الفنيّة له من قبل مهندسيّ مديريّة التخطيط والهندسة العامّة، وهو التصميم الذي اعتمدت عليه مديريّة بلدية البصرة، وتمّ المصادقة عليه عام ١٩٧٧^(١).

تجدر الإشارة - وبحسب الدّراسة المسحيّة - إلى أنّ سكّان مدينة البصرة بلغ (١٤٣٤٨١) نسمة لعام (١٩٥٥)، وصل إلى (٣٠١٩٥٠) نسمة لعام (١٩٦٥)، بينما سجّل، وحسب الدّراسة المسحيّة لشركة ليلون ديفز، (٤٢٣٠٠٠) نسمة، بزيادة مقدارها (٣٢١٤٦٥) نسمة عن عام (١٩٤٧)، ومن المؤكّد أنّ تلك الزيادة لم تأت عن طريق زيادة الولادات فحسب، بل لعامل الهجرة النصيب الأكبر، وهذا ما تمّ تأكّيده خلال المدّة (١٩٧٠-١٩٧٤)، التي أشارت إلى كون (١٠٪) من سكنة البصرة الحاليين، كانوا يسكنون خارجها قبل خمس سنوات، بمعنى وجود (٢٠٠٠٠) من المهاجرين إلى المدينة^(٢)، هذا الأمر شجّع الكثير من المهاجرين للعمل في المدينة، ومن ثمّ تشييد أكواخ وصرائف على الأراضي، لاسيّما الفضاءات الفارغة ضمن حدود المدينة.

والجدير ذكره أنّ الزيادة السكّانية هي بأثر عامليّ الولادات والهجرة، ومن الطبيعيّ أنّ يقابلها توسّع مساحيّ للمدينة، حتّى تقوم باستيعاب عدد من السكّان (٦٠٠٠٠٠-٧٥٠٠٠٠) نسمة، بحسب سنة الهدف لعام (٢٠٠٠).

(١) رجب بركات، بلدية البصرة: ص ٧٢٨.

(٢) عبد المهدي سليم المظفر: ص ١٤.

وأشار التصميم إلى محاور التوسع، وقد تمثلت أولاً باتجاه جنوبي غربي على طول حافة الأراضي الزراعية، والاتجاه الثاني المقترح شرقاً باتجاه قضاء شط العرب، والاتجاه الثالث نحو غرب المدينة (الزبير حالياً)، فضلاً عن اتجاه الشمال في منطقة الهارثة شمال نهر (كرمة علي)؛ لذا نلاحظ أن لكل محور مميزات وأخرى سلبيات، فعلى سبيل المثال، إن توسع المدينة باتجاه قضاء شط العرب يكون مكلفاً من الناحية المادية والتنظيمية، ولا يحقق الارتباط مع مركز المدينة، فضلاً عن كونه سيسهم في تجريف الأراضي الزراعية، ومن ثمّ تغير صنف الاستعمال من زراعيّ إلى سكنيّ وتجاريّ وخدميّ، لكن تمّ إعادة هذا المنظور خلال المخطّط لعام (٢٠١٤)، الذي سيرد ذكره لاحقاً.

يُلاحظ من جدول (٤٧) أنّ المخطّط الأساسيّ لعام (١٩٧٥-٢٠٠٠)، قد شغل مساحة (١٥٦٨٠ هكتاراً)، بما يعادل (١٥٦،٨ كم^٢)، بينما سجّلت دراسة (ماكس لوك) للمدينة (٣٦٤٠ هكتاراً)، بزيادة مساحيّة بلغت (١٢٠٤٠ هكتاراً)، وهذا منظور غير مستبعد في ضوء محاور توسّع المدينة المختارة التي ستستوعب الزيادة السكّانية والتطور السريع في الفعاليّات الاقتصادية.

شغل الاستعمال السكّنيّ ما نسبته (٥٦،٥٪)، أمّا الاستعمال الصناعيّ، فقد سجّل (٤،٩٪) والتجارة (١،٩٪)، بينما قطاع الخدمات سجّل ما نسبته (٩،٢٪) وأخرى (٢٧،٥٪).

يبدو من الملاحظة البصريّة لخرائط التصاميم الأساسيّة (١٩٥٦ و ١٩٧٥) أنّها تُظهر الكثير من أوجه التشابه في التخطيط، فضلاً عن وجود أوجه للاختلاف، وسنورد تفاصيلها كالاتي.

* أوجه التشابه بين التصاميم الأساسية (ماكس لوك - ليلون ديفز)

تمثّلت بالآتي:

١- التشابه الواضح في مسار التخطيط الذي أعدته شركة (Doxiadis)، الذي يُشرف عليها الاستشاري (ماكس لوك) مع شركة (ليلون ديفز)، من حيث اختيار المواقع الصناعيّة، ومن ضمنها جزيرة الديوكارت الواقعة في (حيّ العشار)، التي خصّصت لإصلاح السفن، فضلاً عن اقتراح إخراج الصناعات الملوّثة خارج التصاميم الأساسيّة، وفي موقع جنوب البصرة (صناعيّة حمدان حالياً).

٢- أشارت المسوحات التي قامت بها الشركات المختصّة إلى التوقيع المكانيّ للمؤسّسات التجاريّة، ضمن الأنوية الثلاث: (البصرة القديمة، العشار، المعقل)، فضلاً عن تخطيط الأحياء الحديثة، بحيث نلاحظ تركّز واضح للأسواق التجاريّة الثانويّة فيها، بُغية خلق وظائف جديدة للعمل، هذا من جانب، ولتخفيف الضّغط على المراكز التجاريّة الرئيسيّة من جانبٍ آخر.

٣- خُطّطت الأحياء السكّنية وفق معايير التصنيف الإداريّ المتّبع في العراق (محلّة سكّنية - حيّ سكانيّ)، وهكذا، وكلّ محلّة سكّنية تتكوّن من (٤٠٠٠ - ٥٠٠٠) نسمة، يوزّع فيها الخدمات التعليميّة والصّحيّة والترفيهيّة، وغيرها، بحسب معايير محدّدة، على سبيل المثال: مدرسة ابتدائيّة لكلّ (٢٥٠٠) نسمة، وهكذا.

٤- اتّصلت بعض الأحياء السكّنية مع مركز المدينة بشبكة من طرق النقل، حيث أبرزت التصاميم أنّ هناك أحياء سكّنية تحتاج إلى ربطها مع المراكز الرئيسيّة، مثل الفيصلية (الجمهورية حالياً) وغيرها، فضلاً عن وجود محطة السكك

الحديدية في حي الكرامة، واقتراح توسيعها، فضلاً عن إنشاء العديد من المرائب في منطقة البصرة والعشار، وغيرهما من الأحياء الجديدة.

* أوجه الاختلاف في التصاميم الأساسية (ماكس لوك - ليلون ديفز)

تمثلت بالآتي:

١- اختلاف في المساحة المدنية التي خصّصت لكلّ تصميم، فنلاحظ أنّ التصميم لعام (١٩٥٦)، خصّصت مساحة (٣٦٤٠ هكتاراً) بحسب عدد السكّان، ومعدّل النموّ السنويّ، والمسوحات التي قامت بها الشركة، بينما نلاحظ أنّ شركة (ليلون ديفز) اقترحت أنّ تكون مساحة المدينة (١٥٦٨٠ هكتاراً)، وحسب الزيادة السكّانية المتنامية للمدينة، والتوسّع في استعمالات الأرض الحضرية، وزيادة الدخل القوميّ على إثر تأمين النفط، لاسيّما عقد السبعينيات، وما تلاها من هجرة واسعة إلى المدينة.

٢- حدّد التصميم لعام (١٩٥٦) بأنّ يكون موضع المطار المقترح في مكانٍ قريبٍ من المدينة، بمسافة (٤ كيلو متر عن منتصف المدينة)، وبالتحديد حالياً في أحياء (الغدیر، الشُّعلة)، بينما اقترح التصميم لعام (١٩٧٥) أنّ يكون في الجهة الشماليّة الغربيّة للمدينة بحسب موضعه الحالي، على بعد (٢٠ كم) عن المدينة، وهذا راجع إلى منظور الشركات بحسب ما توافر من بيانات ومسوحات للمدينة.

٣- تمثّلت الحدود الجنوبيّة للتصميم الأساسيّ لعام (١٩٥٦) عند نهر الخورة، ويرجع سبب ذلك إلى وجود القوانين الصّارمة التي تمنع التجاوز على الأراضي الزراعية، سواء داخل حدود البلدية أو خارجها، في حين نلاحظ أنّ التصميم لعام (١٩٧٥) ضمّ الأراضي الزراعيّة ذاتها، لاسيّما الجزء الجنوبيّ للمدينة، ليشمل توسيع

الحدود إلى نهر السّراجيّ؛ ويُعزى ذلك إلى تعرّض البساتين إلى عمليّات المضاربة بالأسعار ولكون سعر الأرض العقاريّة مرتفعاً، فيما لو قورن بسعر الأرض الزراعيّة، هذا الأمر حفز أصحابها بقطع أشجار النخيل لغرض تغيير استعمالها إلى سكنيّ، فضلاً عن تعرّض الأنهار لعمليّات الرّدم بفعل تبليط الشوارع، ومن ثمّ اندراسها بشكلٍ كاملٍ.

٤- لم يشمل التصميم لعام (١٩٥٦) التوزيع المكانيّ لجامعة البصرة (موقع باب الزبير، وكرمة عليّ)، في حين أشار تصميم (١٩٧٥)، إلى مواقعها حتّى أنّ جامعة البصرة (موقع باب الزبير) قد بدأت حياتها عام (١٩٧٤)، أمّا جامعة البصرة (موقع الكرمة)، فقد بدأت حياتها عقد الثمانينيّات من القرن الماضي.

٥- أوعز التصميم لعام (١٩٥٦) بتوقيع مكانيّ للمركز المدنيّ^(١) في منطقة قريبة من العشار (حيّ السّاعي حالياً)، في حين اقترح التصميم لعام (١٩٧٥) أن تُخصّص مساحة من الأرض للمركز المدنيّ ضمن أغلب الأحياء السكّنية، لكن بصفة عامّة لم يتحقّق هذا المقترح؛ نظراً إلى تأخّر البلديّة في استملاكات تلك الأراضي، وهذا الأمر جعل المؤسّسات الإداريّة تختار مبانيّ ومواقعٍ أخرى، بل إيجارها، وهذا ما يفسّر حالة التبعثر في توزيع المؤسّسات الإداريّة لمدينة البصرة.

وبناء على الطرح السّابق، نستنتج أنّه على الرّغم من الجهود المبذولة والأموال الكبيرة التي صُرفت في إعداد تلك التصاميم، إلّا إنّها لم تنفّذ أغلب المقترحات والخطط التي جاءت بها، ويُعزى ذلك لأسباب تتعلّق بتكاليف استملاكات الأرض العالية، وقلة الموارد الماديّة المتاحة، فضلاً عن وجود الفراغات ضمن نسيج

(١) يُقصد بالمركز المدنيّ المقترح: توقيع كلّ المؤسّسات الإداريّة، بضمنها الخدمات، في مكان مركزيّ لكلّ حيّ سكنيّ.

المدينة، التي تُركت للتوسع المستقبلي، لكنّها شغلت ساحات لوقوف السيّارات، وكذلك وجود ملكيّات معقّدة، وهذا الأمر أربك الجهات المعنية بعدم تطبيق ما جاء من المقترحات في التصميم، لكنّ هذا لا يعني بالمقابل عدم وجود إيجابيات من تلك التصاميم؛ إذ حققت إنجازات لا يُستهان بها، من ضمنها التخلص من العشوائيات (الصرائف) عام (١٩٧٩)، التي استغلّت جميع الأماكن المفتوحة والخالية والزراعيّة من المدينة، وخلق حالة من التوازن بين استعمالات الأرض الحضريّة، فضلاً عن تحديد محاور توسّع المدينة الحضريّة، سواء بوساطة تصميم أساسي، أو قرار حكوميّ، يُسهم بشكل إيجابي في توسّع المدينة مساحياً لاستيعاب الزيادة السكّانية المتنامية، فضلاً عن وضع معايير لكل استعمال من استعمالات الأرض.

٤- المخطّط الأساسي لمدينة البصرة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

أعطت التجارب التخطيطية السابقة صورة واضحة عن مدينة البصرة في مختلف جوانبها: (السكنية، الاقتصادية، التجارية، الصناعيّة، الاجتماعيّة)، لهذا حفزت دور الجهات المختصّة بالتخطيط العمرانيّ، وبالتنسيق مع بلدية البصرة لغرض تحديث التصميم الأساسي لعام (١٩٧٥)، المعدّ من قبل شركة (ليلون ديفز)، مستفيدة من تجارب الشركات التي وضعت تلك التصاميم، وفق عقود من الزمن، التي تطوّرت فيها المدينة، فضلاً عن خبرات الجهات المعنية العراقيّة التي وضعت كلّ إمكاناتها بُغية الوصول إلى تصوّر مستقبليّ يليق بمدينة البصرة؛ بناءً على توقّعات نموّها، ومجالات توسّعها، وتوزيع استعمالات الأرض فيها حتّى عام (٢٠٠٠).

يُعدّ التصميم الأساسي لعام (١٩٨٥) الموضّح في خريطة (٧٥) تطويراً أو

تغييراً لبعض ما ورد من تفاصيل للتصميم الذي أعدته شركة (ليلون ديفز) في عام (١٩٧٥)، بمعنى آخر: تغيّر في صنف بعض استعمالات الأرض المشار إليها وفق تصميم عام (١٩٧٥)، فضلاً عن تقسيم المدينة إلى قطاعات بمقاييس كبيرة ذات تفاصيل دقيقة لأغلب أحياء المدينة، حتّى الأحياء المصنّفة للتوسّع المستقبليّ. وزّع تصميم الاستعمال السكني بشكل دقيق، ونفّذ بطريقة أفقيّة، وأخرى عموديّة؛ لأنّ الغرض الأساسيّ من التحديث هو الإشارة إلى محاور توسّع المدينة، فضلاً عن اختيار أفضل المناطق لاستعمالات الأرض الحضريّة، لاسيّما السكّنية، وتجهيزها بكلّ الخدمات، أمّا بخصوص استخدام السكّن العموديّ، فيعود سبب ذلك إلى حالة الزيادة السكّانية المتنامية، التي شكّلت ضغوطات كبيرة انعكست على المساحة المطلوب استثمارها سكنياً؛ لذلك تطلّب من الجهات المعنيّة اختزال المساحة المخصّصة لبناء الوحدات السكّنية التي تحصّص للكثافات السكّانية العالية، هذا الأمر شجّع على ظهور العمارات السكّنية، ولو بشكل بسيط، أسوة بالعاصمة بغداد، كما في أحياء (الموقفيّة، الأصمعيّ).

أفرد مخطّط عام (١٩٨٥) إعادة الدّراسة المسحية للمدينة (السكّنية، التجاريّة، التعليميّة، المؤسّسات الحكوميّة، الصّناعيّة)، لغرض السّيّطرة على استعمالات الأرض فيها، فقد تمّ تقسيمها إلى قطاعات أساسيّة، وكلّ قطاع يتضمّن عدداً من الأحياء السكّنية، وتكون هذه القطاعات مقسّمة بحسب الشوارع الرئيسيّة إلى قطاعات: (القبلة، العشار، الرباط، الخليج، المعقل، الخورة) (خريطة ٧٦)، وهذا النوع من التقسيم الإداري لم تشر إليه جميع التصاميم السابقة؛ لذا تمّ تخطيط كلّ حيّ سكني بشكل قطاع مصغرّ لاسيّما الأحياء الجديدة منها، ومن ثمّ وضعت خرائط تفصيليّة قطاعيّة لكلّ حيّ سكني قبل عمليّة الفرز وبعد الفرز، ويهدف

هذا النوع من التخطيط إلى جعل استعمالات الأرض بشكل متوازن، ووفق المعايير المتبعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أعطى بعداً زمنياً للاستعمالات الحالية والمستقبلية (طرق النقل، محطات السكك الحديدية، توزيع المناطق التجارية، الأماكن الترفيهية)، فضلاً عن الاستعمالات الأخرى، ومن هنا فقد وضع المخطط للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

أوجه التشابه بين التصاميم الأساسية (١٩٧٥-١٩٨٥) تمثلت كالآتي:

١- تشابه موضع مطار البصرة المقترح، الذي رسم بحسب المخطط شمال غرب المدينة، وبمسافة (٢٠ كم).

٢- ثبات بعض مواقع المؤسسات الصناعية، التي وزعها التصميم خارج المدينة، أو على الأقل عند أطرافها، مثل: (منطقة صناعية حمدان)، وكذلك ثبات موقع الطمر الصحي شمال منطقة حمدان الصناعية.

أوجه الاختلاف بين التصاميم الأساسية (١٩٧٥-١٩٨٥) تمثلت بالآتي:

١- اقترح تصميم عام (١٩٧٥) أن تكون مواقع المستشفيات في أحياء: (القبلة، الطوبة والنخيلة، فضلاً عن قاطع الخليج)، بينما تم إعادة توزيع تلك المؤسسات في تصميم عام (١٩٨٥) في (حيّ البلديات، وحالياً مستشفى الطفل)، وكذلك مستشفى القلب قيد الإنشاء حالياً في (حيّ القائم)، وإلغاء المستشفى المقترح في (الطوبة والنخيلة).

٢- إن حدود التصميم الشمالية في عام (١٩٨٥) شملت نهر الكرمة، بينما نلاحظ أن تصميم عام (١٩٧٥) تجاوزت حدود مدينة نهر الكرمة لتسير بمحاذاة ناحية الهارثة.

٣- في عام (١٩٧٥) خصصت مناطق غرب المدينة لأحياء سكنية، بينما

تصميم عام (١٩٨٥)، وثبتتها، وشيّد عليها مؤسّسة المعاهد الفنيّة، لذلك حدث تغيير في صنف الاستعمال من سكني إلى خدمي.

٤- أدّت التغيّرات السياسيّة في العراق عموماً، ومنطقة الدّراسة خصوصاً، لاسيّما الحرب العراقيّة الإيرانيّة (١٩٨٠-١٩٨٨)، إلى حدوث تغيّرات في استعمالات الأرض؛ إذ أوّزت الدولة إلى الجهات المعنيّة في المدينة بتوزيع العديد من قطع الأراضي المشار إليها في تصميم عام (١٩٧٥) لعوائل الشهداء والأسرى، ومن ثمّ نلاحظ وجود أحياء سكنيّة تمّ إشغالها من قبل السكّان خلال عقد الثمانينيّات لم تكن معروفة خلال عقد السبعينيّات، وبمساحات بلغت للعروة الواحدة (٢٠٠م^٢)، أو أكثر، كما في أحياء (البلديّات، المهندسين، الأمن الداخليّ، الأصدقاء - العبّاس حالياً)، وهذا يشير إلى حالات التغيّر في استعمالات الأرض من حيث صنف الاستعمال، من فضاءات فارغة إلى سكنيّة.

لذا يمكن القول بحسب الجدول (٤٧)، إنّ مساحة التصميم الأساسيّ لعام (١٩٨٥) بلغت (١٧٠٥٠ هكتاراً) بما يقارب (١٧٠،٥ كم^٢)، وسجّل الاستعمال السكنيّ نسبة (٥٥،٥٪)، في حين سجّلت نسب الصّناعة والتجارة (٤،٩٪ و ٢،٩٪) على التوالي، بينما شغلت الاستعمالات الخدميّة نسبة (١١،٩٪)، والاستعمالات الأخرى (٢٤،٧٪).

٥- خصّص تصميم عام (١٩٧٥) مناطق عديدة - لاسيّما غرب المدينة - للتوسّع المستقبليّ، ولم يخطّط أو يوزّع استعمالات الأرض الحضريّة فيها بحسب المعايير التخطيطيّة، ومن ثمّ ظهرت مناطق التوسّع المستقبليّ عبارة عن مربّعات متجاورة لا يشغلها أيّ استعمال من استعمالات الأرض الحضريّة، (يُنظر خريطة (٧٤)، لكن بالمقارنة مع تصميم (١٩٨٥)، خطّطت كلّ الأراضي المستقبلية وفق استعمالات

محدّدة، وهذا يدلُّ على اعتماد بلدية البصرة تصميم عام (١٩٨٥)، وجعله قانون ساري المفعول إلى الوقت الحاضر.

وبالنظر إلى التغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة، لم تنفَّذ أغلب بنود التصميم الأساسيّ لعام (١٩٨٥)، ومع سرعة التغيّرات في استعمالات الأرض-كما أشرنا- دفع هذا الأمر الجهات المعنية إلى إعداد تقرير في عام (١٩٩٦) صادر من قسم الدّراسات الإقليميّة والتصاميم الأساسيّة، تحت عنوان (تحديث التصميم الأساسيّ لمدينة البصرة)، تناول الجوانب الآتية:

١- وجود العديد من الأماكن الفارغة ضمن نسيج المدينة تعود إلى ملكيّات خاصّة، والبعض الآخر للدولة.

٢- التداخل الكبير للبسّاتين الزراعيّة، لاسيّما المناطق جنوب المدينة.

٣- الزيادة السكّانيّة المتواترة، والعجز الكبير في مؤسّسات الدولة في وضع حلول لهذه المشكلة (مشكلة المركز التجاريّ للمدينة)، وعدم تنفيذ مقترحات الشركات التخطيطيّة^(١).

إنّ طبيعة المشكلات التي رصدها تقرير عام (١٩٩٦)، لم تكن في حقيقة الأمر غافلة عن أذهان المعنّيين في المحافظة، إنّما المشكلة تكمن في كينيّة المعالجة، وصولاً إلى مدينة ذات قدرة على استيعاب متطلّبات التطوُّر الحضاريّ، التي تشهدا مدن العالم، إنّ هذا التقرير كان تقريراً أوّليّاً ارتبط بدراسة واقع المدينة، الذي تمّ عرضه من قبل الجهات ذات العلاقة على اللّجنة الخاصّة بإعداده، ممثّلةً ببلديّة البصرة، ووحدة التخطيط العمرانيّ، ومديريّة زراعة وري البصرة، وغيرها.

(١) صلاح هاشم زغير مبارك الأسدي، التوسّع المساحيّ لمدينة البصرة (١٩٤٧-٢٠٠٣)

دراسة في جغرافية المدن: ص ١٥٤.

وعلى الرغم من تحديد مواطن الضعف في التصميم الأساسي لعام (١٩٨٥)، إلا إنّ الجهات المعنية لم تستطع إيجاد حلول للمشكلات المشار إليها؛ بسبب ظروف الحصار الاقتصاديّ المفروض على البلد عام (١٩٩١).

ومع ذلك، لا يخلو تقرير عام (١٩٩٦) من فائدة، لاسيّما بعد تعيّر النظام في عام (٢٠٠٣)، ودخول العراق مرحلة جديدة، رافق ذلك تحسّن المستوى الاقتصاديّ على أثر زيادة الدخل القوميّ، والزيادة المتنامية للسكّان التي انعكست على التحسّن النسبيّ في المستوى المعاشيّ، ما جعل إلزاماً على السّلطات المسؤولة أن تتبنّى تصميماً جديداً للمدينة يتوافق مع المرحلة الراهنة، وكانت دراسة (١٩٩٦) العمود الفقريّ الذي انبثق عنه التصميم الجديد لعام (٢٠١٤)؛ وذلك لإبعاد المدينة عن العشوائيّة التي انتابتها في السّنوات التي تلت تعيّر النظام عام (٢٠٠٣).

٥- استراتيجية تحديث التصميم الأساسيّ لمدينة البصرة لعام (٢٠١٤)

تعود فكرة تحديث التصميم الأساسيّ لمدينة البصرة إلى منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد باشرت مديرية التخطيط العمرانيّ، بإيعاز من وزارة التخطيط، بإعداد دراسة مسحية لاستعمالات الأرض الحضريّة في المدينة تحت عنوان (تحديث التصميم الأساسيّ لمدينة البصرة)، وقدّمت على إثره تقريراً شاملاً عام (١٩٩٦) عن واقع حال المدينة؛ لكن نظراً إلى الظروف الاقتصاديّة التي مرّ بها البلد آنذاك؛ ولنقص الإمكانيات الماديّة والمعدّات، ومشكلات تنفيذيّة وتشريعيّة أخرى، لم يتسنّ لهذه الدّراسة أن ترتقي إلى مستوى التصميم الأساسيّ للمدينة^(١).

أمّا فيما يخصّ إعادة النظر بمشروع استراتيجية تطوير مدينة البصرة بعد عام

(١) مديرية التخطيط العمرانيّ في محافظة البصرة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

(٢٠٠٣)، فتعود إلى جملة من الأسباب، وهي^(١):

١- تُعدُّ البصرة واحدة من أهمّ المدن في العراق إلى جانب بغداد والموصل، وهذا يعكس مميزاتا من حيث الحجم السكاني الذي تستوعبه، والصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية؛ كونها بوابة لعبور السلع والخدمات داخل البلاد وخارجها؛ لذلك فإنّ تحديث التصميم الأساسي لها يشكل خطوة لا بدّ منها.

٢- التغيرات في الظروف السياسية الناجمة عن الحروب التي مرّ بها البلد (١٩٨٠-٢٠٠٣)؛ إذ لها انعكاسات خطيرة على محافظة البصرة، ومدينة البصرة جزءٌ منها؛ لكونها منطقة حدودية مع إيران والكويت، ومن ثمّ تحمّلت النسبة الكبيرة من أضرار تلك الحروب، ما أسهم في ترهّل اقتصادها، ونموّها السكانيّ، فيما لو قورن بالمدة (١٩٥٧-١٩٧٧)، الذي كان قوياً، إلى جانب تأثر فلسفة التخطيط بالجانب السياسي آنذاك؛ إذ استوحت قضايا متّصلة بالحروب في تكوين العديد من القرارات التخطيطية غير المدروسة^(٢).

(١) مديرية التخطيط العمرانيّ، استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الأولى، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦).

(٢) هناك جملة من القرارات والقوانين اتخذتها الحكومة بشكل آنيّ وسريع، من دون الرجوع إلى الجهات المختصة والمتمثلة بمديرية التخطيط العمرانيّ وبلدية البصرة، نذكر منها على سبيل الإيجاز:

* قانون (٣٢ لسنة ١٩٨٦): الذي ينصّ على بيع وإيجار أموال الدولة، سواء كانت منشآت، أو أراضٍ، أو موادّ، ويكون البيع أو الإيجار عن طريق المزايدة العلنية، ولا توجد استثناءات في هذا القانون.

* قانون (٨٠ لسنة ١٩٧٠): ينصّ على ضرورة تملك الأراضي الأميرية الواقعة ضمن حدود التصميم الأساسي، ومن ثمّ أصبحت هناك تجاوزات كثيرة أدخلت المدينة بمشكلات تخطيطية؛ لأنّها ملكية خاصة، وتتعارض مع التصاميم اللاحقة.

٣- بروز تقنيات جديدة للتخطيط مع توافر المرئيات الفضائية ذات الدقّة العالية والبرمجيات الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد)، التي وافرت الوقت والجهد في تخطيط للمناطق الحضريّة.

٤- أشار تصميم عام (١٩٨٥) إلى تطوير المناطق خارج مركز المدينة، وتصميم الأحياء السكنية بالشكل الأمثل، وتجاهلت بذلك مركز المدينة، لاسيّما ظاهرة تداخل استعمالات الأرض فيها، ومن ثمّ أشار التصميم الجديد لعام (٢٠١٤) إلى الاهتمام بمركز المدينة حتّى أُفرد له تقرير خاصّ.

٥- أشار تصميم عام (١٩٨٥)، إلى ضرورة تبعثر استعمالات الأرض في جميع أنحاء المدينة، لكنّ تصميم عام (٢٠١٤) يقترح ضرورة ضمّ الأراضي وتقاربها، بحيث أنّ المساحات الواسعة تخصّص حصراً للاستعمالات التجارية والوظيفية في مواقع استراتيجية داخل المدينة.

٦- يُعدّ نظام النقل من سمات المدن الحضريّة؛ لذلك فهو عنصر أساسي في هيكلية النظام الحضري، وعنصر لربط أجزاء المدينة وإقليمها، ومن هذا المنطلق فإنّ التصميم الأساسية السابقة على الرّغم من وضع المقترحات الكفيلة لتطويرها، لكن حالت عوامل سياسية واقتصادية دون التنفيذ؛ لذلك اهتمّ تصميم عام (٢٠١٤) بهذا المفصل الحيويّ.

* (قرار ٢٢٢ لسنة ١٩٧١): الذي ينصّ على قيام البلدية باستملاك الأراضي والبساتين ضمن التصميم الأساسي؛ لغرض استخدامها بمشاريع الخدمات، أو السّكن، لكنّ هذا القرار له نتائج عكسية، فقد عجزت الدولة عن استملاك هذه الأراضي والبساتين؛ بسبب قلّة الإمكانية المادّية، ومن ثمّ فإنّ جميع التصرفات العقارية الاعتيادية من بيع أو شراء قد أوقفت، ووضعت إشارة حجز، ما سبّب الكثير من التجاوزات والبيع غير الشرعيّ، وأصبحت واقع حال ضمن نسيج المدينة.

٧- الزيادة السكانية المتنامية، على الرغم من كون مدينة البصرة عانت من زيادة سكانية كبيرة على إثر تدفق تيارات الهجرة إليها خلال الربع الأول من القرن العشرين، واستمرت إلى يومنا هذا، ولاسيما ظاهرة عودة المهجرين من الدول المجاورة بعد تغير النظام عام (٢٠٠٣).

٨- اصطدمت المدينة بالعديد من المحددات أهمها المواقع النفطية، كما في مناطق (الزبير، الهارثة، النشوة)، (يُنظر: خريطة ٧٧)، ما دعا ذلك إلى استحداث مخطط جديد يوجّه نموّ المدينة، واقتراح محاور جديدة للتوسع، لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوزيع استعمالات الأرض بشكل متوازن.

ونظراً إلى رغبة الجهات المعنية والمتمثلة بوزارة التخطيط ومديرية التخطيط العمراني التابعة لها، بالتعاون مع مديرية بلدية البصرة، تمّ التعاقد مع الشركة التشيكية - البولندية (BOCP) وشركائها، لإعداد تصميم جديد (استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها)؛ إذ باشرت الشركة بعد توقيع العقد مع الجانب العراقي عام (٢٠٠٩)، بإجراء المسوحات الميدانية للمدينة وبشكل كامل، لتضع تصميماً أساسياً بسقف زمني (٢١) عاماً، ما بين عامي (٢٠١٤ - ٢٠٣٥).

وعلى ضوء تلك الدراسات والمسوحات، تمّ إعداد المسودة النهائية للتصميم الأساسي، كما موضح في خريطة (٧٨)، بواقع (ستة تقارير)، وما يزيد عن (١٢٠٠) صفحة، مدعومة بخرائط عالية الدقة، وجداول وإشكال وصور.

وبهذا الشأن، وبعد عملية البحث والتقصي التي أجراها الباحث بخصوص مراحل التصميم التي بلغت (ست مراحل) خصّصت لدراسة (مشروع استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها)، تبين أنّها متداخلة من حيث

المضمون بعضها مع بعض، وأتّسمت بحالة التكرار، لذلك يمكن ترشيح مسوّد التصميم بالتركيز في نقطتين أساسيتين، تمثّلت أولاً بالدراسة الميدانيّة، لاسيّما بعد دراسة واقع حال المدينة وإقليمها (السكّان، الهجرة، المنشآت الصناعيّة، المناطق التجاريّة، الترفيهيّة، الأنهار، طرق النقل، التعليميّة، الصحيّة، البنى التحتيّة ..إلخ)، مبيّناً أهمّ المشكلات التي اعترضتها، ومن ثمّ إحداث تغييرٍ إيجابيّ في البيئّة الحضريّة عن طريق وضع أنسب الحلول لها وفق المعطيات: (الزيادة السكّانيّة، العجز السكنيّ، تيّارات الهجرة، تردّي واقع حال المنشآت الصناعيّة الخفيفة والثقيلة، الازدحام المروريّ، مشكلات الجداول النهريّة، لاسيّما تلوثها الصناعيّ والبيئيّ، ازدياد الكثافة السكّانيّة، الآثار السلبيّة للحروب ما بين عامي (١٩٨٠-٢٠٠٣) وانعكاساتها على المدينة والإقليم، دراسة الهيكل العمرانيّ وارتفاع المباني، مشكلة ملكيّة الأرض، وكيفيّة استملاكات الأرض من قبل الجهات المعنيّة، دراسة موسّعة للموانئ العراقيّة في المدينة والمحافظه، المناطق النفطية في إقليم المدينة، التي تُعدّ محددات للتوسّع وأثرها في المدينة، مشاكل تتعلّق بالسكن العشوائيّ، دراسة النقل (المطارات- سكك الحديد- طرق النقل)، الحالة العمرانيّة للمدينة، دراسة المناطق التراثيّة، الأهميّة الاستراتيجيّة لمدينة البصرة... إلخ).

أمّا ثانياً، فقد تطرّقت إلى مجمل المقترحات المبنية على الاستنتاجات المستوحاة من طبيعة المشكلات التي تُعاني منها مدينة البصرة وإقليمها؛ لذلك سوف تنعطف الدراسة إلى عرض المشكلة والمقترح بحسب منظور الجهات التخطيطيّة، لغرض إبراز أهداف التصميم الجديد بحسب الفقرات الآتية:

١. المنشأة الصناعية

تضمنت الدراسة جرد للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في العراق انتهاءً بعام (٢٠٠٧)، التي أحصت (١٦٣٤) منشأة، احتلت محافظة بغداد مركز الصدارة (٣٤٨) منشأة بنسبة (٣, ٢١٪)، بينما كان نصيب محافظة البصرة (٥٦) منشأة بنسبة (٤, ٣٪) فقط من مجمل الصناعات في العراق، يُنظر جدول (٥١)، وهذا العدد والنسبة لا تتناسب مع دور البصرة ومكانتها الاقتصادية، وعدد سكانها، وموقعها الجغرافي؛ إذ نلاحظ أن الصناعات الكبيرة تقع خارج نطاق مدينة البصرة، أو عند أطرافها الخارجية، في حين نجد أن الصناعات الصغيرة تتوزع بكثافة ضمن المنطقة التجارية المركزية، إلى جانب توزيعها ضمن مناطق متناثرة لأحياء مدينة البصرة.

جدول (٥١)

اعداد ونسب المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة مصنفة حسب المحافظات

لعام ٢٠٠٧

المحافظة	عدد المنشآت الصناعية	النسبة المئوية %	المحافظة	عدد المنشآت الصناعية	النسبة المئوية %
دهوك	٨٩	٥,٤	الانبار	٤٤	٢,٧
نينوى	٨٩	٥,٤	بغداد	٣٤٨	٢١,٣
السليمانية	٢٨٠	١٧,١	بابل	٥٢	٣,٢
كركوك	٥١	٣,١	كربلاء	٤٧	٢,٩
اربيل	٢٢٠	١٣,٥	واسط	٣٢	٢,٠
ديالى	١٣٤	٨,٢	صلاح الدين	٢٨	١,٧
			المجموع	١٦٣٤	١٠٠٪

المصدر: مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الأولى، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦): ص ١٣.

بعد دراسة واقع حال الصناعات في المدينة والإقليم وضعت الجهات التخطيطية مقترحات لتطوير الواقع الصناعي فيها، فبخصوص المدينة حدّد التصميم منطقتين صناعيتين، أحدهما غرب المدينة محور التوسّع الغربيّ (الزبير حالياً)، والأخرى جنوب قضاء شطّ العرب (محور التوسّع الشرقيّ)، وهذه الصناعات عبارة عن تجمّعات صناعية مستقلة بذاتها، الغرض منها تلبية الحاجة الملحة لإحياء اقتصاد البصرة، وإعادة بناء المدينة بوصفها مركزاً رئيساً للتجارة والأعمال والموارد والصناعات التحويلية، وتشجيع الاستشارات من خلال إنشاء قاعدة صناعية حديثة من شأنها أن تزيد من الاستثمارات، ومن ثمّ ستدعم نموّ اقتصاد المدينة، وتسهم في زيادة الدخل القوميّ، وهذا بالتأكيد سوف يسهم في إيجاد منتجات صناعية تسدّ حاجة السوق المحليّة، ومن ثمّ تمنع خروج العملة الصّعبة إلى خارج البلد، هذا من جانب، واستقطاب العمالة؛ لأنّ القطاع الصناعي يحتاج إلى قوى عاملة كبيرة تسهم في العملية الإنتاجية من جانب ثانٍ، وهي متوافرة في ظلّ الزيادة السكّانية المتنامية والمقترحة حتّى عام (٢٠٣٥)، التي قدّرت بأكثر من (٢) مليون نسمة، وهذا الأمر سيسهم في إحداث تغيير في صنف استعمالات الأرض؛ إذ سيغيّر من صنف الاستعمالات، لاسيّما فضاءات المدينة التي ستستعمل صناعياً بحسب المحورين المشار إليهما.

وفي ضوء ما تقدّم، تحتاج الصناعات إلى مناطق واسعة تُستخدم بوصفها ملاحق صناعية، فضلاً عن الصناعات المتناثرة على طول الواجهة النهرية لشطّ العرب، مثل: (مصنّف المفتية، السّايلو، الصناعات في جزيرة الدوكيارد)، فقد اقترح التصميم ضرورة تغيير صنف استعمالها، وإعادة تخطيطها بشكل يتلاءم مع حالة الحدّثة العصرية التي تمرّ بها مدن العالم، مثل مدن دبي، وغيرها،

ولانتفاء الحاجة إليها، بصفة أن معظم مؤسساتها نُقلت خارج المدينة، ومن ثمَّ تحويل صنف الاستعمال الصناعي إلى استعمالات أخرى، ومنها استعمالات تجارية وترفيهية، وكل ما يلزم من الاستعمالات المكتملة، ووضعت مقترحات عديدة تدعو إلى ضرورة إبعاد الصناعات الخفيفة عن الأراضي المخصصة للسكن؛ لتوفير الأمان والبيئة الصحّية، وتقضي الضرورة عزل الصناعات الخفيفة عن الصناعات الثقيلة، لتخطّي حدة المشاكل المحتملة، كالمضوضاء والروائح غير محبّذة، وغير ذلك.

٢. الجداول النهرية

تناولت الدراسة جانباً مهماً من حياة المدينة، فقد أعطى التصميم أهميّة فائقة لتطوير الجداول النهرية، نظراً إلى ما تتمتع به من بعد تاريخي وتجاري أسهمت بشكل أساس في حركة النقل، لاسيّما تنشيط حركة التجارة المحليّة والعالميّة منذ عقود من الزمن، إلى جانب أهمّيّتها الترفيهية، ويشير الجدول (٥٢) إلى وجود (تسعة) أنهار، فضلاً عن شطّ العرب وشطّ البصرة، اللذين يشكّلان الحدود الشرقيّة والغربيّة للمدينة، ومن هذا المنطلق، فقد حدّد لكلّ نهر طوله الحقيقي داخل المدينة، ونوعيّة المياه، والقيمة البصريّة؛ إذ اعتمدت هذه الدراسة على بيان جدوى تحويل هذه الأنهار إلى مناطق سياحيّة أو ترفيهية، فضلاً عن تطويرها بما يتناسب مع إعادة حيويّتها، أو تغيير صنف استعمالها؛ لكونها جزءاً من التصميم الأساسيّ المقترح، ومنها خطة تطوير كورنيش العشار المطلّ على شطّ العرب، لكونه متنفساً حقيقياً للترفيه، لاسيّما لسكّان المدينة والإقليم على حدّ سواء؛ لذلك لا بدّ من إعطاء فرصة لاستعادة الواجهة المائيّة إلى ما كانت عليه خلال عقود الخمسينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي، مع ربط منطقة القصر (الواقعة على

٣٥٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة

ضفة شطّ العرب في حيّ الربيع)، واتّصالها مع الكورنيش؛ لكونه معلماً حضارياً؛ لذ يتطلّب إعادة تغيير صنف الاستعمال من خلال إنشاء مناطق ترفيهية نابضة بالحياة ومتنوّعة؛ لغرض إبقائه واجهة لجذب السائحين، مع تجهيزها بالمقومات الترفيهية، مثل: (الفنادق، المقاهي العامة، المتاحف)، لكن وقبل استثمار الواجهات النهريّة، لا بدّ من تخليصها من الملوّثات، لاسيّما أنّها أصبحت مصارف لمياه الصرف الصّحّي، وكذلك مكبّ للنفايات الصّلبة، بما يتلاءم مع واقع التصميم الأساسيّ الجديد بعد حلّ هذه المشكلة. وفي ضوء ما تقدّم، يُعدّ استثمار الواجهات النهريّة مطلباً حضارياً، ما ينعكس على تغيير صنف استعمال الصّناعات الخفيفة وتحويلها إلى استعمالٍ ترفيهيٍّ؛ لأنّ استمرار وجود تلك الصّناعات على النمط الحاليّ يُنذر بمشكلات صحيّة لسكّان المدينة مستقبلاً.

جدول (٥٢)

الجداول النهريّة في مدينة البصرة حسب مسوحات الشركة BOCIP لعام (٢٠٠٩)

القيمة البصرية	نوعية المياه	عمق المياه		العرض داخل المدينة (م)		الطول داخل المدينة (كم)	اسم النهر
		نهاية	بداية	نهاية	بداية		
له قيمة بصرية جيدة	كثيرة التلوث	١٠	٧	٤٥٧ العشار	٣٠٥ العطل	٧٠	شط العرب
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٥	٤٠	٤	السراجي
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٥	٤٠	٤	الخورة
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٣	٣	٣٠	٣,٥	العشار
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٣	٣٠	٣	الحنّاق
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٢	٣٠	٣,٥	الرباط
له قيمة بصرية	كثيرة التلوث	١	٢	٢	٢٠	٣	الجبيّة
له قيمة بصرية	قليلة التلوث	١٠	٧	٥٠	٣٠٠	٦,٥	نهر كرامة على
لا توجد له قيمة بصرية	قليلة التلوث	٥	٥	٣	٣٠	١٠	شطّ البصرة

المصدر: مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الأولى، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦): ص ١٠.

٣. موانئ البصرة

تناولت المسوحات واقع حال موانئ مدينة البصرة وإقليمها، التي تمثلت في: (المعقل، العمية، العميق، أبو فلوس، أم قصر، خور الزبير، الفاو، البصرة النفطية)، مع الإشارة إلى سنة تأسيس كل ميناء، وعدد الأرصفة .. إلخ، لكنّ المهمّ في الموضوع هو تعرّض أغلب الموانئ إلى عمليّات توقّف خلال الحرب العراقية الإيرانية، كما في ميناءي (الفاو، العمية)، والبعض الآخر تأثر من جراء حرب الخليج الأولى والثانية (عقد التسعينيات)، كما في ميناءي (خور الزبير، أم قصر)، ومن ثمّ خضعت هذه الموانئ لعمليّات ترميم وصيانة أُعيد أغلبها بعد تغيير النظام عام (٢٠٠٣)، لكنّ ذلك لا يعني استعمالها بكامل طاقتها التشغيلية، ومن المعلوم أنّ للموانئ دوراً مهماً في دفع عجلة الاقتصاد العراقيّ من حيث الاستيراد وتصدير البضائع قديماً وحديثاً.

وبعد تقييم المعوّقات التي أخذت العديد من المقترحات لغرض معالجتها لتنعكس آثارها على المدينة، فقد اقترح التصميم ضرورة تحويل صنف الاستعمال لميناءي (المعقل، العشار) إلى مناطق سياحية، وهي جزء من سياسة التجديد الحضريّ، ويُعزى ذلك إلى تضاول أهميّتها التجارية، واستحواذ بقية الموانئ المشار إليها على العمل التجاريّ، إلى جانب وجود خطة استراتيجية لبناء (ميناء الفاو الكبير) على ساحل الخليج العربيّ؛ وذلك لكون العراق شريكاً في التجارة الدوليّة والأهميّة الاقتصادية في الاستيراد والتصدير.

٤. المحاور المقترحة لتوسّع مدينة البصرة الكبرى

إنّ توسّع مدينة البصرة ليس بالشيء العشوائيّ، وإنّما يخضع لدراسات وفق معايير معيّنة، وعند البحث والتقصّي تبين أنّ المدينة اصطدمت بالعديد من

المحرّمات، فمن جانب الشرق يحدّها شطّ العرب، ومن الغرب شطّ البصرة، ومن الشمال نهر الكرمة، ومن الجنوب نهر السّراجيّ، الذي يمثّل الحدود الشماليّة لقضاء أبي الخصيب؛ لذا تُعدّ محرّمات بطبيعة الحال، ومن جانبٍ آخر، فإنّ إقليم منطقة الدراسة في بعض مناطقه يحتوي على محدّدات نفطيّة، (يُنظر خريطة ٧٩)؛ لذا، وفي ضوء الزيادة السكّانية المحتملة لعام (٢٠٣٥)، التي قد تتجاوز (٢) مليون نسمة، تحتاج المدينة إلى مناطق جديدة لتوسّعها المساحيّ، تغطّي في استيعابها الزيادة السكّانية والصناعات المفترضة، وبقية الاستعمالات الحضريّة الأخرى مستقبلاً، ومن هنا تمّ اقتراح العديد من محاور التوسّع، كما يوضّحها الجدول (٥٣)، الذي يُشير إلى وجود (٥) محاور مقترحة لتوسّع المدينة وفق فلسفة إدارتها ونموّها وشكلها المقبل، مع تشخيص مميّزات وسلبيّات كلّ محور وفق معايير محدّدة، منها: (أنظمة النقل، الاعتبار البيئيّة، البنى التحتيّة... إلخ)، ومن ثمّ خلصت إلى نتيجة مفادها - وذلك باختيار (٤) محاور للتوسّع وأفضلها- أن يكون إلى شرق المدينة؛ لأنّه يحقّق (المدينة المتوازنة) (*)، ومن المقترح أن يكون (٦٠٪) من التوسّع السكّانيّ ضمن محور قضاء شطّ العرب.

(* يُقصد بالمدينة المتوازنة: تركيز مجمل الفعاليّات الحضريّة السكّانية والخدمية في مركز قضاء شطّ العرب، وربط مدينة البصرة بمحور التوسّع الشرقيّ (مركز قضاء شطّ العرب) بالجسور الرابطة.

جدول (٥٣)

محاور التوسع وفق معايير محددة

المعيار	النسبة %	البديل الاول : مدينة البصرة الشرقية الجديدة	البديل الثاني : المدينة الصناعية الغربية	البديل الثالث : المدينة : المتوازنة	البديل الرابع : مدينة الحدائق الشرقية
ادارة النمو	٢٥	٤,٨	٣,٤	٥,٠	٤,٠
السمات الاقتصادية	١٠	٣,٥	٣,٠	٥,٠	٤,٠
البيئة	١٥	٤,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٧
الخصائص الاجتماعية والعامة	١٥	٤,٠	٣,٠	٤,٣	٤,٠
نظام النقل	١٥	٣,٣	٤,٠	٤,٧	٤,٠
البنى التحتية والمدنية	١٥	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠
التراث / التصميم الحضري	١٠	٤,٣	٣,٦	٤,٧	٤,٠
التقييم المقارن التحصيلي	١٠	٤,٣	٣,٦	٤,٧	٤,٠

المصدر: مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الأولى، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦).

في ضوء المحاور أعلاه، يمكن استنتاج النقاط الآتية:

١- التوسع باتجاه المحور (الشرقي) الذي يشمل (جزءاً من مركز قضاء شط العرب)، ويمكن اعتباره المحور الأساسي للتوسع إذا ما استخدمت وسائل النقل، مثل: الجسر والنفق، للوصول إلى هذا المحور، حتى يحقق الاتصال الوثيق بين المدينة الحالية ومحور توسعها المستقبلي.

٢- التوسع باتجاه المحور (الغربي) من شط البصرة، الذي خصص حسب التصميم الأساسي المقترح لأغراض الخدمات المتعددة، والصناعات الخفيفة، والمكاتب؛ نظراً إلى قرب هذا المحور من شبكة المواصلات الرئيسة وسكة الحديد والمطار.

٣- التوسع باتجاه محور (الجنوب)، لاسيما جهة أبي الخصيب، ويكون التوسع

بمساحة قليلة، ولأغراض سكنية، وخدمات صناعية، ولكون هذه الجزء يحتوي على محدّدات متنوّعة (أنابيب النفط، خطوط الكهرباء، مناطق نفطية مكتشفة)، ومن ثمّ لا يمكن التوسّع خلالها، لذلك اقتصر التوسّع نحو أراضٍ محدودة من أبي الخصب.

٤- التوسّع بتأثير تغير صنف الاستعمال ضمن حدود مدينة البصرة (ميناء المعقل، مصفى المفتية القديم، السّاليلو، منطقة الداكير، قيادة القوّة البحريّة، أراضٍ سكنية مفروزة).

٥. الاستعمالات الخدمية

تمثّلت إحدى مراكز الدراسة بإعطاء أهميّة كبيرة للاستعمالات الخدمية (التعليمية، الترفيهية، الصحيّة، الدّينية، الإداريّة)، فضلاً عن دراسة موسّعة للبنى التحتية (الطاقة الكهربائيّة، مياه الشرب، الصّرف الصّحّي، النفايات الصّلبة، الاتّصالات)، فقد شملت الدّراسة واقع حال (الاستعمالات الخدمية، البنى التحتية)، والمشكلات التي تعاني منها، وانتهاءً بإعداد جملة من المقترحات بحسب المعايير لوضع الحلول الناجعة لها، على سبيل المثال: اقترحت الجهات المعنية ضرورة أن يكون لكلّ روضة مثاليّة (١٢٠) طفلاً، وتتألّف من (٤) صفوف... إلخ.

أمّا بخصوص البنى التحتية، فقد أشارت الدّراسة المسحية إلى وجود (٣) محطّات لتوليد الطاقة الكهربائيّة، تولّد ما مجموعه (٦٣٠ ميغا واط) من الطاقة لمدينة البصرة؛ ونظراً إلى أنّ انقطاع التيّار بشكل يوميّ أمر معتاد بالنسبة إلى السكّان المحليّين، فمن ثمّ لا بدّ من مضاعفة أعداد المحطّات الكهربائيّة بغية زيادة كميّة الطاقة المولّدة، لاسيّما أنّ سكّان المدينة سيزداد إلى أكثر من (٢) مليون نسمة

عام (٢٠٣٥)؛ وبناءً على ذلك، فقد حُسبت حاجة الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر بحسب معيار حصّة لكل فرد سجّلت (٠،٦١٣ كيلو واط)، وهكذا بقيّة خدمات البنى الارتكازية؛ إذ وضعت اقتراحات لمعالجة النفايات الصلبة، والصّرف الصّحّي، ومياه الشرب... إلخ.

وتناولت الدّراسة المسحية مواقع جامعة البصرة، وهي (موقع باب الزبير، موقع كرمة عليّ، موقع غرب المدينة)؛ لذلك فهي تعاني من حالة التشطّي، لاسيّما أنّ لكلّ جامعة وضعها الخاصّ بها، وإدارتها المستقلّة، ومع ذلك اقترح التصميم أنّ أفضل مكان لإنشاء جامعة متكاملة يكون ضمن المحور الشرقيّ للمدينة (قضاء شطّ العرب)، ويتجلّى أثره في البعد المستقبليّ من خلال ما تُحدثه من نقله حضاريّة تُناسب الزيادة السكّانية، وتوزيع الوحدات السكنية، والمرافق الأخرى التي خصّصت ضمن التصميم الأساسيّ، فقد خصّص للجامعة مساحة (٣٥٤ هكتاراً) لاستيعابها بكلّ مفاصلها؛ وذلك لخلق قطب تعليميّ موحد ومتكامل، وهذا التوجّه هو السائد في العديد من بلدان العالم، أو كما يُسمّى مدن الجامعات.

٦. دراسة شاملة لمركز مدينة البصرة

أفرد تقرير المرحلة الرابعة دراسة شاملة (لمركز مدينة البصرة)؛ لأهمّيته ووضعه الخاصّ، لكونه يمثل الجزء القديم من المدينة؛ لذا تميّز هذا التصميم عن غيره من التصاميم السابقة بتخصيص مرحلة كاملة لاحتواء هذا الموضوع الحيويّ من جميع جوانبه.

شغل مركز المدينة مساحة (٨٣٥ هكتاراً)؛ إذ يُحيط به نهر العشار من جهة الشمال، والخورة من الجنوب، ويضمُّ (١١) حيّاً سكنيّاً، وهي: (العشار، الزهور،

بريهة، السَّاعي، الجزائر، عمان، القاهرة، التحرير، صنعاء، المهلب، العباسي)،
 تمثَّلت الأحياء التجاريَّة في: (العشَّار، الزهور، المهلب) بمساحة (١٤٨ هكتاراً)،
 أو عند تقاطع شوارع الأحياء: (تموز - التناير، ١٤ تموز - الجزائر، ١٤ تموز -
 فلسطين، الوفود - الاستقلال)، في حين شغل الاستعمال السَّكْنِيّ مساحة (٤٦٥
 هكتاراً) من مساحة مركز المدينة البالغة (٨٣٥ هكتاراً)، متضمِّنة المساكن ذات
 الكثافة المنخفضة إلى المتوسِّطة، والمساكن ذات الكثافة المرتفعة، وهذا يدلُّ على أنَّ
 الاستعمال السَّكْنِيّ شغل (٥٠٪) من مساحة مركز المدينة.

تعرَّض مركز المدينة إلى الضغط الشديد من قبل استعمالات الأرض الحضريَّة
 (السكنيَّة، التجاريَّة، الصنَّاعيَّة الخفيفة، الخدمات بأنواعها)، ومن ثمَّ برزت
 لدينا العديد من المشكلات تناولتها الدِّراسة المسحِّيَّة، وهي (تداخل استعمالات
 الأرض، الأسواق القديمة، مثل: سوق المغايز - حنَّ الشيخ - البصرة القديمة،
 المؤسَّسات الصنَّاعيَّة لاسيَّما الخفيفة، الهيكل العمرانيّ المتهرِّى، ملكيَّة الأرض،
 تداخل الأراضي الزراعيَّة مع المركز، قلة ارتفاع العمارات التي لا تتجاوز أربعة
 طوابق، صغر مساحة مركز المدينة)، وبعد تحديد تلك المشكلات، وضعت جملة
 من المقترحات التي من شأنها أن تضع الحلول الناجعة، وأهمُّها مقترح توسيع
 مركز المدينة ليضمَّ الأراضي الزراعيَّة في جنوب المدينة لأحياء (الربيع، المنتزه،
 الفيحاء) بمساحة (٨٣٥،٣ هكتاراً)، لتصبح مساحة مركز المدينة مضاعفة
 (١٦٧٠،٦ هكتاراً) (يُنظر الجدول ٥٤، وخريطة ٨٠)، وهذا يعكس لنا مستقبلاً
 تغيَّر صنف الاستعمال من زراعيٍّ إلى سَكْنِيٍّ وفق المساحة المقترح توسيعها.

تناولت الدِّراسة واقع حال طرق النقل في المدينة وإقليمها، مبيِّنة أهميَّتها
 بوصفها شرياناً نابضاً لمختلف الأنشطة، على الرُّغم من الصعوبات والمشكلات

التي تعترضها، ومن جملتها ضيق الشوارع، لاسيما الشوارع الفرعية، وانتشار التصدعات والحفر، نظراً إلى قدمها، ما أسهم في بطء سير المركبات من جهة، وعدم صيانتها أو تجديدها من جهة ثانية، فضلاً عن حالة التجاوز للوحدات العشوائية، أو المحلات التجارية وغيرها، على العديد من شوارع المدينة، ما أسهم في استفحال ظاهرة الاختناقات المرورية في معظم أجزائها، وبالأخص في شوارع مركز المدينة.

جدول (٥٤)

استعمالات الأرض الحالية والمقترحة ضمن منطقة مركز المدينة الخاصة

حدود منطقة مركز المدينة المستقبلية				منطقة مركز المدينة الحالي				استعمالات الأرض
اراضي المناطق المقترحة تقريبي		اراضي المناطق الحالية		اراضي المناطق المقترحة تقريبي		اراضي المناطق الحالية		
النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	النسبة %	مساحة/هكتار	
٢٠,٨	٢٢٥,٤	١٣,٨	١٤٩,٨	٣٣,٤	٢٧٩,٠	٤٠,٦	٣٣٩,٢	سكنية ذات كثافة واطنة
٢,٢	٦٧,٥	٠,٠	٠,٠	١,٠	٩,٦	٠,٠	٠,٠	سكنية ذات كثافة متوسطة
١,٠	١١١,١	٠,٠	٠,٠	١,٢	٩,٦	١,٢	٩,٦	سكنية ذات كثافة عالية
٢,٦	٢٨,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	قلة سكنية
١٠,٧	١١٦,١	٠,٠	٠,٠	١٩,٣	١٦١,٦	١٢,٠	٩٩,٩	تجارية واستعمال مختلط
٥,٣	٥٧,٢	١,٨	١٩,٧	٥,٨	٤٨,٨	٥,٣	٤٤,٧	خدمات عامة
٤,٠	٤٣,٥	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٢٣,٤	١,٩	١٥,٧	ثقافية
١,٣	١٤,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٤,٥	٠,٢	٢,٠	جوامع وخدمات دينية
٢,٤	٣٦,٥	٠,٥	٥,٧	٢,١	١٧,٣	١,٩	١٥,٠	تعليمية
١,٩	٢٠,٤	٠,٨	٨,٣	٠,٨	٦,٥	٠,٨	٦,٥	الرعاية الصحية
١٥,٦	١٦٨,٣	٢,٠	٢٢,١	٧,٣	٦١,٠	٧,٢	٦٠,٤	المناطق المفتوحة والمتنزهات
٠,٠	٠,٠	٥٥,٥	٦٠٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التسليية والمناطق المفتوحة
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	١,٤	١١,٣	صناعية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مرافق
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التنمية المستقبلية
٢٥,٠	٢٧١,٠	٢٥,٠	٢٧١,٠	٢٧	٢٣٥,١	٢٧	٢٣٥,١	البنى التحتية للنقل
١٠٠	١٠٨٢,٠	١٠٠	١٠٨٢,٠	١٠٠	٨٣٥,٣	١٠٠	٨٣٥,٣	المجموع
	٦٢,٢		٦٤,٢					الجداول النهريه
	١٩١٧,٠		١٩١٧,٠					حدود منطقة مركز المدينة الكلية

المصدر: مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الرابعة، بيانات غير منشورة، (٢٠١٦).

لذلك وضعت الجهات التخطيطية العديد من المقترحات تمثلت في النقاط الآتية:

١- استخدام حافلات النقل العام بدلاً من السيارات الشخصية؛ لتقليل

الازدحام، لاسيما في مركز المدينة.

٢- تطوير أنظمة شوارع المدينة؛ إذ اقترح التصميم ضرورة تشييد الشوارع الرئيسية، قبل الانتقال إلى تشييد بقية استعمالات الأرض الأخرى، لاسيما في المناطق المقترحة للتوسّع؛ لما لعنصر النقل من دور حاسم في رسم صورة استعمالات الأرض الحضريّة.

٣- إدخال تحسينات على أنظمة النقل، مثل: (التنقل المفرد، والنقل الشخصي، الحافلات التقليديّة ذات الجودة العالية، الترامواي، خدمات العبّارات المائيّة).

٤- تشييد مترو الأنفاق لتسهيل حركة نقل السكّان والبضائع، لاسيما في مركز المدينة.

٥- تشييد السكك الحديدية في شرق المدينة، لاسيما في قضاء شط العرب، على الرّغم من كونه يمرُّ بالمناطق السكّنية ذات الكثافة العالية، لكن ذلك يُعدُّ ضرورة؛ لغرض ربط المناطق بعضها مع بعض من خلال تكثيف طرق النقل فيها، لتتناسب مع الحجم السكّانيّ المتوقّع.

٦- إخضاع طرق النقل الخارجيّة للمعايير؛ إذ يكون الطريق ذا (ثلاثة) مسارب، يحتوي كلُّ مسرب على أماكن لوقف المركبات، وجزرة وسطية واسعة، وهكذا بقية طرق النقل الأخرى، ووضعت التصاميم بخرائط تفصيليّة في مسوّد التصميم.

٧- ربط البصرة الحاليّة بمحاور توسّعها المقترحة بواسطة طرق متنوّعة: (الجسور، الأنفاق، سكك الحديد).

وبصورة عامّة، فإنّ قدرة شبكة النقل على تنمية واستيعاب ومعالجة مشكلة الاكتظاظ الموضوعيّ الحالي، وتكثيف الطلب المروريّ، يتطلّب استراتيجية كاملة لتحسين الشبكة الحالية، واعتماد نظام نقل متعدّد الصيغ، ويشمل: (نظام نقل

متعدّد الصّفات - النقل النهريّ والجويّ والبريّ -، شبكة طرق ذات جودة عالية، تطوير شبكات الطرق الشريانيّة والثانويّة، صيانة نظام النقل وتشغيله... إلخ)، هذا إلى جانب تطوير البنى الارتكازيّة في المدينة، وقد أفردت عدّة مقترحات لتطوير واقع خدمات البنى الارتكازيّة في المدينة.

إنّ طبيعة المقترحات المشار إليها يتطلّب تطوُّراً تدريجيّاً مرحليّاً لغرض تطبيقها، لاسيّما في مناطق التوسّع المستقبلية، فقد ركّز البديل الأوّل أن تأخذ الجهات المعنية على عاتقها حملة استملاكات الأراضي الزراعيّة الواقعة إلى الجنوب من المدينة؛ بغية ضمّها إلى مركز المدينة، وهذا يتطلّب صرف أموال طائلة لغرض التوسّع المستقبليّ، وثانياً أن تخضع هذا المناطق لعملية التخطيط من حيث توزيع استعمالات الأرض الحضريّة، لكنّ المهمّ في التوزيع تخطيط شوارع المركز الجديد بما يُناسب شوارع مركز المدينة القديم، ويتجلّى ذلك في تشييد الشوارع المقترحة في منطقة التوسّع المسماة (مركز المدينة الجديد)، ومن ثمّ تتلخّص الفكرة في ترتيب الشوارع الرئيسيّة، وتحويل الجزء الأكبر من حركة سير المركبات حول مركز المدينة القديمة (المنطقة المركزيّة)، ولغرض الوصول إلى مركز المدينة القديم، لا بدّ من أن يكون سير المركبات من خلال شبكة من الشوارع الرئيسيّة الحلقية، ضمن المركز الجديد المقترح، وترتبط من خلال شبكة من الشوارع الثانويّة، وبدورها ترتبط مع الشوارع الفرعيّة الأصغر، وصولاً إلى المنطقة المركزيّة القديمة، وبهذه الطريقة ستقلّ ظاهرة الازدحام في مركز المدينة القديم، بينما أشار البديل الثالث إلى ضرورة إعداد نظام شموليّ للنقل في المدينة، بعد وضع استراتيجيّة تنمية مدينة البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، لغرض الحصول على انسيابيّة أكبر لحركة المرور في جميع أرجاء المدينة.

وبالنظر إلى احتشاد استعمالات الأرض الحضريّة المختلفة في مركز المدينة، الذي انعكس سلباً على انخفاض المساحات المخصّصة للمرائب، أو ساحات وقوف السيّارات؛ لذلك دعت الحاجة إلى زيادة أعدادها عن طريق البدائل، وهي متوافرة في ظلّ الفضاءات المفتوحة المرشّحة والجديدة، ويمكن ذلك فيما لو تبنت الجهات المعنية حملة استملاكات الأرض، أو على الأقلّ التفاوض مع ملاك الأراضي؛ لغرض إنشاء مرائب لوقوف السيّارات؛ وصولاً إلى إعادة تنميتها مستقبلاً.

ونظراً إلى احتواء مركز المدينة على شوارع كثيرة، وأغلبها شوارع ضيّقة، لذلك فهي غير ملائمة لاستيعاب نظام النقل الحالي، وخصوصاً في ظلّ زيادة السكّان، وزيادة الضغط على استعمالات الأرض، ومن هنا اقترح التصميم ضمن فقرته الرابعة إنشاء نظام المترو (مترو الأنفاق)، البديل العمليّ الوحيد لتوفير خدمة نقل فاعلة، (يُنظر خريطة ٨٠).

وعند أخذ تكاليف إنشاء هذا النوع من وسائل النقل (التحت أرضيّة) بالنظر، لا بدّ من أن يقتصر على مركز المدينة، لاسيّما المناطق التي لا يمكن فيها إعادة تشكيل الشوارع، لاستيعاب النقل العامّ السطحيّ (فوق الأرض)، واقترح أن يسود في مركز المدينة نظام النقل العامّ، وفق التصميم الجديد، لتؤدّي الدور المميّز في ذلك، لغرض تخفيف الازدحام المروريّ، وكذلك يشمل التصميم نظام النقل العامّ بالقطارات الخفيفة (LRT)^(١)، لخدمة المناطق ذات الكثافات السكّانية المرتفعة.

(١) LRT: هو نظام الترام، أو ما يُسمّى النقل العام بالقطارات الخفيفة، يعمل على الكهرباء بموثوقيّة وسرعة عالية، يعمل فوق الأرض، أو تحت الأرض، بحسب الحاجة الذي صمّم لها، توجد أمثلة على هذا النوع من القطارات كما في (شنغهاي، إسطنبول، مانيلّا...).

أمّا فيما يخص مشكلة تداخل الاستعمالات الحضرية في مركز المدينة، لاسيّما المنطقة التجارية المركزية، فيعود مرده إلى طبيعة الناحية العمرانية، وخصوصاً إذا ما عرفنا أنّ أغلب عمارات مركز المدينة الحالية ذات الارتفاعات المنخفضة، وجزءاً بسيطاً منها، عمارات لا تتجاوز في الغالب (٣-٤) طابقاً، إلّا بعض العمارات المرتفعة، كما في فنادق المدينة، ومن هنا وضع المخطّط مجموعة من المقترحات لتطوير بنيتها المعمارية، منها البناء العمودي (٤-٦) طوابق، حُصّصت الطوابق السفلية (١-٣) للاستعمالات التجارية والمكاتب، بينما احتلت الطوابق العليا (٤-٦) لإغراض السكن عالية الكثافة؛ ليتناسب مع الزيادة السكانية التي أشار إليها التصميم بأكثر من (٢) مليون نسمة عام (٢٠٣٥)، ومن ثمّ فإنّ البناء العموديّ يسهم في اختزال المساحة المحدودة، لاسيّما في مركز المدينة على شرط أنّ تتناسب واجهات المباني مع المحيط والشوارع لغرض الانسجام المعماريّ، ومن الأفضل أن تتوزّع تلك العمارات عند تقاطعات الشوارع الرئيسة؛ لأنّ ذلك سيُضيف جماليّة لمركز المدينة، ويتناسب مع سهولة الوصول، وكذلك إنشاء ساحات أو مواقف للسيارات متعدّدة الطوابق؛ لتخدم مركبات سكّان المدينة ومركزها، وبطبيعة الحال، فإنّ هذا النوع من المقترحات سيُساهم في تغيير نمط استعمالات الأرض، ما يجعل ضمن البناية الواحدة خليطاً من الاستعمالات المختلفة، كالتجارية والسكنية.

٧. استنتاجات وتوصيات التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤) من منظور

شركة (التشكيّة وشريكها العراقي)

خلصت الدّراسة إلى جملة من الاستنتاجات تمّ التوصل إليها من خلال المشروع برُمته؛ إذ وضعت الخطوط العريضة لمسوّدة التصميم الأساسي وفق مجموعة من الاستراتيجيات، أشرنا إلى معظمها خلال البحث، وما تبقى فهو عبارة عن خطوات مهمّة لتنفيذ التصميم الأساسي، التي تُعدُّ الأسس الصّحيحة التي توجّه مسار التخطيط الحضريّ في المدينة؛ إذ ليس من المعقول أن تُصرف مبالغ طائلة على إعداد هذا التصميم، ما لم تؤخذ المقترحات والأفكار التي وُضعت بالنظر، وهذا الخلل رافق عمليّة تخطيط مدينة البصرة، منذ عقد الخمسينيّات وإلى الوقت الحالي، واكتسب التصميم صفته القانونيّة عام (٢٠١٣)، وبعد تعديلات على مسوّدة التصميم، اكتسب الصّيغة النهائيّة، وتمّ العمل بموجبه بداية عام (٢٠١٤).

أشارت بعض التوصيات وبنود العمل بين الشركة المنفّذة (BOCP) من جهة، ومديريّة التخطيط العمرانيّ وبلديّة البصرة من جهة أخرى، إلى ضرورة تنفيذ المقترحات الواردة أعلاه بشكل تدريجيّ، وأشار التصميم إلى ضرورة تشكيل لجان مختصّة وظيفتها المراقبة والإشراف وتنفيذ بنود هذا التصميم، فيما لو رغبت تلك الجهات في أن تُصبح البصرة مثلاً للتخطيط والتصميم، وإلى جانب هذه اللجان لابدّ من إجراء العديد من الأمور لغرض تحويل ملكيّة الأرض لغرض تنفيذ تلك المقترحات التي تتناول جميع استعمالات الأرض الحضريّة.

وتمّ التطرّق -كذلك- إلى القوانين (سارية المفعول)، لاسيّما إعادة تشريع أو إلغاء تلك القوانين التي تُعدُّ حجر عثرة أمام تطبيق مقترحات التصميم الأساسيّ الجديد، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قانون الأبنية (٤٤ لسنة ١٩٣٥)

وتعدلاته، على الرغم من كون هذا القانون قد أسهم في فتح شوارع للمدينة وإنشائها، فضلاً عن المباني والمتنزهات والمنشآت الصناعية بحسب استعمالات الأرض، يقترح التصميم إلغاء هذا القانون، وتشريع قانون آخر يعتمد على مفاهيم التصميم الأساس الجديد، واستعمالات الأرض، مع الإشارة إلى وجوب تدقيق تصاميم الأبنية من قبل المختصين، والحصول على إجازة البناء لغرض السلامة النوعية من الناحية الإنشائية والبيئية، وإنّ هناك العشرات من القوانين التي يجب إعادة النظر فيها، التي ضمنت خلال التصميم الجديد.

وبصفة عامة، سجّلت مساحة التصميم الأساسي لاستراتيجية البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها لعام (٢٠١٤) (٤٧٣٨٠ هكتاراً)، بما يعادل (٤٧٣،٨ كم^٢)، احتلّ الاستعمال السكني المرتبة الأولى بنسبة (٤١،٩٪)، بينما سجّلت النسبة المخصصة للخدمات (٢٧،٤٪)، تلتها أخرى بنسبة (١٥،٦٪)، بينما شغل الاستعمال الصناعي نسبة (١١،٨٪)، من المساحة المخصصة للتصميم، وأخيراً احتلّت نسبة التجارة (٣،٣٪) من مساحة المدينة الكلية.

ثانياً: التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات الأرض السكنية

من منظور التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤)

أشرنا -فيما سبق- إلى دراسة التصميم الأساسي (استراتيجية تطوير مدينة البصرة) متخذين المشكلة والمقترح أساساً في إيضاح الهدف المنشود من إعداد هذا التصميم حتى عام (٢٠٣٥)، باستثناء الاستعمال السكني الذي أفردنا إليه فقرة كاملة لإشباع هذا الموضوع في جميع جوانبه؛ ولكونه يتعلّق بمحور الدراسة الحالية. أوضح التصميم الجديد لعام (٢٠١٤) أنّ من أكبر المشكلات التي تُعاني منها

المدينة حالياً هي الحالة العامّة في جميع أنحاء المدينة؛ إذ بعد سنوات من الحروب والدمار انعكس هذا الأمر على تردّي واقع البنية المعماريّة والبنى التحتيّة، والمظهر العامّ فيها؛ لذلك من الضروريّ اتّباع السُّبل الكفيلة لغرض إصلاح البنى التحتيّة الرئيّسة كافّة، ويشمل ذلك: الوحدات السكنيّة، المركز التجاريّ، الخدمات العامّة.. إلخ.

ويمكن الوصول إلى حقيقة الاستعمال السكّنيّ، وتغيّر صنف هذا الاستعمال أو نمطه، من خلال النقاط الآتية:

١. القطاع السكّنيّ

اعتمد التصميم الجديد على التقسيم المادّيّ (العناصر الأساسيّة لهيكليّة المدينة)، الذي شرع من خلال التصميم الأساسيّ لعام (١٩٨٥) من قبل المصمّم العراقيّ، وخبرته الميدانيّة الواسعة للمدينة، الذي أهّله لأن يتّخذ المعيار المناسب، لذا قُسمت المدينة إلى أحياء ومحلّات وقطاعات سكّنيّة، وربّبت هذه المجاميع من أصغرّها داخل النظام، أي (المحلّة)، إلى أكبرها (القطاع)، مروراً بالمرحلة الوسطى (الحيّ السكّنيّ)، وصولاً إلى نسيج المدينة الكلّيّ، الذي تمثّل في (المدينة)، مع مراعاة ما يلائم كلّ مفردة من مفردات هذا التخطيط من طاقات استيعابيّة بحسب المعايير المعتمدة لكلّ استعمالٍ من استعمالات الأرض الحضريّة.

إنّ الغاية الرئيّسة من اعتماد هذا التقسيم هو لتسهيل التعامل مع المدينة، فعلى سبيل المثال: يتألّف الحيّ السكّنيّ من مجموعة من المحلّات (٣-٤) محلّة سكّنيّة، ومجموعة من الأحياء السكّنيّة، تؤلّف القطاع السكّنيّ، ومن ثمّ قُسمت المدينة إلى ستّة قواطع رئيّسة، وهي: (الخورة، العشار، الرّباط، المعقل، الخليج العربيّ، القبلة)، كما في جدول (٥٥)، الذي يمثّل هذا المنظور.

جدول (٥٥)

قطاعات مدينة البصرة ومساحتها، وأعداد السكّان لعام (٢٠٠٩) حسب منظور شركة BOCB

القطاع	المساحة/هكتار	عدد السكان	عدد الوحدات السكنية
الغورة	١٧٢٩,١	١٥٦٦١٩	١٧٠٨٧
العشار	٨١٨,٦	١٠١٦٦١	١١٠١٧
الرباط	١٨٢٨,٤	٢٣٢٦١٠	٢٥٢٩٧
المعقل	١٣٨١,٨	١٨٠٢٤٠	١٩٦٧٣
الخليج العربي	٣٨١٠,٧	٢٦٥٤٨٠	٢٩٢٢٨
القبلة	٣٠٠٦,٢	٩٠٨٩٠	١٠١١٧
المجموع	١٢٥٧٤,٨	١٠٢٧٠٠٠	١١٢٤١٥
مساحة المناطق الأخرى في منطقة الدراسة	٤٤٧٥,٢	تعد هذه المناطق فيها فعاليات مختلفة ولكن قسم كبير منها فارغة غير مشيدة وفيها أيضا قطع سكنية مفروزة وموزعة غير مشيدة	
المساحة الإجمالية	١٧٠٥٠	—	—

المصدر: مسودة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، واقع حال مدينة البصرة، تقرير المرحلة السادسة، الفصل الثالث: ص ٤.

وهذا الأمر شكّل حجر الزاوية في محاور توسّع المدينة، لاسيّما الجزء الشرقي منها، فقد وضعت المقترحات التي ترمي إلى تقسيم هذه المحاور على قطاعات سكنية، وكلّ قطاع ضمّ مجموعة من الأحياء بحسب المعيار^(١)، الذي يجب أن يستوعب القاطع عدداً من السكّان يتراوح بين (٤٨٠٠٠-٥٦٠٠٠) نسمة، ويؤمّن مجمل المرافق الحضريّة والخدمات الاجتماعية لسكّانها، فضلاً عن توفير الأسواق المحليّة، بما في ذلك المؤسّسات التجاريّة، مقاهٍ، مطاعم، مكاتب بمساحة (٧م^٢) للفرد الواحد، بينما الحيّ السكني يجب أن يستوعب ما بين (١٢٠٠٠-١٦٠٠٠) نسمة، ويغطّي مساحة (٨٠٠٠م^٢)، فضلاً عن المراكز التجاريّة

(١) المعيار الذي حدّدته الجهة القائمة على التصميم الأساسي لمدينة البصرة.

والخدمات، في حين المحلّة السكّنيّة يتراوح عدد سكّانها ما بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠) نسمة، بما يقرب من (٥٠٠-٦٠٠) وحدة سكّنيّة، فضلاً عن مدرسة ابتدائيّة واحتياجات التسوّق والخدمات.

وفي ضوء ما تقدّم، يتّضح أنّ مساحة قطاعات المدينة لعام (٢٠٠٩)، سجّلت (٨،١٢٥٧٤ هكتاراً)، يُضاف إليها المناطق الفارغة (٢،٤٤٧٥ هكتاراً)، ومن ثمّ فإنّ مساحة التصميم (١٩٨٥-٢٠٠٠)، سجّلت (١٧٠٥٠ هكتاراً)، بعدد سكّانيّ (١٠٢٧٠٠٠) نسمة، ومجمل الوحدات السكّنيّة (١١٢٤١٥) وحدة سكّنيّة.

في حين نجد أنّ التصميم الجديد لعام (٢٠١٤) سوف يزداد فيه عدد القطاعات السكّنيّة بواقع (٢٠) قطاعاً، بضمنها القواطع السّنة الأساسيّة لمدينة البصرة، كما موضّح في خريطة (٨١)، لاسيّما التوسّع نحو المناطق الشريّة والغربيّة والجنوبيّة، لتصبح مساحة المدينة (٤٧٣٨٠ هكتاراً)، بزيادة مساحيّة عن التصميم (١٩٨٥-٢٠٠٠) (٢٩٨٧٥ هكتاراً).

ومن المؤكّد أنّ المناطق المتوسّع عليها حسب التصميم الأساسي الجديد سوف تضمّ مناطق زراعيّة كما في الأطراف الجنوبيّة ذات الملكيّة الخاصّة في أغلبها، فضلاً عن الفضاءات الفارغة وملكيّات خاصّة وعمامة في الأطراف الشريّة والغربيّة لمحاور توسّع المدينة، ومن ثمّ لا بدّ من انتهاج سياسة طموحة من بدأ التصميم الجديد، تتمثّل بحملة استملاكات واسعة للأراضي المشار إليها، بصفة أنّ عمليّة تحويل الملكيّة الخاصّة إلى الجهات الحكوميّة تتطلّب مدّة طويلة، يتخلّلها عقد المفاوضات والمشاورات، والاتّفاق قانونيّ بين الجانبين على سعر الأرض بحسب السّعر الحالي في السوق، وبعد عمليّة استملاكات الأرض التي تتطلّب وقتاً طويلاً، تبدأ عمليّة إعداد الخرائط القطاعيّة بحسب ما ورد في التصميم، وكلّ

قطاع يحتوي على أحياء ومحلات سكنية، تنظم وفق المعايير المشار إليها آنفاً. وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أن تطبيق استراتيجية التصميم لعام (٢٠١٤)، معناه تغيير الكثير من استعمالات الأرض لصالح استعمالات أخرى، ويشمل ذلك تغيير صنف الاستعمال من زراعي إلى سكني، كما في المناطق الزراعية جنوب المدينة، أو نمط الاستعمال من الاستعمال السكني ذي الكثافة المنخفضة، إلى العمارات السكنية، بحسب ما خطّط له في التصميم الأساسي.

٢. التوقعات المستقبلية للسكان والسكن

من الصعوبة التكهّن بتوقعات دقيقة عن الحجم السكاني لمدينة كبيرة ومهمة مثل مدينة البصرة؛ نظراً إلى سرعة التغيرات الناجمة عن زيادة معدلات النمو، واستمرار الهجرة إليها، لكنّ هذا لا يمنع من تحديد حجم معين، لاسيّما أن شركة (BOCP) استندت إلى توقعات سكانية صادرة من وزارة البلديات والأشغال العامة، ومن ثمّ أعطت تصوّراً مستقبلياً عن النمو السكاني والوحدات السكنية حتى عام (٢٠٣٥)؛ لهذا يتّضح من خلال جدول (٥٦) أنّ عدد السكان المتوقع لعام (٢٠١٠) سجّل (١٢٠٠٠٠٠) نسمة، يُقابلها عدد الوحدات السكنية التي بلغت (١٣٠٠٠)، بينما المتوقع للحجم السكاني في عام (٢٠٣٥)، سيبلغ (٢١٧١٣٠٠) نسمة، وإذا ما أخذنا بالنظر أنّ الطلب المستقبلي للوحدات السكنية سيرتفع، وبحسب المعيار المعتمد، لاسيّما عدد الأفراد في الوحدة السكنية البالغ (٧ أفراد/ وحدة سكنية) بالمقارنة مع الحجم السكاني المتوقع؛ لذا فإنّ الطلب المستقبلي على الوحدات السكنية سيزداد بوتيرة متدرّجة تصاعدياً، وإنّ العدد الكلي للوحدات السكنية المطلوبة وفق المعيار السابق ستبلغ (٨٠٥١٠) وحدة سكنية لعام (٢٠١٥)، يرتفع في عام (٢٠٣٥) إلى (١٩٩٦٩٠) وحدة سكنية،

عندما يبلغ حجم سكّان المدينة من ضمنها محاور التوسّع المقترحة (٢١٧١٣٠٠) نسمة.

أمّا إذا طبّق معيار (٥ أفراد/ الوحدة السكّنية) بالمقارنة مع الحجم السكّاني المتوقّع، فمن المؤكّد أنّ أعداد الوحدات السكّنية سوف يتضاعف لتسجّل (١٥٦٩٢٠) وحدة سكّنية لعام (٢٠١٥)، و(٣٢٣٧٦٠) وحدة سكّنية لعام (٢٠٣٥).

وبما أنّ الهدف الأساسي هو معالجة أزمة العجز السكّني التي جزء من مشكلتها السكّان المتجاوزون، التي سجّلت (١٩٥٠٠) وحدة سكّنية (السكن العشوائي)؛ لذلك يتطلّب سياسة تخطيطيّة قادرة على معالجة النقص في السكن، وهذا يشمل (١٩٥٠٠) وحدة سكّنية للتعويض عن المساكن المؤقّته التي أنشئت بشكل غير قانوني، في حين إذا أخذنا بالنظر الطلب المتزايد على الوحدات السكّنية مستقبلاً لكي تتواءم مع النموّ السكّاني المتزايد، فإنّ العدد الكافي المطلوب من الوحدات السكّنية المتوقّع سوف يتدرّج ارتفاعاً بحسب السنوات؛ إذ ستسجّل الأعوام (٢٠١٥، ٢٠٢٥، ٢٠٣٥) تقديرات (١٥٦٩٢٠، ٢٤٣٨٠٠، ٣٢٣٧٦٠) وحدة سكّنية على التوالي، ومع ذلك يمكن توفير العدد المطلوب من الوحدات السكّنية لتناسب الزيادة السكّانية في ظلّ محاور توسّع المدينة، التي أخذت بالحسبان مجمل التغيّرات المستقبلية المحتملة؛ لأنّ من المفترض أن تتجاوب خريطة تطوير مدينة البصرة مع كلّ من احتياجات إدارة النموّ للسكّان الحالية والمستقبلية، والنقص الحالي في المساكن، وهو هدف أساسي لهذه العملية التخطيطية، وهذا بدوره سيُسهم في تغيّرات صنف استعمالات الأرض أو نمطه (كما سيأتي ذكره لاحقاً). وفي ضوء الطرح السّابق، تتّضح العلاقة الترابطية ما بين الزيادة السكّانية

وزيادة الحاجة للوحدات السكنية وفق المعايير المشار إليها، وهذا الأمر يقودنا إلى تحقيق أكثر معرفة الحاجة الفعلية المنشودة حتى عام (٢٠٣٥)، لذلك يلخص جدول (٥٧) مجموع الوحدات السكنية المتوقعة حتى عام (٢٠٣٥)، التي سجلت (١٦٣١٣٠) وحدة سكنية بعد استبعاد الوحدات السكنية تحت الإنشاء، وكذلك الوحدات السكنية المخططة لها.

جدول (٥٦)

التوقعات المحدثة للسكان والسكن في مدينة البصرة للمدة (٢٠١٠-٢٠٣٥)

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
السكان	١٢٠٠٠٠٠	١٣٣٧٠٠٠	١٤٥٩٢٠٠	١٧٧١٥٠٠	١٩٧٨٩٠٠	٢١٧١٣٠٠
المتوسط على المستوى البعيد من ٧ أفراد / وحدة سكنية						
العدد المستهدف للوحدات السكنية	١٧١٤٣٠	١٩١٠١٠	٢٢٢٧٤٠	٢٥٣٠٧٠	٢٨٢٧٠٠	٣١٠١٩٠
العدد الحالي للوحدات السكنية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة بعد ٢٠١٠	٤١٤٣٠	٦١٠١٠	٩٢٧٤٠	١٢٣٠٧٠	١٥٢٧٠٠	١٨٠١٩٠
مضاف عليها التعويض عن السكن الموقت (التجاوزات)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
العدد الكلي المطلوب من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٥	٦٠٩٣٠	٨٠٥١٠	١١٢٢٤٠	١٤٢٥٧٠	١٧٢٢٠٠	١٩٩٦٩٠
المتوسط على المستوى البعيد من ٥ أفراد / وحدة سكنية						
العدد المستهدف للوحدات السكنية	٢٤٠٠٠٠	٢٦٧٤٢٠	٣١١٨٤٠	٣٥٤٣٠٠	٣٩٥٧٨٠	٤٣٤٠٠٠
العدد الحالي للوحدات السكنية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة بعد ٢٠١٠	١١٠٠٠٠	١٣٧٧٢٠	١٨١٨٤٠	٢٢٤٣٠٠	٢٦٥٧٨٠	٣٠٤٢٦٠
مضاف عليها التعويض عن السكن الموقت (التجاوزات)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
العدد الكلي المطلوب من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٥	١٢٩٥٠٠	١٥٦٩٢٠	٢٠١٣٤٠	٢٤٣٨٠٠	٢٨٥٢٨٠	٣٢٣٧٦٠
الملاحظات						
١. السكان والوحدات السكنية لعام ٢٠١٠ هي على أساس تقديرات وزارة البلديات والإشغال العامة						
٢. الوحدات السكنية المستهدفة تعكس المتوسط الطبيعي على المدى البعيد في المدينة، والذي من المتوقع ان ينخفض من مستوى من ٧ أفراد إلى ٥ أفراد / وحدة سكنية						

المصدر: مسودة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، المناطق السكنية، تقرير المرحلة الثالثة، الفصل الثالث: ص ٥.

جدول (٥٧)

المتطلّبات السكّنية الجديدة حتّى عام (٢٠٣٥)

السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
الوحدات السكنية المطلوبة	١٧١٤٣٠	١٩١٠١٠	٢٢٢٧٤٠	٢٥٣٠٧٠	٢٨٢٧٠٠	٣١٠١٩٠
الوحدات السكنية الحالية	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الزيادة على عام ٢٠١٠	٤١٤٣٠	٦١٠١٠	٩٢٧٤٠	١٢٣٠٧٠	١٥٢٧٠٠	١٨٠١٩٠
زائد استبدال المساكن المؤقتة (التجاوز)	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠
مجموع الوحدات السكنية المطلوبة حتى عام ٢٠٣٥	٦٠٩٣٠	٨٠٥١٠	١١٢٢٤٠	١٤٢٥٧٠	١٧٢٢٠٠	١٩٩٦٩٠
مطروح: الوحدات تحت الإنشاء	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠	١٠٧٩٠
مطروح: الوحدات المخططة لها	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠	٢٥٧٧٠
مجموع المساكن التي تتطلب رصد أراضي اضافي	٢٤٣٧٠	٤٣٩٥٠	٧٥٦٨٠	١٠٦٠١٠	١٣٥٦٤٠	١٦٣١٣٠

ملاحظات:
١. الوحدات السكنية الممتددة هي على أساس متوسط عدد الأفراد في الوحدة السكنية والذي يعتقد بأنه اقرب المتوسط الطبيعي للمدينة على المدى البعيد.
٢. عدد الوحدات السكنية الحالية هو حسب معلومات وزارة البلديات والإشغال العامة.

المصدر: مسوّد التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي

لها، تقرير المرحلة الثالثة، الفصل الثالث، إدارة النمو: ص ١٢.

٣. التوقّعات المستقبلية لإعداد الأسر والمساحة

يتّضح من جدول (٥٨) أنّ الحجم السكّاني للمدينة في تزايد مستمرّ، فقد سجّل بحسب التقديرات (١٢٠٠٠٠٠٠) نسمة عام (٢٠١٠)، سيصل إلى (٢١١٧١٣٠٠) نسمة عام (٢٠٣٥)، لذلك ستزداد معها عدد الأسر بحسب متوسط حجم الأسرة (٧ أفراد/ وحدة سكنية) لعام (٢٠١٠)، إلى (٥ أفراد/ وحدة سكنية) لعام (٢٠٣٥).

ومن ثمّ فقد سجّل عدد الأسر وفق المتوسط المشار إليه (١٥٠٠٠٠٠) أسرة عام (٢٠١٠)، سترتفع إلى (٤٣٤٠٠٠) أسرة عام (٢٠٣٥)، ومن المؤكّد أنّ الزيادة المطّردة لأعداد الأسر لا بدّ من أن تواكبها زيادة في حجم المساحة المخصّصة للوحدات السكنية، وهذا متوافر بحسب بدائل التوسّع المقترحة. سجّل في عام (٢٠١٠) نقص سكاني ملحوظ للوحدات السكنية التي بلغت (٢٠٠٠٠) وحدة سكنية، بفعل انخفاض عدد الأفراد الفعليّ في الوحدة السكّنية الواحدة إلى (٧

أفراد/ وحدة سكنية؛ لذا سوف يتطلب الأمر إنشاء (٣٠٤٠٠٠) وحدة سكنية إضافية لتلبية متطلبات السكن حتى عام (٢٠٣٥)، مع مراعاة عامل انخفاض أعداد أفراد الأسرة إلى (٥ أفراد/ وحدة سكنية)، والخريطة (٨٢)، ما يعني أن المتطلبات الكلية من الأراضي السكنية هي بين (٧٦٠٠ - ١٢٢٠٠ هكتاراً)، تقريباً خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٣٥)، فضلاً عن تخصيص الأراضي للاستعمالات الاجتماعية والمرافق العامة والمناطق المفتوحة والاستعمالات المدنية الأخرى، ومن ثم نجد أن مجمل الأراضي الحضريّة المطلوبة للاستعمالات السكنية، وبقية الاستعمالات الأخرى، يتراوح بين (١٣٥٠٠-١٥٠٠٠ هكتاراً) تقريباً.

جدول (٥٨)

توقعات أعداد الأسر والمساحة الكلية المطلوبة من الأراضي للسكن (هكتار)

السنوات	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
السكان	١٢٠٠٠٠٠	١٣٣٧٠٠٠	١٥٥٩٠٠٠	١٧٧٢٠٠٠	١٩٧٨٩٠٠	٢١١٧١٣٠٠
متوسط عدد افراد / وحدة سكنية	٧	٧	٧	٦,٥	٥,٥	٥
عدد الأسر	١٥٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٤٣٤٠٠٠
أقل : العالى	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
مساكن جديدة	٢٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠
الاحتياجات من الاراضي الإجمالية						
٤٠ / وحدة سكنية لهكتار	٥٠٠	١٣٠٠	٢٣٠٠	٣٦٠٠	٥٧٠٠	٧٦٠٠
٣٠ / وحدة سكنية لهكتار	٧٠٠	١٧٠٠	٣١٠٠	٤٨٠٠	٧٧٠٠	١٠١٠٠
٢٥ / وحدة سكنية لهكتار	٨٠٠	٢١٠٠	٣٧٠٠	٥٧٠٠	٩٢٠٠	١٢٢٠٠
الاحتياجات						
١. باقتراض ان ٩٦,٥% من السكان يعيشون في منازل خاصة وان متوسط حجم الأسرة هو ٨,٨ أفراد على طول مدة التوقع						
٢. على افتراض ان متوسط حجم الأسرة سينخفض خلال المدة التوقع ٨ أفراد تقريبا إلى ٥ افراد بحلول عام ٢٠٣٥ .						

المصدر: مسودة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الخامسة، الفصل الثاني، واقع حال مدينة البصرة، وأساس تحديث تصميمها الأساسي: ص ٢٥.

٤. التوقّعات المستقبلية لاستعمالات الأرض المقترحة وفق محاور التوسّع من الأمور المتعارف عليها أنّ الشركات المتخصصة في إعداد التصاميم الأساسية تأخذ بالنظر دراسة شمولية عن واقع المدينة الحالي والماضي من خلال الإشارة إلى التصاميم الأساسية السابقة، ومن هنا اعتمد التصميم الجديد -أيضاً- على المعايير المحليّة المنبثقة من وزارة التخطيط/ التخطيط العمراني، التي شملت (التعليمية، الصحيّة، البنى التحتية.. إلخ)؛ إذ يتّضح من سياق الجدول (٥٩) حجم المساحة المخصّصة للاستعمال السكني مقارنة مع عدد السكّان، فضلاً عن تخصيص مساحات أخرى بحسب المعايير لتلبية بقية استعمالات الأرض ذات العلاقة، لاسيّما الخدمية (التعليمية، الصحيّة، الترفيهيّة) والتجاريّة، التي تتواجد عادة في المناطق السكّنية.

جدول (٥٩)

معايير البنية الاجتماعية الكلية للأحياء السكّنية

المساحات المفترضة	المعيار	الأحياء
أحياء للمنطقة الواحدة ٣ - ٤	١٦٠٠٠ - ١٢٠٠٠	السكان
٢٠٠٠ - ٢٤٠٠ وحدة سكنية	٧ أشخاص / وحدة سكنية	عدد الوحدات السكنية
٢م٩٨٠٠ - ٨,٤٠٠	٢م٠,٧ للشخص	الاسواق العلوية
٢م ٢٨٠٠٠ - ٢٤٠٠٠	٢م ٢ للشخص	المدارس المتوسطة
مركز تجاري		الخدمات الأخرى

المصدر: مسوّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل الخامس تشكيل المدينة: ص ١٧.
ولغرض معرفة واستيعاب آلية توزيع السكّان والوحدات السكّنية في مدينة البصرة وفق تصميمها المقترح، لا بدّ من معرفة تقسيم المدينة المستقبلي على النحو الآتي:

* المدينة الرئيسية: وتتضمن الأراضي الواقعة بين شط العرب وشط البصرة بما في ذلك المنطقة المركزية من المدينة.

* منطقة مركز المدينة: تتضمن مركز المدينة القديم، والتوسع الجديد في الجنوب (مركز التوسع الجديد).

* منطقة التوسع الشرقي: هي منطقة التوسع العمراني المقبل في منطقة شط العرب لأكثر من (٦٠٪) سكني.

* منطقة التوسع الغربي الواقعة غرب المدينة، وهي أراضٍ مخصصة للأعمال، واستيعاب الأيدي العاملة، ولن تستوعب أحجاماً سكانية لأغراض إقامة السكن فيها.

ومما تقدم، فقد وضع التصميم معياراً خاصاً للكثافات السكانية وفق المساحة التي يشغلها، كما يلاحظ ذلك من جدول (٦٠) وخريطة (٨٣)؛ إذ إن المناطق ذات الكثافة المنخفضة هي النمط الأكثر سيادية بين الأنماط السكنية المختلفة في المدينة؛ لذلك خصصت لها مساحة في المتوسط العام (٣٠) وحدة سكنية للهكتار الواحد، وهكذا تبعاً بالنسبة إلى المساحات المخصصة ذات الكثافات السكنية (المتوسطة، المرتفعة، الفلل السكنية، الاستعمالات المختلطة)، فضلاً عن مقارنتها بحسب متوسط عدد أفراد الأسرة، سواء كان (٥ أو ٧) أفراد، ضمن الوحدة السكنية.

جدول (٦٠)

تقسيم الكثافات السكّنية ومتوسط مساحات قطع الأراضي للأنماط السكّنية المختلفة

متوسط مساحة قطعة الأرض	الكثافة السكّنية	استعمالات الأرض
٢٨٥ م ^٢	٣٠ / وحدة سكنية للهكتار	الكثافة السكّنية المنخفضة
٢٢٠ م ^٢	٤٠ / وحدة سكنية للهكتار	الكثافة السكّنية المتوسطة
١٠٠٠٠-٥٠٠٠ م ^٢	١٠٠ / وحدة سكنية للهكتار	الكثافة السكّنية المرتفعة
١٠٠٠٠-٥٠٠٠ م ^٢	١٠٠ / وحدة سكنية للهكتار	الاستعمالات المختلطة
٢٠٠٠ - ١٥٠٠ م ^٢	٢٠ / وحدة سكنية للهكتار	الظل السكّنية

المصدر: مسوّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل السادس تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة: ص ٤.

أ- التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض حسب محور التوسّع الغربي للمدينة يتّضح من خلال الجدول (٦١)، أنّ هناك فرقاً كبيراً بين متطلّبات الأراضي السكّنية الصافية ومتطلّبات الأراضي السكّنية الإجمالية؛ إذ تُشير متطلّبات الأراضي السكّنية الصافية إلى عدد الوحدات السكّنية بالنسبة إلى مساحة القطع السكّنية، وعلى هذا الأساس تُشير افتراضات الكثافة التي تمّ تطبيقها على التنمية منخفضة ومتوسّطة وعالية الكثافة إلى عدد الوحدات المرتبطة بالقطع السكّنية فقط؛ إذ إنّ الجزء الغربي المعدّب بوصفه محوراً لتوسّع المدينة قد شغل مساحة مقدارها (٢٠٨٩٨ هكتاراً)، قسّمت بحسب المعايير إلى استعمالات الأرض، منها سكّنية (منخفض، متوسط، مرتفع الكثافة)، احتلّ الاستعمال السكّني منخفض الكثافة المساحة الأوسع، حتّى سجّلت (٥٣٦٠ هكتاراً) بنسبة (٢٥،٦٪)، وخصّصت مساحة محدّدة لكلّ استعمال من استعمالات الأرض الحضريّة.

ب- التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض حسب محور التوسع الشرقي للمدينة خصّصت مساحة (١٧٥٣١ هكتاراً) لتوسع المدينة نحو محورها الشرقي، وفي ضوء ذلك، تمّ توزيع استعمالات الأرض بحسب جدول (٦٢)، والمعيار المحدد لكل استعمال؛ إذ احتلّ الاستعمال السكّني الصدارة بالنسبة إلى بقية استعمالات الأرض الأخرى بنسبة (٢٥،١٪).

وهناك تفاصيل عديدة أشار إليها التصميم الأساسي الجديد في العديد من مراحل الدراسة، تصبّ أغلبها في الإشارة إلى سياسات استعمالات الأرض والخدمات العامّة والاستعمالات المدنيّة .. إلخ.

وبصفة عامّة، يُلاحظ أنّ اهتمام التصميم لعام (٢٠١٤) هو تخصيص مساحات كبيرة تشغل للسكن المنخفض بحسب متوسط عدد أفراد الأسرة، سواء كان (٥، ٧) أفراد في الوحدة السكنيّة؛ لأنّ إحدى غايات هذا التصميم هو استيعاب السكّن إلى عام (٢٠٣٥)، يتخلّل استعمالات الأرض السكّنيّة بقية الاستعمالات الأخرى، التي أُشير إليها في سياق الجدولين المشار إليهما.

جدول (٦١)

التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض في (الجزء الغربي) من مدينة البصرة

المساحات الصافية للأراضي الرئيسية (تقريبا)		المساحات الصافية لمنطقة مركز المدينة (تقريبا)		استعمالات الأرض
المساحة / هكتار	النسبة %	المساحة / هكتار	النسبة %	
٥٣٦٠	٢٥,٦	٤٩٦	٢٥,٢	السكن منخفض الكثافة
٥٣٩	٢,٦	٧٢	٣,٧	السكن متوسط الكثافة
٣٤٠	١,٦	٢١	١,٠	السكن مرتفع الكثافة
١٤٤٨	٠,٧	١٨٠	٩,١	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلفة
١٤٢٠	٦,٨	٣٣	١,٧	انفل السكنية
٧٠	٠,٣	٥٠	٢,٥	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلفة
١١٣٢	٥,٤	١٠٢	٥,٢	الخدمات العامة والاستعمالات الخدمية
٣٢٦	١,٦	٧٩	٤,٠	الثقافة ، الراحة والاستجمام ، الاستعمالات ذات الخصوصية
٥٥٨	٢,٧	٥٩	٣,٠	المساجد والخدمات الثقافية
٩٠٢	٣,٨	٤٣	٢,٢	التعليم
٥٠٧	٢,٤	٦١	٣,١	الخدمات الصحية
٢٠٢٩	٩,٧	٢٤٥	١٢,٥	الفضاءات المفتوحة ، المناطق العازلة ، المتنزهات
٩٥٤	٤,٦	٢٧	١,٤	الفضاءات المفتوحة المحيطة
				الصناعة
				الاصمال
١٥٠	٠,٧			المرافق
٢٦٠٣	١٢,٥	٤٤٠	٢٢,٠	المرافق العازلة - غير القابلة للتنمية
٣٧٥٣	١٨,٠	٤٤٠	٢٢,٠	الطرق ، الطرق السريعة العازلة
٢٠٨	١,٠	٥٥	٢,٨	القنوات
٢٠٨٩٨	%١٠٠	١٩٦٩	%١٠٠	المجموع

المصدر: مسوّد التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل السادس، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة: ص ٣. وبصفة عامة، يمثّل الجدول (٦٣) التوزيع الكليّ المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة بشكل إجماليّ (محور التوسّع الغربيّ مع محور التوسّع الشرقيّ)، فعلى سبيل المثال: إنّ السّكن ذا الكثافة المنخفضة احتلّ المساحة الأكبر من بين استعمالات الأرض الحضريّة بمساحة (١٠٢٥٢) بنسبة (٢٢,١٪)، فيما لو قورنت مع الكثافات السكّنية الأخرى؛ ويُعزى ذلك إلى طبيعة المساحة الكبيرة التي يحتاجها، والأسباب المشار إليها آنفاً، وقد شغلت مساحة المدينة الإجماليّة ضمن التصميم الجديد (٤٦٤٣٠ هكتاراً)، متضمّنةً بذلك كلّ استعمالٍ من استعمالات الأرض وفق المساحة المخصّصة في التصميم الأساسيّ.

جدول (٦٢)

التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض ضمن التوسُّع العمرانيِّ الشرقيِّ والمنطقة الغربية للأعمال لمدينة البصرة

المساحات الصافية للأراضي الرئيسية (تقريبا)		المساحات الصافية لمنطقة مركز المدينة (تقريبا)		استعمالات الأرض
النسبة %	المساحة / هكتار	النسبة %	المساحة / هكتار	
-	-	٢٥,١	٤٣٩٥	السكن منخفض الكثافة
-	-	٨,٦	١٥١٢	السكن متوسط الكثافة
-	-	٠,٣	٥٧	السكن مرتفع الكثافة
-	-	٠,٧	١٢٣	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلطة
-	-	٧,٠	١٢٢٢	الظل السكنية
-	-	٠,٧	١٢٥	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلطة
-	-	١,٩	٣٣٠	الخدمات العامة والاستعمالات المدنية
-	-	١,١	١٩٦	الثقافة , الراحة والاستجمام , الاستعمالات ذات الخصوصية
-	-	٢,٩	٥١٦	المساجد والخدمات الثقافية
-	-	٢,٨	٥٠٠	التعليم
-	-	٢,٥	٤٣٧	الخدمات الصحية
٩,٧	١٦٨٣	٩,٠	٢٢١	الفضاءات المفتوحة , المناطق العازلة , المتنزهات
-	-	١,٤	٢٥٢	الفضاءات المفتوحة المحمية
٤٤,٩	٢٧٠٧	٥,١	٨٨٧	الصناعة
١٧,٧	١٠٦٩	-	-	الاعمال
-	-	٣,٩	٦٧٦	المرافق
٣,٣	١٩٨	٢,٣	٤١٠	المرافق العازلة - غير القابلة للتعمية
٢٤,٠	١٤٧٠	٢٣,٠	٣٧٥٣	الطرق , الطرق السريعة العازلة
-	-	١,٣	٢٣٣	القلوات
%١٠٠	٦٠٣١	%١٠٠	١٧٥٣١	الإجمالي

المصدر: مسوِّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل السادس، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة: ص ٣، بيانات غير منشورة.

جدول (٦٣)

التوزيع الكليّ المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة

النسبة %	المساحة (هكتار)	استعمالات الارض
٢٢,١	١٠٢٥٢	السكن منخفض الكثافة
٤,٦	٢١٢٢	السكن متوسط الكثافة
٠,٩	٤١٧	السكن مرتفع الكثافة
١,٠	٤٥١	المناطق السكنية ذات الاستعمالات المختلطة
٥,٨	٢٦٧٥	الظل السكنية
٠,٥	٢٤٥	الاستعمالات التجارية - الاستعمالات المختلطة
٣,٤	١٥٦٣	الخدمات العامة والاستعمالات الخدمية
١,٣	٦٠١	الثقافة , الراحة والاستجمام , الاستعمالات ذات الخصوصية
٢,٤	١١٣٣	المساجد والخدمات الثقافية
٢,٩	١٣٤٥	التعليم
٢,٢	١٠٠٥	الخدمات الصحية
٩,٦	٤٤٣٤	الفضاءات المفتوحة , المناطق العازلة , المتنزهات
٠,٦	٢٨٠	الفضاءات المفتوحة المحيية
٩,٨	٤٥٤٨	الصناعة
٢,٣	١٠٦٩	الاعمال
١,٨	٨٣٢	المرافق
٦,٩	٣٢١٢	المرافق العازلة - غير القابلة للتنمية
٢١,٠	٩٧٤٩	الطرق , الطرق السريعة العازلة
١,١	٤٩٧	القنوات
%١٠٠	٤٦٤٣٠	المجموع

المصدر: مسوِّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل السادس، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة: ص ١، بيانات غير منشورة.

٥. التوقّعات المستقبلية لتنمية للسكّان والإسكان

تلخّصت التوقّعات المستقبلية لمنظور استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها وفق منظور الشركة المختصّة بالجدولين (٦٤، ٦٥)، اللذين يُشيران إلى الكثافات السكّنية في المدينة، والمساحة المخصّصة، وعدد الوحدات المطلوبة حتّى عام (٢٠٣٥)، ويبدو أنّ الكثافة السكّنية المنخفضة تحتاج إلى

مساحات كبيرة فيما لو قورنت مع الكثافات السكنية المتوسطة والعالية، بمعنى آخر هناك علاقة طردية بين زيادة الكثافة السكنية المنخفضة مع المساحة المخصصة، ومن ثمّ تحتضن زيادة سكانية كبيرة، وجدول (٦٤) خير مثال على ذلك، فقد سجّل الحاجة المستقبلية لعام (٢٠٣٥) من الوحدات السكنية المفترضة، التي سجّلت (٥٤٣٤٠٠) وحدة سكنية.

في حين نجد أن جدول (٦٥) يوضح الأهداف العامة لتنمية الوحدات السكنية والسكان، وأشارت إلى المفهوم نفسه؛ إذ كلّما ارتفع عدد الوحدات السكنية ذات الكثافة المنخفضة، رافقها زيادة عدد الوحدات السكنية والسكان على حدّ سواء، ومن ثمّ نجد أن الكثافة المنخفضة في عموم المدينة قد احتلّت (٢٣٠١٠٠) وحدة سكنية، ما نسبته (٥٣٪) من مساحة المدينة، في حين احتلّت منطقة التوسّع الشرقيّ بعدد وحداتها المتوقعة (١٦٥٤٠٠) وحدة سكنية، بنسبة (٣٨٪)، يقابل ذلك عدد السكان المتوقع لعام (٢٠٣٥) (٢٢٤٥٤٠٠) نسمة.

تتسم الصفة الغالبة في المناطق ذات الكثافة السكنية المنخفضة بكثافة سكانية أقلّ بكثير فيما لو قورنت مع المناطق ذات الكثافة السكنية الأعلى، فضلاً عن نمط وحداتها السكنية المنفصلة، أو شبه المنفصلة بعضها عن بعض، في حين نجد أنّ المناطق ذات الكثافة المتوسطة احتلّت ما نسبته (١٧،٦٪) من إجمالي التنمية السكنية المقترحة، وهذا النمط السكني في العادة من المنازل التي يقيم في كلّ منها أسرة واحدة، وإيها -كذلك- تمتاز بعدد سكانيّ أقلّ إذا ما قورنت مع الكثافة السكانية المرتفعة. وعند الإشارة إلى المناطق ذات الكثافة المرتفعة التي سجّلت (٧،٧٪)، والاستعمال السكني المختلط، الذي احتلّ ما نسبته (٨،٣٪) من إجمالي التنمية السكنية في المدينة، نجد أنّ شاغلي هذه المناطق (الكثافة العالية والاستعمال

المختلط) يفترض أن يكون (٣،٥) أشخاص في المتوسط العام، وهذا الأمر جعلها مناطق سكنية عالية الكثافة، قدّرت بـ (١٠٠) وحدة سكنية للهكتار الواحد؛ ويُعزى ذلك إلى أن لكل عائلة تسكن ضمن شقّة سكنية واحدة، والحيز المساحي نفسه، يشغله عدد أكبر من الشّكّان، وهذا مبرّر ارتفاع كثافتها السكّنية.

أمّا بخصوص (الفلل) السكّنية المقترحة، فإنّها تحتلّ (٩،٨٪) من إجمالي التنمية السكّنية، وهي منازل يُقيم كلُّ أسرة فيها ضمن مسكن منفرد؛ لذلك قدّرت بـ (٢٠) وحدة سكنية للهكتار، وهنا نلاحظ تشابهاً واضحاً مع الكثافة المنخفضة من حيث المساحة المخصّصة، وعدد أقلّ من الوحدات السكّنية، وهذا يدلُّ على الكثافة السكّنية المنخفضة.

أمّا بخصوص الاستعمالات المختلطة، فتشمل الاستعمالات التجاريّة والمختلطة، وتوزّع بحسب الكثافات السكّانية، التي تشمل -أيضاً- (مكاتب، متاجر، خدمات تجاريّة متنوّعة، استعمالات سياحيّة .. إلخ)، وغالباً ما تستخدم بوصفها مراكز اقتصاديّة بما تخلق من مواقع نابضة بالحياة، ومفعمة بالنشاط، لكن بالمقابل تحتلّ نسبة (٨،٣٪) من إجمالي التنمية المستقبلية، وهي متفاوتة في النسبة، فهي تزيد في الأماكن التي تتركّز فيها الفعاليّات التجاريّة والكثافات الأعلى، كما في المنطقة التجاريّة المركزيّة، فضلاً عن مناطق التوسّع العمرانيّ الشرقيّ المقبلة (على الضّفّة الشرقيّة لشطّ العرب).

جدول (٦٤)

الأرقام المستهدفة لمجمل التنمية والسّعات السّكنية وتوزيعها لعام (٢٠٣٥)

النسبة الكلية للوحدات السكنية	منطقة التوسع الشرقية		منطقة مركز المدينة الخاصة هكتار		المدينة الحالية هكتار		استعمال الارض
	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	عدد الوحدات السكنية	المساحة الصافية للارض	
٥٦,٦	١٣١٩٠٠	٤٤٠٠	١٤٩٠٠	٥٠٠	١٠٦٨٠٠	٥٤٠٠	الكثافة السكنية المنخفضة
١٧,٦	٦٨٠٠٠	١٥٠٠	٣٢٠٠	٧٠	٢٤٢٠٠	٥٠٠	الكثافة السكنية المتوسطة
٧,٧	٥٧٠٠	١٠٠	٢١٠٠	٢٠	٣٤٠٠٠	٣٠٠	الكثافة السكنية العالية
٨,٣	١٢٣٠٠	١٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠	١٢٢٠٠	١٠٠	الاستعمالات المختلطة
٩,٨	٢٤٤٠٠	١٢٠٠	٧٠٠	٣٠	٢٨٤٠٠	١٤٠٠	الظل السكنية
%١١	٢٤٢٣٠٠	٧٣٠٠	٣٨٩٠٠	٨٠٠	٢٦٢٢٠٠	٧٧٠٠	المجموع الكلي الوسطي
العدد الكلي المفترض للوحدات السكنية							
					٢٦٢٢٠٠	المناطق الرئيسية من المدينة	
					٣٨٩٠٠	مركز المدينة	
					٢٤٢٣٠٠	منطقة التوسع العمراني الشرقي	
					—	منطقة الغربية للعمل والاعمال	
					٥٤٣٤٠٠	المجموع	

المصدر: مسودة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة السادسة، الفصل السادس، تصميم استعمالات الأرض لمدينة البصرة: ص ٤.

جدول (٦٥)

الأهداف العامة للتنمية والسكّان، والاستيعابية السكّنية لعام (٢٠٣٥)

أستعمالات الأرض		المدينة الأشمل		منطقة مركز المدينة الخاصة		منطقة التوسع الشرقية	
الوحدات	السكان	الوحدات	السكان	الوحدات	السكان	الوحدات	السكان
سكن منخفض الكثافة	١٣٥١٠٠	٦٧٥٥٠٠	٢٢٤٠٠	١٧١٠٠٠	١٠٢٢٠٠	٥١١٠٠٠	
سكن متوسط الكثافة	٢٨٨٠٠	٢٠١٦٠٠	٣٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥١٢٠٠	
سكن عالي الكثافة	١٠٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	—	—	
استعمالات مختلطة	١٥٠٠٠	٥٢٥٠٠	١٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٠١٠٠	
فيلات سكنية	٥٠٢٠٠	٢٥١٠٠٠	٦٠٠	٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٩٠٠٠٠	
المجموع	٢٣٠١٠٠	١١٨٤١٠٠	٣٨٠٠٠	٢٤٩٠٠٠	١٦٥٤٠٠	٨١٢٣٠٠	
تقديرات العدد الكلي للوحدات	٢٣٠١٠٠	التوزيع الشامل للوحدات %	٥٣ %	تقديرات العدد الكلي للسكان	١١٨٤١٠٠		
المدينة الأشمل	٢٣٠١٠٠		٩ %	٢٤٩٠٠٠			
منطقة مركز المدينة الخاصة	٣٨٠٠٠		٣٨ %	٨١٢٣٠٠			
منطقة التوسع الشرقية	١٦٥٤٠٠		—	—			
منطقة الوظائف الغربية	—		١٠٠ %	٢٢٤٥٤٠٠			
المجموع	٤٣٣٥٠٠						

المصدر: مسوِّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها،

تقرير المرحلة الخامسة، الفصل السابع، المناطق السكّنية: ص ٣.

٦. التغيُّرات في صنف الاستعمالات السكّنية ونمطها حسب منظور التصميم

الأساسي لعام (٢٠١٤).

يُعدُّ تصميم عام (٢٠١٤) لمدينة البصرة تحت عنوان (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها) خطوةً رصينةً نحو النهج الصحيح؛ وذلك لتصوّر كيفية نموّ المدينة العمرانيّ-الصنّاعيّ-التجاريّ-الخدمات، حتّى عام (٢٠٣٥)، فيما لو طبّقت جميع المقترحات المشار إليها في مسوِّدة التصميم، لكنّ هذا الأمر متوقّف على الدعم الماليّ والسياسيّ من خلال تطبيق القوانين، أو استملاكات الأرض، ورفع المتجاوزين، أو على الأقلّ تعويضهم من جهة، وكذلك الالتزام والمثابرة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في تطبيق بنود التصميم من جهة أخرى.

ويلاحظ من خلال هذا التصميم أن هناك جملة من التغيرات، سواء كانت في صنف استعمالات الأرض أو نمطها، وعلى وجه الخصوص الاستعمال السكني، التي سترافق تنفيذ بنود التصميم طول المدة المقرّر تنفيذه فيها، ومن ثمّ لا بدّ من الإشارة إلى تلك التغيرات والوقوف على تفاصيلها؛ ليتسنى لنا تحقيق الغاية من تحليل التصميم الأساسي الجديد، لهذا نتناول في هذا المجال رصد لحالة التغيرات الحاصلة في الاستعمالات السكنية للمدّة (٢٠١٤ - ٢٠٣٥)، وكالاتي:

أ- التغيرات في صنف الاستعمال السكني

تشتمل التغيرات في صنف الاستعمال السكني على متغيّرين، يتمثّل الأوّل بالتغيّر في صنف الاستعمال الموجب، ويتمثّل المتغيّر الثاني بالتغيّر في صنف الاستعمال السالب، وكما يتّضح من خلال النقاط الآتية:

* التغيّر في صنف الاستعمال السكني الموجب

إنّ هذا النوع من التغيّر في صنف الاستعمال يتمثّل بما يستقطعه الاستعمال السكني من مساحات استعمالات الأرض الحضريّة الأخرى (التجاريّة، الصناعيّة، الخدميّة)؛ بما يتلاءم مع واقع التصميم الأساسي الذي من المفترض أن تتحوّل العديد من استعمالات الأرض الأخرى إلى الاستعمال السكني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٦٦) وخريطة (٨٤)؛ إذ يُشيران إلى وجود العديد من مناطق التوسّع المستقبلية (محاور التوسّع) التي ستخضع إلى عملية تغيّر صنف استعمالها، فعلى سبيل المثال: إنّ توسّع مركز المدينة القديم باتجاه الأراضي الجنوبيّة التي هي بالأساس أراضٍ زراعيّة تعود لأحياء (الربيع، المنتزه، الفيحاء) سيضمُّ مناطق عديدة، منها لغرض توسيع مركز المدينة على حساب تلك الأراضي، ومن ثمّ سيتغيّر صنف استعمالها من أراضٍ زراعيّة إلى استعمالات سكنية في أغلبها،

كما اقترحها التصميم بـ(فلل سكنية) بمساحة (١٧٧٨،٢ هكتاراً)، وبنسبة (١١،٨٪)، وكذلك الحال تمّ اقتراح مناطق خصّصت لـ (فلل سكنية) على طول ضفّة شطّ العرب الشرقية، وهي في الأساس مناطق زراعية وبساتين نخيل، سيتمّ تغيير صنفها إلى استعمال سكني؛ لذا خصّصت لها مساحة (١٥٦٤،٩ هكتاراً) بنسبة (١٠،٤٪).

تجدر الإشارة إلى أنّ محور التوسّع الشرقيّ المشار إليه قد خصّصت له مساحة كبيرة جداً ضمن التصميم الأساسيّ الجديد لغرض استغلالها بوصفها مناطق سكنية، سواء كانت (منخفضة، متوسطة، عالية) الكثافة، واقتضى ذلك تخصيص مساحي (٧٥٠٣،١ هكتاراً) بنسبة (٤٩،٨٪)؛ ويُعزى سبب تركيز السّكن ضمن هذا المحور إلى العديد من المزايا جعلته يحتلّ الأولوية من بين المحاور الأخرى؛ إذ إنّ هذه المناطق هي فضاءات مفتوحة تأثّر بعضها بالعمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية في عقد الثمانينيات هذا من جهة، وغالبية هذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة، ومن ثمّ يجب دفع مبالغ كبيرة لاستملاكها، لاسيّما المناطق بعد الشارع الدوليّ من قضاء شطّ العرب، لذلك تُعدّ من أفضل المناطق للتوسّع المستقبليّ لمدينة البصرة الكبرى من جهة ثانية، ولعدم وجود محدّدات، سواء كانت نفطية أو غيرها ثالثاً؛ لذلك سيقتطع جزء كبير منها بحسب التصميم ليحوّل إلى استعمال سكني، كما تمّت الإشارة إليه، وهذا الأمر يُسهم في تغيير صنف الاستعمال الموجب على اعتبار التقليل من الاستعمالات الأخرى، وإضافته إلى الاستعمال السكني.

يبقى الاستعمال السكنيّ متفوقاً على بقية الاستعمالات الأخرى، وإنّ السّكن يشكلّ قاعدة مهمّة في هرم الحاجات، ومن هذا المنظور تحتكم مدينة البصرة في

مناطق متفرقة منها على فضاءات فارغة، تُركت بحسب التصاميم السابقة للتوسّع المستقبلي؛ لذلك نجد أنّ تصميم عام (٢٠١٤)، قد خصّص هذه المناطق لاسيّما الواقعة في غرب المدينة للاستعمال السكني (منخفض، متوسّط) الكثافة السكنية، وهذا ما يفسّر سعة المساحة المخصّصة (٣٣٩٦،٣ هكتاراً)، وبنسبة (٦،٢٢٪)؛ لكونها أراضي فارغة سيُغيّر صنفها إلى الاستعمال السكني، وفي الحقيقة إنّ أغلب هذه الأراضي المفروزة للسكن والبعض الآخر تمّ توزيعه على شرائح مختلفة: (الشرطة، الشهداء، المهجّرين... إلخ).

وشمل التصميم بعض المقترحات، ومنها تغيّر صنف بعض الاستعمالات لاسيّما بعض المواقع إلى الاستعمال السكني، مثال ذلك: إعادة تنمية مصفى المفتية، وتغيّر صنف استعماله الذي لم يعد يواكب ظاهرة الحداثة التي تمرّ بها مدينة البصرة، للاستعمال السكني، سواء كان منخفض الكثافة أو متوسّط الكثافة، وكذلك الحال تغيّر صنف استعمال (مطار البصرة القديم) التابع إلى وزارة النقل بالنظر إلى إلغائه عقد السبعينيات، فيقترح المخطّط الجديد ضرورة تغيّر صنفه، فضلاً عن تغيّر صنف مخازن الحبوب التابع للسّايلو، ومن ثمّ فإنّ معظم المساحة التي يمتلكها خطّطت من أجل الاستعمال السكني الأفقي، وأشار التصميم -أيضاً- إلى ضرورة اتباع سياسة التكتيف العمراني ضمن المناطق الحضريّة الحاليّة، التي قد تصل إلى (٢٠٪) من مساحة مدينة البصرة الحاليّة، وهذه السّياسة تهدف إلى عمليّة تنمية، أو إعادة تطوير المناطق الحضريّة الموجودة، التي لديها القدرة على استيعاب النموّ السكّانيّ المكثّف، مثل إعادة تطوير بعض المواقع الصّناعيّة الكبيرة، أو القيام بملء بعض الفراغات العمرانيّة.

جدول (٦٦)

التغيّرات المساحيّة المضافة لاستعمالات الأرض السكّنية (٢٠١٥-٢٠٣٥)

نوع استعمال المقترح	مناطق التوسع المقترحة (مجاور التوسع)	نوع الاستعمال قبل التغير	المساحة (هكتار)	النسبة %
الكثافة السكّنية المنخفضة والمتوسطة	منطقة التوسع الشرقية (قضاء شط العرب)	اراضي فارغة وبساتين زراعية	٧٥٠٣,١	٤٩,٨
الظل السكّنية (كثافة منخفضة جدا)	منطقة التوسع الشرقية جنوب و شمال ضفاف شط العرب	اراضي زراعية	١٥٦٤,٩	١٠,٤
الظل السكّنية (كثافة منخفضة جدا)	جنوب المدينة (شمال قضاء البي الخصيب)	اراضي زراعية	١٧٧٨,٢	١١,٨
الكثافة السكّنية المرتفعة (السكن العمودي)	مناطق متفرقة في شرق المدينة وغربها وفي وسط المدينة وعلى ضفاف شط العرب	اراضي فارغة أراضي زراعية مبناء المعقل	٨١٤,٢	٥,٤
الكثافة السكّنية المنخفضة والمتوسطة	غرب وجنوب المدينة على امتداد شط البصرة ومناطق متفرقة من المدينة (إعادة التنمية)	اراضي فارغة غرب المدينة مناطق إعادة التنمية (صناعية ، نقل ، تجارية) التكثيف العمراني	٣٣٩٦,٢	٢٢,٦
المجموع			١٥٠٥٦,٦	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 10.2 في استخراج المساحات. لذلك فهي استراتيجية طويلة المدى تتلخّص بالاستغلال الأمثل للأرض، وذلك من خلال توطين كثافات سكانية أعلى ضمن حيز مساحي محدود، ما يقلّص الحاجة لتعيين أرض حضرية جديدة لغرض استيعاب النمو المستقبلي^(١)، وبصورة عامّة يشجّع التصميم الأساسي مبادئ التكثيف العمراني في مواقع استراتيجية، لاسيّما في مركز المدينة القديم، لكن أوّلاً يجب إعادة النظر بالمساحات الفارغة أو المشغولة بالسكن العشوائي، التي قدّرت بـ (١٩٥٠٠) وحدة سكنية، بعد اتّباع سياسة واضحة في رفع التجاوزات أو تعويضهم.

فعلى سبيل المثال: إعادة تنمية بعض المواقع العسكرية كما في تحويل القيادة البحرية

(١) مسوّدة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير البصرة، وتحديث التصميم الأساسي لها، تقرير المرحلة الثالثة، الفصل الثالث، إدارة النمو، بيانات غير منشورة: ص ١١.

العسكرية إلى استعمال سكني (السكن العمودي) بمساحة (٢، ٨١٤ هكتاراً)، ونسبة (٤، ٥٪) هي أحد أهداف سياسة التكثيف العمراني، ومن الملاحظ أن اختيار مواقع السكن العمودي لا يقتصر على مدينة البصرة، بل شغل ذلك محاور التوسع الجديدة، وعلى وجه الخصوص في محور الجانب الشرقي (قضاء شط العرب)، على حساب الأراضي الزراعية.

وفي ضوء ما تقدم، أتضح لنا وفق التغيرات في صنف الاستعمال الموجب كما هو مقترح ضمن التصميم الجديد، أن مدينة البصرة مقبلة على مجموعة من التغيرات، البعض منها إعادة تطوير أو تغيير استعمال، كما في (مصفاى المفتية، مخازن الحبوب التابع للسايلو، القاعدة البحرية، مطار البصرة القديم)، والبعض الآخر تغيرات جذرية تشمل تحويلاً من استعمال إلى استعمال آخر يصب في صالح الاستعمال السكني، كما في الأراضي الزراعية في جنوب المدينة وشرقها، والأراضي الفارغة في شرق المدينة وغربها.

التغيرات المستقبلية في صنف الاستعمال السكني بالسالب

يتمثل هذا النوع من التغير في صنف الاستعمال بما تستقطعه الاستعمالات الأخرى من الاستعمال السكني؛ إذ بحسب منظور التصميم الجديد، اقتصر هذا النوع من التغير في مركز المدينة، فقد وضعت مقترحات تقتضي ضرورة تحويل العديد من الوحدات السكنية إلى عمارات سكنية، أو مراكز تجارية، أو خدمات، ومن ثم نجد أن بعض الوحدات السكنية سيغير من استعمالها، فالبعض قد خصص استعماله كمرائب للمركبات، والبعض الآخر من الوحدات السكنية -بعد عملية الاستملاك والهدم- خصص للخدمات (مدارس، مناطق تجارية، ترفيهية.. إلخ).

ب- التغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ

يُشار إلى التغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ إلى تجزئة الوحدة السكّنية إلى عدّة وحدات سكنية أخرى، أو إعادة طراز عمارتها بما يتناسب مع العمارة المتجدّدة، ويشمل ذلك -مثلاً- تحويل المساكن واطئة النوعيّة، كما في مركز المدينة القديم، إلى وحدات سكنية أحدث، أو يشمل التغيّر في نمط البناء العموديّ بدلاً من الوحدة السكّنية الأفقيّة، ومن ثمّ نجد أنّ التغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ تمّ احتواؤه ضمن الفصل الثالث من الدّراسة وبشكل مفصّل.

لكنّ هذا لا يعني عدم وجود بعض هذه التغيّرات خلال التصميم الجديد، فيمكن أن نستنتج بعض هذه التغيّرات المقترحة لاسيّما في مركز المدينة؛ إذ من الممكن في ظلّ الزيادة السكّانية المتسارعة الناجمة عن عامليّ الولادات والهجرة أن تتغيّر العديد من الوحدات السكّنية بعد هدمها وإعادة بنائها بشكلٍ عموديّ، وهذا مقترح أشار إليه مخطّطو المدينة، بضرورة بناء العمارات السكّنية المرتفعة، حيث تخصّص الطوابق الأولى (١-٣) لاستخدامها بصفة مكاتب المحامين، أو عيادات للأطباء، أو استعمالات مختلطة؛ في حين تشغل الطوابق العليا شققاً سكنية، وهذا النوع يشمل تغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ.

ومّا لاشكّ فيه أنّ أغلب الوحدات السكّنية، وعلى وجه الخصوص المناطق السكّنية القديمة ذات المساحة الصغيرة (١٠٠-١٦٠م^٢) كما في (حيّ الحسين، المهلب، الشّعلة، الجمهوريّة) قد أصابها التغيّر في نمط البناء بعد عام (٢٠٠٣)، نظراً إلى حالة التحسّن في المستوى الاقتصاديّ على أثر الانفتاح وزيادة العمل، مقارنة مع زيادة الدخل القوميّ الناجم من عوائد تصدير النفط، وانعكست هذه الحالة على رغبة الكثير من العوائل بالسكّن المنفصل، للحصول على الخصوصيّة

في السكن، لكن، ومع ارتفاع أسعار الوحدات السكنية، اضطرّ العديد من تلك العوائل إلى تغيير نمط الوحدة السكنية، وبناء مشتمل أو بناء طابق ثانٍ، والبعض الآخر من العوائل قام بتحويل جزء من مسكنه إلى مؤسّسات تجارية بغية النفع المادّي، وهذا النوع بشكل عامّ منتشر في مدينة البصرة، لكن بنسب متفاوتة بين الأحياء السكنية^(١).

٧. إيجابيات وسلبيات ومعوّقات تصميم استراتيجية تطوير مدينة البصرة
إن إعداد التصاميم الأساسية يمرُّ بمراحل عديدة وصولاً إلى صيغتها النهائية، وقد أُشير في بداية كلّ تصميم إلى أهميّة الدّراسة الميدانيّة، لاسيّما مسوحات استعمالات الأرض قبل وضع تصميم أساسي لها، ومن ثمّ دراسة أبعادها التاريخيّة وأهمّيّتها.. إلخ.

لكنّ كلّ تصميم أساسي يشوبه بعض السلبيات، والكثير من الإيجابيات، وتقف بين تطبيق مقترحات التصميم العديد من المعوّقات، التي تحوّل أمام تطبيق هذا التصميم وفق المراحل الزمنية التي خصّصت له، ومن ثمّ، ومن خلال الدّراسة المستفيضة التي أجراها الباحث عن واقع التصميم الأساسي (استراتيجية تطوير مدينة البصرة)، واللّقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسّسات الحكوميّة، لاسيّما (مديرية التخطيط العمراني، مديرية بلدية البصرة، مديرية بلدية قضاء شطّ العرب)، توصلت إلى مجموعة من الملاحظات، وكالاتي:

(١) للمزيد من المعلومات التي تخصّ هذا الجانب يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع ضمن فقرة التغيّرات في نمط الاستعمالات السكنية.

أ- إيجابيات التصميم لعام (٢٠١٤)

١- يُعدُّ هذا التصميم أحد أوّل التصاميم الأساسية، فقد تعاطى مع جميع مرافق المدينة وإقليمها، سواء كانت (سكّنية، اقتصادية، تجارية، موانئ، طرق النقل .. إلخ)؛ لذلك فهو دستور متكامل ينبغي الاعتماد على مقترحاته بغية تطوير مدينة البصرة الكبرى.

٢- انفرد هذا التصميم عن غيره من التصاميم السابقة بكونه اعتمد بشكل أساسي على برمجيات نظم المعلومات الجغرافية بوصفها أساساً للدراسة، ومن ثمّ خرجت الدراسة بمراحلها السّنة بتحديد أهمّ المشكلات التي تعاني منها المدينة وإقليمها، ووضع الحلول الناجعة لها.

٣- أشار التصميم إلى التعرّض إلى (خمسة) بدائل لتوسّع المدينة، وهي: (الهارثة شمالاً، قضاء شطّ العرب شرقاً، أبو الخصيب جنوباً، الزبير غرباً، وشمال غرب المدينة قرب مطار البصرة الدولي)، وبعد التحقّق وتطبيق المعايير اقترح (ثلاثة) محاور للتوسّع لتشمل الجهة الشرقية (قضاء شطّ العرب) لتحقيق المدينة المتوازنة؛ ولهذا السبب احتلّ الاستعمال السكّني فيها (٥٠٪) من مجموع المساحات المخصّصة للاستعمال السكّني وفق منظور التصميم، وكذلك تمّ اختيار جنوب المدينة لاسيّما أحياء (الربيع، المنتزه، الفيحاء) لانضمامها إلى مركز المدينة القديم، والمحور الثالث غرب المدينة مجاور قضاء الزبير، وخصّصت للاستعمال الصّناعي والخدمات الأخرى.

٤- خصّص للمدينة ومناطق توسّعها العمرانيّ نظام دقيق للنقل، فضلاً عن تطوّر وسائل النقل، فقد اختير لمركز المدينة (القديم والجديد) مترو الأنفاق، وإنشاء الشوارع الحلقية خارج مركز المدينة القديم؛ بغية تخليص هذا المركز من

ظاهرة الازدحام اليومية، فضلاً عن اختيار وسائل النقل العامة لغرض تقليل أعداد المركبات التي تسير في مركزها، أما بقية مناطق التوسع، فقد خطّطت الشوارع بشكل دقيق يتناسب مع قطاعات وأحياء المدينة.

٥- اتباع استراتيجية إعادة التنمية، أو تطبيق مبدأ التكثيف العمراني في بعض أجزاء المدينة، هذه الأمور من شأنها أن تُعيد ترتيب استعمالات الأرض، مثلاً: يتمّ نقل الصناعات المحاذية لشط العرب خارج المدينة، وتؤسّس مناطق ترفيهية أو سكنية محلّها؛ لكونها لم تعد تناسب التطور الحالي والمستقبلي للمدينة.

٦- كشف التصميم أن غالبية التوسع العمراني سوف يتركز في محور قضاء شط العرب؛ لذلك اختيرت مساحة معينة بواقع (٣، ٣٥٤ هكتاراً) لغرض إنشاء جامعة متكاملة تلبي كل الاحتياجات المستقبلية وزيادة السكانية المتوقعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هذا التوجّه عالمي كما في مدن الجامعات.

٧- من المقترح وفق التصميم إعادة إحياء الجداول النهرية في المدينة، ويشمل ذلك إنشاء حدائق ومنتزهات على جانبي تلك الأنهار، بعد تخليصها من ظاهرة التلوّث التي استفحلت مؤخراً، والغاية الأساسية جعلها رثة يتنفس من خلالها سكّان المدينة وإقليمها.

٨- احتلّت بعض فصول التقرير الإشارة إلى القوانين سارية المفعول، على الرغم من كون بعضها يتعارض مع منظور الجهات المعنية (بلدية البصرة، ومديرية التخطيط العمراني)؛ ويُعزى سبب ذلك إلى أنّ هذه القرارات قد سُنت بشكل آني وطارئ (عامل سياسي)؛ بغية تسهيل بعض الإجراءات، لاسيّما وقت الحرب العراقية الإيرانية، لذلك أكّد التصميم إجراء تعديلات على بعضها، أو إلغائها، وسنّ قوانين أخرى مدروسة؛ بغية تطبيق ما ورد من أفكار ومقترحات ضمن التصميم الجديد.

٩- قسّمت الوحدات السكّنيّة في المدينة وَفَق تقسيم القطاعات، وأشارت بحسب المعايير التي تعتمدُها وزارة التخطيط، ومن ثَمَّ وضع التصميم بعض المناطق ذات كثافة سكّنيّة منخفضة، وأخرى متوسّطة، وبعض المناطق خُصّصت للسكن المرتفع، أو العموديّ، وأخرى مناطق (فلل) سكّنيّة، وهذا المنظور انفرد به هذا التصميم عن التصاميم الأخرى التي أُعدّت سابقاً للمدينة.

١٠- أشار التصميم إلى أثر الهجرة في زيادة سكّان المدينة، وخصّصت بعض الدّراسات المسحّيّة بالإشارة إلى: حجم السكّان، والعمالة، والبطالة، والتركيّب العمريّ، والبنى التحتيّة، ووضعت توقّعات مستقبلية عن كلّ جانب إلى عام (٢٠٣٥) وَفَق المعايير المعتمدة في العراق.

ب- سلبيّات التصميم لعام (٢٠١٤)

١- على الرُّغم من اعتماد التصميم الجديد على التقسيم القطاعيّ المعتمد في المدينة بوصفه أحد جوانب وضع المقترحات النهائيّة، إلّا أنّه أغفل في إعداد خرائط قطاعيّة لكلّ القطاعات المقترحة، والبالغة (١٤) قطاعاً، من أصل (٢٠) قطاعاً، بصفة أنّ المدينة الحاليّة تتكوّن من (٦) قطاعات رئيسة، ومن ثَمَّ وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه شركة (ليلون ديفز) عندما أُعدّت تصميماً للمدينة عام (١٩٧٥)، وتمّ تصحيح هذا الخطأ في تصميم عام (١٩٨٥) من مهندسي مديريّة التخطيط العمرانيّ؛ لذا اكتفى التصميم بالإشارة إلى كلّ قطاع بحرف إنكليزيّ يرمز له، وإعطاء معيار لكلّ استعمال من دون الإشارة إلى معلومات تفصيليّة عن ذلك.

٢- تمّ توقيع استعمالات الأرض السكّنيّة لاسيّاً (الفلل) السكّنيّة بحسب التصميم ضمن مناطق زراعيّة وبساتين النخيل، كما في مناطق شمال مدينة أبي

الخصيب والضفة الشرقية لشط العرب، وأعطيت لها مساحات كبيرة أشرنا إليها سابقاً، وهنا توجد مشكلة في كيفية استملاكات هذه الأراضي، علماً أن أغلبها أراضٍ ذات ملكية خاصة تعجز الحكومة من استملاكها حتى ولو بعد عشرات السنوات؛ نظراً إلى ارتفاع أسعارها بشكل خيالي، ومن ثمّ ليس من الممكن تطبيق هذا المنظور مستقبلاً. وينسحب الكلام نفسه على الأراضي الواقعة إلى الغرب من الشارع الدولي في قضاء شط العرب، فإنّ أغلب تلك الأراضي تعود لأملاك خاصة، وقد خصّصت وفق التصميم كمناطق سكنية ذات كثافة منخفضة ومتوسطة.

٣- لم يهتمّ التصميم الجديد بظاهرة السكن العشوائيّ التي استفحلت في المدينة بعد تغيير النظام عام (٢٠٠٣)، بعدما توالى تيارات الهجرة من المحافظات الجنوبية (ذي قار، ميسان) لغرض العمل والسكن فيها، ومن ثمّ استولى السكّان المهاجرون على أراضٍ شاسعة من المدينة (أشرت إليها سابقاً خلال الفصل الثالث بشكل تفصيلي)، بل اكتفى المخطّطون بإعطاء حجم لتلك الظاهرة، التي سجّلت (١٩٥٠٠) وحدة سكنية عشوائية، معتمدين على بيانات صادرة من وزارة التخطيط من دون تحديد موقعها وكثافتها من الأحياء السكنية، وبالنتيجة وضع التصميم العديد من استعمالات الأرض في مكان السكن العشوائيّ.

٤- أشار التصميم إلى وجود أماكن فارغة ضمن مدينة البصرة الحالية، لكن بعد التتبّع من الباحث، وجد أنّ المناطق المشار إليها في أغلبها عبارة عن وحدات سكنية عشوائية (سكن عشوائيّ)، وبعضها أراضٍ زراعية، ومن ثمّ لم يعطِ التصميم الجدوى من تحديدها، بصفة أنّه لم يُخصّص لها أيّ استعمال ضمن خريطة التصميم الأساسي.

٥- إنّ عملية ربط مدينة البصرة مع محاور التوسّع (الشرقية التي هي جزء من

مناطق قضاء شطّ العرب، والغربيّة التي هي جزء من قضاء الزبير)، تحتاج إلى دراسة مستفيضة، ووقفة جادّة من الجهات المعنية؛ إذ إنّ الحدود الإداريّة تحتاج إلى عمليّة تغيير، وهذا يتعلّق بموقف جهات عليا في البلد؛ لغرض إصدار قوانين بغية انضمامها إلى مدينة البصرة الكبرى، وهذا الأمر غير معمول فيه لحدّ الآن.

٦- أشار التصميم في المرحلة السّادسة إلى ضرورة التعدّي على الأراضي الزراعيّة؛ لكون التوسّع يتمدّد نحوها، كما في (جنوب المدينة لغرض توسيع مركز المدينة القديم، أو باتجاه الشرق)، التي هي في الأساس أراضي زراعيّة، وبالمقابل أشار في بعض مقترحاته إلى عدم التجاوز على الأراضي الزراعيّة وإمكانيّة استثمارها، وهذا في حدّ ذاته يعكس حالة الإرباك في وضع القرارات من منظور الجهات التخطيطيّة للتصميم الأساسي.

٧- جميع المسوحات الميدانيّة التي قامت بها الشركة التشيكيّة مثل: (عمر المسكن، الحالة التعليميّة، مقدار الدخل... إلخ)، لم تحدّد على أساس الأحياء السكّنيّة، بل شملت مناطق محدّدة، أو جملة من الأحياء مجتمعة، ومن ثمّ لا يمكن الركون إلى تلك المعلومات؛ لكونها متداخلة بعضها مع بعض بحسب ما توضّحه خريطة (٨٥).

٨- تمّ اختيار مقياس رسم صغير للتصميم الجديد (١/٤٠٠٠٠)، وهذا الأمر أوجد صعوبة على الجهات المعنية بتنفيذ بنود التصميم، وهذا ما تمّت ملاحظته من المقابلات الشخصية في مديريّة التخطيط العمرانيّ وبلديّة البصرة، اللذين كثيراً ما تشكيان من عدم فهم نوعيّة استعمالات الأرض، وكثرة الأخطاء التي وقع فيها القائمون على التصميم في إعدادها، حتّى ذهب الكثير من المسؤولين الذين تمّت مقابلتهم (من دون ذكر أسمائهم) إلى أنّ التصميم هو صفقة ماليّة استفادت منها جهات معيّنة (معروفة)؛ لكونه لم يعطِ أيّة أهميّة لمقترحات الجانب العراقيّ.

٩- من خلال الدراسة الميدانية للباحث، تمّ ملاحظة عدم إسقاط الكثير من استعمالات الأرض الحضريّة، لاسيّما ضمن مركز المدينة، وهذا ناجم من تجاهل الجهات التخطيطية هذه الاستعمالات، ومن ثمّ تمّت الإشارة إليها بكونها خدمات عامّة أو فارغة، وهي في الحقيقة أمّا سكن عشوائيّ، أو محطّات تعبئة، أو تجاوزات تجارية وصناعية، أو غير ذلك.

ج- معوّقات التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤)

هناك العديد من المعوّقات وقفت - وما زالت - حجر عثرة أمام تطبيق مفردات المقترحات التي أقرّها العاملون على التصميم، نذكر منها على سبيل الإيجاز:

- ١- ضعف الأجهزة الرقابية التي تزامنت مع الوضع الأمنيّ المتدهور، انعكس هذا الأمر على عدم وضع الحلول المناسبة لآية مشكلة تواجه تطبيق مقترحات التصميم الأساسي، على سبيل المثال لا الحصر: مشكلة السكن العشوائيّ التي ما زالت تشكّل حاجزاً أمام تطبيق ولو مفردة من مقترحات التصميم الأساسي الجديد.
- ٢- مشكلة الحدود الإدارية المشار إليها، ما زالت تشكّل عقبة أمام تطبيق المشاريع على أرض الواقع، نذكر على سبيل المثال: أنّ بعض المشاريع التي أقرّها مجلس محافظة البصرة كانت ضمن حدود قضاء شطّ العرب، وهي جزء من التصميم الأساسي الجديد؛ ونظراً إلى عدم الترابط الإداريّ والمهنيّ بين مديريّة بلدية البصرة مع مديريّة بلدية قضاء شطّ العرب، تمّ إبطال هذه المشاريع بحجّة عدم التعاون بين المؤسّسات الحكوميّة المشار إليها.

- ٣- مشكلة العجز الماليّ الذي خيم مؤخّراً على البلد، ومن ثمّ انعكس سلباً على مجمل قطاعاته الاقتصادية والتجارية والاجتماعية؛ لذلك يبدو - ومن وجهة نظر الباحث - أنّ هذا التصميم على الرُغم من العديد من إيجابياته فهو معرّض

للفشل، ومن ثمّ سيبقى حبيس الخرائط والصُّور من دون ملامسة الواقع، والمتمثّل في الرقي لتطوير نسيج المدينة ووضعها في مصافّ المدن الحضاريّة، كما في مدينة دبي، وغيرها.

٤- مشكلة الاضطرابات السياسيّة وتذبذبها التي عصفت بالعراق عموماً، والبصرة من ضمنها، ما لها من انعكاسات سلبية، لاسيّما على الشركات الرصينة المتخصّصة في استشارات البناء والعقارات، ومن ثمّ تخوّفها من الاستثمار في تحقيق ما يصبو إليه التصميم الجديد؛ انطلاقاً من مفهوم (رأس المال جبان)، لذلك لا ترجوا الكثير من الشركات الاستثماريّة بالعمل في البصرة حين تحقيق الاستقرار السياسيّ وضبط الأمن من خلال القضاء على حالات الابتزاز والخطف، الذي تمارسه بعض الجهات والعشائر المعروفة؛ لذا تعدّ نقطة سلبية في تطبيق مقترحات التصميم الأساسيّ الجديد حالياً ومستقبلاً.

٥- ما هي الأليّة المراد اتّباعها في استملاكات الأرض، لاسيّما أنّ (٤٣٪) من الأراضي المقترح التوسّع باتجاهها تابعة لجهات متعدّدة (خاصّة، أوقاف، ماليّة... إلخ)، وهل توجد تخصيصات ماليّة لهذا الغرض؟ ومن ثمّ نصل إلى نتيجة مُفادها أنّ التصميم الحالي لعام (٢٠١٤) على الرُغم من صرف المبالغ الطائلة والجهود المبذولة، إلاّ إنّه سيلاقي الفشل، حاله حال التصميم الأساسيّة السّابقة؛ كونه نابغاً من ضعف الجهات المعنيّة القائمة على عمليّة تنفيذ مفردات هذا التصميم، فضلاً عن حاجته إلى عمليّات استباقية تمهّد لتفعيل هذا التصميم، منها على سبيل المثال: إيجاد علاج لمشكلة التجاوزات السكّنية والتجاريّة وغيرها، التي من المفترض أن تخصّص لاستعمالات مغايرة للواقع الحالي.

النتائج والمقترحات

النتائج

١- أظهرت الدراسة أهميّة استخدام برمجيات الاستشعار عن بعد (RS)، ونظم المعلومات الجغرافيّة (GIS)، التي شكّلت الدعامة الأساسيّة للدراسة الح

المرئيّات الفضائيّة، لاسيّما في مراقبة التغيّرات في استعمالات الأرض الحضريّة، ومنها الاستعمال السكني، فضلاً عن حساب مساحة كلّ استعمال، وبيان تغيّراتها الزمانيّة والمكانيّة طول (٣٩) عاماً، أي: بمُدّة زمنيّة (١٩٧٧-٢٠١٦)؛ لذا وافرت هذه التقنيات الوقت والجهد والأموال من جهة، وأخرجت خرائط عالية الدقّة من جهة ثانية.

٢- توصلت الدراسة إلى أنّ للمتغيّرات (السكّانيّة، السّياسيّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، طرق النقل) دوراً محوريّاً في إبراز التغيّرات المساحيّة، لاسيّما الاستعمال السكني؛ إذ نلاحظ أنّ الزيادة السكّانيّة بفعل الزيادة الطبيعيّة وتيّارات الهجرة الوافدة والنزوح، قد شكّلت زيادة مطّردة في الحجم السكّانيّ للمدينة من (٤٥٢١٠٢) نسمة عام (١٩٧٧)، إلى (١٣٧٧١٠٤) نسمة حسب تقديرات السكّان لعام (٢٠١٦)، بما يُعادل (ثلاثة أضعاف) طول أربعة عقود. أمّا المتغيّر الأكثر تأثيراً على التغيّرات في صنف الاستعمال السكنيّ أو نمطه، فقد كان من نصيب المتغيّر السّياسي، ويتّضح ذلك من خلال سياسة توزيع القطع السكّانيّة على شرائح مختلفة، التي ارتفعت أعدادها بشكل منقطع النظير خلال الحرب العراقيّة الإيرانيّة عقد الثمانينيّات، لتصل إلى (٤٧٦٨٨) قطعة سكنيّة، ما يعادل نصف القطع السكّانيّة

التي وزّعت خلال المدّة (١٩٥٦-٢٠١٦)، والبالغة (٩٨٣٤٣) قطعة سكنيّة؛ لذا شهدت بروز أحياء جديدة (المهندسين، القبلة، القائم .. إلخ) إلى جانب أهميّة المصرف العقاري في إعطاء قروض طويلة الأمد، أسهمت في تشييد الوحدات السكنيّة لتلك الأحياء.

٣- أتضح من خلال الدّراسة لاسيّما تحليل المرنّيات الفضائيّة والخرائط الرقميّة بواسطة برمجيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافيّة، أنّ الاستعمال السكّني شهد تغيّراً مساحياً بحسب مدّة الدّراسة (١٩٧٧-٢٠١٦)، فقد سجّل في عام (١٩٧٧) (١٥٨٦ هكتاراً)، ارتفع إلى (٧, ٥٦٠٩ هكتاراً، عام (٢٠١٦) بزيادة مساحيّة مقدارها (٧, ٤٠٢٣ هكتاراً)، ما يعني أنّ مساحة الاستعمال السكّني ازدادت (أربعة أضعاف) خلال المدّة المذكورة بنسبة تغيّر (٧, ٧١٪).

٤- أشارت الدّراسة إلى أنّ عامل التوسّع الحضريّ الذي أبرز التغيّرات في صنف الاستعمال السكّني، كان على حساب الأراضي الزراعيّة والفضاءات الفارغة؛ إذ نلاحظ أنّ مساحة الأراضي الزراعيّة بحسب ما تبين من تقنية مؤشّر الاخضرار الطبيعيّ (NDVI) لعام (١٩٧٧)، قد سجّلت (٢٠٢٨ هكتاراً)، انخفضت مساحتها إلى (٢٤٥ هكتاراً) عام (٢٠١٦)، ما يعادل تغيّراً مطلقاً بالسّالب (-١٧٨٣ هكتاراً)، بنسبة تغيّر سالبة (-٩, ٨٧٪)، في حين نلاحظ أنّ الفضاءات الفارغة قد سجّلت عام (١٩٧٧) (٩, ١٤٤٧ هكتاراً)، تقلّصت في عام (٢٠١٦) إلى (٣, ١٩٠ هكتاراً)، ما يعني تغيّراً مطلقاً سجّل بالسّالب (-١٢٥٧, ٦ هكتاراً)، بنسبة تغيّر سجّلت بالسّالب (-٨, ٨٦٪).

٥- أوضحت الدّراسة أنّ مدينة البصرة منذ التأسيس إلى عقد الخمسينيّات من القرن العشرين كانت عبارة عن نوىّ متعدّدة ومتباعدة (البصرة القديمة،

العشّار، المعقل)، أمّا خلال المدة (١٩٥٢-١٩٧٧)، فما زالت المدينة عبارة عن أنوية غير متّصلة عمرانياً، ما يعني سيادة النمط القافز الذي يُشير إلى وجود أحياء متناثر ثانويّة لا تتّصل بالأنوية المشار إليها؛ لكونها مفصولة بمناطق فارغة تُركت للتوسّع المستقبليّ، أو مناطق مفتوحة؛ إذ تمثّل البعض منها بشكل مخطّط (تدخل الجهات المعنيّة في إنشائها، وتزامنت مع إنشاء التصاميم الأساسيّة للمدينة)، والبعض الآخر غير مخطّط (عفويّ)، بينما نلاحظ خلال المدة (١٩٧٨-٢٠١٦)، أنّ هذه المرحلة تمثّلت بالنضوج والتكامل بعد أن استنفذت مناطق التوسّع معظم محاورها، ومن ثمّ امتازت بملء الفضاءات الفارغة.

٦- تتبّع الدّراسة محلّات المدينة وأحياءها منذ بداية القرن العشرين، فقد سجّلت أعدادها (١٥) محلّة سكنيّة عام (١٩١٠)، بعدد سكّانيّ (٤٠٠٠٠) نسمة، ارتفعت بشكل متنامٍ تزامناً مع التغيّرات السكّانيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة إلى (٨٤) محلّة أو حيّاً سكنيّاً عام (١٩٧٧)، بعدد سكّانيّ (٤٥٢١٠٢) نسمة، وبعد عمليّة دمج المحلّات السكّنيّة بعضها مع بعض، وصلت أعداد الأحياء السكّنيّة حسب الصّيغة الحاليّة لعام (٢٠١٦) إلى (٥٤) حيّاً سكنيّاً، بعدد سكّانيّ حسب الإسقاطات (١٣٧٧١٠٤) نسمة.

٧- وافرت المرئيّات الفضائيّة ذات الدقّة المكانيّة العالية للأقمار الاصطناعيّة (Quick Bird2 - IKONOS)، والدّراسة الميدانيّة والمكتبيّة تميّز (٥) أنماط سكّنيّة في المدينة، وهي: (وحدات سكّنيّة قديمة، وحدات سكّنيّة متوسّطة النوعيّة، وحدات سكّنيّة جيّدة النوعيّة، العمارات السكّنيّة، المساكن المتماثلة، السكن العشوائيّ)، ووفق عدّة معايير أهمّها: (مساحة المسكن، الطراز العمرانيّ، مادّة البناء، عمر المسكن، وجود حديقة في المسكن).

٨- أشارت الدّراسة إلى استحواذ السّكن العشوائيّ على مساحة (٦، ١٠٣٠ هكتاراً)، وهي مساحة كبيرة اقتطعت من نسيج المدينة، ويُعدُّ ذلك تجاوز صريح على ممتلكات حكوميّة، ومن ثمّ حدوث تغيّر واضح لصنف الاستعمال السكّنيّ ونمطه بصورة سلبية؛ ويُعزى سبب ذلك إلى غياب تطبيق القانون من قبل الجهات المختصة، فضلاً عن ظاهرة الانفلات الأمنيّ التي استفحلت بعد تغيّر نظام الحكم عام (٢٠٠٣). وهذا التجاوز لم يكن متساوياً في أحياء المدينة، وإنّما كان بنسب متفاوتة بحسب ما توافر من فضاءات فارغة أو خدميّة؛ إذ سجّل أعلى نسبة للسكن العشوائيّ في حيّي: (التميميّة، والحسين)، بنسب (١، ١٠، ٦، ٩٪) على التوالي.

٩- توصلت الدّراسة إلى أنّ مساحة الاستعمال السكّنيّ في زيادة مستمرّة (زيادة موجبة) في جميع أحياء المدينة طول مدّة الدّراسة المذكورة، ما عدا أربعة أحياء، وهي: (العشّار، الزهور، السّاعي، الجزائر)؛ إذ سجّل حجم المساحة المتغيّرة بالسّالب (-٤٨، ٨، -٣٧، ٥، -٦، ٠، -٤ هكتاراً)، وبنسبة تغير (-٩٢، ٢، -٨٧، ٨، -٣، ٠، -١٢، ٥٪) على التوالي؛ ويُعزى ذلك إلى هيمنة استعمالات أُخرى، مثل: تجاريّة، صناعيّة، ترفيهيّة، أو تعليميّة، غيرت من صنف الاستعمال السكّنيّ إلى استعمالات أُخرى، فمن الملاحظ أنّ هناك عوامل عديدة أسهمت في بروز التغيّرات في صنف الاستعمال السكّنيّ، أهمّها: ضعف متابعة الجهات المعنية، ووجود مساحات فارغة سجّلت نسباً كليلّة (١، ٣١، ١، ٣٢٪) على التوالي، بحسب الدّراسة الميدانيّة.

١٠- أوضحت الدّراسة أنّ التغيّر في نمط الاستعمال الأكثر شيوعاً في المدينة فيما لو قورن مع التغيّرات في صنف الاستعمالات السكّنيّة؛ إذ اعتمدت الدّراسة

على عدّة متغيّرات، منها: (متغيّر عدد الأسر في الوحدة السكنيّة، متغيّر عدد طوابق الوحدة السكنيّة، متغيّر الحالة العمرانيّة للوحدة السكنيّة، ملكيّة الوحدة السكنيّة)، وتبيّن من خلال الدّراسة الميدانيّة أنّ ما يقارب (٥, ٥٧٪) من مساكن المدينة تحتوي على أسرة واحدة، بينما لاحظت الدّراسة أنّ أكثر من نصف المساكن تتكوّن من طابقين، والنسبة نفسها سجّلت للمساكن المشيّدّة بعد تغيّر النظام عام (٢٠٠٣)، ما يعني زيادة حالات التغيّر والتجديد في نمط المساكن تبعاً لارتفاع المستوى الاقتصاديّ الذي أسهم بالضرورة في ارتفاع المدخولات الشهريّة لأغلب سكّان المدينة.

١١- توصّلت الدّراسة إلى أنّ التغيّرات في صنف الاستعمال السكنيّ أو نمطه، لها انعكاسات سلبية على سكّان المدينة، تمثّلت بآثار عديدة: (جماليّة، اجتماعيّة، بيئيّة، عمرانيّة، اقتصاديّة).

١٢- خضعت مدينة البصرة إلى عدّة ممارسات تخطيطيّة بحسب السنوات (١٩٤٢، ١٩٥٦، ١٩٧٥، ١٩٨٥، ٢٠١٤)، وهذه الممارسات تمّ الاعتماد على شركات متخصصة في إعداد تصاميمها الأساسيّة، أخذت على عاتقها إجراء مسوحات ميدانيّة للمدينة، وبنواحيها كافّة، ومن ثمّ إعداد خرائط مستقبلية لها، لكن بصفة عامّة لم يطبّق أغلب ما ورد من مقترحات لتلك التصاميم، وإنّما أصبحت حبيسة الورق؛ نظراً إلى عوامل سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وفتت حجر عثرة في تطبيق تلك المقترحات.

١٣- خلص مسوّد التصميم الأساسيّ إلى نتيجة مفادها اختيار (٤) محاور للتوسّع، وأفضلها أن يكون إلى شرق المدينة؛ لأنّه يحقّق (المدينة المتوازنة)، وهذا من المقترح أن يكون (٦٠٪) من التوسّع السّكنيّ ضمن محور قضاء شطّ العرب.

المقترحات

١- لابدّ من سنّ قوانين جديدة، أو تفعيلها، من قبل الجهات المعنية؛ إذ تقضي الضرورة عدم التجاوز على الممتلكات الحكومية والخاصّة، فضلاً عن إيجاد بدائل لحالة العشوائيات المنتشرة ضمن حيّز مدينة البصرة، التي شوّهت المظهر الحضاريّ للمدينة، وغيّرت من صنف الاستعمالات الحضريّة؛ كونها قد احتلّت مساحة (١٨٪) من إجمالي مساحة المدينة.

٢- تفعيل الدور الرقابيّ للجهات المعنية، لاسيّما بلدية البصرة؛ وذلك بضرورة الجولات الميدانيّة ضمن أحياء المدينة وشوارعها؛ بغية تخليصها من ظاهرة التلوّث بأبعادها المختلفة: (نفايات، قطع كهربائيّة مستعملة، إنشائيّات...)، وفرض غرامات معيّنة على المواطنين غير الملتزمين بقوانين البلديّة.

٣- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛ بغية الاستفادة من الطاقات الشبائيّة في مجالات تفيد المجتمع؛ إذ نلاحظ أنّ أكثر الشباب العاطل عن العمل قد أخذ من أرصفة الشوارع مصدراً للرزق، وذلك ببناء محلّ تجاريّ، أو صناعيّ، مستفيداً من ضعف القانون وغياب تطبيقه، وهذا يعني تغيير لصنف الاستعمال، ومن ثمّ تشوية نسيج المدينة، وخصوصاً إذا ما عرفنا أنّ أرصفة الشوارع هي استعمال مثبت ضمن تخطيط المدينة.

٤- على الجهات المعنية إعداد خطط مستقبلية، ومن ضمنها سياسة توزيع القطع السكّنية للمواطنين وفق ضوابط معيّنة، إلى جانب تفعيل دور المصرف الإسكائيّ؛ بغية تشييد تلك المساكن، ما يعني الحدّ من ظاهرة تشوية معالم المدينة، لاسيّما التغيّر في نمط الاستعمال، ومن ثمّ تخليصها من حاله التداخل بين استعمالات الأرض، التي برزت بعد عام (٢٠٠٣).

المصادر والمراجع

- مصادرُ اللُّغةِ العربيَّةِ -

- القرآنُ الكريمُ

- الكُتُبُ

- ١- أبو صبحه، كايد عثمان، جغرافية المدن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- ٢- أبو عيانة، فتحي محمّد، دراسات في علم السُّكَّان، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- ٣- أبو صالح، محمّد صبحي وزميله عدنان عوض، مقدّمة في الإحصاء، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٢م.
- ٤- إسماعيل، أحمد عليّ، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٥- الأشعب، خالص حسني وصباح محمود محمّد، مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٣م.
- ٦- الأشعب، المدينة العربيَّة التطوُّر والوظائف والبنية والتخطيط، كليَّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢م.
- ٧- بدوي، عبد الرَّحمن، مناهج البحث العلميّ، القاهرة، دار النهضة، ١٩٩٣م.
- ٨- بركات، رجب، بلديَّة البصرة (١٨٦٨-١٩٨١)، البصائر للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- ٩- الجنابيّ صلاح حميد، جغرافية الحضرة (أسس وتطبيقات)، جامعة الموصل، ١٩٨٧م.

١٠- الحديثي، طه حمّادي، جغرافية السكّان، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م.

١١- الحسن، عصمت محمّد، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بُعد، كليّة الهندسة، مركز البحوث، المملكة العربيّة السعوديّة، ٢٠٠٧م.

١٢- حسن، صالح فليح وزميلة، جغرافية المدن، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦م.

١٣- حيدر، فاخر زيارة، رحلة إلى ماضي البصرة، وجولة في حاضرها، الطبعة الأولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، العراق، ٢٠١٥م.

١٤- همدان، جمال، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، دار علاء للكتب، ٣٨ شارع عبد الخالق، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٥- الخفّاف، عبد علي، تطوّر حجم السكّان في مدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، المحور الجغرافي، جامعة البصرة، المركز الثقافي، ١٩٨٨م.

١٦- الخياط، حسن، الرصيد السكّاني لدول الخليج العربيّة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانيّة، جامعة قطر، ١٩٨٢م.

١٧- داود، جمعة محمّد، مقدّمة في الصور الجويّة والمرئيات الفضائيّة، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

١٨- الدليمي، خلف حسين علي، التخطيط الحضريّ أسس ومفاهيم، الطبعة الأولى، الدار العلميّة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

١٩- زنكنة، حسن محمّد حسن، العشوائيات السكنيّة (دراسة في جغرافية المدن)، دار الفراهيديّ للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣م.

٢٠- السريح، عبد الحسين جواد، العلاقات الإقليميّة لمدينة البصرة، موسوعة

- البصرة الحضارية، المحور الجغرافي، جامعة البصرة، المركز الثقافي، ١٩٨٨ م.
- ٢١- السريح، عبد الحسين جواد، التركيب الداخلي لمدينة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية، المحور الجغرافي، جامعة البصرة، المركز الثقافي، ١٩٨٨ م.
- ٢٢- السعدي، عباس فاضل، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكّان، الطبعة الأولى، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٩٧٦ م.
- ٢٣- السمّك، محمّد أزهر سعيد وآخرون، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، جامعة الموصل، ١٩٨٥ م.
- ٢٤- الشامي، صلاح الدين عليّ، الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦ م.
- ٢٥- الشمّري، أحمد صالح، نظم المعلومات الجغرافية من البداية، الجامعة التكنولوجية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.
- ٢٦- الصّالح، محمّد بن عبد الله بن محمّد، التصحيح الهندسي لصور الاستشعار عن بُعد الرقمية باستخدام برنامج (ERDAS)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧ م.
- ٢٧- الصّالح، محمّد بن عبد الله بن محمّد، معالجة صور الاستشعار عن بُعد الرقمية باستخدام برنامج الويس (LWIS)، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الجغرافية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠ م.
- ٢٨- الصّالح، محمّد عبد الله بن محمّد، مرئية الاستشعار عن بُعد (جمع بياناتها وتحليلها)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مركز البحوث، الرياض، ١٩٩٢ م.
- ٢٩- عبّاس، عبد الرزّاق، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧ م.
- ٣٠- العجيلي، محمّد صالح ربيع، جغرافية المدن، مطبعة الكتاب، العراق،

بغداد، ٢٠١٠م.

٣١- العمريّ، محمّد بن عوض، تفسير وتقييم بيانات القمر الصّناعيّ عالي الوضوح لإنتاج الخرائط كبيرة المقياس، دراسة تطبيقية، كليّة الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، ٢٠٠٧م.

٣٢- العنقريّ، خالد محمّد الاستشعار عن بُعد وتطبيقاته في الدّراسات المكانية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦م.

٣٣- غنيم، عثمان محمّد، تخطيط استخدامات الأرض الريفيّ الحضريّ، دار الصّفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، ٢٠٠١م.

٣٤- الفرحان، يحيى عيسى، الاستشعار عن بُعد وتطبيقاته (الصور الجويّة) عمّان، الأردن، مطبعة جمعيّة عمّال المطابع التعاونيّة، ١٩٨٧م.

٣٥- المظفر، عبد المهدي، تطوّر ملكيّة الأراضي في البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، المحور الجغرافيّ، جامعة البصرة، المركز الثقافيّ، ١٩٨٨م.

٣٦- المظفر، عبد المهدي سليم المظفر، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، المحور الجغرافيّ، جامعة البصرة، المركز الثقافيّ، ١٩٨٨م.

٣٧- المظفر، محسن عبد الصّاحب وزميله عمر الهاشميّ، جغرافية المدن، دار اليازوري للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٨- المملكة العربيّة السعوديّة، الاستشعار عن بُعد (تخصّص المساحة عملي)، المؤسّسة العامّة للتدريب التقنيّ والمهنيّ، الإدارة العامّة لتصميم وتطوير المناهج، ٢٠٠٩م.

٣٩- الأنصاريّ، جمال الدّين، محمّد بن مكرّم الأنصاريّ، لسان العرب، دار

بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٦ م.

- ٤٠- النقشبندى، ازاد محمد أمين، صناعة النفط في محافظة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية، المحور الجغرافي، جامعة البصرة، المركز الثقافي، ١٩٨٨ م.
- ٤١- هاشم، جواد وآخرون، تقويم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠)، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠ م.
- ٤٢- الهيتي، صالح فليح حسن، تطوّر الوظيفة السّكنية لمدينة بغداد الكبرى (١٩٥٠-١٩٧٠)، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦ م.
- ٤٣- الهيتي، صبري فارس وزميله صالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦ م.
- ٤٤- الهيتي، صبري فارس، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠١٠ م.

- الرسائل والأطاريح الجامعية

- ١- الجنابي، صلاح حميد، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٤ م.
- ٢- الجنابي، صلاح حميد حبش، التغيّر في استعمال الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧ م.
- ٣- الجوراني، حميد عطية، الصناعات النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢ م.
- ٤- حسّون، لقاء كريم خضير، التحليل الجغرافي للواقع السكّني لمدينة بغداد للمدّة (١٩٧٧-٢٠٠٢)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية تربية ابن رشد،

جامعة بغداد، ٢٠٠٥ م.

٥- الحلفي، إبراهيم حاجم لازم، الحوادث المروية في مدينة البصرة للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠ م.

٦- الإيزرجاوي، تحسين جاسم شنان، الأنماط السكّنية في مدينة الناصرية (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤ م.

٧- الأسدي، صلاح هاشم زغير مبارك، التوسع المساحي لمدينة البصرة (١٩٧٤-٢٠٠٣) دراسة في جغرافية المدن، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥ م.

٨- السكيني، حميد غالب عجيل، النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافية النقل)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٨ م.

٩- عبد العباس، كفاية عبد الله، الخدمات الصناعيّة لمدينة البصرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩١ م.

١٠- عبّود، عادل عبد الأمير، التحليل الجغرافي للخدمات الصحيّة في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢ م.

١١- العاني، براء كامل عبد الرزاق، تغير استعمالات الارض الحضريّة لمدينة عنه للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، دراسة حضريّة كارتوغرافية رقميّة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ م.

١٢ العيداني، عبّاس عبد الحسن كاظم العيداني، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعيّة في مدينة البصرة، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية

الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢م.

١٣- الغزالي، جاسم شعلان كريم، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية لمدينة الحلة (دراسة في جغرافية المدن)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧م.

١٤- الغزبي، حسن سوادى نجيبان الغزبي، تغيّرات الغطاء الأرضي لمنطقة هور الحمار للمدة (١٩٧٣-٢٠٠٨) باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٠م.

١٥- الكعبي، مرتضى مظفر سهر، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٣م.

١٦- المحمدي، مكّي غازي عبد اللطيف، استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التصنيف والتحليل المكاني لاستعمالات الأرض في قضاء الأعظمية (دراسة كارتوغرافية تحليلية)، أطروحة دكتوراه، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.

١٧- محمّد، إيمان نعيم غضبان، التباين المكاني لمشكلة التجاوزات العشوائية في مدينة البصرة وآثارها البيئية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥م.

١٨- موسى، ماهر يعقوب، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة (١٩٧٧-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.

١٩- المولى، طارق جمعة علي، التمثيل الخرائطي لتغيّرات الغطاء الأرضي في

محافظة البصرة باستخدام تقنيتي الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية
للمدة (١٩٧٣-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة
البصرة، ٢٠١٤م.

- الدوريات والأبحاث

١- أحمد، عزت السيد، القيم بين التغير والتغير/ المفاهيم والخصائص
والآليات، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٧)، العدد الأول، ٢٠١١م.

٢- إبراهيم، نسرین رزاق، تأثير الأبعاد الزمانية والمكانية على تغير الأبعاد
النوعية لحجوم المدن- حالة دراسية مدينة بغداد، مجلة المخطط والتنمية،
العدد (٢٥)، ٢٠١٢م.

٣- البلداوي، زينب راضي عباس البلداوي، المناطق العشوائية بين الواقع
والطموح نحو بيئة مستدامة، حالة دراسية، أم الورد، مجلة المخطط والتنمية،
العدد (١٨)، ٢٠٠٨م.

٤- جواد، سلام عبد الحسين، التغير في مراكز المدن التاريخية، مجلة المخطط
والتنمية، العدد (٢٤)، ٢٠١١م.

٥- الجنابي، صلاح حميد، مركز المدينة الاقتصادي، دائرة في المركب الحضري،
مجلة جمعية الجغرافية، مجلة (١٦)، بغداد، ١٩٨٥م.

٦- حسن، أمين علي محمد، التحليل المكاني للخدمات الصحية في الجمهورية
اليمينية (دراسة في جغرافيا الخدمات)، مجلة كلية الآداب، جامعة عدن، العدد
(٣)، ٢٠٠٦م.

٧- الخروفة، عمر حازم، سياسيات التجديد الحضري وفق مناهج الاستدامة

(تقويم المدن التقليدية - الموصل أنموذجاً)، مجلة القادسيّة للعلوم، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤ م.

٨- خليل، بيداء إبراهيم، إزالة الضوضاء من الصور الرقمية الرمادية باستخدام مرشحات تقليدية ومضيفة، مجلة الرافيدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، مجلد (٦)، العدد (٢)، ٢٠٠٩ م.

٩- خزعل، خضير عبّاس، دور طرق النقل بالسيّارات في البناء الوظيفي والعمراني لمدينة الخالص، مجلة ديالى، العدد (٤٤)، ٢٠١٠ م.

١٠- الدليمي، صفاء جاسم، القوانين والتشريعات العمرانية التخطيطية وأثرها في التوسّع المساحي للمدن (مدينة الديوانية أنموذجاً)، مجلة أوروک للعلوم الإنسانية، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤ م.

١١- الربيعي، سعد عبید جودة، تغیر صنف استعمالات الأراضي في مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٢٨)، ١٩٩٥ م.

١٢- الريادي، حسن عليوي ناصر، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار لعام (٢٠١٠)، دراسة خرائطية - سكانية باستخدام (GIS)، مجلة جامعة القادسيّة، العدد (٤)، المجلد (١٦)، ٢٠١٣ م.

١٣- الرزاق، قصي عبد الرزاق ورياض خير الدين، دراسة الأراضي الساحلية العراقية باستخدام صور الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (٢)، عدد (٣)، ٢٠١٠ م.

١٤- الأسدي، صلاح هاشم زغير وزميلة عادل مكّي، واقع الخدمات التعليمية في مدينة الناصرية، مجلة جامعة ذي قار، العدد (٤)، المجلد (٢)، ٢٠٠٧ م.

١٥- السعديّ، عبّاس فاضل، جغرافية الفقر في العراق، مجلّة كليّة التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣م.

١٦- السويديّ، مصطفى عبد الله، طرائق التمثيل الخرائطيّ لتوزيع سكّان محافظة القادسيّة، مجلّة القادسيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلّد (١٦)، العدد (١)، ٢٠١٣م.

١٧- صالح، إبراهيم أحمد، إظهار المعالم المخفيّة في الصور الرقميّة باستخدام المدرج التكراريّ، المجلّة العراقيّة للعلوم الإحصائيّة، العدد (١٣)، ٢٠٠٨م.

١٨- عطا الله، عبد الجليل ويوسف حرّان، أسباب تغير استعمال الأرض السكّنية إلى الاستعمال التجاريّ في مدينة النعمانيّة، مجلّة كليّة التربية، العدد (١٩)، ٢٠١٤م.

١٩- عطا الله، عبد الجليل ضاري، المناطق الخضراء مفهومها وأهمّيّتها، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (٤)، ٢٠٠٥م.

٢٠- عبد العزيز، أكرم، التمويل الإسكانيّ والحاجة السكّنية في العراق، مع إشارة إلى بعض التجارب العربيّة، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (١٩)، ٢٠٠٨م.

٢١- العبّود، سلمان مغامس، الخدمات الدّينيّة وتوزيعها المكانيّ وكفاءتها الوظيفيّة في مدينة البصرة، مجلّة أوروك للعلوم الإنسانيّة، المجلّد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤م.

٢٢- العثمان، باسم عبد العزيز وسلمان مغامس، واقع ومستقبل المشكلة السكّانية في مدينة البصرة وآفاقها التّنمويّة، مجلّة المنتدى الوطنيّ لأبحاث الفكر والثقافة- فرع البصرة، مجلّة محكّمة لأغراض التّرقيات العلميّة/ الدّراسات الإنسانيّة، العدد (٢)، ٢٠١٥م.

٢٣- العطشان، حسين عذاب عطشان، السّياسة الإسكانيّة في العراق وأثرها

في النموّ الشكّانيّ له للمدّة (١٩٧٧-٢٠٠٧)، مجلّة القادسيّة للعلوم الإنسانيّة، مجلّد (١٤)، العدد (١)، ٢٠١١م.

٢٤- العجيلي، محمّد صالح ربيع، أثر التغيّر العشوائيّ لاستعمالات الأرض على التصميم الأساسيّ لمدينة بغداد، مجلّة كليّة التربية، العدد (٢)، ٢٠٠٨م.

٢٥- العسكري، صلاح يوسف وعلي حسين وهيب، دراسة التغير في استعمالات الأرض الإقليميّة باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة (منطقة الدراسة هور الحويّزة)، للأعوام (١٩٧٣-٢٠٠٤)، مجلّة المخطّط والتنمية، العدد (٢١)، ٢٠٠٩م.

٢٦- العليّ، حسين إسماعيل، العوامل المؤثّرة في تغيّر النمط السكّنيّ لمدينة كلالر (دراسة في علم الاجتماع الحضريّ)، مجلّة ديالى، العدد (٥٥)، ٢٠١٢م.

٢٧- القيسيّ، عبد الحميد وزميله ماهر يعقوب موسى، ديناميكيّة البصرة في عيون التاريخ والرحالة (٨٠٠هـ- ١٩١٤م)، مجلّة آداب البصرة، العدد (٦٣)، مجلّد (٢)، ٢٠١٢م.

٢٨- المظفر، عبد المهدي سليم، عوامل التوسّع الحضريّ لمدينة البصرة، مجلّة كليّة الآداب، العدد (٢٥)، ١٩٩٦م.

٢٩- اليعقوبيّ، سليم ياوز جمال، تصنيف استعمالات الأرض والغطاء الأرضيّ في ناحية الراشديّة باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافيّة، مجلّة كليّة الآداب، العدد (٩٤)، جامعة بغداد، ٢٠٠٩م.

- المطبوعات والتقارير الرّسميّة

- ١- الجهاز المركزي للإحصاء السكّاني، إطار المنشآت في محافظة البصرة، ٢٠١٤م.
- ٢- دائرة الهجرة والمهجرّين في محافظة البصرة، وحدة الرّصد وجمع المعلومات، ٢٠١٦م.
- ٣- دائرة صحّة البصرة، قسم التخطيط وتنمية الموارد، شعبة السّياسات والتخطيط الصّحّي، ٢٠١٥م.
- ٤- مديرية تربية محافظة البصرة، التخطيط التربويّ، شعبة الإحصاء، الكرّاس الإحصائيّ للمدارس، ٢٠١٥م.
- ٥- وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، مديرية الوقف الشّيعيّ، قسم الأرشفة، ٢٠١٦م.
- ٦- وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، مديرية الوقف السّنيّ، قسم الأرشفة، ٢٠١٦م.
- ٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة.
- ٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة السنويّة، الباب الرابع عشر، الحسابات القوميّة، ٢٠٠٧م.
- ٩- مديرية بلدية البصرة، شعبة الأملاك، وحدة التخصيص، ٢٠١٦م.

- المصادر باللغة الإنكليزية

- 1- J. Ronald Eastman, Guide to GIS and Image Processing, Volume 1, clark university, use, 2001.
- 2- John compdell, Map use and Analysis .Third edition, Mc Graw-Hill, USA, 1998.
- 3- K.M. Al-Saadi, Integrated environmental study in the central Mesopotamian plain (Iraq), PhD. thesis, Univ. of Gent, Belgium, 1986.
- 4- Qihao weng, Remote sensing and Integration, Ma Grow -Hill, USA, 2010.
- 5- John A. Richards, Xiuping Jia, Remote Sensing Digital Image Analysis, 4th Edition, Australia University, 2006.
- 6- Thomas M. Lillesand, Ralph w. Kiefer, Remote Sensing and Image Interpretation, 2th. Ed., John wiley and sons, USA, 1987.
- 7- Lusch and Hudson, Introduction to Environmental Remote Sensing, center for Remote Sensing and GIS .Michigan State University, 1999.
- 8- John.A. Richards, Xiuping Jia, Remote Sensing Digital Image Analysis An Introduction 4th edition, Asutral-

ian National University, 2006. .

9- John R. Jensen, Remote Sensing of the environment earth resource perspective Pearson prentice Hall, 2007 .

10- Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London, 1971.

11- James H. Johnson, Urban Geography, 2nd, Printed in Great Britain, 1972.

12- EDWARD . J. TAAFFE, Geography of Transportation, Unite state . 1973.

13- Rupesh Gupta, The Pattern of Urban, Environment and Urbanization ASIA, 5(1) . 2014.

14- MAX LOCK. The New Basrah. A survey and planning report for the Basrah municipality, By Max lock & partnes, London, 1956.

15- AL- Siraih, Abdul Hussain L. The Functional Region of Basrah City, PH.D. Thesis . the Unversity of Durham, 1983, P :385

16- Rupesh Gupta, The Pattern if Urban, Enveroment and Urbanization, Asia, Los Angles, 5. (1), 2014 .

الملاحق

ملحق (١)

التتبع التاريخي لتغير أسماء المحلات والأحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة
(١٩٧٧-٢٠١٦)

ت	الإحياء السكنية لعام ١٩٧٧	عدد السكان ١٩٧٧	الإحياء السكنية لعام ١٩٨٧	عدد السكان ١٩٨٧	الإحياء السكنية لعام ١٩٩٧	عدد السكان ١٩٩٧	الإحياء السكنية لعام ٢٠٠٩ والأحياء المعتمدة	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد السكان حسب الإسقاطات لعام ٢٠١٦
١	-	-	-	-	-	-	الطوبية والنخيلة	٦٠٨٤	٨٦٠٥
٢							جامعة البصرة	٧٨٣	١١٠٧
٣	النجيبية	٢٠١٠	النجيبية		خالد بن الوليد	٢٤٩١	خالد بن الوليد	٥٧٠٧	٨٠٧٢
٤							الأكاديمية	٢٢٢٢	٣١٤٣
٥	القادسية	٧٦١٧	القادسية		القادسية	١٢١٣٣	القادسية	١٣٤٠٧	١٨٩٦٣
٦	الهادي	٢٦٨٠٠	الهادي		الهادي أو ٢	٢٧٩٤٤	الهادي أو ٣	٢٩٥١٨	٤١٧٥٠
٧	الإيلة	٤٠٩٠٤			طارق الكندي حطين الإيلة أو ٢	٣٣١٢٨	الإيلة /إفراز العسكريين	٤٥٩٢٢	٦٤٩٥١
٨	السكك	٤٢٨٩	السكك		الكرامة	٥٠١٣	الكرامة	٧٠٣٨	٩٩٥٤
٩		١٠٣٧٦			الشهداء مسلم بن عقيل لانيسان	١٦٧٧٨	المعقل	٢٩٨٦٤	٤٢٢٣٩
١٠							ميناء المعقل	٣٥٩٤	٥٠٨٣
١١	أسكان الموانئ	٣٣٢٣	أسكان الموانئ		العامل	٩٦٨٧	العامل	١٠٩٨٨	١٥٥٤١
١٢	قطاع التحرير	٩٨٩	التحرير		المحارب	٩٢٢٧	المحارب	١٠١٢٩	١٤٣٢٦
١٣					ياسين خريبط		الغدير /الكويبة	٣٨٨٦	٥٤٩٦
١٤							الاساتذة	٥٥٩٦	٧٩١٥
١٥	البعث	٦٩٢٨	الشعلة		الشعلة	١٥٣٣٠	الشعلة	١٨٨٨٢	٢٦٧٠٦
١٦			الاصدقاء		الاصدقاء	٢٤١٢	العباس	١٩١١٥	٢٧٠٣٦
١٧	دور نفط الجنوب	٥٧٩	دور نفط الجنوب		حي النفط	٤٢٧٦	التأميم	٥٥٩٣	٧٩١١

٣٤٢٢٨	٢٤٢٠٠	الموقفية	١٨٠١٤	الموقفية والبناء الجاهز	الموقفية والبناء الجاهز	٣٩٤٢	الموقفية البناء الجاهز	١٨
٢١٢٧٩	١٥٠٤٥	السلام	١١٧٠٠	دور الضباط المحاربين محمد القاسم	دور الضباط المحاربين محمد القاسم	١٦٤٤	الضباط والمحاربين القدماء	١٩
٤١٥١٩	٢٩٣٥٥	الجمهورية	٢٩٢٣٥	الجمهورية ٣-١	الجمهورية-١ ٣	٤١٨٤٢	جمهورية ٤-١ رواسة الجمهورية	٢٠
٤٨١٩٤	٣٤٠٧٤	الاندلس	٢٦٠٠٠	الاندلس+ الجنيّة	الاندلس+ الجنيّة	١٤٠٨١	الاندلس+ الجنيّة	٢١
٥٦٥٢	٣٩٩٦	الزهراء	١١٠٩٣	الزهراء	الزهراء	١٩٢٩	الزهراء	٢٢
١٤٩٨٣	١٠٥٩٣	الخضراء	١٠١٣٤			٣٧٤٠		٢٣
٢٧١٢٩	١٩١٨١	الميثاق	٧٦٦٧	الجبيلة والمسفن	الجبيلة والمسفن	٥٨٣٥	الجبيلة والمسفن الخريطية	٢٤
١٧٢٩٥	١٢٢٢٨	الرافدين	٤٣٢٩	الرافدين	الرافدين	٤٨٦٤	الحكيمة	٢٥
٩٢٨٧	٦٥٦٦	الشرطة						٢٦
٢١١٥٩٨	١٤٩٦٠٤	الحسين/المربع	١١٦٢٠٨	الحسين	الحسين المربع	٥٣٦٢٠	الحسين المربع المستطيل	٢٧
٤٠٢١٥	٢٨٤٣٣	الجميعات	٢٤٦٦٧	الجميعات	الخليج ٣-١	٤٨٢٤	الخليج العربي	٢٨
٤٣٧٤٣	٣٠٩٢٧	الاصمعي	٢٣٧٨١	الاصمعي الجديد والقديم اسكان الفاو	الاصمعي الجديد والقديم اسكان الفاو	١٥٣٤٥	الاصمعي جديد والقديم	٢٩
٥٠٧٦	٣٥٨٩	الكفاءات	٣٢٠١	سعد بن الوقاص	الكفاءات والكراج الموحد	٩٩٨	الكراج الموحد	٣٠
٦٩٦٦	٤٩٢٥	الرسالة	٩٤٢٠	نضران الرسالة	نضران الرسالة	٨٥٨٣	نضران والرسالة	٣١
١١٦٧١	٨٢٥٢	الفراهيدي	٦٥٦٩	البكر والاحرار	البكر الاحرار	٨٦٢٢	البكر والاحرار	٣٢
٥٢٥٧٣	٣٧١٧٠	عتبة بن غزوان	٢٣٢١٦	صبيخة العرب عتبة بن غزوان	صبيخة العرب عتبة بن غزوان	١٨٧٢٩	صبيخة العرب عتبة بن غزوان	٣٣
٢٥٣٣٧	١٧٩١٤	الصمود	٩٠٦٦	الخضري والتحسينية	الخضري والتحسينية	٩٥٠٨	الخضري التحسينية	٣٤

				والصبيخة الكبيرة والصغيرة	والصبيخة الكبيرة والصغيرة		صبيخة الكبيرة والصبيخة الصغيرة	
٩٣٣٣	٦٥٩٩	كوت الحجاج						٣٥
٢٨٣٢٣	٢٠٠٢٥	النصر	١٥٠٠٥	النصر	الطويصة	١٤٠٢٨	الطويصة	٣٦
١٧٠٥٣	١٢٠٥٧	التصميمية	٤٦٧٣	محلة الرباط الصغيرة	الرباط الصغير	٢٢٥٧٨	الرباط الصغير والكبير	٣٧
٦١١٠	٤٣٢٠	الساعي	٢٩٠٤	الساعي	الساعي	٢٨٣٥	الساعي	٣٨
١٠٤٤٤	٧٣٨٤	العشار	١٢٦٧٧	الخنديق القشلة الصالحية الداكبر مقام علي	الخنديق القشلة الصالحية الداكبر مقام علي	١٠٦١٧	البحاري الصالحية مقام علي القشلة الخنديق الداكبر والرؤاسة	٣٩
٢٣١٧٧	١٦٣٨٧	المهلب	٩٤٤٩	الصفاء قبلة قديمة	الصفاء قبلة قديمة	١٠٧٧٢	الصفاء قبلة قديمة المنطقة الصناعية	٤٠
٢٥٨١٠	١٨٢٤٨	التحرير	١٧٢١٦	الفرسي السيمر	الفرسي السيمر	١٧٢٥٢	الفرسي والسيمر	٤١
٨٨٣٨	٦٢٤٩	الجزائر	٥١٧٣	العباسية	العباسية	٥٣٣٤	العباسية	٤٢
٩٨٠٠	٦٩٢٩	بريهية	٥٧٦١	بريهية الهاشمي	الكرارة وبريهه	٥٤٦١		٤٣
٥٥٧٧	٣٩٤٣	الزهور	٢٨٦٢	الزهور	العزيزية	٣٢٦١	السعودية ٣-١	٤٤
٣٢٣١٦	٢٢٨٤٨	الامن الداخلي / الجهاد	١٣٤٣٤	الضباط والامن الداخلي	قوى الامن الداخلي			٤٥
٢٥٣٨١	١٧٩٤٥	المهندسين	٣١١٠	مهندسين اطباء	المهندسين والاطباء			٤٦
٤٥٨٤٣	٣٢٤١٢	القبلة	٩٨٤١	الضباط والامن الداخلي	نواب الضباط			٤٧
٥٥٦٦٤	٣٩٣٥٦	القائم	١٧٤٣٥	القائد/المكرمة				٤٨
٢٧٣٩٩	١٩٣٧٢	البلديات	٩٦٠٨	البلديات الجامعة	الجامعة			٤٩
٢٧٢١١	١٩٢٣٩	العباسي/المشراق	١٣٣٥١	المشراق والعباسي	المشراق	٧٢٦٢	المشراق القديم	٥٠
١٤٨٦٦	١٠٥١١	صنعاء	٧٩١٧	الخليبية	الخليبية	٥٤١٨	الخليبية بستان	٥١

قصب								
٥٢	الجزائر	١٨٢٦	الجزائر	الجزائر	٢٩٤٥	عمان	٢٨٧١	٤٠٦١
٥٣	مناوي باشا	٥٠٥٢	مناوي باشا	الفاخرة	٥٥٦٠	الفاخرة	٦٤٦٤	٩١٤٢
٥٤	الصبود	٥٢٧٨			١٢٣٤٣	الفيحاء	١٤٢٢٤	٢٠١١٨
٥٥	مناوي لجم	٤٠٢٠			٦٧٥١	المتنزه / الخورة	١٩١٧٥	٢٧١٢١
٥٦	البراضعية سراجي وميثان	٨٧٠٢	البراضعية		٨٠٢٦	الربيع	١٢٧٠٨	١٧٩٧٤
	المجموع	٤٣١٧١٧			٦٥٨٧٦٠		٩٧٣٦٤٦	١٣٧٧١٠٤

ملحق (٢)

حجم العينة (٣٪) بالنسبة إلى الوحدات السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٩)

ت	الإحياء السكنية لعام ٢٠٠٩	السكان ٢٠٠٩	الوحدات السكنية ٢٠٠٩	حجم العينة %٣
١	الطوبية والنخيلة	٦٠٨٤	٨٢٩	٢٥
٢	خالد بن الوليد	٥٧٠٧	٨١٩	٢٥
٣	الأكاديمية	٢٢٢٢	٣٠٢	٩
٤	القادسية	١٣٤٠٧	١٤١٩	٤٣
٥	الهادي ١ و٢ و٣	٢٩٥١٨	٣٤٣٠	١٠٣
٦	الابلة / افرار العسكريين	٤٥٩٢٢	٥٨٩١	١٧٧
٧	الكرامة	٧٠٣٨	٩٧٤	٢٩
٨	المعقل	٢٩٨٦٤	٧٢٢	٢٢
٩	ميناء المعقل	٣٥٩٤	٤٤٢	١٤
١٠	العامل	١٠٩٨٨	١٤١٤	٤٢
١١	المحارب	١٠١٢٩	١٢١٨	٣٦
١٢	الغدير / الكويبة	٣٨٨٦	٥٤٦	١٦
١٣	الاساتذة	٥٥٩٦	٨٠٧	٢٤
١٤	الشعلة	١٨٨٨٢	٢٧٧٧	٨٣
١٥	العباس	١٩١١٥	٢٣٩٩	٧٢
١٦	التأميم	٥٥٩٣	٧٨٧	٢٤
١٧	الموقفية	٢٤٢٠٠	٣٣٢٥	١٠٠
١٨	السلام	١٥٠٤٥	١٨١٠	٥٤
١٩	الجمهورية	٢٩٣٥٥	٣٧٥٧	١١٣
٢٠	الاندلس	٣٤٠٧٤	٤٤٦٨	١٣٤
٢١	الزهراء	٣٩٩٦	٤٦٣	١٤
٢٢	الخضراء	١٠٥٩٣	١١٣٢٥	٣٤٠
٢٣	الميثاق	١٩١٨١	٢٥٧٩	٧٧
٢٤	الرافدين	١٢٢٢٨	١٤٣٨	٤٣
٢٥	الشرطة	٦٥٦٦	٥٥١	١٦

٥٠٩	١٦٩٥٨	١٤٩٦٠٤	٢٦ الحسين/المربع
١٠١	٣٣٧١	٢٨٤٣٣	٢٧ الجمعيات
١٣٣	٤٤١٦	٣٠٩٢٧	٢٨ الاصمعي
١٥	٥٠٥	٣٥٨٩	٢٩ الكفاءات
١٩	٦٢٢	٤٩٢٥	٣٠ الرسالة
٣٦	١١٧٩	٨٢٥٢	٣١ الفراهيدي
١٤٣	٤٧٨٤	٣٧١٧٠	٣٢ عتبة بن غزوان
٧٩	٢٥٣٤	١٧٩١٤	٣٣ الصمود
٢٨	٩٢٣	٦٥٩٩	٣٤ كوت الحجاج
٧٩	٢٦٣١	٢٠٠٢٥	٣٥ النصر
٤٦	١٥٤١	١٢٠٥٧	٣٦ التميمية
١٩	٦٤٥	٤٣٢٠	٣٧ الساعي
٣٥	١١٦٠	٧٣٨٤	٣٨ العشار
٧٦	٢٥٣٣	١٦٣٨٧	٣٩ المهلب/الصفاءة
٨٢	٢٧١٣	١٨٢٤٨	٤٠ التحرير
٢٨	٩٢٣	٦٢٤٩	٤١ الجزائر
٣٤	١١٢٠	٦٩٢٩	٤٢ بريهة
٢٣	٧٤٢	٣٩٤٣	٤٣ الزهور
٨٤	٢٨١٨	٢٢٨٤٨	٤٤ الامن الداخلي
٦٤	٢١٤٢	١٧٩٤٥	٤٥ المهندسين
١٦٦	٥٥٢٧	٣٢٤١٢	٤٦ الرشيد
١٥٢	٥٠٦٢	٣٩٣٥٦	٤٧ القائم
٧٨	٢٥٩٥	١٩٣٧٢	٤٨ البلديات
٥١	١٧٠٤	١٩٢٣٩	٤٩ العباسي/المشراق
١٤	٤٥٤	١٠٥١١	٥٠ صنعاء
١٣	٤٠٩	٢٨٧١	٥١ عمان
٣١	١٠٤٨	٦٤٦٤	٥٢ القاهرة
٥٦	١٨٧١	١٤٢٢٤	٥٣ الفيحاء
٩٤	٣١٥٠	١٩١٧٥	٥٤ المتنزه/ الخورة
٤٣	١٤١٦	١٢٧٠٨	٥٥ الربيع
٣٩٦٣	١٣١٩٨٨	٩٧٢٨٦٣	المجموع

ملحقة (٣)

استمارة الاستبيان

هذه الاستمارة مخصّصة لأغراض البحث العلمي فقط، ومكرّسة لمساعدة الباحث في إعداد أطروحة الدكتوراه الموسومة «التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية GIS»؛ لذا يُرجى الإجابة بكلّ دقّة، وعلى جميع الأسئلة؛ من أجل تحقيق أفضل السبل، والحصول على أفضل النتائج، بما يخدم مدينتنا والمسيرة العلميّة .. علماً أنّ المعلومات الواردة في هذا الاستبيان سيتمّ التعامل معها بسريّة تامّة. وشكراً لتعاونكم.

الباحث: مرتضى مظفر سهر

- الحي السكني
- الجنس : ذكر أنثى
- 1- كم عدد الأسر في الوحدة السكنية : أسرة واحدة أسرتان 3 أسر فأكثر
- 2- ما هي مهنة رب العائلة : موظف حكومي متقاعد عاطل عن العمل كاسب
- 3- كم يبلغ الدخل الشهري للعائلة : 100 - 500 ألف دينار 500 - مليون دينار أكثر من مليون دينار
- 4- كم عدد طوابق الوحدة السكنية : طابق واحد طابقين 3 طوابق فأكثر
- 5- الحالة العمرانية للوحدة السكنية : قديمة جدا قديمة نوعا ما جديدة بعد عام 2003
- 6- هل يوجد تحويل (تغير) في نمط الوحدة السكنية : نعم كلا
- إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع التغير : بناء طابق ثاني بناء مشتمل
- 7- هل يوجد تحويل (تغير) في صنف الوحدة السكنية : نعم كلا
- إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو نوع التغير : محل تجاري محل صناعي
- 8- ما هي دوافع التغير في صنف الاستعمال من السكني إلى استعمال آخر أو بالعكس : ضعف متابعة الدولة التجارة والريح وارتفاع الأسعار بيع المسكن بسبب الإرث وجود مساحات فارغة
- 9- ما هي دوافع التغير في نمط الاستعمال (بناء مشتمل او طابق ثاني) : كثرة أفراد العائلة مشاكل عائلية والرغبة في الانتقال التحسن في المستوى الاقتصادي صغر مساحة المسكن
- 10- كم في اعتقادك سعر القطعة السكنية ضمن الحي السكني الذي تسكنه : 50 مليون دينار 100 مليون دينار من 100 - 200 مليون دينار أكثر من 200 مليون
- 11- ملكية الوحدة السكنية : ملك خاص حكومي إيجار تجاوز
- 12- هل تم بناء الطابق إضافي بعد مدة زمنية من بناء الطابق الأرضي أن وجد : نعم كلا

ملحق (٤)

الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)

ت	الحي او المحلة	عدد الاسر	مجموع السكان	الوحدات السكنية
١	المنطقة التجارية وما يجاورها			
	حي العشار	٣٣٦	٢٢٤٤	١٣٣
	البحري	٣٩٨	٢١٤٨	٢٦٦
	الصالحية	١٩٩	١٠٩١	١٣٦
	مقار علي	٢٤٠	١٤٢٩	١٥٠
	القشلة	٣٦٩	٢٧٠١	٢٨٦
	الخنوق	١٤٠	٨٨٧	٦٤
	الذاكير	٢٤	١٠٧	٨
	الرواسة			
	حي الزهور	٧٠٩	٣٢٦١	٥٩٠
	السعودية ٣-١	٨٥٢	٥٠٥٢	٨١٨
	العزيبية	٦٠٣	٣٥٠٢	٥٠٣
	حي القاهرة مناوي باشا	٧٤٢	٣٧٨٥	٦٤٤
	بريجه / الكزارة	٩٩٠	٥٣٣٤	١٠٠٩
	الجزائر (عصا حاليا)			
	المجموع	٥٦٠٢	٣١٥٤١	٤٦٠٧
٢	التحرير			
	الفرسي والسيمر	٢٠١٨	١٢٤٨٠	١٦٩٥
	المهلب	٥٨٠	٣١٣٧	٤١٥
	الصفاء	١١١٦	٦٨٦٤	٨٧٨
	القلة القديمة	١١١	٧٧١	٨٤
	المنطقة الصناعية	٧٠٨	٤٧٧٢	٦٢٦
	العيسية	١٠٩٤	٧٢٦٢	٩٤٥
	المشراق القديم			
	صنعاء	٨٦٣	٥٤١٨	٧٣٣
	الخاليلية وبستان قصب			
	الفر أهدي	٨٢٨	٥٣٦١	٨٢٨
	الاحرار (البلوش)	٤٧٧	٢٨٢٦	٢٩٨
	البكر (الياشا)			
	المجموع	٧٠٨٧	٤٤١٦٩	٦٥٠٢
٣	المعقل			
	المعقل والإصفاة	٤٣٠	٢٥٦١	٤١٩
	مسلم بن عقيل + الحسين بن علي	٣٨٠	٢٧٣٤	٣٦٤
	الشهداء	٨٧٩	٥٩٨٣	٧٤٩
	الإبلة			
	الإبلة + الوثبة والرشد	٣٠٩٦	٢٥٧٦٢	٢٤٨٨
	الكندي	٧٣٩	٥٠٤١	٥٧٤
	حطين	٧٥٩	٦٣٧٨	٦٣٢
	طرق	٧٨٣	٥٧٤٤	٦٥١
	النجيبية	٢٩٢	٢٠١٠	٢٦٢
	الهادي ٣-١	٣٦٨٨	٢٦٨٠٠	٣٠٢٠
	اسكان الموالي / العامل حاليا	١٩٩	١٢٥٨	١٤٠
	قطاع التحرير (المحارب)	١١٣٦	٧٦١٧	٩٧٢
	الكزيرة (القادسية)	٥٤٤	٤٢٨٩	٥٥٦
	الكرامة			
	المجموع	١٢٩٢٥	٩٦١٧٧	١٠٨٢٧
٤	حي الخليج العربي	٧٣٥	٤٨٢٤	٧٩٧
	حي الحسين ٤-١ والمربع والمستطيل	٩٦٢٢	٦١٩٩٧	٩٥٣٧
	البعث (الشعلة حاليا)	١٠٠٠	٦٩٢٨	١٨٠٠
		١١٣٥٧	٧٣٧٤٩	١٢١٣٤
٥	النطاق الجنوبي البراضية سراجي ميثان	١٣٨٢	٨٧٠٢	١١١٥
	مناوي لحم (المنزه حاليا)	٤٠٢٠	٥٠٢٢	٥١٦
	الصمود او المطيحة (الفيحاء حاليا)	٥٣٧٨	٦٨٣	٦٣٦
		١٠٧٨٠	٩٩٤٧	٢٢٦٧
٦	المحصورة بين الشوارع وسط المدينة	٢٠٠٣	١٥٣٥٦	١٧٦٧
	الاصمعي القديم والجديد	٥٧٥٥	٤١٨٤٢	٤٩٩٤
	الجمهورية ٤-١ والرواسة الجمهورية			

٤٣٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة

٦٠١	٤٥٢٦	٦٠٠	الموقفة دور نطق الجنوب
٢٣٧٨	١٨٧٢٩	٢٦٦٧	صبيخة العرب والعالية (عتبة بن غزوان حالياً)
١٩٣	١٩٢٩	٢١٤	الزهراء
١٣٤٧	١١١٤٢	١٥٩٤	الحكيمية + الرباط الكبير (الرافدين)
٣١٠	١٦٤٤	٢٧١	الضباط والمحاربين (السلام حالياً)
٢٩٢٧	٢٩٢٠٤	٤٣٠٧	الطوبسية + الرباط الصغير (النصر)
٢٠٨٣	١٤٠٨١	٢٠٣٥	الجنيبة (الانليس)
٦٩٨	٥٨٣٥	٨٣٣	الجنيبة والمفتية والخربطية (الميثاق)
١١١٠	٨٥٠٨	١٣٤٣	الخصر والتحصينة وصبيخة الكبيرة والصبيخة الصغيرة
٩٧٢	٨٥٨٣	١١٩٣	نظران (الرسالة)
١٦٥	٩٩٨	١٤٠	الكراج الكوحد (الكهافات)
٢٤٢			الخصراء
١٩٧٨٧	١٤٩٦١٧	٢٠٦٠١	
٥٦١٢٤			المجموع

ملحق (٥)

الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، والدوائر التابعة لها في محافظة البصرة

ت	الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة	العدد	المؤسسة الادارية	الموقع الجغرافي
١	وزارة الاتصالات	١	مديرية اتصالات ويريد البصرة	العشار مقبل الكراج
٢	وزارة البلديات والإشغال العامة	٢	مديرية بلدية البصرة	تقاطع الجزائر مقبل احصاء البصرة
		٣	مديرية بلديات البصرة	قرب المحافظة
		٤	مديرية ماء البصرة	البصرة القديمة
		٥	مديرية مجاري البصرة	شارع كلزينو لبنان
		٦	مديرية اسكان البصرة	نهاية شارع كلزينو لبنان
٣	وزارة الأعمار والإسكان	٧	مديرية مباني البصرة	نهاية شارع كلزينو لبنان
		٨	مديرية طرق وجسور البصرة	مقبل بناية محافظة البصرة
		٩	مديرية الأشغال والصيفة	نهاية شارع كلزينو لبنان
		١٠	مختبر البصرة الانشائي	مقبل مجمع كليت بلب الزبير
		١١	صندوق اسكان البصرة	نهاية شارع كلزينو لبنان
		١٢	شركة المحصم العامة	نهاية شارع كلزينو لبنان
		١٣	شركة الرشيد العامة	نهاية شارع كلزينو لبنان
		١٤	شركة آشور الهندسية	العشار قرب ديوان الرقبة المالية
		١٥	شركة الفاروق الهندسية	شارع الزبير
		١٦	شركة الفار الهندسية	تقاطع المرور و غرفة التجارة
٤	وزارة البيئية	١٧	مديرية بيئة البصرة	الجمعيات خلف مستشفى ابن البيطار
		١٨	المركز الاقليمي للعلم	شارع الكورنيش خلف مستشفى التعليمي
٥	وزارة التجارة	١٩	الاسواق المركزية	العشار
		٢٠	الشركة العامة للسيارات	العشار مقبل المحافظة سابقا
		٢١	شركة الحبوب	شارع السليلو
		٢٢	المطاحن	مقبل قيادة الشرطة
٦	وزارة التخطيط	٢٣	مديرية احصاء البصرة	تقاطع الجزائر
٧	وزارة التربية	٢٤	مديرية تربية محافظة البصرة	المعتل مقبل الجنيبة
		٢٥	التخطيط والاحصاء التربوي	الجمعيات قرب معهد المعلمات
		٢٦	الإشراف التربوي	حي الزهراء قرب المرور

٨	وزارة التعليم العالي	٢٧	رئاسة جامعة البصرة	شارع الكورنيش
٩	وزارة حقوق الإنسان	٢٨	مركز حقوق الانسان / محافظة البصرة	شارع السعدي
١٠	وزارة الدفاع	٢٩	قيادة عمليات البصرة	طريق النجبية قرب الاكاديمية البحرية
١١	وزارة الداخلية	٣٠	قيادة شرطة البصرة	مقابل المطاحن
		٣١	قيادة حرس الحدود	شارع السريع البصرة
		٣٢	شرطة النفط	مجاور شركة نفط الجنوب
		٣٣	مديرية المرور / البصرة	مقابل غرفة التجارة
		٣٤	شرطة السكك	الرافدين مقابل الجمهورية
		٣٥	شرطة الكهرياء	المعقل
		٣٦	مديرية جنسية البصرة	التجنينية
		٣٧	وكالة الاستخبارات والتحقيقات	الجنبلة
		٣٨	مديرية الشؤون الداخلية	مع قيادة شرطة البصرة
		٣٩	مديرية كمرك المنطقة الرابعة	قرب مستشفى ابن غزوان
		٤٠	مكتب المنش الام لوزارة الداخلية / البصرة	العشال محافظة القنينة
١٢	وزارة الزراعة	٤١	مديرية زراعة محافظة البصرة	شارع الاستقلال
		٤٢	الشركة العامة للتجهيزات الزراعية	شارع الاستقلال
١٣	وزارة الشباب والرياضة	٤٣	مديرية شبلب ورياضة البصرة	الطويسة
١٤	وزارة الصحة	٤٤	مديرية صحة محافظة البصرة	شارع السعدي
١٥	وزارة الصناعة	٤٥	شركة ابن ماجد	شارع الزبير
		٤٦	اتحاد الصناعات الصغيرة	
١٦	وزارة العدل	٤٧	دائرة التسجيل العقاري الاول	قرب المحافظة
		٤٨	دائرة التسجيل العقاري الثاني	قرب المحافظة
١٧	وزارة العلوم والتكنولوجيا	٤٩	مديرية العلوم والتكنولوجيا البصرة	مجمع كليات باب الزبير
١٨	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٠	شبكة حماية الاجتماعية في البصرة	الجمعيات
		٥١	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي	شارع السعدي
		٥٢	قسم ذوي الاحتياجات الخاصة	الجمعيات
		٥٣	قسم العمل والتشغيل والقروض	القبلة
١٩	وزارة الكهرباء	٥٤	مديرية توزيع كهرباء الجنوب	الجزائر تقاطع قصر السلطان
		٥٥	مديرية انتاج الطاقة الكهربائية / البصرة	الطويسة التقاطع
		٥٦	مديرية نقل الطاقة / الجنوب	الطويسة التقاطع
		٥٧	مديرية مشاريع توزيع كهرباء الجنوب	الجمعيات قرب الشؤون سابقا
		٥٨	مديرية مشاريع نقل الطاقة / القابلوات	قرب مستشفى الفيحاء
		٥٩	مديرية مشاريع انتاج الطاقة	قرب مستشفى الفيحاء
٢٠	وزارة المالية	٦٠	مندوبية مصرف الرافدين	العشال
		٦١	مندوبية مصرف الرشيد	العشال
		٦٢	الهيئة العامة للضرائب / العشال	قرب مجمع شقق ساحة سعد
		٦٣	الهيئة العامة للضرائب / البصرة	قرب مجمع ساحة سعد
		٦٤	المصرف العقاري	العشال قرب سكن الجامعة
		٦٥	المصرف الزراعي التعاوني	العشال قرب جامع المظفر
		٦٦	المصرف الصناعي	العشال قرب سكن الجامعة

٦٧	منيرية تقاعد العامة	ساحة الطيران قرب مطعم مناوي باشا
٦٨	خزينة البصرة	خلف ساحة سعد
٦٩	منيرية الكمارك البصرة	الداكير
٧٠	شركة التأمين الوطنية	العشال شارع الكويت
٧١	دار عقارات الدولة	شارع الكورنيش
٧٢	مكتب المقننّ العلم لوزارة المالية/ البصرة	شارع الكورنيش
٢١	وزارة الهجرة والمهجرين	دائرة الهجرة والمهجرين / البصرة
٢٢	وزارة الموارد المائية	منيرية الموارد المائية / البصرة
٢٣	وزارة النفط	منيرية مشروع ماء البصرة
٢٤	وزارة النقل	منيرية صيانة مثليع الري واليزل
٢٥	وزارة السياحة والآثار	دائرة سياحة البصرة
٢٦	مجلس القضاء الاعلى	محكمة البصرة الاتحائية
٢٧	البنك المركزي العراق	البنك المركزي / البصرة
٢٨	ديوان الرقابة المالية الاتحادي	دائرة تدقيق المنطقة الجنوبية الثانية/ البصرة
٢٩	ديوان محافظة البصرة	محافظة البصرة
٣٠	ديوان الوقف الشيعي	الإمامة العامة للمزارات الشيعية الشريفة/ البصرة
٣١	ديوان الوقف السني	ديوان الوقف السني
٣٢	هيئة الحج والعمرة	هيئة الحج والعمرة/ البصرة
٣٣	هيئة النزاهة	هيئة النزاهة/ البصرة
٣٤	الهيئة الوطنية للاستثمار	هيئة الإستثمار البصرة
٣٥	مؤسسة الشهداء	مؤسسة شهداء/ البصرة
٣٦	مؤسسة السجناء السياسيين	مؤسسة السجناء السياسيين / البصرة
٣٧	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	المفوضية العليا المسقلة للانتخابات/ البصرة
٣٨	مجلس محافظة البصرة	مجلس محافظة البصرة

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	ت
٢٢	الخرائط المستخدمة في الدراسة	١
٢٣	التصاميم الأساسية لمدينة البصرة للمدة (١٩٤٢-٢٠١٤)	٢
٢٥	مواقع المراثيات الفضائية المستخدمة في الدراسة ومواصفاتها	٣
٧٢	تغير عدد سكان مدينة البصرة ومعدلات نموها مقارنة بالمحافظة والعراق للأعوام (١٩٧٧-٢٠١٦)	٤
٨٥	الكثافة الحقيقية لسكان مدينة البصرة حسب الأحياء السكنية للسنوات (١٩٧٧-١٩٩٧-٢٠١٦)	٥
٩٦	عدد قطع الأراضي السكنية الموزعة في مدينة البصرة للمدة (١٩٥٦-٢٠١٦)	٦
١١٠	أقيام الأرض في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٧
١١٤	التباين المكاني لدليل خط الفقر في محافظات العراق لعام (٢٠٠٨)	٨
١١٦	متوسط دخل العائلة حسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٩
١١٩	مهنة رب العائلة حسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	١٠
١٢٨	تطور أعداد السيارات في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٩)	١١
١٣٣	استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحاتها لعام (١٩٧٧)	١٢

١٣٧	الوحدات السكّنية في مدينة البصرة بحسب الأحياء لعام (١٩٧٧)	١٣
١٤٧	أنباط المؤسّسات التجاريّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)	١٤
١٥٢	التركيب الصّناعيّ للمؤسّسات الصّناعيّة الكبيرة في المحافظة ومدينة البصرة لعام (١٩٧٧)	١٥
١٥٣	مساحة استعمالات الأرض الخدميّة في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)	١٦
١٥٨	التغيّر الكميّ للمؤسّسات التعليميّة وأبنيتها في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٧
١٦٢	أعداد المستشفيات والمراكز الصّحيّة والتخصّصيّة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٨
١٦٦	استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحتها لعام (١٩٨٩)	١٩
١٧٠	مساحة استعمالات الأرض الخدميّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)	٢٠
١٧٦	استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحتها لعام (٢٠٠٢)	٢١
١٨١	مساحة استعمالات الأرض الخدميّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)	٢٢
١٨٦	الخدمات الترفيهيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)	٢٣

٢٤	استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة ومساحاتها لعام (٢٠١٦)	١٨٨
٢٥	التركيب الصّناعيّ في مدينة البصرة لعام (٢٠١٤)	١٩٢
٢٦	مساحة استعمالات الأرض الخدميّة ونسبها المئويّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	١٩٤
٢٧	التغيّرات المساحيّة لاستعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٢٠٣
٢٨	تطوّر أعداد المحلّات السّكنيّة وعدد سكّان المدينة ومساحتها للمدّة (١٩١٠-٢٠١٦)	٢٢٠
٢٩	أنماط الوحدات السّكنيّة وأعدادها ونسبتها المئويّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٢٣٣
٣٠	الوحدات السّكنيّة القديمة ومساحتها بحسب حجمها السّكّانيّ للمدّة (١٩٠٠-١٩٦٩)	٢٣٥
٣١	الوحدات السّكنيّة المتوسّطة (متديّة النوعيّة)	٢٤٠
٣٢	الوحدات السّكنيّة المتوسّطة (جيدة النوعيّة)	٢٤٣
٣٣	الوحدات السّكنيّة جيّدة النوعيّة	٢٤٧
٣٤	الوحدات السّكنيّة النسقيّة المتماثلة	٢٥٠
٣٥	العمارات السّكنيّة في مدينة البصرة	٢٥٣
٣٦	التوزيع الجغرافيّ للسكن العشوائيّ وأعدادها في مدينة البصرة لعام (٢٠١٣)	٢٦٠
٣٧	التغيّرات المساحيّة للأحياء السّكنيّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٢٦٦
٣٨	النّسب المئويّة لتغيّر صنف الاستعمال السكّنيّ إلى استعمالات أُخرى لعام (٢٠١٦)	٢٧٨

٢٨١	دوافع التغيّر في صنف الاستعمال السكّنيّ لعام (٢٠١٦)	٣٩
٢٨٨	متغيّر عدد الأسر بحسب الأحياء السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٤٠
٢٩١	عدد طوابق الوحدة السكّنية بحسب الأحياء في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٤١
٢٩٥	الحالة العمرانيّة للوحدات السكّنية في مدينة البصرة	٤٢
٢٩٨	بناء طابق إضافي بعد مدّة زمنيّة من بناء الطابق الأرضي	٤٣
٣٠١	ملكيّة الوحدات السكّنية ضمن أحياء مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٤٤
٣٠٥	التغيّرات الحاصلة في نمط الوحدات السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٤٥
٣٠٧	دوافع التغيّر في نمط الاستعمال السكّنيّ للوحدات السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٤٦
٣٢٣	مساحة ونسب توزيع استعمالات الأرض الحضريّة بحسب التصاميم الأساسيّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٥٦-٢٠١٤)	٤٧
٣٢٦	الحجم السكّانيّ والمقترح والمهاجرون وفق التصميم الأساسيّ في مدينة البصرة لعام (١٩٥٥)	٤٨
٣٢٨	أعداد المساكن المبنية بالطابوق والصفائف (١٩٣١-١٩٥٦)	٤٩
٣٢٨	الكثافة السكّانية في مدينة البصرة حسب المناطق السكّنية لعام (١٩٥٦)	٥٠

٣٤٧	أعداد ونسب المنشآت الصناعيّة الكبيرة والمتوسّطة المصنّفة بحسب المحافظات لعام (٢٠٠٧)	٥١
٣٥٠	الجداول النهريّة في مدينة البصرة حسب مسوحات الشركة (BOCP) لعام (٢٠٠٩)	٥٢
٣٥٣	محاوّر التوسّع وفق معايير محدّدة	٥٣
٣٥٧	استعمالات الأرض الحاليّة والمقترحة ضمن منطقة مركز المدينة الخاصّة	٥٤
٣٦٥	قطاعات مدينة البصرة ومساحاتها وأعداد السكّان لعام (٢٠٠٩) حسب منظور شركة (BOCP)	٥٥
٣٦٩	التوقّعات المحدّثة للسكّان والسكن في مدينة البصرة للمدّة (٢٠١٠-٢٠٣٥)	٥٦
٣٧٠	المتطلّبات السكّنيّة الجديدة حتّى عام (٢٠٣٥)	٥٧
٣٧١	توقّعات أعداد الأسر والمساحة الكليّة المطلوبة من الأراضي للسكن (هكتار)	٥٨
٣٧٢	معايير البنية الاجتماعيّة الكليّة للأحياء السكّنيّة	٥٩
٣٧٤	تقسيم الكثافات السكّنيّة ومتوسّط مساحات قطع الأراضي لأنماط السكّنيّة المختلفة	٦٠
٣٧٦	التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض في (الجزء الغربيّ) من مدينة البصرة	٦١
٣٧٧	التوزيع المقترح لاستعمالات الأرض ضمن التوسّع العمرانيّ الشرقيّ والمنطقة الغربيّة للأعمال لمدينة البصرة	٦٢

٣٧٨	التوزيع الكليّ المقترح لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة	٦٣
٣٨١	الأرقام المستهدفة لمجمل التنمية والسّعات السكّنية وتوزيعها لعام (٢٠٣٥)	٦٤
٣٨٢	الأهداف العامّة للتنمية والسكّان والاستيعابية السكّنية لعام (٢٠٣٥)	٦٥
٣٨٦	التغيّرات المساحيّة المضافة لاستعمالات الأرض السكّنية (٢٠١٥-٢٠٣٥)	٦٦

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
١٩	الأسلوب التطبيقيّ للدراسة	١
٥٢	مبدأ التحسين بسيط التباين الهستوغرام بواسطة برنامج (ERDAS 8.5)	٢
٧٣	معدّل النموّ السنويّ لسكّان مدينة البصرة والمحافظّة والعراق للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٣
٧٩	الخطوات العمليّة لاستخراج مركزيّة الثقل السكّانيّ والمكانيّ في مدينة البصرة	٤
٩٧	القطع السكّنية الموزّعة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٥٦-٢٠١٦)	٥
١٠٨	اختلاف قيمة الأرض الحضريّة بالبعد عن مركز المدينة	٦
١١٥	تباين خطّ الفقر لمحافظة العراق لعام (٢٠٠٨)	٧

١٣٣	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (١٩٧٧)	٨
١٦٧	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)	٩
١٧٧	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)	١٠
١٨٩	النسب المئوية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	١١
٢٠٤	التغير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٢
٢٠٦	التغير المساحي للاستعمال السكني ونسبها المئوية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٣
٢٠٨	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض التجارية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٤
٢٠٩	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض الصناعية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٥
٢١١	النسب المئوية للتغير المساحي لاستعمالات الأرض الخدمية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٦
٢١٣	النسب المئوية للتغير المساحي للأرض الزراعية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٧
٢١٤	النسب المئوية للتغير المساحي لفضاء المدينة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	١٨
٢٢١	مراحل نمو المدينة البصرة للمدة (١٨٠٠-٢٠١٦)	١٩

٢٣٤	النسب المئوية للأناط السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)	٢٠
٢٦٣	السكن العشوائيّ في مدينة البصرة لعام (٢٠١٣)	٢١
٢٦٨	النسب المئوية للتغيّر المساحيّ للاستعمال السكّنيّ للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٢٢
٢٧١	التغيّر المطلق المساحة والتغيّر النسبيّ لأحياء مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٢٣
٢٧٣	التغيّر المساحيّ بالسّالب لأحياء المدينة حسب المدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٢٤

قائمة الصور

الصفحة	عنوان الصورة	ت
٢٤	بعض الخرائط المستخدمة في الدّراسة ذات المقاييس المختلفة	١
٢٨	بعض الزيارات الميدانيّة لمنطقة الدّراسة	٢
٣٤	واجهات البرامج المستخدمة في الدّراسة	٣
٤٢	موقع المشاهد الفضائيّة لمحافظة البصرة للأقمار الاصطناعيّة (Landsat 8 - Landsat5)	٤
٤٣	بعض عمليّات التصحيح الهندسيّ لمنطقة الدّراسة بواسطة برامج (ERDAS-GIS)	٥
٤٦	عمليّة قطع منطقة الدّراسة من المرئيات الفضائيّة بواسطة أداة (AOI)	٦
٤٨	عمليّة دمج المرئيات لمحافظة البصرة بواسطة برنامج (ERDAS 8.5)	٧

٥٤	معامل الاخضرار الطبيعي (NDVI) لمنطقة الدراسة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٨
٦٠	معرفة نوع الظاهرة من خلال حجمها	٩
٦١	الاستدلال على طبيعة الظاهرة من خلال الشكل الموجود على المرئية	١٠
٦٢	القدرة على تمييز الظاهرة من خلال اختلاف شدة اللونية	١١
٦٣	الاستدلال من الظلال لمعرفة الظاهرة (شقق الموقية)	١٢
٦٤	اختلاف بين الأنماط السكنية النظامية والعشوائية	١٣
٧٠	تطبيق التصنيف غير الموجه لمرئيات منطقة الدراسة	١٤
١٩٣	صناعة البلوك في حيّ الغدير	١٥
٢٣٧	التغيرات في مساكن الشناشيل الواقعة في حيّ الصمود	١٦
٢٥١	مشروع إسكان مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية (النجبية) لعام (١٩٧٠)	١٧
٢٥٣	العمارات السكنية في أحياء (الموقية والأصمعي)	١٨
٢٦٢	بعض مظاهر السكن العشوائي في أحياء مدينة البصرة	١٩
٢٧٣	الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية/ محلات تجارية أو مخازن	٢٠
٢٧٤	الوحدات السكنية التي تغير صنف استعمالها ضمن المنطقة التجارية إلى صناعية	٢١
٢٧٥	تغير صنف الاستعمال من سكني إلى تعليمي في أحياء الرفادين والميثاق	٢٢

٢٣	تغيّر الاستعمال السكّنيّ إلى صناعيّ في حيّ السّلام (الشارع التجاريّ)	٢٧٧
٢٤	التجاوزات السكّانيّة على المؤسّسات العسكريّة في منطقة الأكاديميّة	٢٨٣
٢٥	التجاوزات التجاريّة والصّناعيّة على الفضاءات الفارغة في شارع النصر	٢٨٤
٢٦	نماذج من الوحدات السكّنيّة في مدينة البصرة (طابق، طابقين، ثلاثة طوابق)	٢٩٢
٢٧	تغيّر نمط الاستعمال بناء طابق ثانٍ أو بناء مشتمل	٢٩٧
٢٨	التغيّر في نمط الوحدات السكّنيّة النسقيّة في حيّ الزهراء	٣٠٢
٢٩	ظاهرة انتشار الحيوانات في شوارع حيّ الحسين	٣١١

قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق	الصّفحة
١	التتبع التاريخيّ لتغيّر أسماء المحلّات والأحياء السكّنيّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦)	٤٢٣
٢	حجم العيّنة (٣٪) بالنسبة إلى الوحدات السكّنيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٩)	٤٢٦
٣	استمارة الاستبيان	٤٢٨
٤	الوحدات السكّنيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)	٤٢٩
٥	الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والدوائر التابعة لها في مركز محافظة البصرة	٤٣٠

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	الآية القرآنية
٦	الإهداء
٧	مقدمة المركز
١١	مقدمة الكتاب
٣٥	الفصل الأول: المعالجة الرقمية للمرثيات الفضائية وتحليل العوامل المؤثرة في تغيير استعمالات الأرض السكنية لمدينة البصرة
٣٨	أولاً: المعالجة الرقمية للمرثيات الفضائية
٤٨	ثانياً: تحسين المرثيات الفضائية
٥٦	ثالثاً: التفسير البصري والرقمي للمرثيات الفضائية
٧٠	رابعاً: المتغيرات السكانية
٩٢	خامساً: المتغيرات السياسية
٩٩	سادساً: المتغيرات الاجتماعية
١٠٥	سابعاً: المتغيرات الاقتصادية
١٢١	ثامناً: طرق النقل
١٢٩	الفصل الثاني: التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في مدينة البصرة وتغيراتها المساحية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)
١٣٧	أولاً: استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (١٩٧٧-١٩٠٧)
١٦٥	ثانياً: استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (١٩٧٨-١٩٨٩)
١٧٥	ثالثاً: استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (١٩٩٠-٢٠٠٢)
١٨٧	رابعاً: استعمالات الأرض الحضرية في المدينة لعام (٢٠٠٣-٢٠١٦)
١٩٩	خامساً: التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)

٢١٥ الفصل الثالث: التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها

في مدينة البصرة

- ٢١٨ أولاً: البعد التاريخي والمكاني للاستعمال السكني في مدينة البصرة
٢٢٩ ثانياً: تصنيف الأنماط السكنية في مدينة البصرة
٢٦٤ ثالثاً: التغيرات في صنف الاستعمالات السكنية وأنماطها في المدينة
٣٠٨ رابعاً: الآثار المترتبة على تغير صنف الاستعمالات السكنية أو نمطها في المدينة

٣١٥ الفصل الرابع: الممارسات التخطيطية للمدينة والتغيرات

المستقبلية المقترحة للاستعمالات السكنية

- ٢٢٠ أولاً: الجهود التخطيطية للمدينة (١٩٤٢-٢٠١٦)
٣٦٣ ثانياً: التغيرات المستقبلية المقترحة لتغير استعمالات الأرض السكنية من منظور التصميم الأساسي لعام (٢٠١٤)
٣٩٧ النتائج والمقترحات
٤٠٥ المصادر
٤٢١ الملاحق
٤٣٣ قائمة الجداول
٤٣٨ قائمة الأشكال
٤٤٠ قائمة الصور
٤٤٢ قائمة الملاحق
٤٤٣ فهرست المحتويات



التحليل المكاني
لتغير استخدام الأرض السكنية
في مدينة البصرة

باستخدام
(GIS)-(RS)

الجزء الثاني

الخارطة

تأليف

الدكتور رضی مظفر بن محمد الكعبي

مراجعة وتدقيق وضبط

مركز مركز البصرة

مركز البصرة والاسلامية والاسكانية

فهرست الخرائط

- ٨ - المرئيات الفضائية ذات الدقة المكانية المختلفة المستخدمة في الدراسة
- ٩ - ١ - موقع مدينة البصرة من المحافظة والعراق
- ١٠ - ٢ - الأحياء السكنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)
- ١١ - ٣ - الثقل السكاني والمكاني لمدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)
- ١٢ - ٤ - الكثافة الحقيقية لمدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ١٣ - ٥ - الكثافة الحقيقية لمدينة البصرة لعام (١٩٩٧)
- ١٤ - ٦ - الكثافة الحقيقية لمدينة البصرة لعام (٢٠١٦)
- ٧ - ١٩٥٦-
- ١٥ (٢٠١٦)
- ١٦ - ٨ - أقيام الأرض لمساحات (١٠٠ - ٢٠٠ م^٢) في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)
- ١٧ - ٩ - متوسط دخل العائلة حسب الأحياء السكنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ..
- ١٨ - ١٠ - مهنة رب العائلة بحسب الأحياء السكنية في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ...
- ١٩ - ١١ - تطوّر طرق النقل في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٦)
- ٢٠ - ١٢ - استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢١ - ١٣ - استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٢ - ١٤ - استعمالات الأرض التجارية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٣ - ١٥ - استعمالات الأرض الصناعية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٤ - ١٦ - استعمالات الأرض الخدمية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٥ - ١٧ - الخدمات الإدارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٦ - ١٨ - الخدمات التعليمية والترفيهية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٧ - ١٩ - الخدمات الصحية والدينية في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)

- ٢٨ - الأراضي الزراعيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٧٧)
- ٢٩ - استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٠ - استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣١ - استعمالات الأرض التجاريّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٢ - استعمالات الأرض الصّناعيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٣ - استعمالات الأرض الخدميّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٤ - الخدمات الإداريّة وطرق النقل في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٥ - الخدمات التعليميّة والترفيهيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٦ - الخدمات الصّحيّة والدينيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٧ - الأراضي الزراعيّة في مدينة البصرة لعام (١٩٨٩)
- ٣٨ - استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٣٩ - استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٠ - استعمالات الأرض التجاريّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤١ - استعمالات الأرض الصّناعيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٢ - استعمالات الأرض الخدميّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٣ - الخدمات الإداريّة وطرق النقل في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٤ - الخدمات التعليميّة والترفيهيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٥ - الخدمات الصّحيّة والدينيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٦ - الأراضي الزراعيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠٠٢)
- ٤٧ - استعمالات الأرض الحضريّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)
- ٤٨ - الاستعمال السكّنيّ في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)
- ٤٩ - الاستعمال التجاريّ في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)

- ٤٢- الاستعمال الصنّاعيّ في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥٠
- ٤٣- استعمالات الأرض الخدميّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥١
- ٤٤- الخدمات الإداريّة وطرق النقل في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥٢
- ٤٥- الخدمات التعليميّة والترفيهيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥٣
- ٤٦- الخدمات الصّحيّة والدينيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥٤
- ٤٧- الأراضي الزراعيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٥٥
- ٤٨- التغيّرات المساحيّة للاستعمال السّكنيّ في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٥٦
- ٤٩- التغيّرات المساحيّة للاستعمال التجاريّ في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٥٧
- ٥٠- التغيّرات المساحيّة للاستعمال الصنّاعيّ في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧ - ٥٨
- ٥١- التغيّرات المساحيّة للاستعمالات الخدميّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧- ٥٩
- ٥٢- التغيّرات المساحيّة للأراضي الزراعيّة في مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٦٠
- ٥٣- التغيّرات المساحيّة لفضاء مدينة البصرة للمدّة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٦١
- ٥٤- المحلّات السّكنيّة في مدينة البصرة لعام (١٩١٤) ٦٢
- ٥٥- أنماط الوحدات السّكنيّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٦٣
- ٥٦- الوحدات السّكنيّة القديمة في مدينة البصرة ٦٤
- ٥٧- الوحدات السّكنيّة المتدنيّة والمتوسّطة النوعيّة في مدينة البصرة ٦٥
- ٥٨- الوحدات السّكنيّة جيّدة النوعيّة في مدينة البصرة ٦٦

٦ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة (الجزء الثاني)

- ٥٩- الوحدات السَّكْنِيَّة النَّسْقِيَّة والعمارات السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة ٦٧
- ٦٠- السَّكْن العشوائي في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)..... ٦٨
- ٦١- التغيُّر المساحي للاستعمال السَّكْنِي حسب الأحياء السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة
للمدَّة (١٩٧٧-٢٠١٦) ٦٩
- ٦٢- التغيُّرات في صنف استعمالات الأرض السَّكْنِيَّة إلى (محل تجاري - صناعي) في
مدينة البصرة لعام (٢٠١٦)..... ٧٠
- ٦٣- دوافع التغيُّر في صنف الاستعمال السَّكْنِي في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦).... ٧١
- ٦٤- متغيُّر عدد الأسر بحسب الأحياء السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) .. ٧٢
- ٦٥- متغيُّر عدد طوابق الوحدات السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٧٣
- ٦٦- متغيُّر الحالة العمرانيَّة للوحدات السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ... ٧٤
- ٦٧- متغيُّر بناء طابق إضافي بعد مدَّة من بناء الطابق الأرضي لعام (٢٠١٦) ٧٥
- ٦٨- ملكيَّة الوحدات السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٧٦
- ٦٩- التغيُّرات الحاصلة في نمط الوحدات السَّكْنِيَّة (طابق ثانٍ - مشتمل) في مدينة
البصرة لعام (٢٠١٦) ٧٧
- ٧٠- دوافع التغيُّر في نمط الوحدات السَّكْنِيَّة في مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٧٨
- ٧١- مدينة البصرة بحسب حدودها الإداريَّة لعام (١٩٤٢) ٧٩
- ٧٢- التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام (١٩٥٦)..... ٨٠
- ٧٣- الصرائف والأكواخ في مدينة البصرة لعام (١٩٥٦) ٨١
- ٧٤- التصميم الأساسي لمدينة البصرة (١٩٧٥-٢٠٠٠)..... ٨٢
- ٧٥- التصميم الأساسي لمدينة البصرة (١٩٨٥-٢٠٠٠)..... ٨٣
- ٧٦- قطاعات مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٨٤
- ٧٧- التوزيع المكاني للحقول النفطية بالنسبة إلى مدينة البصرة لعام (٢٠١٦) ٨٥

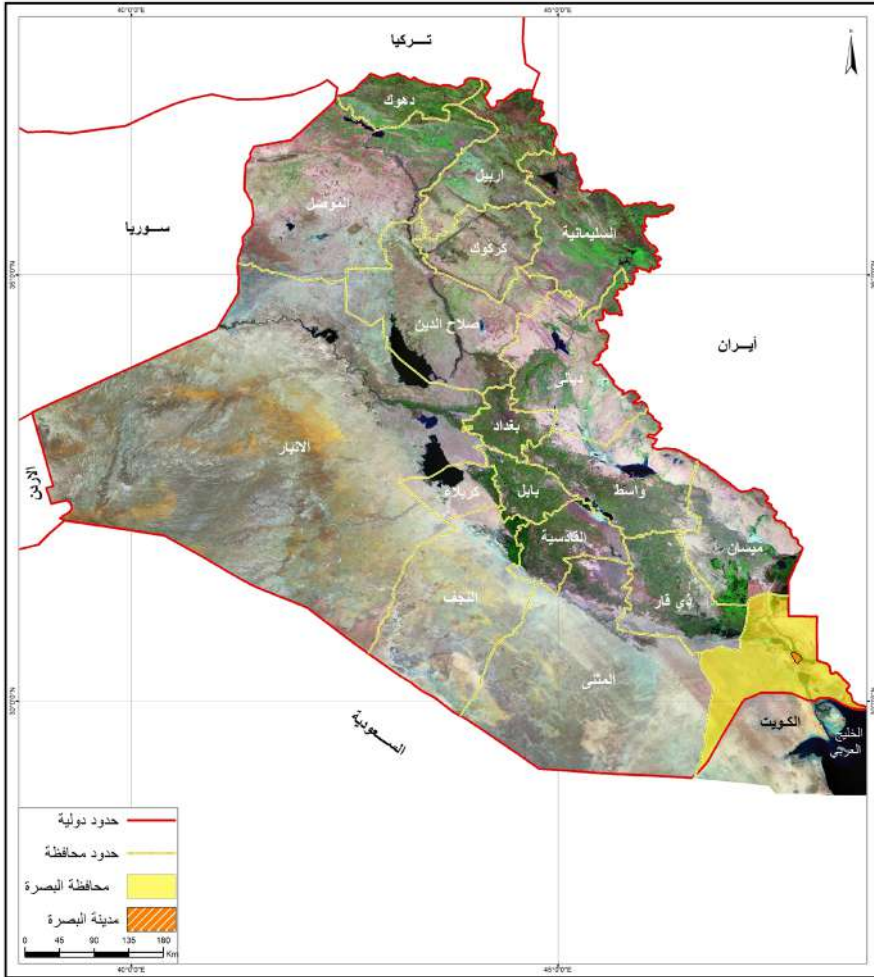
- ٧٨- التصميم الأساسي لمدينة البصرة (٢٠١٤-٢٠٣٥) ٨٦
- ٧٩- المحاور المقترحة لتوسّع مدينة البصرة للمدّة (٢٠١٤-٢٠٣٥) ٨٧
- ٨٠- استعمالات الأرض الحاليّة والمقترحة وسكّة الحديد المقترحة في مركز مدينة البصرة ٨٨
- ٨١- القطاعات السكّنيّة الحاليّة والمقترحة لمدينة البصرة الكبرى للمدّة (٢٠١٤-٢٠٣٥) ٨٩
- ٨٢- متوسّط حجم الأسرة حسب القطاعات المسحيّة لمدينة البصرة ٩٠
- ٨٣- الكثافات السكّانيّة المتوقّعة لتصميم الأساسي (٢٠١٤-٢٠٣٥) ٩١
- ٨٤- التغيّرات المستقبلية في صنف الاستعمالات السكّنيّة الموجبة على حساب الأراضي الزراعيّة والفارغة ٩٢
- ٨٥- المناطق الرئيسة بحسب مسوحات الشركة التشيكيّة وشركائها لمدينة البصرة لعام (٢٠٠٩) ٩٣
- الملخص باللّغة الإنجليزيّة A-E

خريطة (١ - ١)

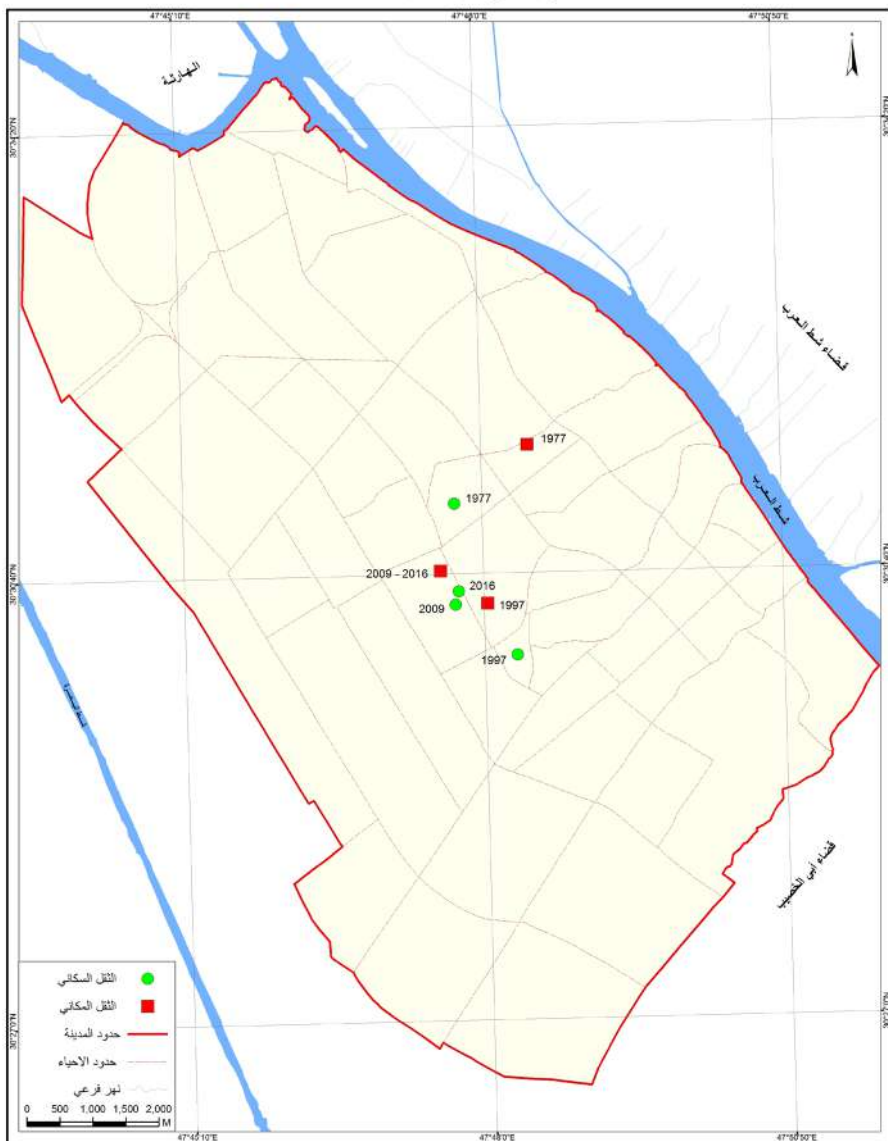
المرئيات الفضائية ذات الدقة المكانية المختلفة المستخدمة في الدراسة



خريطة (١)
موقع مدينة البصرة من المحافظة والعراق

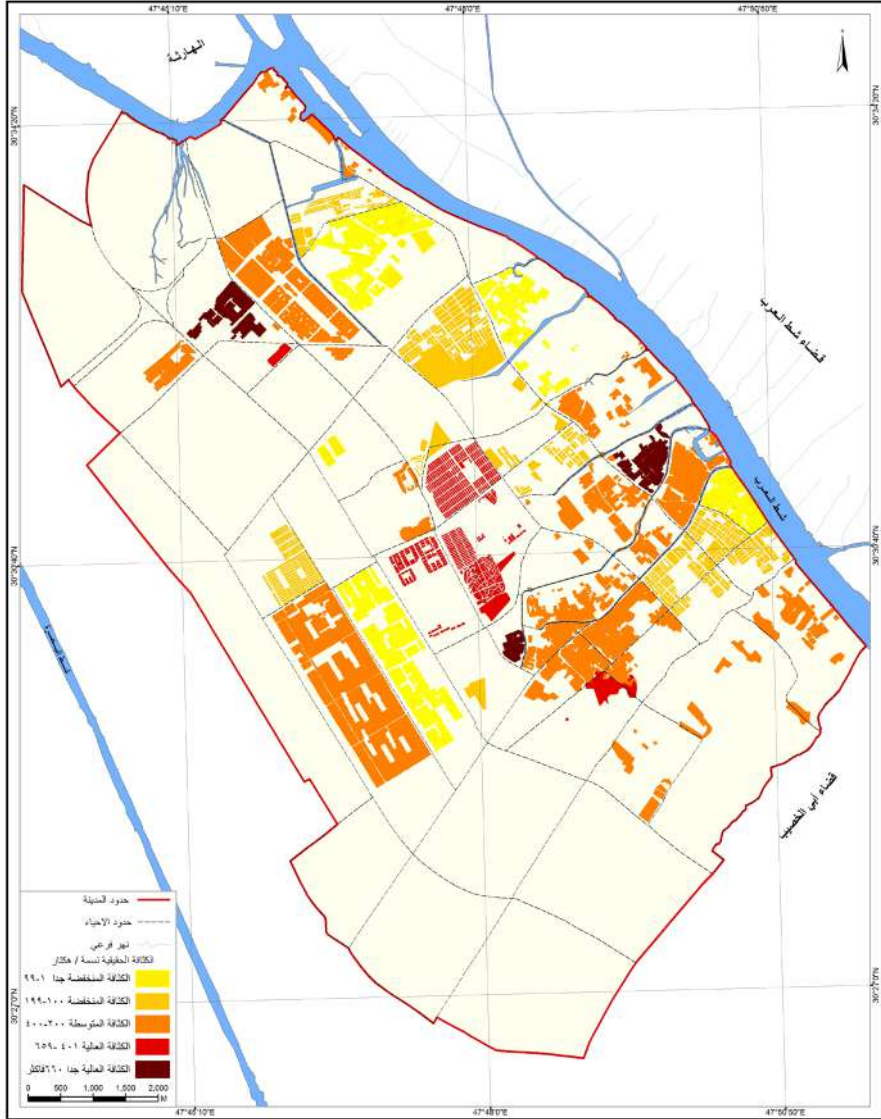


خريطة (٣)
النقل السكاني والمكاني لمدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦

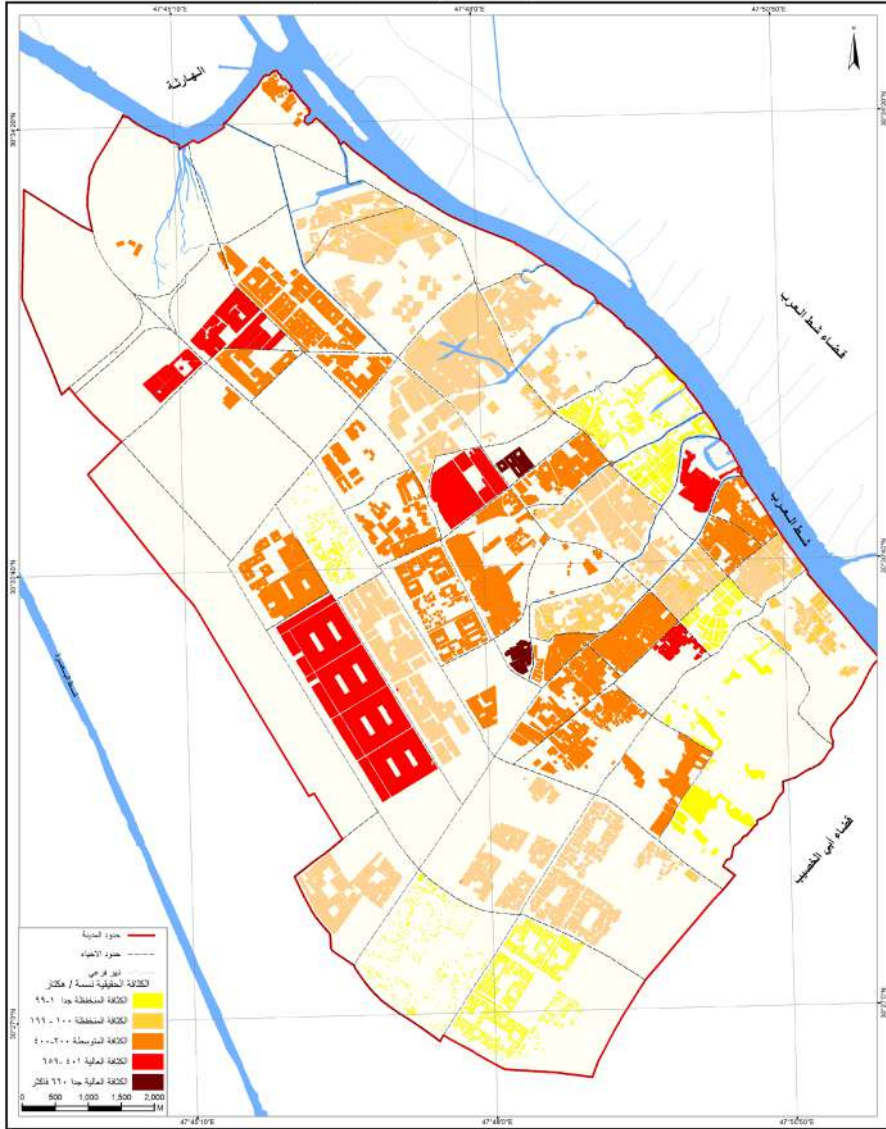


المصدر : (١) التعدادات السكانية ١٩٧٧، ١٩٩٧، ٢٠١٦ والسجلات السكانية لعام ٢٠١٦
(٢) الحصر السكاني لمدينة البصرة لعام ٢٠٠٩
(٣) تخطيط نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 10.2

خريطة (٤)
الكثافة الحقيقية (نسمة / هكتار) لمدينة البصرة لعام ١٩٧٧

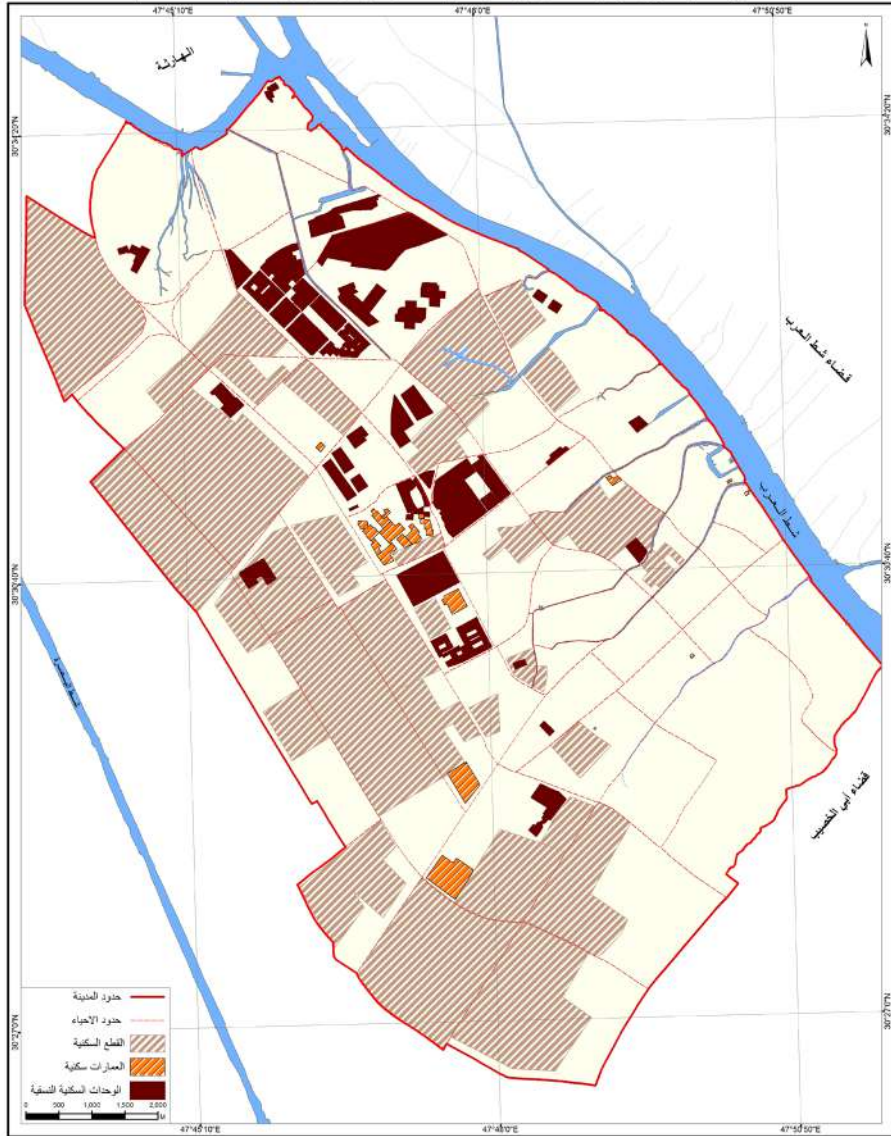


خريطة (٥)
الكثافة الحقيقية (نسمة / هكتار) لمدينة البصرة لعام ١٩٩٧



المصدر: (١) جدول (٥)
(٢) خرائط تفصيلية لمدينة البصرة ذات المقاييس الكبير ١/٥٠٠٠٠ لعام ١٩٨٩
(٣) مرئية فضائية للتمر الاستطاعي IKONOS ذات الدقة المكافية ١ متر لعام ٢٠٠٢

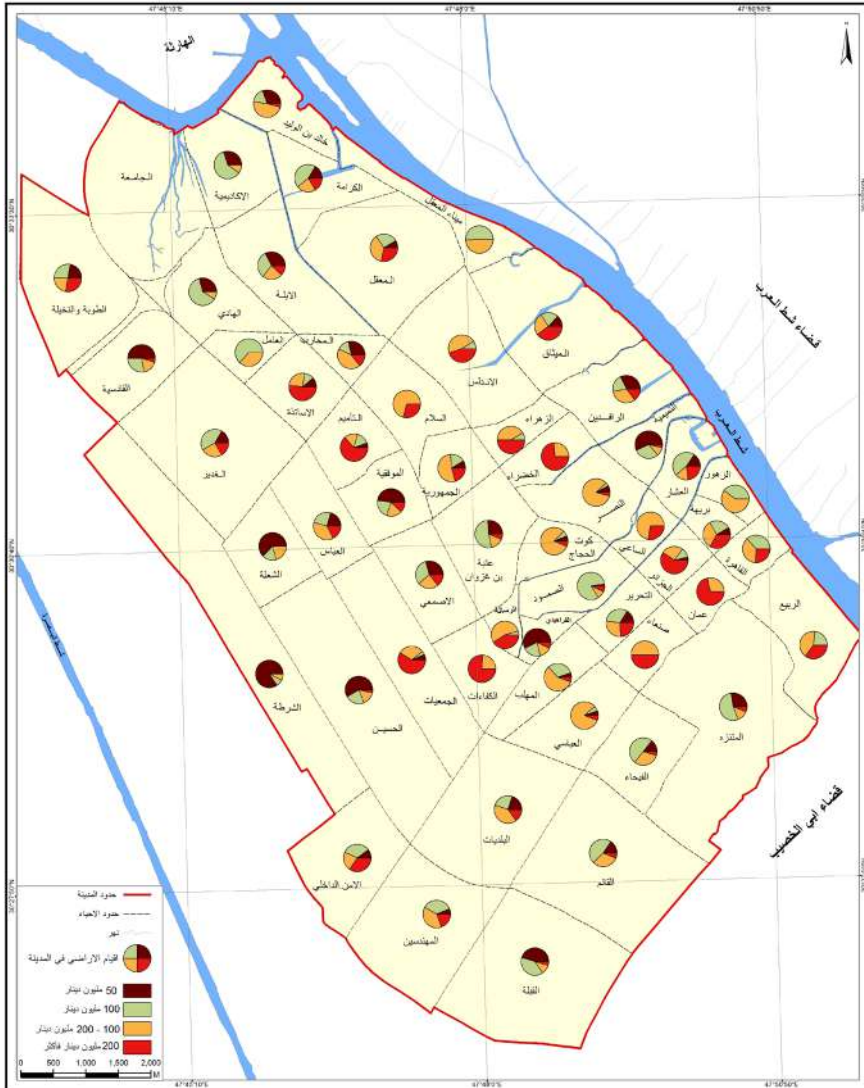
خريطة (٧)
القطع السكنية الموزعة والبناء الحكومي بحسب الأحياء السكنية في مدينة البصرة للمدة (١٩٥٦-٢٠١٦)



المصدر :
(١) مديرية بلدية البصرة ، شعبة الاملاك والتخصيمات ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٦
(٢) بيانات فضائية لاقمار Land sat - Quick Bird2 - IKONOS بدقة مكانية (١٠م ، ١٠ متر)

خريطة (٨)

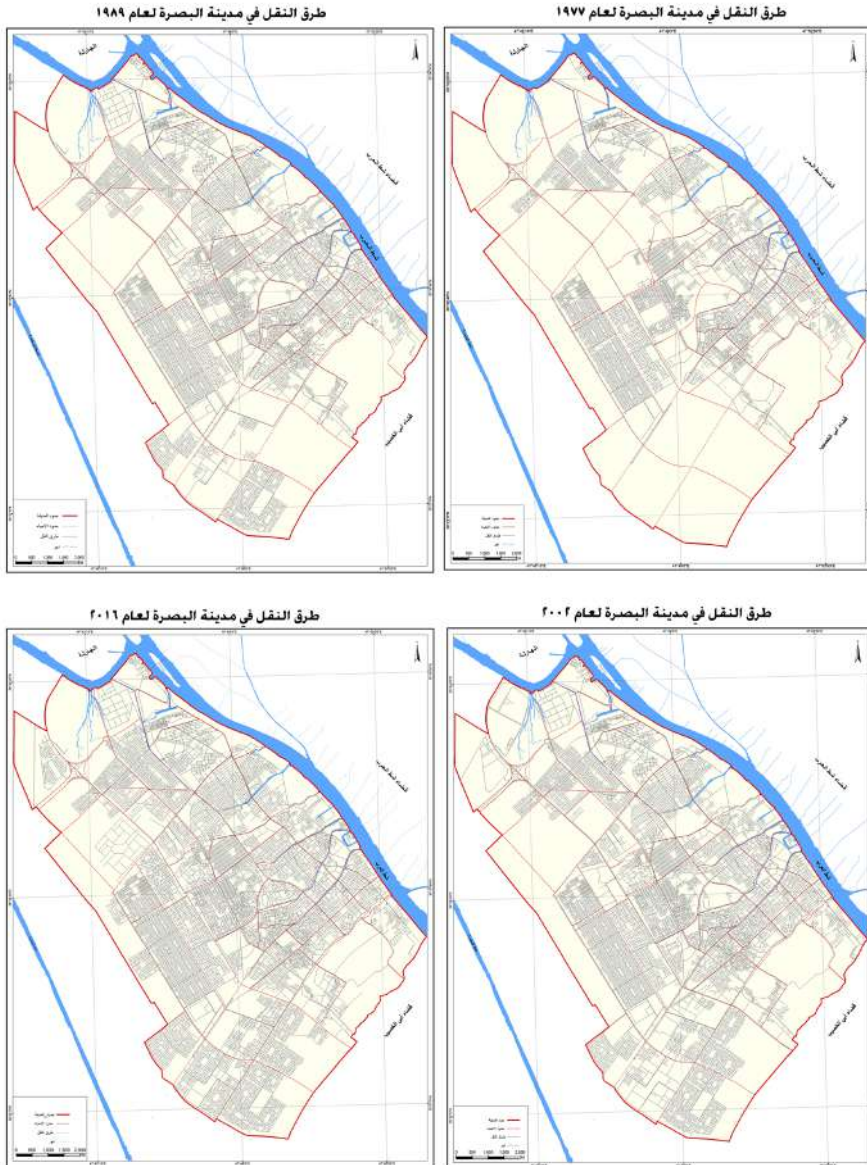
أقيام الأرض لمساحات (١٠٠-٢٠٠ م) في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر: جدول (٧)

خريطة (١١)

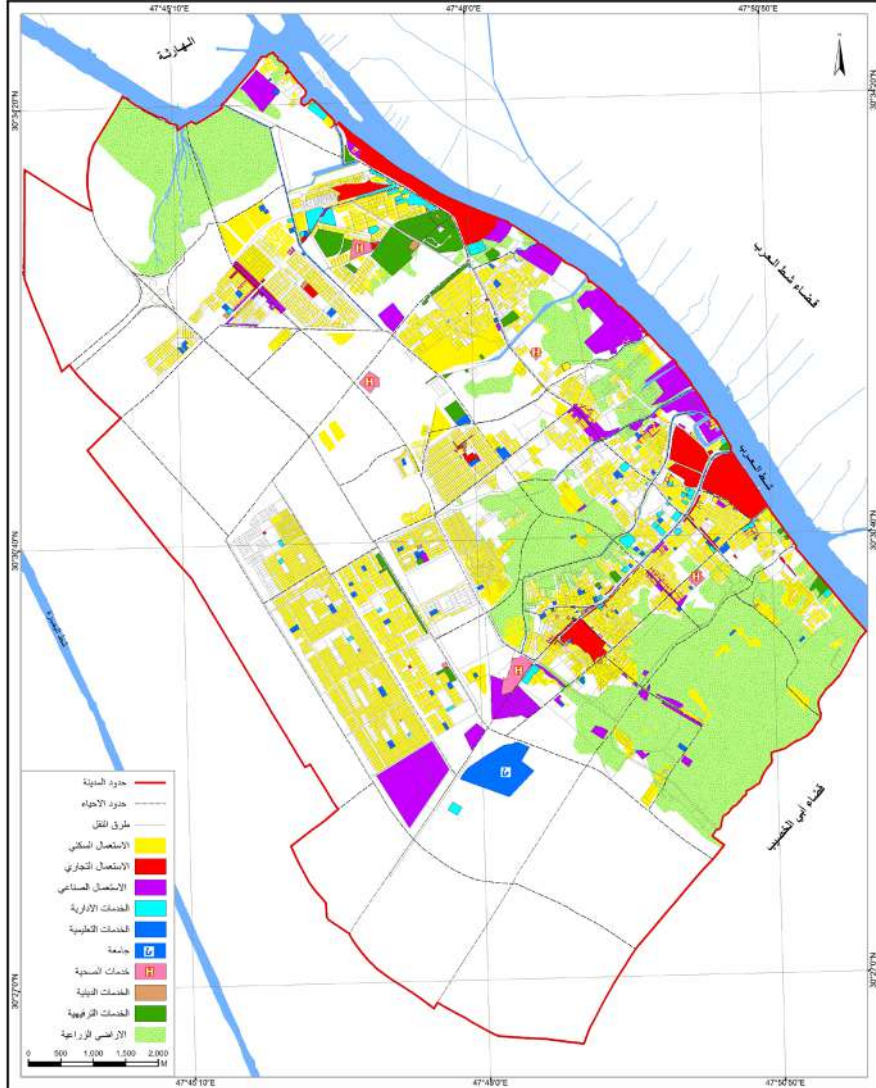
تطور طرق النقل في مدينة البصرة للسدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



المصدر: الخرائط (١٧ ، ٢١ ، ٣٥ ، ٤٤)

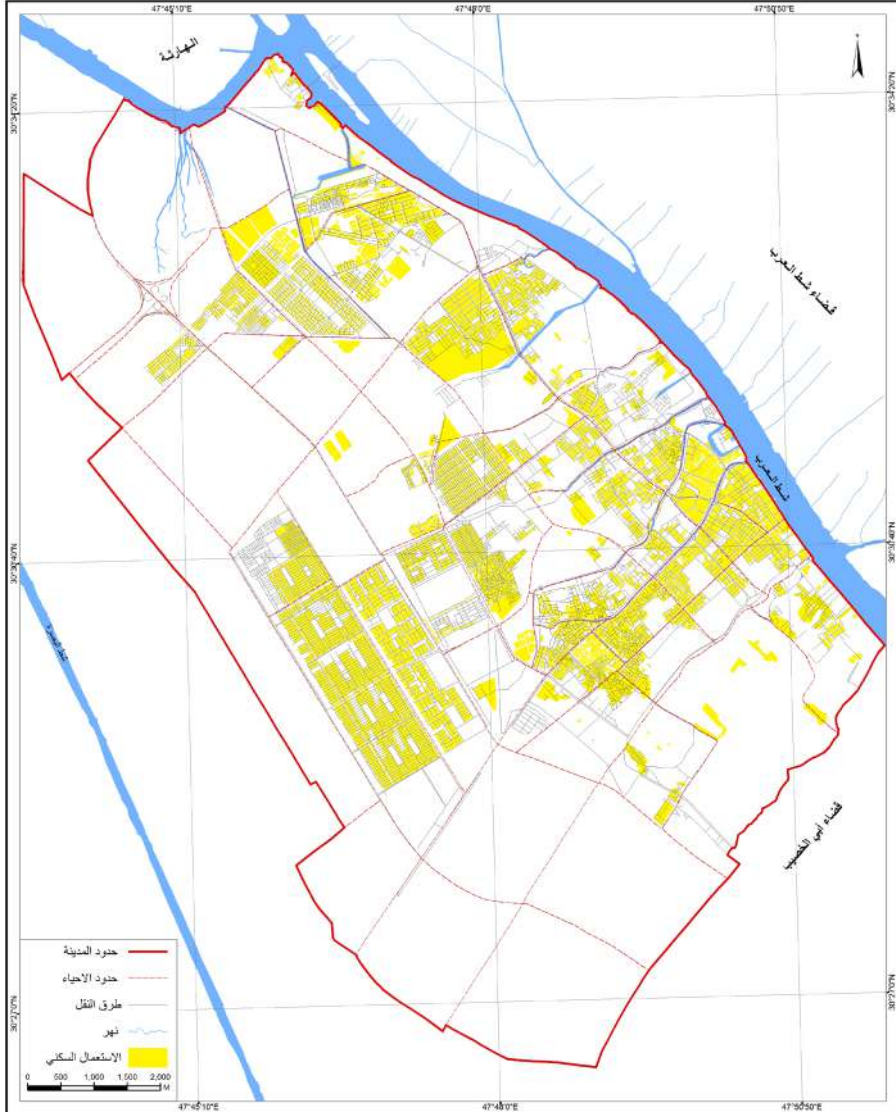
٢٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة (الجزء الثاني)

خريطة (١٢)
استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر :
خرائط المساحة العسكرية ذات المقاييس ١:٥٠٠٠٠ لعام ١٩٧٧
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعدد السبعينيات

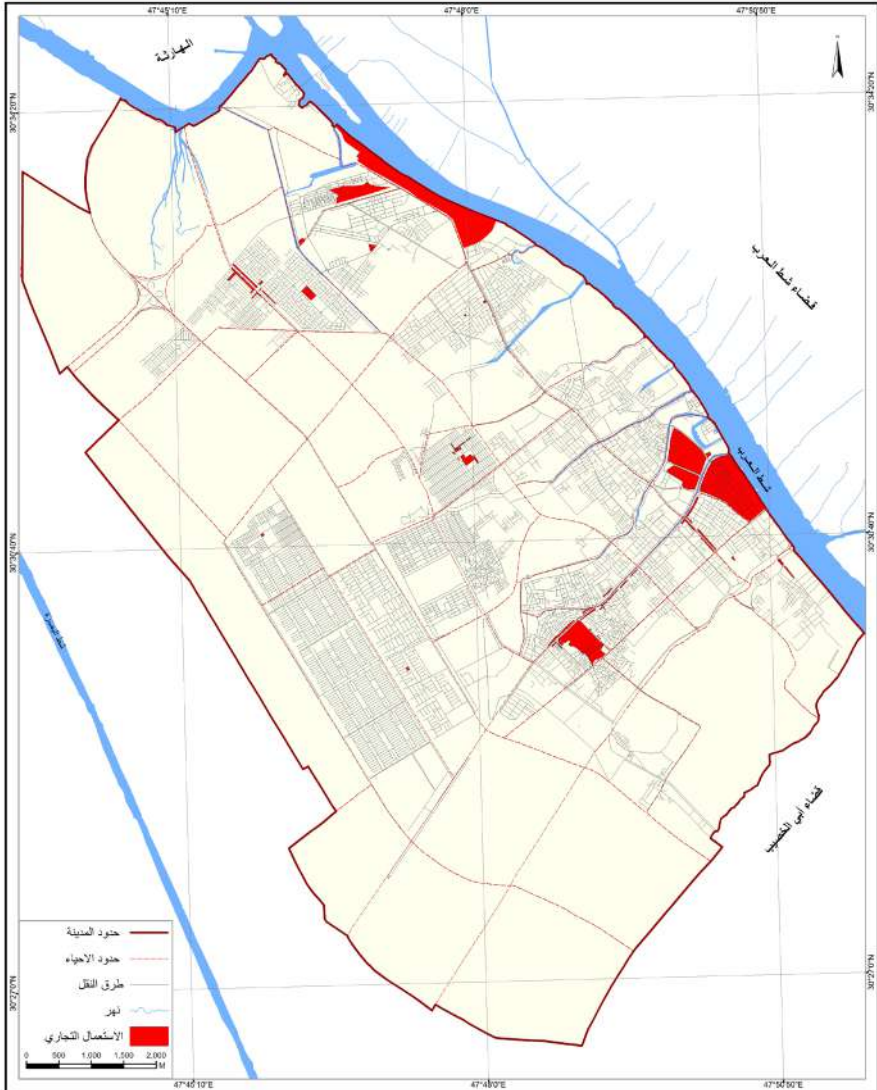
خريطة (١٣)
استعمالات الارض السكنية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر :

خرائط المساحة العسكرية ذات المقاييس ١:٥٠٠٠٠ لعام ١٩٧٧
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعد المسحيات

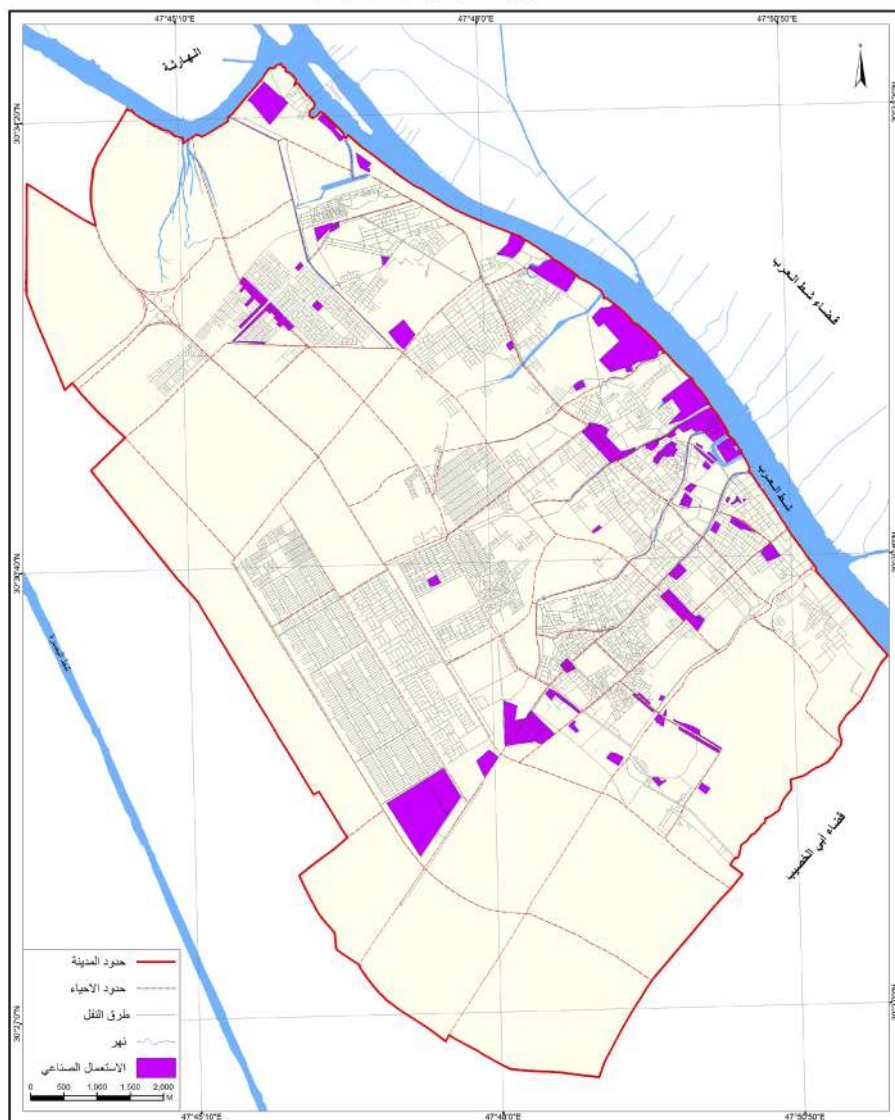
خريطة (١٤)
استعمالات الأرض التجارية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر :

- (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقاييس (١/٥٠٠٠) لعام ١٩٧٧
- (٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد السبعينيات
- (٣) صلاح حميد الجنابي ، الوثيقة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، الصفحات ٦٠-٩٠.

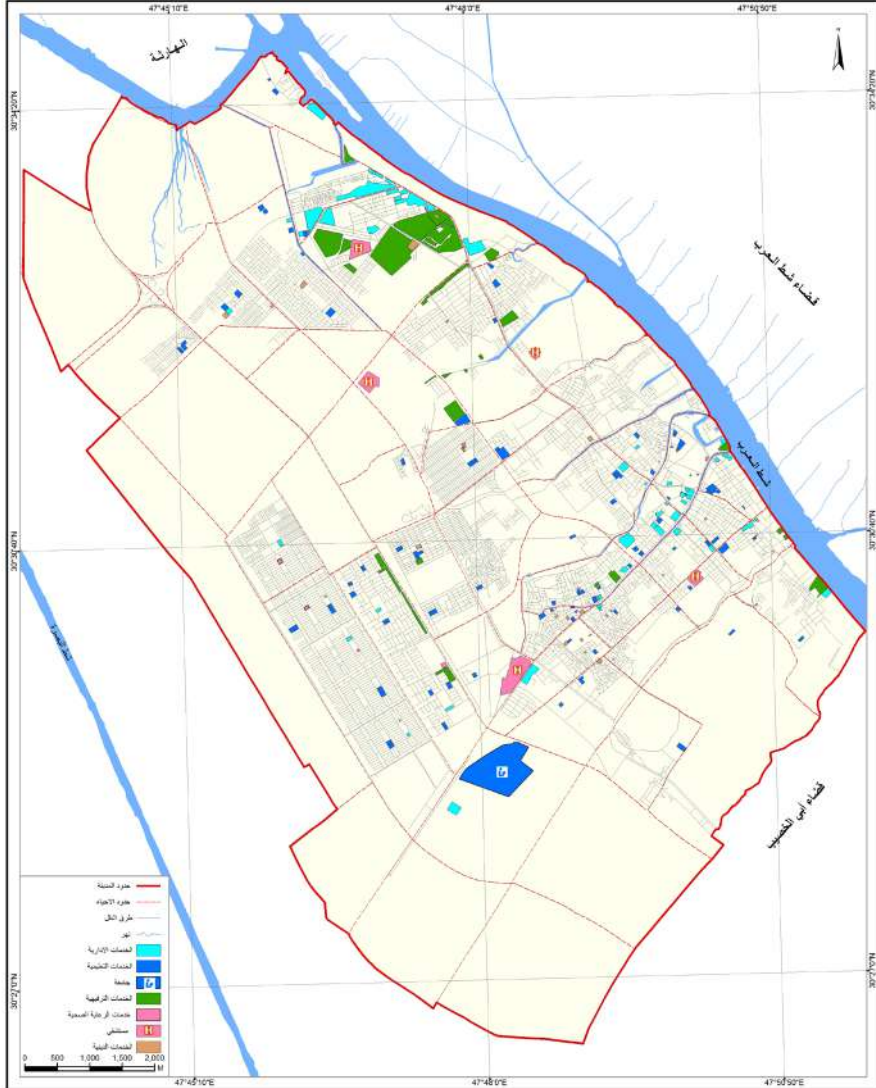
خريطة (١٥)
استعمالات الارض الصناعية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر :

- (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:٥٠٠٠٠ لعام ١٩٧٧
 (٢) عبد الحسين جواد السريح ، التركيب الداخلي لمدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، الصفحات ٢١٢-٢١٨

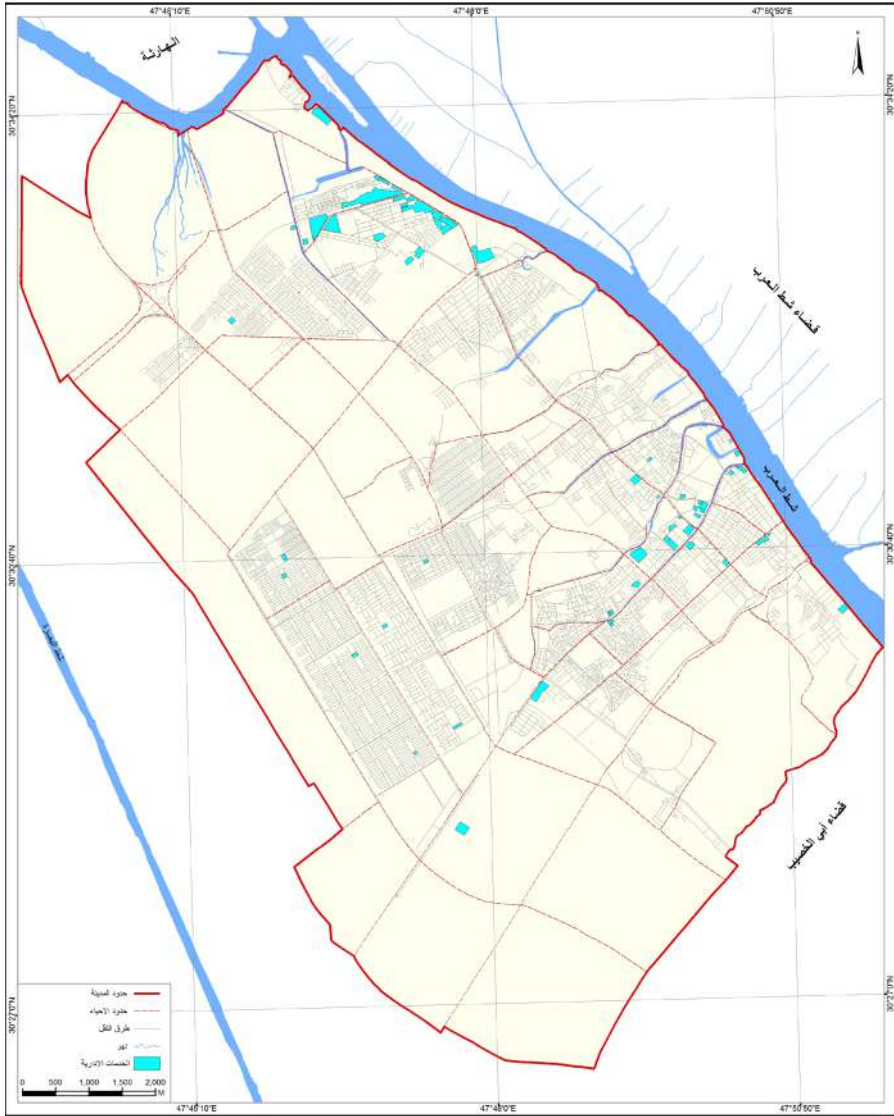
خريطة (١٦)
استعمالات الارض الخدمية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر:

خرائط المساحة العسكرية ذات المقاييس ١:٥٠٠٠٠ لعام ١٩٧٧
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لغد السبعينات

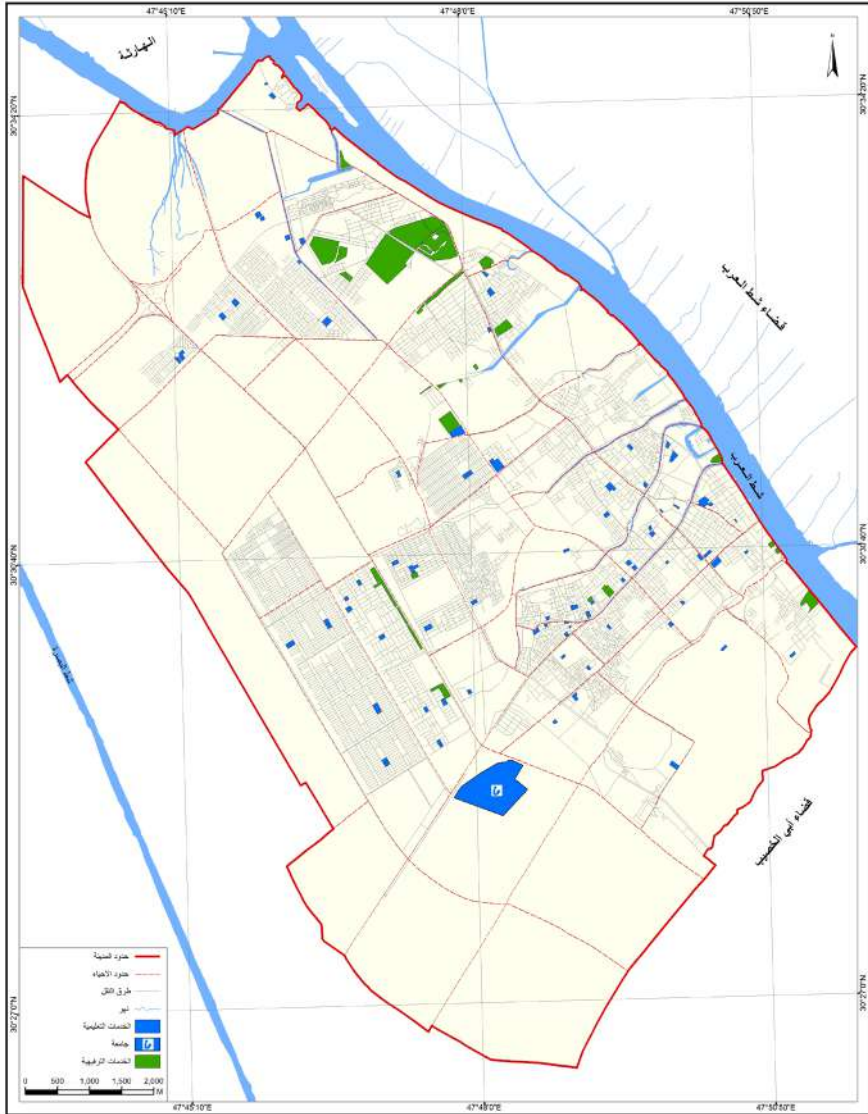
خريطة (١٧)
الخدمات الادارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



المصدر :

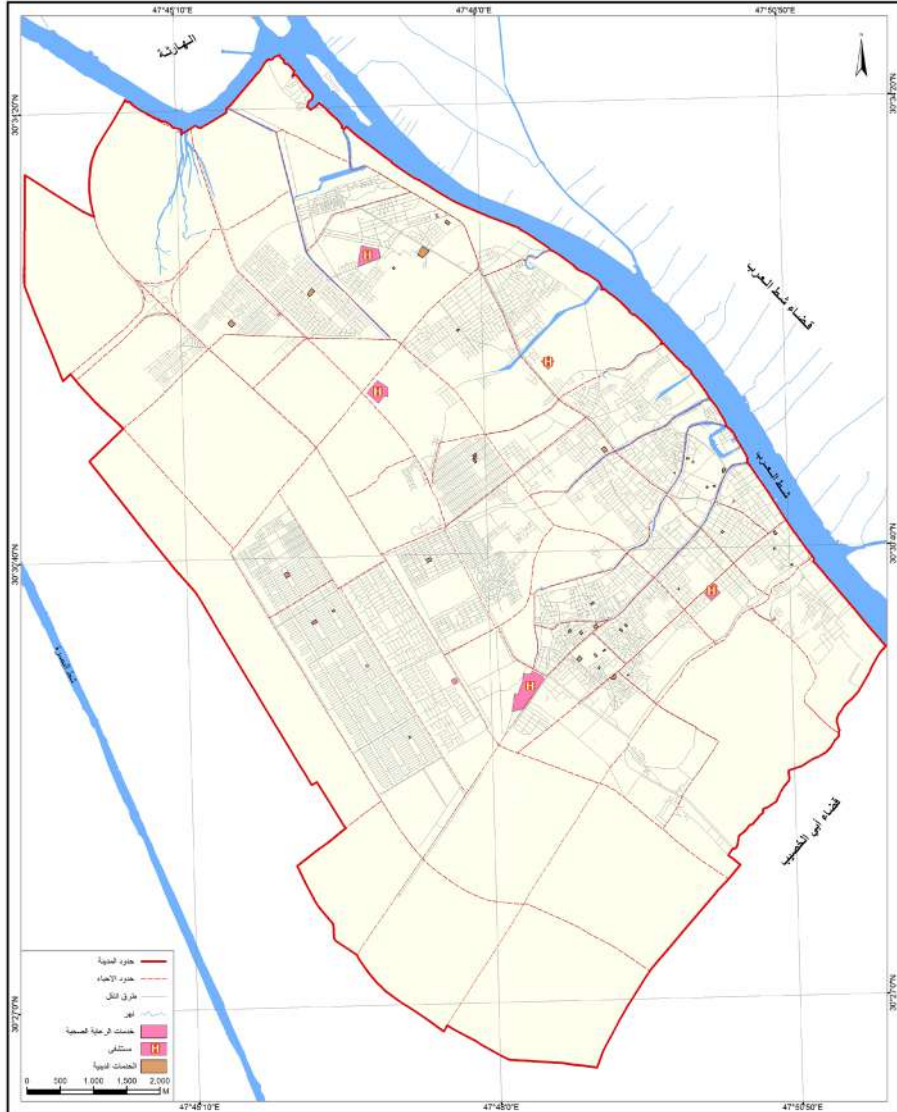
- (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقاييس ٥٠٠٠/١ لعام ١٩٧٧
 (٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاجزاء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد السبعينيات

خريطة (١٨)
الخدمات التعليمية والترفيهية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧

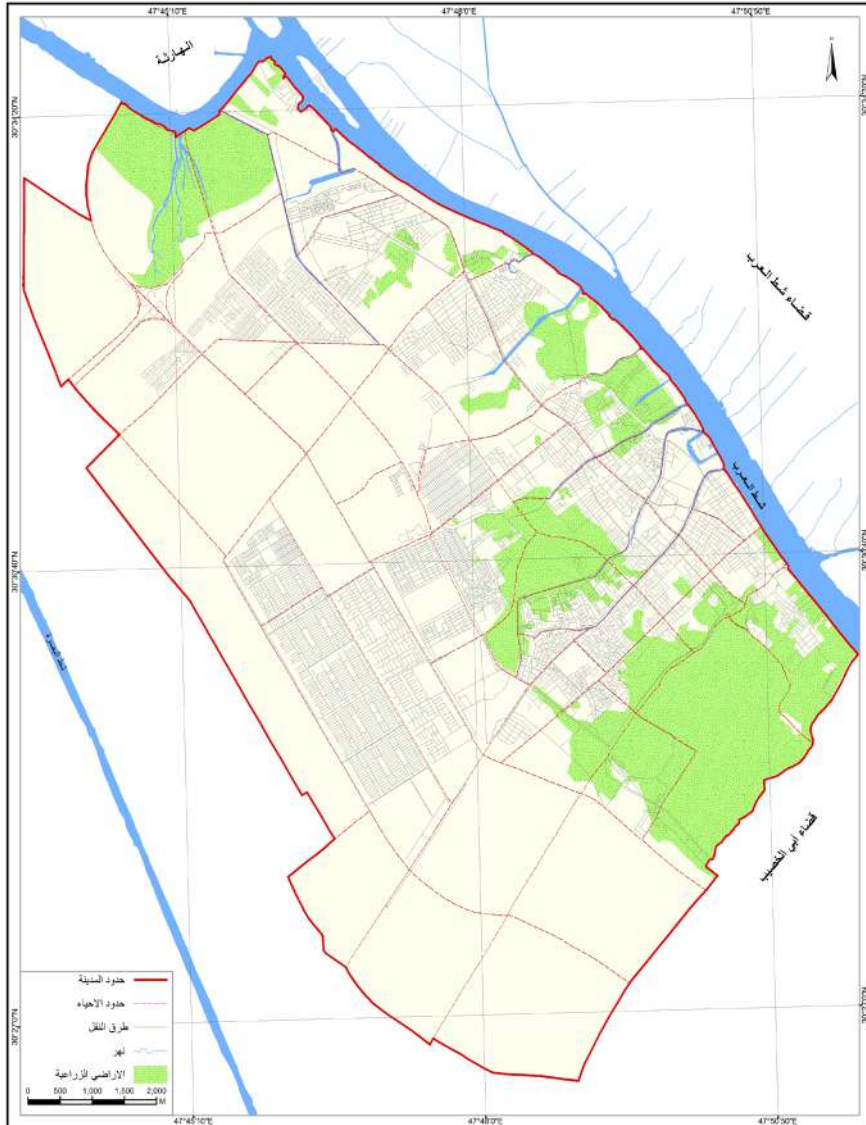


المصدر :
خريطة المساحة العسكرية ذات المقاييس ١/٥٠٠٠٠ لعام ١٩٧٧
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لحد المسجلات

خريطة (١٩)
الخدمات الصحية والدينية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧

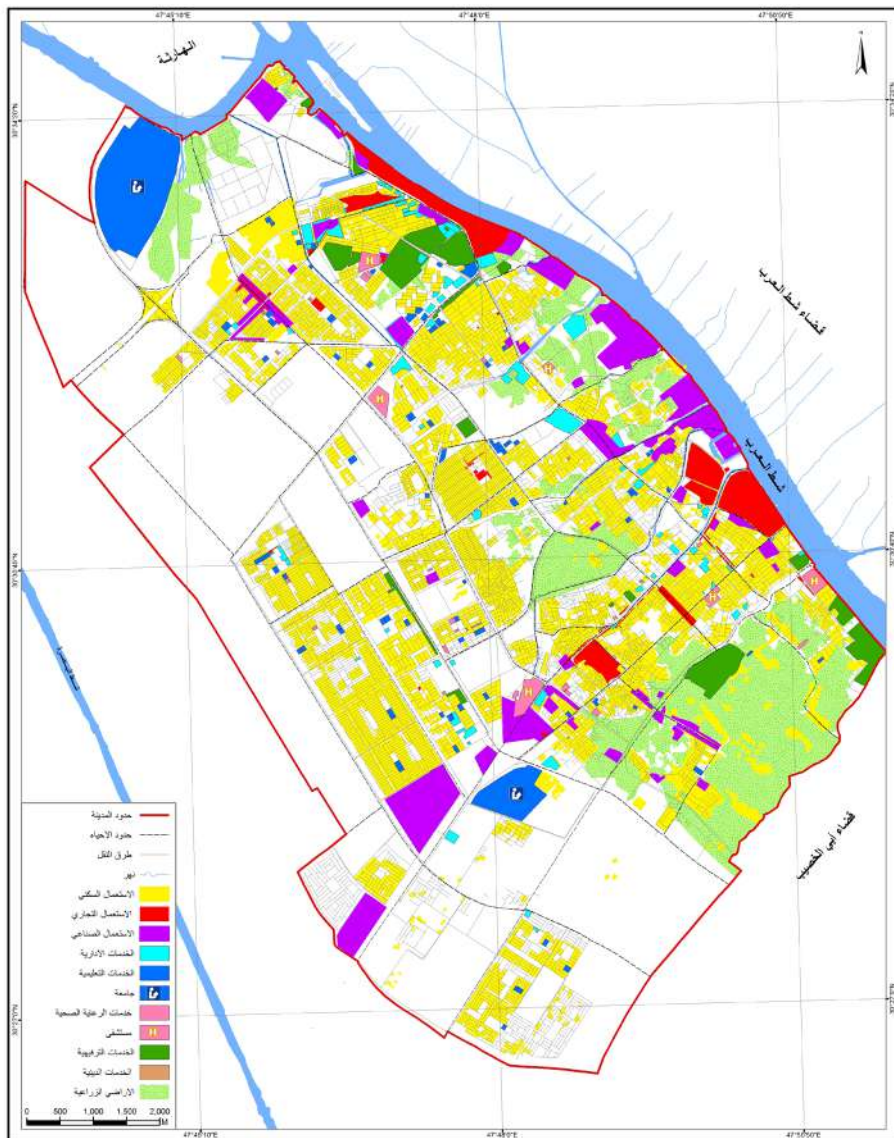


خريطة (٢٠)
الأراضي الزراعية في مدينة البصرة لعام ١٩٧٧



التفسير الغير موجه للمربعات المضيئة Land sat ومربطة NDVI عند السبعينات ، بالاعتماد على البرنامجين ERDAS 8.5 & ARC Map 10.2 في استخراج معمل الاخضرار الطبيعي

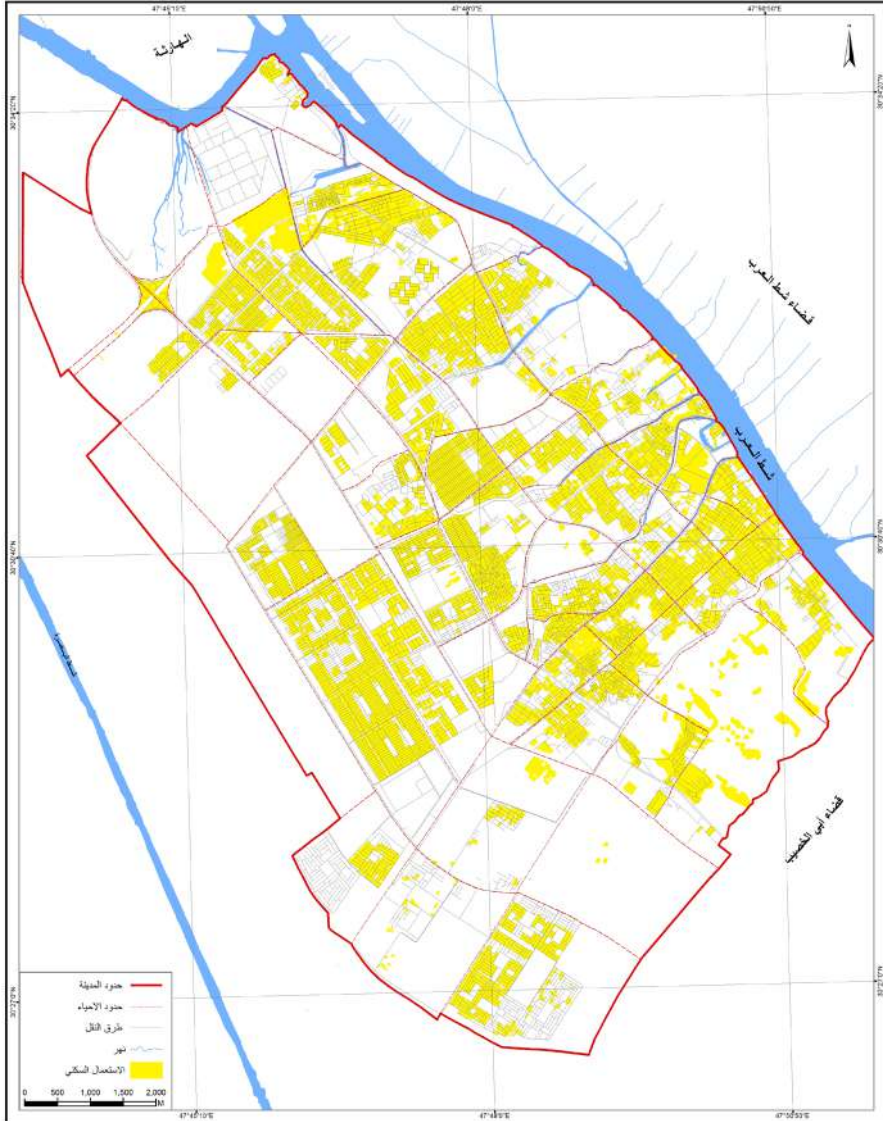
خريطة (٢١)
استعمالات الارض الحضرية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



المصدر :
خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:١٠٠٠٠٠/١ للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاجزاء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد الثمانينات

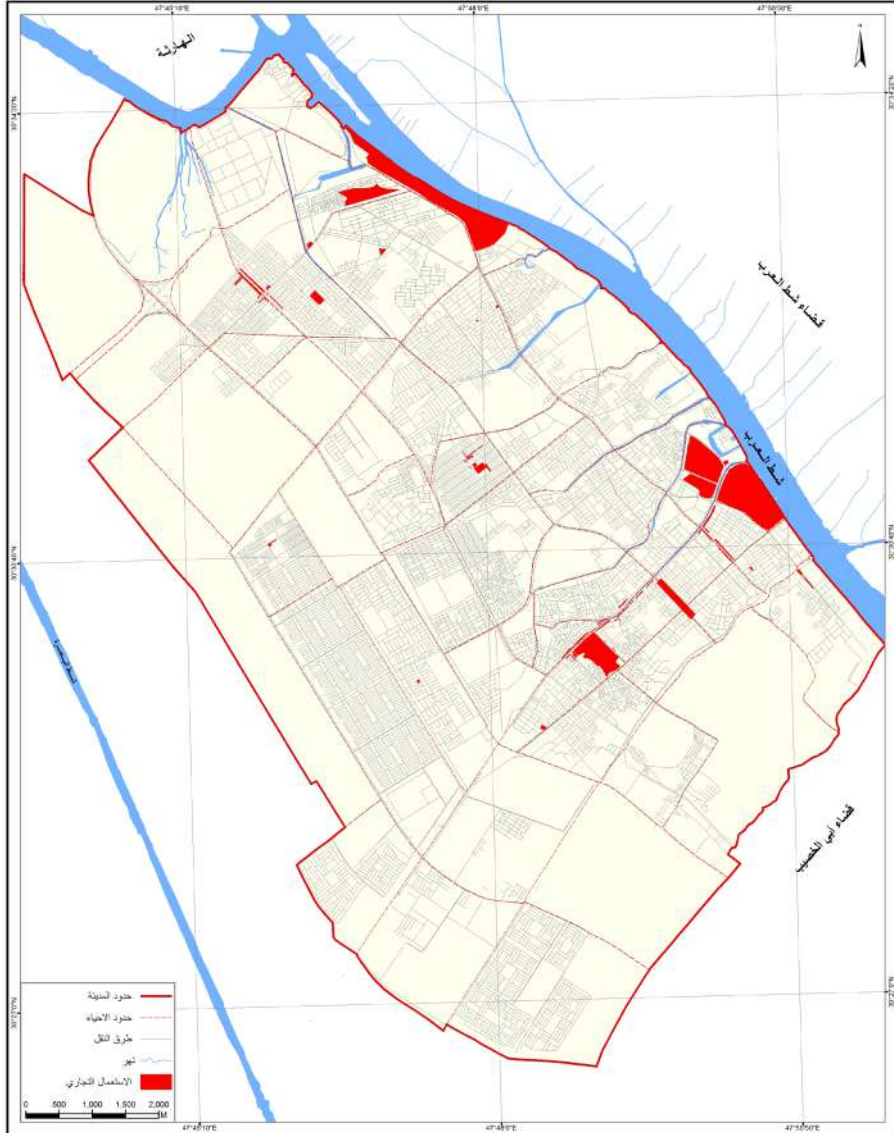
٣٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة (الجزء الثاني)

خريطة (٢٢)
استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



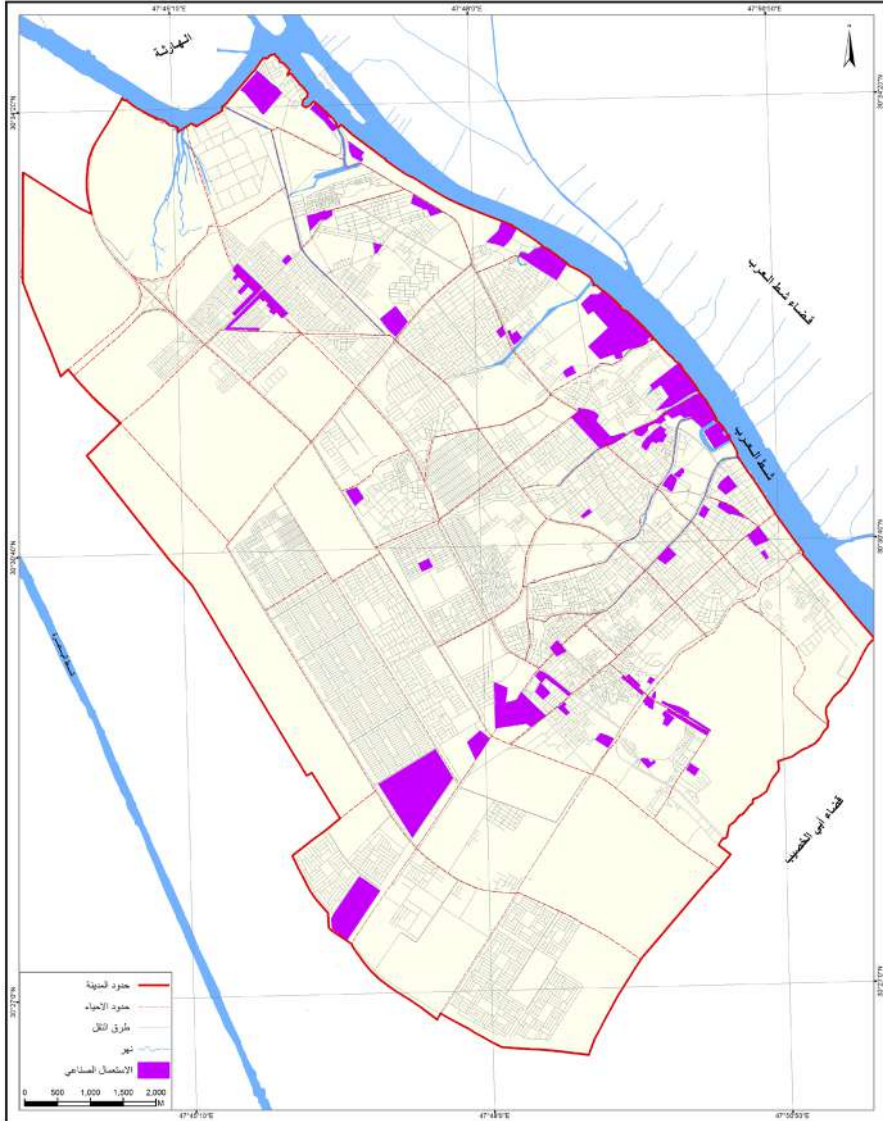
المصدر :
خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:٥٠,٠٠٠ (١٩٨٥ و ١٩٩٠)
مديرية بلدية البصرة - الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة - شعبة تنظيم المدن - لعدد المقياسات

خريطة (٢٣)
استعمالات الارض التجارية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



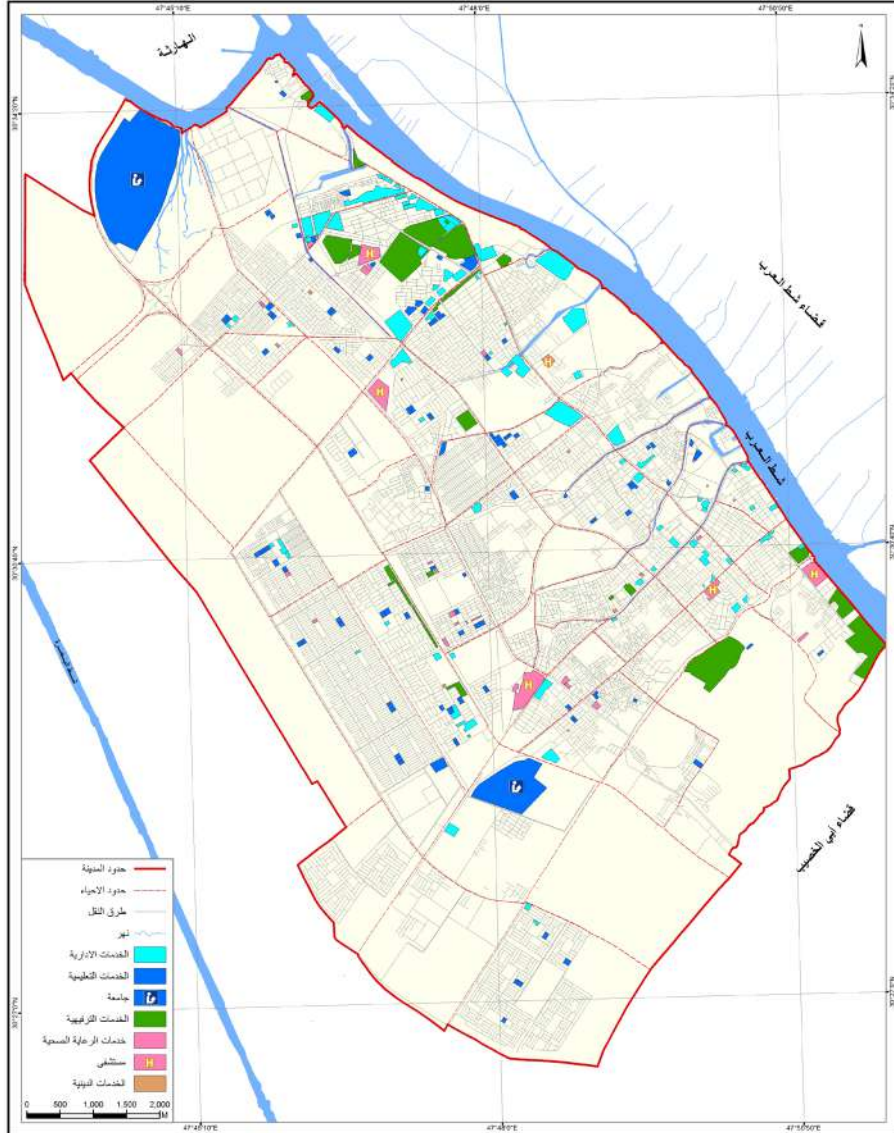
المصدر :
خريطة المساحة العسكرية ذات المقاييس ١:١٠٠٠٠٠/١ للعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد الثمانينات

خريطة (٢٤)
استعمالات الأرض الصناعية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



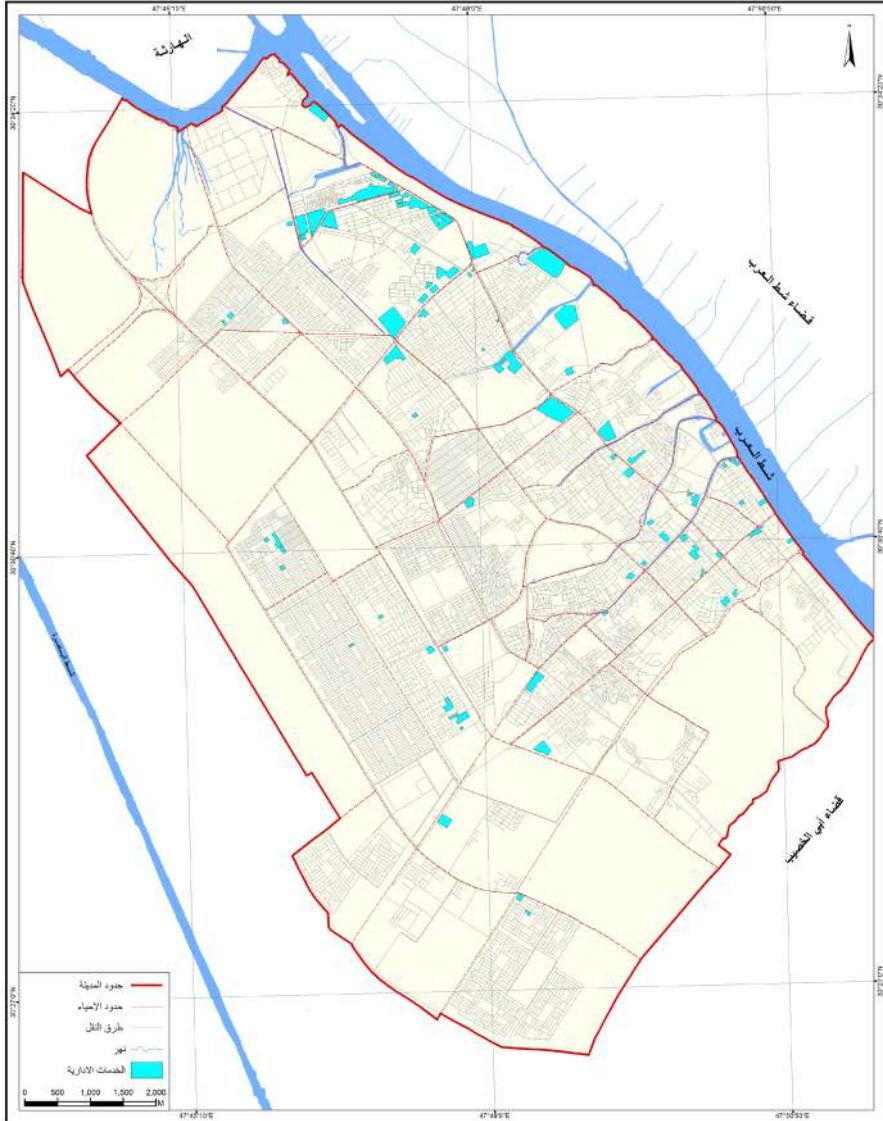
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات القياس ١:١٠٠٠٠٠/١ للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
(٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة تخطيط المدن ، لعقد الثمانينات
(٣) كلية عبد الله عبد العباس ، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩١ ، ص ١٣١

خريطة (٢٥)
استعمالات الارض الخدمية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



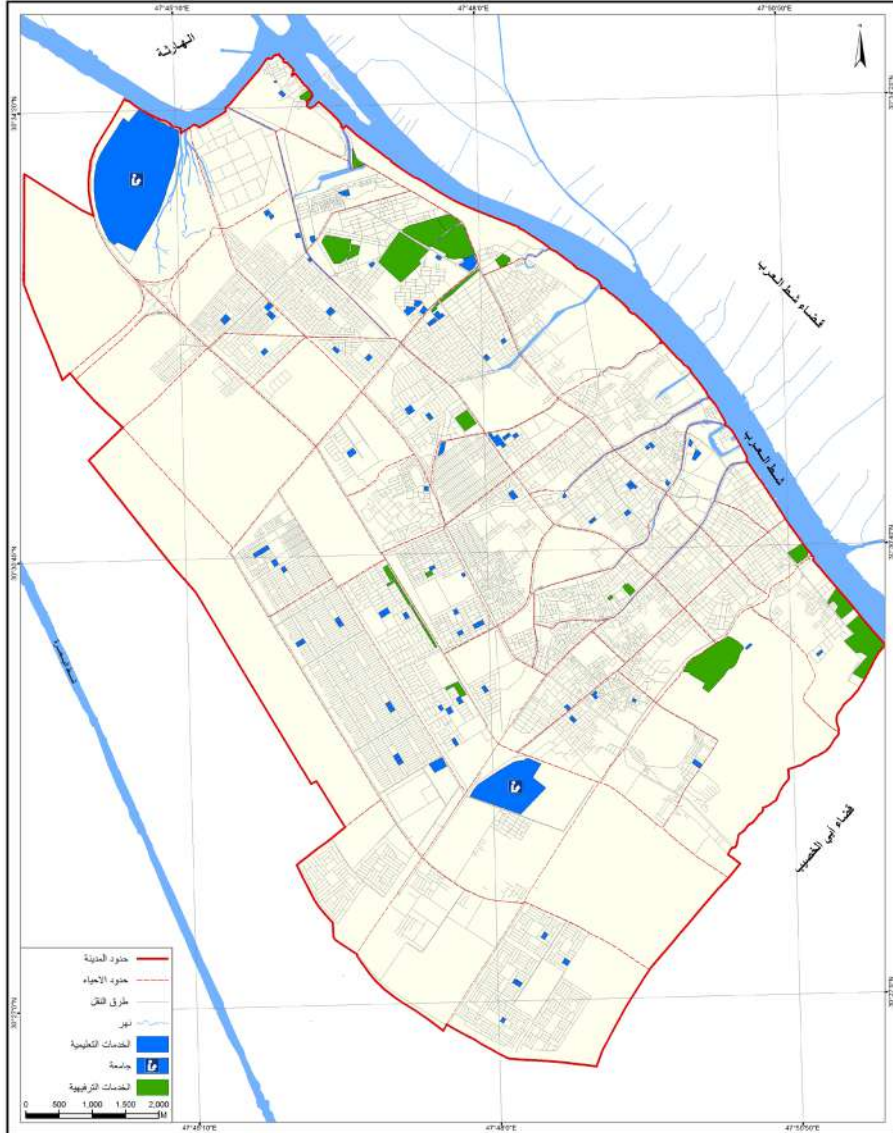
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:٥٠٠٠٠٠/١ لتلا عام ١٩٨٥ و ١٩٩٠. (٢) مديرية بلدية البصرة، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة، شعبة تنظيم المدن، لمعد التماثلات (٣) وكالة عبد الله عبد الجبار، الخدمات الصناعية لمدينة البصرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص ١٣١

خريطة (٢٦)
الخدمات الإدارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



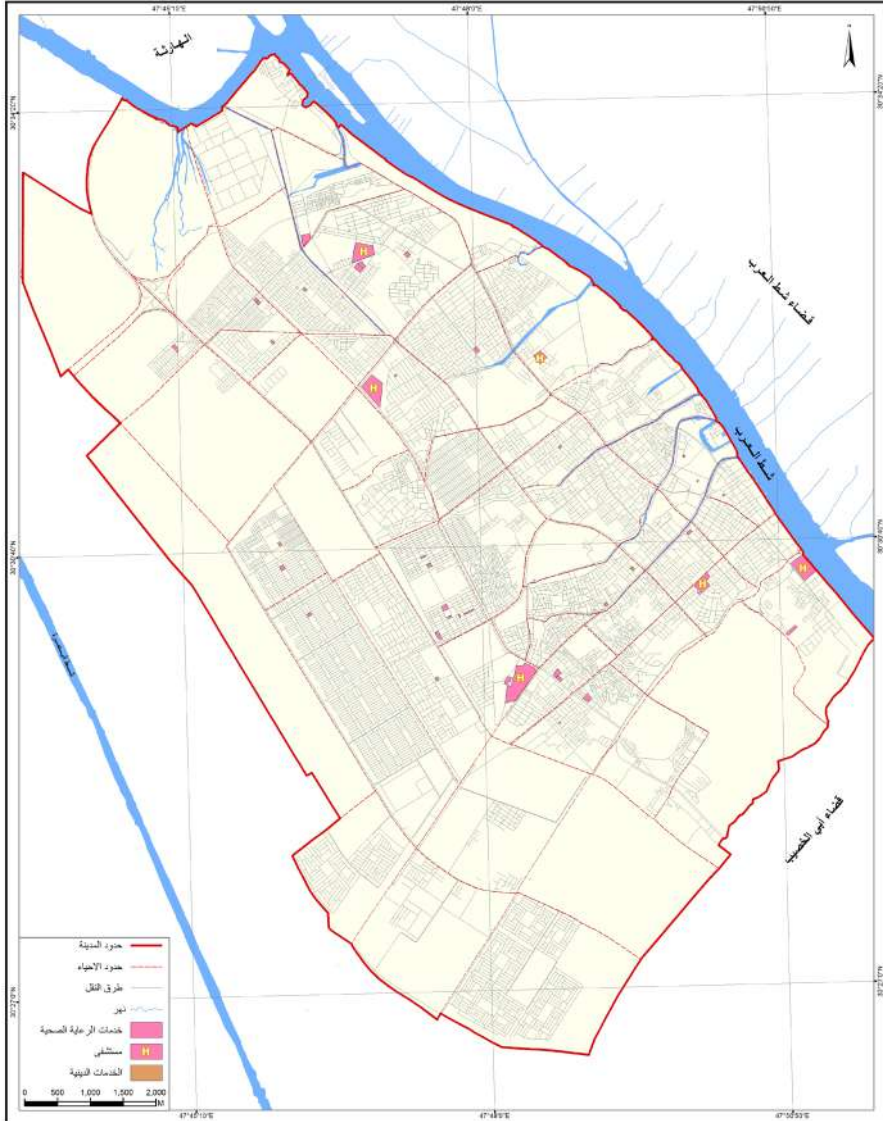
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:١٠٠,٠٠٠ للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
(٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط التماثلية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن - لعقد الثمانينات

خريطة (٢٧)
الخدمات الترفيهية والترفيهية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



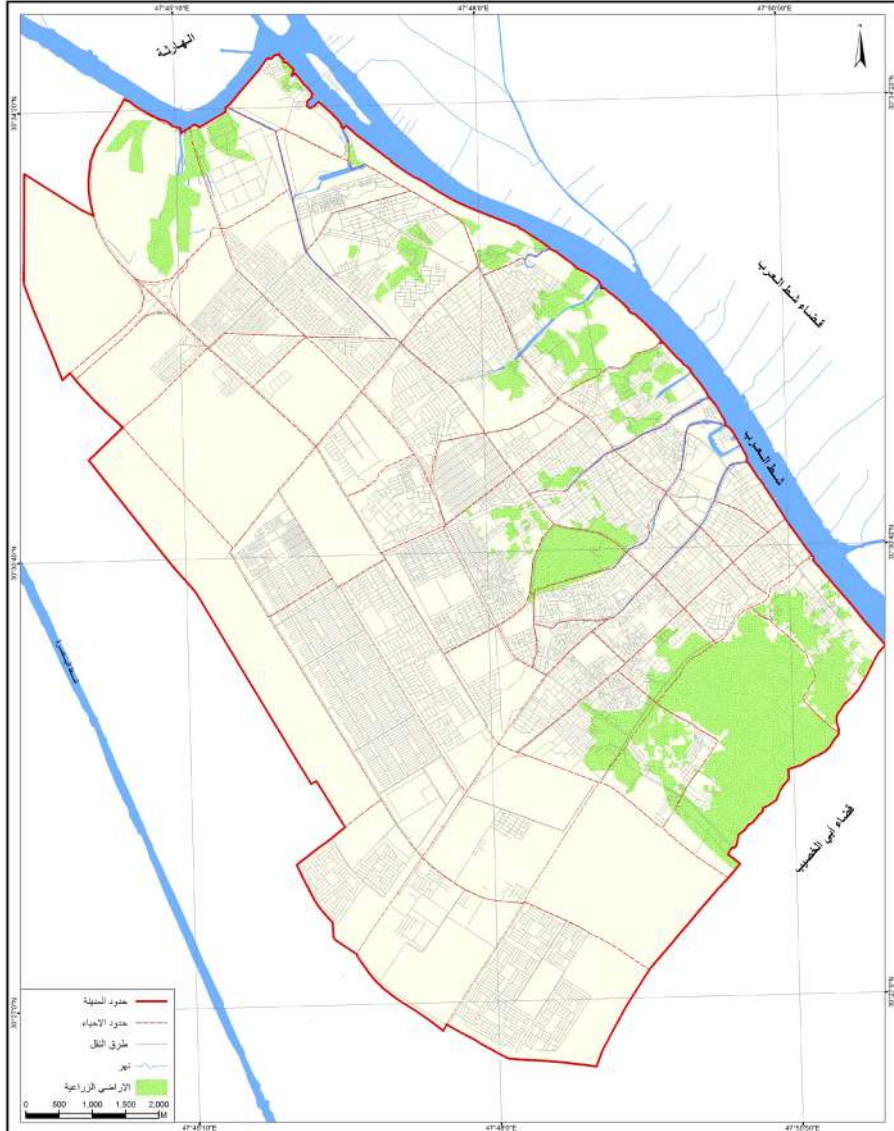
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:١٠٠٠٠٠/١ لتلا عام ١٩٨٥ و ١٩٩٠. (٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد التساقطيات (٣) مديرية التخطيط العمراني ، التصميم الاساسي لمدينة البصرة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، مقياس الرسم ١:٢٠٠٠/١

خريطة (٢٨)
الخدمات الصحية والدينية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



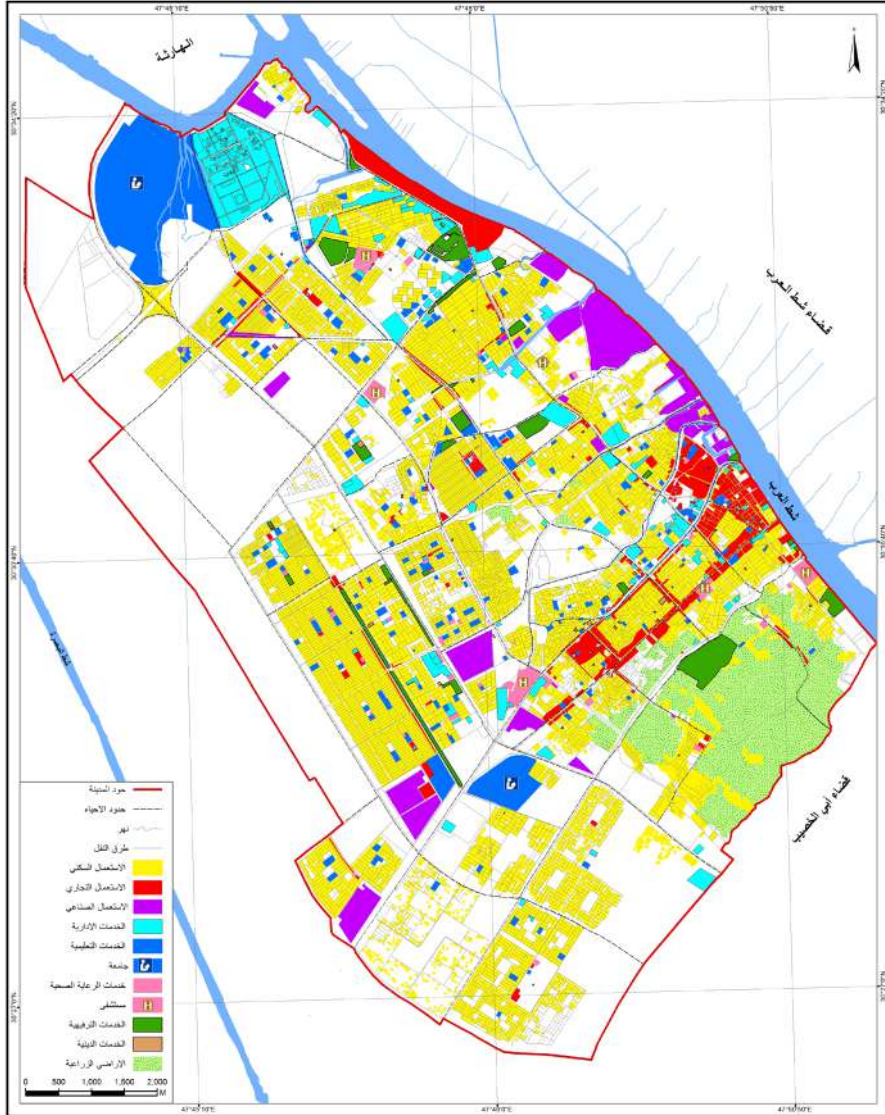
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:١٠٠٠٠٠/١ للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
(٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط التماثلية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، لعقد التسايفيات
(٣) مديرية التخطيط العمراني ، التسميم الاساسي لمدينة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مقياس الرسم ١/٢٠٠٠٠

خريطة (٢٩)
الاراضي الزراعية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩

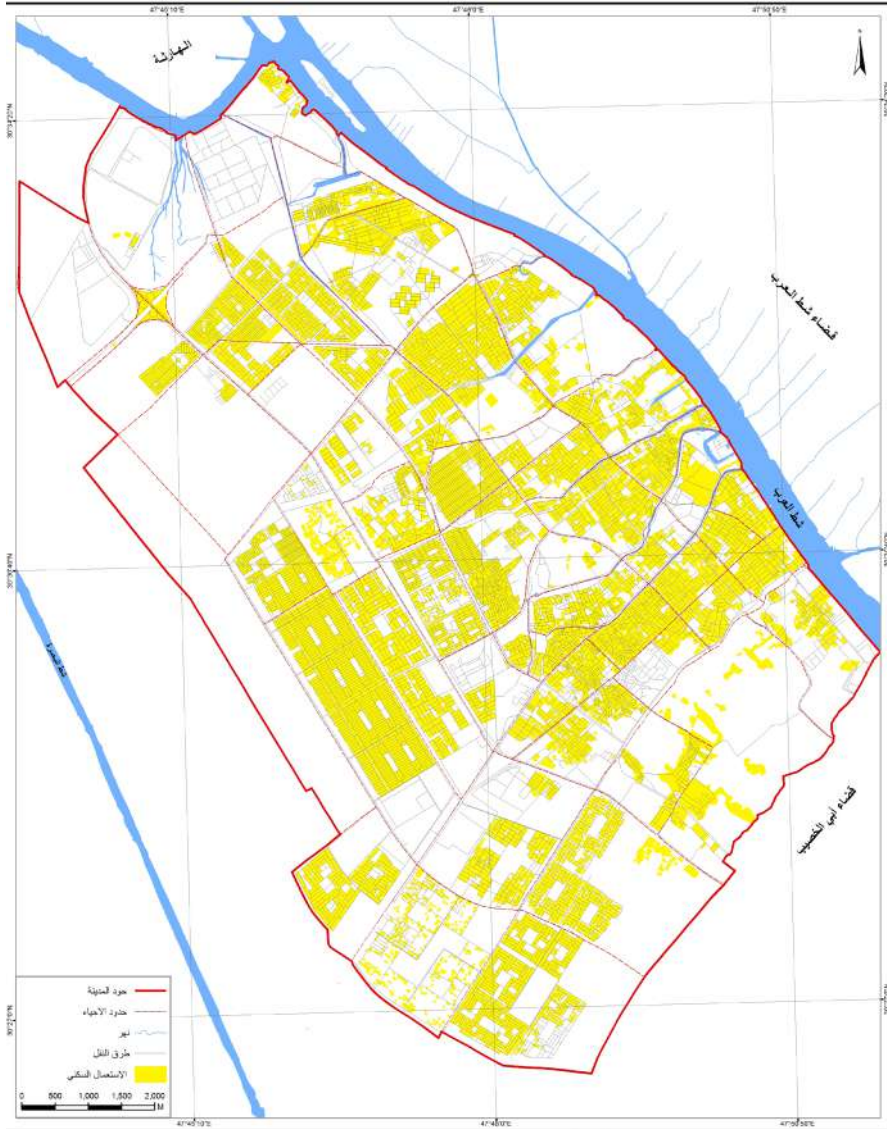


المصدر :
التفسير الغير موجه للخرائط الفضائية Land sat ومزنية NDVI عند السبعينات ، بالاعتماد على البرنامجين ERDAS 8.5 & ARC Map 10.2 في استخراج معامل الاخضرار الطبيعي

خريطة (٣٠)
استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢

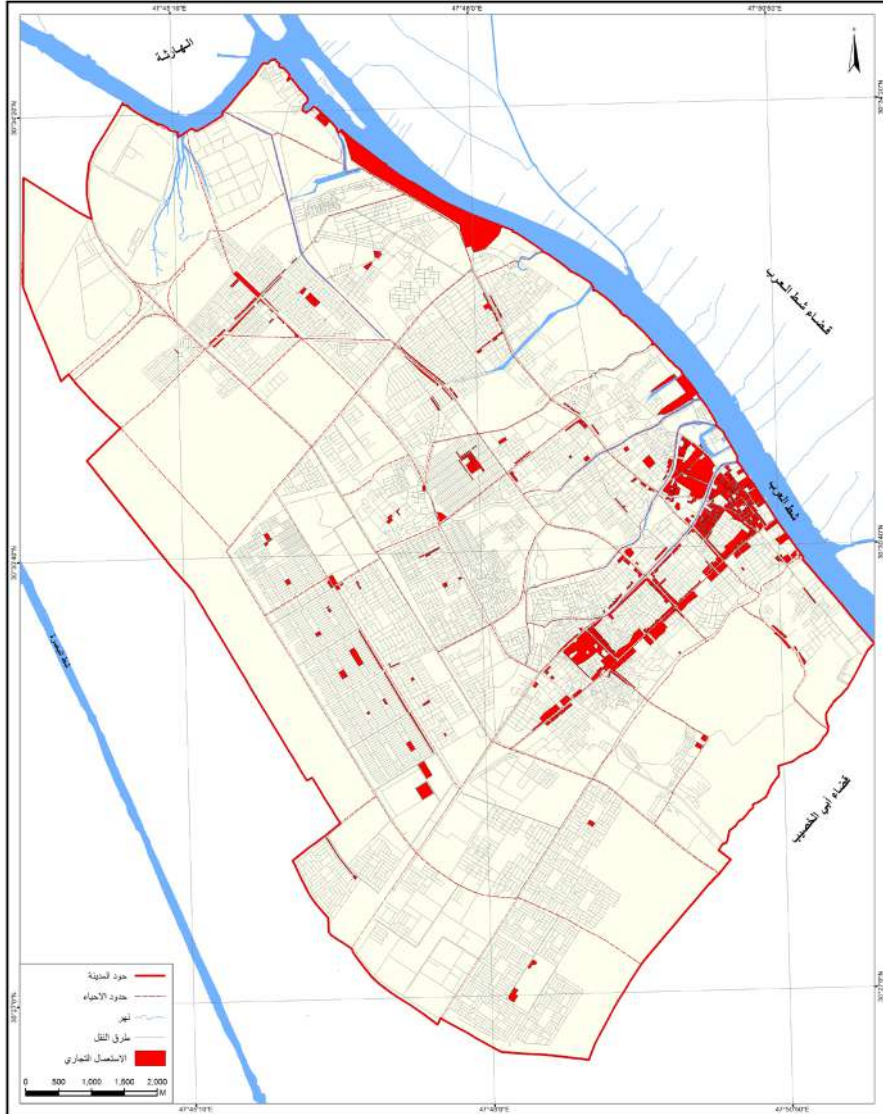


خريطة (٣١)
استعمالات الارض السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢

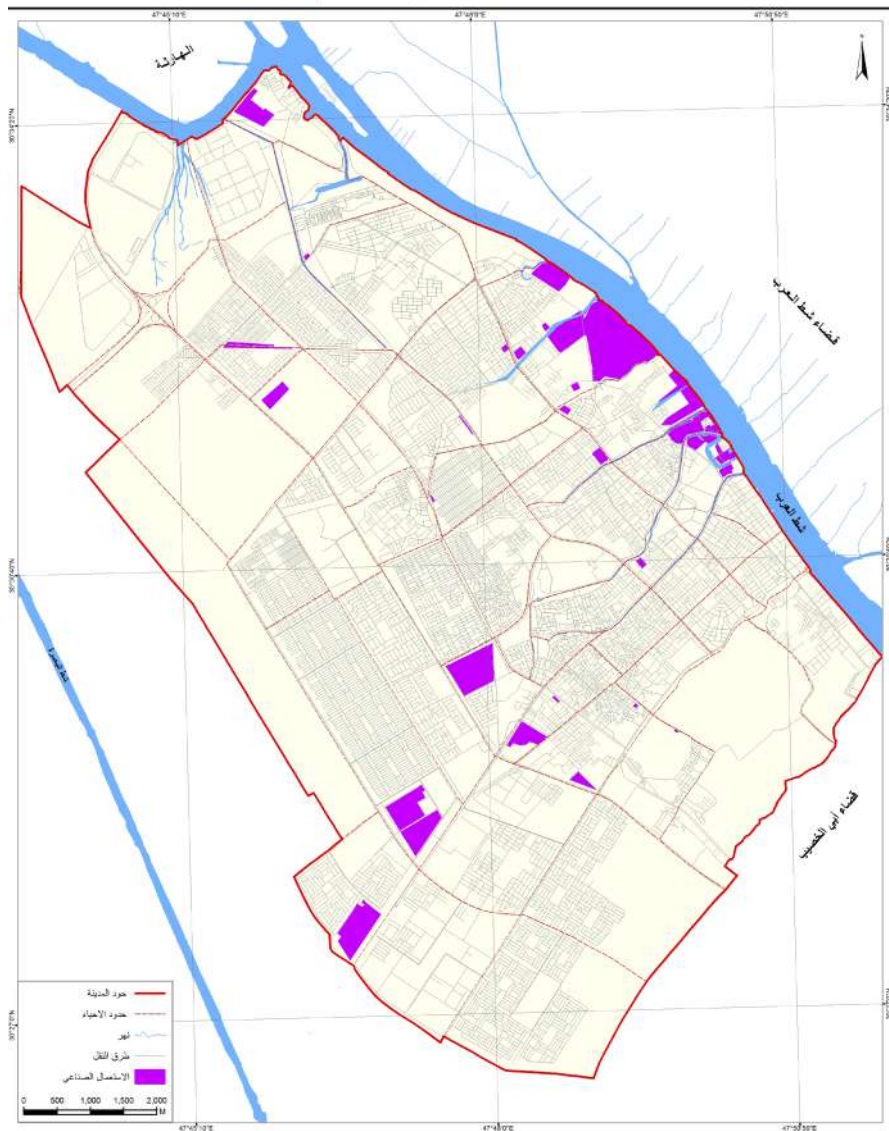


٤ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة (الجزء الثاني)

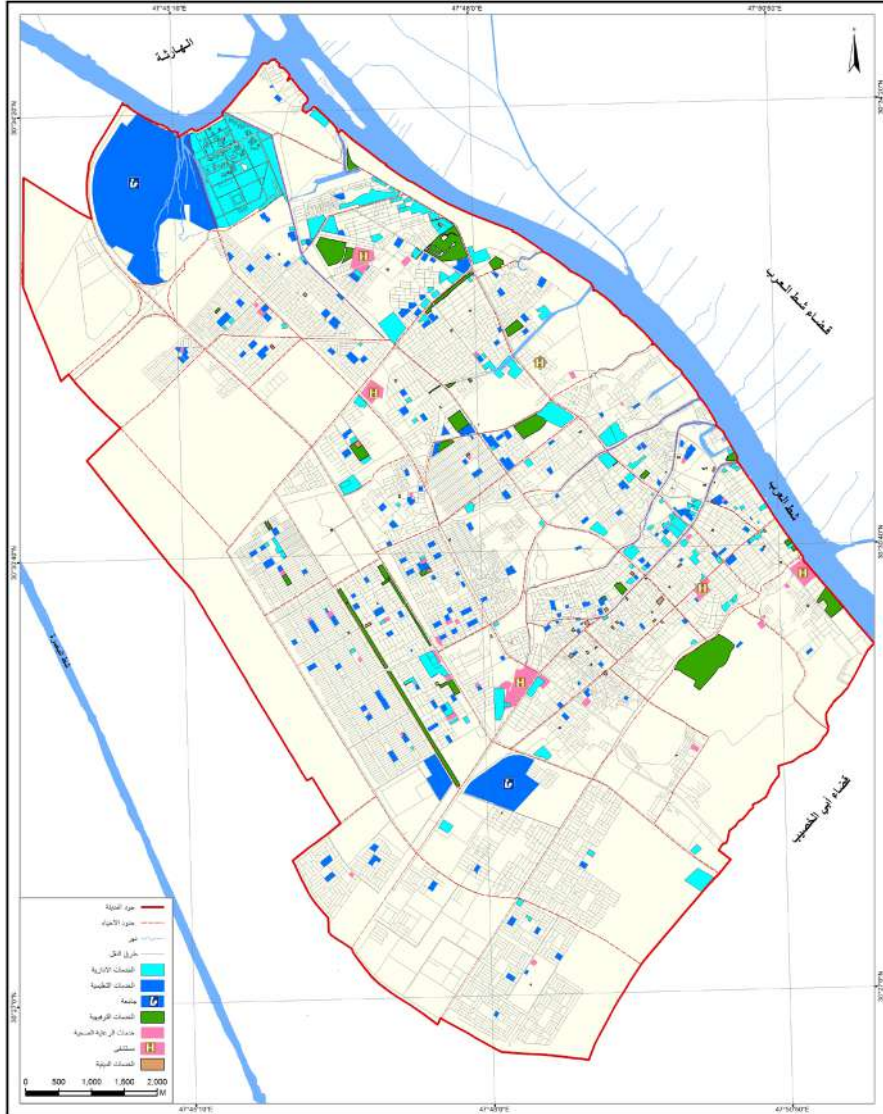
خريطة (٣٢)
استعمالات الأرض التجارية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢



خريطة (٣٣)
استعمالات الأرض الصناعية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢

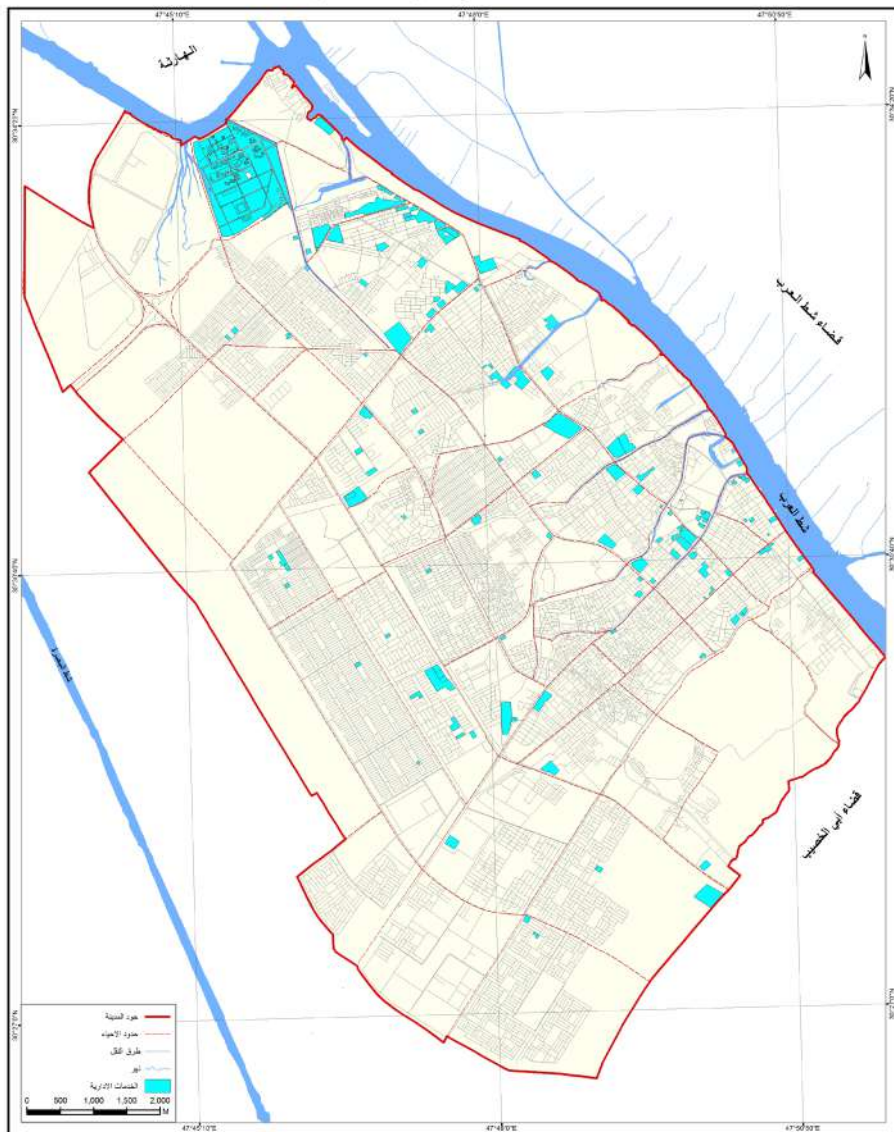


خريطة (٣٤)
استعمالات الارض الخدمية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢



المصدر: (١) التقدير البصري للمرتبة الفضائية Konos بدقة مكانية ١متر لعام ٢٠٠٢
(٢) مديرية التخطيط العمراني ، التصميم الاساسي لمدينة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مقياس الرسم ١/٢٠٠٠٠
(٣) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢

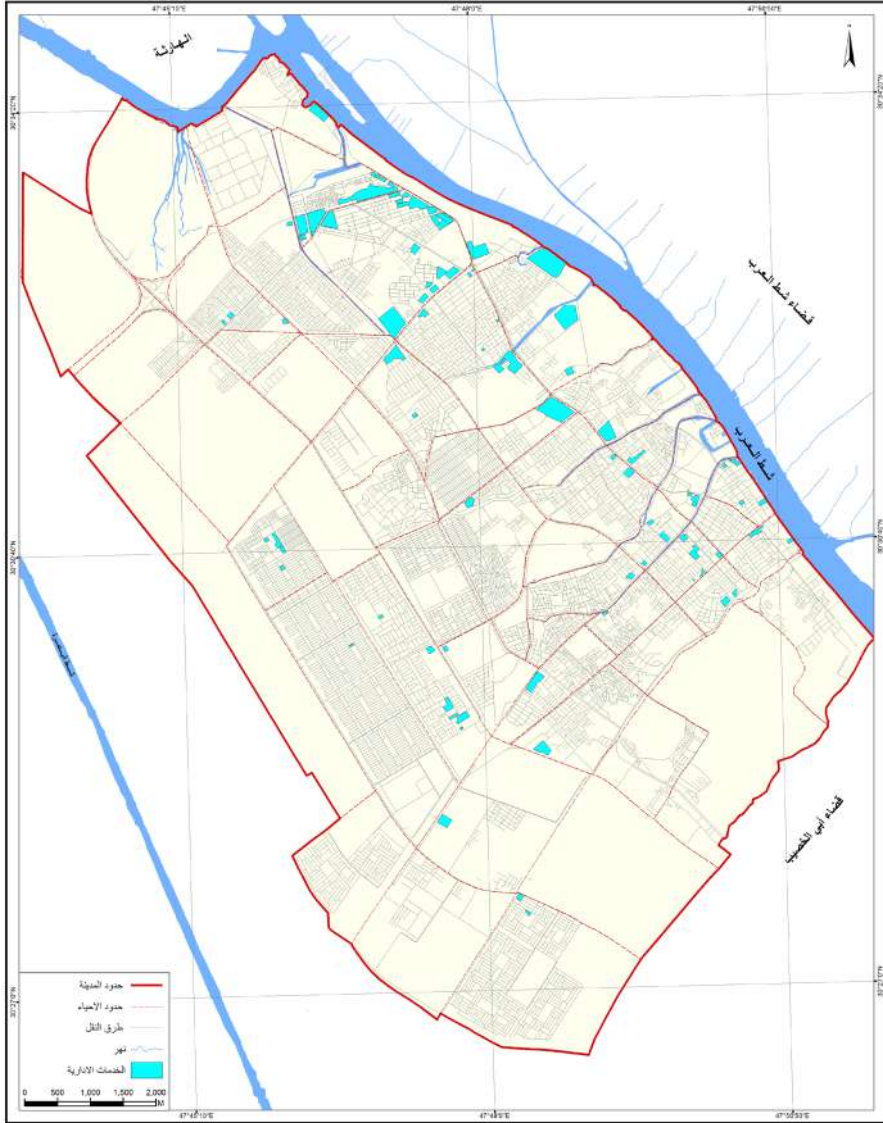
خريطة (٣٥)
الخدمات الإدارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢



المصدر : (١) التفسير الحضري للمدينة الفضائية Ikonos بدقة مكانية ١ متر لعام ٢٠٠٢

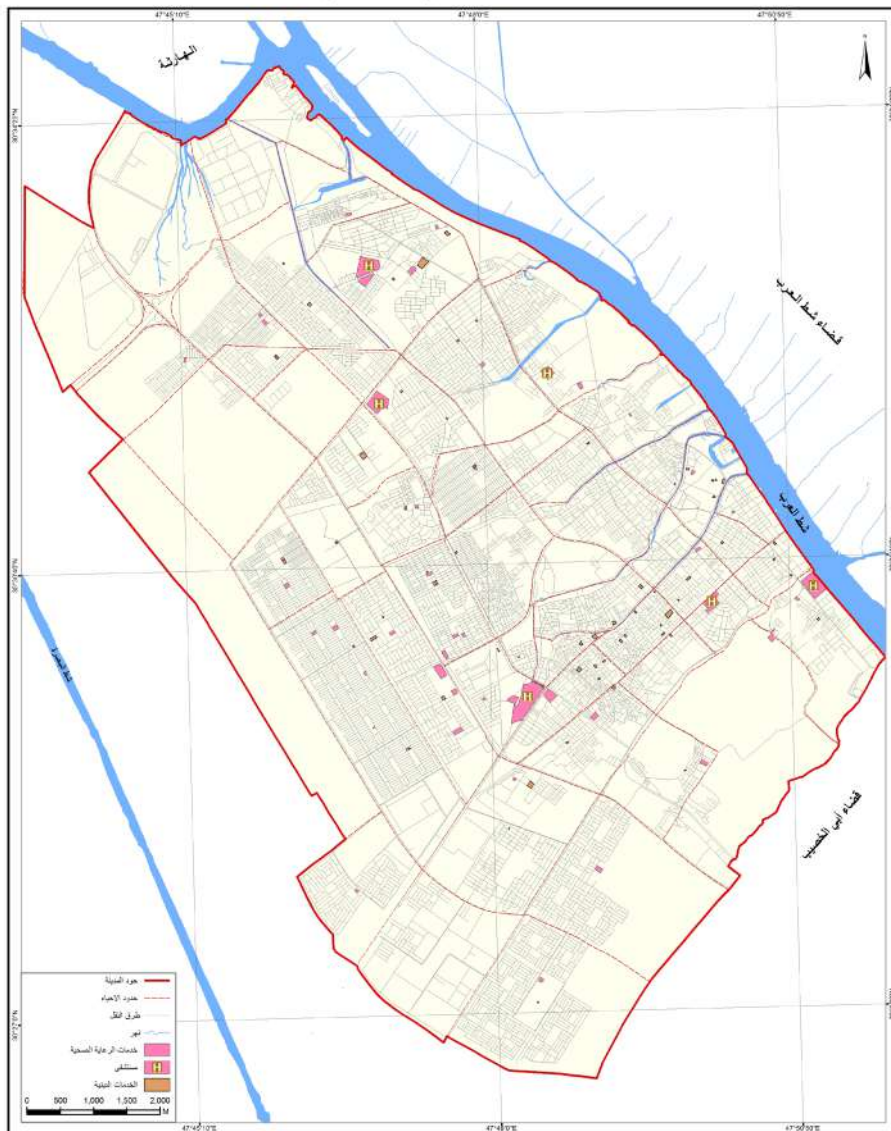
(٢) مديرية التخطيط العمراني ، التصميم الاساسي لمدينة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مقاس الرسم ١/٢٠٠٠
(٣) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢

خريطة (٢٦)
الخدمات الإدارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام ١٩٨٩



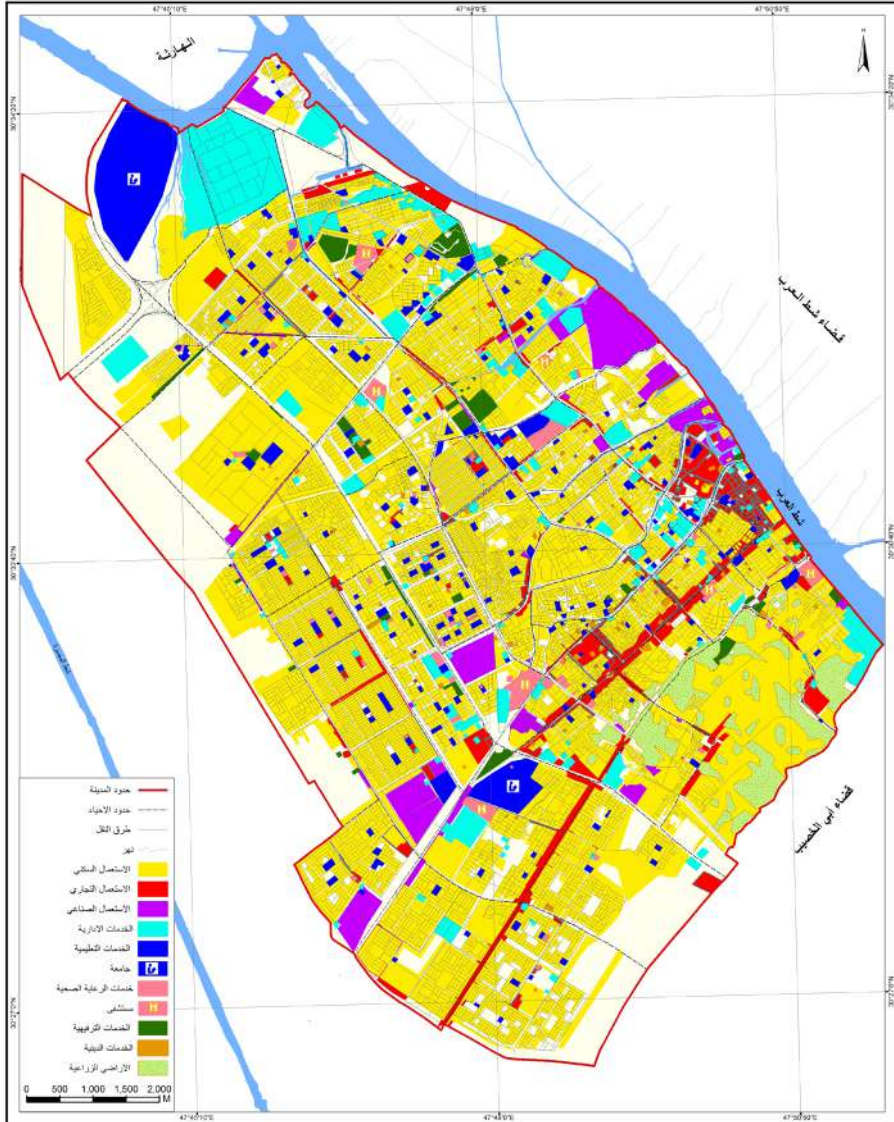
المصدر: (١) خرائط المساحة العسكرية ذات المقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠
(٢) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط التماثلية لاحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن - لعقد التساميات

خريطة (٣٧)
الخدمات الصحية والدينية في مدينة البصرة لعام ٢٠٠٢



المصدر : (١) التفسير الحضري للترسيم الفضائلي Ikonos بدقة مكانية ١ متر لعام ٢٠٠٢
(٢) مديرية التخطيط العمراني ، التصميم الاساسي لمدينة البصرة لعام ١٩٨٥ ، مقاس الرسم ١/٢٠٠٠٠
(٣) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاهياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢

خريطة (٣٩)
استعمالات الارض الحضرية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



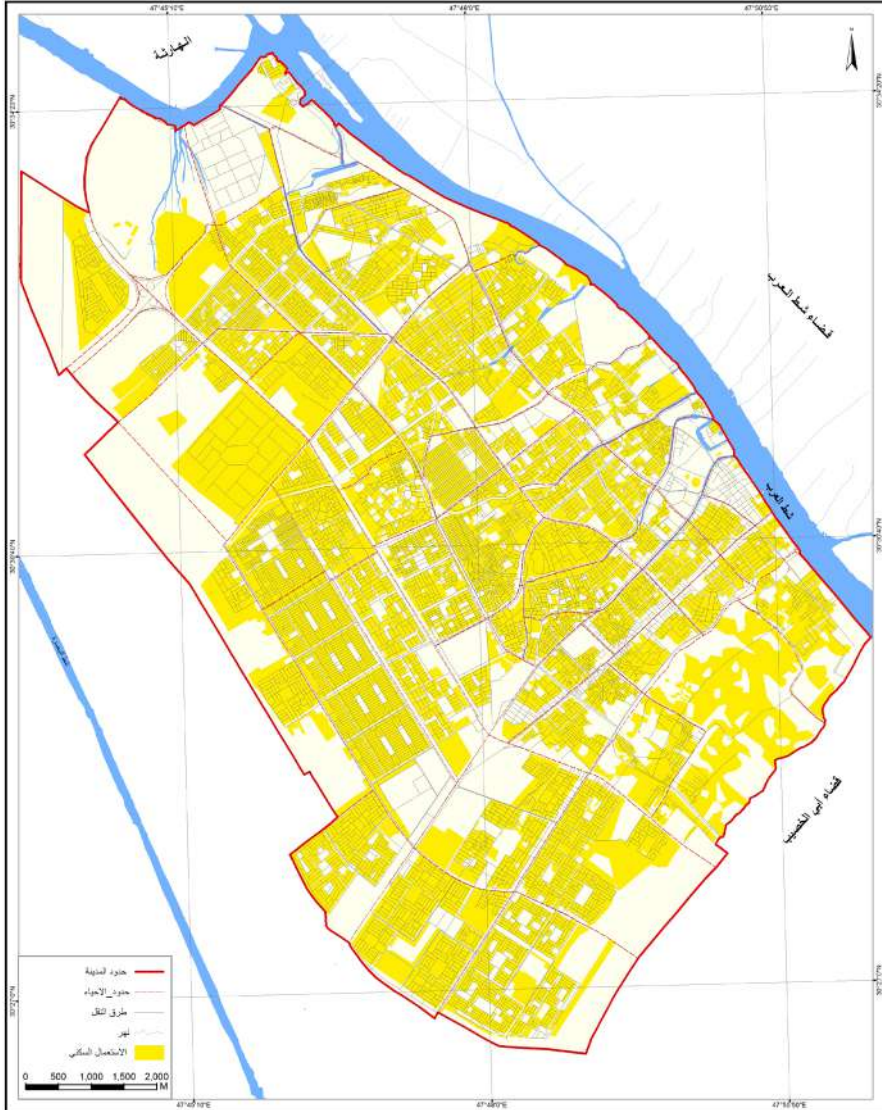
المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاجراء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ٢٠١٥، ١٩٩٠

(٢) المرئيات الفضائية للأقمار الاصطناعية IKONOS ، Quick Bird 2 ، Land sat 8 ، بنقطة مكانية (١ متر) ٦٠٠، ١٥٠ متر (للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥)

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاسات التجهيز لتطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

خريطة (٤٠)

استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

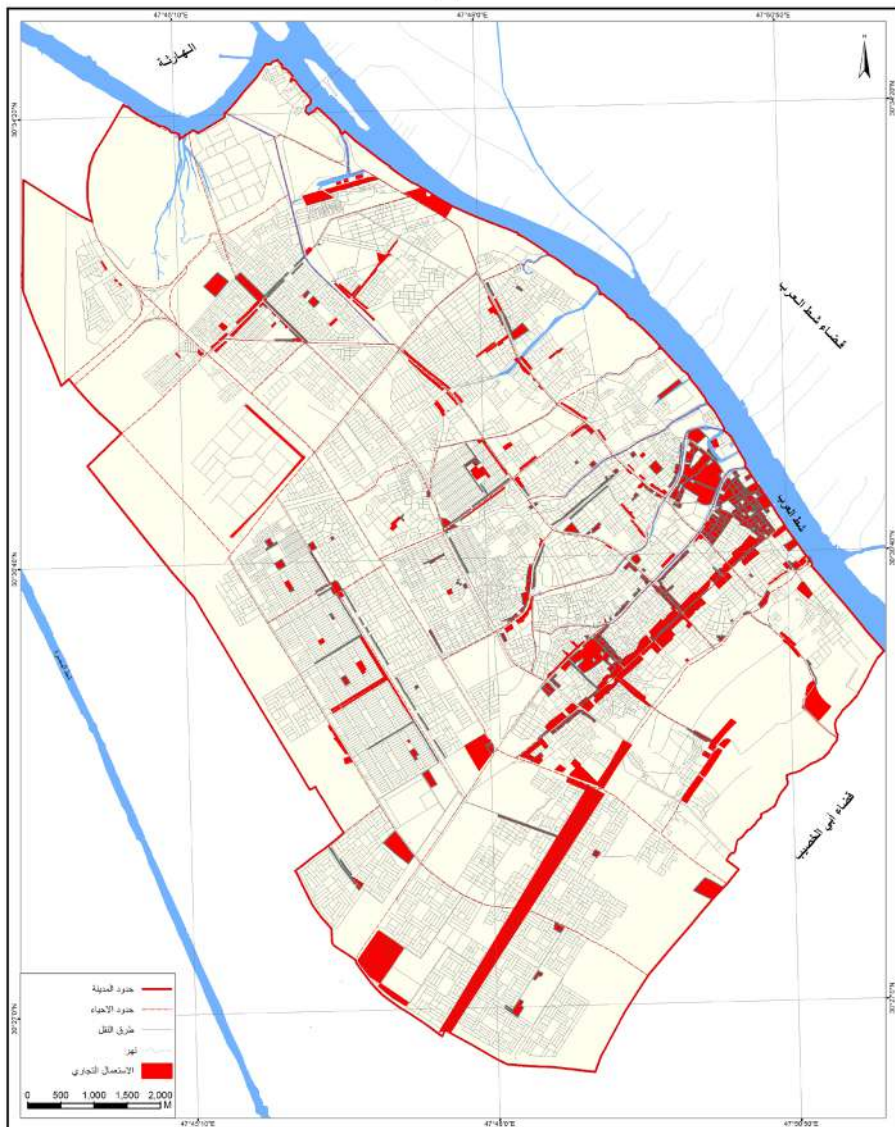


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الفراط القطاعية لحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ٢٠١٥-١٩٩٠

(٢) المرديات الفضائية للأقمار الاصطناعية IKONOS ، Quick Bird 2 ، Land sat 8 بدقة مكانية (١ متر ، ٦٠٠ سم ، ١.٥ متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

خريطة (٤١)
استعمالات الارض التجاري في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاجراء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ٢٠١٥-١٩٩٠

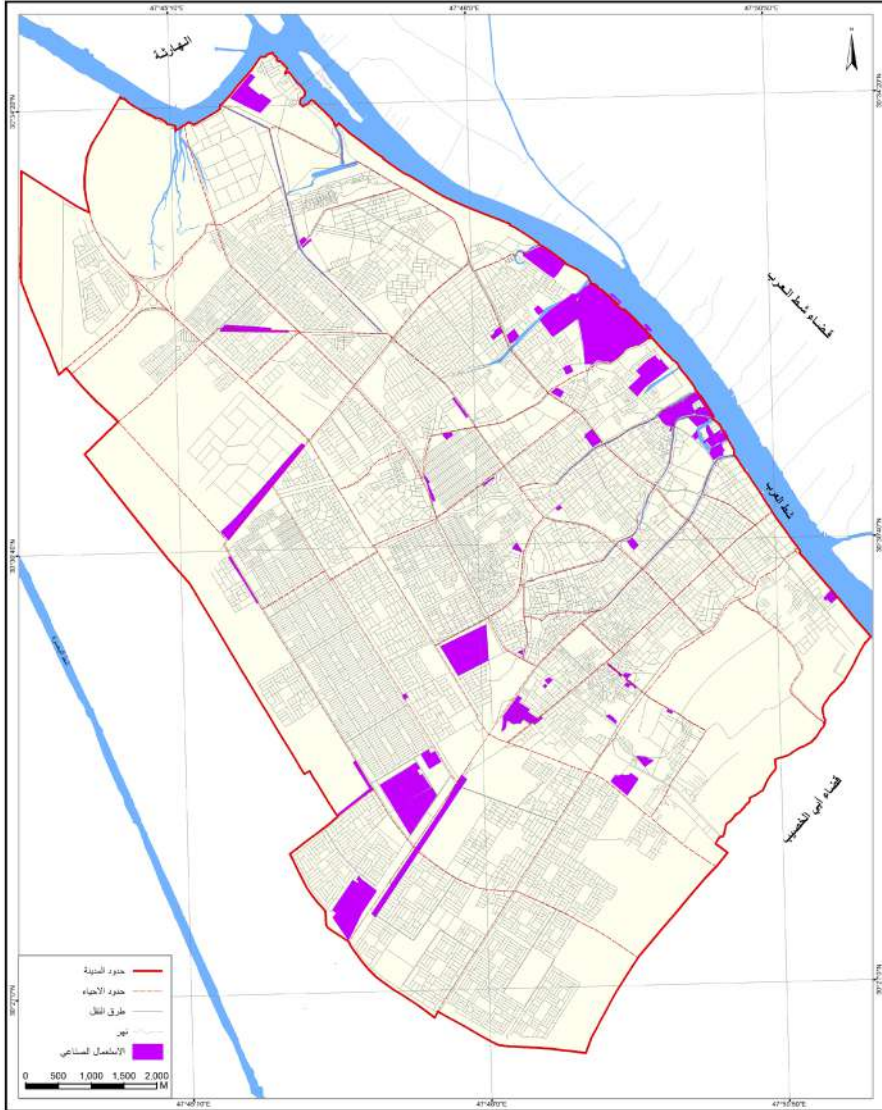
(٢) المرئيات الفضائية للاقمار الاصطناعية IKONOS ، Quick Bird 2 ، Land sat 8 ، بنقطة مكانية (١ متر) ، اسم ١٥٠٠ متر (للصورات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥)

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

٥٠ التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكّنية في مدينة البصرة (الجزء الثاني)

خريطة (٤٢)

استعمالات الارض الصناعي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

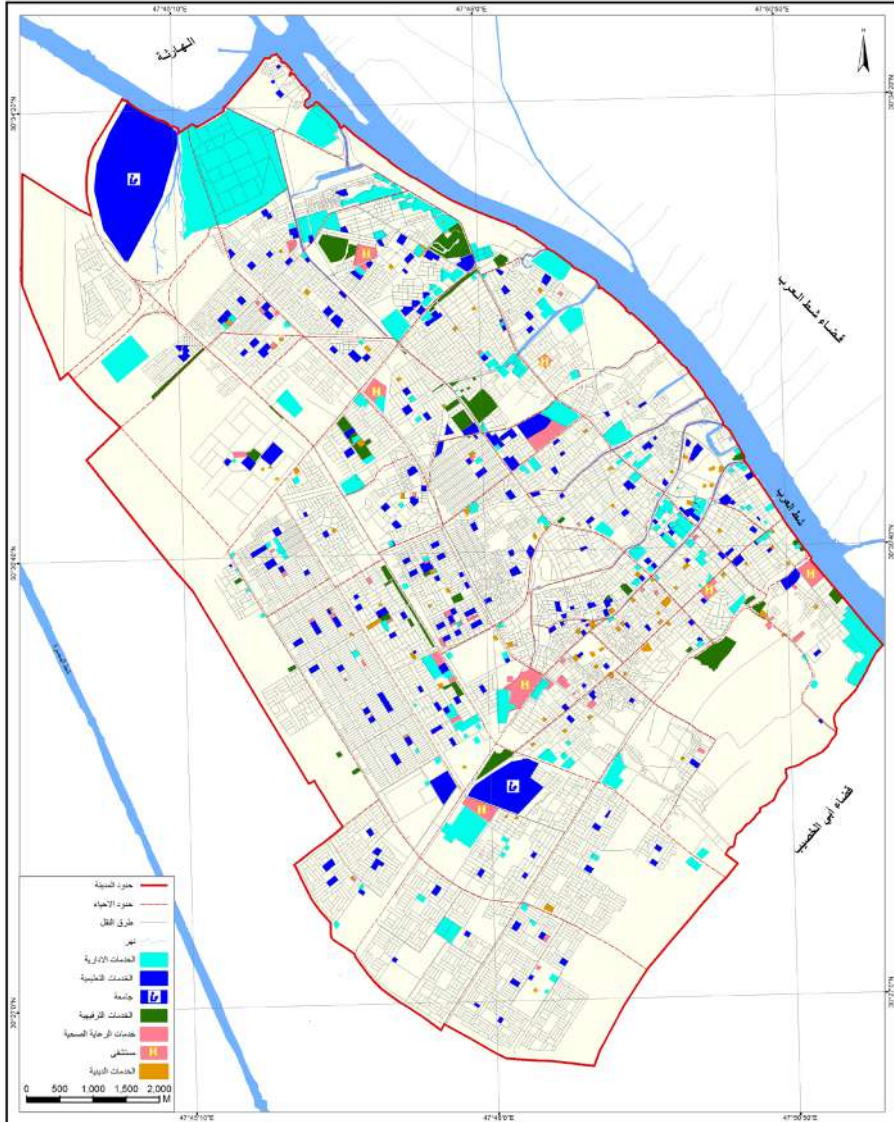


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٥

(٢) الصور الفضائية للأقمار الاصطناعية Land sat 8 , Quick Bird 2 , IKONOS بدقة مكانية (١ متر) ، ٦٠٠م ، ١٥ متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥

(٣) مسودة التصميم الأساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها لعام ٢٠١٤

خريطة (٤٣)
استعمالات الارض الخدمية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

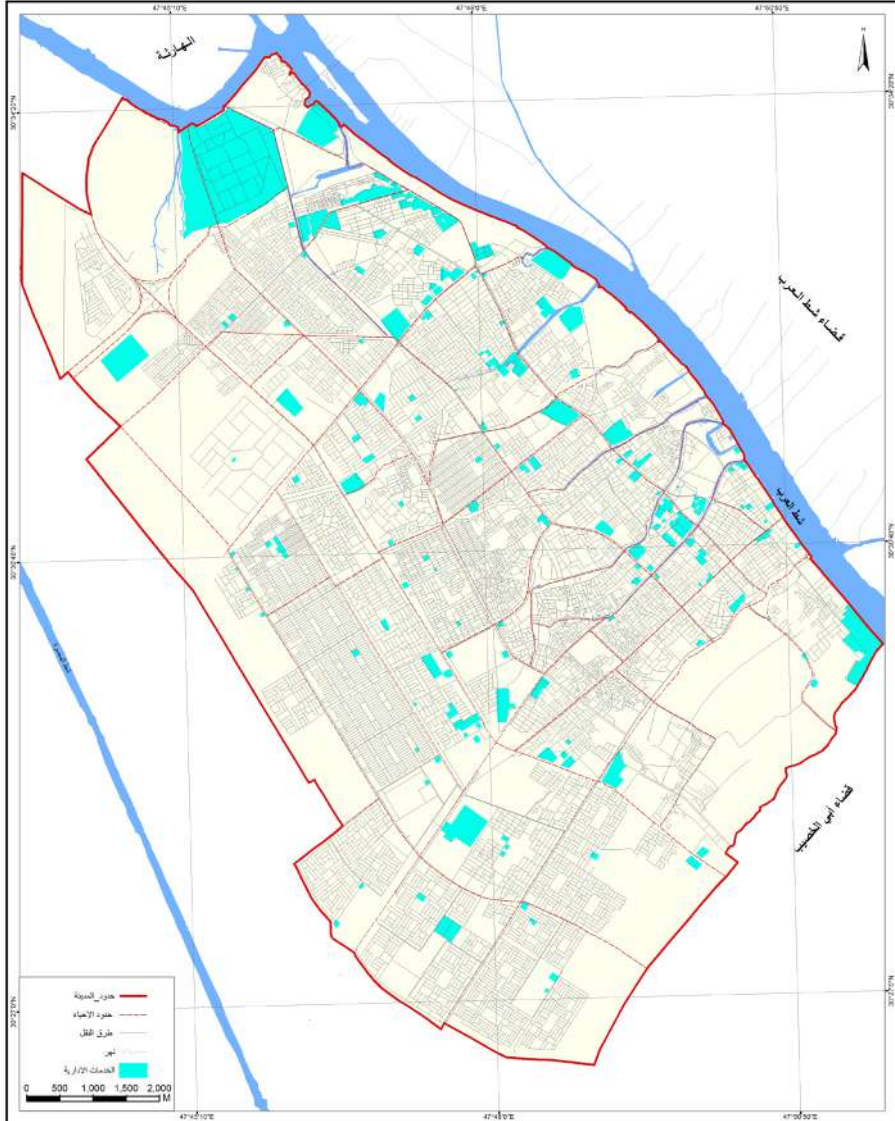


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ٢٠١٥-١٩٩٠

(٢) المرئيات الفضائية لتقسيم الاصطناعية IKONOS , Quick Bird 2 , Land sat 8 , بنقطة مكانية (١ متر ١٥٠, ٦٠٠سم ١٥٠ متر) للسنوات ٢٠٠٢ , ٢٠١١ , ٢٠١٥

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

خريطة (٤٤)
الخدمات الادارية وطرق النقل في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

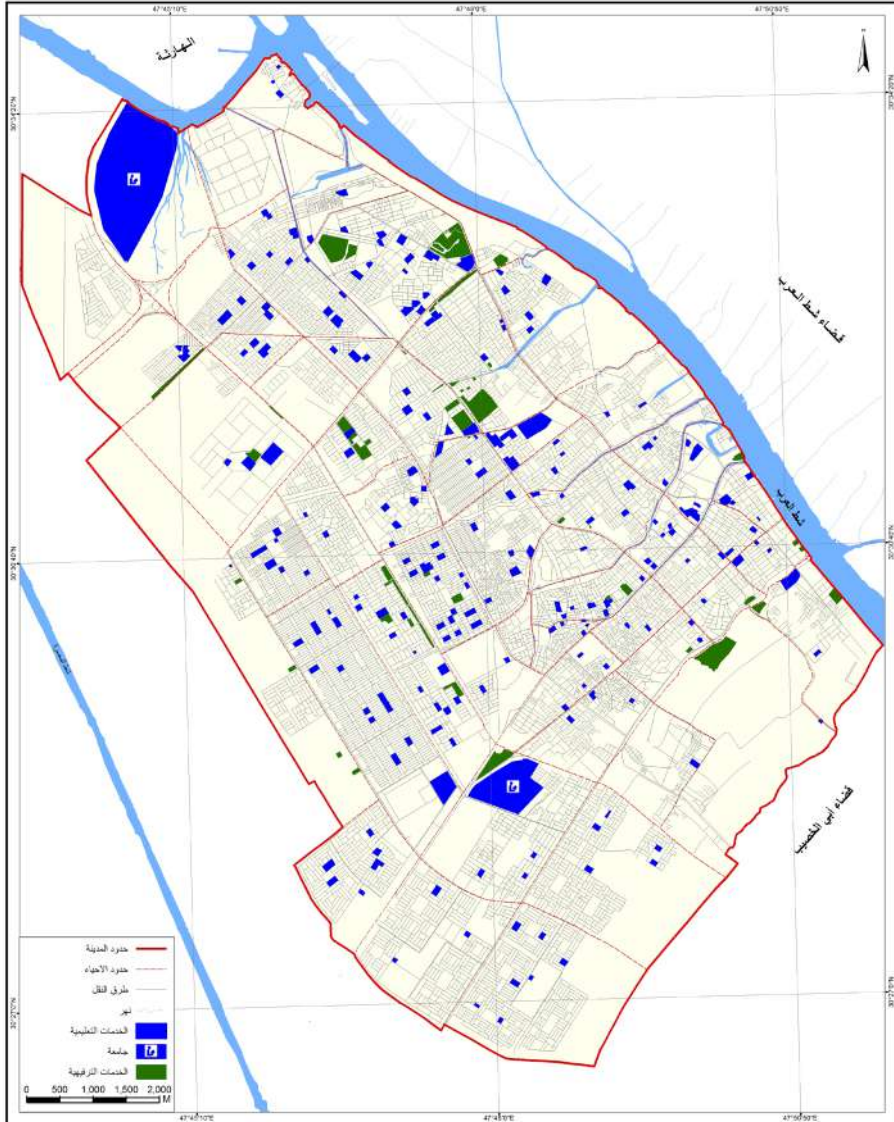


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة، الخرائط القطاعية لاجزاء مدينة البصرة، شعبة تنظيم المدن، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٥.

(٢) المرئيات الفضائية لتقسيم الاصطناعية IKONOS، Quick Bird 2، Land sat 8، بنقطة مكانية (١ متر) ١٥٠، ٦٥٠، ١٠٠٠ متر (٢٠٠٢، ٢٠١١، ٢٠١٥).

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤.

خريطة (٤٥)
الخدمات الترفيهية والترفيهية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



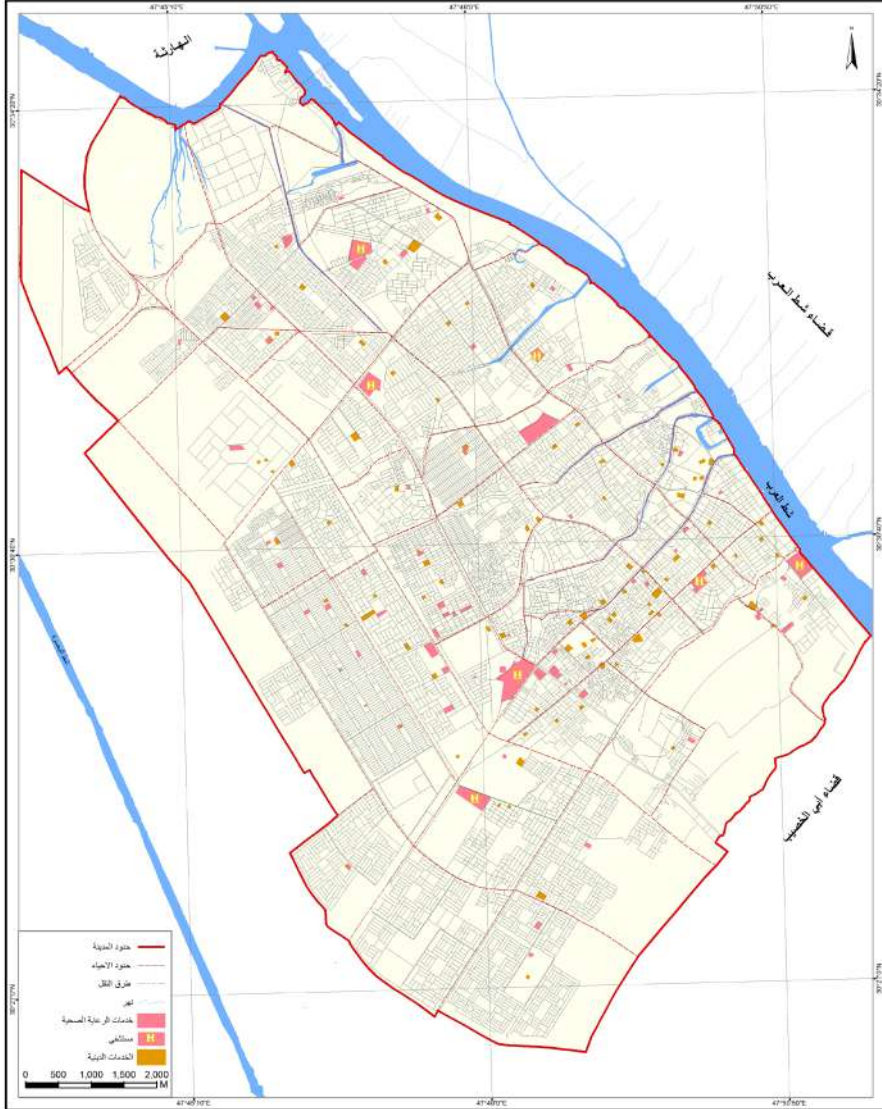
المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لاحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٥

(٢) المرئيات الفضائية للامطار الاصطناعية IKONOS , Quick Bird 2 , Land sat 8 ، بنقطة مكانية (١ متر ، ٦٠٠م ، ١٥٠ متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

خريطة (٤٦)

الخدمات الصحية والدينية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

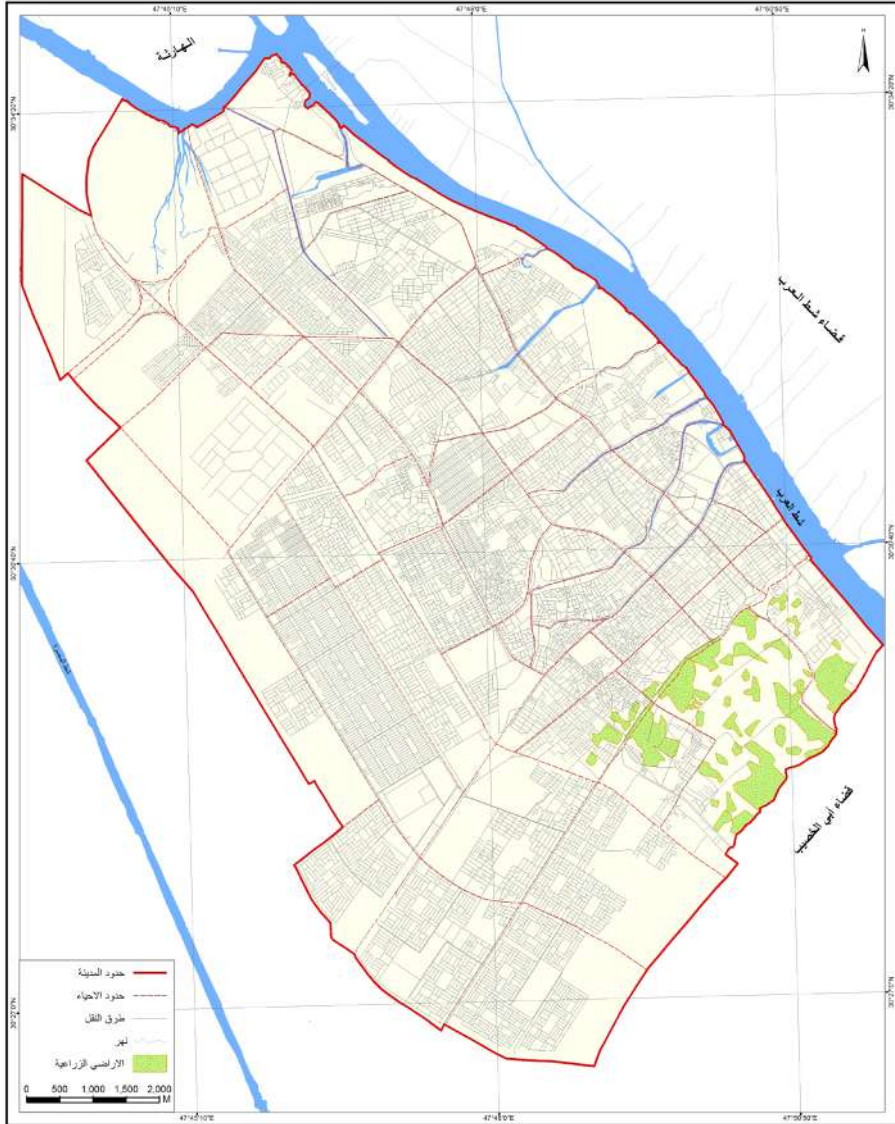


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة تنظيم المدن ، للسنوات ٢٠١٥-١٩٩٠

(٢) الصور الفضائية للأقمار الاصطناعية IKONOS ، Quick Bird 2 ، Land sat 8 بدقة مكانية (١ متر ، ١٥م ، ٦٠م ، ١٥٠ متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥

(٣) مسودة التصميم الاساسي لاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها لعام ٢٠١٤

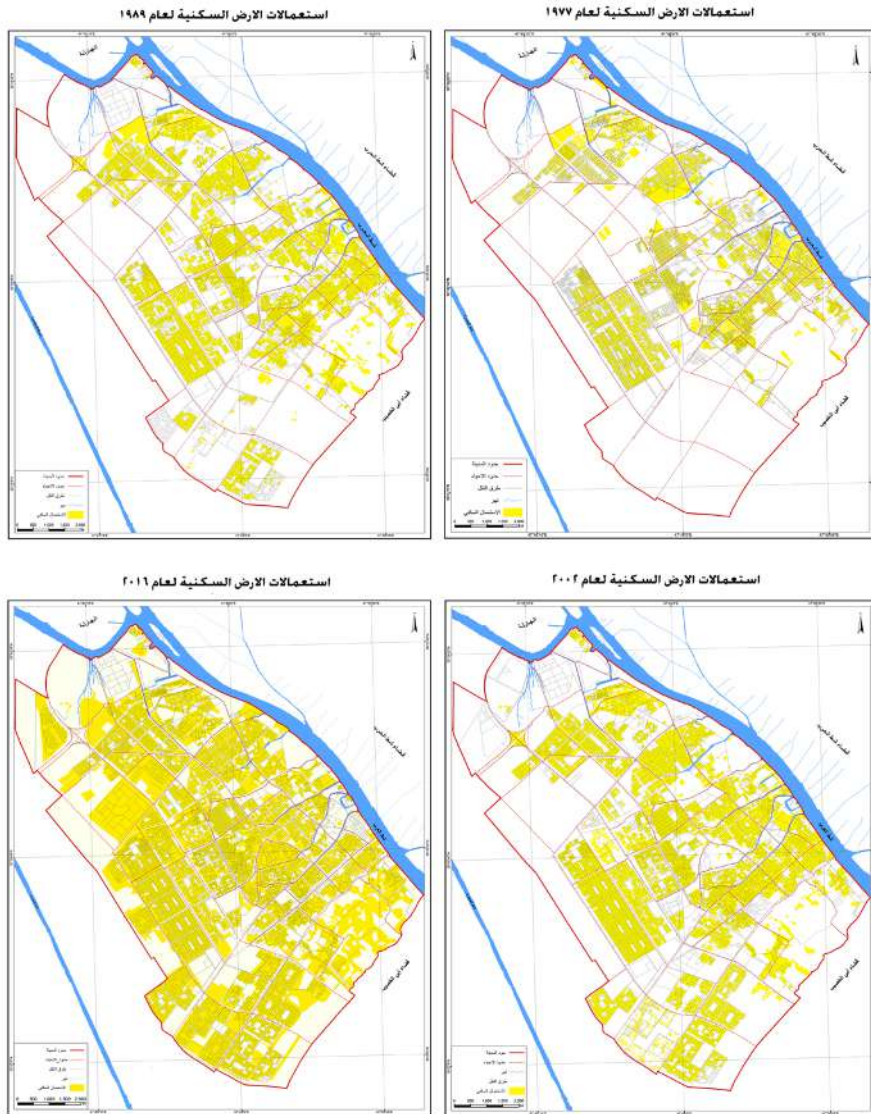
خريطة (٤٧)
الاراضي الزراعية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر :
المرئيات الفضائية للأغمار الاستشعارية Land sat 8 , Quick Bird 2 , IKONOS بدقة مكانية (١ متر ، ٦٠٠ سم ، ١٥ متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٥

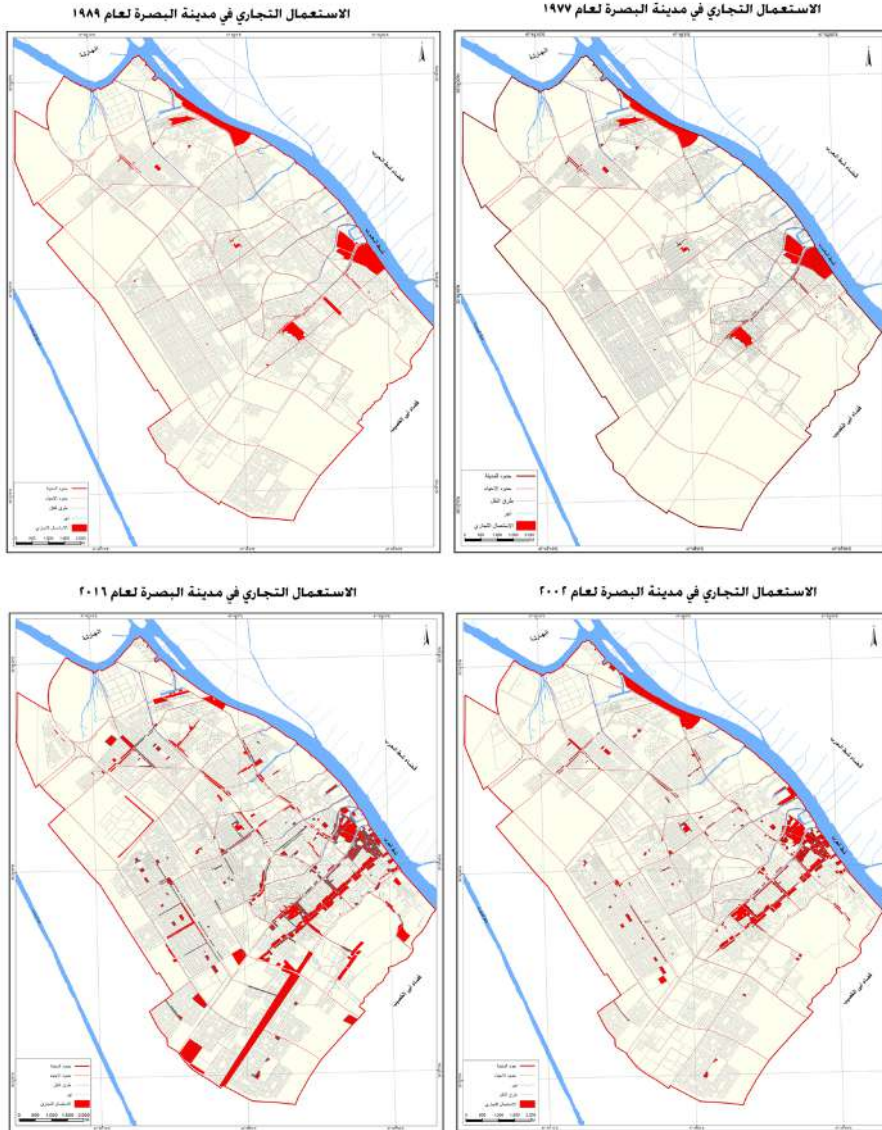
خريطة (٤٨)

التغيرات المساحية للاستعمال السكّني في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)



المصدر: الخرائط (١٣ - ٢٢ - ٣١ - ٤٠)

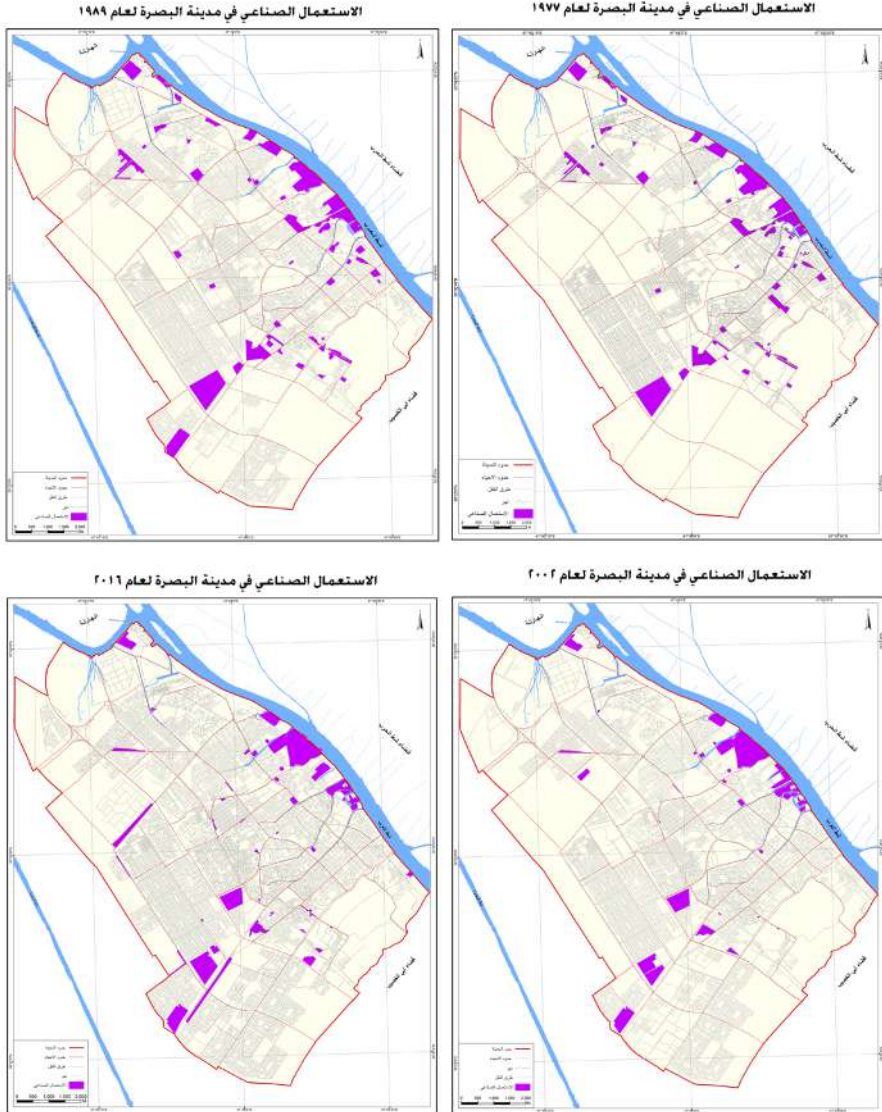
خريطة (٤٩)
التغيرات المساحية للاستعمال التجاري في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١٦)



المصدر: الخرائط (١٤، ٢٢، ٣٢، ٤١)

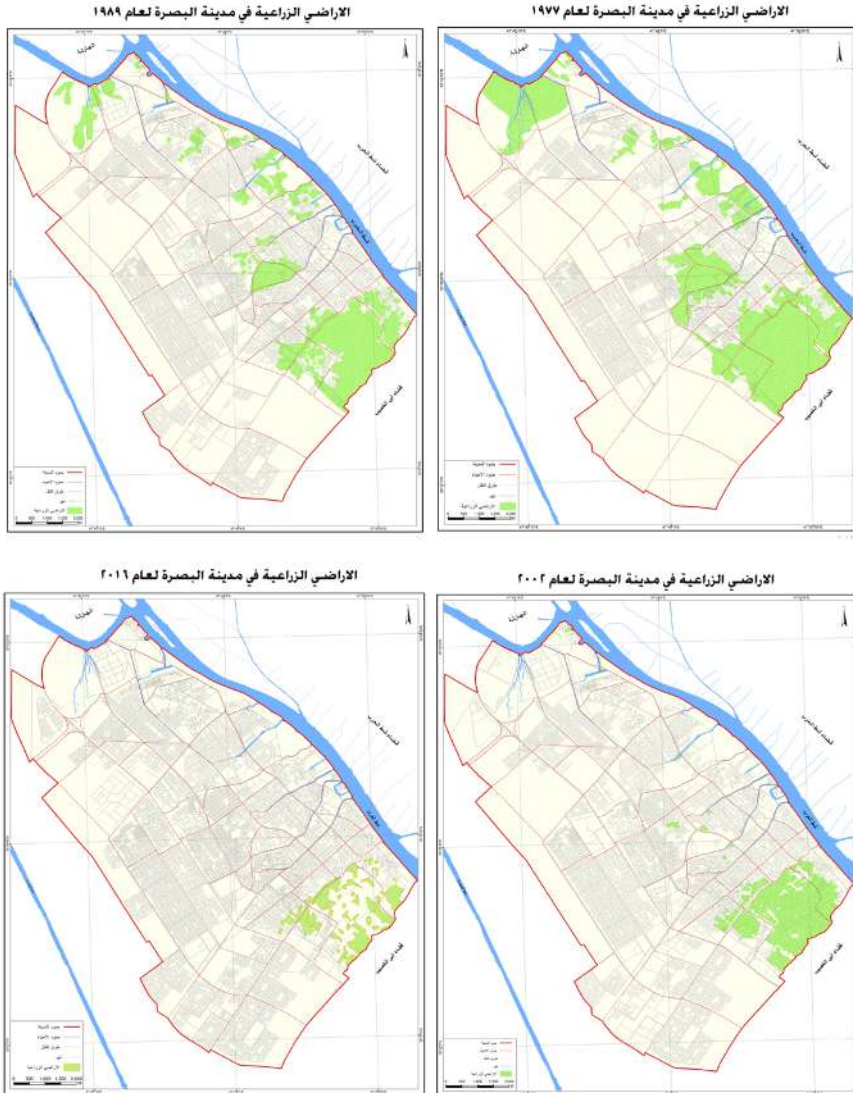
خريطة (٥٠)

التغيرات المساحية للاستعمال الصناعي في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١١)



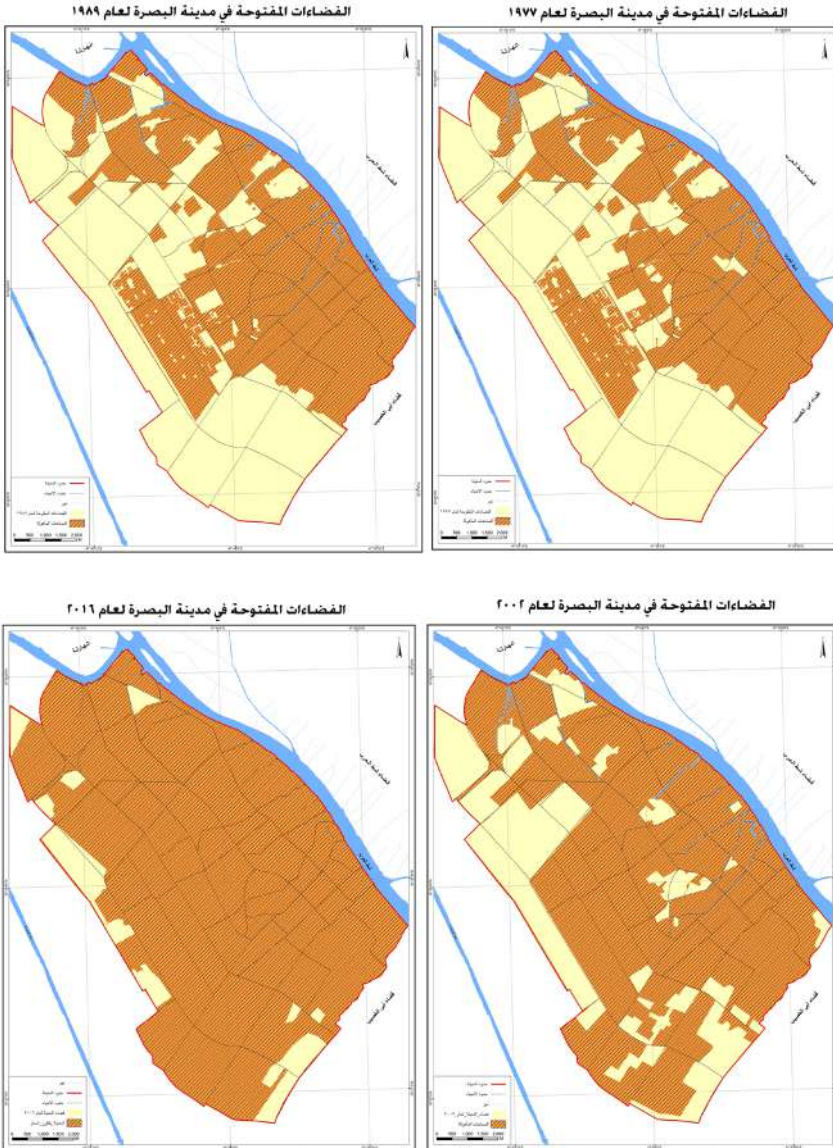
خريطة (٥٢)

التغيرات المساحية للأراضي الزراعية في مدينة البصرة للمدة (١٩٧٧ - ٢٠١١)



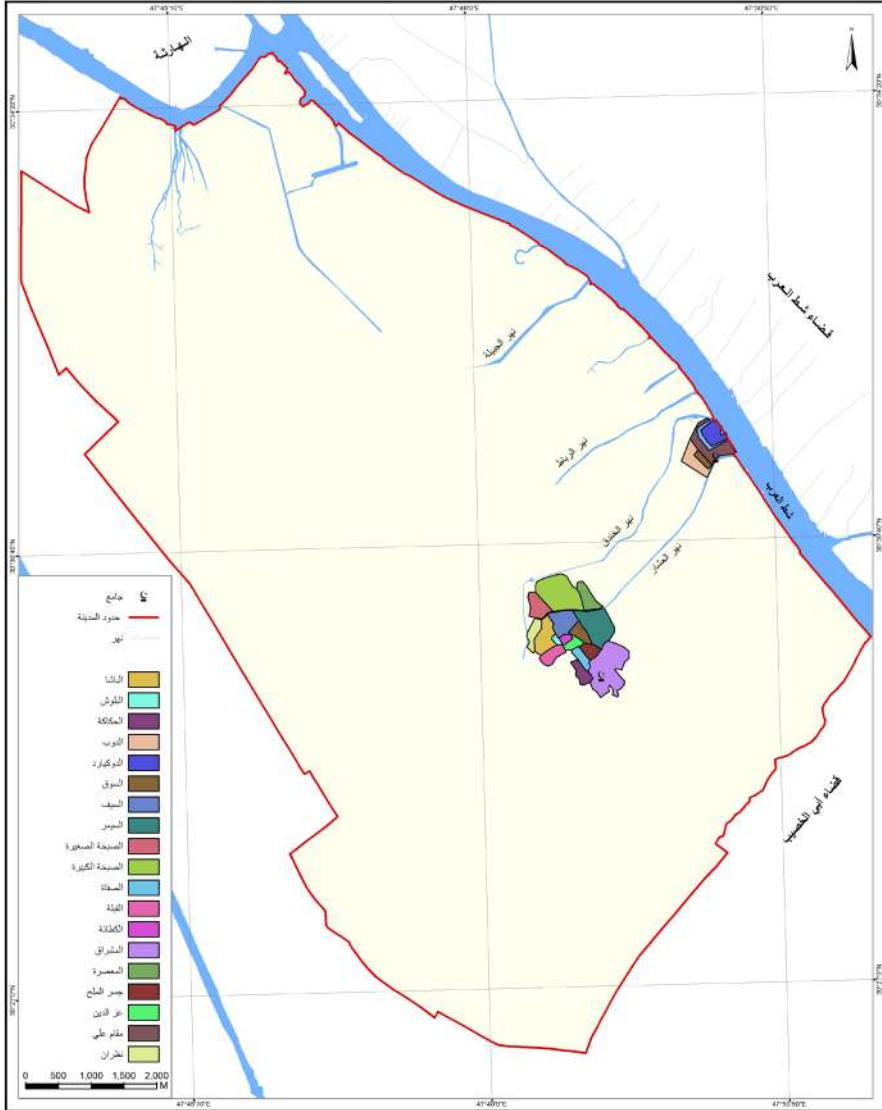
خريطة (٥٣)

التغيرات المساحية لفضاءات مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ - ٢٠١٦



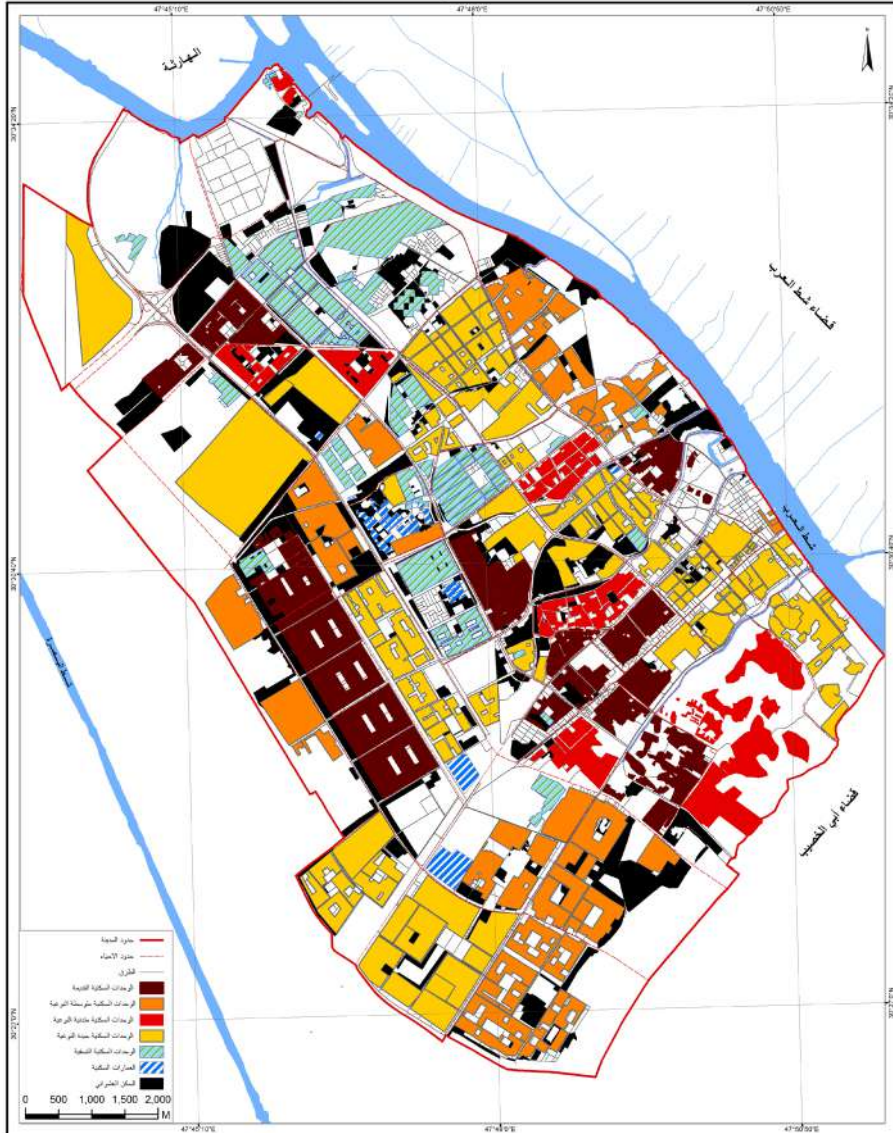
المصدر: المزيات الفضائية للأعمار الاصطناعية لاندسات و كويك بيرد وايقونس بدقة مكانية مختلفة
خرائط مدينة البصرة وخرائط القطاعية لعقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

خريطة (٥٤)
المحلات السكنية في مدينة البصرة لعام ١٩١٤

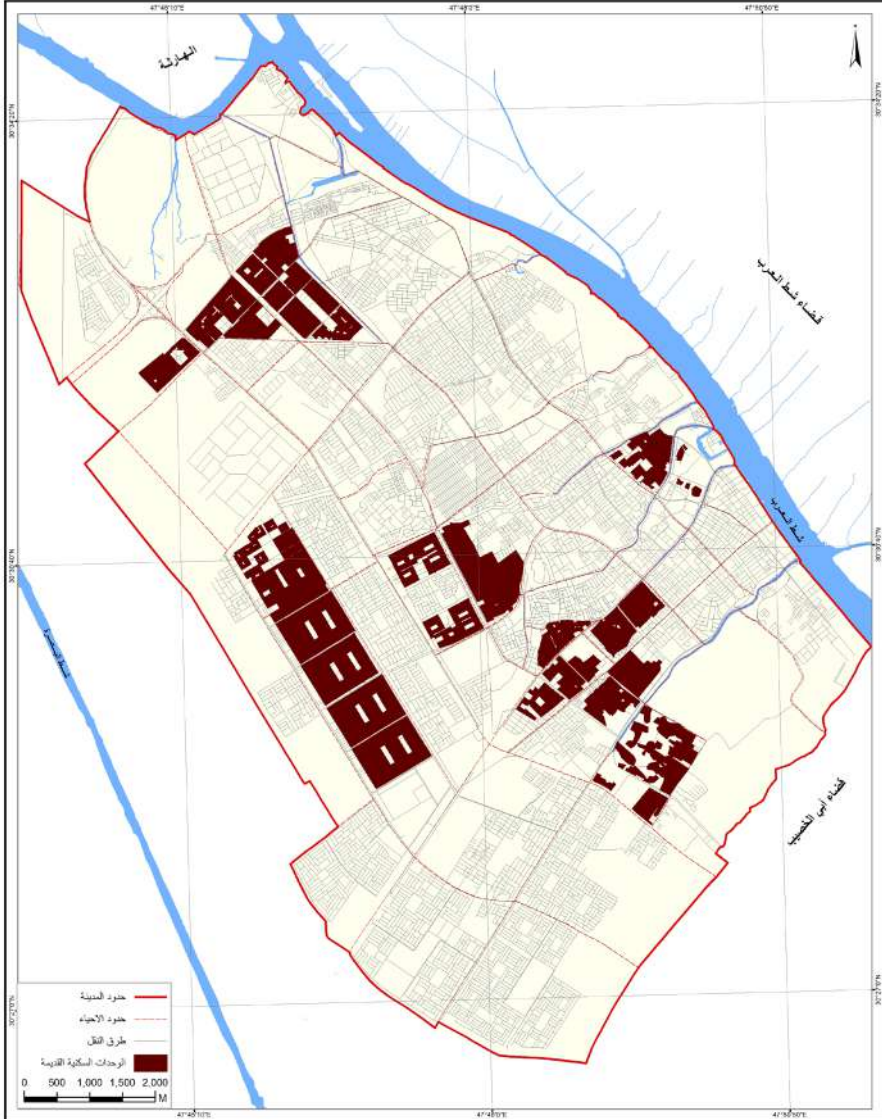


المصدر :
ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للتوزيع السكاني في مدينة البصرة ١٩٧٧ - ١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٢

خريطة (٥٥)
أعطاط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

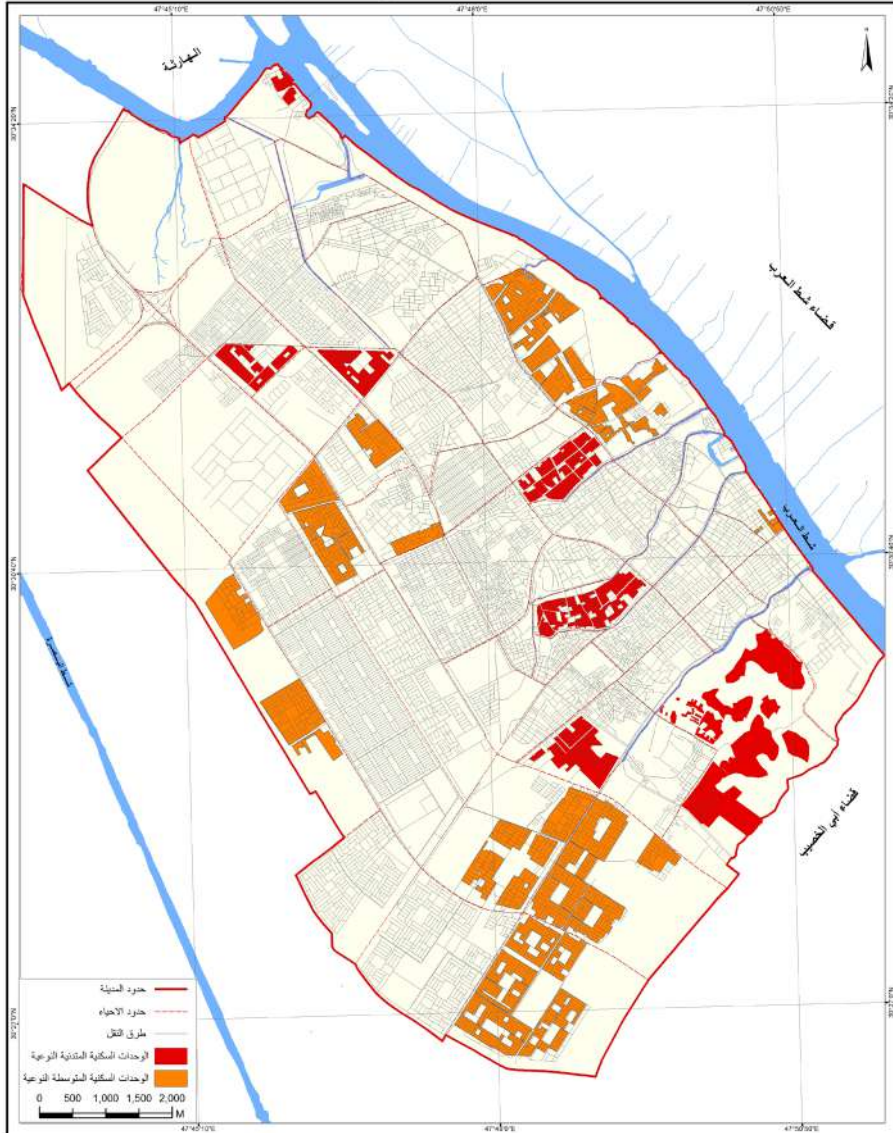


خريطة (٥٦)
الوحدات السكنية القديمة في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

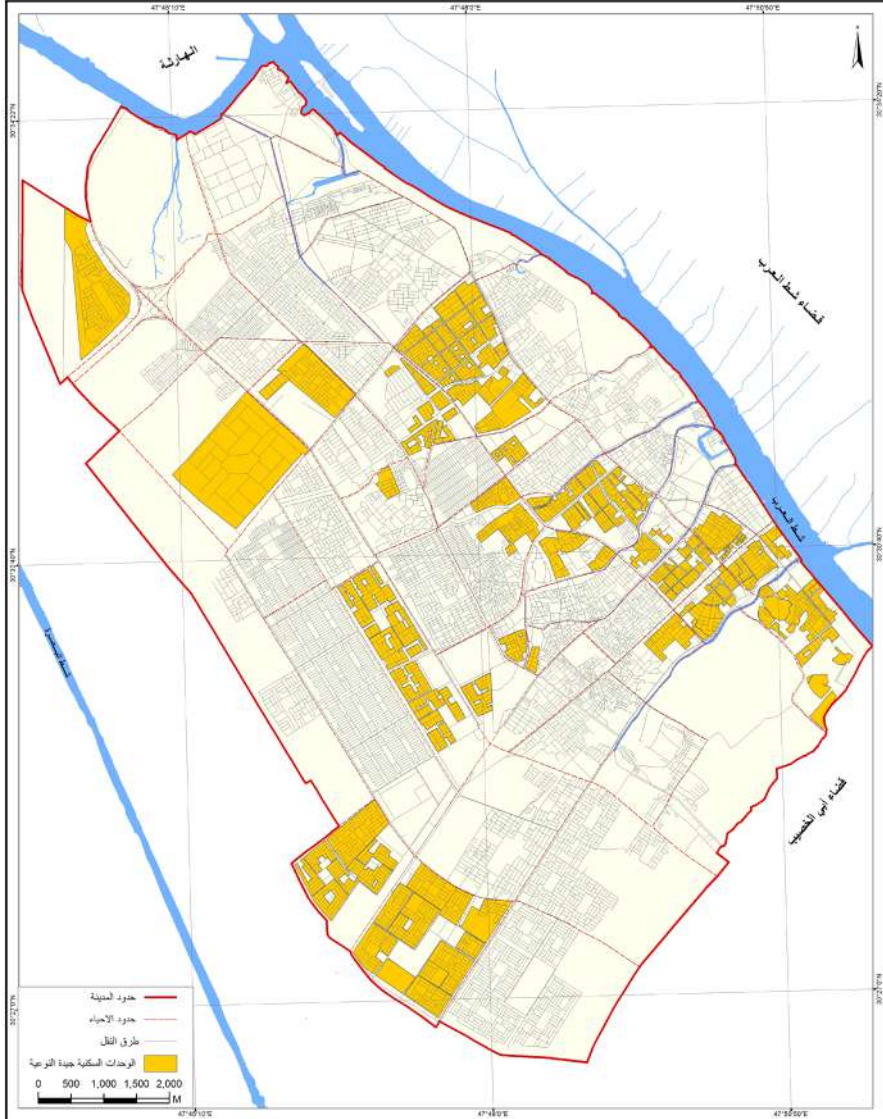


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لإحياء مدينة البصرة ، شعبة لتخطيط المدن ، للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٧. (٢) البيانات الفضائية للأمار الاصطناعية IKONOS Quick Bird 2 ، بدقة مكانية (١ متر ، ٦٠ سم متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١. (٣) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جداول النتائج الأولية للحصر السكاني في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٢٠٠٩ ، ٦

خريطة (٥٧)
الوحدات السكنية المتكثفة والمتوسطة الكثافة في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

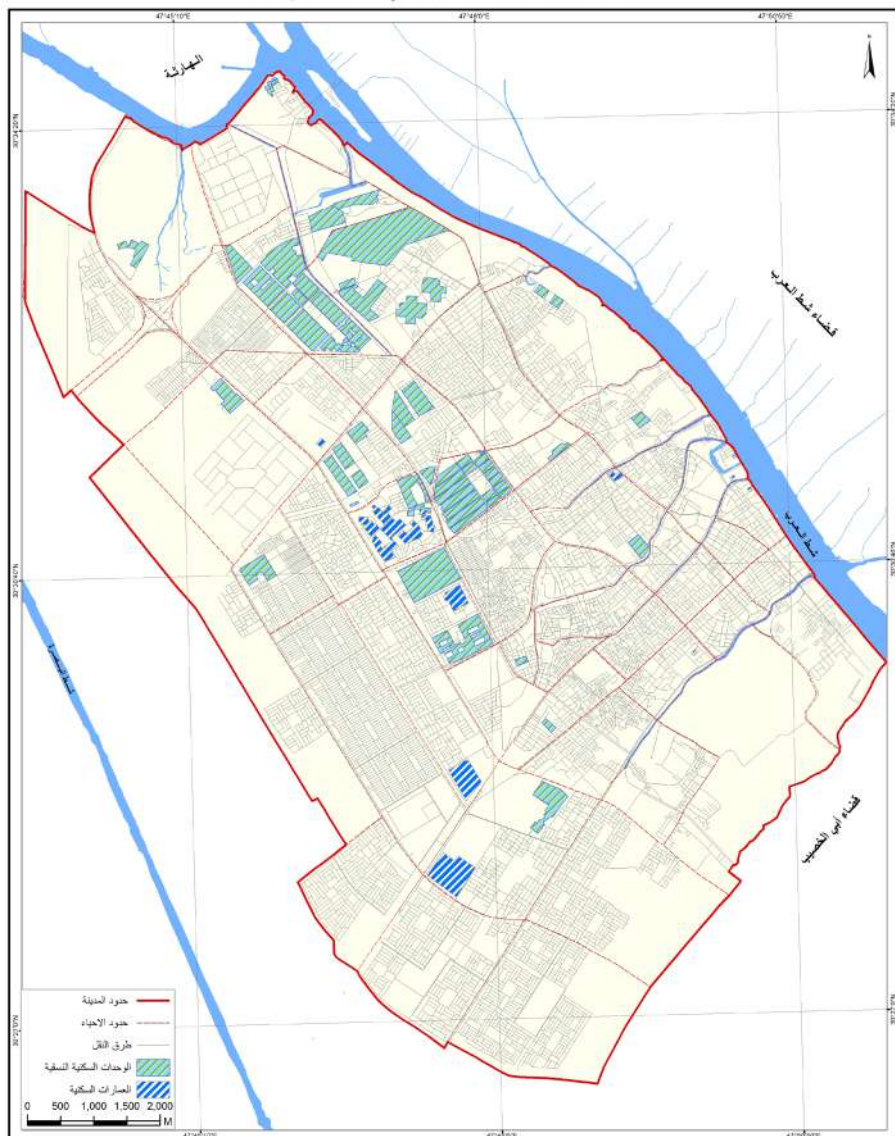


خريطة (٥٨)
الوحدات السكنية جيدة النوعية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

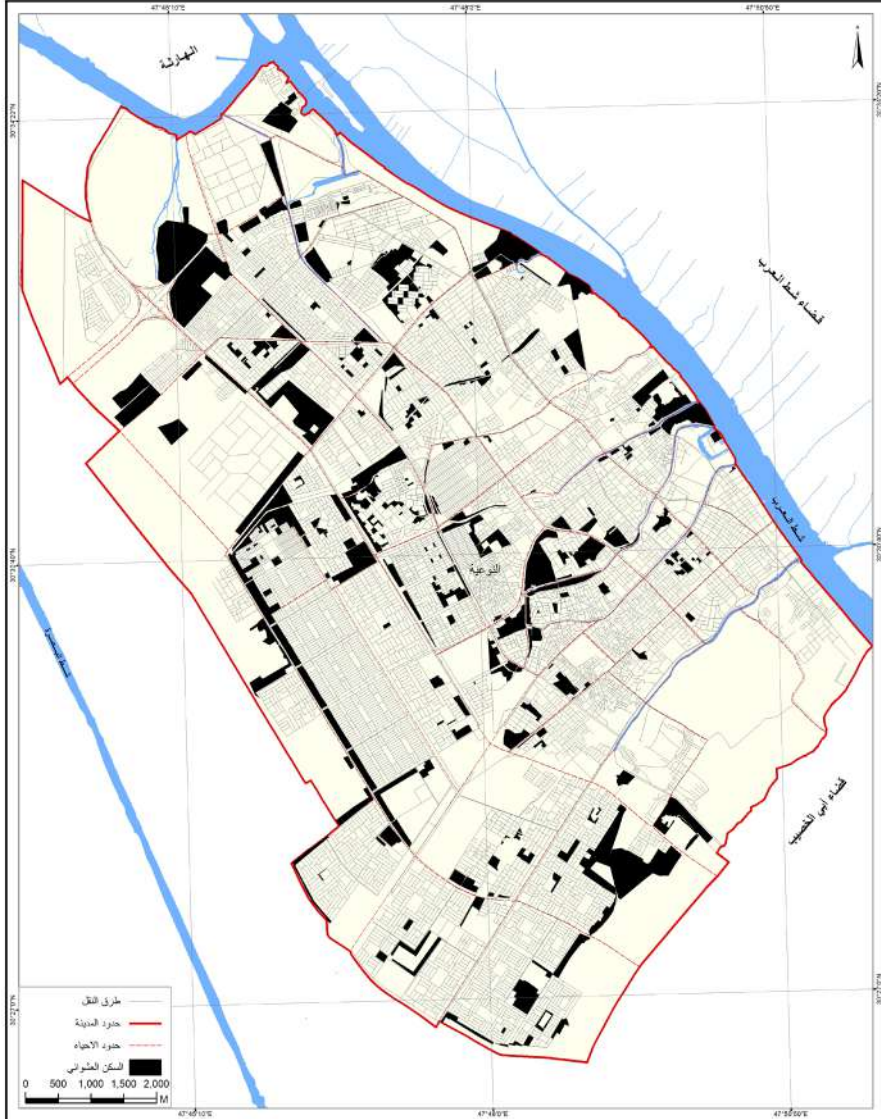


المصدر: (١) مديرية بلدية البصرة ، الخرائط القطاعية لأحياء مدينة البصرة ، شعبة تخطيط المدن ، للسنوات ٢٠١٥-١٩٧٧
 (٢) البيانات الفضائية لالتقاط الاضطلاع Quick Bird 2 , IKONOS بدقة مكانية (١ متر ، ٦٠م متر) للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠١١
 (٣) الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، محافظة البصرة ، جداول النتائج الأولية للحصر السكاني في مركز قضاء البصرة ، نموذج الحصر ٢٠٠٩ ، ٦

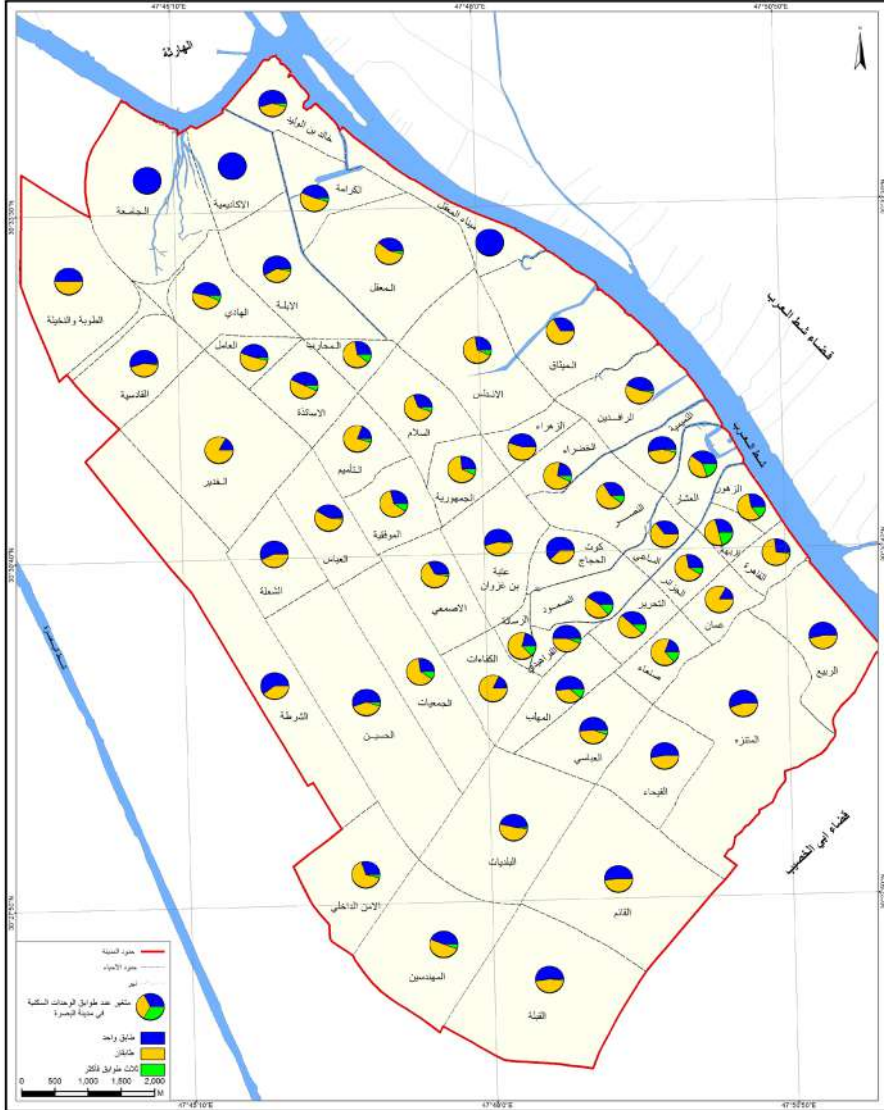
خريطة (٥٩)
الوحدات السكنية المنسقة والعمارات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



خريطة (٦٠)
السكن العشوائي في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

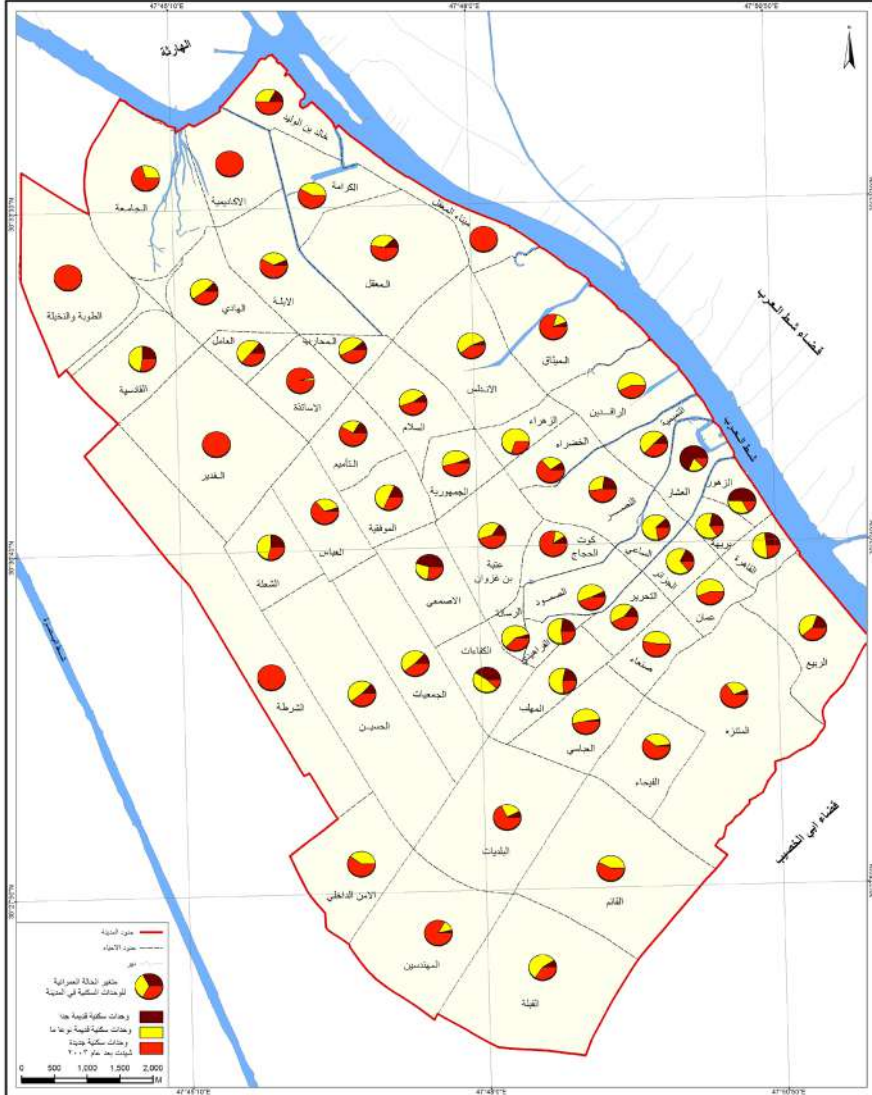


خريطة (٦٥)
متغير عدد طوابق الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



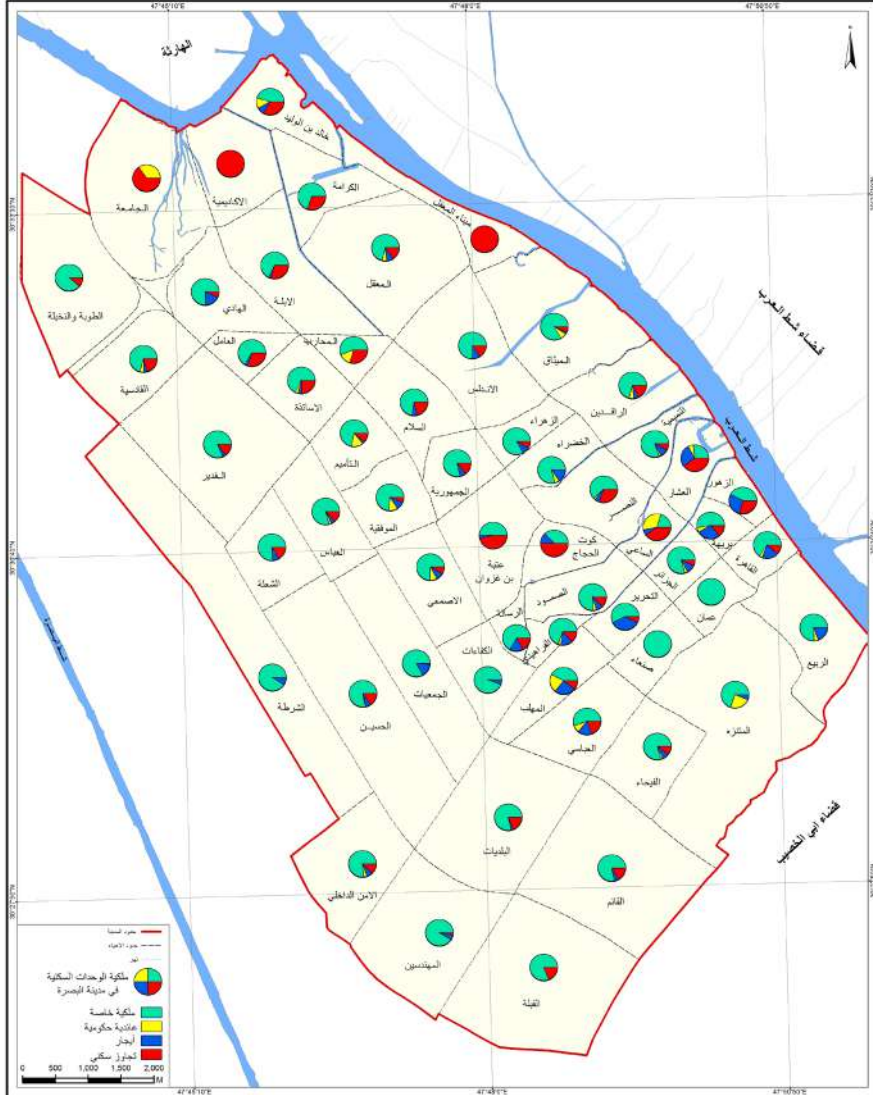
المصدر : جدول (٤٦)

خريطة (٦٦)
متغير الحالة العمرانية للوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



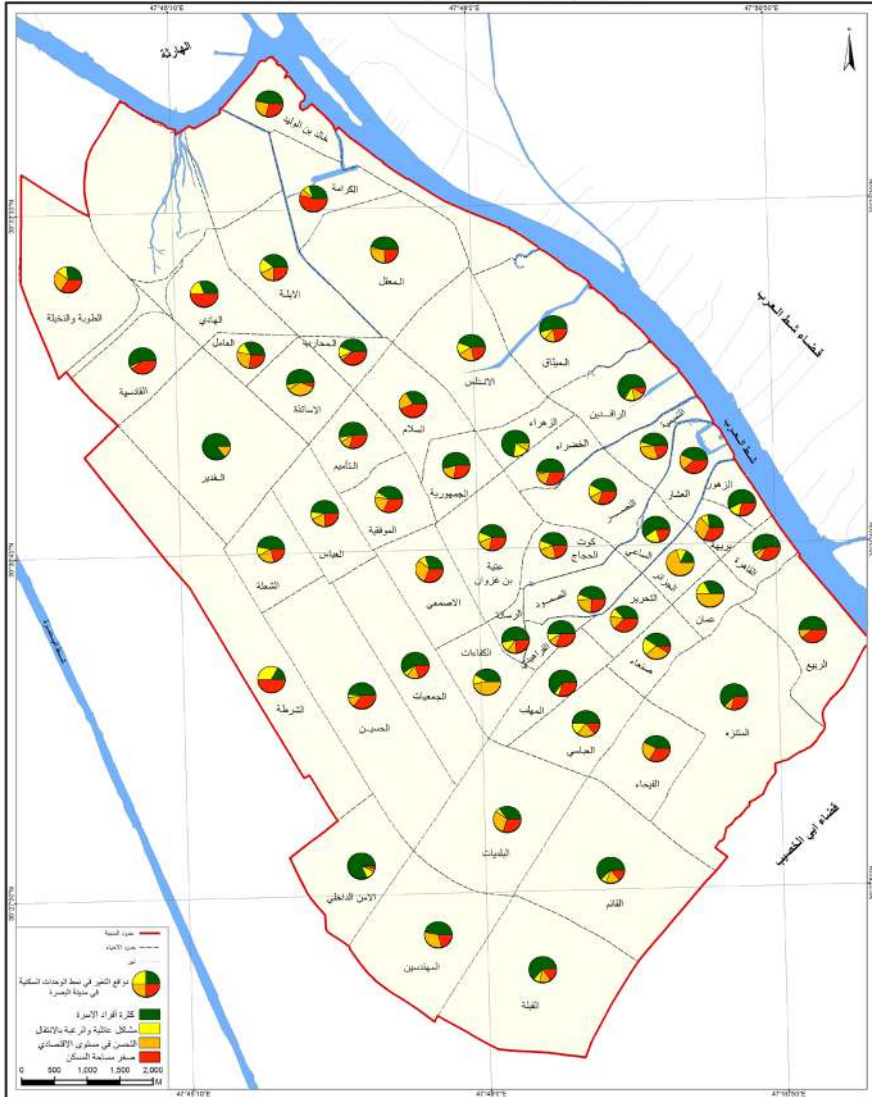
المصدر: جدول (٤٢)

خريطة (٦٨)
ملكية الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



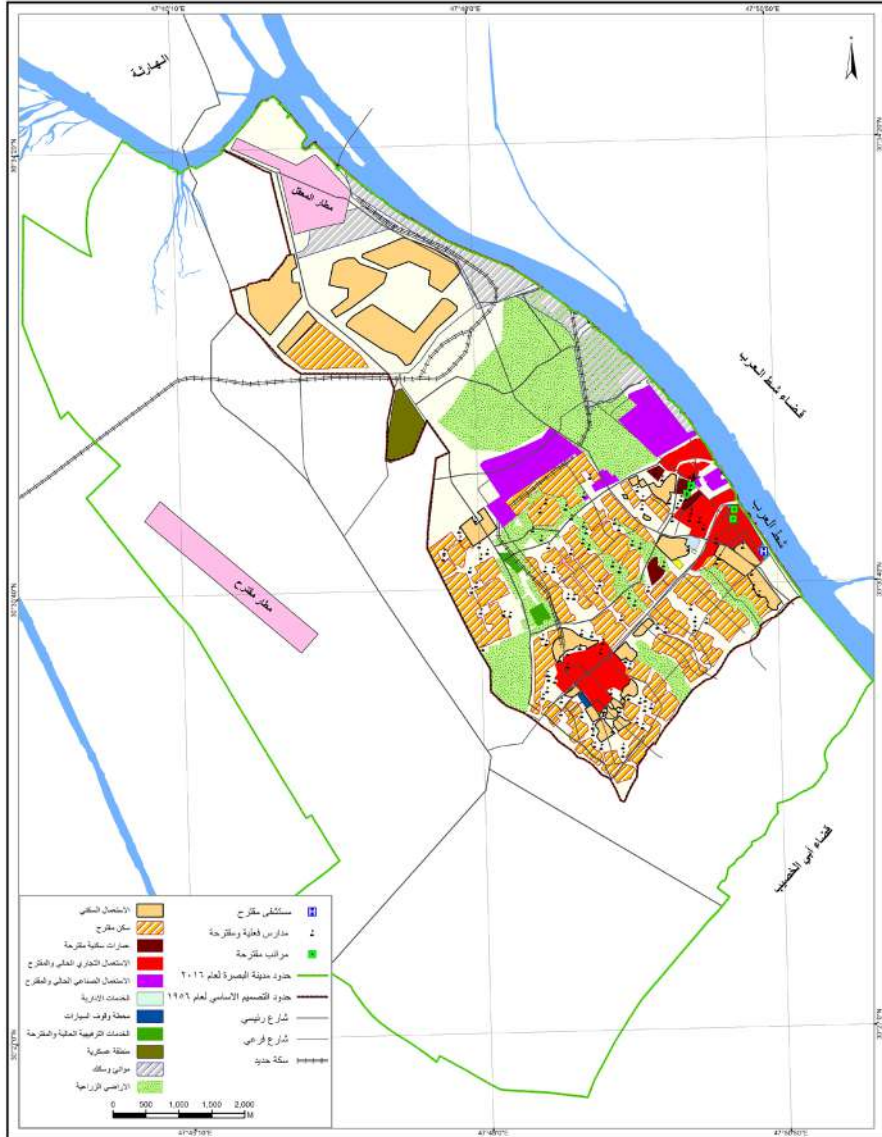
المصدر: جدول (٤٤)

خريطة (٧٠)
دوافع التغير في نمط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

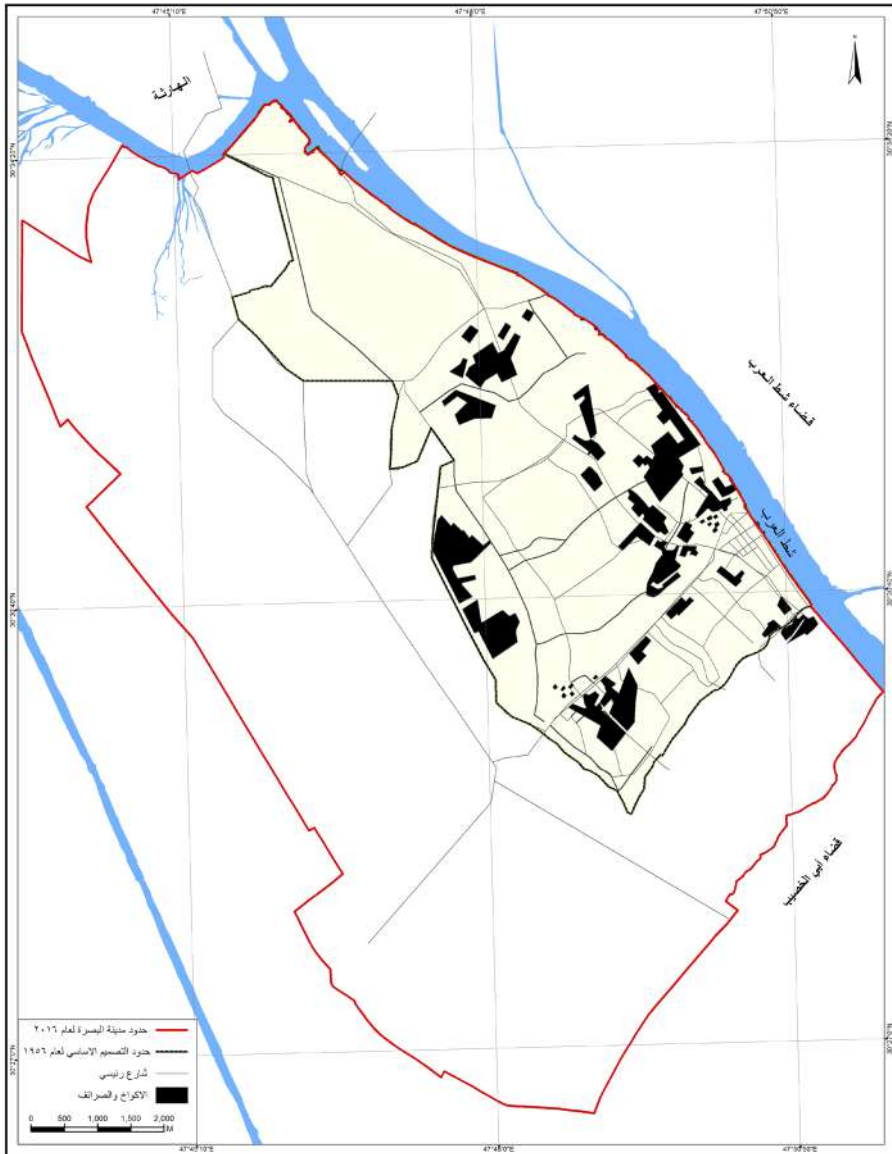


المصدر: جدول (٤٦)

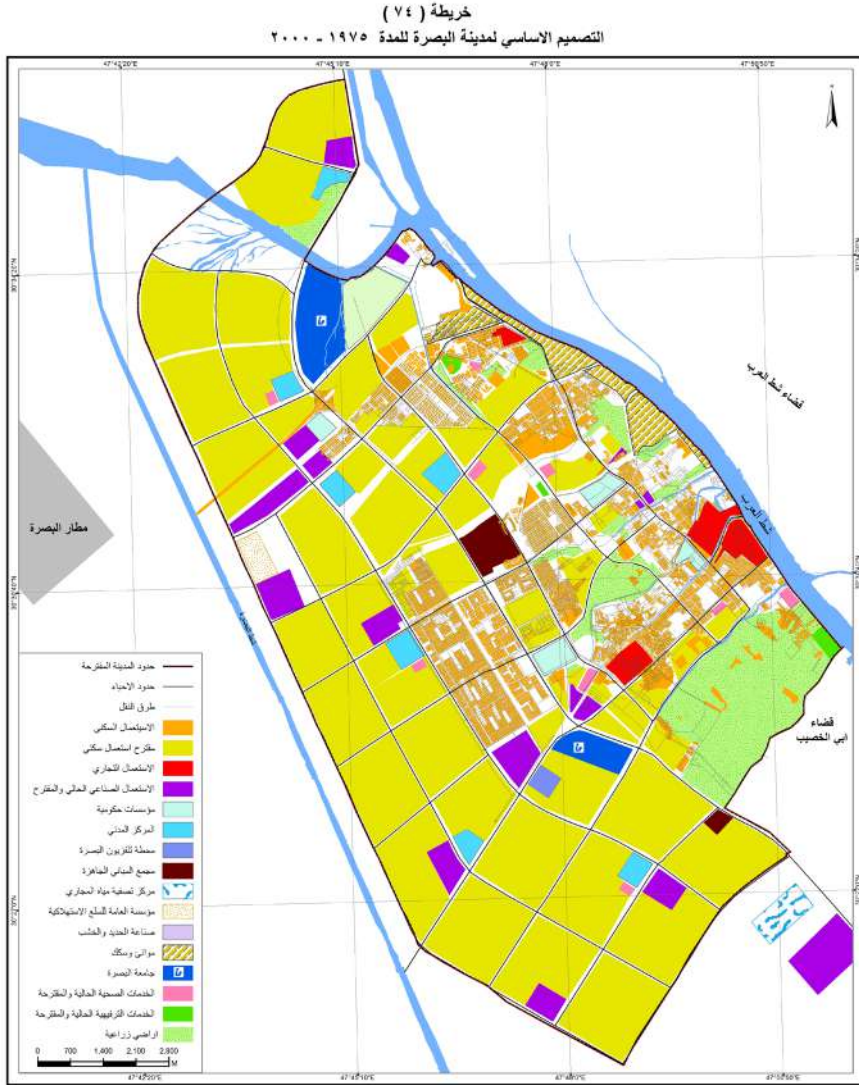
خريطة (٧٢)
التصميم الأساسي لمدينة البصرة لعام ١٩٥٦



خريطة (٧٣)
الصرانف والاكواخ في مدينة البصرة لعام ١٩٥٦



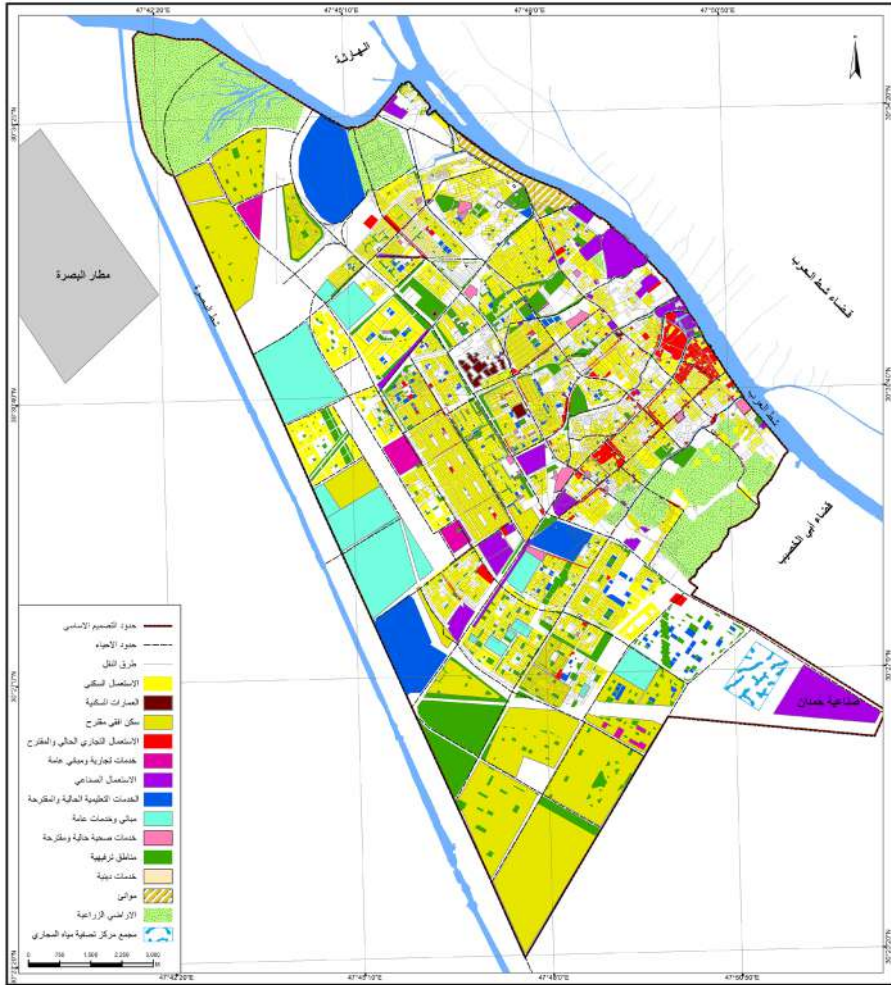
Max Lock, The New Basrah, A survey and planning report for the Basrah municipality, By Max Lock & partners, London, 1956, P: 76



المصدر :
وزارة البنيات ، مديرية التخطيط والهندسة العامة ، بلدية البصرة ، خريطة رقم ٦٩٨ ، مقياس الرسم ١/٢٠٠٠٠

خريطة (٧٥)

التصميم الاساسي لمدينة البصرة للمدة ٢٠٠٠-١٩٨٥

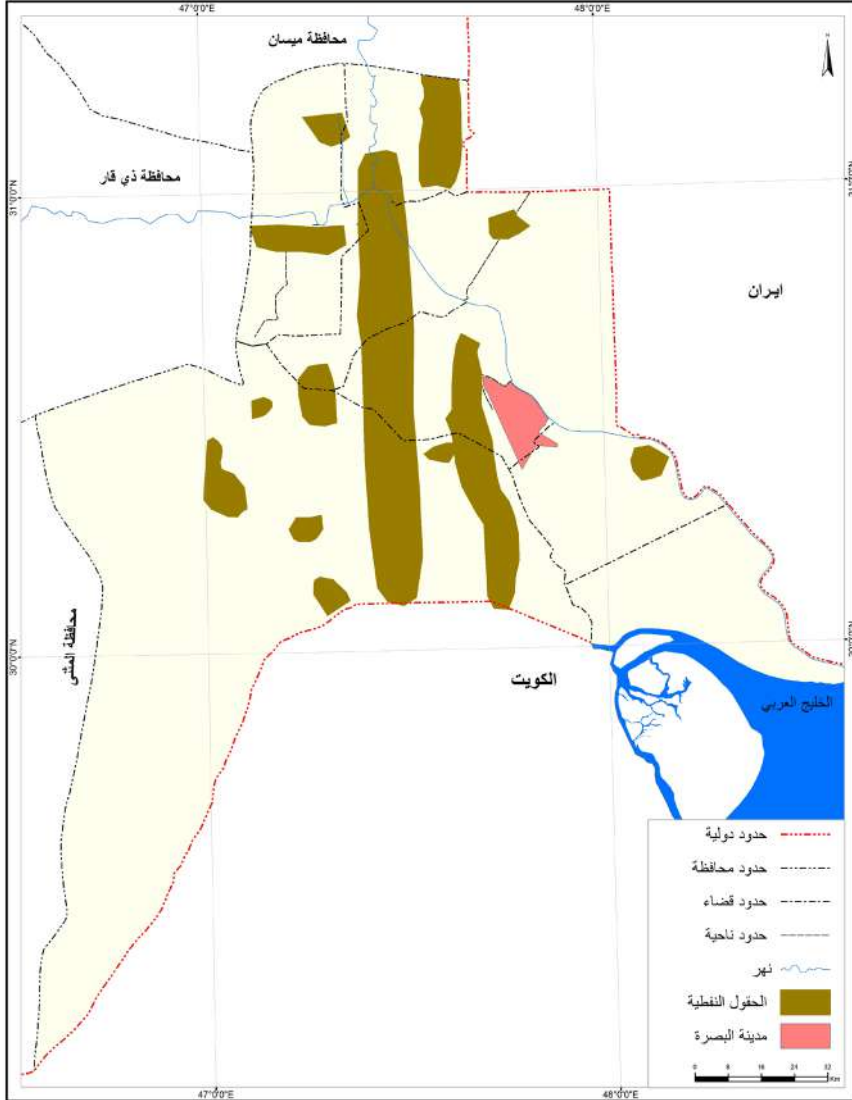


المصدر :

الجمهورية العراقية ، الحكم المحلي ، المديرية العامة للتخطيط العمراني، قسم التخطيط المنطقة الجنوبية، مقياس الرسم ٢٠٠٠/١

خريطة (٧٧)

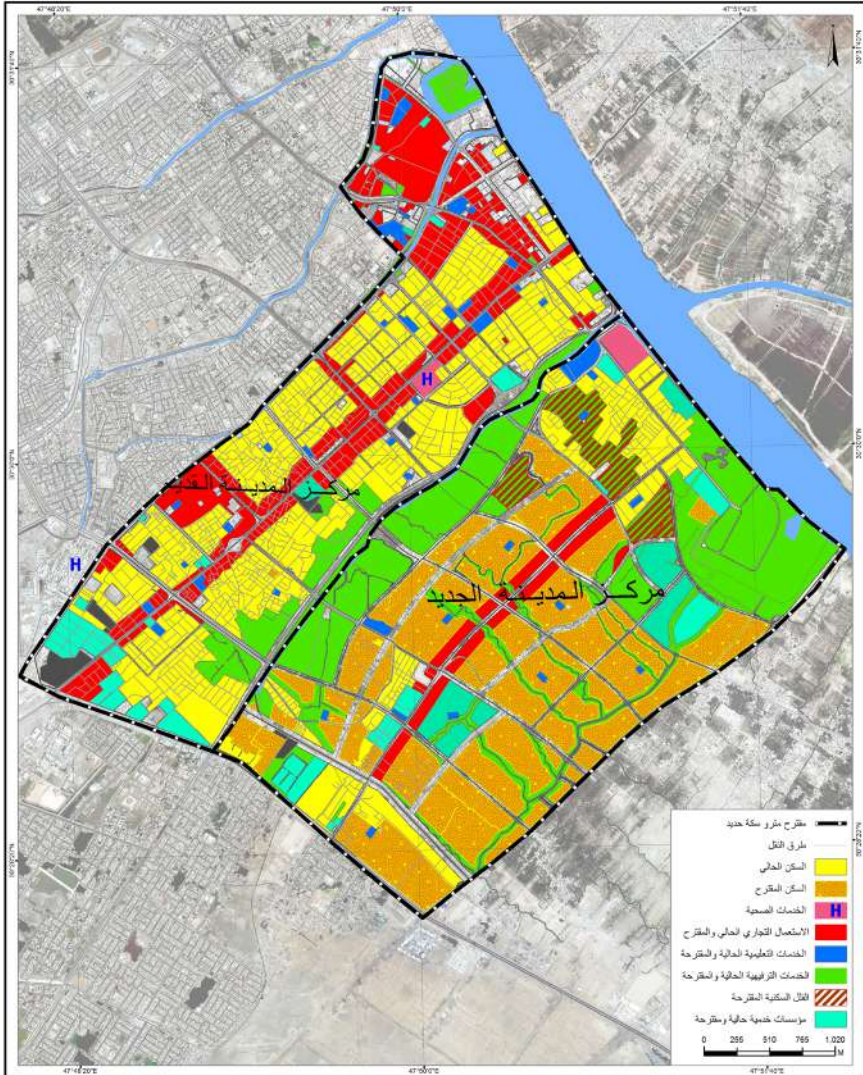
التوزيع المكاني للحقول النفطية بالنسبة لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر : حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، المصاعف النفطية وآثارها التنموية في جنوب العراق ، أطروحة تكوؤاء ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص٧

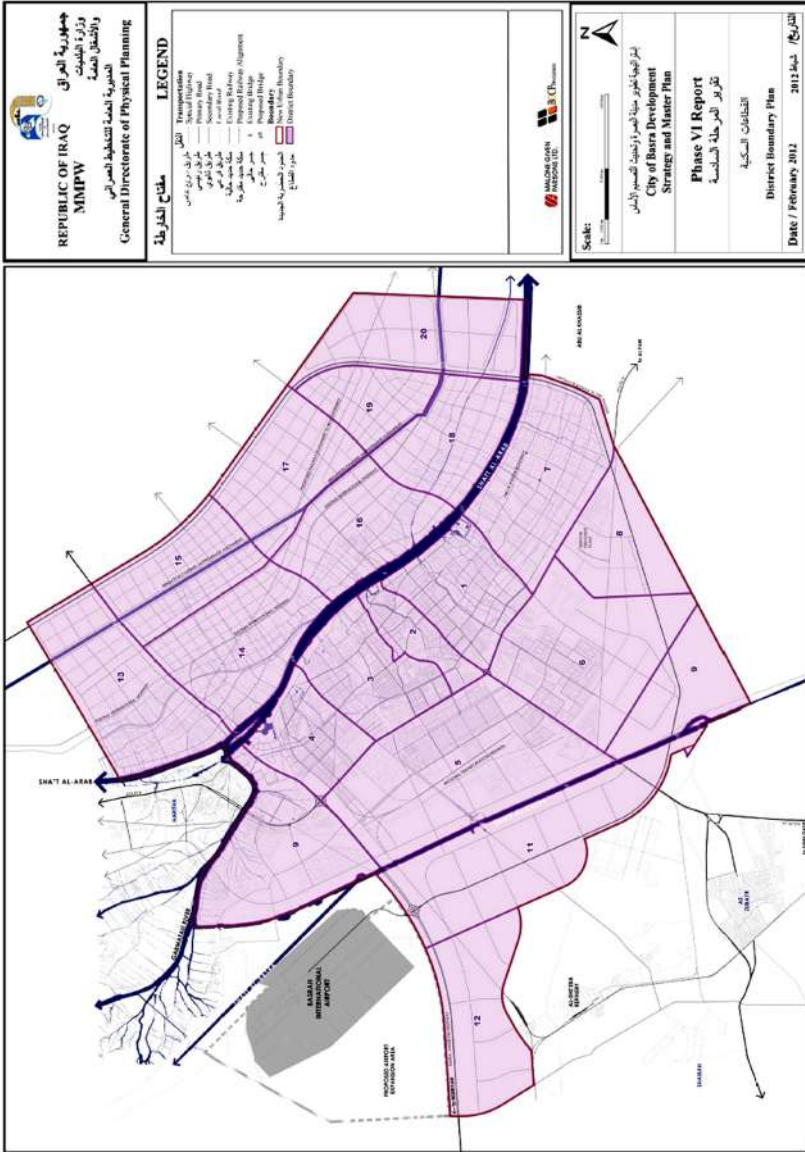
خريطة (٨٠)

استعمالات الأرض الحالية والمقترحة وسكة الحديد لمركز مدينة البصرة للمدة ٢٠١٤-٢٠٣٥



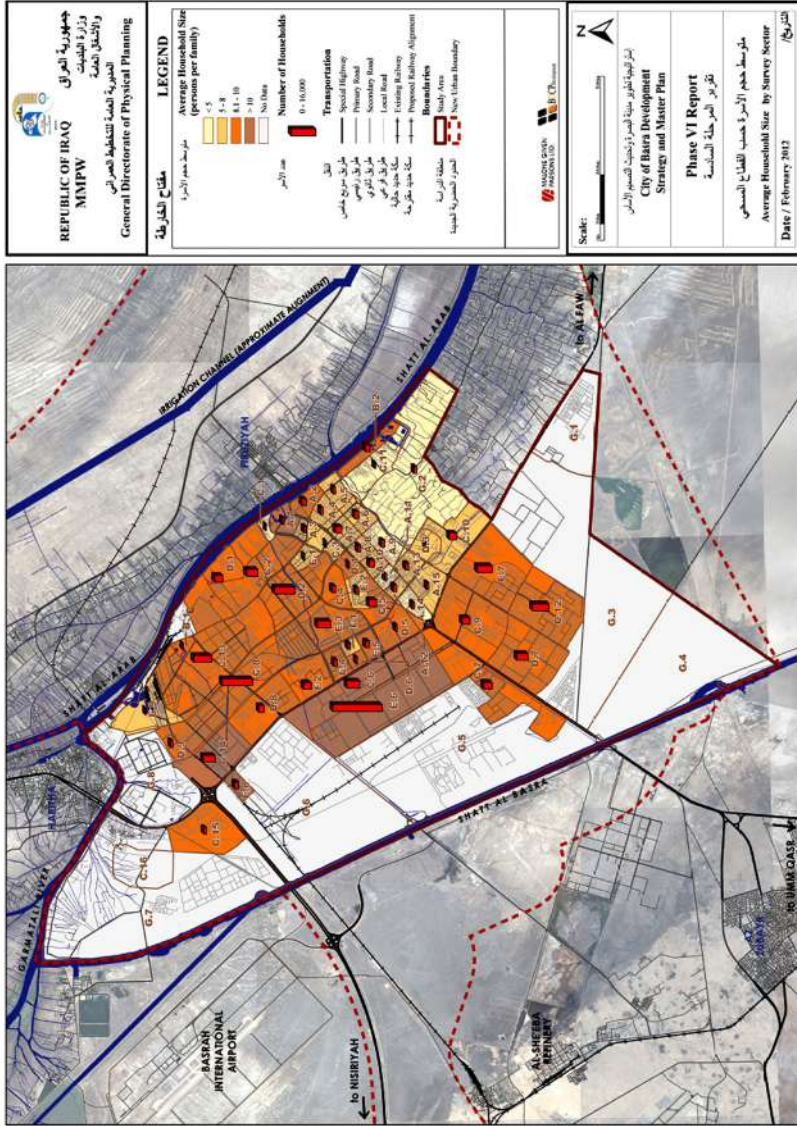
المصدر : مديرية التخطيط العمراني ، استراتيجيّة تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساسي لها ، المرحلة الرابعة ، تركيبة استعمالات الارض، ص ٣

خريطة (٨١)
 القطاعات السكنية الحالية والمدرجة لمنطقة البصرة الكبرى للمدة ٢٠٢٥-٢٠٤٠

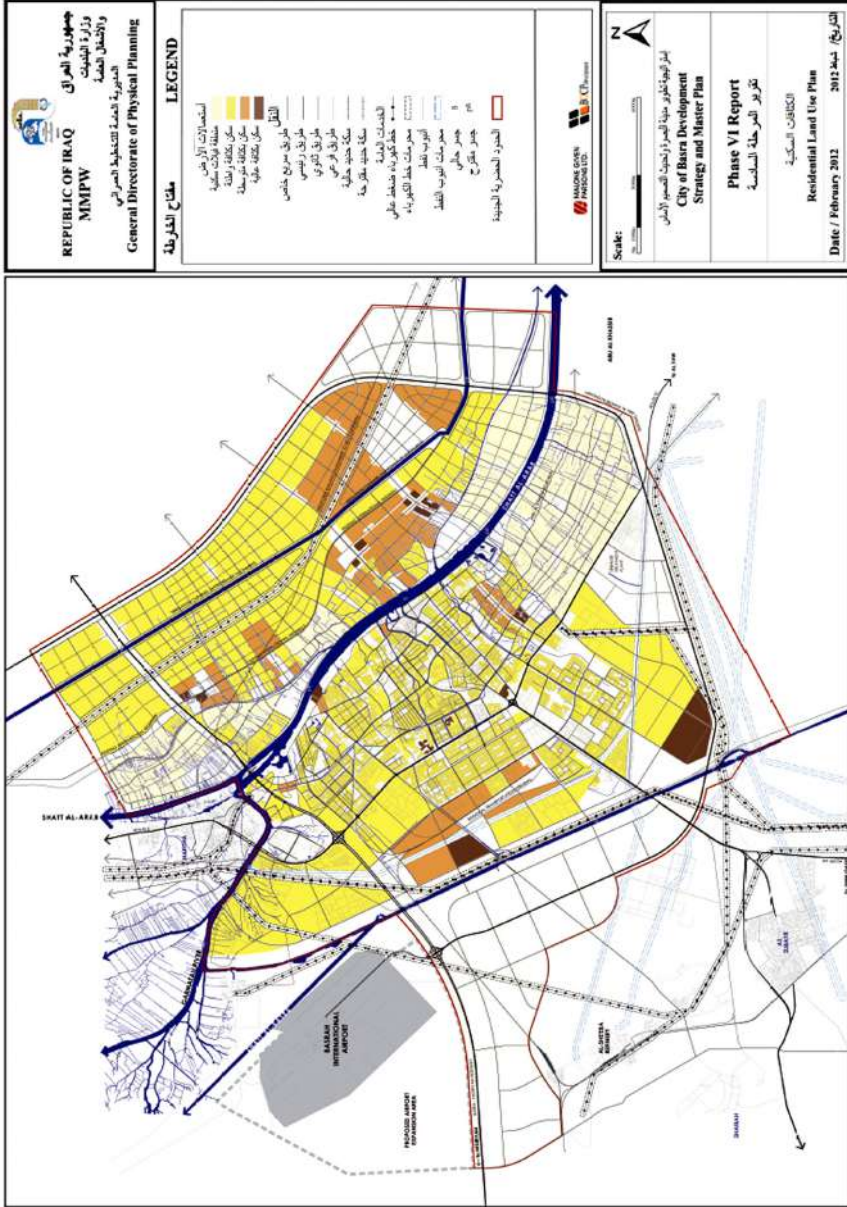


القطاعات السكنية الحاضرة في مدينة البصرة وتحتوي التصميم التأسيسي . تشكيل المدينة . تطوير المرحلة السادسة . ص ١٦

مستوسط حجم الأسرة حسب القاطنات المسجلة لمدينة البصرة لعام ٢٠١٢
 خريطة (٨٢)

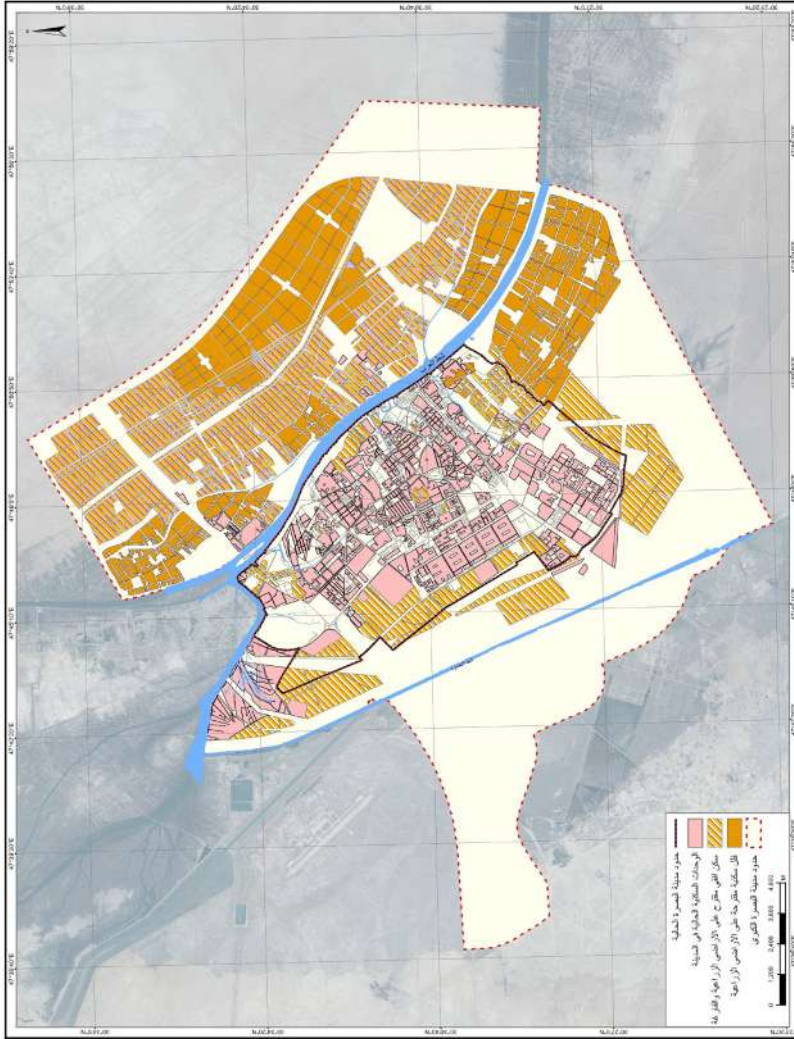


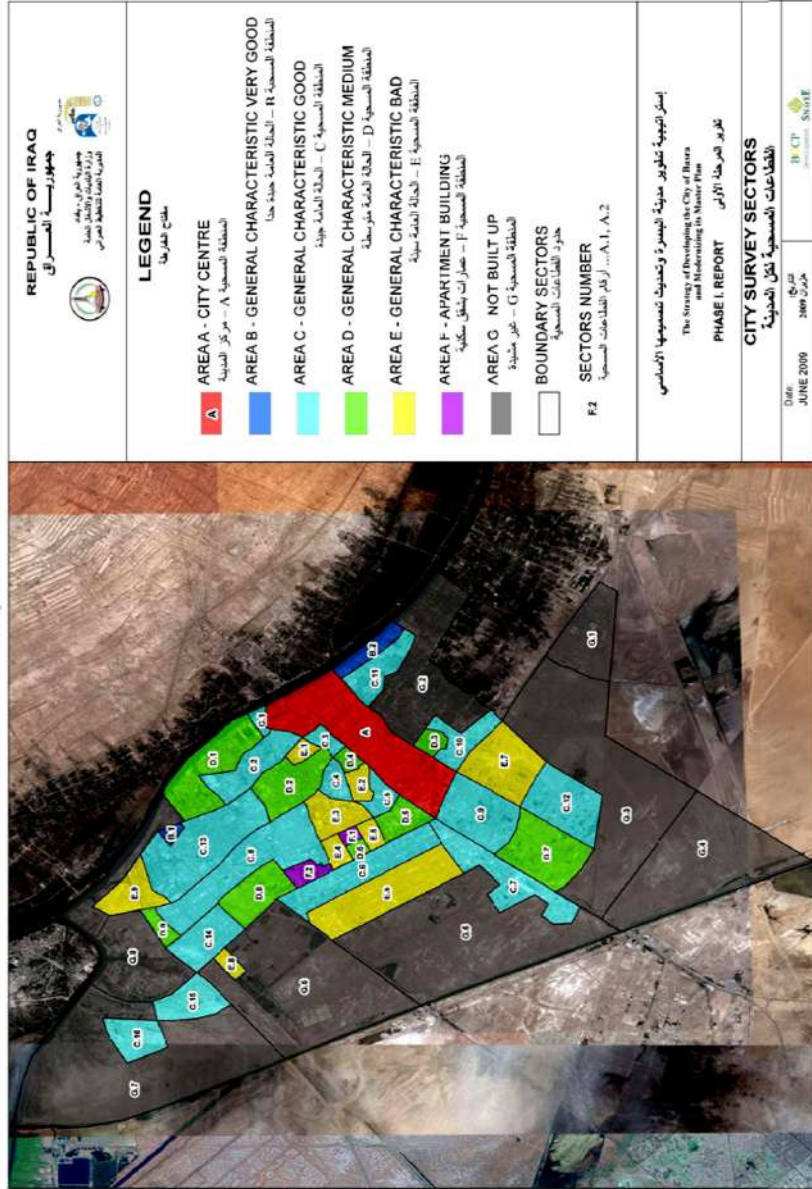
خريطة (٣) الكثافات السكانية المقترحة للتصميم الأساسي ٢٠١٤-٢٠٢٥



 جمهورية العراق وزارة التخطيط والإصلاح الاقتصادي الديرة العامة للتخطيط العمراني MMPPW General Directorate of Physical Planning	LEGEND مستخدمات الأراضي الزراعية مناطق الأحياء السكنية سكن كثافة منخفضة سكن كثافة متوسطة سكن كثافة عالية التلال طرق سريع رئيسي طرق رئيسي طرق فرعية طرق تفرعية سكة حديدية سكة حديدية متفرعة الكثافات السكانية المقترحة خطوط مياه الشرب خطوط مياه الصرف الصحي خطوط الغاز خطوط الكهرباء خطوط الهاتف خطوط الصرف الصحي خطوط مياه الصرف الصحي خطوط مياه الصرف الصحي خطوط مياه الصرف الصحي	 MINISTRY OF PLANNING الجمهورية العراقية
Scale: 0 1000 2000 3000 4000 5000 6000 7000 8000 9000 10000 0 1000 2000 3000 4000 5000 6000 7000 8000 9000 10000 0 1000 2000 3000 4000 5000 6000 7000 8000 9000 10000 0 1000 2000 3000 4000 5000 6000 7000 8000 9000 10000		
City of Basra Development Strategy and Master Plan Phase VI Report تقرير المرحلة السادسة الكثافات السكانية Residential Land Use Plan الترخيص: شهر فبراير 2012		

خريطة (٨٤) التغيرات المستقبلية في صنف الاستعمالات السكنية الموجهة على حساب الأراضي الزراعية والطرق.





المصدر: استراتيجيتي تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، منهجية الدراسة والمسوحات المتجزئة، تقرير المرحلة الأولى، ص ٢٠

distribution of residential blocks on different segments according circumstances experienced by the country including the study area.

the contrast differences in economic levels of the families and the security situation and the availability of labor is a way compressor to changes in the residential uses, either positively or negatively .

2. The (populated, political, social, economic, and transport variables play a pivotal role in the Cadastral variables for residential use .

3. The absence of activation of Laws and the deterioration of Oversight reality, especially after the regime change in 2003 was an important catalyst in the encroachment on farmland and empty spaces within the city which belongs to government agencies so the secretion status of random housing is done ,so we find that the freedom of the disposition of the residential units (irregular or random) and in the absence of law this reflected on the residential changes whether this change in the sort or in the pattern positively or negatively.

4.The country policy which represents Stakeholders for four decade has its deep impact in finding changes cadastral For the residential use which is marked by the

elite to four points, which included maps of selected years (1977.1989, 2002.2016) as well as a field study of the researcher. The third chapter pointed to changes in the category of residential uses and patterns in the city, according to (5) vertebrae represented (the stages of growth of the city of Basra and that historically tracked and spatial analysis of the development of residential land use, analysis of residential patterns in the city, changes in the use of residential land in terms of style or class whether in the negative, the study of the most important implications of changes in a class or style residential use. go on fourth chapter in the study of the planning practices of the city's future and the changes of uses of residential land for the period 1942-2014 which was addressed to all the basic designs that addressed the city of Basra seemed pre-prepare her basic designs and finishes basic design (development of the city of Basra strategy and updating its basic design) in 2014, So the study reached to a number of important conclusions like :

1. The increasing population growth in the city and

The study goes from a basic premise which says that the whole fundamental changes that hit the residential land use in the sort or the residential use pattern was a result of increasing population growth , Immigration and the Cases of displaced as well as the absence of law and the rise of the economic level of the residents from this point of study, it aims to conduct a remote sensing RS and geographic information systems GIS ,depending on several satellite visuals which are different in dates for the production of high-definition maps representing the total Cadastral changes for residential use in the city of Basrah during the four decades of her life.

In order to achieve the goal the study were divided into an introduction and four chapters, as the first chapter dealt with digital processing and interpretation of visual and space analysis of the factors influencing the change of residential land use in the city of Basra, while the second chapter touched on the spatial distribution of land use in the city and changes cadastral study, according to availability the visuals of the sat-

Abstract

This present study is based on remote sensing RS and geographic information systems GIS as a basis applied to draw Cadastral changes to the residential land use in order to detect the temporal and spatial variations that contributed to the change in the residential land use in the city of Basrah for (1977-2016) nearly four decades , they have resulted in changes in the category of use which refers to the Cadastral Acquisitions For residential use on the Cadastral of the rest of the other urban uses (commercial, industrial, service) .This is called positive change, while if the urban uses cut off which is referred as a part of the area of the residential using which annexed , this change is called in the category of use negative , as well as the study of the spatial variation to change the pattern of the residential land use which specialized in building a second floor and a tenement was added to the residential units and these differences included all the city's neighborhoods according to the field study which was based on the distribution of the questionnaire Form .



**Spatial Analysis of the Change in Residential
Land Use in the City of Basrah by Using Remote
Sensing and Geographic Information Systems**

(Part 1-2)

By

Dr. Murtada Mudafer Saher Al-Kahby

**Review, Checking and Regulation
AL-Basrah Heritage Center
Department of Islamic Knowledge And Humanitar-
ian Affairs**